الحياة السياسية في سوريا

عهد الإستقلال

محمد فاروق الإمام

دار الأعلام

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١١/١٢/٤٣١٨)

ISBN 978-9957-479-80-0 :(ردمك)

دار الأعلام

الأردن – عمان – العبدلي – مركز جوهرة القدس – الطابق ٢ – مكتب ٦٠٥
تلفاكس ٤٦٥٧٤٦٨ – ٠٦ ص.ب: ٩٢٧٥٦٣ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail:dar-alaalam@hotmail.com al_aalam@yahoo.com

الحياة السياسية في سورية عهد الاستقلال

(١٩٤٣ ـ ١٩٧٠م)

محمد فاروق أحمد الإمام

دار الأعلام
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بتوفيق من الله ومدد منه أنجزت الكتاب الرابع من سلسلة كتب الحياة السياسية في سورية (عهد الاستقلال) بعد أن وفقت في نشر الثلاثة كتب الأولى والتي تحدثت عن (العهد العثماني، والعهد الفيصلي، والانتداب الفرنسي).

ولابد لي من الاعتراف أن الخوض في الكتابة عن عهد الاستقلال في سورية كمن يخوض لجج البحر، أو كمن يسير في حقل مليء بالألغام، وخاصة إذا كان من يكتب ينتمي إلى هذا البلد الذي يحب ويهوى ويعشق.

إن الحديث عن استقلال بلدي سورية ذو شجون، فكم كنت أتمنى أن أكتب عنه وأنا أتقلب في أحضانه، ولكن شاء الله أن أكتب عنه وأنا بعيد عنه في ديار الغربة والابتعاد منفياً، عن غير إرادتي، وعزائي أن البلد الذي استضافني وشعرت بالأمان فيه قد تهيأت لي فيه كل المنشطات والدوافع إلى التفكير الجدي في إنجاز هذا العمل، فرحت أجمع ما تيسر لي من مصادر ومراجع وبحوث ودراسات لها علاقة بوطني سورية، إضافة إلى ما تختزنه الذاكرة، فقد وقفت على أحداث بلدي وعاصرت الكثير منها، فقد كان والدي الشيخ أحمد الإمام (الشيخ المجهول) أحد من كان له بصمات واضحة في نيل الاستقلال وانتزاعه من المستعمر الفرنسي.

لقد زرع فيَّ والدي حب الوطن والهيام فيه منذ أن تفتحت عيناي على هذه الدنيا، ورهنت نفسي لقضاياه بعد أن كبرت، وسرت على درب والدي وأنا على العهد، وسأبقى على ذلك إلى أن ألقى وجه ربي، وسيّان عندي أكانت وفاتي على أرض بلدي أم في بلد المنفى الذي ينازع حبه حب بلدي.

وتمكنت -بالإضافة إلى ما جمعته في بلد إقامتي من مصادر ومراجع- أن أصل إلى الكثير مما كتب عن بلدي في العديد من الدول العربية التي زرتها، ومنها على سبيل المثال السعودية،

والعراق، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، وبعض دول أوروبا عن طريق الأصدقاء الذين لم يبخلوا عليَّ بإرسال ما كنت أطلبه منهم من مصادر ومراجع.

وهكذا تمكنت والحمد لله من إعداد هذا الكتاب، الذي أردت له أن يكون موضوعياً وحيادياً وواقعياً دون تحيز لحزب أو حركة أو انقلاب أو تمرد، أو أي شخصية سواء كانت في الحكم أو خارجه، في السلطة أو في المعارضة، فقد كان همي المعلومة الصادقة، لأنني أكتب تاريخ وسأحاسب عن كل ما أكتبه.

ولقد تحدثت في بدايته عن أوضاع سورية منذ إعلان الاستقلال عام ١٩٤٣م وحتى الجلاء عن سورية عام ١٩٤٦م. ثم أتبعته بالحديث عن الأحزاب التي قامت في سورية في عهد الانتداب الفرنسي وحافظت على كيانها ونشاطها السياسي بعد الاستقلال، واستثنيت (حزب البعث العربي الاشتراكي) و(جماعة الإخوان المسلمين) لأنني أفردت لكل منهما كتاباً خاصاً كون الأول حزب يمارس السلطة منذ عام ١٩٦٣م وحتى كتابة هذا السفر، وجماعة الإخوان المسلمين استُجرت لصدام مسلح مع السلطة التي يسيطر عليها حزب البعث، وهي الآن كبرى الحركات المعارضة للنظام السوري الشمولي. ثم تحدثت عن الأحزاب والتكتلات السياسية التي قامت في عهد الاستقلال وحلت عند قيام الوحدة السورية- المصرية. ثم استعرضت أوضاع سورية قبيل تدخل العسكر واغتصابهم السلطة، ثم أفردت فصلاً كاملاً تحدثت فيه عن الانقلابات التي عصفت بسورية من عام ١٩٤٩م وحتى قيام الوحدة السورية- المصرية.

بعد ذلك تحدثت عن المقدمات التي سبقت الوحدة ثم قيامها، والأوضاع السورية في ظل (الجمهورية العربية المتحدة) والأسباب والعوامل التي أدت إلى إخفاق هذه الوحدة.

واستعرضت أسماء الضباط الذين تعاقبوا على قيادة الجيش، والتصفيات العسكرية التي طالت عشرات الضباط الكبار، وحتى قيام الانقلاب التاسع، انقلاب الثامن من آذار الذي خطط له ونفذه (حزب البعث العربي الاشتراكي) مع مجموعة من الضباط الناصريين والمستقلين عام ١٩٦٣م، فقد سبق ونوهت أنني أفردت لحزب البعث كتاباً خاصاً به، وضم فيما ضم أحداث الانقلاب التاسع.

ثم استعرضت -بقائمة- أسماء رؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا على الحكم في سورية من عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٧٠م، ثم أتيت على أسماء رؤساء الوزارات الذين تعاقبوا على الحكم في نفس الفترة استكمالاً للفائدة.

لقد توخيت -كما أشرت- الموضوعية والحيادية، ولم أتعمد التجريح أو الإساءة أو الطعن فهذا ليس من ثقافتي ولا من أخلاقي التي رضعتها من أبي. وقد تركت للقارئ النبيه أن يتلمس الحقائق ويضع يده على الغث والسمين مما جاء في هذا الكتاب، وأن يفرق بينهما. والله أرجو أن أكون قد وفقت فيما هدفت إليه ورميت، محسناً الظن بالقارئ الكريم أن يغض الطرف عن بعض الهفوات التي قد يلاحظها، فلا أدعي العصمة فالعصمة للأنبياء، ولا أدعي الكمال فالكمال لله وحده.

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾

محمد فاروق الإمام

سورية من إعلان الاستقلال وحتى الجلاء

بعد سقوط باريس بيد الألمان عام ١٩٤١م، ألف (بيتان) حكومة (فيشي) الموالية للنازية. في حين واصل (الجنرال ديغول) نضاله ضد النازية، وأقام حكومة ثورية في المنفى سماها: (حكومة فرنسا الحرة) وقرر مقاومة الغزو الألماني والحكومة العميلة التي نصبها، والتي امتدت سلطتها إلى المستعمرات الفرنسية.

وأصدر بيتان قراراً بعزل الجنرال (بيو) في سورية، وعين الجنرال (دانس) مندوباً سامياً مكانه، فأقال هذا الحكومة السورية، وكلف السيد (خالد العظم) بتشكيل وزارة مؤقتة تقود سورية نحو الاستقلال.

وشكل العظم وزارته على النحو التالي[1]:

١- خالد العظم: للرئاسة والداخلية.

٢- حنين صحناوي: للمالية.

٣- صفوت قطراغاسي: للعدل.

٤- نسيب البكري: للاقتصاد.

٥- محسن البرازي: للمعارف.

على أثر ذلك اتخذت الحكومتان الحليفتان البريطانية وفرنسا الحرة قراراً بشن هجوم على سورية ولبنان لطرد السلطات الفيشية منها. وأعلن الجنرال ديغول من خلال بيان أذيع على لسانه في سورية في الثامن من حزيران عام ١٩٤١م، أنه قادم إلى سورية ولبنان لإنهاء عهد الانتداب وإعلان الاستقلال واستبدال الانتداب بمعاهدة توضح العلاقات التي ستكون عليها بين فرنسا وسورية ولبنان.

---

(١) ص(٢٣) وليد المعلم- سورية (١٩١٨-١٩٥٨م) قبرص- شركة بابل للنشر ١٩٨٥م.

وتحقق لسورية بعد كفاح شاق وطويل الاعتراف من قبل فرنسا بها دولة مستقلة ذات سيادة، بموجب البيان التالي الذي ألقاه الجنرال (كاترو) في مهرجان رسمي أقيم في دار الحكومة يوم السبت الواقع في ٦ رمضان المبارك ١٣٦٠هـ المصادف للسابع والعشرين من أيلول عام ١٩٤١م بحضور رئيس الجمهورية -المعين- الشيخ تاج الدين الحسني، ورئيس الوزراء -المكلف- السيد (حسن الحكيم)، وفيما يلي النص الكامل للبيان[1]:

أيها السوريون:

في اليوم الثامن من شهر حزيران الماضي عند دخول جيوش الحلفاء بلاد المشرق أذاعت عليكم باسم فرنسا الحرة ورئيسها الجنرال ديغول بياناً اعترفت فيه لسورية بصفة الدولة المستقلة ذات السيادة تضمنها معاهدة فيها علائقنا المتبادلة. وفي الوقت نفسه أذاعت الحكومة البريطانية حليفة فرنسا الحرة بالاتفاق معها بياناً اشتركت فيه بهذا العمل السياسي الخطير. وفي السادس عشر من الشهر الحالي حققت مضمون بيان ٨ حزيران ١٩٤١م وحولته من مصاف المبادئ المكتسبة إلى حيز المؤسسات والحقائق الراهنة. وهكذا فقد أتيح لسورية المستقلة ذات السيادة العهد الذي تتولى فيه مقدراتها.

لقد قبل فخامة الشيخ تاج الدين الحسني أن ينظم عهد الاستقلال الجديد. وقد عينه لهذه المهمة السامية ما تحلى به من خبرة في الأعمال ومعرفة صحيحة للضرورات العامة. وإني أؤكد له وللأمة السورية النبيلة مؤازرتي ومعاونتي المخلصة. وسأقوم بهذه المهمة مستوحياً المبادئ التالية:

(تتمتع الدولة السورية بالحقوق والميزات التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة. ولا تخضع هذه الحقوق والميزات إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة وأمن البلاد وسلامة الجيوش المتحالفة.

ومن جهة أخرى فإن موقع سورية في الواقع كحليفة لفرنسا الحرة وبريطانيا العظمى يستدعي انطباق سياستها انطباقاً وثيقاً على سياسة الحلفاء. وحيث أن سورية قد دخلت في الحياة الدولية فإنها تنتقل إليها طبعاً الحقوق والواجبات المعقودة باسمها.

---

(١) ص(٣٧٦- ٣٧٩) حسن الحكيم- الوثائق التاريخية- بيروت- دار الصياد ١٩٧٤م.

ويحق لسورية أن تعين ممثلين سياسيين لها في البلدان التي ترى أن مصالحها تقتضي بهذا التمثيل. أما في سائر البلدان الأخرى فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المساعدة لتأمين الدفاع عن حقوق سورية ومصالحها العامة وحماية التبعة السورية فيها. ويحق للدولة السورية أن تشكل قواتها العسكرية الوطنية، وتقدم لها فرنسا الحرة مؤازرتها التامة لذلك).

لقد تعهدت بريطانيا العظمى مراراً بأن تعترف باستقلال سورية وستتدخل فرنسا الحرة دون إبطاء لدى سائر الدول الحليفة أو الصديقة لتعترف أيضاً باستقلال الدولة السورية.

(ترى فرنسا الحرة أن دولة سورية تشكل من الوجهة السياسية والجغرافية وحدة لا تتجزأ أو أنه من الضروري أن تضمن سلامة كيانها من أية تجزئة كانت ولذلك فهي ستساعد على توثيق الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين أجزاء الوطن السوري، وبلوغاً لهذه الغاية سيعدل مندوب فرنسا الحرة العام المطلق الصلاحية النصوص التي تتضمن الأنظمة الخاصة الممنوحة سابقاً إلى بعض المناطق بطريقة تؤمن خضوع المناطق سياسياً إلى السلطة المركزية مع استبقاء الاستقلال الإداري والمالي التي تظهر تمسكها الوثيق به وهكذا وفق بين مبدأ الوحدة السورية وأماني تلي المناطق الخاصة).

ومن المفهوم أيضاً أن ضمانات الحقوق العامة المسجلة في النصوص الأساسية لصالح الأفراد والجماعات تبقى ويكون لها كامل مفعولها.

(تتعهد فرنسا الحرة بالتوسط لدى سورية ولبنان لإيجاد وضع أسس للتعاون في الوقت الحاضر وهذا الاتفاق الضروري بين بلدين أخوين وجارين يجب أن يضمن حقوق الطرفين المشروعة المتبادلة وأن يثبّت العلائق بينهما على أساس الثقة المتبادلة.

ومحافظة على استقلال سورية وسيادتها وقياماً بمهمة الكفاح المشترك قياماً موفقاً يتحمل الحلفاء في فترة الحرب أعباء الدفاع عن البلاد. ومن أجل ذلك تضع الحكومة السورية تحت تصرف قيادة الحلفاء لأجل المساهمة في الذود عن أراضي البلاد القوى الوطنية السورية.

كما أن قيادة الحلفاء تتصرف منذ الآن بتجهيزات سورية ومصالحها العمومية لاسيما طرق المواصلات والمطارات وإنشاءات الشواطئ وذلك على قدر ما تقتضي به الضرورات العسكرية.

وتقتضي مهمة الذود عن البلاد بأن يقوم تعاون وثيق في أي وقت كان بين الجنرال القائد الأعلى المندوب العام ودوائر الدرك والشرطة والأمن في الدولة السورية إذ أنه من الواجب الدفاع عن سورية في أيام الحرب ليس من أعدائها في الخارج فحسب بل ومن أعدائها في الداخل.

وبالنظر لاندماج سورية في منطقة الحرب وفي نظام الحلفاء الاقتصادي والمالي يقتضي أيضاً أن يقوم أوثق تعاون بين الحكومة السورية والحلفاء لكي تتأمن في فترة الحرب وفي سبيل المصلحة المشتركة موجبات واحترام جميع التدابير المتخذة لتسير الحرب الاقتصادية في طريق النجاح وبلوغه لهذه الغاية يمنح في فترة الحرب أكثر ما يمكن من التسهيلات لتأمين حرية التبادل بأوسع ما يمكن بين سورية والبلاد الداخلة في كتلة الإسترليني وسورية التي انضمت إلى هذه الكتلة الإسترلينية تتخذ في الحقل الاقتصادي والمالي لاسيما فيما يتعلق بالقطع (الكمبيو) التدابير اللازمة لتبقى متمشية مع سياسة الكتلة الإسترلينية.

إن الأحكام الواردة أعلاه توفق بين احترام استقلال سورية وسياستها من جهة ومقتضيات الحرب من جهة ثانية وهي تستوحي فكرة واحدة هي فكرة ربح الحرب وتأمين مستقبل حر للشعب السوري عن هذه الطريق. وهي تحل المشكلة الفرنسية السورية حلاً منبثقاً عن عزم فرنسا الحرة على عدم تأخير تحقيق الأماني القومية السورية وتنفيذ وعود الحلفاء بالرغم من الحرب على أنه من الضروري أن يقوم مقام هذا الحل حل نهائي بأسرع ما يمكن على شكل معاهدة فرنسية سورية تكرس استقلال البلاد وتثبته نهائياً).

لتحيا سورية المستقلة

ولتحيا فرنسا

دمشق في ٢٧ أيلول ١٩٤١م

وقد شكل حسن الحكيم وزارته على الشكل التالي[1]:

١ - حسن الحكيم: للرئاسة والمالية.

٢- زكي الخطيب: للعدل.

٣- فائز الخوري: للخارجية.

---

(١) ص(٢٤) وليد المعلم- سورية.

٤- بهيج الخطيب: للداخلية.

٥- فيضي الأتاسي: للتربية.

٦- عبد الغفار الطرش: للدفاع.

٧- محمد العايش: للاقتصاد.

٨- منير عباس: للأشغال العامة.

٩- حكمت الحراكي: للإعاشة.

ويصف الأستاذ حسن الحكيم رئيس الوزراء الحالة التي كانت عليها سورية عندما تولى الحكم عام ١٩٤١م بقوله(١):

إن سورية التي كافحت في سبيل حريتها واستقلالها كفاحاً كان مضرب الأمثال وقدمت من أجل ذلك كل ما تستطيع من تضحيات في الأنفس والأموال، كانت ترجو من قادتها عندما تولوا الحكم عقب معاهدة ١٩٣٦م أن يقيموا في البلاد حكماً صالحاً قوامه الجد والعمل المثمر، لا الهتاف المأجور والتصفيق المبتذل. وأن يتمسكوا بالمقاييس الجوهرية للاستقلال كاحترام الدستور ومراعاة أحكام القوانين وإشاعة العدل والحرية والمساواة وعمل كل ما يوفر للبلاد الطمأنينة والاستقرار والنمو والازدهار. ليثبتوا أن البلاد أهل للاستقلال، وأنها لا تقل قدرة في إدارة نفسها بنفسها من غيرها من البلدان، ولكن مما يؤسف له أن بعض هؤلاء القادة الذين سارت البلاد طيلة سني النضال تحت لوائهم وأملت الخير الكثير على أيديهم، انحرفوا عن الطريق السوي فما أن تسلموا زمام الحكم حتى ضغطوا على الحريات وساروا في الإدارة على سياسة شخصية عمياء وتصرفات كفيفة خرقاء، طبعت العهد بطابع الاستغلال وجعلت منه مزرعة لهم وللمنسوبين إليهم من الأقارب والأنصار، وطمست معنى الحكم النيابي وصيرته أداة تحكم وطغيان، فسادت الفوضى وعم الفساد، الأمر الذي ولّد اليأس وخيبة الأمل في نفوس الشعب وباعد بينه وبين الحكومة كل البعد وقد ضاعف في استياء الشعب من فساد الحكم وفي سوء ظنه في هؤلاء القادة تلك الذيول التي ألحقت بالمعاهدة بعد عقدها والتي أطاحت حتى في نظر محبذيها بما حوته من بعض المزايا على أن هؤلاء القادة لو كانوا حكموا البلاد حكماً مجرداً عن

---

(١) ص(٩٠- ٩٦) حسن الحكيم- خبراتي في الحكم- عمان- مجلة الشريعة ١٩٧٨م.

الهوى ومبنياً على ترسيخ قواعد الاستقرار ورفع المصلحة العامة فوق كل اعتبار لما حدث فيها ما حدث أخيراً من هزات ورجات.

هذا وإذا كان لابد من بعض الأدلة التي تثبت ما بلغه الوضع آنذاك من التردي فحسبنا الإشارة إلى:

١- الوصف، الذي وصف به الدكتور عبد الرحمن الكيالي في الجزء الرابع من كتابه (المراحل) كلاً من إخوانه، وكان إذ ذاك وزيراً للمعارف وزميلاً لهم في الحكم ومسؤولاً معهم فيه وهذا معناه: (وشهد شاهد من أهله).

٢- ما ولّدت تصرفات القادة المذكورين حتى في نفس الرئيس الجليل المغفور له السيد هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية من سوء الظن بهم والشك في أمرهم على ما ذكر الدكتور الكيالي نفسه في الجزء المنوه به.

٣- قيام الشعب في كثير من المناسبات بمظاهرات عنيفة معلناً فيها سخطه على القادة المذكورين ومطالباً بتنحيتهم عن الحكم، الأمر الذي اضطر الحكومة لتقديم استقالتها في الثامن عشر من شهر شباط عام ١٩٣٩م فعلاً.

٤- الضغط على الحريات:

أما بشأن الضغط على الحريات فلا أدل عليه من فرض الحكومة الإقامة الجبرية على الزعيم الخالد المغفور له الدكتور عبد الرحمن شهبندر في بلودان بسبب معارضته لفساد الحكم، وهو الزعيم الذي وقف حياته وعبقريته وقلمه على خدمة بلاده، والذي رفع صوت العروبة عالياً تحت كل كوكب، وكان أول من لبى نداء الوطن في ثورة ١٩٢٥م الوطنية التي قادها البطل سلطان باشا الأطرش تلك الثورة التي صاح رحمه الله فيها صيحة الجهاد اخترقت الجبال والأودية والوهاد.

نعم هذا وصف موجز للحالة التي كانت عليها البلاد عندما توليت الحكم عام ١٩٤١م. ومنها يتضح أنه لم يكن من السهل على أية حكومة تأتي بعد هؤلاء القادة انتزاع ما كان يستولي على نفوس الشعب أيام حكمهم من يأس وخيبة أمل.

مدى تغلغل النفوذ الفرنسي في ذلك العهد

أما عن مدى تغلغل النفوذ الفرنسي في البلاد في ذلك العهد فأقول:

إن الفرنسيين بعد أن نكلوا عن تصديق معاهدة ١٩٣٦م راحوا يشددون قبضتهم ويعززون سيطرتهم على البلاد عن طريق خلق الفتن والاضطرابات في بعض المحافظات وتشجيع الانفصال في البعض الآخر، ويعملون بواسطة عملائهم كل ما يسيء إلى الحكم الوطني وما ينتقص من سيادة الشعب دون أن تستطيع الحكومة أن تقف في وجههم أو تضع حداً لأعمالهم، وقد عجزت حتى عن زحزحة أي واحد من المشبوهين وسيئي السيرة من الموظفين الانتدابيين المنسوبين إليهم عن مكانه، بل بقي هؤلاء الموظفون يسيطرون على الوضع كما كانوا يسيطرون في السابق، وقد شكا عدد من أنصار الحكومة ذات مرة لوزير المعارف ما يأتي به موظف كبير في وزارته هو كامل أشرفية من أعمال أخلاقية شائنة تدنس عفاف الكثير من المعلومات بحكم سيطرته عليهم، وطلبوا منه إقصاءه عن الوزارة -كما طلب ذلك من رئيس الجمهورية نفسه- فأجابهم بقوله: (إن هذا الموظف رباه الفرنسيون وهو عزيز عليهم وليس من الكياسة أن نتعرض له بسوء) وهنا أيضاً إذا أردنا دليلاً على مدى هذا التغلغل فما علينا إلا أن نرجع إلى ما تضمنه كتاب الاستقالة الذي رفعه دولة الأستاذ لطفي الحفار رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية في الرابع عشر من شهر آذار عام ١٩٣٩م وإلى الخطاب القيم الذي ألقاه دولته في المجلس النيابي في الثامن والعشرين من الشهر المذكور.

حاول حسن الحكيم الدخول في مفاوضات مع الجانب الفرنسي لاستلام صلاحيات سلطة الانتداب، فلم يوافق الجانب الفرنسي على التخلي عن أي من صلاحياته فاضطر إلى الاستقالة في ١٨ نيسان ١٩٤٢م، بعد إخفاقه بكل المساعي الدبلوماسية التي سعى إليها مع الجانب الفرنسي.

ولم تستلم حكومة السيد حسن الحكيم إلا صلاحية إصدار جوازات السفر للسوريين، وعندما طالب باستلام حق التشريع والجمارك وربط دوائر الأمن بالحكومة السورية، وإلغاء وظائف ضباط الاستخبارات، وتخفيض عدد المستشارين الفرنسيين وربط مصلحة العشائر والرقابة على الصحف والمطبوعات وإلغاء معاهدة السكك الحديدية باعتبارها وقف إسلامي لم يلتفت (كاترو) إلى هذه المطالب، بل استمر في وضع العراقيل على الرغم من كون تلك المطالب من أبسط شكليات الاستقلال.

وشعر الوطنيون -بعد إخفاق وزارة الحكيم في تحقيق أي من المطالب، هي في حدها الأدنى مما تتمتع به الدول المستقلة- شعر هؤلاء الوطنيون في سورية وفي لبنان بأن الإعلان الفرنسي عن استقلال البلاد كان إعلاناً صورياً، الغرض منه ترطيب الخواطر ووقف الاضطرابات الكبيرة التي قادتها الكتلة الوطنية في كافة المناطق السورية، كذلك في قطع الطريق على الجنرال (سبيرس) والحكومة البريطانية التي شجعت الاضطرابات.

وواصل الوطنيون كفاحهم بقيادة الجماهير والمطالبة بتحقيق الاستقلال الناجز، وسارع رئيس الجمهورية بتكليف السيد (حسني البرازي) بتشكيل وزارة جديدة تخلف وزارة حسن الحكيم المستقيلة، شكلها البرازي على النحو التالي[1]:

حسني البرازي: للرئاسة والداخلية.

١- فائز الخوري: للخارجية والمالية.

٢- حسن الطرش: للدفاع الوطني.

٣- حكمت الحراكي: للإعاشة.

٤- خليل مردم: للمعارف.

٥- راغب كيخيا: للعدل.

٦- محمد العايش: للاقتصاد.

٧- منير العباس: للأشغال العامة.

٨- منير العجلاني: للدعاية والشباب.

---

(١) ص(٢٥) وليد المعلم - سورية.

ولأول مرة أحدثت في هذه التشكيلة وزارة للدعاية والشباب، حيث أصدرت هذه الوزارة العدد الذهبي للجريدة الرسمية وقد تضمن وثائق استقلال سورية.

استمرت الاضطرابات تشل الحياة في سورية ولبنان، وفي المقابل استمر الجنرال البريطاني (سبيرس) بالتدخل في شؤونهما محرضاً الوطنيين ضد الشيخ تاج الدين الحسني (رئيس الجمهورية السورية) والفرد نقاش (رئيس دولة لبنان). وعند ارتفاع وتيرة الاضطرابات سارع الجنرال (ديجول) إلى زيارة سورية ولبنان، فوصل بيروت في الثاني عشر من آب ١٩٤٢م بهدف تهدئة الأحوال، ولكنه وجد أن الأمر قد خرج عن النطاق المعقول، فقد فعلت أعمال الجنرال (سبيرس) التحريضية فعلها، وبات من المتعذر إيقاف الهيجان الشعبي، والشعب مصر إصرار كامل على تحقيق الاستقلال التام، في حين كانت أعمال الجيش البريطاني في سورية كالقيد حالت دون أن تستطيع القوات الفرنسية فعل أي شيء، وكذلك نجح الجنرال (سبيرس) في تعطيل أعمال مكتب القمح السوري- اللبناني، كما تعهد الإنكليز بإنشاء سكة حديد طرابلس- حيفا، وسعوا للسيطرة على مصفاة البترول في طرابلس، كما فرضوا رقابتهم على الميزانيتين السورية واللبنانية، بحجة العقد المالي الموقع بين بريطانيا وحكومة فرنسا الحرة.

وأبرق الجنرال (ديجول) إلى (تشرشل) معترضاً على تصرفات الإنكليز في سورية ولبنان التي يظهر منها وكأنها تستهدف إنهاء الوجود الفرنسي في ذينك البلدين. وقال ديجول في برقيته:

(أسفت منذ إقامتي في دولتي الشرق وهما تحت الانتداب الفرنسي لما لمسته من التدخلات الدائمة من قبل ممثلي الحكومة البريطانية مما لا يتفق مع وجود بريطانيا في سورية ولبنان ولا مع موقع فرنسا الخاص ولا مع نظام الانتداب).

وكان جواب تشرشل لديجول:

(إن سورية ولبنان يؤلفان جزءاً من ميدان حيوي للعمليات ويمكن القول بأن الحوادث التي تجري في تلك المنطقة تؤثر مباشرة على مصالحنا العسكرية، نحن نهتم بضمانتنا لبلاغ الجنرال كاترو الذي صرح باستقلال الدولتين ونسهر على أن يتم تنفيذ هذا التصريح تنفيذاً واقعياً)[1].

---

(١) ص(٣٢) مذكرات الجنرال ديجول- الوحدة- إصدار دار عويدات- بيروت.

وعلق الجنرال ديجول على نتائج زيارته لسورية ولبنان بقوله:

(كانت الأعباء التي تقع على عاتق فرنسا تتكشف تحت أمواج المظاهرات الشعبية، فلم يكن موضع تساؤل إنها عاشت دوماً تحمل العبء في أراضي ليست لها، لأن المعاهدات الدولية تمنعها من إلحاقها بها، كانت النخبة في سورية ولبنان عاقدة العزم على إقامة نظام استقلالي وهذا ما التزمت به فرنسا منذ البدء. لم يكن في نيتنا أن نلغي فوراً سلطتنا في سورية ولبنان لأن ذلك يعني أننا رضينا أن يحل الإنجليز محلنا وهم ينادون بالضرورات الإستراتيجية لذلك قررت عدم التخلي عن حق فرنسا الأعلى في سورية ولبنان...)(1).

وكانت وتيرة الاضطرابات في ارتفاع متزايد، فقد عمت المدن السورية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وازداد تدخل الجنرال (سبيرس) في شؤون الانتداب الفرنسي، ومما زاد الطين بلة الخلاف الحاد الذي نشأ بين رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الحسني ورئيس وزرائه حسني البرازي.

وتطور الخلاف إلى مهاترات وخطب يتهم كل منها الآخر بنعوت وضيعة، مما دفع ذلك رئيس الوزراء إلى الاستقالة في الثامن من كانون الثاني ١٩٤٣م، فكلف رئيس الجمهورية السيد (جميل الألشي) بتشكيل الوزارة الجديدة(2).

وشكل السيد جميل الألشي وزارته على النحو التالي:

١- جميل الألشي: للرئاسة والداخلية.

٢- فائز الخوري: للخارجية.

٣- مصطفى الشهابي: للمالية.

٤- منير العجلاني: للشؤون الاجتماعية.

٥- حسن الأطرش: للدفاع الوطني.

٦- منير العباس: للعدل والأشغال.

٧- حكمت الحراكي: للإعاشة.

٨- محمد العايش: للاقتصاد.

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) ص(٢٦) وليد المعلم- سورية.

وبعد مضي أيام معدودة على ممارسة الوزارة الجديدة لصلاحياتها، توفي الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الجمهورية. فحلت في البلاد أزمة سياسية شديدة رافقتها اضطرابات ومظاهرات شعبية عارمة اتصفت بالعنف أرغمت الوزارة على الاستقالة، فكلف الجنرال (كاترو) السيد (عطا الأيوبي) بتشكيل حكومة انتقالية لإجراء انتخابات في البلاد وإعادة الحياة الدستورية في الخامس والعشرين من آذار ١٩٤٣م.

وكانت وزارة الأيوبي على الشكل التالي[1]:

عطا الأيوبي: لرئاسة الدولة والحكومة.

١- مصطفى الشهابي: للمالية والاقتصاد والإعاشة.

٢- فيضي الأتاسي: للعدل والمعارف.

٣- نعيم الأنطاكي: للخارجية والأشغال العامة.

وحدد عطا الأيوبي رئيس الدولة بالوكالة السابع من تموز ١٩٤٣م موعداً لإجراء الانتخابات النيابية تمهيداً لإعادة انتخاب رئيس الجمهورية الجديد في العهد الدستوري الموعود.

وعلى إثر هذا الإعلان تحركت (الكتلة الوطنية) -وهو التنظيم الأقوى في البلاد- بالظهور لإعداد العدة لخوض الانتخابات القادمة. وبدأت الكتلة الوطنية نشاطها في الإعداد للانتخابات، حيث قام السيد (شكري القوتلي) بالتوجه إلى مدينة حلب لرأب صدع الخلافات التي تعصف بين أعضاء الكتلة فيها، ووفق في التوصل إلى تفاهم بين فرعيها في حلب ودمشق ليكونا يداً واحدة في خوض غمار معركة الانتخابات، باعتبارها المعركة الأولى التي تخوضها الكتلة في ظل الاستقلال.

وجرت الانتخابات كما هو مقرر لها في السابع من تموز ١٩٤٣م، وحققت قوائم الكتلة الوطنية الفوز الساحق في جميع المحافظات السورية، حيث كان معظم نواب المجلس الجديد من أعضائها.

---

(١) ص(٢١٠) تاريخ أمة في حياة رجل -مجموعة من المؤرخين السوريين- إصدار الحكومة السورية- دمشق ١٩٤٨م.

وعقد المجلس جلسته الأولى في السابع عشر من آب ١٩٤٣م، وتم انتخاب السيد (شكري القوتلي) رئيساً للجمهورية، والأستاذ (فارس الخوري) رئيساً لمجلس النواب.

وبعد انتخاب السيد شكري القوتلي -زعيم الكتلة الوطنية- رئيساً للجمهورية، اتجهت مواكب المهنئين من مختلف المحافظات إلى دمشق التي شهدت عرساً وطنياً ألقى خلاله الرئيس القوتلي الكلمة التالية:

(منذ أخذت على عاتقي بل أقول منذ أرادت الأمة أن آخذ على عاتقي تبعة السير بهذه البلاد نحو أمانيها اتخذت لنفسي شعاراً كنت لا أدع فرصة تنقصني دون أن أعلنه وأنادي به وهو أن تكون الأمة متحدة في جميع عناصرها وأن يسود فيها شعور الحق كما يسود شعور الواجب، وأن يجد كل فرد في هذا المجتمع ما هو أهل له، وأن يكون الغالب علينا حب الخير العام الذي تضمحل أمامه الأثرة والأنانية وأن يكون الماضي واعظاً لنا فلا ندع جهود البلاد وحاجاتها تتخذ وسيلة للمآرب والأهواء والشهوات.

ص(٢١٠) تاريخ أمة في حياة رجل -مجموعة من المؤرخين السوريين- إصدار الحكومة السورية- دمشق ١٩٤٨م.

وكيف نستطيع أن نشيّد بنيان هذه الأمة إذا لم نتمسك بأخلاق الدولة الصحيحة، ولم نحرص على ما أعلناه وأشدنا به على رؤوس الأشهاد ودعونا إليه كل من يحب الحرية والعدل والحق. ولم نهيئ الأمة في إجماعها واتحاد عواطفها والحرص على مستقبلها لتقف في سبيل كل أمر يؤدي إلى إفساد نظامها وتعكير صفوها)[١].

وفي خطاب الرئيس القوتلي في مدينة حلب في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٤م قال:

(إنني عندما أعلن على رؤوس الأشهاد أن هذا العهد سيقيم ميزان العدل ويسير على شريعة المساواة إنما أعلنه اعتماداً عليكم فبواسطتكم يحق الحق ويمحق الباطل وينصب ميزان العدل بين الجميع.

---

(١) ص(٢١٠) تاريخ أمة- المصدر السابق.

ينبغي أن تتحدوا بالتجرد التام والنزاهة المطلقة، فمن يتقاضى مرتباً من مال الأمة عليه أن يكون خادماً لها فلا يصعبن على أحد منكم أن يكون خادماً لأمته فإنني أنا رئيس جمهورية هذه البلاد مثلكم أفتخر بأني خادم هذه الأمة. لقد كانت الأمة بالأمس واليوم في عيد لأنكم تشاهدون خادماً مخلصاً وأنا كنت في عيد أيضاً لأن الأمة وجدت في شخصي الضعيف خادمها الأمين)[1].

بعد ذلك كلف السيد رئيس الجمهورية السيد (سعد الله الجابري) بتشكيل الوزارة الأولى في عهد الاستقلال، فتشكلت على النحو التالي[2]:

١ – سعد الله الجابري: رئيساً.

٢– جميل مردم بك: للداخلية.

٣– عبد الرحمن كيالي: للعدل.

٤ – خالد العظم: للمالية.

٥ – نصوح البخاري: للمعارف والدفاع.

٦ – مظهر أرسلان: للتموين والأشغال والإعاشة.

٧– توفيق شامية: للاقتصاد الوطني.

وتفاءل المواطنون بتسلم رجالات الوطن السلطة، وانبعث الأمل بقرب تحقيق الاستقلال الناجز، وتوافد على البلاد المبعوثون الدبلوماسيون حاملين اعتراف دولهم باستقلال الجمهورية السورية.

وأخذت وزارة الجابري تسعى مع سلطات الانتداب لنقل السلطات المنوطة بهم إليها، وإلى تحقيق الجلاء الكامل عن الأراضي السورية، وبنفس الوقت كانت تشارك مصر والسعودية في جهودهما لإنشاء الجامعة العربية.

ولكن على ما يبدو فإن الوزارة لم تستطع تحقيق ما وعدت به مواطنيها من أنها سوف تحقق العدالة والمساواة.

---

(١) ص(٢١٥) تاريخ أمة– المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

واستمرت الوزارة في السلطة حتى السابع من نيسان ١٩٤٥م، أجرت خلالها تعديلات كثيرة على الحقائب الوزارية وخاصة وزارة الإعاشة، فقد قدر السيد خالد العظم عدد الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الإعاشة في عهد وزارة الجابري نحو (٢٣) وزيراً.

كما انتشرت في عهدها – كما يقول وليد المعلم – الرشوة والفساد والتلاعب بقوت الشعب، فظهرت مجموعة أثرياء الحرب التي زادت ثروتها بإنشاء صناعات الغزل والنسيج مما أتاح لها لعب دور سياسي يضمن مصالحها في البلاد.

المرحلة الأولى من المفاوضات السورية – الفرنسية

دخلت سورية مرحلة جديدة من مراحل كفاحها المرير للتخلص من المستعمر الفرنسي. وحتى يتحقق لها الاستقلال الناجز، وممارسة كامل سيادتها على أراضيها، كان لابد لها من تصعيد مقاومة المحتل، حتى يُرغم على تسليم كامل الصلاحيات التي يمسك بها للحكومة الوطنية.

وعقدت القيادة الوطنية في كل من سورية ولبنان، ممثلة بكل من رئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري، ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح، اجتماعاً مع الجنرال الفرنسي (كاترو) مفوض الحكومة الفرنسية، بشأن التوصل إلى اتفاق حول تخلي الحكومة الفرنسية عن صلاحياتها إلى حكومتي سورية ولبنان حتى يكتمل استقلالهما الذي أعلنته فرنسا. وبعد مداولات شاقة وطويلة صدر عن المجتمعين بياناً في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣م جاء فيه:

(تم الاتفاق بتاريخ هذا اليوم بين الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمة، وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطة الفرنسية باسمها، وتنتقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة وموظفوها إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة وذلك اعتباراً من مطلع كانون الثاني القادم. إن الأسباب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات ستكون موضع اتفاقيات خاصة)[1].

---

(١) ص(٣١) وليد المعلم- نفس المصدر.

وبتاريخ الخامس من حزيران ١٩٤٤م صدر في دمشق بيان مشترك جاء فيه: (عملاً بالاتفاق المعقود في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣م بين الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمة، وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، جرت اليوم مفاوضات بشأن تسليم إدارة المصالح المشتركة فتم الاتفاق على وضع كافة دوائر المصالح المشتركة التي انتقلت فعلاً إلى الجمهوريتين السورية واللبنانية تحت سلطتهما وحدهما)(١).

وفي الخامس من تموز ١٩٤٤م أبلغت وزارة الخارجية السورية الدول العربية والأجنبية ما يلي:

(تتشرف وزارة الخارجية أن ترفق طياً قائمة تضم الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين السوري والفرنسي والتي استلمت الحكومة السورية بموجبها عملياً وبصورة نهائية جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها باسمها السلطات الفرنسية، وبهذا الاستلام العملي تنتهي مرحلة المفاوضات التي بدأت بتوقيع اتفاق ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣م بين الجانبين السوري واللبناني من جهة والفرنسي ممثلاً بشخص الجنرال كاترو، من جهة ثانية، وبه تستكمل سورية أسباب استقلالها وتصبح سيادتها على أراضيها أمراً حقيقياً)(٢).

المصالح المسلمة للحكومة السورية

١- اتفاق تسليم إدارة الجمارك ٣/ ١/ ١٩٤٤م.
٢- اتفاق تسليم مراقبة حصر الدخان ٣/ ١/ ١٩٤٤م.
٣- اتفاق تسليم مصلحة المنارات ٥/ ١/ ١٩٤٤م.
٤- اتفاق تسليم مراقبة الشركات ذوات الامتياز: ٥/ ١/ ١٩٤٤م، ترامواي وكهرباء دمشق، وكهرباء حمص وحماة وكهرباء حلب.
٥- الاتفاق المالي ٢٥/ ١/ ١٩٤٤م.
٦- اتفاق تسليم مصلحة المعادن والمطاط ومصلحة مراقبة السيارات ومصلحة الأرصاد الجوية ٤/ ٢/ ١٩٤٤م.

---

(١) ص(٣١) نفس المصدر.
(٢) نفس المصدر.

٧- اتفاق تسليم دائرة الشؤون الاقتصادية للمصالح المشتركة ٤/ ٢/ ١٩٤٤م.

٨- اتفاق تسليم دائرة الشؤون المالية للمصالح المشتركة: شعبة الخزينة ومصلحة البارود والمفرقعات ٤/ ٢/ ١٩٤٤م.

٩- اتفاق تسليم مصلحة الدفاع السلبي ٥/ ٢/ ١٩٤٤م.

١٠- اتفاق تسليم إدارة الصيدلة ١٤/ ٣/ ١٩٤٤م.

١١- اتفاق تسليم مصلحة العشائر ٦/ ٤/ ١٩٤٤م.

١٢- اتفاق تسليم أموال مكتب القطع ١٥/ ٤/ ١٩٤٤م.

١٣- اتفاق تنظيم رقابة القطع ١٩/ ٤/ ١٩٤٤م.

١٤- اتفاق تسليم دار الآثار ٣/ ٦/ ١٩٤٤م.

١٥- اتفاق تسليم دائرة القطع ١٩/ ٤/ ١٩٤٤م.

١٦- اتفاق تسليم الرقابة الصحية والبيطرية ٣/ ٦/ ١٩٤٤م.

١٧- اتفاق تسليم إدارة حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية والأدبية والموسيقية. ٣/ ٦/ ١٩٤٤م.

١٨- اتفاق تسليم المراقبة العامة للبرق والبريد ٣/ ٦/ ١٩٤٤م.

١٩- اتفاق تسليم دوائر الحجر الصحي ٣/ ٦/ ١٩٤٤م.

٢٠- اتفاق تسليم رقابة السكك الحديدية والموانئ ٥/ ٦/ ١٩٤٤م[١].

ورغم حداثة الحياة النيابية في الدولة الفتية التي لم تستكمل بعد مقومات الاستقلال عن فرنسا، فقد تشكلت في المجلس النيابي الأول مجموعة من المعارضة يقودها نائب حماة الشاب المتحمس (أكرم الحوراني)، ورغم قلة عدد هذه المعارضة وتواضعها إلا أن ديناميكية وحيوية الحوراني أعطتها وزناً لا يستهان به داخل البرلمان.

وتقدم الحوراني في جلسة العاشر من آذار ١٩٤٤م بمناسبة مناقشة موازنة الإعاشة بالاقتراح التالي:

رئيس المجلس النيابي الموقر.

(١) ص(٤٠) تاريخ أمة في حياة رجل.

كثرت الاتهامات وذاعت الإشاعات عن وزارة الإعاشة، لاسيما بعد امتناع جميع مفتشي هذه المصلحة عن ممارسة أعمالهم.

وبما أن للمجلس حق التقرير والمراقبة والإشراف على جميع شؤون الدولة، لذلك أقترح تأليف لجنة برلمانية تقوم بإجراء التحقيق الدقيق بوزارة الإعاشة على أن تستعين بجميع الأشخاص الذين ترى لزوماً للاستعانة بهم. كما أن على الحكومة أن تقدم لها جميع التسهيلات للقيام بمهمتها للتقدم إلى المجلس بعد ذلك بنتيجة التحقيق لينشر على الناس، وبذلك يظهر إذا كان هنالك خلل في رأب صدعه أو جرائم فيدان فاعلها أو أخطاء يجب إصلاحها. وإذا لم تكن هذه الشائعات والاتهامات صحيحة فإن هذا التحقيق وحده كفيل بوضع حد لها، مما يعيد للأمة الثقة والاطمئنان.

ويقول الحوراتني: ولم أكد أنتهي من اقتراحي حتى تعاقب عدد من النواب يندون بما يجري في وزارة الإعاشة مؤيدين اقتراحي بإجراء التحقيق كل التأييد.

ثم يقول: وقد جاء اقتراحي مترافقاً مع تبرعات الرأسماليين السخية لشراء سرب من طائرات (سبيتفاير) وإهدائه للحلفاء، كمساهمة منهم بالمجهود الحربي، وكلهم من الذين استغلوا الإعاشة، وكان لتلك التبرعات أثر سيء في الأوساط الشعبية، لاسيما وأنه جاء مترافقاً مع امتناع الفرنسيين عن تسليم الجيش السوري[1].

وبعد المداولات في المجلس حول اقتراح الحوراني اتخذ رئيس المجلس (فارس الخوري) القرار التالي[2]:

أولاً: حق المجلس بتأليف لجان التحقيق البرلمانية.

ثانياً: تشكيل لجنة لإضافة مادة جديدة على النظام الداخلي تتعلق بتحديد اختصاصات هذه اللجان.

ثالثاً: تشكل الحكومة لجنة للتحقيق بقضايا الإعاشة.

---

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية- عدد ٢٨/ ٦/ ١٩٩٧م- مذكرات أكرم الحوراني.

(٢) الحوراني- نفس المصدر.

رابعاً: يرى المجلس رأيه بهذا الموضوع بعد اطلاعه على نتائج لجنة التحقيق الحكومية.

وأظهرت هذه النتائج وزناً للمعارضة داخل البرلمان الوليد.

ولأول مرة بعد إعلان الاستقلال تقاطر المحامون العرب إلى دمشق في شهر آب من عام ١٩٤٤م لعقد مؤتمرهم فيها. وكانت عناية القوتلي به عناية خاصة. وكان محقاً في اهتمامه هذا الذي جعل دمشق في عرس عربي من الفرح.

وفي جلسة استثنائية عقدها مجلس النواب في الخامس من شهر تشرين الأول من نفس السنة تليت برقية من محافظ جبل الدروز (حسن الأطرش) تنص على:

(إن مجلس محافظة الجبل قرر بالإجماع في جلسته اليوم الالتحاق النهائي بسورية راجياً أن تنال البلاد أمانيها التامة باستلام الجيش سياج الوطن). فهلل المجلس لقرار مجلس محافظة جبل العرب.

وانهالت على رئاسة الجمهورية برقيات التهنئة والاعتراف من مختلف الدول العربية والأجنبية، التي بدأت بإيفاد وزرائها المفوضين لرئاسة بعثاتها الدبلوماسية في دمشق.

وكان أول الواصلين السيد (سولود) الوزير المفوض للاتحاد السوفييتي، الذي وصل يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٤م، وقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية، وقال بهذه المناسبة:

(إني إذ أقدم كتاب اعتمادي هذا أود أن أؤكد لفخامتكم بأني سأبذل كل ما بوسعي بصفتي مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لتوثيق العلاقات القائمة بين بلدينا في جو من الصداقة والتعاون المتين).

وفي ١٦/ ١١/ ١٩٤٤م قدم الوزير المفوض للولايات المتحدة الأمريكية (وودوورث) أوراق اعتماده قائلاً:

(بصفتي أول مثل دبلوماسي أمريكي لدى حكومة فخامتكم فقد حملت إليكم أيضاً شيئاً يتعلق بالمثل العليا المشتركة بين بلدينا، هذا الشيء هو إعلان حقيقي وواقعي لعطف حكومتي على أماني الشعب السوري في الاستقلال والسيادة.

إن إعادة السلام إلى عالم مضطرب جريح سيجلب معه إلى الحكومة السورية الحق والامتياز الكامل لممارسة السيادة المطلقة والمسؤوليات التي لا تحدها القيود التي تقتضيها الحرب الآن)[1].

وفي ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٤م قدم الوزير المفوض البريطاني (ترانس ألن شو) أوراق اعتماده، وقال في كلمته:

(إن سياسة حكومة جلالته تجاه سورية قد أعلنت بصراحة في عدة مناسبات، ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لفخامتكم أنه لم يطرأ أي تغيير على تلك السياسة وهي الآن كما كانت، مبنية على الضمانات التي أعطيت بصدد استقلال سورية.

وإنني لأتطلع بشوق إلى توطيد علاقات الثقة والصداقة الودية مع فخامتكم تلك العلاقات السارة القائمة بين بلدينا والتي كان لسلفي (الجنرال سبيرس) الفضل الكبير في إنشائها)[2].

وهكذا نجد أن خطب ممثلي الدول الكبرى قد عبرت عن مواقف حكوماتها المؤيدة لاستقلال سورية التام والناجز، دون إعطاء فرنسا أي امتياز يقلل أو يحد من سيادتها على أراضيها أو على أوضاعها الداخلية أو في علاقاتها الخارجية.

ودون أي مقدمات تبدل فجأة موقف بريطانيا من تعهداتها السابقة حيال ضمانتها لتصريحات الجنرال كاترو حول استقلال سورية استقلالاً تاما، وظهر ذلك خلال الاجتماع الذي تم بين الرئيس شكري القوتلي ورئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) في الفيوم في ١٨/ ٢/ ١٩٤٥م حيث أعلن تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٤٥م ما يلي:

(سررنا بحديث طويل مع الرئيس السوري شكري القوتلي حيث عملنا كل شيء للاحتفاظ بموقف ودي تجاه فرنسا بغية تشجيع التفاوض لإيجاد تسوية مناسبة بين الفرنسيين

---

(١) ص(٣٦- ٣٧) تاريخ أمة في حياة رجل.

(٢) ص(٣٦-٣٧) تاريخ أمة في حياة رجل.

وكل من السوريين واللبنانيين. لقد أوضحت للرئيس السوري أن بريطانيا لا ترغب في أن تحل محل النفوذ الفرنسي في هذين البلدين بل نحن عازمون على احترام استقلالهما وعازمون على بذل مساعينا للمحافظة على المركز الخاص للعلاقات الثقافية والتاريخية الذي أقامته فرنسا منذ عهد طويل في سورية ولبنان.

ونأمل أن يكون بإمكان فرنسا المحافظة على المركز الخاص فيظل استقلال البلدين. علينا أن نعترف أنه لا يقع على عاتقنا وحدنا الدفاع عن سورية ولبنان أو الدفاع عن امتيازات فرنسا فيهما. فنحن نبحث عن هذين المرين معاً ولا نعتقد باستحالة تنفيذهما. لكن روسيا والولايات المتحدة تعترفان باستقلال سورية ولبنان وتحبذان هذا الاستقلال وهما لا تحبذان أي مركز لأي دولة أجنبية فيهما)[1].

وعاد القوتلي إلى دمشق متفائلاً باجتماعاته التي عقدها مع كل من أخويه (الملك عبد العزيز) و(الملك فاروق)، وبلقائه مع رئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) والرئيس الأمريكي (روزفلت). وفي هذا الصدد قال القوتلي:

(لقد وجدت في رحلتي هذه أن قضيتكم محاطة بكل عناية وتقدير، فالعرب أينما كانوا يتحدثون عنكم وعن قضيتكم وعن سيرة نضالكم وعدالة مطالبكم. لقد تحقق لدي أن قضيتكم سائرة في طريقها السوي بقوتكم وبقوة عقائدكم فكونوا واثقين أننا واصلون حتماً إلى أهدافنا وأمانينا. لقد تحقق لي أثناء هذه الرحلة أن استقلالكم مضمون ومحترم وأن سيادتكم مؤمنة ومدعومة ليس فقط من ملوك العرب وإنما من زعماء الدول الكبرى. لقد وثقت من ذلك كل الوثوق خلال محادثاتي مع الشخصيات العظيمة التي اجتمعت إليها وتحدثت معها)[2].

(١) ص(٧٤) تاريخ أمة- المصدر السابق.

(٢) ص(٧٩) نفس المصدر.

قضية تشكيل الجيش السوري

عند افتتاح دورة مجلس النواب في كانون الثاني من عام ١٩٤٥م المخصصة للموازنة العامة سعت المعارضة التي يقودها الحوراني مع بعض النواب إلى إقناع رئيس الوزراء سعد الله الجابري بأن يخصص جلسة الثالث عشر من كانون الثاني لبحث قضية الجيش، فوافق الجابري. وطلب من النواب تخصيص الجلسة لبحث موضوع الجيش، معلقاً بقوله: (لا بأس من المذاكرة في هذا الموضوع).

وحاول وزير الخارجية جميل مردم أن يقطع الطريق على الاستمرار في بحث هذا الموضوع فألقى كلمة حماسية، بأسلوبه الخاص.

وتعاقب على الكلام بعد ذلك عدد من النواب، كما تكلم رئيس الوزراء.. ولئلا يذهب البحث سدى تقدم النائب الحوراني بالاقتراح التالي:

(إن المجلس النيابي قد قرر تكليف الحكومة بالشروع حالاً بتأليف الجيش السوري، تنفيذاً لحكم المادة (١١٠) من الدستور، وهو يمنح الحكومة حق إصدار المراسيم التشريعية لأجل تشكيل الجيش، كما أنه مستعد لتقديم جميع الاعتمادات التي تحتاج إليها في هذا السبيل).

ولم يطرح رئيس المجلس هذا الاقتراح على التصويت، بل أحاله إلى اللجان، وهكذا كانت الجلسة بدون نتائج ملموسة محددة[1].

ولم يهل شهر آذار من عام ١٩٤٥م إلا وكانت البلاد تغلي بالثورة ضد فرنسا، بينما كانت حدة المعارضة البرلمانية، على العكس تخف وتتراجع، وتضيع في متاهات مشاريع القوانين وتنشغل فيها عن قضية استلام الجيش، كما أصبح معروفاً بأن الحكومة تحاول في جو من الصمت والتواطؤ وخنق الحريات وفرض الرقابة على الصحف، أن تحقق ما اعتزمته من التفاهم والتعاقد مع فرنسا.

---

(١) جريدة العرب اليوم الأردنية- مذكرات الحوراني- العدد ٢٨/ ٦/ ١٩٩٧م.

في هذا الجو تقدمت لجنة الدفاع الوطني بتقريرها حول اقتراح القانون الخاص بتشكيلات وزارة الدفاع الوطني في جلسة يوم ١/ ٥/ ١٩٤٥م، فكانت مناسبة للمطالبة باستلام الجيش[١].

وبعد عودة القوتلي التقى النواب في البرلمان وألقى خطاباً نوه فيه بنتائج رحلته إلى مصر، حيث أعلن أمامهم -خلال الجلسة التي عقدت بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٤٥م- ما يلي[٢]:

(من الأدلة القاطعة على تمتع الأمة بسيادتها واستقلالها المطلق أن يكون في استطاعتها التفاوض مع أية أمة أخرى على قدم المساواة. لذلك فإن المفاوضات التي تجري بيننا وبين أية دولة تكون برهاناً على استقلالنا ومظهراً من مظاهر سيادتنا.

وقال: لا يساور أحد الشك في أنه سيجري تساهل ما بحقوق البلاد أو أن يمس استقلالها، فيما يمكن أن يعقد من اتفاق بيننا وبين فرنسا. إن كل دولة ذات سيادة تتعامل مع الدول الأخرى وتقيم معها صلات مختلفة تجارية واقتصادية وثقافية ورعاية مؤسسات خاصة وغير ذلك تبعاً للحقوق المقابلة).

لقد أحدث خطاب شكري القوتلي ردود فعل متباينة في الأوساط الشعبية، فرجال (الكتلة الوطنية) اطمأنوا لخطاب القوتلي، وأكدوا أن الجلاء بات في ضمانة الدول الكبرى، وصفق النواب مطولاً للقوتلي لما حققه من نجاح في زيارته لمصر، سواء بالتعهدات التي حصل عليها من زعماء الدول الكبرى بشأن الجلاء، وكذلك بشأن تحقيق قيام الجامعة العربية.

وتعليقاً على خطاب القوتلي أصدر الحزب الشيوعي بتاريخ ٥/ ٣/ ١٩٤٥م بياناً عقب اجتماع عقده ممثلو اللجنة المركزية للحزبين الشيوعيين السوري واللبناني، جاء فيه[٣]:

(درس المجتمعون تطور العلاقات السورية اللبنانية- الفرنسية فأظهروا ارتياحهم في أن يستمر هذا الجو وأن تؤدي المفاوضات مع الجانب الفرنسي إلى تسوية جميع الأمور المعلقة، وإلى إقامة الصداقة السورية اللبنانية- الفرنسية عل أسس وطيدة، ورأى المجتمعون ضرورة التحذير من العناصر غير المسؤولة ومن جميع العناصر المدسوسة الداخلية والخارجية التي تحاول عرقلة

---

(١) جريدة العرب اليوم- نفس المصدر السابق.

(٢) ص(٨٣) تاريخ أمة في حياة رجل.

(٣) جريدة العرب اليوم -مذكرات الحوراني - عدد ٢٨/ ٦/ ١٩٩٧م.

سير المفاوضات، لأنها تريد استمرار حالة التوتر والاضطراب خدمة لأغراض غريبة عن المصلحة القومية. إن السوريين واللبنانيين الذين يبغون التخلص من حالة القلق.. يرون أن التحالف والصداقة بين الطرفين هما من مصلحة سورية ولبنان والشعب الفرنسي).

وفي الثامن من آذار ١٩٤٥م -وبنفس المناسبة- أصدر مكتب البعث العربي بياناً جاء فيه[1]:

يظهر من خطاب رئيس الجمهورية أن النية متجهة إلى الاستجابة لطلب فرنسا في عقد معاهدة، وهذا يناقض تصريحات المسؤولين أمام الشعب الذي أعلن رفضه عقد أي معاهدة مع فرنسا.. إن كل معاهدة تعقد مع فرنسا تعني التسليم لهذه الدولة بمركز ممتاز في سورية يكبل استقلالنا ويعرض مستقبلنا للذل والعبودية).

وأضاف البيان يقول: (ليس من البراعة في شيء أن تكشف فجأة حقيقة حقوقية تقول بأن عقد المعاهدات هو دليل على الاستقلال والسيادة، وأن يأتي هذا الاستكشاف في الوقت الذي يعلن فيه تشرشل ووزارة الخارجية البريطانية رغبتها في أن تعقد سورية وفرنسا معاهدة تضمن لهذه الأخيرة مركزاً ممتازاً. إن الشعب السوري مصمم على التخلص نهائياً من أي أثر للنفوذ الأجنبي.. ولن يثنيه عن تصميمه تدخل بريطانيا كما يعزز حقه الطبيعي في رفض عقد هذه المعاهدة تأييد الدول العربية له وموقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اللتين لا تقبلان بأن يكون لأي دولة مركز ممتاز في بلادنا).

المرحلة الثانية من المفاوضات السورية- الفرنسية

في الرابع من أيار أبلغت الحكومة الفرنسية رئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري نيتها بإرسال تعزيزات إلى قواتها في سورية ولبنان لكي تحل محل القوات التي ستغادر البلاد السورية. فعقدت الحكومة السورية جلسة طارئة في السادس من أيار ١٩٤٥م، أقرت فيها مذكرة الاحتجاج التالية:

(اطلعت وزملائي في مجلس الوزراء على قراركم، أتشرف بإعلامكم بأن الحكومة السورية ترى في هذا العمل مظهراً من المظاهر التي تمس استقلال سورية، ذلك الاستقلال

---

(١) ص(٤٥) نضال البعث- ج١- منشورات البعث- دمشق ١٩٦٣م.

الذي اعترفت به مختلف دول العالم. فالحرب توشك أن تنتهي وليس ثمة مبرر يفسر نقل الجيوش في هذه الآونة التي تبذل فيها الحكومة السورية غاية جهدها بغية تصفية المشاكل المعلقة بين فرنسا سورية في جو من الود والصداقة).

ولم تلتفت فرنسا إلى احتجاج الحكومة السورية بل رفضته، وتحدت الاستقلال الذي سبق وأعلنته على لسان مندوبها السامي الجنرال كاترو، وراحت ترسل التعزيزات لقواتها المتواجدة أصلاً في كل من سورية ولبنان. فقد وصل في الخامس عشر من أيار إلى بيروت الطراد الفرنسي (جان دارك) يحمل (١٥٠٠) جندي فرنسي مع كامل أسلحتهم وعتادهم. حيث أنزلوا على الأراضي السورية واللبنانية دون إعلام حكومتي البلدين، وكان يقودهم الجنرال (بينيه) الذي زار القصر الجمهوري فور وصوله لإعلان شروط فرنسا:

(إن فرنسا مستعدة لتسليم الجيوش السورية إلى الحكومة مع التحفظ بدرس أساليب انتقال هذه القوات وتطلب فرنسا مقابل ذلك منحها قواعد بحرية في لبنان وقواعد جوية في سورية وتطالب الحكومتين بضمان مصالحها المادية والمعنوية وتشمل:

- النواحي الثقافية: عقد اتفاقيات تشمل أوضاع الرعايا الأجانب في سورية، والتبادل التجاري.

- النواحي الإستراتيجية: اتفاق بشأن القواعد مع ضمان طرق فرنسا وممتلكاتها ما وراء البحار واستمرار وضع القوات السورية تحت سلطة القيادة العليا الفرنسية خلال الظروف الراهنة)[1].

وعلى أثر هذه الشروط جرت اتصالات سورية لبنانية فورية، فقد عقد اجتماع في شتوره اللبنانية يوم التاسع من أيار ١٩٤٥م بين السيدين جميل مردم ورياض الصلح صدر على أثره البيان التالي[2]:

(رأت الحكومتان السورية واللبنانية في إنزال الجنود الفرنسيين على الشكل الذي تم انتقاص لسيادة البلدين. وإن المذكرة التي تتضمن المقترحات الفرنسية تنم عن روح لا تتفق

---

(١) ص(٤٢) وما بعدها- تاريخ أمة في حياة رجل.

(٢) ص(٤٤) نفس المصدر.

مع استقلال سورية ولبنان، لذا اتفق الجانبان السوري واللبناني على عدم الدخول في المفاوضات مع الجانب الفرنسي وإلقاء جميع التبعات التي يمكن أن تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية كما قرروا توحيد الجهود والمساعي للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما).

وبعد يوم واحد من اجتماع شتورة بعثت الحكومتان السورية واللبنانية بمذكرة جوابية إلى الجنرال (بينيه) وزعت على الدول العربية والأجنبية وفيها تحمّل الدولتان فرنسا تبعة إخفاق المفاوضات، وأكدت أن موقف سورية ولبنان المبلغ للحكومة الفرنسية بتاريخ الرابع عشر من أيار ١٩٤٥م، والقاضي بعدم قبولهما دخول جيوش أجنبية إلى أراضيهما أو مرورها دون موافقتهما المسبقة، وبأن الحكومتان ستتخذان الإجراءات التي تقتضيها الظروف. وتطلب الحكومتان بإصرار أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيهما وأن يصار إلى تسليم جيش المشرق إليهما في أقرب وقت[1].

اندلاع ثورة الاستقلال

بعد توقف المفاوضات السورية- الفرنسية شرعت القوات الفرنسية المنتشرة في الأراضي السورية بعمليات استفزازية لإرهاب الشعب السوري. ففي شهر آذار ١٩٤٥م غادر الجنرال (بينيه) البلاد إلى فرنسا، فباشر الجنود الفرنسيون اعتداءاتهم المسلحة على الأهلين، خاصة في محافظات حلب وحماة ودمشق، وكانت ردة الفعل الغاضبة عند الجماهير تتصاعد بوتيرة عالية، حتى غدت المدن السورية كالبراكين.

وعندما يئس الفرنسيون من إخماد ثورة الجماهير وغضبتها استخدموا الطائرات الحربية، حيث تم قصف مدينة حماة، وضربت فيها المنشآت الحيوية من مدنية وحكومية، سقط نتيجتها العشرات من الشهداء والجرحى، فتصدت القوات الوطنية لهذه الطائرات فأسقطت

(١) ص(٤٥) نفس المصدر. وص(٤٧٥-٤٧٦) صانعو الجلاء في سورية- نجاة قصاب حسن- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر- بيروت ١٩٩٩م.

طائرتين، مما رفع ذلك من حماس الجماهير. فأرسلت القوات الفرنسية حملة كبيرة لمناصرة جنودها في حماة، ولكن الوطنيين شتتوا تلك الحملة وقتلوا قائدها وأحرقوا عدداً من مصفحاتها وسياراتها، وغنموا عدداً من السيارات المليئة بالذخيرة والعتاد.

وعرض مجاهدو حماة الغنائم في ساحة العاصي، فدب الذعر فيمن تبقى من الفرنسيين في المدينة فصبوا حمم نيران مدفعيتهم على الأحياء السكنية، ولم تنفعهم همجيتهم هذه بل توالت انتصارات أهالي حماة، وضيقوا الخناق على الفرنسيين، وفيما المجاهدون يعدون العدة للاستيلاء على ثكنة الشرفة الحصينة، أبلغ الضابط البريطاني الميجر (داردن) محافظ حماة، مساء ذلك اليوم ٣١ آذار، بأن طلائع الجيش التاسع البريطاني قد وصلت إلى ضواحي المدينة، وأن مهمته وقف القتال بصورة مؤقتة إلى أن يتخذ قرار دولي بشأن النزاع هذا. وفي منتصف يوم الجمعة ١ حزيران دخلت المدينة مفرزة بريطانية مدرعة تولت إدارة الأمن العسكري فيها.

وفي دمشق توجهت المدرعات الفرنسية فجر التاسع والعشرين من أيار ١٩٤٥م وحاصرت المجلس النيابي من جميع جوانبه حيث كانت قوة من الدرك داخله استعداداً لفتح جلسة نيابية، فلم يكتمل العدد ولم تتم الجلسة.

وطلب قائد الحملة الفرنسية من الحامية السورية تحية العلم الفرنسي فرفض رجالها، فتذرع الفرنسيون بهذا الرفض ليبدأوا إطلاق النار على المارة في الساعة السادسة والدقيقة الخمسين من بعد ظهر الثلاثاء ٢٩/ ٥/ ١٩٤٥م، دون سابق إنذار، ثم انهالوا بأسلحتهم الثقيلة والخفيفة برمي مجلس النواب السوري وعلى حامية الدرك الموجودة فيه، ثم كان إطلاق الرصاص على السرايا ينهال كالمطر، وكان بعضها يخترق النوافذ ويتساقط في الممرات، وبعد مضي ساعتين فتح الدرك باب السراي لشخص طلب أن يختلي بجميل مردم برهة، وبعد قليل من هذه الخلوة خرج جميل مردم مع الوزراء والنواب وقد رافق خروجهم توقف إطلاق النار قليلاً، وذهبوا جميعاً إلى بيت خالد العظم.

أما المجلس النيابي فقد تهدمت واجهته وأقسام منه جراء القصف الفرنسي الوحشي وقتل جميع من كان بداخله من الشرطة والدرك. وتعرضت دمشق لأعنف قصف شهدته في تاريخها رافقه أعمال النهب والإرهاب استمرت حتى ٣١ أيار. سقط خلالها (٦١٦) شهيداً وبلغ عدد الجرحى حوالي (٢٠٧٢) جريحاً.

عقب هذا العدوان الهمجي استدعى رئيس الجمهورية شكري القوتلي وزير بريطانيا المفوض، فجاءه داخل دبابة إنكليزية. فاستقبله الرئيس القوتلي وبلغه احتجاجاً شديداً على أعمال الجيش الفرنسي. وطلب منه تدخل حكومته لوقف هذا الاعتداء، ومعالجة الأمر بسرعة. فاقترح عليه مستر شون أن ينتقل إلى حيث يكون أقل تعرضاً لأي تشبث فرنسي بالقبض عليه. وألمح إلى إمكان نقله إلى عمان بحماية الدبابات الإنكليزية؛ فرفض الرئيس بإباء وشمم أن يترك المجال فسيحاً أمام الفرنسيين. وأضاف على ذلك قوله: إذا كنت سأخرج من داري، فبسيارة الصحة إلى سرايا الحكومة حيث أمكث هناك، وليأت الإفرنسيون ليقبضوا علي هناك إذا تمكنوا من اخذي حياً. ثم هدد الوزير البريطاني بأنه سيفعل ذلك إذا أعيته الحيلة ولم تبادر إنكلترا إلى التدخل في الأمر. فتحمس الوزير، وعاد إلى مفوضيته، وأرسل برقية على حكومته واصفاً أعمال الفرنسيين بالطيش والحمق. وذكر عدوانهم على مجلس النواب وقتلهم حراسه، وقذف المدينة بالمدافع والطائرات، ولجوءهم إلى إشعال الحريق في الدور، وكسر أبواب المخازن، ونهبهم البضائع، وإطلاق الحرية لجنودهم من السنغاليين للاعتداء على الناس. ثم طلب من حكومته العمل على إيقاف هذا التعدي الصارخ على دولة معترف باستقلالها من قبلهم.

الإنذار البريطاني وخروج القوات الفرنسية من دمشق

(أذاع راديو لندن أن مستر تشرشل أرسل إنذاراً إلى الجنرال ديجول بإيقاف العدوان، وأمهله مدة قصيرة لسحب جيشه من سورية. وأبلغه أن قائد الجيش البريطاني المقيم في لبنان تلقى أمراً منه بإرسال قوة عسكرية إلى سورية).

وفي صبيحة اليوم التالي، أي يوم الجمعة في أول حزيران، راحت الدبابات البريطانية تجوب شوارع دمشق. وراحت ترابط في الأماكن الإستراتيجية والشوارع الرئيسية. في حين اختفت القوات الفرنسية من شوارع دمشق وأحيائها. وراح الموظفون الفرنسيون والضباط المقيمون بمدينة دمشق يرحلون عنها بما خف حمله، بحيث لم تمض بضع ساعات حتى زال عن دمشق الكابوس وخلت من الشياطين، وأنزلت الأعلام المثلثة الألوان، بعد أن رفرفت في سماء سورية ربع قرن.

وقفة على أطلال مجلس النواب

يقول أكرم الحوراني: (ذهبت إلى مجلس النواب، كان منظره مفجعاً، لم أستطع أن أمنع الدمعة عن عيني بينما كان قلبي يغلي بالغضب والحقد والألم. كان منظر مجلس النواب رهيباً بعد أن سلط الفرنسيون نيران مدافعهم ودباباتهم، فالقنابل حفرت ثغرات في الجدران المرشومة بالرصاص والسوداء من آثار الدخان، وكان الجنود الفرنسيون بعد أن استشهدت حامية المجلس جميعها -عدا رجلاً واحداً نجا بأعجوبة- قد نهبوا المكتبة وحرقوا بعضها وبعثروا الوراق وحطموا المقاعد والأثاث وكانت عملية تنكيل فظيعة بالرجال المدافعين، أما دماء الشهداء الذين دافعوا عن مجلس النواب حتى الرمق الأخير فقد كانت هنا وهنالك، على الأرض والجدران والركام وحطام الأثاث).

ويتحسر الحوراني على أصحابه فيقول: (أين أصدقائي القهوجي وشربك ورفاقهما البواسل؟ لم يبق منهم الفرنسيون أحداً)[1].

موقف الجنرال ديجول من العدوان الفرنسي

في أول حزيران ١٩٤٥م، أي بعد يومين من العدوان الفرنسي في ٢٩ أيار، بعث الجنرال ديجول إلى الجنرال بينيه البرقية التالية:

لقد وجه إليّ رئيس الوزراء (يعني تشرشل) في٣١ أيار الرسالة التي تعرف نصها. ولم أوجه أي جواب إلى المستر تشرشل ولن أفعل. وهاهي تعليماتي فيما يتعلق بالموقف الذي يجب أن تتخذه القوات الفرنسية.

إذا قدمت قوات إنكليزية للقيام بالحراسة بالقرب من رجالنا، أو لاحتلال بعض المراكز التي لا نحتلها، فسيكون ذلك مسموحاً به ومقبولاً:

١- في كل مكان لا تظهر فيه القوات الإنكليزية بصورة فعلية، ستحافظ القوات الفرنسية على مراكزها التي تحتلها وفقاً للخطة الموضوعة سلفاً.

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- العدد: ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧م. وبلاغ من وزارة الداخلية السورية بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٥م، وص(٤٦٣-٤٦٤) صانعو الجلاء- المصدر السابق.

٢- كل مكان يبدو مجدياً للقوات الفرنسية، بحكم موقف وتحركات القوات البريطانية في المنطقة، ستتجمع القوات الفرنسية في بعض مراكزه المختارة وتظل في تلك المراكز في موقف انتظار. وسنحافظ على تلك المراكز بصورة طبيعية مهما حدث.

٣- من المفروغ منه أن ما من عنصر من عناصر القوات الفرنسية أو القوات الخاصة يستطيع، لأي سبب من الأسباب، أن يترك، لأية جهة كانت، فرصة انتزاع أي جزء من عتاده فيه.

٤- ستعمل على إبلاغ القيادة العسكرية البريطانية هذه الأوامر التي أصدرها إليك. وستعمل على إعلام جميع عناصر القوات الفرنسية بأنني أثق ثقة كاملة برباطة جأشهم وبحزمهم أيضاً وسط هذه الظروف الصعبة صعوبة استثنائية.

وفي ٣١ كانون الأول ١٩٤٥م اتخذت الحكومتان السورية واللبنانية قراراً بالاعتراض على الاتفاق البريطاني- الفرنسي بشأن جلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية عن سورية لأنه يمس حقوقهما، وخاصة ما يتعلق منها بإقامة الجيوش الأجنبية فوق الأراضي السورية واللبنانية. فقررتا عرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي الذي شرع في ١٠ شباط ١٩٤٦م بمناقشة القضيتين السورية واللبنانية، فأكد المندوبان السوري واللبناني وجوب انسحاب القوات البريطانية والفرنسية فوراً، وأبدى المندوب الفرنسي استغرابه من الطلب السوري مدعياً أن الحرب ما زالت قائمة والسلم لم يستتب نهائياً.

أعلن (فشنسكي) المندوب السوفييتي[1] أن سورية ولبنان يطلبان صراحة جلاء الجيوش الأجنبية عن بلديهما فيجب والحالة هذه تنفيذ رغبتهما فوراً[2].

وقال مندوب الصين الوطنية: (إن بقاء الجيوش الفرنسية والإنكليزية في سورية ولبنان دون رغبتهما في ذلك يحد من سيادة هذين البلدين ويعتبر انتهاكاً لحرمة الميثاق ولا يتفق مع القانون الدولي، وطلب أن تتخذ التدابير العملية لتحديد موعد بدء الجلاء وانتهائه وحبذا مبدأ المفاوضة بين هؤلاء الحلفاء بشرط اطلاع المجلس على سيرها وتقدمها اللذين يجب أن يتما بسرعة)[3].

---

(١) بلاغ وزارة الخارجية بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٥م.

(٢) ص(٩٠) شاكر الدبس- الدول العربية في الأمم المتحدة ط١- دمشق ١٩٥٠م.

(٣) ص(٩١) شاكر العبسي- نفس المصدر.

وتحدث المندوب البريطاني فأكد أن الحكومة البريطانية تعطف على القضيتين السورية واللبنانية وهي راغبة بانسحاب جيوشها من أراضيها.. وبعدما وافق على ما جاء في كلام مندوب فرنسا قال:

(إن الحكومة السورية نفسها دعت الجيوش البريطانية في ٢٩ أيار ١٩٤٥م للتدخل في حسم النزاع الذي قام بين فرنسا وسورية وألحت على هذه الجيوش بالبقاء ما دام في البلاد جيش فرنسي).. وأعلن المندوب البريطاني عزم حكومته سحب جيوشها في أقرب وقت ممكن.

وأعلن المندوب الأمريكي (ستاتينوس) بأن السياسة التي أقرتها الولايات المتحدة هي جلاء الجيوش الأجنبية عن جميع بلدان الأمم المتحدة فور إعلان هذه البلدان رغبتها بذلك، وطلب إلى مجلس الأمن الدولي تنفيذ طلب سورية ولبنان فوراً.

بتاريخ ١٦ شباط ١٩٤٦م قدم المندوب الأمريكي مشروع القرار التالي:

(إن مجلس الأمن أخذ علماً بالتصريحات التي أدلى بها الفرقاء الربعة وسواهم من أعضاء مجلس الأمن، ويعرب عن ثقته بجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية ولبنان بأسرع وقت ممكن، وبقيام الدول صاحبة العلاقة بمفاوضات لتحقيق هذه الغاية دون تأخير ويرجو هذه الدول إعلامه بنتائج هذه المفاوضات)[1].

صوت أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى جانب هذا القرار بمن فيهم مندوبا بريطانيا وفرنسا دلالة على رغبة حكومتيهما وضع القرار موضع التنفيذ.

وهكذا ربحت سورية المعركة الدبلوماسية، وتم جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن كافة الأراضي السورية في السابع عشر من نيسان ١٩٤٦م، وأصبح هذا اليوم منذ ذلك التاريخ عيداً وطنياً لسورية. وتم إبلاغ مجلس الأمن الدولي ذلك بتاريخ السادس عشر من أيار ١٩٤٦م.

---

(١) ص(٩٢) نفس المصدر.

موقف سورية من الوحدة العربية

لقد كانت الوحدة العربية هاجس الجماهير السورية، فقد كانت سورية رغم محنة الانتداب الفرنسي وصراعها المرير معه كانت دائماً تتطلع إلى وحدة الأمة العربية لأنها تجد في الوحدة قدرها وعزتها وبقاءها ونماءها وتقدمها.

ومن هذا المنطلق ما أن يعلن استقلالها حتى نراها تتوجه بعيونها إلى الأشقاء لتبني معهم أي نوع من الوحدة يحقق طموحات الجماهير الوطنية في سورية.

ففي السادس عشر من تشرين الأول من عام ١٩٤٣م توجه وفد سوري إلى الإسكندرية برئاسة السيد سعد الله الجابري رئيس الوزراء وعقد ثلاث جلسات عمل مع النحاس باشا رئيس الوزراء المصري:

جاء في البلاغ الأول عن هذا اللقاء، بأن الجانبين (المصري والسوري) استعرضا مواضيع الوحدة العربية من مختلف النواحي، فدلت المحادثات الأولية على حرص القطرين الشقيقين الوصول إلى ما يحقق آمال البلاد العربية ويؤدي إلى جمع وتوطيد التعاون بينها[١].

وفي الجلسة الثالثة قال سعد الله الجابري:

(نحن لم نطلع على نتيجة المشاورات السابقة مع غيرنا من ممثلي الأقطار العربية، ومع ذلك فنحن مستعدون أن نسلم لكم ورقة بيضاء موقعة تخطون فيها ما تشاؤون من الحلول، ونحن ننفذها بلا تردد. إن أحب أنواع الاتحاد لدينا هو الاتحاد ذو الصبغة التنفيذية)[٢].

ثم قدم الجابري بياناً مكتوباً حول موقف سورية من الموضوعات المطروحة بشأن الوحدة العربية، جاء فيه:

إذا كان الاتحاد مصدر قوة لغيرنا فهو لنا مصدر حياة نتطلع من خلاله إلى البقاء والسلامة، إن الذين يحملون عبء المسؤولية في ديار الشام يعربون عن أمانيهم بالدعوة إلى اتحاد البلاد العربية.. نحن لا نكتفي بحدودنا الصغيرة بل نريد أن نشاطر في إنشاء عالم كبير حافل بالآمال، ذلك هو العالم العربي[٣].

---

(١) جريدة الأهرام المصرية- عدد ١٨ تشرين الأول ١٩٤٣م.

(٢) جريدة الأهرام المصرية- عدد ٢٠ تشرين الأول ١٩٤٣م.

(٣) ص(١٣١) تاريخ أمة في حياة رجل.

وفي التاسع والعشرين من أيار ١٩٤٤م صرح وزير الخارجية البريطانية (إيدن) قائلاً:

(إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى أية حركة بين العرب ترمي إلى تحسين وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولكن من الواضح أن المبادرة بأي مشروع من هذا القبيل يجب أن تصدر من العرب أنفسهم، وعلى ما أعلم أنه لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا يتمتع بالاستحسان التام)[1].

وفي العشرين من أيلول ١٩٤٤م بادرت الحكومة المصرية بدعوة الحكومات العربية لإيفاد مبعوثين على مستوى وزراء الخارجية للاجتماع في الإسكندرية على شكل لجنة تحضيرية مهمتها وضع الاتفاق المنشود.

وجاء في كلمة وزير خارجية سورية السيد جميل مردم بك:

(الشام التي تحمل إلى الجمع الحافل أمانيها وآمالها لا تزال كما كانت منذ القدم عاملة على خدمة القضية العربية، وقد هيأت نفسها لتقوم بما يطلبه منها المجموع العربي بإيثار واختيار، هذه الشام المستقلة في أوضاعها والتي هي ليست مرتبطة بأي عهد أو عقد كما أنها لا تريد أن ترتبط بأي عهد أو عقد، إلا بما ترتبط به البلاد العربية، وقال:

لا أجد تعبيراً يصف هذه المهمة التي نتهيأ للقيام بها أفضل من الكلمة البليغة لرئيس جمهوريتنا التي قال فيها: (إن البلاد السورية تأبى أن يرتفع في سمائها لواء يعلو على لوائها إلا لواء واحد، وهو لواء الوحدة العربية).

وفي السابع من تشرين الأول ١٩٤٤م وقعت وفود سورية، ومصر، والسعودية، والعراق، والأردن، ولبنان، واليمن على (بروتوكول الإسكندرية) وتنفيذاً لما تضمنه هذا البروتوكول اجتمع في القاهرة بتاريخ الرابع عشر من شباط ١٩٤٥م وزراء خارجية الدول العربية على شكل لجنة سياسية ووضعوا مشروع ميثاق الجامعة العربية.

وفي الثاني والعشرين من آذار ١٩٤٥م وقع رؤساء حكومات الدول العربية على ميثاق جامعة الدول العربية التي اتخذت القاهرة مقراً لها واعتبر هذا اليوم عيداً لجامعة الدول العربية.

---

(١) نص بيان السيد جميل مردم الذي نشرته جريدة لواء الاستقلال العراقية في عددها (٤٨) الصادرة في ٥ تشرين الأول ١٩٤٦م.

الجامعة العربية والقضية الفلسطينية

بدأ اليهود منذ عام ١٩٤٦م بالتحضير الجدي والواسع لخوض معركة عام ١٩٤٨م، بعد أن تمكنوا من فتح أبواب الهجرة الرسمية بمساعدة أمريكا وبريطانيا بالإضافة إلى الهجرة عن طريق التهريب عبر تركيا والبلاد العربية. وكان تهريب يهود أوروبا المدربين على القتال إلى فلسطين يجري على نطاق واسع وبأساليب مختلفة.

وفي ٢٨ و٢٩ آذار ١٩٤٦م اجتمع الملوك والرؤساء والأمراء العرب في (أنشاص) وتداولوا بقضية فلسطين. وفي ٣٠ آذار خطب سعد الله الجابري في المجلس النيابي السوري مشيداً بهذا المؤتمر (رافعاً آيات الشكر والتقدير والإجلال إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو)- (ثم تلا علينا البيان الذي أذاعوه بعد مؤتمرهم. وخلاصته أنهم يعتبرون قضية فلسطين قضية عربية، وأنهم يرفضون الهجرة اليهودية ويعتبرونها نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به(الشرف البريطاني).

وقالوا إن لهم (عظيم الأمل أن لا يعكر صفو علاقة المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين أمريكا وبريطانيا من جهة أخرى، أي تشبث من جانبهما يرمي إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين، حرصاً منهم على دوام هذه الصداقة وتفادياً لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في السلم العالمي. أما فيما رأوا زيادة على ذلك فقد كلفوا الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز).

وبعد أسبوع عقد مجلس الجامعة العربية دورة طارئة في بلودان بحجة البحث بتنفيذ توجيهات بيان أنشاص ثم أذاعت الأمانة العامة للجامعة بياناً عن اجتماعات بلودان ما بين ٨ و١٢ حزيران ١٩٤٦م، أكدت فيه أن مجلس الجامعة (أخذ بنصائح وتوجيهات رؤساء الدول العربية، واتخذ التدابير اللازمة لتحقيقها.. وقرر إرسال مذكرتين إلى إنكلترا وأمريكا في الرد عليهما بشأن توصيات لجنة التحقيق، ومذكرة ثالثة بشأن القضية الفلسطينية، وعلاقتها بإنجلترا وهيئة الأمم المتحدة، وستذاع هذه المذكرات في حينها)[1].

---

(١) صحيفة العرب اليوم – مذكرات الحوراني – عدد ٢/ ٧/ ١٩٩٧م.

موجز عن حالة البلاد بعد الاستقلال وتحقيق الجلاء

أولاً- التعددية الحزبية:

التعددية الحزبية ضرورة من ضرورات النظم الاجتماعية الحديثة فهي عماد الحياة الديمقراطية التي تتجسد في البرلمان -السلطة التشريعية- الذي يسن القوانين ويراقب السلطة التنفيذية -الحكومة- ويسهر على مصالح الشعب ويعمل على تحقيق أماني الشعب وطموحاته.

والأحزاب أداة من أدوات التنظيم في عالم اليوم المتمدن، فهي السبيل إلى رسم السياسات التي تنهجها البلاد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والتفاعل مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وعادة ما يقوم الحزب على فكرة تنتهجها مجموعة من الناس يسعون إلى تحقيقها بما يخدم مصالح الوطن والمواطنين، وعادة ما يكون الحزب هو المناخ الصحي لتكوّن الحكام والقادة الذين يتمرسون -من خلال عملهم السياسي واحتكاكهم بالمجتمع وتحسسهم لآلامه وآماله- بالخبرة والمعرفة والتجربة.

ومن هنا نجد أن العديد من الشخصيات الوطنية والشبابية أخذت تسعى لتشكيل الأحزاب في البلاد لتستقطب الجماهير حول أهدافها وشعاراتها وبرامجها.

ثانياً- الصحافة:

لقد كانت سورية في مقدمة الدول العربية في نشر الصحافة وتأسيسها، فلسورية تجربة ثرية في مجال الإعلام، فقد ولدت الصحافة فيها من أيام العهد العثماني، وتبلورت مع قيام الحكم العربي فيها عام ١٩١٨م، وتطورت كمّاً وكيفاً بعد إعلان الاستقلال والجلاء وقيام الأحزاب.

ثالثاً- الديمقراطية:

لقد كانت الديمقراطية بعد إعلان الاستقلال والجلاء كالجنين ينمو ببطء، فهي مكبلة بترسبات الماضي والمراسيم الموروثة سواء من العهد العثماني أو عهد الانتداب الفرنسي، وكان لابد من التخلص من هذه القيود وهذا الإرث بحكمة وأناة وصبر، ولكن كان للشباب نزقه، فكثيراً ما كانت تختلط الأماني بتحقيق الحرية والديمقراطية بالفوضى والتجاوزات.

وحدث ما كان متوقعاً فقد اصطدمت أماني الجماهير وتعلقهم بالديمقراطية والحرية بالمرسوم رقم (٥٠). ففي العاشر من تشرين الأول من عام ١٩٤٦م صدر هذا المرسوم الذي حدد ملاك (وزارة الداخلية)، أعطيت ثمان مواد منه سلطات استثنائية لوزير الداخلية، فيها تناقض واضح مع مبادئ الدستور، واتجاه نحو القمع والتستر وراء ستار الديمقراطية لحكم البلاد حكماً ديكتاتورياً بوليسياً، أثار نشر هذا المرسوم حالة من الاضطراب السياسي داخل البلاد فواجهت السلطة مظاهرات طلابية وعرائض نيابية وبيانات حزبية ضد هذا المرسوم.

حاول رئيس الوزراء سعد الله الجابري ووزير داخليته صبري العسلي الدفاع عن المرسوم واعتباره قصية تنظيمية، لكن الأحداث تفاقمت، واعتبرت الجماهير أن هذا المرسوم مخالفاً روحاً ونصاً للدستور.

وفي الواحد والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٦م درست لجنة الدستور في مجلس النواب، مواد المرسوم (٥٠) المتضمن ملاك وزارة الداخلية فقررت:

إن التشريع الموضوع المتعلق بالحريات العامة، لا يستهدف صيانة الحريات وحمايتها وكفالتها كما ينص الدستور، بل يستهدف العبث بها بصورة كيفية، مفوض الرأي فيها شخص واحد هو وزير الداخلية، كيف تحمى الحريات وتصان ما دام وزير الداخلية وحده بتقديراته الشخصية يستطيع أن يقضي على جميع الجمعيات ويحل جميع الأحزاب ويغلق المطابع ويسترد امتيازات الصحف ويبعد الناس عن مواطنهم، ويتصرف بحرية الناس كافة حسب أهوائه وتقديراته الشخصية، في حين إن روح الدستور في المبادئ الأساسية تقضي بأن يترك لكل فرد حق الدفاع عن نفسه لدى المراجع المعنية تجاه كل ما يمس حريته التي منحه إياها الدستور بل حقه الطبيعي كفرد من أفراد المجتمع)[1].

جاءت هذه الأزمة، بعد أن قامت في دمشق مظاهرات شعبية ضد مرسوم (الملاكات)، فاستخدم وزير الداخلية صلاحياته وأمر رجال الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين، فسقط عدد من القتلى والجرحى، مما زاد من المظاهرات وأعمال الاحتجاج ضد استبداد السلطة[2].

(١) ص(٥٦٠) غالب عياشي- الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي- بيروت- دار أشقر ١٩٥٤م.
(٢) ص(٨١) وليد المعلم- سورية.

كما كان هناك أزمة تعديل قانون الانتخابات، وقد أوشكت مدة المجلس النيابي المنتخب في السابع عشر من آب ١٩٤٣م على الانتهاء، فطاف رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي في المحافظات السورية معلناً نيته في إجراء انتخابات نيابية حرة.

وفي المقابل شنت الأحزاب والصحف حملة شديدة ومركزة ضد قانون الانتخابات المعمول به أيام الانتداب، وخاصة ما يتعلق منه بإجراء الانتخابات على مرحلتين (الناخب الثانوي).

في ٢٦ نيسان ١٩٤٦، كلَّف الرئيس شكري القوتلي السيد سعد الله الجابري تشكيلَ الوزارة[1]. لكن هذه الوزارة، التي كان من المفترَض أن تتصدى لتركة الانتداب وتشرع في بناء هيكلية الدولة المستقلة العتيدة ومؤسَّساتها، لم تعمِّر طويلاً، لأنها سرعان ما اصطدمت بعدد من العقبات، كانت أهمها الصراعات الداخلية بين الوطنيين، على اختلاف اتجاهاتهم، بسبب عدم وجود رؤية واضحة لما يجب أن يكون مصير البلاد وتوجهاتها؛ الأمر الذي بدا حينذاك وكأنه تنافُس على السلطة والمناصب، على خلفية تأزُّم سياسي، داخلي وعربي ودولي.

فعلى الصعيد العربي والدولي، كانت تجاذُبات حادة على مناطق النفوذ في المنطقة بين الدول التي كانت منتدَبة عليها سابقاً (إنكلترا وفرنسا)، من جهة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تطل برأسها من خلال شركاتها النفطية، من جهة أخرى؛ وبدأت «الحرب الباردة» بين الدول الغربية وروسيا (الاتحاد السوڤيتي آنذاك)، التي كانت تبحث هي الأخرى عن موطئ قدم لها في المنطقة، من خلال الاستفادة من تناقضات مَن كانوا حلفاءها في الحرب العالمية الثانية.

٢- وقد ضمت هذه الوزارة، إضافة إلى سعد الله الجابري رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، كلاًّ من السادة: خالد العظم لوزارتَي الاقتصاد والعمل، نبيه العظمة للدفاع الوطني، صبري العسلي للداخلية، أحمد الشرباتي للمعارف، ميخائيل ليان للأشغال العامة، وإدمون حمصي للمالية (مذكرات أكرم الحوراني، ج ١، مدبولي، ص٥٢٧).

---

(١) مذكرات أكرم الحوراني، ج ١، ص٧٦٧.

وعلى الصعيد الإقليمي والمحلِّي، كان الوضعُ في فلسطين يزداد تأزُّماً بين العرب وبين اليهود الذين ازداد عددُهم نتيجة الهجرة المكثَّفة الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، وذلك وسط أجواء قومية ودينية متأجِّجة بين أوساط الجماهير الشعبية العربية الرافضة رفضاً شبه كامل للاستيطان اليهودي ولجميع المشاريع «التوفيقية» الداعية إلى الشراكة و/أو إلى التقسيم.

ونشير هنا إلى أن هذه الأجواء التي ساهمت «الكتلة الوطنية» في تصعيدها حين كانت تقارع الانتداب الفرنسي سرعان ما تبنَّاها، وزاد من غلوائها، خصومُها السياسيون في الأحزاب المعارِضة الأكثر راديكالية.

ونتوسع قليلاً في شرح تلك الأجواء وملابساتها، من خلال تسليط بعض الضوء على الحكومة الأخيرة لشريك القوتلي، رئيس الوزراء سعد الله الجابري. فهذا الأخير الذي، كما قال السيد أكرم الحوراني في مذكراته محقّاً، لم يكن يرى ضرورةً ملحَّةً لبناء جيش وطني جرَّار، لأنه كان يعتقد أننا (لا نحتاج للسلاح ولا للجيش، لأنا مستقلون باعتراف الأمم المتحدة، وفي أطرافنا دول عربية، و[لأن] وضعنا في سورية كوضع سويسرة، نفقاتنا توازي وارداتنا، ونحتاج فقط إلى قوى أمن داخلي رمزية).

فكان مقتنعاً في أعماقه (ربما) بإمكانية قبول تسوية في فلسطين من خلال مشروع مؤاتٍ. وهو في تقويمه هذا، كان يتفق في الرأي (ربما أيضاً) مع آخرين من زعماء الكتلة الوطنية، ومنهم شكري القوتلي وجميل مردم بك. لكن لم يكن سعد الله الجابري يشاطر القوتلي والعديد من زملائه يومئذٍ القناعةَ بضرورة التمديد للرئيس، الذي ساعده الجميعُ فيما بعد على تحقيق طموحاته، وعلى رأسهم جميل مردم بك. فالقوتلي بدأ يومئذٍ يفكر في التمديد لنفسه؛ وهو في سبيل تحقيق هذا الهدف، كان في حاجة إلى تعديل الدستور عن طريق المجلس النيابي، ممَّا يجيز له التقدم لولاية رئاسية ثانية.

ونتذكر أنه في تلك الأيام لم تكن الأوضاع العامة في البلاد هادئة ومريحة عموماً. فقد قمعت الحكومةُ الوطنيةُ تمرد «الرب» سليمان المرشد(١) الذي أقام لنفسه دولةً في قرية «جوبة

(١) زعيم أقلية منشقة عن الطائفة العلوية.

البرغال»، على الرغم من أنه كان نائباً في البرلمان السوري[1]. وقد أُعدِمَ هذا الأخير في ساحة المرجة في دمشق[2].

كما كان تأجُّج في الأجواء بسبب تفاعلات القضية الفلسطينية، وصدامات في المجلس النيابي بين نوَّاب العشائر وأكرم الحوراني واغتيال أحد أبرز رؤساء العشائر في المجلس النيابي، الشيخ طراد الملحم، على يد ابن عشيرة منافسة مما يدل على أن الأوضاع العامة في عموم البلاد كانت متوترة؛ وهذا ما يفسِّر -وإن كان لا يبرِّر- قيام وزير الداخلية السيد صبري العسلي بالتضييق بعض الشيء على الحريات الديموقراطية.

وللمناسبة، نستعيد من تلك الأيام صدور المرسوم رقم ٥٠ الذي طرحتْه وزارةُ الجابري على المجلس النيابي في ١٢/ ٠١/ ١٩٤٦ للمصادقة، فنلاحظ كيف لم يكن رئيس الوزراء متحمساً لذلك المرسوم الصادر عن حكومته، الذي كان يحظى بتأييد الرئيس القوتلي ووزير الداخلية المقرَّب إليه صبري العسلي. ففي تلك الجلسة، وفي آخر خطاب له أمام المجلس النيابي قبل أن يغادر البلاد إلى مصر للعلاج، كان الجابري مؤثراً وكلامه شبيهاً بنداء الاستغاثة، حين دعا، وإنْ بشكل غير مباشر، إلى رفض ذلك المرسوم، مخاطباً المجلس قائلاً:

لنتجرَّد قليلاً عن الأشخاص الذين يطبِّقون هذا القيد، ولا تنظروا إلى الماثل أمامكم، هل إنه سيطبِّقها هو أو غيره، بل انظروا إلى الموضوع نفسه على أنه ضرورة من ضرورات حياتنا السياسية في هذه الأيام. أخاف عليكم وعلى البلاد منها. قد يكون في الأسلوب أو الصيغة ما يمكن أن يُعتبَر أنه غلو أو مبالغة أو فيه شيء من القسوة.

فالموضوع أمامكم، باستطاعتكم أن تبحثوه وأن تقبلوه وأن تعدِّلوه أو ترفضوه. ونحن لسنا الأشخاص الذين يجعلون العناد أصلاً في العمل ولا الادِّعاء خصائصنا[3].

---

(١) مذكرات أكرم الحوراني، ج ١، ص٥٩٠.

(٢) عن تلك الواقعة يقال -والعهدة على الراوي- إن شكري بك تظاهر بالمرض كي يتهرب من التوقيع على مرسوم إعدام سليمان المرشد لأن «والدته كانت استحلفته ألا يعدم أحداً»، فترك التوقيع على هذا المرسوم بالنيابة عنه لوزير الداخلية صبري العسلي.

(٣) مذكرات أكرم الحوراني، ج١، ص٦٠٢.

ولكن المجلس لم يتفهم يومئذٍ ما أراده رئيس وزرائه، فصادق على القانون وما تضمَّنه من مواد تحدُّ (بعض الشيء) من الحريات الديموقراطية.

ثم جاءت وزارة جميل مردم[1] في ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٦ التي جرت في ظلِّها، في ٧ تموز ١٩٤٧، الانتخابات النيابية الأولى بعد الاستقلال، فنسجِّل أنه...

إبان تلك الفترة، أعاد «الحزب الوطني» تشكيل نفسه كاستمرار لأحد أجنحة «الكتلة الوطنية» التي انشقت إلى «وطنيين» و«شعبيين»؛ وكان هذا الحزب هو «حزب القوتلي»[2]. ثم كانت انتخابات المجلس النيابي التي لم تكن نتائجها مواتية للقوتلي في شكل عام، وخاصة في دمشق[3] وفي حمص، حيث نجحت قائمة الأتاسيين الأقرب إلى حزب الشعب، وفي حلب، حيث نجحت قائمة حزب الشعب بقيادة رشدي الكيخيا، وفي حماه، حيث خرق أكرم الحوراني و«حزب الشباب» القائمة التقليدية لآل العظم، وفي جبل الدروز، حيث فازت قائمةُ الطرشان المناوئة أيضاً للقوتلي. وقد رفض المجلس النيابي المنبثق عن هذه الانتخابات، في دورته العادية الأولى، «مشروع سورية الكبرى» الذي كان مطروحاً على بساط البحث، لكنه أقرَّ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧، بما يشبه الإجماع، تعديلاً دستوريّاً يسمح بتجديد الولاية لرئيس الجمهورية.

وفي شهر آذار من عام ١٩٤٧م قام طلاب دمشق بمظاهرة حاشدة اتجهت نحو المجلس النيابي واعتصموا في المجلس حتى يصدر قراراً بالتخلص من حكم الناخب الثانوي. فتداول النواب في المقترحات والمذكرات المقدمة من الأعضاء والأحزاب فأقرتها اللجنة القضائية وصوت المجلس عليها بأكثرية الثلثين وأحال قراره إلى رئيس الجمهورية لإصداره.

---

(١) وقد ضمت هذه الوزارة، إضافة إلى رئيسها كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والصحة، السيد سعيد الغزي للمالية، نعيم أنطاكي للخارجية، أحمد الشرباتي للدفاع، حكمت الحكيم للاقتصاد، عادل أرسلان للمعارف، وعدنان الأتاسي للعدل والأشغال العامة (المرجع نفسه، ص٦١٩).

(٢) كانت الهيئة الإدارية للحزب الوطني، كما أُعلِنَتْ آنذاك، مؤلَّفة من السادة: سعد الله الجابري رئيساً، لطفي الحفا نائباً للرئيس، صبري العسلي أميناً للسر، مظهر رسلان مراقباً عاماً، وعبد الرحمن الكيالي أميناً للصندوق؛ كما كان من أعضائه الإداريين: عبد الله شريتح، محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)، جمال علي أديب، فايز الخوري، سليمان معصراني، وميخائيل ليان (المرجع نفسه، ص٦٣٨).

(٣) كثُر الحديث يومئذٍ عن «تزوير» حصل في انتخابات دمشق لصالح قائمة القوتلي، الذي كان يهدِّده رجالُ الدين بقيادة الشيخ كامل القصاب.

وفي الواحد والعشرين من أيار عام ١٩٤٧م صدر القانون رقم (٣٢٥) بتعديل قانون الانتخابات حيث نصت المادة (٤٦) منه على جعل الانتخابات حرة ومباشرة وعلى مرحلة واحدة، وفي الثامن والعشرين من نفس الشهر أصدر رئيس الجمهورية المرسوم رقم (٥٥٠) المتضمن تحديد موعد الانتخابات النيابية في السابع من تموز ١٩٤٧م، والمرسوم رقم (٧٠٨) بتحديد موعد الانتخابات التكميلية في السابع عشر من تموز عام ١٩٤٧م.

واستعدت البلاد بأحزابها وشخصياتها الوطنية المستقلة وصحافتها لخوض غمار أول معركة انتخابية بعد الاستقلال والجلاء وبموجب القانون الانتخابي الجديد الذي أقره المجلس السابق.

وجرت هذه الانتخابات في كافة المحافظات السورية بصورة جيدة اللهم إلا من بعض الحوادث التي كان يثيرها بعض أنصار المرشحين الذين كانوا أقل حظاً من غيرهم بالفوز.

وكان أبرز الوقائع إخفاق مرشحي الحزب الوطني في محافظة حلب، على الرغم من كون وزير الداخلية جميل مردم بك المشرف على الانتخابات من الحزب الوطني.

شارك والدي (الشيخ أحمد الإمام) المعروف بلقبه (الشيخ المجهول) في تلك الانتخابات عن محافظة حلب (جبل سمعان) باسم الحزب الوطني فأخفق أمام المرشح الشعبي عبد العزيز الحلاج. وانتهت العملية الانتخابية، وأصدر السيد رئيس الجمهورية كشفاً بأسماء الفائزين.

وتقدمت وزارة السيد جميل مردم بك باستقالتها، وأعاد السيد شكري القوتلي تكليف جميل مردم بتشكيل الوزارة الجديدة.

تعديل الدستور وإعادة انتخاب رئيس الجمهورية

في الرابع عشر من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤٧م ناقش مجلس النواب عريضة قدمها (٩٦) من نواب الحزب الوطني وبعض المستقلين بتعديل المادتين (٦٨ و٨٥) من الدستور السوري الصادر عام ١٩٣٠م، فدارت مناقشات حامية، عارض خلالها ممثلو حزب

الشعب وبعض المستقلين هذا الاقتراح، وعملوا على التشويش خلال المناقشة، مما اضطر رئيس المجلس بالوكالة (محمد العايش) إحالة الاقتراح على اللجنة الدستورية المؤلفة من: (هاني السباعي من حزب الشعب رئيساً، ولطيف غنيمة، وعدنان الأتاسي، وعبد الوهاب حومد، ورزق الله انطاكي (حزب الشعب)، وصبري العسلي، ولطفي الحفار (الحزب الوطني) ومحمد المبارك (إخوان مسلمين)، ودهام الهادي (عشائر) ومحمد السراج، وإبراهيم طيفور (مستقلين) ومحسن البرازي وزير الداخلية ممثل الحكومة أعضاء)[1].

وبتاريخ ٢٠ آذار ١٩٤٨م عقد مجلس النواب جلسة علنية للاستماع إلى تقرير اللجنة الدستورية، فأعلن رئيس اللجنة (هاني السباعي) قرار اللجنة بالإجماع كما يلي[2]:

تعدل المادتين (٦٨و٨٥) من الدستور على الوجه التالي:

المادة (٦٨): ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري وبأكثرية أعضاء مجلس النواب المطلقة ويكتفي بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة، وتدوم رئاسته خمس سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه ثالثة إلا بعد مرور خمس سنوات لانقضاء مدة رئاسته الثانية، ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية إلا إذا كان حائزاً للشروط التي تؤهله للنيابة وأتم الخامسة والثلاثين من عمره.

المادة (٨٥): قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بشهرين على الأقل وأربعة أشهر على الأكثر يجتمع مجلس النواب بناء على دعوة رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذه الغاية فيجري الاجتماع حكماً في اليوم العاشر من الشهر الذي يسبق انتهاء مدة الرئيس.

ولدى التصويت على القرار وافق أعضاء المجلس بالأغلبية على اقتراح تعديل الدستور، فوقف النائب أحمد قنبر -حزب الشعب- وألقى كلمة بهذه المناسبة قال فيها:

---

(١) ص(٨٥) المعلم- نفس المصدر.

(٢) ص(٥٦٢) العياشي- الإيضاحات السياسية.

(كلفني إخواني أعضاء الكتلة الدستورية -حزب الشعب- بالتحدث باسمهم في هذه الجلسة التاريخية لأنقل لحضراتكم تأييدهم الاجماعي لقرار اللجنة الدستورية بتعديل المواد المقترح تعديلها بالشكل الذي تلي عليكم.

والكتلة الدستورية شاعرة كل الشعور بخطورة هذا القرار ومقدرة كل التقدير النتائج المرتقبة في حياتنا الداخلية وحياتنا الخارجية.

إننا على عتبة عهد جديد تتطلع إلينا فيه أمتنا المجاهدة راجية أن تتحقق أمانيها الغالية وما تصبو إليه من إصلاح شامل لشتى النواحي في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يصان فيها الدستور وتحترم القوانين وتوزع العدالة بالمساواة على جميع أبناء البلاد، ويسود النظام والطمأنينة في مختلف مظاهر نشاطها. والأمة تأمل أن يتحقق هذا الاستقرار الذي لا تشاد نهضتها إلا عليه ويتوفر لها في سياستها الداخلية مثل الذي توفر لها في سياستها الخارجية والقومية على يد فخامة الرئيس الجليل شكري القوتلي، الذي هو ضمانة ثمينة لسلامة وضع البلاد الدولي واستقامة خطواتها فيما تواجه من علاقات وثيقة بين البلاد العربية وما تسعى إليه من توحيد كلمة العرب وجمع شملهم.

فخامة الرئيس القوتلي ليس رجل الأمة ومناط آمالها ومعقد رجائها فحسب، بل هو فخر الأمة العربية وأحد رؤسائها الذين نهتدي بهديهم ونستضيء بنورهم، ناضل في سبيل بلاده حتى استقرت لها الأمور وتثبتت لها دعائم الاستقلال والسيادة).

حدد رئيس المجلس بالوكالة جلسة انتخاب الرئيس في ١٧ نيسان ١٩٤٨م تكريماً للرئيس القوتلي الذي قاد الأمة نحو الاستقلال والجلاء، وفي الموعد المحدد للجلسة، صوت المجلس بالأكثرية على إعادة انتخاب السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية الذي تنتهي مدة ولايته في ١٧ آب ١٩٤٨م.

وفي ٢٧ آب من عام ١٩٤٨م عقد مجلس النواب جلسة علنية حضرها الصحفيون ورجال السلك الدبلوماسي باعتبارها جلسة أداء القسم الدستوري لرئيس الجمهورية، الذي ستبدأ فترة ولايته الثانية. كانت جلسة تاريخية احتشد المواطنون داخل وخارج قاعات المجلس انتظاراً لموعد وصول رئيس الجمهورية، دخل رئيس الجمهورية قاعة المجلس فوقف جميع النواب والحضور احتراماً له، وبعد أن بدأ رئيس المجلس بتلاوة البند الوحيد على جدول الأعمال (أداء القسم

الجمهوري والاستماع إلى بيان رئيس الجمهورية) وقف القوتلي لأداء القسم وإذا بالنائب أحمد قنبر ونواب حزب الشعب ينسحبون من هذه الجلسة التاريخية دون حضور القسم أو سماع بيان رئيس الجمهورية. وكان هذا الموقف لأعضاء النواب الشعبيين متعارضاً مع موقفهم عند التصويت على تعديل الدستور وخطاب ممثلهم النائب أحمد قنبر في المجلس عقب الموافقة على تعديل المادتين (٦٨ و٨٥) وإشادته بالرئيس شكري القوتلي.

أهم الأحداث التي وقعت في عهد وزارة مردم بك الثانية

جاءت وزارة جميل مردم الثانية[١] في ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٦ التي جرت في ظلِّها، في ٧ تموز ١٩٤٧، الانتخابات النيابية الأولى بعد الاستقلال، وجرت في عهدها أحداث مهمة لابد من تسجيلها.

ففي ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧، صدر قرارٌ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي بتقسيم فلسطين إلى قسمين أساسيين: الأول «يهودي»، أكثر من ٤٠٪ من سكانه من العرب، والثاني «عربي» فيه نسبة لا تتجاوز الـ١٠٪ من اليهود، إضافة إلى قسم ثالث «دولي» يضم مدينة القدس (أورشليم) وضواحيها، حيث كان من المفترَض أن يتعايش الجميع في سلام في ظلِّ إدارة دولية.

لكن الدول العربية، وعلى رأسها سورية (حيث كان الشارع معبأً لأقصى حد)، رفضت رفضاً كاملاً القرار الدولي الذي وافق عليه الصهاينةُ في المقابل؛ كما أعلنت الدول العربية أنها ستمنع تقسيم فلسطين بالقوة، على الرغم من أن القرار كان يؤكد على ضرورة تجنب أي تهديد للسلام في المنطقة، واصفاً كلَّ تهديد له بأنه «عمل اعتداء بموجب المادة ٣٩» من ميثاق الأمم المتحدة. وحصل ما حصل.

فما إن أُعلِنَ قرارُ التقسيم حتى اشتعلت البلدانُ العربية بالتظاهرات الصاخبة معلنةً غضبة الجماهير على هذه المؤامرة، ومؤكدةً رفض الأمَّة العربية لقرار التقسيم واستعداد

(١) وقد ضمت هذه الوزارة، إضافة إلى رئيسها كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والصحة، السيد سعيد الغزي للمالية، نعيم أنطاكي للخارجية، أحمد الشرباتي للدفاع، حكمت الحكيم للاقتصاد، عادل أرسلان للمعارف، وعدنان الأتاسي للعدل والأشغال العامة (المرجع نفسه، ص٦١٩).

المواطنين للقتال. وكانت هذه التظاهرات تنطلق في وقت واحد، وعلى نفس المستوى من الغضب والحماسة والاستعداد للفداء، في كلِّ مدينة سورية، كبيرة أو صغيرة، وفي مدن لبنان والأردن والعراق ومصر. وفي دمشق كانت غضبة الجماهير هائلة. بينما كان الحزب الشيوعي يجاهر بتأييده قرارَ التقسيم وسياسةَ الاتحاد السوفييتي، الذي كان لمندوبه في هيئة الأمم المتحدة دورٌ بارزٌ في صدور هذا القرار، فهاجم المتظاهرون مكتب الحزب الشيوعي(1). وقد اتخذ شكري القوتلي، ومعه معظم السياسيين السوريين يومئذٍ، مواقف «شعبوية» مؤيِّدةً للتيار السائد الرافض لأية تسوية، داعيةً إلى «استعادة» كامل التراب الفلسطيني عن طريق القتال. فبعيداً عن العواطف، لم يسعَ أيٌّ من هؤلاء السياسيين، وعلى رأسهم شكري بك، إلى الترويج لحلٍّ سياسي قائم على تسوية ذرائعية تستند إلى دراسة واقعية لموازين القوى الدولية على الأرض وتحاول، بالتالي التوفيق بين مصلحة البلد من جهة، ومصالح مختلف الأطراف بما فيها مصالح الطرف الآخر (المعادي) من جهة أخرى. وهذه كانت أيضاً، من وجهة نظري اليوم، خطيئتهم الكبرى الثانية بعد خطيئة تعديل الدستور. لكن هل كانت أية سلوكية عقلانية ممكنة في تلك الأيام؟! تدفَّق المتطوعون العرب إلى فلسطين(2)، وكانت التهيئة (الخطابية) للحرب من قبل جميع الدول العربية المحيطة بها، بينما كانت التهيئة (الفعلية) لها من قبل الصهاينة الذين كانوا يستعدون هم أيضاً، بكلِّ جدية، للمعركة القادمة. وكان قرار من الجامعة العربية يقضي بدخول الجيوش العربية إلى فلسطين في ١٥ أيار فور إعلان جلاء الإنكليز عنها. ثم كان الـ١٥ من أيار ١٩٤٨ وإعلان انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وإعلان داڤيد بن غوريون قيام دولة إسرائيل التي اعترف بها، فور قيامها وقبل الجميع، الاتحاد السوڤييتي ثم الولايات المتحدة تلاه مباشرة، وفي اليوم نفسه، دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وبدء الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى التي استمرت حتى ١٩ تموز ١٩٤٨؛ هذه الحرب التي خسرها العرب في النهاية، وأدت إلى ما عُرِفَ بـ«نكبة» فلسطين وتهجير ما يزيد عن ٦٠٠٠٠٠ فلسطيني عن ديارهم.

---

(١) مذكرات أكرم الحوراني، ج١، ص٦٨١ و٦٩٢.

(٢) كان من بين المتطوعين السوريين الذين حاربوا في فلسطين النائب أكرم الحوراني والعقيد أديب الشيشكلي.

أما في ١٧ آب، ووسط مظاهر احتفالية لا تتلاءم على الإطلاق مع الأوضاع العامة المأسوية المحيطة بالبلاد، فقد كان التجديد للرئيس القوتلي، الذي أعلن في الخطاب الأول لرئاسته الثانية:

إنَّ المعركة لم تنتهِ بعد، وهي وإنْ كانت تجتاز مرحلتها الخطرة الآن، إلاَّ أن الشعب العربي مصمِّم على القتال، وإن النصر لا بدَّ قادم بإذن الله[1].

وفي ٢٨ آب، قدَّم جميل مردم استقالة وزارته؛ لكن الرئيس القوتلي كلَّفه تشكيل الوزارة من جديد. وقد عكست هذه الوزارة «المردمية» الجديدة في تركيبتها الصراعات والتحالفات بين القوى السياسية الرئيسية في المجلس وفي البلد، وخاصة يومئذٍ تلك العلاقة المعقدة بين الحزب الوطني، المهيمن على الحكومة[2]. وبين حزب الشعب، الذي أصبح منافسه الرئيسي وأقوى أحزاب المجلس النيابي على الإطلاق. وقد استمرت هذه الوزارة حتى نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٤٨ وسط أجواء نيابية وشعبية مناوئة حاولت تحميلها، ومعها مجمل الطبقة السياسية الحاكمة، مسؤوليةَ النكبة الفلسطينية. فكانت مظاهرات عارمة في دمشق قادتْها الأحزابُ المعارضةُ في البداية، وانضمت إليها فيما بعد عناصر من مثيري الشغب هاجمت المحالَّ التجارية التي أغلقت أبوابَها خوفاً من النهب والسلب وسعت لاقتحام القلعة، حيث السجن، لإطلاق سراح المسجونين، علماً بأنهم جميعاً من المجرمين ولا يوجد بينهم سجين سياسي.

ولما لم تستطع قوى الأمن الداخلي من الشرطة والدرك استيعاب هذه المظاهرات وعناصر الشغب فيها، اتصل المدير العام للشرطة والأمن العام بالقصر يعرض الموضوع على الرئيس القوتلي الذي طلب عندئذٍ من قائد الجيش التدخل لحفظ الأمن بعد منع التجول[3].

---

(١) عبد الله فكري الخاني، جهاد شكري القوتلي، ص٧٦.

(٢) كانت الوزارة مشكَّلة على النحو التالي: جميل مردم رئيساً ووزيراً للداخلية والدفاع، لطفي الحفار نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير دولة، محسن البرازي وزيراً للخارجية، صبري العسلي وزيراً للداخلية، وهبي الحريري وزيراً للمالية، منير العجلاني وزيراً للمعارف، محمد العايش وزير دولة، نوري الإيبش وزيراً للزراعة، الأمير عادل أرسلان وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية، سعيد الغزي للداخلية، أحمد الرفاعي وزيراً للأشغال العامة، ميخائيل ليان وزيراً للاقتصاد الوطني (مذكرات أكرم الحوراني، ج١، ص٧٩٦ و٧٩٧).

(٣) عبد الله فكري الخاني، جهاد شكري القوتلي، ص٧٧.

وقائد الجيش كان يومذاك حسني الزعيم، الذي كان معروفاً بـ«حمقه وتطرفه»[1] والذي كان القوتلي قد عيَّنه في منصبه هذا بعد أن توسَّط له «صديقه» محسن البرازي الذي جعله يقسم بالقرآن أمام القوتلي أنه سيكون وفيّاً ومخلصاً مادام حيّاً[2].

فاستقالت وزارة جميل مردم إثر حوادث الشغب هذه، وكلَّف الرئيس القوتلي الرئيس هاشم الأتاسي ثم السيد عادل أرسلان تشكيلَ الوزارة، لكنهما أخفقا في ذلك؛ مما دفعه إلى تكليف السيد خالد العظم، المعروف بكفاءته، الذي كان يومئذٍ سفيراً لسورية في باريس. وقد نجح خالد العظم في تشكيل وزارته[3] التي التفتت إلى التصدِّي للمشاكل الصعبة والدقيقة [التي واجهتْها] في الداخل والخارج.

ففي الداخل: كانت قضية التابلاين وإمرار خطوط أنابيبها لنقل الزيت السعودي من شركة أرامكو Aramco في الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط عبر السعودية أولاً، ثم الأردن ثم سورية ثم لبنان، إلى مصفاة الزهراني على البحر. في هذه الأثناء، وصل إلى دمشق جيمس منهل، الأمريكي الجنسية من أصل سوري- لبناني، من مدينة رياق، وكان يعمل بالنفط في ولاية إيلينويس، وطلب مقابلة الرئيس القوتلي، ثم شرح له الطريقة المتَّبَعة في الولايات المتحدة عند نقل النفط عبر أكثر من ولاية.

فاستدعى القوتلي الوفد السوري المفاوض، وأبلغه هذه الطريقة في حساب العائدات، وبدأ الوفد مفاوضة الشركة على هذا الأساس، ما أزعج الشركة كثيراً لأنه يحمِّلها مبالغ كبيرة لم تكن تحسب لها هذا الحساب. وخشيت أن ينحو الأردن ولبنان هذا المنحى في حساب العائدات أيضاً، فتعثرت المفاوضات وتوقفت.

---

(١) مذكرات خالد العظم، مج٢، ص١٨١.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٥.

(٣) كانت هذه الوزارة تضم، إضافة إلى خالد العظم رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع، السادة: محمد العايش للزراعة، عادل العظمة للداخلية، محسن البرازي للمعارف، أحمد الرفاعي للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية، حنين صحناوي للمالية، ومحيي الدين الجابري للأشغال العامة (مذكرات أكرم الحوراني، ج١، ص٨٤٣).

وفي الخارج: كانت هناك قضية الهدنة مع إسرائيل. إذ بعد أن وقَّعت كلٌّ من مصر والأردن ولبنان اتفاقية هدنة مع إسرائيل، لم يبقَ سوى سورية لم توقِّع، لأن سورية تمسَّكت بأن حدودها الجنوبية هي الحدود التي وصلت إليها قواتُها، أي إلى سمخ، جنوب بحيرة طبريا. وكانت إسرائيل تصر على أن تكون الحدود بينهما هي الحدود الدولية السابقة. وتوقفت المفاوضات أيضاً.

ثم كانت هنالك الاتفاقية المالية مع فرنسا[1] التي كانت المفاوضات حولها أيضاً متوقِّفة. ضمن هذه الظروف الداخلية والخارجية الصعبة، حيث «كانت البلاد هادئة كالهدوء الذي يسبق العاصفة»[2]، جاء انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ الذي أطاح بالسلطة الشرعية، وكان سببه المباشر خلاف حادٌّ بين هذا الأخير وبين السلطة السياسية برئاسة القوتلي والعظم حول مطالب الجيش، على خلفية فضيحة مؤن وذخائر فاسدة كان حسني الزعيم ومَن حوله متورِّطين فيها على ما يبدو هذا الانقلاب الذي قال عنه فيما بعد عضو المخابرات المركزية الأمريكية (الـCIA) مايلز كوبلاند إنه كان... من إعدادنا وتخطيطنا. فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر ميد بإنشاء علاقات صداقة منتظمة مع حسني الزعيم، ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر ميد لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري وضعت السفارة خطَّته كاملة[3].

---

(١) عبد الله فكري الخاني، جهاد شكري القوتلي، ص٧٨ و٧٩.

(٢) مذكرات أكرم الحوراني، ج٢، ص٩٢٦.

(٣) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، دار الفتح للطباعة والنشر.

الأحزاب التي قامت في عهد الانتداب الفرنسي
وبقيت تمارس نشاطها السياسي العلني والسري بعد الاستقلال

الحزب الشيوعي

تمهيد

يمكن اعتبار الحركة الشيوعية في الشرق العربي، كما في كل مكان، النتيجة المنطقية (للتبشير) اللينيني الماركسي بالاشتراكية، وكان الحافز الأكبر لنشاط الشيوعيين هو نجاح ثورتهم في روسيا عام ١٩١٧م[1]. فقد أصبحت موسكو محط أنظار الحالمين بهذه النظرية التي نادت بها ثورة موسكو، وكان المسلمون عرباً وأعاجم، هم من بين أولئك الذين هفت قلوبهم إلى موسكو متطلعين إلى الحرية والعدالة والمساواة التي افتقدوها لفترة طويلة، في ظل استبداد ولاة الدولة العثمانية، وانشغال السلاطين العثمانيين -عما يفعل ولاتهم- بالفتوحات الإسلامية أو مجابهة الثورات داخل الدولة نفسها أو في الولايات التابعة لها.

لقد حاول السوفييت عند نجاح ثورتهم أن يتقربوا من الإسلام، فنشروا معاهدات الحرب (العالمية الأولى) السرية، التي اشترك فيها العهد القيصري مع الدول الأوروبية الأخرى. وأنكروا كل الحقوق والامتيازات التي ادعتها روسيا بموجب هذه المعاهدات في البلاد الإسلامية[2].

أعلن حكام روسيا الجدد أن ثورتهم ستكون طليعة مرحلة الانتفاضات المعادية للاستعمار، وعليه يجب أن تنهض كل الشعوب المضطهدة في العالم ضد معاقل السيطرة الغربية، كما وعدوا مواطنيهم المسلمين في استجاب آسيا الوسطى باحترام مساجدهم ومقاماتهم طالبين منهم مساعدتهم على أمل التأثير في الرأي العام الإسلامي خارج روسيا السوفييتية.

استجاب مسلمو روسيا لدعوة حكامهم الشيوعيين، معتقدين أن المرحلة الجديدة ستكون فرصة للإسلام ليعود قوياً، وقالوا لأبناء دينهم في العالم: (إن النظام السوفييتي الجديد ينسجم تماماً مع القرآن والشريعة، بل ذهب بعض غلاتهم إلى حد المقارنة بين (لينين)

(١) ص(١٢١) الاتجاهات السياسية في العالم العربي- مجيد خدوري- الدار المتحدة للنشر- بيروت- ج١- ١٩٧٢م.

(٢) للمزيد من المعلومات راجع ص(٢٥٢-٢٥٤) وليد المعلم- سورية.

و(محمد عليه الصلاة والسلام)، وانسجام العقيدة الشيوعية مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف[1].

لم يحصر القادة السوفييت جهودهم هذه بالكلام، فقد عقدوا في سنة ١٩٢٠م مؤتمراً في (باكو)[2] دعي إليه ممثلون عن كل الشعوب غير الغربية، وقد وجهت (الأممية الثالثة) الدعوات باسمها، وأدارت المؤتمر وأشرفت على أعماله. وفي هذا المؤتمر طلب من العمال والفلاحين المسلمين مشاركة فلاحي وعمال الاتحاد السوفييتي في نضالهم ضد الاستعمار والرأسمالية. وجاء في البيان الختامي للمؤتمر ما يلي[3]:

(انهضوا يا شعوب الشرق، إن الأممية الثالثة تدعوكم في حرب مقدسة ضد الرأسمالية السافلة، نمّوا أيها الرفاق المؤتمرون الوعي الطبقي لدى الجماهير، نظموهم في سوفيتيات فلاحية، وسوفيتيات الكادحين للاتحاد مع روسيا السوفيتية، انشروا فكرة الأمم المضطهدة، وأخيراً خلقوا اتحاداً للبروليتاريين والفلاحين من كل الأقطار، والأديان، واللغات). وقد ردد الشيوعيون في المؤتمر لمرات عدة مقولة: (إن تعاليم الإسلام الأساسية تنسجم مع المبادئ السوفيتية).

فقد جاء في بيان المؤتمر الختامي أن المسلمين كثيراً ما دعوا إلى: (الزحف تحت علم النبي الأخضر)، لكن: (جميع هذه الحروب المقدسة كانت خادعة وزائفة). وأضاف البيان قائلاً: (أما الآن فإننا ندعوكم لأول حرب حقيقية في ظل العلم الأحمر للشيوعية الدولية)[4].

لقد جذب مفهوم الجهاد المقدس -وهو أحد أركان الإسلام- القادة السوفييت أكثر من الأركان الأخرى التي يقوم عليها الإسلام. ذلك أنهم رأوا فيه أداة يمكنهم استخدامها ضد الدول الأوروبية.

---

(١) ص(١٢١-١٢٢) مجيد خدوري- الاتجاهات السياسية.

(٢) عاصمة جمهورية أذربيجان التي كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي. تقع على بحر قزوين، وفي جوف أرضها مخزون نفطي يقدر بـ١٥٪ من الرصيد النفطي في العالم. الموسوعة العربية الميسرة- غربال ج١- دار إحياء التراث العربي.

(٣) ص(١٢٢) خدوري- نفس المصدر.

(٤) ص(١٢٢) خدوري- المصدر السابق.

(نُقل أنه عندما أشير إلى الجهاد في مؤتمر باكو، وقف المبعوثون المسلمون في حالة هيجان واستلوا سيوفهم وخناجرهم، وأقسموا على أداء واجب الحرب المقدسة)[1].

ولإعطاء هذه الشعارات مضامين عملية، أبدى القادة السوفييت استعدادهم لدعم مطالب الاستقلال لجميع الدول الإسلامية التي ما تزال تكافح ضد السيطرة الأوروبية. (منذ الإعلان الذي وجهه نابليون إلى المسلمين عند وصوله إلى مصر سنة ١٧٩٨م، كانت تلك هي المرة الأولى التي يسمع فيها المسلمون كلمات إطراء كهذه من الأوروبيين).

كيف دخلت الشيوعية إلى البلاد العربية؟

لقد استطاع بعض العملاء السوفييت أن يتغلغلوا في أعماق البلاد العربية، حيث أقيم ثلاثة مراكز سرية للعمل من أجل نشر الشيوعية في كل من مصر وفلسطين ولبنان، ومن هذه المراكز الثلاثة انتشر النشاط الشيوعي في البلاد العربية[2].

(كانت البداية في انتشار الشيوعية في مصر وفلسطين عام ١٩١٩م، ثم دخل لبنان في عام ١٩٢٤م). يقول سهيل أيوب في كتابه (الحزب الشيوعي في سورية ولبنان- في ص(٨): (إن الحزب الشيوعي بدأ ظهوره عام ١٩٢٢م على نطاق ضيق).

لقد اقتصر النشاط الشيوعي في فلسطين على الجالية اليهودية لمدة عشر سنوات تقريباً، ولم يبدأ عرب فلسطين يستجيبون للنشاط الشيوعي إلا في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، عندما أخذ النشاط الشيوعي ينتشر في البلاد العربية الأخرى، وخاصة في سورية[3].

لقد كان الحزب الشيوعي في كل من مصر وفلسطين يتلقى التوجيه والمساعدة المباشرة من موسكو، أما الحزب الشيوعي اللبناني فكان يتلقى مساعدة غير مباشرة من الحزب الشيوعي الفلسطيني، وبعد تأسيس الحزب الشيوعي في سورية في أوائل الثلاثينات، اتجه الحزبان السوري واللبناني إلى الحزب الشيوعي الفرنسي طلباً للمساعدة والتوجيه[4].

---

(١) للمزيد من المعلومات راجع كتاب (الاتحاد السوفييتي والعالم الإسلامي)- إيفور سبكتور ١٩٥٨م.

(٢) ص(٢١-٢٢) الاتحاد السوفيتي والعالم الإسلامي- سبكتور- المصدر السابق.

(٣) ص(١٢٥-١٢٦) مجيد خدوري- المصدر السابق.

(٤) ص(١٥٨) التاريخ السري للعلاقات الشيوعية الصهيونية- نهاد الغادري.

وبدأت الحركة الشيوعية تنحسر من العالم العربي أمام الدعاية النازية التي أخذت تهاجم الصهيونية والاستعماريين (البريطاني والفرنسي)، ولم تستطع الشيوعية إعادة مدها في البلاد العربية إلا بعد دخول الاتحاد السوفييتي الحرب إلى جانب الحلفاء سنة ١٩٤١م[١].

وأخذ الاتحاد السوفييتي من جديد يدعم الأحزاب والحركات الشيوعية في العالم الإسلامي، وأخذ قادة هذه الأحزاب في البلاد العربية يسلكون طريقاً جديداً في أفكارهم إذ تبنوا الشعارات القومية ودخلوا في تحالفات مع القوميين مما ساعد على اجتذاب العديد من الشباب العربي إلى صفوفهم، وقد أصبحت سورية في تلك الفترة المحرك الرئيسي للاتجاه الشيوعي الجديد إزاء العالم العربي، واستطاعت قيادة الحزب الشيوعي السوري بعد أن انتقلت من أيد معتدلة إلى أيد متطرفة من تعزيز الشيوعية في سورية وتنسيق العمل الشيوعي مع البلدان الأخرى في المنطقة.

في عام ١٩٤٣م عقد قادة الأحزاب الشيوعية العربية مؤتمرات في بيروت وبغداد لمراجعة الموقف، ووضع برامج جديدة. فصدر عن هذه المؤتمرات (ميثاق وطني) نص على أن الأحزاب الشيوعية ستتبع منهجاً وطنياً، وأنها ستؤيد استقلال الدول العربية وحكوماتها البرلمانية، وأنها ستعمل على تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية. كما أعلن القادة الشيوعيون أن هدفهم ليس قلب الأنظمة الوطنية، بل الوصول إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية والسلمية[٢].

ظهور الحزب الشيوعي السوري

يعتبر الحزب الشيوعي السوري من أعرق الأحزاب في سورية قدماً وأطولها عمراً، فقد بدأ ظهوره لأول مرة عام ١٩٢٢م على نطاق ضيق ومستوى محدود جداً، ولم يلق في بادئ الأمر استجابة أو دعماً من الاتحاد السوفييتي. وقد أسس هذا الحزب رسمياً في

---

(١) ص(١٢٧) خدوري- نفس المصدر.

(٢) ص(١٢٦-١٢٧) مجيد خدوري- المصدر السابق.

٢٨/ ١٠/ ١٩٢٤م باسم (حزب الشعب اللبناني)[1] وكان من أبرز مؤسسيه: (يوسف إبراهيم يزبك، وفؤاد شمالي، وفريد طعمة، وإلياس قشعمي، ونمر وهبة، وإلياس جهشان، وشفيق مظهر، وبرغر (يهودي من بولونيا).

وفي ٣٠/ ٤/ ١٩٢٥م تقدم فريق من أعضاء الحزب إلى الحكومة اللبنانية يطلب إجازة رسمية، وقد كتب الطلب باللغة الفرنسية ووجه إلى حاكم لبنان الكبير السيد (كاميلا)[2]، وجاء فيه: (إن الحزب قد تألف باسم حزب الشعب اللبناني، ومركزه (بكفيا) وممثله لدى الحكومة السيد (فريد طعمة)، وهو يعمل لتنظيم العمال والفلاحين في نقابات للدفاع عن حقوقهم ورفع مستواهم ووضع الأوقاف تحت إشراف الحكومة وتحرير المرأة).

وفي أيلول سنة ١٩٢٥م تم تأسيس الحزب الشيوعي (السوري اللبناني)[3]، وتألفت لجنة مركزية له ضمت كل من: (يوسف يزبك، وفؤاد شمالي، وأرتين مادويان، وهيكازون بوياجيان (أرمنيان)، وإلياس فاخر، وآكوب بيتلا (يهودي روسي قدم من فلسطين إلى بيروت وانتخب سكرتيراً عاماً وكان اسمه في الحزب الرفيق شامي)[4].

وفي عام ١٩٢٦م اعتقلت اللجنة المركزية للحزب وأحيلت إلى المحاكم، وأبعد بعض قادة الحزب إلى: (جزيرة أرواد، والقدموس، والرقة، وفلسطين)[5].

أما في دمشق فقد تأسست أول خلية شيوعية على يد شاتيلا فانضم إليها (خالد بكداش)[6] سنة ١٩٣٠م عقب تخرجه من الجامعة، وقد شارك بكداش قبل ذلك في نشاط الكتلة الوطنية السورية ضد الانتداب الفرنسي على سورية.

---

(١) ص(١٢٤) نفس المصدر، وص(١٧٧) الأحزاب والجمعيات السياسية- الجبوري، وص(٦٠) الشيوعية- سهيل أيوب، وص(٤٩) تجربة عربي في الحزب الشيوعي- قدري قلعجي.

(٢) ص(٦٠) الشيوعية بصراحة- أيوب، وص(٢٩) مجلة الدستور الأردنية- العدد ٦٦/ ١٩٧١م بقلم: نسيب النمر.

(٣) ص(١٧٧) الأحزاب والجمعيات السياسية- الجبوري، وص(١٥٩) التاريخ السري للعلاقات الشيوعية الصهيونية- نهاد الغادري.

(٤) ص(١٥٩) الغادري- نفس المصدر.

(٥) ص(١٨٢) تطور الحركة الوطنية- قرقوط، وص(٢٤) صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعية في سورية ولبنان- مرقص، وص(٦٥) أيوب- المصدر السابق. يقول الغادري في كتابه ص(١٥٩): أن اسم بكداش هو (خالد قوطرش).

(٦) نفس المصدر السابق.

لكن أفكاره اليسارية جعلت وجوده في الأوساط الوطنية مستحيلاً، فقرر الانضمام إلى الحزب الشيوعي، ودفعته حماسته للشيوعية إلى زيارة (موسكو)، حيث قضى سنتين تدرب فيهما على أساليب التنظيم الشيوعي وأصول القيادة. وما أن عاد إلى دمشق في ١٩٢٥م، حتى تولى قيادة الحزب مؤيداً من قبل (أرتين مادويان) في بيروت و(رفيق رضا) في طرابلس، حيث ألف الثلاثة كتلة خاصة في قلب الحزب ما لبث أن تمكنت من إقصاء فؤاد شمالي بعد اتهامه بأنه (عميل للأمن العام الفرنسي).

ثم انتسب إلى الحزب (فرج الله الحلو) و(نقولا شاوي) فضمهما بكداش إلى كتلته، وتألفت من هذه الكتلة القيادة التي لا تزال توجه الحزب الشيوعي وتتولى مقدراته حتى الآن[1].

وفي تلك الفترة اعتقل (نخمان لتيفنسكي) وزوجته، وكان نخمان (الوصي) الذي أشرف على توجيه الحزب الشيوعي خلال مرحلة الانتقال وهو يهودي بولوني، وكان يتنقل مع زوجته الحسناء بين سورية ولبنان وفلسطين، يهيئ الاجتماعات، ويحلل الوضع الدولي والمحلي، ويختار الشبان الذين سيوفدون إلى موسكو لتلقي التعاليم الماركسية في (معهد الشيوعيين الشرقيين) الذي يديره قطب من أقطاب الحزب البولشفي هو الرفيق (مانويلسكي) والانضمام إلى جمعية تحرير الشرق التي أسسها (تروبا نوفسكي) سنة ١٩١٨م[2] -بعد أن اعتقل نخمان وزوجته وأبعدا إلى (اسكندرون) حيث اجبرا على الإقامة في الميناء الجميل- فأخذ نخمان يدير في غفلة من سلطات الأمن حركة الشيوعيين الناشئة هناك، وأوفد الشيوعي الأرمني (أرتين ماخيان) إلى حلب للعمل في الحركة الشيوعية هناك، ولتأمين فراره إلى الاتحاد السوفييتي، ثم ما لبث أن توارى وزوجته عن الأنظار[3].

---

(١) ص(٩٨-٩٩) قدري قلعجي- المصدر السابق.

(٢) ص(١٨١) الجبوري- المصدر السابق، وص(١٦١) الغادري- المصدر السابق، وص(٥٦) القلعجي- نفس المصدر.

(٣) ص(٥٩) القلعجي- نفس المصدر.

في سنة ١٩٣٥م انضم إلى الحزب الشيوعي قدري قلعجي (كاتب قدير من مدينة حلب، انسحب من الحزب الشيوعي بعد معايشته له ولقادته عن كثب طويلاً، ولقد خالف في آراء كثيرة زعيم الحزب بكداش، له كتاب شهير يفند فيه مزاعم الشيوعية هو: تجربة عربي في الحزب الشيوعي) وكان قدري قبل ذلك عضوا في الكتلة الوطنية. وتولى قيادة فرع الحزب الشيوعي في طرابلس(١). وجمع أرتين مادويان الأرمن وراء الحزب، وهكذا انتقل مركز الثقل الشيوعي من بيروت إلى دمشق(٢).

ومنذ أواسط الثلاثينات حتى نشوب الحرب العالمية الثانية لعب الحزب الشيوعي السوري دوراً بارزاً في تعزيز الحركة الشيوعية، وفي نشر الأفكار الشيوعية في البلاد العربية. فقد خرجت إلى النور في العراق جماعة شيوعية تحت قيادة (عبد القادر إسماعيل) مستمدة توجيهها من الحزب الشيوعي السوري(٣).

ومما زاد الحزب الشيوعي انتعاشاً ورواجاً وصول (الجبهة الشعبية) إلى سدة الحكم في فرنسا وذلك ما بين عام (١٩٣٧-١٩٣٩)(٤).

وفي الثلاثينات اختفى من واجهة الحزب بيتر وابو زيام وبوغر (ثلاثتهم من اليهود، وكانوا يشرفون على الحزب). يقول قلعجي في كتابه (تجربة عربي في الحزب الشيوعي) ص(٥٤): (ذكر بعض الباحثين أنه (أبو زيام أو سيام) والواقع أنه أبو صيام، كما التبس الأمر على باحثين آخرين فخيل إليهم أن: أبا صيام، وشامي، وألتر، هم ثلاثة أشخاص والواقع أنهم شخص واحد).

وفي الثلاثينات قام الحزب بتركيز عقائدي ونشاط ثقافي، فأصدر في بيروت مجلة (الطليعة) وكان يشرف عليها عمر فاخوري ويوسف يزبك وقدري قلعجي، ودأبت هذه المجلة على نشر الفكر الشيوعي والتعاليم الماركسية(٥).

---

(١) ص(١٨٠) الجبوري- المصدر السابق، وص(١٢٨) الخدوري- المصدر السابق.
(٢) ص(١٢٨) الخدوري- نفس المصدر.
(٣) ص(١٢٨) نفس المصدر.
(٤) تسلم رئاسة الحكومة الفرنسية الاشتراكي (ليون بلوم).
(٥) ص(١٨١) الجبوري- نفس المصدر، وص(١٣١) قلعجي- المصدر السابق.

لقد كانت السنوات الثلاث ما بين (١٩٣٦-١٩٣٩م) فرصة الحزب الأولى ليقوم بنشاط علني ومعترف به فشكلت كوادر الحزب وتزايد عدد أعضائه إلى عشرة أضعاف مما كان عليه حيث أصبح حوالي (٢٠٠٠) عضو في كل من سورية ولبنان[١].

موقف الحزب الشيوعي من قضية (لواء اسكندرون)

لقد وقف الحزب الشيوعي مؤيداً لفرنسا. إذ ما كادت الكارثة تقع ويحتل الأتراك اللواء، حتى أخذت جريدة الحزب (صوت الشعب) تنفي تبعية هذه الجريمة عن فرنسا - التي نحبها وتحبنا- فكتبت:

(ليست فرنسا هي التي خيبت آمال اللواء وآمال العرب، ليست فرنسا هي التي تراجعت أمام الاستعمار التركي وتخلت عن تعهداتها الدولية، ورضيت بدوس قرارات (عصبة الأمم) نفسها، كلا، فرنسا لم تفعل ذلك. بل فعل ذلك بعض الدبلوماسيين الفرنسيين)[٢].

وفي أيلول سنة ١٩٣٩م منع الحزب من كل نشاط واعتبر غير شرعي، واعتقل زعماؤه وتوارى عن الأنظار (خالد بكداش)، ونشرت في حينها جريدة الحزب (صوت الشعب) بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٣٩م المقال العجيب التالي إلى جانب صورة خالد بكداش[١]:

(هو صديق فرنسا الديمقراطية لأنه عرفها في دماء عمالها وفلاحيها).

(هو صديق فرنسا لأنه عرف فرنسا في كومونتها).

(وأية خسارة أفدح لهذا الوطن من أن تخلو منابر خطبائه وشوارع مدنه من خالد؟..).

(وأية خسارة أشد من أن تحترم أرجاء دمشق من صوته؟..).

(أجل، أية خسارة أدهى وأفظع من أن تغدو دمشق مسرحاً لأعداء فرنسا وبؤرة لجواسيس (هتلر وموسوليني)[٣].

---

(١) ص(١٥) صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي- مرقص، وص(١٨٠) الأحزاب والجمعيات السياسية- الجبوري.

(٢) ص(٢١٥) الصراع على سورية- باترس سيل، وص(١٨٢) الجبوري- نفس المصدر، وص(٧٤) الشيوعية بصراحة- أيوب.

(٣) ص(١٢٢) قلعجي- المصدر السابق، وجريدة صوت الشعب- عدد ١٨٤ يوم ٧/ ٦/ ١٩٣٨م.

(وأية خسارة أجلّ وأنكى من أن تحرم فرنسا الديمقراطية من صوت خير المدافعين عن سياسة التحالف مع فرنسا!!).

(اللهم: إن ملاحقة قائدنا لن تزيدنا إلا ثقة بحزبنا ولن تحيدنا قيد شعرة عن خدمة وطننا وعن تشديد الحملة على (الفاشية) وإظهار بربريتها والسعي لتقوية الحملة في سبيل المعاهدة ولأجل التحالف مع فرنسا الديمقراطية).

(وأخيراً نطلب من ممثلي فرنسا، باسم مصلحة شعبنا أن يرفعوا الملاحقة عن رفيقنا وأن يضعوا حداً لتدابير من هذا النوع لا يستفيد منها إلا أعداء فرنسا وسورية على السواء)[1].

أطلق سراح قادة الحزب بعد دخول الحلفاء سورية في أيار ١٩٤١م، وبعد مهاجمة هتلر للاتحاد السوفييتي، حيث استأنفوا نشاطهم الحزبي في شتاء ذلك العام، وعلى نطاق واسع.

وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في سورية سنة ١٩٤٣م تقدم الحزب عبر شخصين هما خالد بكداش في دمشق وعبد الجليل سيريس في حلب، غير أنه لم ينجح أي منهما.

ما بين ٣١/ ١٢/ ١٩٤٣م إلى ٢/ ١/ ١٩٤٤م عقد الحزب الشيوعي (السوري اللبنلني) مؤتمره الثاني في مدينة بيروت واشترك فيه (١٩٠) مندوباً ينتمون إلى خمسين منظمة من منظمات الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، ويمثلون سبعة آلاف شيوعي منظم.

فصل الحزب إلى حزبين في سورية ولبنان

انتخاب لجنة مركزية للحزب تشرف على الحزبين مؤلفة من: (خالد بكداش وفرج الله الحلو ونقولا شاوي ورشاد عيسى ويوسف خطار ومصطفى العريس وعبد القادر إسماعيل ومير سعد وفوزي الشلق وطنوس دياب وعبد الجليل سيرس وفريد فرج وحسن قريطم وسلام الراسي ومرشد المجدلاني).

كما انتخب خالد بكداش رئيساً للحزب الشيوعي السوري وفرج الله الحلو رئيساً للحزب الشيوعي اللبناني.

---

(١) جريدة صوت الشعب– عدد ٢٢١ يوم ١٦/ ٤/ ١٩٣٩م، وص(٩١-٩٢) قلعجي- نفس المصدر. وص(١٠٠) الشيوعية بصراحة- أيوب، وص(٩١-٩٢) قلعجي- المصدر السابق.

ضم المكتب السياسي المشكل كلاً من: (خالد بكداش وفرج الله الحلو ونقولا شاوي ورشاد عيسى ويوسف خطار ومصطفى العريس وعبد القادر إسماعيل). أقر المؤتمر النظام الداخلي الجديد للحزب المبادئ التنظيمية الأساسية التالية:

أ- تأليف هيئات القيادة على مختلف الدرجات بطريقة الانتخاب.

ب- حرية المناقشة في اجتماعات الحزب وخضوع الأقلية للأكثرية.

ج- اعتبار المؤتمر أعلى هيئة في الحزب ووجوب انعقاده كل سنتين.كما أقر المؤتمر الميثاق الوطني الذي يدعو إلى استقلال البلاد والمساواة بين المواطنين وتأمين الحريات الديمقراطية العامة ورفع مستوى البلاد الاقتصادي وتحرير الفلاح السوري من التأخر والبؤس والجهل.

أما في المجال العربي فقد طالب الميثاق بتوثيق صلات التضامن بين الشعوب العربية لتحقيق تحريرها الكامل وتوطيد الروابط الاقتصادية بين سورية وجميع الأقطار العربية الشقيقة.

كما أقر المؤتمر جعل علم الحزب الشيوعي ونشيده هما العلم السوري والنشيد السوري، وجعل علم الحزب اللبناني ونشيده هما العلم اللبناني والنشيد اللبناني (وهكذا كرّس هذا الحزب تقسيم سورية إلى دولتين).

كما يهتم الحزب بتربية النشء تربية وطنية والاهتمام بالرياضة البدنية وتشجيع ونشر الثقافة في البلاد وإحياء التراث الفكري العربي. يقول القلعجي في كتابه (تجربة عربي في الحزب الشيوعي) ص(٢٨٣) كلاماً يغاير ما جاء في الفقرة السادسة من هذا الميثاق، فقد أورد: (وإذا ما رجعنا إلى وثائق الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، رأينا قادة هذا الحزب ينكرون عروبة العرب، وينكرون كل التاريخ العربي، ويحاربون تراثنا الفكري والروحي. ويعود ذلك إلى أسباب متعددة أهمها أن هذا الحزب لم يكن وليد حاجة قومية وتعبيراً عن مطامح وطنية، وإنما نشأ بصورة مفتعلة وبعوامل خارجية في أوساط الأقليات القومية في البلاد العربية، وأن تاريخه هو تاريخ التبعية المطلقة للحزب الشيوعي اليهودي في فلسطين فالحزب الشيوعي الفرنسي فالحزب الشيوعي السوفييتي. ولهذا فهو لم يعرف الاستقلال

يوماً، ولم يفكر تفكيراً عربياً قط). بعد ان تخلصت سورية ولبنان من الانتداب الفرنسي ونالتا استقلاليهما تحولت تبعية الحزب الشيوعي في كلا البلدين مباشرة إلى الاتحاد السوفييتي)[1].

وفي الانتخابات التي جرت في سورية سنة ١٩٤٧م اشترك الحزب فيها، فرشح خالد بكداش عن دمشق ووصفي البني عن حمص وحسن البك عن حلب، غير أنهم لم يفوزوا في الانتخابات، بالرغم من اشتراك الشيوعيين في دمشق مع الحكومة في أعمال التزوير للحيلولة دون نجاح (الإخوان المسلمين).

موقف الحزب من القضية الفلسطينية

يقول فرج الله الحلو أحد قادة الحزب الشيوعي في مقال له نشرته صحيفة الحزب (صوت الشعب) في عددها (٨٢٦) في ١٣/ ٨/ ١٩٤٤م، جاء فيه: (لقد كنا وما زلنا نقول إن نضال العرب في فلسطين ليس نضالاً بين عرب ويهود).

(ولقد كانت الأممية الشيوعية ما قبل عام ١٩٤٧م تنفي أن يكون لليهود مقومات قومية أو جذور تاريخية في فلسطين، انتقلت تلك المواقف إلى النقيض، لتؤكد واقعاً جديداً ينادي بحق الشعب اليهودي بأن يكون له وطن قومي في فلسطين، على أساس أن لهم (جذورهم التاريخية) في أرض الميعاد..)[2].

وكان (غروميكو) مندوب الاتحاد السوفييتي -في حينها- يعلن من على منبر الأمم المتحدة[3]: (إن قضية فلسطين هي قضية الشعب اليهودي وإن فلسطين وطن قومي للطرفين العرب واليهود. وإن للعرب واليهود جذوراً تاريخية قومية راسخة في فلسطين، فمن حق اليهود أن يبنوا دولة لهم هناك، دولة ديمقراطية تكون نموذجاً للمؤمنين بالديمقراطية في المنطقة).

---

(١) ص(٦٥) قلعجي - المصدر السابق، وص(١٨٦) الجبوري - المصدر السابق.

(٢) ص(٦٥) قلعجي - المصدر السابق، وص(١٨٦) الجبوري - المصدر السابق.

(٣) ص(١٤٠-١٤١) قلعجي - نفس المصدر.

أما مندوب (تشيكوسلوفاكيا) فيقول على المنبر نفسه[1]: (إن موقف الدول العربية هنا هو موقف عناد لا مبرر له. إن اليهود هم الذين في حاجة إلى عوننا لا العرب، وأن وجود دولة يهودية في فلسطين سيساعد على تطور الحركات والنظم الديمقراطية في كل الشرق الأوسط). وكذلك مندوب (يوغسلافيا) لم يفته هذا القطار فقد وقف على نفس المنبر ليهين العرب بكل صفاقة ووقاحة، فيقول: (إن سبب الخلاف بين العرب واليهود هو أن العرب يفتقرون إلى النظم الديمقراطية الاشتراكية التي يعلم عنها اليهود الشيء الكثير ويمارسونها ويطبقونها، وسيكون من شأن عرب فلسطين وعرب الشرق الأوسط كله الاستفادة والاقتداء بهذا الميراث الديمقراطي الذي يجيده اليهود). ثم يضيف: (يجب أن نعترف هنا بأنه حتى قرار التقسيم لا يحقق للصهيونية كل أهدافها وكل حقوقها في فلسطين. فنحن حين ندعو إلى قبول مشروع التقسيم، فإننا نمنع عن الحركة الصهيونية بعض حقوقها، وعلى العرب أن يقدروا مبلغ تضحية اليهود في قبول مشروع التقسيم. فالحركة الصهيونية قد أبدت تعقلاً وسماحة نحو العرب، وعلى العرب أن يبادلوا الصهيونية هذه السماحة بسماحة مماثلة)[2].

ويقول مندوب (بولونيا) بحماسة مناشداً المندوبين العرب: (صدقوني أيها الزملاء بأن انتصارنا في هذه القضية، قضية إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، سيفتح آفاقاً واسعة لنا جميعاً لنتعاون في تحرير دياركم من الاستعمار.

هنالك مصالح مشتركة وكثيرة بين العرب واليهود في النضال ضد الاستعمار على أساس المبادئ الاشتراكية)[3].وبعد أن أقرت هيئة الأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧م مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية.

انطلق الشيوعيون العرب ليقفزوا من فوق جراح أمتهم. وبلغ بهم التحدي الوقح إلى مطالبة حكوماتهم العربية بالاعتراف بدولة (إسرائيل)، وأقدموا على تنظيم المظاهرات الهزيلة

---

(١) كان خطابه بمناسبة مشروع تقسيم فلسطين- ص(١٤٢) قلعجي- نفس المصدر، وص(١١٨) الغادري- المصدر السابق.

(٢) ص(١٤٢) قلعجي- نفس المصدر، وص(١٠١) السرطان الأحمر- عبد الله عزام.

(٣) ص(١٤٣) قلعجي- نفس المصدر، وص(١٠٠) عزام- نفس المصدر.

في كل من سورية والعراق وفلسطين ومصر. تؤيد حق الشعب اليهودي في إقامة دولة إسرائيل[1].وفي منتصف ليلة اليوم الرابع عشر من أيار ١٩٤٨م أعلن اليهود قيام (دولة إسرائيل)، فبادر الاتحاد السوفييتي ومنظمة الدول الشيوعية الواحدة تلو الأخرى بالاعتراف القانوني بهذه الدولة. وكانت أول سفارة لإسرائيل تفتتح في (براغ) والثانية في(موسكو)[2]. كان الشيوعيون -ومن جملتهم شيوعيو سورية- يزعمون أن حرب عام ١٩٤٨م بين الدول العربية واليهود، إنما افتعلها الاستعمار خشية من النزعة الاشتراكية اليهودية.

يقول القلعجي في كتابه ص(١٥٠): (وأذكر أنني عندما كنت أذكّر خالد بكداش وفرج الله الحلو ونقولا الشاوي في مناقشاتي لهم، بأن الاستعمار هو الذي خلق المشكلة اليهودية في فلسطين، كانوا يذهبون إلى القول بأن الدولة اليهودية التي خلقتها الصهيونية العالمية ستتحول على يد الشعب اليهودي والبروليتاريا اليهودية إلى دولة العمال والفلاحين اليهود، أي إلى دولة اشتراكية يهودية تلتقي مع الشيوعيين العرب على صعيد الرابطة الأممية.

ولهذا فإن حرب سنة ١٩٤٨م إنما يقودها الاستعمار وعملاؤه الرجعيون من العرب لغرض واحد هو القضاء على البروليتاريا اليهودية والاشتراكية اليهودية. ولم يكن ثمة تزوير للحقائق وقلب للوقائع أبعد من هذا وأبلغ). وكما قلنا فإن كل الشيوعيين العرب كانت لهم نفس مواقف أسيادهم في موسكو. فها هو الحزب الشيوعي في العراق يصدر في هذه المناسبة نشرة داخلية إلى أعضاء الحزب بعنوان:

(توجيهات بشأن الحرب الفلسطينية القذرة) جاء فيها[3]:

١- على الديمقراطي العربي أن يحارب ويشجب الحرب الفلسطينية القذرة.

٢- على الديمقراطي العربي أن يتعاون مع القوى الديمقراطية في إسرائيل لمنع هذه الحرب.

---

(١) ص(١٤٤-١٤٥) قلعجي- نفس المصدر، وص(٨٤-٨٥) الشيوعية منشأ ومسلكاً دندل جبر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) ص(١٥٢) تجربة عربي في الحزب الشيوعي- قلعجي، وص(١٦٠) الشيوعية منشأ ومسلكاً- دندل جبر، وص(١٠٩) السرطان الحمر- عزام.

ويروي الأستاذ (سعدون حمادي) أن الحزب الشيوعي العراقي أصدر عدة بيانات إبان الحرب سنة ١٩٤٨م يؤيد التقسيم، ويطالب بالكف عن التدخل العسكري، والصلح مع إسرائيل. وقد خرجت غحدى مظاهرات الحزب تهتف بحياة الصداقة العربية اليهودية، وبنضال (إخواننا اليهود)، يتقدمها عربي ويهودي متلازمان يداً بيد تمثيلاً للصداقة)[١].

وكذلك فإن الحزب الشيوعي في مصر أدلى بدلوه في هذا المستنقع الآسن. فقد جاء في بيان (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني)[٢] قولها:

(تلك الحكومات العربية خيبت آمال الشعوب.. فأمرت الجيوش العربية بالتحرك لا لتحرير الشرق العربي من الاستعمار، ولكن لإثارة حرب (دينية عنصرية) في فلسطين.

إن الاستعمار العالمي يعاني أزمة عميقة، أزمة الاحتضار والانهيار.. فلجأ الاستعمار عن طريق حلفائه حكام الشرق العربي إلى إشعال الحرب الدينية في فلسطين كوسيلة لتحقيق أهداف الاستعمار. فهذه الحرب الدينية وسيلة جبارة لتحويل أنظار الشعوب العربية عن قضاياها الوطنية ومطالبها الاقتصادية، وتحويل صراعها الوطني ضد الاستعمار إلى صراع عنصري ضد اليهود)[٣].

وزادت المنظمة الشيوعية المذكورة إلى قولها الآنف هذا الكلام:

(تنبهوا، استيقظوا لمؤامرات الاستعمار وحلفائه الخونة، واحذروا الوقوع في دعاياتهم الآثمة المضللة التي تستهدف حرفكم عن طريق الكفاح، وتحويل صراعكم الوطني إلى صراع عنصري عقيم.. إن هذه الحرب العنصرية حرب ظالمة يوجهها الاستعمار والخونة ضد مصالح الشعب)[٤].

---

(١) ص(١٥٢) قلعجي - نفس المصدر، وص(١٥٦-١٥٧) جبر - نفس المصدر.

(٢) تسمية الحزب الشيوعي في مصر.

(٣) نشرة صادرة عن (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) في القاهرة - تموز ١٩٤٨م.

(٤) ص(١٥٣) قلعجي - المصدر السابق، وص(١٧١) الغادري - المصدر السابق، وص(١٠٩-١١٠) عزام - المصدر السابق.

وقد طالب الحزبان الشيوعيان في سورية ولبنان بوقف تلك الحرب المجرمة ورفع شعار: (إلى الاتحاد في سبيل سحب الجيوش من فلسطين). ودعا الحزب الشيوعي العراقي (الحكومات العربية الخائنة) إلى الاعتراف بإسرائيل منادياً: (فلتسقط الحرب بين العرب واليهود في فلسطين، فليحيى التعاون والتحالف بين الوطنيين والديمقراطيين العرب واليهود في فلسطين فليحيى التعاون والتحالف بين الوطنيين والديمقراطيين العرب واليهود لإحباط خطط الاستعمار والرجعية، ولتحيى الصداقة العربية اليهودية)[1].

أما الشيوعيون العرب في فلسطين فقد وقفوا منذ اللحظة الأولى إلى جانب (إخوانهم) الشيوعيين اليهود، مطالبين بحق اليهود القومي في إقامة دولة إسرائيل واستقلالها عن العرب، وطالبوا بإجراء مفاوضات مباشرة ما بين إسرائيل والحكومات العربية وشددوا على ضرورة سحب القوات العربية (المعتدية) من إسرائيل[2].

وأما الشيوعيون المصريون فقد بلغوا نهاية المطاف انغماساً في حمأة التآمر والخيانة الصريحة. فقد طرحوا شعار وحدة (البروليتاريا المصرية اليهودية): (إن البروليتاريا المصرية يجب أن تتحد مع البروليتاريا اليهودية ضد العدو المشترك؛ ضد الاستعمار.. وهذا هو السبب في أن الحرب في فلسطين هي ضد مصالح الشعب على العموم، وضد مصالح البروليتاريا على الأخص)[3].

لقد دفعت مرحلة سنة ١٩٤٨م الأحزاب الشيوعية إلى بؤرة الخيانة والعمالة المطلقة. وخيانتهم هذه قد جاءت لمواقف وقفوها هم أنفسهم من قبل، وما ذلك إلا لانقيادهم الأعمى للاتحاد السوفييتي، الذي وجد من مصلحته أن يتخذ موقفاً عدائياً من العرب، تأييداً لقيام دولة إسرائيل، ولتبنيهم ما سموه: (الحق القومي لشراذم اليهود الوافدين من أوروبا). في حين كفر الشيوعيون العرب بحقوق أبناء جلدتهم ووطنهم وأمتهم، تمسكاً بالأممية الماركسية التي تبشر بالإخاء بين العرب واليهود، بينما كان الخنجر الإسرائيلي يقطر من دماء شهداء العرب الأبرار على بطاح فلسطين.

---

(١) (أضواء على القضية الفلسطينية) من منشورات الحزب الشيوعي العراقي- آب ١٩٤٨م.

(٢) ص(١٥٦) قلعجي- نفس المصدر، وص(١٠٦) عزام- نفس المصدر.

(٣) جريدة (صوت البروليتاريا) عدد(٢) تشرين الثاني ١٩٤٨م، وص(١٥٧) قلعجي- المصدر السابق.

وبينما كان (مجلس الأمن) منشغلاً في مناقشاته حول تقسيم فلسطين، كانت الدول الاشتراكية تتسابق لإمداد الجبهة الصهيونية بالأسلحة والخبراء والمهاجرين اليهود المدربين، الذين جرى تدريبهم على حرب العصابات في معسكرات خاصة في دول أوروبا الشرقية التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي.

وقد بلغ ما شحن إلى ميناء حيفا على البواخر الرومانية واليوغسلافية (٢٤) طائرة تشيكوسلوفاكية، و(١٢٦) دبابة متنوعة، و(٤٠٠) سيارة ومصفحة، و(٧٠) مدفعاً ثقيلاً، و(٣٥٠) من المدافع المتنوعة، ومئة ألف بندقية ورشاشة، و(١٥٠) طناً من القذائف اليدوية، و(٣) آلاف طن من الذخائر، ألف سيارة نقل(١).

وعلى أثر هذا الموقف من قضية فلسطين، طورد الحزب الشيوعي في سورية، وتعرض لنقمة شعبية كبرى، وانسحبت منه نخبة من الأعضاء. وعاد إلى نشاطه السري، واستمر على هذه الحالة لفترة طويلة. ومع الأيام تناسى الناس مواقف الحزب المجرمة تجاه قضية فلسطين، واستعاد نشاطه العلني بعد سقوط حكم الشيشكلي سنة ١٩٥٤م.

تغلغل الحزب الشيوعي في صفوف الحركة الوطنية

كان هدف الحزب في هذه الفترة زيادة عدد أعضائه ومناصريه بأية وسيلة كانت، ولاسيما بالدعوة إلى إنشاء (الجبهة الوطنية) أو (الاتحاد الوطني) أو (المؤتمر الوطني) بغية التسلل على الصفوف الوطنية لنسفها من الداخل والسيطرة عليها(٢).

وهكذا تغلغل الشيوعيون في صفوف الحركة الوطنية، ولاسيما في سورية، واستغلوا إلى أبعد الحدود تحسن العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفييتي. وأصبح من أهم الوسائل في اكتساب أعضاء جدد وضمهم إلى صفوف الحركة الشيوعية وإرسالهم إلى الاتحاد السوفييتي أو إلى أحد بلدان أوروبا الشرقية التي تدور في فلكه، ضمن الوفود العديدة والكبيرة التي كانت لا تفتأ تنتقل بين عواصم المعسكر الشرقي.

---

(١) ص(١٥٩) قلعجي- المصدر السابق، وص(٩٦- ٩٧) عزام- المصدر السابق.

(٢) ص(٦٥) قلعجي- المصدر السابق، وص(٣٨٠) موسوعة السياسة ج٢- عبد الوهاب الكيالي، وص(٧٧) وليد المعلم- المصدر السابق.

في تلك الفترة وصل (خالد بكداش) إلى النيابة، منتخباً من أناس لا يعرفونه ولكنهم أرادوا أن يعبروا بانتخابهم له عن سخطهم على السياسة الغربية في البلاد العربية[1] (ويكون بكداش أول نائب شيوعي ينتخب في الوطن العربي بالرغم من مرور أكثر من ثلث قرن على تنظيم الشيوعيين في البلاد العربية).

وتولى خالد بكداش الغرور إثر فوزه بالنيابة، ولم يقدر الظروف الداخلية والخارجية التي أدت إلى ذلك، فاعتقد أنه إنما وصل إلى البرلمان بقوته وشعبيته، وقال لرفاقه: (إن المهمة الرئيسية أمامنا الآن والاتجاه الرئيسي لجهدنا، يجب أن يكون موجهاً نحو عزل البورجوازية الوطنية والقضاء على نفوذها بين الشعب، لأن قضية زعامة البروليتاريا في بلادنا هي قضية الساعة..)[2].

ولم يحاول بكداش أن يظهر حقيقة شعاراته بل حورها لتنسجم مع شعارات باقي السياسيين. وفي تلك لفترة أيضاً أصدر الحزب الشيوعي في دمشق جريدة باسم (النور)، وكما تحولت جريدة (صوت الشعب) بعد إنشاء السفارة السوفييتية في بيروت من جريدة صغرى على جريدة غنية ذات مطابع حديثة ومكاتب كبرى، كذلك أنفقت على جريدة (النور) مئات الألوف من الليرات[3].

وقد تحدث الأستاذ (عبد الباقي الجمالي) رئيس تحرير جريدة (النور) بعد انسحابه من الحزب الشيوعي عن سياسة هذه الجريدة فقال: (إنها كانت ذات وجهين بل وجوه متعددة، فهي تتغير وتتبدل شكلاً، ولكن محتواها كان واحداً، هي الخيانة بعينها والتدجيل على الشعب والكذب عليه، واختلاق الحوادث واللجوء إلى اللف والدوران دائماً)[4].

يقول مايلز كوبلاند في كتابه (لعبة الأمم) ص(٢٤٩- ٢٥٠): (ولم يحاول خالد بكداش يومها أن يظهر حقيقة شعاراته، بل حوّرها لتظهر منسجمة تماماً مع شعارات بقية الزعماء السياسيين السوريين من البعثيين وغيرهم، وهذا ما جعله يبدو (شعبياً) بل وأظهره بمظهر

---

(١) ص(٦٦) قلعجي- المصدر السابق، و(٣٠٠) مذكرات العظم ج٢، وص(١٣٤) خدوري-المصدر السابق، وص(١٨٨) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٦٧) قلعجي- نفس المصدر، وص(٢٤٩) لعبة الأمم- مايلز كوبلاند.

(٣) ص(٢١٤) قلعجي- نفس المصدر.

(٤) جريدة (الصحافة) عدد(٢٣٠) ١٢/ ٨/ ١٩٥٩م.

(الطاهر الشريف). ولقد أخبرني خالد بكداش -والكلام لمايلز- مرة عن بعض تلك الشعارات فقال: (إننا كلنا في سورية ضد أهداف واحدة. فنحن ضد الإمبريالية وضد الأتراك مغتصبي لواء الاسكندرونة، وضد الصهيونية[1]. وضد الهاشميين (الملك فيصل الثاني في العراق والملك حسين في الأردن). إلا أن أثر دفاع الشيوعيين عن سموهم العقائدي وميزاتهم الفكرية (كما أخبرني أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في سورية)، لا يعدو ذاك الأثر الذي تحدثه المومسات وبنات الهوى عندما يتكلمن عن الفضيلة ويناضلن لأجلها).

موقف الحزب الشيوعي من الوحدة

لقد أقدم الحزب الشيوعي السوري على محاولات كثيرة لعرقلة تحقيق الوحدة بين سورية ومصر. فقد دعا خالد بكداش الأمين العام للحزب، قبل قيام الوحدة بعدة أشهر، اللجنة المركزية للحزب إلى الاجتماع لمعالجة الموقف. وروى (رفيق رضا) عضو اللجنة أن خالد بكداش استهل حديثه في هذا الاجتماع بقوله: (من قال إن سورية عربية؟ فهي تضم مئة ألف أرمني، وخمسين ألف آشوري، ومئة ألف كردي، وسبعمائة ألف علوي، ومئة ألف درزي)[2]. وعندما ترأس (العقيد عفيف البزري) (شيوعي) رئيس أركان الجيش السوري، وفد الضباط إلى مصر ليلتقي مع عبد الناصر بشأن طلبهم إقامة الوحدة الفورية، كان البزري قد كلفه الحزب الشيوعي بأن يتولى حمل الرئيس جمال عبد الناصر على رفض الوحدة، ثم يعلن البزري هذا الخبر على الشعب، وفشل البزري في تحقيق ما طلب منه[3].

وعلى أثر ذلك اجتمع بكداش والبزري وقررا أن يغادر بكداش سورية، وأن يبقى البزري فيها ويتظاهر بتأييد الوحدة على أن يبدأ بإنشاء تكتلات شيوعية في الجيش تمهيداً للقيام بانقلاب شيوعي[4].

---

(١) الشيوعيون العرب لا يحملون أي عداء للصهاينة اليساريين حسب تصريحاتهم التي سبق وذكرناها.

(٢) ص(٢١٤) قلعجي- المصدر السابق.

(٣) ص(١٢٣) العظم- المصدر السابق، وص(٢١٦) قلعجي- نفس المصدر.

(٤) ص(٢١٦) قلعجي- المصدر السابق.

وحين أصبحت الوحدة السورية- المصرية أمراً واقعاً، ولم يعد الأمر مجرد شعارات وحدوية نظرية بل باتت حقيقة لا مفر منها، عندها سقط القناع عن وجه الشيوعية التي استغلت هذا الشعار ردحاً من الزمن لتضحك به على ذقون المغفلين. ووضع الشيوعيون شعاراً يقول: (عبر الاشتراكية نبني الوحدة وليس عبر الوحدة تبنى الاشتراكية). وعارض الحزب الشيوعي الوحدة بين سورية ومصر، فلم يوقع زعيمه خالد بكداش -الذي كان نائباً في البرلمان- على وثيقة الوحدة، ولم يحضر جلسة مجلس النواب، لأنه رأى ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية في كل بلد عربي وعلى هذا الأساس تقوم الوحدة.

وعندما عقد البرلمان السوري جلسته التاريخية ليستمع إلى الرئيس شكري القوتلي وهو يعلن المبادئ التي اتفقت عليها حكومتا مصر وسورية لقيام الجمهورية العربية المتحدة لاحظ النواب أن مقعداً خالياً هو مقعد (خالد بكداش) رئيس الحزب الشيوعي وممثله في البرلمان!

ولم ترد من بكداش أي مخابرة يبرر فيها عدم حضوره هذه الجلسة المصيرية بالنسبة للشعب السوري -الذي كم تبجح خلال خطبه الرنانة في الدفاع عن مصالحه وقضاياه- أو يعتذر عن تخلفه، لأنه كان في تلك اللحظة يشق عباب الجو في طائرة تنقله إلى موسكو[1].

وكان لامتناع خالد بكداش عن حضور هذه الجلسة التاريخية، ورحيله المفاجئ مع أسرته بهذا الشكل الدراماتيكي، واختياره موسكو دون أية عاصمة عربية معنى بارز يكشف القناع عن وجه الشيوعيين الحاقدين على التحرر العربي، ودفعهم إلى اتخاذ موقفهم الطبيعي إلى جانب أعداء الأمة العربية وسياسة التحرر الوطني، بعد أن كانوا يتخفّون وراء شعارات وطنية خادعة أملاً في جر العرب إلى السير في ركاب الشيوعية الدولية وتحويل الدول العربية إلى حكومات تابعة لها.

لقد حاول خالد بكداش مقاومة الوحدة بين سورية ومصر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولما أعياه الأمر، ودعي ممثلو الشعب ليقولوا كلمتهم التاريخية ويفرغوا على الوحدة شكلها الدستوري، تخلى عن واجبه كنائب وكمواطن، ولم يجرؤ على قول كلمته وإعلان حقيقته، وآثر الالتجاء إلى وطنه الحقيقي.

---

(١) ص(١٨٢-١٨٣) الشيوعية منشأ ومسلكاً- جبر، وص(٢١٢) قلعجي- المصدر السابق.

وذكرت جريدة (النور) فيما بعد تبريراً واهياً لعدم حضوره جلسة البرلمان مدعية: (أن مؤامرة استعمارية كانت قد دبرت لاغتيال الزعيم الوطني الكبير وهو في طريقه إلى المجلس، الأمر الذي دفعه إلى التغيب عن الجلسة، والسفر إلى الخارج لعدة شهور)(١).

وفي عشرين تموز (ولم يمض أشهر قليلة على إعلان الوحدة) انتقد خالد بكداش الأسس التي قامت عليها الوحدة بين سورية ومصر، ولم يعلن هذا الانتقاد من عاصمة عربية أو على صدر صحيفة عربية بل أعلن ذلك من إحدى عواصم أسياده، من إذاعة راديو صوفيا)(٢).

أما موقف الحزب، فقد كان موقفاً مزدوجاً، ففي الوقت الذي أيدت اللجان الشيوعية في حلب وحمص والجزيرة واللاذقية قيام الجمهورية العربية المتحدة، امتنعت اللجنة لمركزية عن إصدار أي بيان بهذا الخصوص(٣).

ولكن هذه الحملة من التضليل والتشكيك أدت إلى غير ما يرغب بكداش وأسياده، أدت إلى عزل الحزب الشيوعي بين الجماهير، وأظهرته على حقيقته عدواً للوحدة.

كما اضطربت صفوفه وتخلى عنه كل وطني شريف، وانسحب من صفوفه مئات الأشخاص الذين استفاقت ضمائرهم المخدرة أمام الموقف الفاضح الذي وقفه حزبهم(٤).

بعد أن أخفق الحزب الشيوعي في سورية ومصر في أن يعيق مسيرة الوحدة تنادى الشيوعيون العرب إلى العراق ليجعلوا منه قاعدة لانطلاق شرورهم وفسادهم وتخريبهم، وليلطخوا على أرض الرافدين أيديهم بدماء الوطنيين الأحرار، معيدين بذلك صفحات التاريخ إلى الوراء يوم داهمت بغداد السلام جحافل الغزو التتري لتصبغ مياه دجلة بقاني الدماء وسواد المداد.

---

(١) ص(١٠٤) تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي- مرقص.

(٢) ص(١٠٩) نفس المصدر.

(٣) ص(١٨٨) الأحزاب والجمعيات السياسية- الجبوري، وص(٢٧٨) صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي- مرقص.

(٤) لزيادة المعلومات راجع ص(٢١٧-٢٢٣) قلعجي- المصدر السابق.

ففي ظل الصراع على السلطة في العراق استطاع الشيوعيون الحمر التغلغل في أجهزة (عبد لكريم قاسم)، والقبض على زمام الأمور.. حتى أخذ بهم الفجور والتمادي والتحدي لكل القيم الإنسانية والإسلامية والقومية والأخلاقية كل مأخذ.

ففي الموصل إحدى قلاع العروبة والإسلام -المدينة التي أبت أن تلوث أفكار أبنائها الجرثومة الشيوعية- عقد الشيوعيون الوافدون من جميع أنحاء العراق وسورية والأردن ولبنان وإيران مؤتمر ما أسموه (أنصار السلام) يوم الجمعة في ٦ آذار ١٩٥٩م في ملعب وزارة المعارف. في ظل الشعارات الشيوعية والأعلام الحمر. فألقوا الخطب الحماسية ثم خرجوا في تظاهرة صاخبة تنذر وتهدد، ولكن أهل الموصل استطاعوا ضبط أعصابهم لتلافي المجزرة المدبرة. إلا أن صبرهم قد نفد، فخرجوا في اليوم التالي بتظاهرة سلمية تحتج على عقد مؤتمر لا صفة وطنية له في مدينتهم. وكان الشيوعيون ينتظرون هذه البادرة بفارغ الصبر، فما لبثوا أن تصدوا لها برشقها بالحجارة وإطلاق النار عليها، ثم بدأوا في تنفيذ مخططهم المرسوم بالهجوم على مقاهي المدينة والاعتداء على روادها ونهبها وحرقها، والهجوم على المكتبات وحرقها بعد نهب محتوايتها، ثم أخذوا يحرقون السيارات في الشوارع العامة، حتى بات الأمر يهدد بحرب أهلية واسعة[1].

وفي نفس المدينة وبعد فشل ثورة العقيد (عبد الوهاب الشواف)، أخذت مفارز الشيوعيين تجوب الشوارع لتصفية الوطنيين والمناوئين للشيوعية. وكانت قيادة المقاومة الشعبية تصدر أحكامها التعسفية باستمرار وينفذ الشيوعيون الحمر هذه الأحكام فوراً.

لقد بدأ سحل الأحياء بالحبال وضربهم حتى النفس الأخير. ومن مات لا ينجو من وحشيتهم، إذ يستمر سحله والتمثيل بجثته. وقد علقت على أعمدة الكهرباء وعلى امتداد جسر الموصل، جثث عدد من الرجال والنساء العراة بشكل لا أخلاقي مثير، تحقيقاً لأحقاد الشيوعيين -دعاة السلام والحرية للعالم- وكان أغلب الذين قتلوا أو سحلوا ومثل بجثثهم قد قتلوا داخل دورهم بعد اقتحامها عليهم، وقتلوا على مرآى من أولادهم ونسائهم وآبائهم وأمهاتهم. وكانت التهمة التي يحتج بها السفاكون لنهب الدور هي أن هذه الدار أطلقت منها

---

(١) ص(٢٤٤-٢٤٥) قلعجي- المصدر السابق.

عيارات نارية ضد لمدافعين عن جمهورية قاسم، فيهجمون عليها برشاشاتهم وبنادقهم وهراواتهم وسواطيرهم وسكاكينهم، ويقتلون الأبرياء ويمثلون بالجثث ويهتكون الأعراض وينهبون الدار ومحتوياتها، ولا يسلم البناء من النهب فالشبابيك والأبواب وحتى الموزاييك تنتزع من محلاتها ويختفي كل شيء لتصبح الدار العامرة بعد لحظان -من زحف الجراد الأحمر- خراباً يباباً[1].

ولم تقتصر هذه الموجة الظالمة من الإرهاب الأحمر على مدينة الموصل، بل شملت معظم أنحاء العراق، وبلغت أوجها في مدينة كركوك حيث تكشفت المجازر التقدمية عن ألوان مبتكرة في التقتيل الجماعي قام بها الشيوعيون الشرفاء الذين يحبون الأطفال والزيتون!..

وقد وصف عبد الكريم قاسم مجازر كركوك -التي أغمي عليه عندما شاهدها- فقال: إنها لطخة سوداء في تاريخ العراق وإنها دفنت عشرات الأبرياء على قيد الحياة، وإن معظم ضحاياها كانوا من الأطفال والنساء، وإنها تفوق في هولها مجازر هولاكو الذي هدم بغداد عاصمة الخلافة العباسية سنة ١٢٥٨م، وإن الصهيونيين لم يرتكبوا مثلها في دير ياسين، وقال: إنه كان من المقرر أن تتم هذه المجازر في اليوم نفسه في الأعظمية والكرادة والكرخ في بغداد[2].

يقول الشيوعي العراقي السابق (الرفيق رائد): (وما كان السحل ليكفي البعض، وما كان التمثيل كافياً. ولكن حزبنا رأى أن هناك طرقاً أخرى يستطيع بها الانتقام من الموتى، فقد اصدر الحزب أوامره بأن ينفذ حكم الإعدام بأمجد المفتي وعمر الشعار وأن يحرقا بعد ذلك. وكان أن أحرقا بالفعل بعد أن سحلا)[3].

لنتصور مدينة مباحة للشيوعيين تجري فيها كل أعمال العنف والتخريب. قتل وسحل وتمثيل بالجثث ونهب وسلب وحرق للبيوت والأحياء تحت سمع وبصر حكومة الشعوبي الأحمر عبد الكريم قاسم، وتشجيع ومباركة إذاعته وإعلامه.

إن هذه الأسطورة المفزعة التي عاشتها مدينتا الموصل وكركوك خلال الحقبة المظلمة من ربيع عام ١٩٥٩م ستبقى في أذهان الناس محفورة ليتذكروا ما قد يفعله الشيوعيون إذا

---

(١) ص(٢٤٧-٢٤٨) نفس المصدر.

(٢) ص(٢٤٩) قلعجي- المصدر السابق.

(٣) ص(٢٥٠) نفس المصدر.

تسلموا مقاليد الأمور -لا سمح الله- في أي بلد عربي أو إسلامي. (للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى كتاب: مجازر الدم في الموصل لعبد الستار الهماوندي، وكتاب محكمة حسن الركاع وحوادث أخرى من سجل الشيوعية والانتهازية في العراق) للدكتور شاكر مصطفى سليم، وكتاب حتى لا ننسى أضواء على مجازر الموصل).

لقد أيد الحزب الشيوعي السوري الانفصال فور وقوعه وعاد يزاول نشاطه العلني بعد أن كان نشاطه أيام الوحدة سراً وتحت الأرض.

لجنة مكافحة النازية والفاشية في سورية ولبنان

كان للحزب الشيوعي السوري واجهات سياسية من أهمها: (لجنة مكافحة النازية والفاشية في سورية ولبنان)[1]، وقد أصدرت هذه اللجنة مجلة (الطريق) وقد قامت هذه اللجنة أثناء الحرب العالمية الثانية لغرض مكافحة النازية والفاشية في سورية ولبنان، وكان من أبرز أعضائها:

عن منطقة دمشق: الدكتور كامل عياد -أستاذ فلسفة في دار المعلمين بدمشق- ورشاد عيسى: محامي، وعبد القادر إسماعيل: (محامي عراقي ونائب سابق)، ومنير سليمان: كاتب اقتصادي، ونظيم موصللي: أستاذ العلوم الاجتماعية، وخليل فدا: مهندس، ورجا حوراني: أستاذ علوم، وجمال الدين الخاني: ملاّك، وإبراهيم الحمزاوي: ملاّك، ونجاة قصاب حسن معلم (صار محامياً ومواليًا لحزب البعث الحاكم في دمشق، ويقدم برنامج قانوني في إذاعة دمشق)، ومصطفى العشا: سكرتير الطلبة الديمقراطيين العرب.

عن منطقة حمص: وصفي البني: محامي، وعبد الغني الملوحي: كاتب، وبدر الدين السباعي: معلم، وزكريا قصاب: معلم.

عن منطقة حلب: أدوار توتنجي: أستاذ آداب، وعادل ونس: صحافي، وعبد الجبار أبو الشامات: معلم، وجوزيف مارديني: معلم، وتوفيق خياطة: معلم.

عن منطقة اللاذقية: دعاس بشّور: أستاذ طلبة طرطوس، وعرندق عرندق: ملاّك.

---

(١) ص(٢٧٨) صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي- مرقص، وص(٢٩) مجلة (الطريق) الشيوعية عدد ٨/ ١٩٤٢م، وص(١٨٩-١٩٠) الأحزاب والجمعيات السياسية- الجبوري.

منظمة أنصار السلام في سورية

تعتبر هذه المنظمة إحدى الواجهات العلنية للحزب الشيوعي السوري، وقد أسست في بداية الخمسينات من القرن العشرين في دمشق[1] وكان من أبرز أعضائها:

الشيخ محمد الأشمر، والشيخ جلال الدين إبراهيم، والدكتور صبري القباني، والأستاذ منير الريس، والأستاذ سعيد تحسين، والأستاذ أحمد أباظة، وأحمد علوش، والدكتور إحسان الرفاعي، والاقتصادي فوزي وفائي، والأستاذ فالح صقال، والدكتور مصطفى أمين، والأستاذ عبد الجواد شاهين، والدكتور فاروق حسني، والنقابي خليل الحريري، والمحامي عبد المجيد الحافظ، والأستاذ يوسف فيصل، وثابت عزاوي، والمزارع مصباح الأتاسي، ونوري حجو الرفاعي، والشاعر الكردي جكر خوين، والمهندس إحسان الجابري، والأستاذ بسام سخيط، وفالح أسبر. (عندما عقدت هذه المنظمة مؤتمرها سنة ١٩٥٤م أرسل الدكتورمعروف الدواليبي -من زعماء حزب الشعب ورئيس وزراء سابق- والسيد زكي الخطيب والسيد حبيب كحتاة برقيات تأييد لها)[2].

عصبة الطلبة الديمقراطيين العرب

أسست هذه العصبة في دمشق أثناء الحرب العالمية الثانية لمكافحة النازية، وكانت ميالة للشيوعية[3]. وكان من أبرز أعضائها:

(أمجد الخاني، ونسيب عازر، ونصوح الغفري، وهلال فرزلي، ومصطفى العشا، وجواد عبادي، وصبري الأشتر، وقسطنطين بندقجي، ونجاة قصاب حسن، وشفيق الصفدي، وموفق الطباع).

---

(١) رابطة الكتّاب السوريين (أصبحت تدعى رابطة الكتاب العرب).

(٢) اتحاد الطلاب الديمقراطيين (كان سكرتيره في الأربعينات مصطفى العشا).

(٣) ص(٢) مجلة الطريق - نفس العدد.

جمعية أصدقاء الاتحاد السوفييتي بدمشق

أسست هذه الجمعية في الأربعينات من القرن العشرين، وكانت تهدف إلى نشر الدعاية للاتحاد السوفييتي في سورية ولبنان[1]، وكان كبير أعضائها: الدكتور كامل عياد.

وكان للحزب الشيوعي السوري واجهات عديدة يختبئ وراءها، كان يجعلها كالفخ لاصطياد المغفلين والسذج ومنها[2]:

١ - اتحاد الفلاحين السوريين.

٢ - مؤتمر العمال السوريين.

٣ - جمعية حماية الأمومة والطفولة.

وقد حلت كل هذه التنظيمات بما فيها الحزب الشيوعي بعد قيام الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨م.

لقد نجمت عن تصرفات بكداش المتناقضة مع قرار اللجنة المركزية للحزب -والتي أيدت قيام الوحدة- أزمة داخل الحزب، مما عرّض أعضاءه الموجودين في سورية إلى قمع السلطات. إلا أن هذه الخلافات لم تظهر في حينها، بل الذي كان واضحاً هو موقف قيادة بكداش المعادية للوحدة ولعبد الناصر والمؤيدة لحكم الانفصال.

لقد كانت للحزب الشيوعي السوري صحف ونشرات منها:

أ- جريدة (الأومانيته) السرية. وقد اختير لها هذا الاسم (الإنسانية) تيمناً بصحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي، ولاسيما أن الحزب الشيوعي السوري كان متأثراً إلى حد بعيد بصنوه الفرنسي، وموالياً له في مواقفه. أسس الجريدة فؤاد الشمالي ويوسف يزبك، وقد صدرت سنة ١٩٢٥م[3].

ب- جريدة (الفجر الأحمر أو الفجر الجديد) أصدرها الحزب عام ١٩٣١م وكانت نشرة خطية سرية[4].

---

(١) ص(١٩١) الأحزاب والجمعيات السياسية- الجبوري.

(٢) ص(٢) مجلة لطريق عدد/ ٨/ ١٩٤٢م.

(٣) ص(٤٧) نفس المصدر.

(٤) ص(٥٠) التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط- رفيق معلوف.

ت- جريدة (صوت الشعب) أصدرها الحزب سنة ١٩٣٧م وبقيت تصدر حتى عام ١٩٤٧م، وكانت صحيفته العلنية الأولى. وترأس تحريرها نقولا شاوي[١].

ث- جريدة (النور) يومية. أصدرها في دمشق سنة ١٩٤٥م وبقيت حتى عام ١٩٥٨م سنة قيام الوحدة، وكان صاحبها ومديرها عبد الباقي الجمالي[٢].

ج- نشرة (نضال الشعب) خرجت في مطلع الستينات وهي سرية ونصف شهرية، وما تزال مستمرة[٣].

ح- جريدة (السلام) صدرت في دمشق[٤].

خ- مجلة (الطريق) صاحبها أنطوان ثابت، مجلة سياسية تابعة للحزب ثم أصبحت تابعة لأنصار السلام[٥].

د- مجلة (الثقافة الوطنية) مجلة شهرية تصدر في بيروت يشرف عليها الحزب في لبنان صاحبها حسين مروة[٦].

ذ- جريدة (النداء) يومية تصدر في بيروت يشرف عليها الحزب الشيوعي اللبناني صاحبها حسين مروة[٧].

ر- جريدة (نضال الجماهير) سرية تصدر في سورية[٨].

بعد حركة (٢٣) شباط عام ١٩٦٦م التي قادها البعثيون القطريون انقلاباً على رفاقهم في القيادة القومية، دخل لأول مرة في تاريخ سورية وزير شيوعي إلى الحكومة هو (سميح عطية) وسمح للحزب بمزاولة نشاطه ضمناً أي بدون تصريح رسمي. ولم يتكرّس ذلك إلا

---

(١) ص(١٣٩) المشرق العربي- العقاد، وص(٢٧٦) تطور الصحافة ج٢- إلياس، وص(٥٢) قلعجي- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٧٧) إلياس- نفس المصدر، وص(١٣٩) العقاد- نفس المصدر، وص(٢٥٦) الأحزاب السياسية في سورية- دار الرواد.

(٣) ص(٣٨٦) الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية- الحكم دروزة.

(٤) ص(٢٧٧) إلياس- نفس المصدر، وص(٢٧٩) الصحافة السورية- أديب خضور.

(٥) ص(٢٧٧) إلياس- المصدر السابق، وص(٢٩٦) صفحات مجهولة- مرقص، وص(١٩٣) الجبوري- المصدر السابق.

(٦) نفس المصدر.

(٧) ص(٢٩٦) مرقص- نفس المصدر.

(٨) نفس المصدر.

بعد (حركة حافظ الأسد) على رفاقه القطريين والقوميين، التي عرفت (بالحركة التصحيحية) عام ١٩٧٠م ودخول الحزب الشيوعي فيها بوزيرين في الحكومة وفي الوقت الذي تم فيه تخصيص دور للحزب في السياسة الرسمية من خلال الجبهة الوطنية التقدمية، فقد منع من ممارسة نشاطه بين الطلاب والعسكريين.

وكانت أزمة الحزب الداخلية قد تفاقمت منذ عام ١٩٦٩م، وبشكل خاص بعد انعقاد المؤتمر الثالث للحزب، بعد انقطاع دام (٢٥) عاماً، في حزيران ١٩٦٩م، واشترك في أعماله (١٠١) مندوب وأعاد انتخاب خالد بكداش أميناً عاماً، وانتخب مكتباً سياسياً جديداً ضم، بالإضافة إلى بكداش، كلاً من: (إبراهيم بكري، ودانيال نعمة، ورياض الترك، وظهير عبد الصمد، وعمر قشاش، ويوسف فيصل). وفي رسالة داخلية إلى لجان الحزب المنطقية لخصت القيادة الجديدة أعمال المؤتمر وأشارت إلى (أن عدم عقد المؤتمر خلال ٢٥ عاماً قد أدى عملياً إلى خرق العمل الجماعي ومبادئ (المركزية الديمقراطية) وعدم احترام الهيئات الحزبية..) وإلى ذلك دفع الحزب إلى (تبني مواقف فكرية وسياسية غير صحيحة خلال فترة من الوقت كموقفه من التأميم أيام الوحدة وفي مرحلة الانفصال) وأشارت الرسالة أيضاً إلى أن (الرفاق كشفوا عن النقص في موقفنا من قضية الوحدة العربية كشعار استراتيجي كما اعتبروا أن نشاط الحزب في هذا الميدان الهام لم يكن على المستوى الضروري). وأخيراً ذكرت الرسالة (أن الرفاق قد لاحظوا أنه من أجل قيام الحزب بشكل أفضل بواجباته الأممية ينبغي أن يكون عظيم الاهتمام أيضاً بقضاياه الداخلية والعربية)[1].

وقد أقرت خلال المؤتمر وثائق هامة أبرزها النظام الداخلي، والذي كان شبه معطل طوال تلك السنين، وبرنامج اقتصادي وآخر زراعي. لكن المؤتمر لم يقر البرنامج السياسي بسبب الانقسام الذي نشأ بين أنصار خالد بكداش وخصومه، وكلف المؤتمر اللجنة المركزية المنتخبة صياغة مشروع برنامج على أن يُقر هذا المشروع إما من مجلس وطني وإما من مؤتمر استثنائي يعقد في فترة لا تزيد عن عام واحد. وخلال المؤتمر قام خالد بكداش بأول نقد ذاتي لبعض أخطائه، خصوصاً لموقفه من التأميم في أواخر أيام الوحدة، لكنه لم ينتقد موقفه من

---

(١) قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي (نشرات سرية صادرة عن الفرقاء).

الوحدة، وخلال مناقشة مشروع البرنامج في خريف عام ١٩٦٩م، ظهر اتجاهان واضحان داخل (اللجنة المركزية) أحدهما مؤيد لخالد بكداش ومواقفه الفكرية، والآخر معارض له، وبدا من المشروع النهائي أن الاتجاه المعارض كان يشكل الأكثرية داخل اللجنة المركزية، واستمر العمل على مشروع البرنامج حتى حزيران ١٩٧٠م، وهو الموعد الذي حدد لانعقاد المؤتمر الاستثنائي من قبل المؤتمر الثالث. وفي خريف ١٩٧٠ أخذ الصراع الفكري يخرج إلى العلن مع مشروع البرنامج أو ضده. وكانت أهم قضايا الخلاف: الموقف من الوحدة وفلسطين والحزب الشيوعي العربي الموحد. وكان لهذا الخلاف يومها انعكاسات سياسية منها الموقف من العمل الفدائي ومشروع (روجرز وطبيعة المرحلة بشكل عام).

وبسبب اشتداد الصراع بين (البكداشيين) من جهة و(الشيوعيين الوحدويين) من جهة ثانية تقرر أن يتوجه وفد يمثل الطرفين على موسكو للتشاور.

وهناك جرت مناقشات واسعة مع عدد من المختصين السوفييت والبلغار تناولت مشروع البرنامج والوضع التنظيمي، وقد قدم العلماء والساسة السوفييت والبلغار ملاحظاتهم حول هذه القضايا والتي نشرت في أماكن عدة للوفد خلال هذه الزيارة، وظهر فيها ميل السوفييت لجانب خالد بكداش.

الحزب القومي الاجتماعي السوري

لقد كان تقسيم سورية الطبيعية بعد الحرب العالمية الأولى إلى أربع كيانات سياسية (سورية، ولبنان، وفلسطين، والأردن) مخيباً لآمال الوطنيين السوريين، الذين ارتضوا أن يكونوا إلى جانب الإنكليز ضد العثمانيين على أمل أن يكونوا دولة واحدة يرفرف عليها علم واحد ويحكمها زعيم واحد، فرفضوا رفضاً قاطعاً هذا التقسيم، وسعوا إلى توحيد هذه الكيانات المصطنعة، ولكن الزعماء العرب في تلك المنطقة لم يصلوا إلى اتفاق يمكنهم من تسوية خلافاتهم ويوحدهم في وجه التدخل الأجنبي.

وفيما عارض الوطنيون السوريون الفرنسيون وأعوانهم من الذين قبلوا التجزئة الداخلية، أخذ بعض الزعماء اللبنانيين يحيون رموزاً فينيقية أو بحر متوسطية، للدلالة على شخصيتهم المستقلة في محاولة للإبقاء على وجود لبناني منفصل.

وفي ضوء هذا الواقع كان لابد من أن تتجسد جميع الرموز التي تنفي وجود الكيانات المنفصلة في حركة قادرة على توحيد المنطقة المعروفة (بسورية الطبيعية). وكان الحزب السوري القومي، أو الحزب القومي السوري الاجتماعي فيما بعد، الذي أنشأه (أنطوان سعادة) في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، أول جماعة طالبت بوحدة سورية في وقت كان هناك استعداد من بعض شرائح الشعب تقبل هذه الفكرة.

إذاً فإن هذا الحزب يمكن اعتباره حزباً إقليمياً، ينحصر مجال نشاطه في سورية الطبيعية (سورية ولبنان وفلسطين والأردن).

نشأة الحزب

أسس هذا الحزب في ١٦ تشرين الثاني من عام ١٩٣٢م في بيروت (أنطوان سعادة)[١]، يؤيده كل من: (جميل صوايا، وجورج عبد المسيح، ورجاء خولي، وفخري المعلوف، وزهاء الدين آل حمود (أردني) ووديع تلمون، وفؤاد خوري، وأنيس صوايا، ونعمة ثابت، وجبران جريج، ومأمون إياس، وعزيز ثابت، وعبد الله القبرصي)[٢].

عقد أنطوان سعادة مع مؤيديه أول اجتماعاتهم في منزل (فؤاد خوري) بشارع جان دارك برأس بيروت وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على[٣]:

أ-الموافقة المبدئية على دستور الحزب الذي وضعه أنطوان سعادة.

ب-انتخاب أنطوان سعادة زعيماً للحزب مدى الحياة.

---

(١) ص(٣٠٨) موسوعة السياسة ج٢- الكيالي، وص(١٦٩) الجبوري- المصدر السابق، وص(٧١) الأحزاب السياسية في سورية- دار الرواد، وص(٢٧٨) تطور الصحافة- إلياس.

(٢) ص(١٦٩) الجبوري- نفس المصدر.

(٣) ص(١٦٩) الأحزاب والجمعيات السياسية- الجبوري.

غاية الحزب

الدعوة إلى وحدة (سورية الكبرى) أو (الهلال الخصيب) وبعث نهضة قومية سورية اجتماعية تكفل تحقيق تطلعاتها، وتعيد إلى الأمة السورية حيويتها وقوتها وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلالاً تاماً، وتثبيت مبادئها وإقامة نظام جديد يؤمّن مصالحها، ويرفع مستوى حياتها والسعي لإنشاء جبهة عربية.

مبادئ الحزب

للحزب القومي -كما يعلن قادته- نوعين من المبادئ (مبادئ أساسية ومبادئ إصلاحية)[1]:

المبادئ الأساسية تتلخص في:

١- سورية للسوريين والسوريون أمة واحدة.

٢- القضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها مستقلة كل الاستقلال عن أي قضية أخرى.

٣- القضية السورية هي قضية الأمة السورية والوطن السوري.

٤- الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولدة من تاريخ طويل يرجع إلى ما قبل الزمن التاريخي.

٥- الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها. تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي، وجبال البختاري من الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر من الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب شاملة جزيرة قبرص إلى حدود الصحراء العربية وخليج العرب في الشرق.

٦- الأمة السورية مجتمع واحد.

---

(١) ص(١٢٣) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٧٨) إلياس- المصدر السابق، وص(١٩٧) خدوري- المصدر السابق، والكيالي ج٢- المصدر السابق.

٧- تستمد النهضة السورية القومية الاجتماعية روحها من مواهب الأمة السورية وتاريخها الثقافي السياسي القومي.

٨- مصلحة سورية فوق كل مصلحة.

المبادئ الإصلاحية

١- فصل الدين عن الدولة.

٢- منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين.

٣- إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب.

٤- إلغاء الإقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج والضمان والعمل وصيانة مصلحة الأمة والدولة.

٥- إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن.

بقي الحزب القومي سرياً إلى أن اكتشف أمره من قبل سلطات الانتداب الفرنسي في ١٦ تشرين الثاني من عام ١٩٣٥م، حيث اعتقل مؤسس الحزب وعدد من قياداته وحكم عليه بالسجن عدة أشهر[١]. وبعد خروج سعادة من السجن نشر كتابه الأساسي (نشوء الأمم) الذي أنجزه في السجن، وتضمن المنطلقات النظرية الأساسية لأنطوان سعادة في كيفية نشوء الأمم وتحديد معنى الأمة[٢].

وقد انتشر الحزب القومي في الثلاثينات في لبنان وسورية، ولاحقت سلطات الانتداب أعضاءه واعتقل مؤسسه مرتين، وفي الثالثة استطاع الهرب إلى أمريكا الجنوبية.

وعرّج أنطوان سعادة أثناء سفره على (عمان) وقابل الأمير عبد الله بن الحسين (أمير الأردن) وقرر أن يمر في ذهابه ومجيئه ببعض الدول الأوروبية منها إيطاليا وألمانيا ثم البرازيل، وأخيراً استقر في الأرجنتين، فأصدر مجلة (سورية الجديدة)[٣] التي كان شعارها:

---

(١) ص(١٧٢) الأحزاب والجمعيات السياسية- الجبوري، وص(٣٠٨) موسوعة السياسة ج٢- الكيالي.

(٢) الكيالي- نفس المصدر.

(٣) ص(٩٣) الأحزاب في سورية- دار الرواد.

(حرية- واجب- نظام- قوة) ويعلوها شعار الزوبعة السورية، كما أصدر جريدة (الزوبعة) في الأرجنتين وكانت نصف شهرية، ومجلة (لاتمفستاد) بالإسبانية في المكسيك.

وفي غياب مؤسس الحزب (أنطوان سعادة) استمر الحزب في نشاطه. وبعد استقلال لبنان في العام ١٩٤٣م انتهجت قيادة الحزب المكونة من: (أسد أشقر، ونعمة ثابت، ومأمون إياس) خطاً لبنانياً انعزالياً في غياب أنطوان سعادة الذي اضطر للبقاء في الأرجنتين لأن السلطات الفرنسية كانت تلاحقه بتهمة العمل ضد سلطات الانتداب بتحريض من قوى المحور.

في هذه الفترة تولى (نعمة ثابت) تسيير أمور الحزب فكانت أهم أحداثها[1]:

١- تخبط الحزب خلالها في فوضى وهزات عنيفة كان من جملتها صدور مرسوم بحل الحزب لأنه ألف بصورة غير قانونية ولغرض غير مباح يمس النظام والأمن العامين.

٢- تقدم جماعة من الحزب سنة ١٩٤٤م ممثلين بشخص الرئيس العلى للحزب (نعمة ثابت) من السلطات اللبنانية يستأذنونها بترخيص حزبهم على أساس منهج جديد ولما رأته الحكومة مشروعاً أقرته بتاريخ ٢ أيار سنة ١٩٤٤م، بهيئته الإدارية المؤلفة من: (نعمة ثابت، وأسد أشقرن وولسن مجدلاني)[2].

عندما عاد أنطوان سعادة إلى بيروت في ٢ آذار ١٩٤٧م ألقى خطاباً في حشد ضخم جاء لاستقباله حمل فيه على الكيان اللبناني وعلى فكرة انعزال لبنان، وعلى الفور أصدرت السلطات اللبنانية مذكرة توقيف بحقه، وقد استطاع سعادة أن يتوارى عن الأنظار حوالي تسعة أشهر قام خلالها بتطهير قيادة الحزب من العناصر التي نادت بالواقع اللبناني (مأمون إياس، وأسد أشقر، ونعمة ثابت) وعزل كافة القيادات التي اعتبرها منحرفة. وبعد أن تم ترتيب الأوضاع بين الحزب والسلطة اللبنانية بإلغاء مذكرة التوقيف عاد سعادة ليكثف نشاطه العلني وليقوم بجولات على كافة فروع الحزب في لبنان وسورية.

---

(١) ص(١٧٣) الجبوري- نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر، وص(٧٤-٧٥) المعلم- المصدر السابق.

وجذبت أفكار وطروحات سعادة العديد من الشبان (مسلمين ومسيحيين)، في سورية ولبنان. إذ رأوا فيها رمزاً جديداً للهوية القومية طغى على الحزازات المحلية والطائفية. وكان من الممكن أن تجذب هذه الأفكار شباناً من البلدان العربية الأخرى، حيث كانت هناك حاجة لعقيدة جديدة وقيادة جديدة، لولا بعض التحفظات الفكرية على سلامة بعض المبادئ، كالادعاء بأن الوطن السوري المكون من الهلال الخصيب منفصل عن العالم العربي، وبأن تاريخه يتجاوز التاريخ العربي. وبدت أفكار سعادة غير منطقية للعرب الذين نشأوا وسط التقاليد العربية والثقافة العربية، كما بدا إصراره على أن الأمة السورية تتميز عن الأمة العربية منافياً للمثل العربية والقومية. وبالطبع كان أكثر ما أثار المعارضة هو رفضه القيم العربية والتراث القومي العربي والرسالات السماوية وتحديه لرجال الدين. وخلال عامي (١٩٤٨-١٩٤٩م) حدثت مجابهة سياسية عنيفة بين الحزب القومي وحزب (الكتائب اللبناني) المدعوم من السلطة اللبنانية، وانتهت هذه المجابهة بأحداث الجميزة المشهور في ١١ حزيران ١٩٤٩م، فقد هاجمت قوات الكتائب مطابع جريدة (الجيل الجديد) التي كان يصدرها أنطوان سعادة، وفي اليوم التالي استنفرت قوات الجيش والشرطة وبدأت بملاحقة أنطوان سعادة وأعضاء الحزب. ولجأ سعادة إلى دمشق حيث ما لبث أن أعلن ثورته على الحكومة اللبنانية، وهاجمت ميليشيا الحزب المخافر التابعة للدرك في عدة مناطق من لبنان.

واستمرت المناوشات بين أعضاء الحزب والسلطات اللبنانية إلى أن قام (حسني الزعيم) رئيس سورية آنذاك بتسليم أنطوان سعادة إلى السلطات اللبنانية التي عمدت إلى إعدامه على الفور وذلك بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩م[1].

بعد إعدام أنطوان سعادة منح لقب (الأمينة الأولى) الفخري لأرملته (جوليت المير) بينما أعطيت القيادة الفعلية لواحد من مريدي أنطوان سعادة هو (جورج عبد المسيح). وانتقل

---

(١) ص(٦٥) الشرق الوسط في الشؤون العالمية- لنشوفسكي، وص(١٠٣) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(١٧٥) الجبوري- المصدر السابق، وص(٢٠٣) خدوري- المصدر السابق، وص(٣٠٩) الكيالي-المصدر السابق، وص(٧٥) المعلم- المصدر السابق.

نشاط الحزب إلى سورية، وشكلت قيادته من: (عصام المحايري[1]، ومصطفى رشيد، وأسد أشقر، وعبد الله محسن، وعبد الله سعادة، ويوسف الأشقر، وسعيد محجل)[2].

أما في لبنان فطورد الحزب مرة ثانية سنة ١٩٥٠م على أثر قيام ثلاثة من أعضائه وهم: ميشال ديك، وأديب الصلاحي (قتلا) وأسبير، ووديع (اعتقل) بتهمة قتل (رياض الصلح) في عمان أثناء زيارته لها، انتقاماً لزعيمهم سعادة الذي أعدم في عهد رياض الصلح[3].

أيد الحزب القومي (أديب الشيشكلي) عندما أطاح بسامي الحناوي وبقي يدعمه حتى أعلن الشيشكلي عن تأسيس (حركة التحرير العربي) -هناك من يقول بأن الشيشكلي نفسه كان من القوميين السوريين[4]-.

لقد تطورت مسيرة الحزب القومي بعد إعدام مؤسسه ورئيسه أنطوان سعادة، فسار خلال فترة الخمسينات من القرن العشرين في خط سياسي مضاد لحركة القومية العربية التي كان يقودها في المنطقة (حزب البعث العربي الاشتراكي) و(حركة القوميين العرب) و(الحركة الناصرية).وقد عمد أحد أعضاء الحزب بتنفيذ أمر من رئيسه (جورج عبد المسيح) باغتيال العقيد البعثي (عدنان المالكي) في دمشق في ٢١ نيسان عام ١٩٥٥م، بينما كان يرعى مباراة بكرة القدم في الملعب البلدي، جمعت كل من فريق الجيش السوري والمنتخب المصري[5].

وعلى الفور بدأت سلسلة ملاحقات بحق أعضاء الحزب وحظر نشاطه في سورية فلجأت قيادته إلى بيروت.. ووقع بعد ذلك انشقاق داخل الحزب نتيجة لما حدث في دمشق وقاد جورج عبد المسيح مجموعة، في حين قاد أسد الأشقر الذي أعيد إلى صفوف الحزب مجموعة أخرى[6].

---

(١) وصل إلى الجمعية التأسيسية التي قامت في سورية سنة ١٩٤٩م.

(٢) ص(١٠٣) الصراع على سورية- باتريك سيل.

(٣) ص(١٧٥) الجبوري- المصدر السابق.

(٤) نفس المصدر.

(٥) كنت شاهد عيان على حادث الاغتيال، فقد كنت متواجداً في الملعب لمشاهدة المباراة- (المؤلف).

(٦) ص(٨٤) الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية- فرح، وص(٣٠٩) الكيالي ج٢- المصدر السابق، وص(٨) مجلة الدستور- عدد ٥٠/ ١٩٧١م.

استمر أسد الأشقر في اتجاهه السياسي المعروف (باللبناني) أو (الواقع اللبناني) وقاد الحزب في مواجهة الناصرية وانتفاضة ١٩٥٨م الشعبية. وقد أثرت مواقف الحزب هذه على نموه وانتشاره نتيجة لابتعاده حتى عن المنطلقات النظرية لمؤسسه، ولوقوفه إلى جانب (حلف بغداد) والمخططات الاستعمارية.

جرت محاولات ترميم لوضع الحزب في أواخر الخمسينات من القرن العشرين، لكن هذه المحاولات توقفت بعد أن نفذ الحزب انقلاباً فاشلاً في لبنان وذلك في العام ١٩٦١م واعتقلت معظم قياداته لفترة امتدت حتى العام ١٩٦٨م.

المرحلة الجديدة في تاريخ الحزب القومي

بدأت هذه المرحلة عملياً بعد (مؤتمر ملكارت) في آذار١٩٦٩م الذي عقده الحزب بعد الإفراج عن قياداته في لبنان. وفي هذا المؤتمر برز لأول مرة ومنذ إعدام مؤسس الحزب خط سياسي جديد يدين بشكل حازم (الممارسات اليمينية والتعاون مع الرجعية) وفي ذلك إشارة واضحة إلى أحداث ١٩٥٨م في لبنان، والتعاون بين قيادات الحزب المتلاحقة في الخمسينات وبين القوى الرجعية والاستعمارية وشدد قادة الخط السياسي الجديد على يسارية الحزب وعلى أن منطلقاته اشتراكية، كما اعتبر أن المنطلقات النظرية للحزب مضادة للعروبة وقد لعبت عدة عوامل في نشوء هذا التيار الجديد داخل صفوف الحزب منها:

أ- المسيرة الفاشلة للحزب خلال مرحلة وقوفه إلى جانب القوى الرجعية في مواجهة حركة الجماهير العربية.

ب- هزيمة حزيران ١٩٦٧م، وأثرها على كافة القوى والتنظيمات الشعبية. ضمن هذه الظروف والعوامل أعلن قادة الحزب التزامهم بالثورة الفلسطينية وتأييدها، وأعلنوا وقوفهم إلى جانب القوى اليسارية والوطنية في لبنان، ومع هذه الانطلاقة الجديدة حدثت مواجهة بين التيار اليميني الذي يريد إبقاء الحزب في مسيرته السابقة ويقود هذا التيار (أسد الأشقر،

وعصام المحايري). وبين التيار اليساري الذي يقوده الدكتور (عبد الله سعادة)، واستمرت المواجهة عنيفة حول انتهاج الخط السياسي الجديد إلى أن تم خروج المجموعة اليمينية بقيادة (إلياس جرجي قنيزح)، وهذه المجموعة أعلنت عن رفضها العمل في إطار الحركة الوطنية اللبنانية[1].

---

(١) ص(٣٠٩-٣١٠) موسوعة السياسة ج٢- عبد الوهاب الكيالي.

الأحزاب والتكتلات السياسية التي

قامت في عهد الاستقلال

وانفرط عقدها بعد قيام الوحدة السورية ـ المصرية

قام هذا الحزب في دمشق سنة ١٩٤٠م بزعامة (فيصل العسلي) وضم بعض السياسيين المرموقين أمثال: (رشيد الدقر، وسيف الدين المأمون). وقد زاول الحزب نشاطه قبل أن تستقل سورية عن فرنسا، وقد أعلن عن تأسيسه بصورة رسمية سنة ١٩٤٨م. وكانت تتصدر مكاتبه الآيتان الكريمتان: (إن ينصركم الله فلا غالب لكم) و(تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان).

أطلق هذا الحزب شعار (التعاون) لأنه جعل التعاون أساساً لنهضة جديدة، وهو يؤمن بالاشتراكية المعتدلة التي أساسها تخفيف الفروق الطبقية وتقريب وجهات النظر بين الملاكين وأرباب العمل والأغنياء من جهة، وبين الفلاحين والعمال والفقراء من جهة ثانية، بما لا يتعارض مع الشريعة السمحاء والدين الإسلامي الحنيف. وكانت أهم مبادئه التي نادى بها وعمل لتحقيقها:

١- العمل على إقامة اتحاد سياسي بين العرب والمسلمين تدعمه قوة عسكرية موحدة.

٢- تبنى في السياسة الاقتصادية التعاونية الاشتراكية على أساس اتحاد القوة المنتجة وتنسيقها تنسيقاً يضمن رفع مستوى الشعب المادي والثقافي، وتقدماً زراعياً على أساس المزارع التعاونية واتجاهاً نحو التصنيع.

٣- العمل على تأميم المرافق العامة وتوزيع حق التصرف بالأرض توزيعاً تعاونياً اشتراكياً يؤمن الانتفاع المشترك لمالك التصرف والدولة.

٤- ينادي الحزب بصيانة حق الملكية ومصادرة التملك غير المشروع وتقديس حق العمل.

٥- يؤمن الحزب بمبادئ القوة والنظام والطاعة (وقيادة الحزب قامت على أساس الزعامة والطاعة)[1].

أما مواقف الحزب السياسية فتتمثل في:

---

(١) ص(٥١-٥٣) الأحزاب السياسية في سورية- دار الرواد.

١- تعاون الحزب مع (شكري القوتلي) وحزب الشعب. وعندما قام (حسني الزعيم) بانقلابه سنة ١٩٤٩م اعتقل زعيم الحزب (فيصل العسلي) ثم أطلق سراحه، وقاطع الحزب الانتخابات التي أجرتها حكومة (حزب الشعب) في ظل حكم (سامي الحناوي) ووضع ميثاقاً اشترك فيه (الحزب الوطني) و(الحزب الجمهوري) أنكر فيه شرعية الجمعية التأسيسية[١].

٢- وقوف الحزب موقف المعارضة من حكم (الشيشكلي) ثم أيده وعارضه مرة أخرى، ولم يشترك في الانتخابات التي جرت في عهد العقيد الشيشكلي في ١٩ أيلول ١٩٥٣م، انسجاماً مع موقف الأحزاب التي امتنعت عن التعاون مع الشيشكلي.

ثم عاود الحزب نشاطه بعد سقوط حكم الشيشكلي سنة ١٩٥٤م، واعتمد في شعبيته على تعاون بعض علماء الدين معه أمثال: (الشيخ مكي الكتاني والشيخ أحمد الإمام العنداني) حيث خاض الانتخابات وفاز بمقعدين. كما انضم للحزب (عصام الدالاتي وعلي الأيوبي)[٢].

اعتمد الحزب في نشاطه على عنصر الشباب وانتشر بشكل مكثف في مدينة دمشق وضواحيها، وكان يقيم المهرجانات الدورية والمعسكرات التدريبية لشبابه في الزبداني وبلودان[٣].

كانت للحزب صحيفتان تنطقان باسمه هما (بردى، والإنشاء)[٤].

وعند قيام الوحدة السورية- المصرية سنة ١٩٥٨م حل الحزب نفسه أسوة بباقي الأحزاب السورية. حيث غادر زعيم الحزب فيصل العسلي سورية إلى المملكة العربية السعودية، وعمل هناك مستشاراً قانونياً للملك سعود بن عبد العزيز، ومن بعده للملك فيصل بن عبد العزيز. وبقي مقيماً في المملكة العربية السعودية إلى أن وافته المنية هناك.

---

(١) ص(٢٥٢) الحياة الحزبية في سورية- فرزات، وص(٢٢٦) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٤) الصراع على سورية- باتريك سيل، وص(٤٧/ ٢) مذكرات العظم.

(٣) انتسبت لهذا الحزب عام ١٩٥٥م، وكان عمري أحد عشر سنة وكنت في الصف السادس، وقد كان والدي الشيخ (أحمد الإمام) الشخصية الثالثة فيه، حيث كان يعرف بمرشد الحزب (المؤلف).

(٤) ص(٢٤٠/ ٢) مذكرات العظم، وص(٤٧) الجبوري- المصدر السابق.

الحزب الوطني

بعد أن انقسمت الكتلة الوطنية إلى عدة اتجاهات بحسب طموحات قيادييها وتطلعاتهم، ظهر الحزب الوطني سنة ١٩٤٧م، يدعمه (شكري القوتلي). وأسندت رئاسة هذا الحزب إلى (سعد الله الجابري)، وبعد وفاته تسلم قيادة الحزب (نبيه العظمة)، وكان الاثنان من أركان (الكتلة الوطنية).

تخلى (شكري القوتلي) عن الحزب وهو في سدة الحكم ورئاسة الجمهورية، وفي عام ١٩٤٨م استقال (نبيه العظمة) وأسندت رئاسة الحزب إلى الدكتور (عبد الرحمن الكيالي) وتسلم الأمانة العامة للحزب (صبري العسلي). والمراقبة العامة شغلها (ميخائل اليان).

وكان أبرز أعضاء الحزب من الشخصيات السياسية (لطفي الحفار ومجد الدين الجابري)[1].

أما منهاج الحزب فكان يدعو إلى:

١- الوحدة العربية، ويعتبر الجامعة العربية مؤسسة قومية يعلق عليها أكبر الآمال.

٢- يعتبر الصهيونية حركة عدوانية خطرة على الكيان العربي.

ويبني الحزب سياسته الخارجية على أساس إقامة الصلات الودية مع الدول الأجنبية على مبدأ المساواة والمصالح المتقابلة.

ونادى الحزب بالمحافظة على استقلال سورية مطلقاً، وسعى للذود عنها بجميع الوسائل الممكنة والمتاحة. ومن هنا كان الحزب الوطني يُنعت على أنه حزب يركز على الإقليمية السورية[2].

وفي السياسة الداخلية ينادي بشعار رعاية الدستور وتطبيق القوانين دوم محاباة أو تمييز[3].

---

(١) ص(١٩) الأحزاب السياسية في سورية- دار الرواد، وص(٢/٢٨٦) تطور الصحافة في سورية- إلياس، وص(٢٢٧) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٨٠) الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية - إلياس فرح.

(٣) ص(١٩٤) الأحزاب السياسية- دار الرواد.

أما من الناحية الاقتصادية فكان يدعو إلى ضرورة استثمار مرافق البلاد وزيادة إنتاجها، ولا يرى أي غضاضة في الاستفادة من رأس المال الأجنبي، والخبرة الأجنبية بتعويض على أن لا يكون ضمن شروط تمس المصلحة الوطنية أو يخل باستقلال البلاد[1].

يقول باتريك سيل في كتابه (الصراع على سورية) ص(٤٨-٥٠): (لقد عكس الحزب السياسة الدمشقية بأضيق صورها، فلم يطرح أي منهاج مفصل، ولم يمارس أي نظام على أفراده، وكانت قوته الانتخابية لا تعتمد على الخصائص الفردية التي يتحلى بها قادته على رغم قدرات بعضهم، بمقدار اعتمادها على سحر سجلهم الوطني. ولقد حظر نشر الأفكار والآراء في الانتخابات لضمان دعم الرجال الأقوياء (القبضايات) في مختلف أحياء المدينة (مدينة دمشق)).

فتح الحزب له فروعاً وشعباً في جميع المحافظات السورية وكان يلقى التأييد من الصناعيين وكبار التجار والملاكين.

لعب الحزب دوراً متميزاً في حياة سورية السياسية بعد الاستقلال إلى أن قام حسني الزعيم بانقلابه ضد القوتلي الذي كان رئيساً للبلاد فانحاز الحزب إلى القوتلي وقاوم التوسع العراقي الذي سعى إليه حسني الزعيم متعاوناً مع (حزب الشعب).

اضطهد الحزب خلال فترة عهد حسني الزعيم[2]، وكان في صف المعارضة حيث قاطع الانتخابات البرلمانية التي أجراها الزعيم، غير أن بعض أعضائه خاضها بصورة انفرادية. ثم شكل جبهة معارضة مع الحزب التعاوني الاشتراكي والحزب الجمهوري.

منذ انقلاب حسني الزعيم بدأ الحزب يضعف وخاصة بعد وفاة زعيمه (سعد الله الجابري) الشخصية الوطنية المرموقة والمنافسة لشكري القوتلي الذي زاد من تقليل نفوذه وشعبيته[3].

---

(١) ص(٢٢٨) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

(٣) ص(٨٠) الياس فرح- المصدر السابق.

وظل الحزب بعيداً عن دفة الحكم إلا من المناصب الوزارية أيام حكم حزب الشعب الذي تعاون مع (سامي الحناوي) الذي أطاح بحسني الزعيم[1].

أيضاً انزوى الحزب بعيداً عن الحياة السياسية عند تسلم (الشيشكلي) مقاليد الحكم، إلى أن حدث الخلاف بين الشيشكلي وحزب الشعب حيث عاد الحزب لممارسة نشاطه، ولكنه لم يتعاون مع الشيشكلي شأنه شأن سلفيه الزعيم والحناوي[2].

عارض الحزب مشاريع الشيشكلي وفي مقدمتها مشروع الهلال الخصيب الذي سعى إليه مدعوماً من حزب الشعب وحكام العراق، حيث وجه صبري العسلي النداءات إلى كل من شكري القوتلي وجميل مردم للعودة إلى سورية وتحمل مسؤوليتهما تجاه مصلحة الوطن واستقلال البلاد[3].

وبعد سقوط الشيشكلي عاد الحزب إلى الحكم فشكل صبري العسلي الوزارة بالاشتراك مع حزب الشعب والمستقلين، وكانت الوزارة على الشكل التالي[4]:

١- رئيس الوزراء: صبري العسلي (الحزب الوطني).

٢- وزير الصحة: محمد سليمان الأحمد- بدوي الجبل- (الحزب الوطني).

٣- وزير الاقتصاد: فاخر الكيالي (الحزب الوطني).

٤- وزير الدولة: عفيف الصلح (الحزب الوطني).

٥- وزير الدفاع: معروف الدواليبي (حزب الشعب).

٦- وزير الخارجية: فيضي الأتاسي (حزب الشعب).

٧- وزير الأشغال العامة: رشاد جبري (حزب الشعب).

٨- وزير الداخلية: علي بوظو (حزب الشعب).

٩- وزير الزراعة: حسن الأطرش (مستقل).

١٠- وزير العدل: عزت الصقال (مستقل).

---

(١) ص(٢٢٨) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٢٩) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) ص(٩٢) المشرق العربي المعاصر- العقاد، وص(٣٤/ ٢) العظم- المصدر السابق.

١١- وزير المالية: عبد الرحمن العظم (مستقل).

١٢- وزير المعارف: منير العجلاني (مستقل).

وكانت السمة البارزة لوزارة العسلي استثناء حزب البعث من التمثيل في وزارته بالرغم من اشتراكهم في معارضة الشيشكلي، ما دفع البعث للوقوف في صف المعارضة، ورفضه لهذا الائتلاف الوزاري الذي ضم (الوطني والشعب) واتهامه بالرجعية[١].

وبقيت حكومة العسلي بالحكم مئة يوم دون أن تمكن من إجراء انتخابات فسقطت الحكومة للأسباب التالية:

١- ميلها لعودة الرئيس السابق شكري القوتلي (كان مقيماً في مصر منذ أن أطاح به الزعيم).

٢- محاولتها التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وعقد اتفاقية سلاح معها، على غرار اتفاقية السلاح العراقية- الأمريكية (كان صبري العسلي محامي شركة التابلاين)[٢].

٣- وقوف الجيش ضد الاتفاقية خاصة وزير الدفاع معروف الدواليبي.

٤- محاولة الحكومة تعديل قانون الانتخابات حتى تعود إلى الحكم[٣].

وفي الانتخابات التي جرت سنة ١٩٥٤م أثناء وزارة سعيد الغزي حصل الحزب على (١٩) مقعداً في البرلمان السوري. (وكان هذا مؤشراً إلى تدني شعبية الحزب)[٤].

وبعد عام ١٩٥٤م ظهر داخل الحزب اتجاهان:

الأول: تزعمه لطفي الحفار وسهيل الخوري وبدوي الجبل ونجيب الأرمنازي وصلاح شيخ الأرض وميخائيل اليان، وتبنى سياسة التقارب مع العراق والتعاون مع حزب الشعب[٥].

---

(١) ص(٢٢١) الصراع على سورية - باتريك سيل، وص(٣٥/ ٢) العظم- العظم.

(٢) ص(٢٣٠) الجبوري- المصدر السابق، وص(٣٥/ ٢) العظم.

(٣) ص(٢٢١) باتريك سيل.

(٤) ص(٢٢٦-٢٢٧) الصراع على سورية- باتريك سيل.

(٥) ص(٢٢٥) نفس المصدر، وص(٣٥/ ٢) العظم.

الثاني: تزعمه صبري العسلي وعبد الرحمن الكيالي وتبنى سياسة التعاون مع مصر، وأيد عودة شكري القوتلي إلى الحكم(١).

غير أن العسلي بقي متردداً بين القاهرة وبغداد فقبلت استقالة الوزارة التي ألفها بعد سقوط الشيشكلي. وقد اجتمع سراً في منتجع (برمانا) اللبناني مع ميخائيل اليان وهو سياسي موال للعراق ومن الحزب الوطني، وفاضل الجمالي وأحمد مختار بابان من رؤساء الوزارات العراقية. وقد قدمت للعسلي في هذا الاجتماع مساعدات مالية(٢).

ثم شارك الحزب في الوزارة التي شكلها فارس الخوري بثلاث حقائب وزارية حيث تسلم: مجد الدين الجابري وزارة الأشغال العامة، وبدوي الجبل وزارة الصحة، وفاخر الكيالي وزارة الاقتصاد(٣).

وفي شباط من عام ١٩٥٥م شكل صبري العسلي وزارته الثانية بالتعاون مع الكتلة الديمقراطية ونواب العشائر المستقلين، فكانت على الشكل التالي(٤):

١- رئيس الوزراء ووزير الداخلية: صبري العسلي (الحزب الوطني).

٢- وزير الاقتصاد الوطني: فاخر الكيالي (الحزب الوطني).

٣- وزير المالية: ليون زمريا (الحزب الوطني).

٤- وزير الخارجية والقائم بأعمال وزير الدفاع: خالد العظم (الكتلة الديمقراطية).

٥- وزير الأشغال العامة والمواصلات: عبد الباقي نظام الدين (الكتلة الديمقراطية).

٦- وزير التربية: رئيف ملقي (الكتلة الديمقراطية).

٧- وزير الزراعة: حامد الخوجة (كتلة العشائر).

٨- وزير العدل: مأمون الكزبري (مستقل).

---

(١) ص(٢٣١) الجبوري- المصدر السابق، وص(٣٥/ ٢) العظم.

(٢) ص(٢٢٥) باتريك سيل، وص(٣٥/ ٢) العظم.

(٣) ص(٢٣١) الجبوري.

(٤) ص(٢٨٨) باتريك سيل.

وفي عهد هذه الوزارة جرت انتخابات رئاسة الجمهورية فكان هناك ثلاثة مرشحين[1].

الأول: شكري القوتلي – ويؤيده الحزب الوطني.

الثاني: خالد العظم – تدعمه الكتلة الاشتراكية الديمقراطية.

الثالث: رشدي كيخيا – يدعمه حزب الشعب وبعض المستقلين.

وفاز شكري القوتلي برئاسة الجمهورية، على أثر انسحاب مرشح حزب الشعب رشدي كيخيا، حائزاً على (٩١) صوتاً مقابل (٤١) صوتاً حصل عليها خالد العظم، وخمسة أوراق بيضاء وورقتان لاغيتان أحدهما كتب عليها (نوري السعيد)[2].

وبعد فوز شكري القوتلي استقالت وزارة العسلي وأسندت الوزارة إلى سعيد الغزي ولم يشارك فيها الحزب الوطني.

وفي تموز ١٩٥٦م شكل العسلي وزارته الثالثة على شكل ائتلاف ضم كلاً من: الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث والكتلة الديمقراطية والكتلة الدستورية. وكان تشكيل الوزارة على الشكل التالي[3]:

١ – رئيس الوزراء: صبري العسلي (الحزب الوطني).

٢ – الأشغال العامة: مجد الدين الجابري (الحزب الوطني).

٣ – الداخلية: أحمد قنبر (حزب الشعب).

٤ – التربية: عبد الوهاب حومد (حزب الشعب).

٥ – الزراعة: رشاد جبري (حزب الشعب).

٦ – الخارجية: صلاح الدين البيطار (حزب البعث).

٧ – الاقتصاد: خليل كلاس (حزب البعث).

٨ – وزير دولة: محمد العايش (الكتلة الديمقراطية).

٩ – وزير الصحة: عبد الباقي نظام الدين (الكتلة الديمقراطية).

---

(١) ص(٢٣٢) الجبوري – المصدر السابق، وص(٩٧/ ٢) الشرق الأوسط في الشؤون العالمية – لنشوفسكي.

(٢) ص(٢٣٣) الجبوري. وص(٨/ ٢) لنشوفسكي.

(٣) ص(٢٣٨) باتريك سيل – المصدر السابق، وص(٩٦/ ٢) مذكرات العظم.

١٠- العدل: مصطفى الزرقا (الجبهة الإسلامية).

١١- الدفاع: عبد الحسيب ارسلان (الكتلة الدستورية).

ثم استقالت هذه الوزارة وأعاد العسلي تشكيلها مبعداً حزب الشعب والجبهة الدستورية. وشكل الوزارة على النحو التالي[1].

١- رئيس الوزراء ووزير الداخلية: صبري العسلي (الحزب الوطني).

٢- وزارة الأشغال العامة: فاخر الكيالي (الحزب الوطني.

٣- وزارة الصحة العامة: أسعد هارون (الحزب الوطني).

٤- وزارة الخارجية: صلاح الدين البيطار (حزب البعث).

٥- وزارة الاقتصاد: خليل كلاس (حزب البعث).

٦- وزارة الدفاع: خالد العظم (الجبهة الديمقراطية).

٧- وزارة الزراعة: حامد الخوجة (الجبهة الديمقراطية).

٨- وزير دولة: صالح عقيل (الجبهة الديمقراطية).

٩- وزارة التربية: هاني السباعي (مستقل).

١٠- وزارة المالية: أسعد محاسن (مستقل).

١١- وزارة العدل: مأمون كزبري (مستقل).

لم تكد وزارة العسلي تتسلم مهماتها حتى أممت مصر في ٢٦ تموز قناة السويس وحصل العدوان الثلاثي عليها. وانتصرت مصر على العدوان، وباشرت حكومة العسلي الاتصال مع الحكومة المصرية بشأن إقامة وحدة بين الدولتين مصر وسورية[2].

وفي مطلع عام ١٩٥٧م، طلب الوزراء البعثيون من العسلي المثابرة على تحقيق الاتحاد مع مصر (ولكن بنتيجة اللقاءات مع الحكومة المصرية تبين أن الحكومة المصرية غير مهتمة بأمر إقامتها)[3].

---

(١) ص(٣٦٩) باتريك سيل.

(٢) ص(١٠٤/ ٢) مذكرات العظم.

(٣) ص(١٠٦-١٠٧/ ٢) نفس المصدر (رأي العظم واستنتاجته حول مواقف مصر من الوحدة).

وتمت الوحدة السورية- المصرية (بخلاف رأي العظم واستنتاجاته العكسية) في عهد وزارة الحزب الوطني حيث حل الحزب نفسه أسوة بباقي الأحزاب، وعين عبد الناصر صبري العسلي نائباً لرئيس الجمهورية[1].

لم يكن الحزب الوطني متحمساً لقضية الوحدة بحد ذاتها، ولكن كانت هناك عوامل تدفعه للسعي إليها، وكان من أهمها:

١- الضغوط العسكرية من داخل الجيش

٢- التخلص من تسلط العسكريين ووصايتهم على الحكم.

٣- إفشال مخططات منافسة (حزب الشعب) الرامية إلى إقامة اتحاد مع العراق الهاشمي.

٤- الخلاص من نفوذ الحزب الشيوعي وحزب البعث اللذين باتا يهددان نفوذه في الشارع السوري السياسي.

كانت للحزب الوطني صحيفتان تنطقان باسمه، الأولى تصدر في دمشق باسم (القبس) والثانية تصدر في حلب باسم (الشباب)[2].

حزب الشعب

دبت الخلافات في صفوف (الكتلة الوطنية) وتقاسمها الخارجون من الحرب والخالعون ثوب الاحتلال، ليجعلوا من كتلتهم حزبين: الحزب الأول (الوطني) وقد تحدثنا عنه، والآن نتحدث عن الحزب الآخر التوأم حزب (الشعب).

كان معظم أعضاء حزب الشعب من مدينة حلب ومحافظتها.. لذلك قيل إن الحزب إقليمي وإقطاعي، بمعنى أنه تعبير عن مصالح أقليم حلب خاصة، وعن طبقة كبار الملاكين الزراعيين الذين ينتشرون في شمال سورية ووسطها، وكان الحزب ينزع إلى (الملكية) لذا نجد أن معظم أعضائه يناصرون (الهلال الخصيب)[3].

---

(١) ص(١١٠/ ٢) مذكرات العظم، وص(٢٣٤) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٣٢) الصراع على سورية- باتريك سيل.

(٣) ص(١٩١) الأحزاب السياسية في سورية- دار الرواد، وص(٨٩) المشرق العربي- العقاد، وص(٢٨٧/ ٢) تطور الصحافة- جوزيف الياس.

وقد أعلن عن قيام هذا الحزب في شهر آب من عام ١٩٤٨م[١]. وكان أبرز قيادييه: (رشدي الكيخيا، وناظم القدسي، ومصطفى برمدا، وعبد الوهاب حومد، وأحمد قنبر، وفيضي الأتاسي، وهاني السباعي، وعدنان الأتاسي، وعلي بوظو، وشاكر العاصي، ورشاد جبري، ونسيب البكري، ومعروف الدواليبي). وكان الحزب يعلن المبادئ التالية:

١ - في السياسة القومية: يسعى الحزب لتحقيق الوحدة عن طريق اتحاد دولي بين سورية والبلاد العربية جميعاً، أو اتحاد الجامعة العربية للوصول إلى[٢]:

أ- توحيد السياسة الخارجية في البلاد العربية وتوحيد التمثيل الخارجي.

ب- توحيد قوى الدفاع العربي في قيادته وأنظمته.

ج- توحيد التشريع.

د- اعتبار بلاد الجامعة العربية وحدة جمركية.

هـ- اعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية وتوحيد المنهاج الاقتصادي.

و- إلغاء جوازات السفر بين بلاد دول الجامعة العربية.

ز- اعتبر فلسطين جزئاً من الوطن العربي.

أما بالنسبة إلى النفوذ الأجنبي فإن الحزب يعمل على مقاومة تغلغله في شتى أشكاله وصوره على أي جزء من أجزاء الوطن العربي.

وفي الميدان الدولي يرى الحزب أن تسير سياسة سورية الخارجية على أساس المصلحة المتقابلة بين الدول، وعدم تفضيل دولة على أخرى إلا بالقدر الذي تقتضيه المصلحة القومية.

وفي السياسة الداخلية يحث الحزب على تحقيق التوازن بين السلطات لتوحيد النظام الجمهوري والحكم الشعبي.

وفي السياسة الاجتماعية يرى الحزب العمل على رفع مستوى المواطن وتسهيل سبل العيش للمواطنين بمكافحة الغلاء وتوفير أسباب الكسب ويؤيد الحركة النقابية العالمية

---

(١) ص(٢٣٣) الصراع على سورية- باتريك سيل، وص(٧٢) وليد المعلم- المصدر السابق.

(٢) ص(١٥٨) الأحزاب السياسية في سورية، وص(٢٣٥-٢٣٦) جبوري - المصدر السابق.

ويطالب بوضع تشريع لضمان حقوق الفلاح. وفي السياسة الثقافية يسعى الحزب إلى نشر التعليم وإشاعة فوائده في طبقات الأمة وفي اتخاذ الأسباب الموجبة للتهذيب القومي الصحيح وعلى الأخذ من التراث العربي والتوفيق بينه وبين الحاجة إلى التطور. وفي السياسة الاقتصادية يعتبر الزراعة واسطة الرزق والمورد الرئيسي للبلاد، لذلك فإن الحزب يعتمد في سياسته الاقتصادية في الناحية الزراعية على زيادة الإنتاج الزراعي بتحرير الفلاح وتشجيع العمل في الريف وترويج الملكية الصغيرة[1].

وكانت مواقف الحزب وممارساته السياسية تقوم على:

تبني الحزب سياسة المعارضة من الحزب الحاكم (الحزب الوطني) وحصل على (٣٠) مقعداً في مجلس النواب في الانتخابات التي جرت في سورية بعد الاستقلال[2].

وقبيل انقلاب حسني الزعيم وحد جهوده مع الحزب الوطني لتشكيل حكومة مشتركة بين الحزبين، ولكن باءت هذه المساعي بالإخفاق[3].

كان الحزب يمثل مصالح حلب والمناطق الشمالية التجارية من سورية إلا أنه أخذ يتسع في الطبقات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة[4].

دعا الحزب في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٤٨م إلى اتحاد سورية مع العراق كوسيلة وحيدة قادرة على مجابهة التهديد الإسرائيلي[5].

أيد الحزب انقلاب (حسني الزعيم) لتقاربه مع العراق. ولكنه عندما ابتعد الزعيم من مشروع الوحدة مع العراق وقف موقف المعارضة منه[6].

---

(١) ص(١٥٨) الأحزاب السياسية في سورية- دار الرواد.

(٢) ص(٢٣٧) الجبوري- المصدر السابق.

(٣) ص(٢٠٧) الحياة الحزبية في سورية- فرزات، وص(٣٤/ ٢) مذكرات العظم.

(٤) ص(٨٠) الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية- الياس فرح.

(٥) ص(٢٣٧) الجبوري- نفس المصدر.

(٦) ص(٣٤/ ٢) مذكرات العظم.

عند وقوع انقلاب (سامي الحناوي) في ١٤/ ٨/ ١٩٤٩م أيده الحزب، وتسلم الحكم لأول مرة. وكانت الوزارة التي ألفها على الشكل التالي[1]:

١ - هاشم الأتاسي: رئيساً للوزارة.

٢ - فيضي الأتاسي: وزيراً للاقتصاد (حزب الشعب).

٣- ناظم القدسي: وزيراً للخارجية (حزب الشعب).

٤ - رشدي الكيخيا: وزيراً للداخلية (حزب الشعب).

٥ - سامي كبارة: وزيراً للعدل (حزب الشعب).

٦ - فتح الله أسيون: وزير دولة (حزب الشعب).

٧- مجد الدين الجابري: وزيراً للأشغال (الحزب الوطني).

٨- عادل العظمة: وزير دولة (الحزب الوطني).

٩ - خالد العظم: وزيراً للمالية (الكتلة الديمقراطية).

١٠ - أكرم الحوراني: وزيراً للزراعة (حزب الشباب).

١١ - ميشيل عفلق: وزيراً للتربية (حزب البعث).

١٢ - الجنرال عبد الله عطفة: وزيراً للدفاع (من الجيش).

وبذلك يكون حزب الشعب قد مارس السلطة لأول مرة منذ تأسيسه. وقد وضع الرئاسة تحت إشرافه، وسيطر على الوزارة. وتسلم (أسعد طلس) -صهر الحناوي- أمانة الخارجية. وراح يسعى لإصلاح الوفاق مع (بغداد)[2].

أجرت الجمعية التأسيسية للمجلس النيابي السوري التصويت لصالح الاتحاد مع العراق في ١٢/ ١١/ ١٩٤٩م، ففاز مشروع الاتحاد بأغلبية ساحقة. وبدأت حكومة حزب الشعب في مفاوضات سرية مع حكومة بغداد، من خلال لجنة وزارية ضمت كلاً من: (هاشم الأتاسي رئيساً، وناظم القدسي، وأكرم الحوراني، وخالد العظم، وعادل العظم أعضاء). وفي

---

(١) ص(١٠٨) باتريك سيل- المصدر السابق.

(٢) ص(١٠٨) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٣٨) الجبوري- المصدر السابق.

المقابل بعثت الحكومة العراقية السيدين شنشل (أمين سر حزب الاستقلال) وفائق السامرائي (نائب رئيس حزب الاستقلال) للتفاوض على الوحدة مع سورية. غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، فقد عارض الجيش خطوات سامي الحناوي.

كما أن كلاً من (شاكر العاصي وعبد الوهاب حومد) وهما من قيادة حزب الشعب قادا انشقاقاً يعارض الحزب.

وكان هذا الفريق مدعوماً من زعيم الجبهة الإسلامية (مصطفى السباعي)، و(أكرم الحوراني) و(عبد الباقي نظام الدين) الذين شكلوا الجبهة الجمهورية داخل البرلمان[1]. وعلى أثر ذلك قام العقيد (أديب الشيشكلي) بانقلابه الأول مما جعل مكانة حزب الشعب تهتز بعد أن كان يسيطر على الساحة السياسية السورية. ولكن لم تصل إلى درجة التحطيم، لذا نرى أن الحزب شكل وزارة ائتلافية قبل وقوع الانقلاب بيوم واحد بالاشتراك مع (الجبهة الإسلامية) والمستقلين فخرجت على النحو التالي[2]:

١- ناظم القدسي: رئيس وزراء ووزير خارجية (حزب الشعب).

٢- فيضي الأتاسي: تسلم وزارتي الدفاع والاقتصاد الوطني (حزب الشعب).

٣- زكي الخطيب: وزير عدل (حزب الشعب).

٤- هاني السباعي: وزير تربية (حزب الشعب).

٥- أحمد قنبر: وزير داخلية (حزب الشعب).

٦- شاكر العاصي: وزير مالية (حزب الشعب).

٧- محمد المبارك: الأشغال العامة (الجبهة الإسلامية).

٨- محمود العظم: وزير زراعة (مستقل.

٩- جورج شلهوب: وزير صحة (مستقل).

---

(١) ص(٢٣٩) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(١٢٧) باتريك سيل، وص(٢٩٤) مذكراتي في صميم الأحداث- كبه.

ولكن الجيش لم يقبل هذا التشكيل[1] وفي الليلة نفسها قاد أديب الشيشكلي انقلابه وقدم رئيس الجمهورية (هاشم الأتاسي) استقالته، ولكن الحزب عاد واشترك في حكومة شكلها خالد العظم بالاشتراك مع الجبهة الإسلامية والجبهة الجمهورية والمستقلين[2] فجاءت على النحو التالي[3]:

١- خالد العظم: رئيس وزراء ووزير خارجية.
٢- معروف الدواليبي: الاقتصاد الوطني (حزب الشعب).
٣- فيضي الأتاسي: العدل (حزب الشعب).
٤- هاني السباعي: التربية (حزب الشعب).
٥- فتح الله أسيون: الصحة (حزب الشعب).
٦- أكرم الحوراني: الدفاع (الجبهة الجمهورية).
٧- عبد الباقي نظام الدين: الزراعة (الجبهة الجمهورية).
٨- سامي كبارة: الداخلية (مستقل).
٩- عبد الرحيم العظم: المالية (مستقل).
١٠- محمد المبارك: الأشغال العامة (الجبهة الإسلامية).

ونتيجة للصراع بين الجيش والمجلس النيابي لم تدم الوزارة حيث تقدم العظم باستقالته في أواخر أيار عام ١٩٥٠م[4].

مرة أخرى شكل ناظم القدسي الحكومة موزعة بين أعضاء حزبه وبعض المستقلين على الشكل التالي[5]:

١-رئاسة الوزراء والشؤون الخارجية: ناظم القدسي (حزب الشعب).
٢-الداخلية: رشاد برمدا (حزب الشعب).

---

(١) ص(١٢٧) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٢٥-٢٢٨/ ٢) مذكرات العظم.

(٢) ص(٢٣٨/ ٢) مذكرات العظم.

(٣) ص(١٢٨) باتريك سيل، وص(٢٣١-٢٣٢/ ٢) مذكرات العظم.

(٤) ص(٢٤٧/ ٢) مذكرات العظم، وص(٢٤١) الجبوري- المصدر السابق.

(٥) ص(١٣٢) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٤٧/ ٢) مذكرات العظم.

٣-الاقتصاد الوطني: شاكر العاصي (حزب الشعب).

٤-التربية: فرحان الجندلي (حزب الشعب).

٥-الأشغال العامة: جورج شلهوب (حزب الشعب).

٦-الدفاع: فوزي سلو (عقيد من الجيش).

٧-العدل: زكي الخطيب (مستقل).

٨-المالية: حسن جبارة (من خارج البرلمان).

وفي عهد هذه الوزارة أقر الدستور الجديد وتحولت الجمعية التأسيسية إلى هيئة تشريعية لفترة أربع سنوات، كما انتخب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية. وعلى أثر ذلك استقالت الحكومة[1]. فعاد وشكلها القدسي من جديد على النحو التالي[2]:

١ - ناظم القدسي: رئيس للوزراء ووزير الخارجية (حزب الشعب).

٢- رشاد برمدا: الداخلية (حزب الشعب).

٣- فرحان الجندلي: الاقتصاد الوطني (حزب الشعب).

٤- أحمد قنبر: الأشغال العامة (حزب الشعب).

٥- علي بوظو: الزراعة (حزب الشعب).

٦- جورج شلهوب: الصحة (حزب الشعب).

٧- فوزي سلو: الدفاع (من الجيش).

٨- زكي الخطيب: العدل (مستقل).

٩- حسن الحكيم: وزير دولة (مستقل).

وفي عهد هذه الوزارة قدم ناظم القدسي للمجلس النيابي مشروع وحدة أو اتحاد بين سورية والعراق، ولكن هذا المشروع أخفق[3].

---

(١) ص(٢٦٤-٢٦٥/ ٢) مذكرات العظم، وص(٢٤١) الجبوري- نفس المصدر.

(٢) ص(١٣٤) باتريك سيل، وص(٢٦٥/ ٢) مذكرات العظم.

(٣) ص(٢٤٢) الجبوري- نفس المصدر.

واستمرت هذه الوزارة في الحكم حتى استقالت في آذار ١٩٥١م. ولم يدم الانسجام طويلاً بين وزارة القدسي والحلف السياسي- العسكري القائم بين أكرم الحوراني وأديب الشيشكلي.

وازدادت الشقة اتساعاً بين الحكم الذي يمثله ناظم القدسي والحلف السياسي العسكري، وبدأ العسكريون يتحرشون بالوزارة ويعرقلون أعمالها، شأنهم عندما يقصدون التخلص من الحكومة القائمة والعمل على تأليف وزارة أقرب إلى تنفيذ طلباتهم[1]. كل هذا بالإضافة إلى الصراعات القائمة بين أعضاء الحكومة والتي كانت أكثريتها من حزب الشعب. بعد ذلك طلب الحلف (الحوراني - الشيشكلي) من خالد العظم تشكيل الحكومة. فقبل العظم بعد أن حصل من حزب الشعب على تعهده بمهادنة الحكومة الجديدة رغم عدم اشتراك الحزب فيها وهو يمثل الأكثرية في البرلمان.

وتألفت الحكومة على الشكل التالي[2]:

١ - خالد العظم: رئيساً ووزيراً للخارجية.

٢- سامي كبارة: للداخلية والأشغال العامة.

٣- فوزي سلو: للدفاع (من الجيش).

٤ - عبد الرحمن العظم: للمالية.

٥- رئيف الملقي: للمعارف والاقتصاد الوطني.

٦ - عبد الباقي نظام الدين: للعدلية والزراعة.

٧- سامي طبارة: للصحة.

وفي عهد هذه الوزارة نشبت أزمة حدودية بين سورية وإسرائيل بسبب الخلاف على تحويل نهر (الشريعة). وذلك لقلق (الشيشكلي) الذي كان يشغل منصب رئيس الأركان الناتج عن عدم ثقته بجيشه والذي طلب من العظم أن يطلب بدوره من العراق تقديم دعم

---

(١) ص(١٤٤) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٦٦/ ٢) مذكرات العظم.

(٢) ص(٢٢٦-٢٦٧/ ٢) مذكرات العظم، وص(١٤٦) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٤٣) الجبوري- المصدر السابق.

جوي لسورية، وأرسلت العراق سربين من الطائرات المقاتلة وكذلك مصر[1]. وعملت حكومة العظم لحل البرلمان الذي يسيطر عليه حزب الشعب فلم تتمكن مما دفعها للاستقالة[2]. وقد اشترط الشيشكلي على رئيس الجمهورية عند تشكيل وزارة جديدة أن لا تكون رئاستها بيد حزب الشعب.

نزولاً عند رغبة الجيش، كلف رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي السيد حسن الحكيم (مستقل) بتشكيل الوزارة، فشكلها على النحو التالي[3]:

١ - حسن الحكيم: رئاسة الوزارة والمالية.

٢ - فيضي الأتاسي: الخارجية (حزب الشعب).

٣- رشاد برمدا: الداخلية (حزب الشعب).

٤ - فتح الله أسيون: الصحة (حزب الشعب).

٥ - شاكر العاصي: الاقتصاد الوطني (حزب الشعب).

٦ - العقيد فوزي سلو: الدفاع (من الجيش).

٧- حامد الخوجا: الأشغال العامة (الجبهة الجمهورية).

٨- عبد العزيز حسن: العدل (الجبهة الجمهورية).

٩ - محمد المبارك: الزراعة (الجبهة الإسلامية).

١٠ - عبد الوهاب حومد: التربية (حزب الشعب).

وعالجت هذه الوزارة قضية حلف (الدفاع المشترك) الذي اقترحت عقده الولايات المتحدة بينها وبين الدول العربية. فاشتد الخلاف بين الموافقين وهم: (حسن الحكيم وفوزي سلو وعبد العزيز حسن وحامد الخوجا) وبين المعارضين وهم: (جماعة حزب الشعب)[4].

---

(١) ص(٢٦٧-٢٦٨/ ٢) مذكرات العظم.

(٢) ص(١٤٨) باتريك سيل- نفس المصدر، وص(٢٤٣) الجبوري- نفس المصدر، وص(٢٧٠-٢٧١/ ٢) مذكرات العظم.

(٣) ص (٢٧٦/ ٢) مذكرات العظم، وص(١٤٨) باتريك سيل، وص(٢٤٣) الجبوري.

(٤) ص (٢٧٦-٢٧٧/ ٢) مذكرات العظم.

ونتيجة لهذه الخلافات، وبعد أن شن رئيس حزب الشعب (رشدي كيخيا) حملة عنيفة على الوزارة حيث قال: (إن حزبه قد قدم تأييده لحسن الحكيم بعد أن تلقى تعهداً بأن الحكومة لن تغفر أي تدخل في شؤونها وأنها ستمارس سيادتها الكاملة، ووعدت الحكومة بأن تتجنب سيطرة الجيش على قوى الأمن الداخلي وأصبحت السياسة الخارجية تملى حالياً دونما أي اعتبار للأهداف العربية والوطنية التي أتى على ذكرها الدستور)[1]. تقدم الحكيم باستقالة حكومته، وبقيت البلاد دون حكومة تسعة عشر يوماً. وأصر رشدي الكيخيا على تشكيل حكومة من حزب الشعب تتحدى الجيش، وتولى الإقدام على ذلك السيد معروف الدواليبي، فأعلن تأليف الوزارة على الوجه التالي[2]:

١- معروف الدواليبي: رئاسة الوزارة والدفاع (حزب الشعب).

٢- هاني السباعي: تربية (حزب الشعب).

٣- أحمد قنبر: الداخلية (حزب الشعب).

٤- شاكر العاصي: الخارجية (حزب الشعب).

٥- علي بوظو: الاقتصاد الوطني (حزب الشعب).

٦- محمد شواف: الصحة (حزب الشعب).

٧- منير العجلاني: العدل (مستقل).

٨- محمد المبارك: الزراعة (الجبهة الإسلامية).

٩- عبد الرحمن العظم: المالية (مستقل).

١٠- جورج شاهين: الأشغال العامة والمواصلات (من خارج البرلمان).

وعندما وصل نبأ تشكيل هذه الوزارة إلى الشيشكلي، استشاط غيظاً لأنه لم يستشر في من يتولى وزارة الدفاع، وخاصة وأنها أسندت إلى مدني. فانفجرت القنبلة الموقوتة.

وما كاد ينتصف الليل حتى كان كل أعضاء الوزارة مع رئيسها -عدا جورج شاهين وحسني البرازي- في معتقلات المزة. وهكذا حصل الانقلاب الثاني وصدر البلاغ رقم «١»

---

(١) ص(٢٧٨-٢٧٩/ ٢) مذكرات العظم، وص(١٥٦) باتريك سيل، وص(٢٤٥) الجبوري.

(٢) ص(٢٤٦) الجبوري، وص(١٥٦) باتريك سيل.

بأن مجلس الدفاع الأعلى تولى شؤون الأمن[1]. ثم اتهم الشيشكلي صراحة ببيان أذاعه في صباح يوم الانقلاب حزب الشعب بأنه هو المسؤول عن الانقلابات الثلاثة السابقة التي حدثت في سورية، وأن الجيش يعتقد بأن حزب الشعب لم يكن يمثل الشعب وأن هدفه الرئيسي هو التآمر على البلد وتخريب جيشه وإعادة النظام الملكي ليحكم سورية[2].

ثم دعا الشيشكلي خمسة نواب يمثلون حزب (البعث) و(العربي الاشتراكي) و(الجبهة الإسلامية) و(جبهة الجمهوريين) و(القوميين السوريين)، وأبلغهم بالإجراءات التي اتخذت في تلك الليلة واقترح على رئيس الدولة بعد ذلك أن يطلق سراح السياسيين المعتقلين إذا وافق الدواليبي على الاستقالة وحل المجلس النيابي، وإن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحطيم القوة المنيعة لحزب الشعب، واتصل نائبا رئيس المجلس النيابي بالدواليبي في السجن ومعهما هذه الشروط ولكنه رفضها في الثلاثين من تشرين الثاني ثم عاد فوافق على الاستقالة وهو لا يزال رهن الاعتقال في الأول من كانون الأول وفي اليوم الثاني استدعى هاشم الأتاسي (حامد الخوجا) وكلفه بتشكيل وزارة وحل المجلس النيابي والقيام بإجراء انتخابات جديدة. ولكن حزب الشعب عارض هذا البرنامج بشدة، فاستقال رئيس الجمهورية عندما رأى هذا الجمود وتسلم الشيشكلي بعد ذلك بمرسوم جمهوري عسكري مهام رئيس الدولة وحل المجلس النيابي في نفس اليوم[3].

بعد إلقاء الشيشكلي بيانه الذي اتهم فيه حزب الشعب بالخيانة والتآمر. شكل الحزب جبهة معارضة لحكومة الشيشكلي عرفت (بميثاق حمص) الذي نادى بإسقاط الشيشكلي وفي ٢٥ شباط ١٩٥٤م سقط الشيشكلي، فشكل الحزب الوطني وزارته وشارك فيها حزب الشعب حيث تسلم الحقائب التالية[4]:

١- الدفاع: معروف الدواليبي.

٢- الخارجية: فيضي الأتاسي.

---

(١) ص(١٥١) باتريك سيل، وص(٢٤٤) الجبوري، وص(٢٧٨/ ٢) مذكرات العظم.

(٢) ص(٢٧٨/ ٢) العظم، وص(٢٤٥) الجبوري، وص(١٥٦) باتريك سيل.

(٣) ص(١٥٧) باتريك سيل، وص(٢٤٦) الجبوري.

(٤) ص(٢٨٣/) مذكرات العظم، وص(٢٢٠) باتريك سيل، وص(٢٤٧) الجبوري.

٣- الأشغال العامة: رشاد جبري.

٤- الداخلية: علي بوظو.

وفي الانتخابات التي جرت في عهد الوزارة المستقلة التي شكلها (سعيد الغزي) حصل الحزب على (٣٤) مقعداً واشترك الحزب في الوزارة التي شكلها (فارس الخوري) وتسلم المناصب التالية[١]:

١- الخارجية: فيضيالأتاسي.

٢- الداخلية: أحمدقنبر.

٣- الدفاع: رشادبرمدا.

٤- العدل: علي بوظو.

وفي انتخابات الرئاسة التي جرت عام ١٩٥٥م رشح الحزب رشدي الكيخيا زعيمه لرئاسة الجمهورية.

نافس رشدي الكيخيا كلاً من شكري القوتلي وخالد العظم، ثم ما لبث أن انسحب وساند القوتلي، الذي فاز بالانتخابات[٢]. وشارك حزب الشعب في وزارة سعيد الغزي التي تألفت بعد انتخابات رئيس الجمهورية، والتي تشكلت على النحو التالي[٣]:

١- سعيد الغزي: رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية.

٢- عبد الحسيب أرسلان: للداخلية.

٣- الأمير حسن الأطرش: وزير دولة (الخط الحجازي).

٤- أسعد هارون: وزير دولة (الأوقاف).

٥- مأمون كزبري: التربية.

٦- محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل): وزير دولة (الإذاعة والإعلام)- الكتلة الدستورية.

٧- بدري عبود: الصحة- الكتلة الديمقراطية.

٨- علي بوظو: الاقتصاد- حزب الشعب.

---

(١) ص(٢٤٧) الجبوري، وص(٢/٩١) الشرق الوسط في الشؤون العالمية- لنشكوفسكي، وص(٢/٢٨٤) مذكرات العظم.

(٢) ص(٢/٢٨٤) مذكرات العظم، وص(٢٤٧) الجبوري.

(٣) ص(٩٨) لنشوفسكي- المصدر السابق، وص(٢/٢٨٤) مذكرات العظم.

٩- رشاد برمدا: الدفاع- حزب الشعب.

١٠- رزق الله الانطاكي: المالية- حزب الشعب.

١١- عبد الوهاب حومد: الزراعة- حزب الشعب.

ثم جرى تعديل على الحقائب الوزارية[١]. فنقل بوظو للداخلية، والأنطاكي للاقتصاد، وحومد للمالية، ودخل (مصطفى ميرزا) من الكتلة الدستورية للزراعة.

ثم شارك الحزب في الوزارة التي شكلها صبري العسلي والتي ضمت كلاً من الأحزاب والكتل التالية[٢]: (الحزب الوطني، حزب الشعب، حزب البعث، الكتلة الدستورية، الكتلة الديمقراطية، والمستقلين)، فشغل الداخلية (أحمد قنبر) والتربية (عبد الوهاب حومد) والزراعة (رشاد برمدا).

عندما شكل صبري العسلي وزارته في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٦م أقصى حزب الشعب وجماعة (منير العجلاني) الدستورية من الحكم لتورطها بالتآمر على سورية.

وعندما قامت الوحدة بين مصر وسورية حل الحزب، ثم عاد إلى مزاولة نشاطه بعد الانفصال، حيث تسلم الحكم بشخص (ناظم القدسي) الذي عين رئيساً للجمهورية و(معروف الدواليبي) رئيساً لمجلس النواب، واستمر الحزب في الحكم حتى قيام انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣م[٣] الذي قامت به مجموعة من الضباط البعثيين المدعومين ببعض الضباط الناصريين والمستقلين.

كان للحزب خمس جرائد تنطق باسمه وتعبر عن آرائه وهي: (الشعب) وكانت تصدر بمدينة دمشق يومية سياسية، و(السوري الجديد) في حمص، و(الوعي القومي)، و(نداء البلاد) اللاذقية، و(النداء) حلب[٤].

---

(١) ص(٢٤٨) الجبوري- المصدر السابق، وص(٣٣٨) باتريك سيل- المصدر السابق.

(٢) ص(٣٣٨) باتريك سيل.

(٣) ص(٣٦٩) نفس المصدر.

(٤) ص(٢٧٠و٣٣٨) الصحافة السورية- خضور.

الأحزاب والكتل والمنظمات التي تأتي بالأهمية

بعد الأحزاب التي سبق ذكرها

حزب الاتحاد

أسس هذا الحزب بعض الشخصيات الدمشقية المتنفذة سنة ١٩٤٩م وقد أطلقوا عليه اسم (حزب الاتحاد) وكان من أبرز قادته (نبيه الغزي، وفهمي المحايري) ولم تكن لهذا الحزب أي نشاطات تذكر، إلا أنها كانت تؤيد الحزب (السوري القومي)[١].

كتائب الفداء العربي

تكونت هذه المنظمة بعد نكبة فلسطين وهزيمة الجيوش العربية، وكانت الغاية من تكوينها القيام بأعمال العنف (اغتيال الشخصيات التي ساومت –حسب قناعتها– على قضية فلسطين)[٢]. وقد تأثرت هذه المنظمة بالقائد الفدائي الإيطالي الشهير (غاريبالدي)، وبمؤسس جمعية (إيطاليا الفتاة) (مازيني)، وبـ(كافور) و(بسمارك) اللذين منحا القضية القومية أولوية على الإصلاحات الدستورية، لذا سيطرت القضية القومية على تفكير وأذهان مؤسسي (كتائب الفداء)، وأيضاً تأثرت بمنظمة (القمصان الخضراء) التي أنشأها (أحمد حسين) في مصر. ويمكننا أن نشبه هذه المنظمة بالمنظمات الفاشية التي قامت في كل من إيطاليا وألمانيا في عهد (هتلر) و(موسوليني).

اقتبس مؤسسو المنظمة المنهج الذي وضعه أحمد حسين لمنظمته (القمصان الخضراء) بدءاً بالبناء (التنظيمي السري)، حيث قام على منواله بناء وحداتهم العسكرية القائم على نظام العلاقات (العمودية) والانضباط التام.

وكانت تطلعات الكتائب تتجاوز الحدود الإقليمية، لذا نجد أن بين صفوف كتائبها أشخاصاً من سورية ولبنان وفلسطين والعراق ومصر. وقد تكونت مجموعاتها من[٣]:

١ – مجموعة بيروت بقيادة (جورج حبش).

---

(١) ص(٢٨٧–٢٨٨/ ٢) تطور الصحافة– جوزيف الياس.

(٢) ص(٢٥٨–٢٥٩) الجبوري– المصدر السابق، وص(٢١) جريدة الهدف– عدد ٢٦٨/ ١٩٧٤م.

(٣) ص(٢٥٩) الجبوري– المصدر السابق.

٢- مجموعة سورية بقيادة (جهاد ضاحي).

وكانت المجموعة الأولى تمثل (المثقفين الثوريين) من طلاب وخريجي الجامعة الأمريكية في بيروت، وقد عكست هذه المجموعة الوحدة العربية في كفاحها ضد الصهيونية، بمعنى استقطابها شباباً من عدد من الأقطار العربية وعلى رأسهم (جورج حبش وهاني الهندي).

مجموعة اللاجئين السياسيين المصريين بقيادة (حسين توفيق).

والتقت هذه المجاميع في آذار ١٩٤٩م، وقد مثل مجموعة بيروت جورج حبش وهاني الهندي من جهة، ومجموعة سورية (جهاد ضاحي)، وقام (حسين توفيق) بتمثيل (المجموعة المصرية)، وقد تم في هذا الاجتماع بحث كل القضايا. كما تم انتخاب قيادة ثلاثية جديدة مكونة من: (هاني الهندي وجهاد ضاحي وحسين توفيق). وقد أُعطيت هذه القيادة صلاحية اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل توحيد المجموعات الثلاث تحت اسم (كتائب الفداء) واتسعت القيادة فيما بعد لتشمل (جورج حبش وعبد القادر أمير)، والثاني أسهم بإلقاء قنبلة يدوية على النادي البريطاني في الإسكندرية[١].

أما ما قامت به المنظمة في سورية، فقد وضعت القنابل في معبد اليهود (بدمشق) وفي المفوضية الإنكليزية بدمشق أيضاً، والهجوم على الحي اليهودي فيها، ومحاولة اغتيال العقيد (أديب الشيشكلي) في تشرين الأول ١٩٥٠م، وقد وجهت التهمة في حينها إلى كل من: (الدكتور أمين رويحة، وحسين توفيق -مصري- وعباس الخرساني -عراقي- وزهير اليوسف وعبد القادر عامر) بعد أن تم القبض عليهم بعد فشل المحاولة. ونسبت هذه المحاولة أيضاً إلى (أحمد الشراباتي، ونشأت شيخ الأرض)[٢].

وصدرت أحكام متفاوتة بحقهم. وأطلق سراح الدكتور أمين رويحة بعد توسط الملك (عبد العزيز آل سعود) لدى الشيشكلي.

---

(١) ص(٢٦٠)نفس المصدر.

(٢) ص(٢٣) مجلة الهدف- عدد ٢٦٨/ ١٩٧٤م، وص(٣٥) باتريك سيل، وص(٢٦٠) الجبوري.

تعتبر كتائب الفداء العربي التي أسست سنة ١٩٤٩م في سورية بداية تأسيس (حركة القوميين العرب) في سورية شارك في تأسيسها (جهاد ضاحي وهاني الهندي) فكانت الكتائب في نظر رواد الحركة سلاحاً سياسياً مصمماً للضغط على الحكام العرب بالتهديد والإرهاب إذا اقتضى الأمر، من أجل التهيؤ لجولة أخرى تتم فيها تصفية إسرائيل[١].

وكان (جورج حبش ووديع حداد وهاني الهندي وأحمد الخطيب) المؤسسين الفعليين لهذه الحركة، التي انطلقت من الجامعة الأمريكية في بيروت.

وكانت الحركة تستقطب طلاب الجامعة الذين يؤمنون بالقومية العربية بعد أن استطاعوا السيطرة على جمعية (العروة الوثقى)[٢] من خلال تسلمهم للجنة الإدارية فيها. ثم بدأوا يشكلون تنظيمات جديدة باسم (شباب الثأر) و(جماعة الثأر). ثم تطور الاسم فصار (الشباب القومي العربي). وقد انبثقت من (شباب الثأر) هيئة سميت (هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل) أصدرت سنة ١٩٤٩-١٩٥٠م نشرة هي الأولى للمقاومة الفلسطينية في لبنان تحت اسم (الثأر) وكانت تعارض شعارات حزب البعث العربي الاشتراكي (وحدة، حرية، إشتراكية)، وترفع شعار (وحدة، تحرير، ثأر)[٣].

لم يكن للحركة برنامج عقائدي وسياسي واضح. فقد كانت تركز على التحرير السياسي كمرحلة أولى ثم التحرر الاجتماعي، واكتفت بالتأكيد على هدف الوحدة العربية لذا فإن برنامجها السياسي قسمته إلى مرحلتين[٤]:

المرحلة الأولى: وتهتم بالنضال السياسي الذي يهدف إلى التخلص من الصهيونية والإمبريالية في الوطن العربي وإلى خلق دولة عربية موحدة تضم الشعب العربي من المحيط إلى الخليج.

---

(١) ص(٢٦٢ الجبوري- المصدر السابق.

(٢) كان أشهر منظري (العروة الوثقى) الدكتور قسطنطين زريق في سورية، وفاضل الجمالي في العراق، وإسماعيل الأزهري في السودان، وكان هؤلاء يطالبون بمصالحة الغرب ومناصرة أمريكا (ص٢٦٢) الجبوري- المصدر السابق.

(٣) ص(٢٣١/ ٢) عبد الوهاب الكيالي- المصدر السابق.

(٤) ص(٨٣) الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية- د. إلياس فرح، وص(١٠٨) الثورة والجماهير- ناجي علوش.

المرحلة الثانية: فتهتم بالنضال الاقتصادي الذي يمهد الطريق للاشتراكية والديمقراطية.

لم تنتشر حركة القوميين العرب في سورية انتشاراً واسعاً بسبب المنافسة القوية التي كانت تواجهها من قبل (حزب البعث)، وخاصة في ساحة الجامعة السورية والمعاهد الدراسية والمدارس الثانوية[1].

وفي أواسط الخمسينات ظهرت الحركة في سورية باسم (الشباب القومي العربي). بدأت بتكوين علاقات لها مع عبد الناصر بعد أن استتب له المر في مصر، وخاصة بعد عقده صفقة الأسلحة مع (تشيكوسلوفاكيا)، وفي السنوات التالية التقت مواقف الناصريين والقوميين العرب وخاصة في الأردن[2].

وقامت الجمهورية العربية المتحدة بوحدة القطرين السوري والمصري، وربطت حركة القوميين العرب مصيرها بمصير الدولة الجديدة، وأخذت تعمل لتكون القوة السياسية الوحيدة في كل من العراق والأردن ولبنان. وعندما انهارت هذه الجمهورية، التي لم تعمر طويلاً، بانفصال سورية عن مصر سعت الحركة لتلعب دوراً في إعادة اللحمة إلى هذه الجمهورية[3].

بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧مبسنة واحدة قامت الحركة بنقد ذاتي شامل تخلت على أثره عن معظم منطلقاتها الفكرية والسياسية، وأعلنت تبنيها (الماركسية- اللينينية) واستبدلت بتنظيمها القديم (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) التي يشكل برنامجها السياسي قطيعة كاملة مع فكر الحركة السابق للهزيمة[4].

كما أن بعض الأعضاء السابقين في حركة القوميين العرب شاركوا في إنشاء منظمة (الاشتراكيين اللبنانيين) التي سرعان ما اندمجت مع حركة (لبنان الاشتراكي) لتؤلف ما يعرف اليوم بـ(منظمة العمل الشيوعي).

---

(١) ص(٢٦٤) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٨٠) خضور- المصدر السابق.

(٣) ص(٢٣٢/ ٢) عبد الوهاب الكيالي- المصدر السابق.

(٤) ص(٢٦٤) الجبوري- المصدر السابق.

أسهمت الحركة في تكوين الجبهة القومية في اليمن، والجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، التي تفرعت إلى الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة تحرير ظفار وعُمان.

أصدرت الحركة نشرة (الثأر) سنة ١٩٥٢م وبقيت تصدر حتى أواسط عام ١٩٥٨م[١].

كما أصدرت الحركة جريدة (الرأي) وصدر عددها الأول يوم ٣ كانون الثاني عام ١٩٥٥م، وكان شعارها (الرأي صوت الشباب القومي العربي) وكان يشرف على تحريرها الدكتور (جورج حبش) ويساعده هاني الهندي والحكم دروزة[٢].

عند قيام انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣م في سورية الذي قاده مجموعة من الضباط البعثيين ومعهم عدد من الضباط الناصريين والمستقلين، شاركت الحركة في الوزارة القومية التي شكلها صلاح الدين البيطار، بكل من (هاني الهندي وجهاد ضاحي)[٣].

وفي شهر أيار من نفس العام، وصل الجو السياسي في سورية إلى درجة عالية من التوتر والاضطراب، الذي أصبحت معه القطيعة أمراً لا يمكن تلافيه بين القوى الناصرية -ومن بينها حركة القوميين العرب- والحكم البعثي المسيطر على الدولة في دمشق، فقدم هاني الهندي وجهاد ضاحي استقالتيهما من الوزارة تضامناً مع استقالة الوزراء الناصريين[٤].

وفي تطور جديد للحركة عقب هزيمة حزيران عام ١٩٦٧م، أدانت الحركة نفسها واعتبرت نفسها مسؤولة مباشرة عن هزيمة حزيران[٥].

(وفي اعتقادي أن الخطر السياسي يكمن في الدرجة الأولى في كون الثورة العربية لم تقابل وبصورة مبكرة إستراتيجية الاستعمار الجديد لهجومه ضدها بإستراتيجية ثابتة ونهائية تنطلق من مبدأ المجابهة الكاملة والمستمرة له على امتداد الأرض العربية).

وفي عام ١٩٦٨م أصدرت الحركة منشور (الفجر الجديد تعلن فيه اعتناقها للمذهب الماركسي الشيوعي، فقد أعلنت في ذلك المنشور[٦]:

---

(١) ص(١٤٨/ ٢) نضال البعث- المصدر السابق، وص(٧٣/) علوش- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٦٥) الجبوري- المصدر السابق.

(٣) ص(٣٣١/ ١) دندشلي- المصدر السابق.

(٤) ص(٣٣٩) نفس المصدر.

(٥) ص(١٦٤) الحركات القومية الحديثة- منير محمد نجيب.

(٦) ص(١٦٤-١٦٥) نفس المصدر.

والثورة الشاملة بشقيها الوطني والديمقراطي إذن لا يستطيع إنجازها غير حزب (ماركسي لينيني) يقود الجماهير المستغلة ويفيد من كل طاقاتها.

وإن تجارب الشعوب الأخرى توضح هذه الحقيقة فالتجارب الثورية التي استطاعت تحقيق مهمات التحرر الوطني الديمقراطي كان يقودها الجماهير الفقيرة بقيادة طليعتهم الثورية البروليتارية وحزبها السياسي الماركسي اللينيني، وبالمقابل نجد التجارب التي سقطت في أحضان الثورة المضادة التي قادتها البرجوازية الصغيرة التي عجزت عن تحقيق مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي في بلادها).

للحركة الآن نشاط قوي في الكويت وبعض دول الخليج الخرى، وتصدر لها في الكويت مجلة (الطليعة) وهي ناطقة باسم الحركة[1].

حزب التحرير الإسلامي[2]

حزب التحرير الإسلامي حزب سياسي، مبدؤه الإسلام، وغايته استئناف الحياة الإسلامية بإقامة (دولة إسلامية) تنفذ نظم الإسلام وتحمل دعوته إلى العالم. وقد هيأ الحزب ثقافة حزبية ضمنها أحكاماً إسلامية في شؤون الحياة. والحزب يدعو للإسلام قيادة فكرية تنبثق عنها الأنظمة التي تعالج مشاكل الإنسان جميعها سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وغير ذلك. وهو حزب سياسي يضم إلى عضويته النساء كما يضم الرجال، ويدعو جميع الناس للإسلام ولتبني مفاهيمه ونظمه، وينظر إليهم مهما تعددت قومياتهم ومذاهبهم نظرة الإسلام. وهو يعتمد على التفاعل مع الأمة للوصول إلى غايته، ويكافح الاستعمار بجميع اشكاله ومسمياته لتحقيق تحرير الأمة من قيادته الفكرية واجتثاث جذوره الثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من تربة البلاد الإسلامية، وتغيير المفاهيم المغلوطة التي اشاعها الاستعمار من قصر الإسلام على العبادة والأخلاق.

---

(١) ص(٢٣٢/ ٢) عبد الوهاب الكيالي- المصدر السابق.

(٢) ص(٧١) مفاهيم حزب التحرير- منشورات الحزب- القدس ١٩٥٣م.

بدأ هذا الحزب نشاطه في سورية بصورة سرية في أوائل الخمسينات[1] ومؤسس هذا الحزب هو الشيخ تقي الدين النبهاني.

ويعتبر هذا الحزب أن كل ما قام قبله من حركات إصلاحية للنهوض بالمسلمين ولإعادة مجد الإسلام، قد أخفقت. لأنها وإن كانت حركات إسلامية، لكنها في سوء فهمها للإسلام تزيد التعقيد، وتعقد المشكلة، وتبعد المجتمع من الإسلام بدل أن تعمل لتطبيقه فيه.

ويعتقد أنه لابد من حركة إسلامية تفهم الإسلام فكرة وطريقة، وتربط بينهما، وتعمل لاستئناف حياة إسلامية في أي قطر من الأقطار الإسلامية حتى يكون هذا القطر نقطة ابتداء، تنبثق منها الدعوة الإسلامية، ثم نقطة انطلاق للدعوة إلى الإسلام[2].

وينادي حزب التحرير بتطبيق دستور إسلامي وضعه يقوم على[3]:

١ - أن تقوم دراسة المشاكل الإنسانية، وعلى ضوئها تستنبط الأحكام الشرعية من الفقه الإسلامي المعتمد على (الكتاب والسنة والإجماع والقياس).

٢- العقوبات والحقوق والواجبات تطبق حسب الأحكام الشرعية.

٣- النصوص الشرعية والفقه الإسلامي وعلم أصول الفقه المرجع لتفسير الدستور والقانون.

٤- يلاحظ حين استنباط الأحكام وحين تبنيها فهم الواقع والفقه فيه.

٥- تنفذ الدول الإسلامية الشرع الإسلامي على كل من يحمل التابعية، سواء من كان مسلماً أو غير مسلم. ويراعى في غير المسلمين الأمور التالية:

أ- أمور الملبوسات والمطعومات حسب أديانهم ضمن النظام العام.

ب- الأحوال الشخصية بينهم كالزواج والطلاق حسب أديانهم.

كما يعتبر الحزب أن إقامة (خليفة) فرض على كافة المسلمين في جميع أقطار العالم. والقيام به - كالقيام بأي فرض من الفروض التي فرضها الله على كافة المسلمين- في جميع أقطار

---

(١) ص(٢٩٤) الفكر الإسلامي المعاصر- غازي توبة.

(٢) ص(٩) نفس المصدر.

(٣) ص(٤٤-٤٦) غازي توبة- المصدر السابق.

العالم. والقيام به -كالقيام بأي فرض من الفروض التي فرضها الله على المسلمين- هو أمر محتم لا تخيير فيه ولا هوادة في شأنه، والتقصير في القيام به معصية من أكبر المعاصي يعذب الله عليها أشد العذاب[1].

وينتشر هذا الحزب في بلاد الشام (الأردن، وفلسطين، ولبنان، وسورية) بشكل سري، وأعضاؤه ملاحقون من قبل كل الأنظمة في المنطقة، وله أعداد لا بأس بها في سجون سورية والأردن. أعضاؤه يتميزون بالصبر والجلد وديناميكية الحركة والتعاون والإيثار والتضحية.

المراحل التاريخية في حياة الحزب[2]:

أهم ما يميز تاريخ الحزب مرحلتان ترتبطان برئيس الحزب:

مرحلة الرئيس المؤسس: الشيخ تقي الدين النبهاني، (فلسطيني الصل) وتمتد هذه المرحلة من يوم التأسيس في عام ١٩٥٢م إلى يوم وفاة المؤسس في النصف الثاني من عام ١٩٧٧م.

مرحلة الرئيس الثاني: عبد القديم زلوم (فلسطيني الأصل)، استلم رئاسة الحزب بعد وفاة الأول، ولا يزال، حيث امتازت هذه المرحلة بالإقلال من حدة التطرف التي تطبع الحزب، وبالقرب من الواقع.

نشوء الحزب والأسس التي قام عليها :

نشأ الحزب في عام ١٩٥٢م في الأردن، متأثراً بجماعة (الإخوان المسلمين) على الصورة التالية:

كان لنشوء دعوة الإخوان المسلمين وانتشارها، ومشاركتها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨م أثر كبير في المجتمعات التي انتشرت فيها، بحيث أنها أحدثت تفاعلاً واضحاً داخل المجتمع. مما دفع الشيخ (النبهاني)[3] لنظرته الإسلامية التي تخالف الموقف الأساسي للجماعة

---

(١) كتاب الخلافة- تقي الدين النبهاني- من منشورات الحزب.

(٢) اعتمدت على دراسة أعدها الأستاذ محمد عادل فارس (سوري الجنسية).

(٣) الشيخ النبهاني فلسطيني الأصل. وهو ابن أو حفيد الشيخ يوسف النبهاني (الشيخ الصوفي المعروف الذي كان يقيم في بيروت. يعتبر الشيخ تقي الدين نفسه مجتهداً، ويعده أفراد حزبه كذلك. تتسم مواقفه بالحدية، سواء منها القضايا السياسية أم الفقهية أم التنظيمية. يقول بعض أفراد حزبه: إن جميع مؤلفات الحزب (التي كتبت بين عامي ١٩٥٣-١٩٧٧م هي من تأليف النبهاني مباشرة أو بإشرافه وإقراره، ولو كتب على الغلاف اسم آخر.

إلى تشكيل تنظيم بديل يجسد النظرة التي تبناها. أي أن هدف حزب التحرير القيام بمجموعة من الجهود التي يقتضيها الشرع الإسلامي، أو يقرها، لإقامة الحكم الإسلامي.

التطور الذي حدث في الحزب:

لقد لمعت أسماء غير مؤسس الحزب (تقي الدين النبهاني) وفي مقدمتهم (عبد القديم زلوم)[1] الرئيس الثاني للحزب، و(عبد الرحمن المالكي –دمشقي- وهو من كبار منظري ومفكري الحزب. ألف كتاب (السياسة الاقتصادية المثلى). وهناك (غانم عبده) صاحب كتاب (نقض الاشتراكية الماركسية). وأيضاً (محمد باقر الصدر) مؤلف كتابي (اقتصادنا) و(فلسفتنا)، و(عبد العزيز البدري). لكن الشخصيتين الأخيرتين لم تستمرا في الحزب سوى فترة قصيرة. والحزب يتبنى آراء (باقر الصدر) في جانبها الاعتقادي، أما في الجانب الاقتصادي فلا.

ومن مفكري الحزب أيضاً (عبد الكريم محمد خوجة)[2]

ليس للحزب تمكّن في أي بلد، وإن كان ينتشر بين الفلسطينيين في الأردن أكثر مما ينتشر في أي بيئة أخرى. لكن أهمية الحزب –على قلة عدد أعضائه- تأتي من حيث أنه يدعو إلى الإسلام، وإقامة دولة الإسلام، وأن أفراده ينشطون في عرض فكرتهم ويملكون القدرة على الحوار والجدال. وللحزب لقاءات حوار جريئة مع بعض المسؤولين السياسيين، ولا يفوتون فرصة يتمكنون فيها من عرض فكرهم إلا اغتنموها. مثلا: (التقى وفد منهم معمر القذافي الرئيس الليبي، وناقشوه في مسألة تشكيكه في حجية السنّة، ثم نشروا موضوع النقاش في كراس. (كما أنهم سلموا مذكرة إلى نور الدين الأتاسي -رئيس الجمهورية السورية في حينها- يطالبون فيها بإقامة حكم الإسلام أو يتيح لهم الفرصة ليقوموا هم بذلك...).

---

(١) من الرعيل الأول في الحزب والرئيس الذي انتخب عام ١٩٧٧م خلفاً للرئيس المتوفى تقي الدين النبهاني. له بعض المؤلفات في الحزب. وهو أقل حدية وتطرفاً من سلفه.

(٢) حلبي من سورية، من مواليد عام ١٩٤٠م، ذكي ومثقف، ومتخصص في أصول الفقه وفي أصول السياسة وتقويم الأحزاب السياسية، ويحمل شهادة الدراسة الثانوية.

التوزع الجغرافي لأعضاء وأنصار الحزب:

العدد الكلي لا يتجاوز بضع مئات. نصفهم تقريباً من الفلسطينيين وغالبيتهم (متواجدون في الأردن)، وبقيتهم بين سوريين ومصريين، وقد يوجد بعضهم في ليبيا وتونس وبعض الأقطار العربية الأخرى. وربما زادت في الثمانينات نسبة أعضاء الحزب في شمال افريقيا.

البنية التنظيمية :

درجات العضوية: ثمة درجتان: أولاهما درجة (دارس) وتعطى لمن يكون في طور الإعداد للانتظام، وقد يكون مرتبطاً بحلقة أو لا.. والثانية: درجة (عامل) وهي للعضو الملتزم.

ورئيس الحلقة لابد أن يكون (عاملاً) وأفراد الحلقة الواحدة لابد أن يكونوا جميعاً (دارسين) أو (عاملين). وعددهم بضعة أعضاء، ولا يشترط فيهم التجانس أو التقارب في السن أو القدم أو المهنة أو الشهادة.

إدارة المحلية:

أي إدارة التنظيم في المحافظة، وتشرف على شؤون التنظيم كافة في المحافظة.

إدارة الولاية:

أي قيادة الحزب في القطر.. ويسمى رئيس الولاية والياً.

ليس في الحزب فصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. إلا أنه توجد عقوبات حزبية من تجميد وفصل.

التمويل ومصادره:

ليس للحزب مصروفات تستحق الذكر. فليس لديهم مفرغون. والأعضاء يغطون من جيوبهم نفقات المهمات التي يكلفون بها، ومطبوعاتهم الكبيرة تباع للأعضاء، وقد تباع خارج الحزب، ولا يدفعون شيئاً لأسر المعتقلين.

النشرات والكتب والمطبوعات:

يصدر الحزب نشرات سياسية حجم كل منها نحو صفحتين، وتكون بمناسبة بعض الأحداث السياسية البارزة: حرب حزيران، حرب تشرين، زيارة أنور السادات للقدس، وحدوث انقلاب في دولة ما.. وتوزع هذه النشرات بأيدي الأعضاء وبطريقة نصف سرية وتتضمن النشرة عادة رأي الحزب في الأحداث الجارية، وتلتزم نظرية الحزب في التحليل.. والحزب حريص على إيصال هذه النشرات إلى أعضائه ولو كانوا داخل السجون، وكثيراً ما ينجح في ذلك، لاسيما إذا كانوا في سجون مدنية. كما أن على الأعضاء تدارس أي حدث سياسي وإبداء الرأي فيه وتحليله.. وغالباً ما يتطابق تحليلهم مع النشرة التي تصدر لاحقاً، نظراً لانطلاقهم من نظرية موحدة. وتعد النشرة وثيقة مهمة عند الحزب. ويعد نفسه مسؤولاً عن كل كلمة فيها، ويزعم أفراد الحزب بأن ما يتبين للحزب خطؤه من كلام نشره سابقاً يتراجع عنه صراحة في مطبوعات لاحقة.

لقد أصدر الحزب بضع عشرات من الكتب والمطبوعات، ومنها ما يكون بقطع صغير وصفحات قليلة (ككتيب الخلافة وآخر في الدفاع عن السنة، وتفنيد مزاعم القذافي)، ومنها ما يكون بحوالي مئتي صفحة من القطع المتوسط، وغالب كتبه كذلك. ومنها ما يبلغ نحو ٤٠٠ صفحة ككتاب (الشخصية) ومعظم كتب الحزب تدور حول: (النظرية السياسية للحزب) و(المذهب الاقتصادي الإسلامي)، ومحاولة وضع (دستور للدولة الإسلامية المرتقبة)، ويختص كتاب (الشخصية) بعرض مذهب الحزب في (أصول الفقه).

أهم آراء الحزب وافكاره المعلنة:

يمكن عرض ذلك من خلال الحديث عن جانبين كبيرين: (المذهب الفقهي) و(النظرية السياسية).

المذهب الفقهي للحزب:

تُستمد من هذا المذهب آراء الحزب واجتهاداته في قضايا العبادات والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وهذا المذهب يشبه ما نجده عند (السلفيين) من حيث رجوعهم

إلى الدليل، وعدم التزامهم بقول واحد من الأئمة وهم لا يتهجمون على الأئمة المجتهدين، بل يأخذون من آرائهم على سبيل الاستئناس، ويدّعون ويعتبرون قيادة الحزب ورئيسه على وجه الخصوص في مقام الاجتهاد. ويمكن أن نطلق على مذهبهم بدون مبالغة (المذهب التحريري).

النظرية السياسية للحزب:

يعتمد الحزب النظام السياسي في الإسلام، ويفهم هذا النظام وفق قواعد أصول الفقه المقرَّة عنده. ويؤكد على ضرورة تحديد معنى دقيق للمصطلحات. ويهتم بتتبع الأخبار السياسية والتحليلات من مظانها، ويربط بينها، ويستثمر بعض العبارات التي ترد على ألسنة الزعماء السياسيين والصحفيين، التي تعبر عن مرامي السياسة.

ومن هذا كله يستنتج الحزب المعادلات السياسية التي تتحكم بالعالم اليوم.. فبدءاً من مؤتمر (يالطه) الذي جمع كل من (تشرشل وستالين وروزفلت)، ومروراً بمعاهدات الوفاق بين (خروشوف) و(آيزنهاور)، ثم بمحاولات (كارتر) إيجاد تعديل لموازين القوى، ومحاولات الصين دخول المعترك الدولي، ومقدمات دخولها هيئة (الأمم المتحدة).. ودوربريطانيا فيها قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.. من هذا كله يجد الحزب أن القوى الكبرى الفاعلة في العالم هي:

أولاً: محور (أمريكا- روسيا)، وهذا المحور يعتبر قوة واحدة لوجود سياسة الوفاق بين الطرفين تجعله يسير في مخطط واحد.. وهذا لا يمنع من وجود صراعات جزئية بين طرفيه بسبب الاختلاف الاعتقادي والمذهبي، وبسبب محدودية سياسة الوفاق بينهما. وهذا المحور يقف في وجه بريطانيا خاصة، ثم في وجه الصين.(كان هذا تفكير ومنطلقات الحزب قبل انفراط عقد الاتحاد السوفييتي وتفكك دول حلف وارسو، والدول الشيوعية).

ثانياً: بريطانيا، وتمثل الإمبراطورية العجوز، التي تحاول عبثاً التشبث بمواقعها ونفوذها التي كانت لها قبل الحرب العالمية الثانية.. لكن وجودها في تقلص مستمر، ومن مظاهر تقلصه: انقلاب (٢٣) تموز/يوليو في مصر، وانقلاب (عبد الله السلال) في اليمن، ومقتل (الملك فيصل بن عبد العزيز) ملك السعودية، وحركة (حافظ الأسد) في سورية، والتي

تعرف بالحركة (التصحيحية)، وثورة (الخميني) في إيران.. فهذه الأحداث كلها كانت في منحى انتقال النفوذ من بريطانيا إلى محور (الولايات المتحدة- الاتحاد السوفييتي).

ثالثاً: الصين التي تحاول أن توجد لنفسها كياناً مستقلاً وتفرض وجودها قوة فاعلة في السياسة العالمية. وقد استطاعت -إلى حد ما- أن تثبت استقلاليتها لكنها لم تثبت فاعليتها.

هذه هي أهم القوى الفاعلة في نظر حزب التحرير. أما الدول الباقية في العالم فمعظمها دول عميلة (قليل منها لا يزال عميلاً لبريطانيا)، والباقي تحول إلى العمالة لمحور (أمريكا- روسيا)، ومنها الدول المستقلة في ذاتها ولكنها تميل إلى بعض القوى الفاعلة وقد تسير في فلكها من غير أن تخضع خضوع العميل، بل تؤثر وتتأثر.. ومن هذا النوع من الدول (اليابان) و(إسرائيل) ومعظم دول أوروبا الغربية.

وإن سياسة الوفاق بين (روسيا وأمريكا) تنص على أن حصة (أمريكا): القارة الأمريكية وأوروبا الغربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما حصة (روسيا) فهي: أوروبا الشرقية والشرق الأقصى. وهناك مناطق يتم اقتسام النفوذ فيها مثل: القارة الأفريقية ما عدا شمالها.

هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل

ظهر الخلاف والشقاق بين أعضاء منظمة (كتائب الفداء العربي) حول أهمية العمل الفدائي في النضال القومي وذلك في صيف عام ١٩٥٠م، مما صدّع هذا الخلاف المنظمة وقسمها إلى اتجاهين[١].

الأول:يرى أن الجماهير العربية ليست على استعداد للثورة لسنوات طويلة قادمة (في هذه الظروف فإن الإسلوب الوحيد الممكن والمقبول هو العنف السياسي). وقاد هذا الاتجاه: (حسين توفيق وعبد القادر أمير)[٢].

---

(١) ص(٣٣) مجلة البلاغ البيروتية- عدد ٧٨/ ١٩٧٣م.

(٢) ص(٨) مجلة ألف باء- عدد ٤٣٨/ ١٩٧٨م.

الثاني: اتجه إلى القيام بعملية توعية ثورية للجماهير في موازاة العنف المسلح الذي يقومون به، أي كجزء (لا ككل) من النضال في سبيل الحرية، وتزعم هذا الاتجاه (هاني الهندي وجورج حبش، وجهاد ضاحي، ووديع حداد)[1].

ونتج عن هذا الانشقاق انفصال مجموعة بيروت وسورية عن منظمة كتائب الفداء، وعادتا للعمل داخل الجامعة الأمريكية، فاستطاعتا عام ١٩٥٢م أن تشكلا منظمة طليعية لمقاومة الصلح مع إسرائيل، وكان مؤسسها (جورج حبش ووديع حداد وأحمد اليماني وهاني الهندي[2].

وكان هدف المنظمة -كما يشير اسمها- إلى حشد كافة القوى ضد أي حل سلمي مع إسرائيل، ونجحت هذه المنظمة في شق طريقها إلى مجالات أوسع بإصدار صحيفة أسبوعية من ثمان صفحات سمتها (الثأر) ولاقت هذه الصحيفة رواجاً بين الجماهير، وخاصة بين صفوف الفلسطينيين، وقد أخذت على عاتقها فضح كافة المحاولات لإحلال السلام مع إسرائيل.

وجذبت هذه الهيئة -بسبب دورها الطليعي في المقاومة- إلى صفوفها عدداً من الفلسطينيين في لبنان، مما وفر هؤلاء إمكانية توسيع مجال نشاطهم[3].

الحزب الجمهوري الديمقراطي

تشكل هذا الحزب سنة ١٩٥٠م[4]، بزعامة (الدكتور إحسان الشريف) ومن عدد من مؤيدي (شكري القوتلي). وكان أهم مبادئ هذا الحزب تقول: إن القطر السوري جزء من الوطن العربي الأكبر، ويدعو إلى أن تبذل الجمهورية السورية ما بوسعها لنصرة القضية العربية. كما كان يرى الحزب في جامعة الدول العربية وسيلة تساعد على توثيق الصلات

(١) ص (٢٦١) الأحزاب والجمعيات السياسية- جبوري.

(٢) ص (٢١) مجلة الهدف- عدد ٢٦٨/ ١٩٧٤م.

(٣) ص(٢٠-٢١) نفس المصدر.

(٤) ص(٢٨٨/ ٢) تطور الصحافة- جوزيف الياس، وص(٢٥١) الجبوري.

القومية والسياسية والثقافية بين كافة الأقطار العربية، وتمثل بذلك السبيل إلى الوحدة العربية الشاملة[1].

وكانت للحزب صحيفة تنطق باسمه تدعو إلى مبادئه وهي (الجمهورية) التي كان امتيازها باسم (الدكتور سعيد صالح الكنج) وكان صدورها بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٥٠م، ثم ألغيت في ٢٧/ ٢/ ١٩٥١م، حيث أخذ نشاط الحزب يتضاءل في أواسط الخمسينات، ثم تلاشى بعد انقلاب (أديب الشيشكلي)[2].

الحزب الاشتراكي العربي

في كانون الثاني من عام ١٩٥٠م أعلن في مدينة حماة عن قيام هذا الحزب، ووضع له دستور يشبه إلى حد بعيد دستور (حزب البعث) الذي سبقه، وافتتح الحزب فروعاً له في أكثر المدن لسورية وخاصة الأرياف[3]. واهتم الحزب كثيراً بمسألة النجاح في الانتخابات النيابية والوصول إلى البرلمان، الأمر الذي دفعه إلى التساهل كثيراً في قبول الأعضاء والأنصار والاعتماد على تجميع الأعداد الكثيرة قبل القيام بعملية التوعية والربط العقيدي وبغض النظر أيضاً عن نجاحه في استقطاب قاعدة واسعة من الفلاحين[4]. وكانت مبادئ هذا الحزب تدعو إلى[5]:

١- إن الحزب (حزب قومي انقلابي اشتراكي ديمقراطي) فهو قومي: لأنه يعتبر العرب أمة واحدة وعليهم أن يؤلفوا دولة واحدة في وطن عربي واحد، والقومية العربية إيمان عميق بعبقرية الأمة العربية وقدرتها على التجديد وعلى المساهمة في إنشاء الحضارة الإنسانية.

٢- الحزب انقلابي: لأنه هيئة نضالية غايتها إذكاء الشعور القومي حتى يؤمن كل فرد برسالة الأمة العربية ويستعد للنضال في سبيل إنشاء كيان عربي سليم.

---

(١) الجبوري - نفس المصدر.

(٢) ص(٢٧١) خضور - المصدر السابق، وص(٢٨٨) جوزيف الياس - المصدر السابق.

(٣) ص (١٩٧) الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية - فرح، وص(٩٧/ ١) حزب البعث - شبلي العيثمي.

(٤) ص(٢٥٢) الجبوري - المصدر السابق.

(٥) ص(١و٧، ٨) دستور الحزب، وص(٢٥٢-٢٥٣) الجبوري.

٣- الحزب ديمقراطي: لأنه يعتبر الشعب مصدر القوة وصاحب السلطة في الحزب وفي البلاد الذي يصطفي قادته ويقرر بذاته وفي كل مرحلة من مراحل حياته النظم التي تصلح له.

٤- الحزب اشتراكي: لأنه يأخذ الاشتراكية العلمية كأساس لتنظيم الاقتصاد في البلاد العربية، ويعتمد لتحقيق هذه الاشتراكية على إلغاء التزاحم الاقتصادي الفردي والقضاء على الطبقية والرأسمالية والإقطاعية، وذلك يمكّن أفراد الأمة من التعاون على رفع مستوى الحياة المادية للجميع.

وكانت شروط الحزب للانتماء إليه هي(١):

أ- أن يكون عربياً حسن الأخلاق.

ب- أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره.

ج- أن لا يكون منتسباً لحزب آخر.

د- أن يقسم اليمين الحزبية.

كان أكرم الحوراني قطب الحزب، فقد سبق قيام الحزب تأسيس رابطة سياسية أنشأها الحوراني مع بعض الشبان في مدينة حماة باسم (رابطة الشباب)، وذلك في أوائل الحرب العالمية الثانية. وقد أقام الحوراني أيضاً علاقات متينة مع ضباط الجيش السوري. وتمكن بمعونة هؤلاء الضباط من السيطرة على مدرسة حمص العسكرية (الكلية الحربية) التي كانت تخرج كل سنة عدداً من الضباط الشباب،لا يقل عددهم عن المئة(٢).

وكانت جهود الحوراني منصرفة إلى حشد أكبر عدد ممكن من الشبان المتنسبين إلى المدرسة العسكرية في صفوف حزبه. وكان يجد الدعم والعون من ضباط المدرسة ومعلميها، ومن أركان الجيش نفسه. ولم تمض فترة سبع أو ثماني سنوات، حتى كان معظم ضباط الجيش منتسبين لحزب (البعث العربي الاشتراكي) الذي ضم الحزبين فيما بعد.

وعلى ذلك فإن الحوراني اعتمد في دعم الحزب على ثلاثة عوامل(٣):

- ضباط الجيش.

---

(١) ص (٢٥٣) الجبوري.

(٢) ص(٣٦-٣٧/ ٢) مذكرات العظم.

(٣) ص(٣٧-٣٨/ ٢) نفس المصدر.

- الطلاب.

- الفلاحين.

أما ضباط الجيش فقد ذكرنا منشأ ارتباطهم بالحزب. وأما الطلاب الشباب، فكانت تأخذ ألبابهم مناداة الحزب بالاستقلال وبمحاربة الصهيونية، لذلك كانوا يلتفون حول (الحوراني) الزعيم المفوه الذي يعدهم باكتساح فلسطين وتخليصها من اليهود. وأما الفلاحون فكان الحوراني ينادي بإعطائهم أراضي الإقطاعيين، وبإزالة ظلمهم عنهم.

تعاون الحوراني مع (العقيد أديب الشيشكلي) عندما قام بانقلابه الأول وأصبح وزيراً لدفاع بوزارة (خالد العظم) عام ١٩٥١م[١].

وفي عام ١٩٥٢م اندمج الحزب مع (حزب البعث العربي) لأنهما اعتبرا الواحد يكمل الآخر في الأهداف والمبادئ[٢].

أما صحافة الحزب فكانت:

١-جريدة (الاشتراكية)، وهي التي كانت تنطق باسمه[٣].

٢-جريدة (الحرية). وكانت تصدر في مدينة حلب، وهي جريدة يومية سياسية وصاحب امتيازها ومديرها المسؤول ورئيس تحريرها المحامي (جوزيف اليان) وكان صدورها بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٥٢م[٤].

رابطة الكتاب السوريين

أسست هذه الرابطة عام ١٩٥١م في دمشق من الشباب، وقد غلب على أكثرهم النزوع إلى الفكر اليساري، واعتنقوا في غالبيتهم (الواقعية الاشتراكية) وكان من أبرز أعضائها: (مواهب الكيالي، وحسيب الكيالي، وحنا مينه، وشوقي بغدادي، وسعيد حورانية، وعادل

---

(١) ص(٢٥٤) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص (٤٢/ ٢) نضال البعث، وص(٧٢/ ١) حزب البعث- العيسمي، وص(٣٦/ ٢) مذكرات العظم.

(٣) ص (١٩٧) الوطن العربي- فرح.

(٤) ص(٣٣١) خضور- المصدر السابق، وص(٥٢٥/ ٢) جوزيف الياس- المصدر السابق.

أبو شنب، وفاتح المدرس، وحسين شركس، ومصطفى الحلاج، وصلاح ذهني، وليان ديراني، ومراد سباعي) وكان معظمهم كتاب قصة[1].

وكان ثمة فئة أخرى من كتاب القصة خارج الرابطة ولكنها حملت مفاهيمها واعتنقت أهدافها (كفارس زرزور)[2].

كما كان هناك قصاصون آخرون يمكن أنن ضيفهم إلى كتاب الرابطة، لأن إنتاجهم القصصي يمتلك روحاً من روح الرابطة وفي مقدمتهم (بديع حقي وصبحي الشريف). وكانت هذه الرابطة تدين بالولاء للحزب (الشيوعي السوري)[3].

حركة التحرير العربي

أسست هذه الحركة بدمشق سنة ١٩٥٢م بدعم من (العقيد أديب الشيشكلي) وبالتعاون مع بعض الشخصيات النازحة من لواء اسكندرون. وذلك من أجل دعم حكم الشيشكلي. وكان من أبرز قادة هذه الحركة: (عبد الرحمن الهنيدي، ومنير شورى، وصبري الشربجي، وجبرائيل سعادة، وطه حداد، وعبد الرحمن حورية، وعبد الكريم الدندشي، ومأمون الكزبري، وصبحي دك الباب، وعبد الحكيم الخليل)[4].

أما أهداف الحركة فكانت تجتمع في الشعار العام التالي[5]:

(إن العرب أمة واحدة ذات تاريخ واحد ولغة واحدة والعربي من كانت لغته العربية وآمن بالقومية العربية وعمل بها).

وتبنت الحركة النظام الجمهوري ومبدأ العدالة الاجتماعية، ونادت بضرورة تنظيم العلاقات بين المالكين والمستثمرين والعمال ضمن حدود العدل الاجتماعي، وأن تمنع الدولة كافة الإتاوات الإقطاعية والعشائرية، كما أنها تطالب بتحقيق مبدأ الضمان الاجتماعي والعمل على إزالة النعرات العصبية.

---

(١) ص(٢٧٧) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٧٧) الجبوري- المصدر السابق.

(٣) ص(٥٠) التغلغل الشيوعي في الشرق الوسط- رفيق معلوف ١٩٥٩م.

(٤) ص(٢٨٨/ ٢) الياس- المصدر السابق، وص(٢٥٤) الجبوري.

(٥) ص(٢٥٥) الجبوري.

أما في السياسة الاقتصادية فتستهدف زيادة الثروة العامة وتنمية الدخل القومي وتنمية إمكانية الدولة الدفاعية وتعزيز الاستقلال.

وتعمل الحركة على توزيع أراضي الدولة غير المستثمرة على الفلاحين غير المالكين، تملكها لهم ببدل وبمساحة معينة على أن يستثمروها بأنفسهم. وتدعو إلى تحقيق مبدأ التعاونيات الزراعية واتباع سياسة الضرائب التصاعدية المباشرة[1].

وتستوحي الحركة سياستها الخارجية من المصلحة القومية فتساعد على تحرير الشعب العربي ونبذ الاستعمار بجميع أشكاله، وتساهم في إسعاد البشرية، وتحافظ على السلام.

وفي وسائل التنظيم شُكلت الحركة على نمط (الحزب القومي السوري). وكانت الحركة قد أنشأت ميليشيا شبه عسكرية انجذب إليها العديد من الضباط[2].

وبالرغم من الضغط الكبير الذي مارسه الشيشكلي على السياسيين فإنه لم يُلحق أي سياسي معروف بها ما عدا (مأمون الكزبري) ولم تستطع هذه الحركة أن تنجح في أن تكون البديل للأحزاب. وبدعم من الشيشكلي فازت الحركة في الانتخابات التي جرت خلال عهده بأكثرية المقاعد[3]، وصار أمينها العام الكزبري رئيساً للمجلس النيابي[4].

وقد استمرت الحركة في نشاطها حتى انتهاء حكم الشيشكلي سنة ١٩٥٤م، حيث تلاشت وانتهت. ثم عادت إلى البرلمان بسبعة نواب[5].

وكان للحركة جريدتان هما: جريدة (التحرير العربي) وقد صدرت بدمشق في٣/ ١٠/ ١٩٥٢م، وكان صاحبها أحمد قدامة ومدير تحريرها الدكتور منير شورى. وجريدة (العرب)[6].

---

(١) ص(٢٤٠) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٤١) الأحزاب السياسية في سورية- دار الرواد.

(٢) ص(١٧٠) باتريك سيل، وص(٢٥٦) الجبوري.

(٣) ص(٨٦/ ١) الشرق الأوسط في الشؤون العالمية- لنشوفسكي، و(٢٨١/ ٢) مذكرات العظم.

(٤) ص(٢٨٢/ ٢) مذكرات العظم.

(٥) ص(٢٣٠) الحياة الحزبية في سورية- فرزات.

(٦) ص(٢٧٥) خضور- المصدر السابق.

الجبهة الوطنية (ميثاق حمص)

عقد في حمص في أيلول سنة ١٩٥٣م مؤتمر تنادت إليه أحزاب (الوطني والشعب والبعث العربي الاشتراكي) لتشكيل جبهة لمناهضة حكم (الشيشكلي) فألفوا الجبهة الوطنية. وقد رُفض اشتراك الشيوعيين في الجبهة، أما الحزب القومي السوري فكان من دعائم حكم الشيشكلي[1]. أما أهدافها فتتلخص بالآتي[2]:

- عدم الاعتراف إلا بالحكم الديمقراطي وما يصدر عنه.
- إطلاق الحريات العامة وضمانها حتى يشعر كل مواطن أنه يبد في حمى القانون.
- حماية الاستقلال من المؤامرات الداخلية والخارجية.
- الجيش ملك الأمة عليها واجب تقويته وإعداده لمهمته المقدسة في الدفاع عن البلاد.

وقرروا مقاطعة انتخابات ٩/١٠/١٩٥٣م، التي جرت في ظل نظام الشيشكلي، وأعلنوا تأليف لجنة مركزية لتنظيم العمل القومي وتوجيه الشعب.

ولم تقم هذه الجبهة سوى ببعض النشاطات السرية والعلنية المحدودة لكسب الرأي العام[3].

الجبهة الإسلامية

في بداية الخمسينات قامت داخل البرلمان السوري عدة تكتلات مختلفة الأمزجة والمشارب، مما دفع الإسلاميين إلى تكوين تكتل سياسي إسلامي داخل (البرلمان) فأسسوا جبهتهم هذه.

وكان ذلك في بداية عام ١٩٥١م، وكان من أبرز شخصيات هذه الجبهة: (الشيخ مصطفى السباعي المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، والأستاذ محمد المبارك المدرس في جامعة دمشق)[4].

---

(١) ص(٢٧٣) فرزات- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٥٧-٢٥٨) الجبوري- المصدر السابق.

(٣) ص(٢١٢/ ٣) نضال البعث، وص(٢٥٨) الجبوري- المصدر السابق.

(٤) ص(٢٧١) الجبوري.

الجبهة الائتلافية

تكونت هذه الجبهة في الخمسينات[1] أيام حكم أديب الشيشكلي من مجموعة من النواب بلغت (٦٠) نائباً ضمت أعضاء من حزب الشعب وبعض المستقلين. وكانت تطالب هذه الجبهة بإلغاء (الأحكام العرفية). وقد هدد نوابها بالاستقالة إذا لم يتم إلغاؤها، وكان يتزعم هذه الجبهة (مأمون الكزبري) رئيس المجلس النيابي ومن مؤيدي نظام الشيشكلي.

منظمة الدروز الأحرار

قامت هذه المنظمة في جبل الدروز[2] عقب الحملة العسكرية التي شنها الشيشكلي على الجبل في الخمسينات. وكانت تسعى للتعاون مع العراق والأردن لإسقاط حكم الشيشكلي.

الكتلة الديمقراطية

تكتل نشأ داخل البرلمان السوري سنة ١٩٥٤م[3]، وضم النواب: (أكرم الحوراني، وخالد بكداش، وخالد العظم، ومحمد العايش، وعبد الباقي نظام الدين، ورئيف الملقي، وبدري عبود). وكان يطلق على نفسه (التجمع اليساري).

الكتلة الجمهورية

أسست هذه الكتلة في الخمسينات[4]، وضمت نواب الأقضية والمدن الصغيرة، وقد بلغ عددهم (٤٠) نائباً. وكانت غايتها تكوين معارضة داخل البرلمان السوري تقف في وجه حكومة (حزب الشعب). وكان يتزعمها عبد الباقي نظام الدين، وكان من أبرز أعضائها: (سعيد إسحاق، وحامد الخوجا، وعبد الطيف اليونس، وأكرم الحوراني).

---

(١) نفس المصدر.

(٢) ص (٢٧١) الجبوري- المصدر السابق.

(٣) ص (٢٨١-٣٣١) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٣٣/ ٢) مذكرات العظم، وص(٢٧٣-٢٧٤) الجبوري.

(٤) ص(٢٧٠) الجبوري.

الكتلة الحرة

تشكلت هذه الكتلة داخل البرلمان السوري سنة ١٩٥٤م[1]، وضمت عشرة نواب برئاسة (منير العجلاني) يؤيده بعض التجمعات القليلة المنشقة عن الحزب الوطني وحزب الشعب، وبعض المستقلين. وبلغ عددهم (٦٠) نائباً. ولكن هذا التكتل كان مفككاً وغير متراص. تمزقه المنافسات الشخصية.

كتلة الأحرار

تكونت هذه الكتلة داخل البرلمان السوري سنة ١٩٥٥م برئاسة (فارس الخوري)[2]، الذي كان يترأس الحكومة السورية في حينها. وضمت هذه الكتلة آنذاك المستقلين وبقايا من الكتلة الوطنية القدامى. وكانت تسعى لمناهضة (الكتلة الوطنية التقدمية اليسارية) داخل البرلمان والتي تزعمها (خالد العظم).

والمنازعات القديمة، ولا يجمع بينهم فكر ولا هدف، اللهم إلا (المصلحة الشخصية).

الكتلة الدستورية

أسست هذه الكتلة داخل البرلمان السوري من قبل بعض النواب بعد انهيار حكم العقيد أديب الشيشكلي، وكان من أبرز قادتها (الشيخ راكان المرشد، وثامر الملحم، وادهام الهادي، وعوينان المدلول، وحميدي العبد الكريم، وعبد الصمد الفتيح، والشيخ عبد العزيز المسلط)[3].

يذكر خالد العظم في مذكراته أن الكتلة الدستورية: (سعى بولادتها منير العجلاني وأمثاله من الذين وجدوا غضاضة بالانضمام إلى الكتلة العشائرية، رغم اتفاقهم على الأهداف وقطف المنافع. وضمت هذه الكتلة عدداً من النواب، كسهيل الخوري وأمثاله)[4].

---

(١) ص(٢٨١) باتريك سيل - المصدر السابق، وص(٢٧٣) الجبوري - المصدر السابق.

(٢) ص(٢٧١) الجبوري، وص(١٦٠) الشرق العربي - العقاد.

(٣) ص(٢٧٢) الجبوري.

(٤) ص(٣٣/ ٣) مذكرات العظم.

كتلة العشائر

كان للعشائر السورية مقاعد مخصصة في البرلمان(١)، ويؤيدهم بعض النواب المستقلين، وكان لهذه الكتلة وزن سياسي كبير يحاول أكثر الأحزاب استمالتها لجانبه. ومن أبرز قادتها (عبد الصمد الفتيح (وزير الزراعة في وزارة فارس الخوري) وحامد الخوجا (اشترك في وزارة صبري العسلي سنة ١٩٥٦م) وحميدي العبد الكريم، وادهام الهادي، وراكان المرشد، وعوينان المدلول وغيرهم).

ويتهم العظم في مذكراته هذه الكتلة (بقبض الأموال من السعودية). ويقول: (بأن الكتلة سلكت سلوكاً معاكساً لسياستنا المتحررة من الاستعمار، فكانت تخدم مصلحته من حيث أرادت أو لم ترد)(٢).

التجمع القومي

في أوائل عام ١٩٥٦م كانت الأوضاع السياسية في المنطقة العربية مضطربة، حيث العدوان الثلاثي الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر، ودعوة بغداد وتركيا لحلفهما المعروف بحلف بغداد، وبعد اكتشاف المؤامرة التي دبرها (نوري السعيد) ضد سورية لجرها إلى حلفه، وقد تم إلقاء القبض على النواب: (هايل سرور، وعدنان الأتاسي، ومنير العجلاني، وعادل العجلاني، وعلي المدني، وسامي كبارة، والعمري وغيرهم) وهرب النائب ميخائيل ليان إلى بيروت ولحقه فرزت المملوك(٣) بعد انكشاف أمر تعاملهم مع نوري السعيد، وإصدار أحكام مختلفة بحقهم، تنادت مختلف الأحزاب والهيئات والشخصيات لإعلان ميثاق قومي ترتضيه كافة الأحزاب والفئات لإقامة حكم قومي. وعليه ففي أيار من عام ١٩٥٦م تشكلت لجنة لهذا الغرض.

وشكلت هذه اللجنة وتضم عشرة أعضاء هم: (ناظم القدسي رئيس مجلس النواب، وأكرم الحوراني عن حزب البعث العربي، وفيضي الأتاسي، وأحمد قنبر عن حزب الشعب،

---

(١) ص(٢٨٢-٢٨٨) باتريك سيل- المصدر السابق.

(٢) ص(٣٣/ ٣) مذكرات العظم.

(٣) ص(٤٨٧/ ٢) مذكرات العظم، وص(١٣ و٧١) حزب البعث- شبلي العيثمي.

ومحمد العايش وأسعد هارون عن المستقلين، وبدري عبود عن الكتلة الديمقراطية، وفيصل العسلي عن الحزب التعاوني الاشتراكي، ومصطفى الزرقا عن الكتلة الدستورية، ومأمون الكزبري عن حركة التحرير العربي، بالإضافة إلى خالد العظم الذي جرت أكثر اللقاءات والاجتماعات في بيته)[1]. وانتهت هذه المداولات بتأليف وزارة من ضمن هذا التجمع لتقود البلاد بعيداً عن الأحلاف ضمت كلاً من[2]:

صبري العسلي: رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية.

خالد العظم: وزيراً للدولة ووكيلاً لوزارة الدفاع الوطني.

هاني السباعي: وزيراً للمعارف.

حامد الخوجة: وزيراً للزراعة.

فاخر الكيالي: وزيراً للأشغال العامة.

صلاح البيطار: وزيراً للخارجية.

أسعد هارون: وزيراً للصحة.

أسعد محاسن: وزيراً للمالية.

صالح عقيل: وزيراً للدولة.

خليل كلاس: وزيراً للاقتصاد.

مأمون الكزبري: وزيراً للعدلية والعمل.

لقد كان هذا التجمع هو جبهة وطنية قومية نهضت بأعباء المسؤولية والتحديات التي عصفت بسورية خلال أزمة السويس وحلف بغداد والمؤامرات التي حيكت ضد سورية[3].

---

(١) ص(٣٧٢) مذكراتي في صميم الأحداث- مهدي كبة، وص(١٨٧/ ٣) نضال البعث، وص(٢٦٥-٢٦٧) الجبوري.

(٢) ص(٤٨٧ - ٤٨٩/ ٢) مذكرات العظم.

(٣) ص(٤٧٨-٤٧٩/ ٢) مذكرات العظم.

في خضم الأحداث التي عصفت بالمنطقة بعد تأميم مصر (قناة السويس) وظهور (حلف بغداد) واكتشاف مؤامرة الحلف في سورية في تشرين الثاني من عام ١٩٥٦م، هبّت الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية في سورية لعقد هذا المؤتمر. فتم تشكيل لجنة مؤلفة من: علي بوظو عن حزب الشعب، ومحمد المبارك عن الإخوان المسلمين، وظافر القاسمي عن الحزب الوطني، وأكرم الحوراني عن حزب البعث، وخالد العظم عن المستقلين، وخالد بكداش عن الحزب الشيوعي.

وكان مهمة هذه اللجنة تنظيم مؤتمر شعبي حافل تلقى فيه الخطب الحماسية، ثم تدعو إلى التظاهر في كافة البلاد العربية وإلى الإبراق إلى الأمم المتحدة والدول الأجنبية[١]. وانتخب في هذا المؤتمر الذي ضم بالإضافة إلى الأعضاء السابقين عدداً من ممثلي جبهة التحرير الجزائرية ومعظم الأحزاب في الأقطار العربية ورؤساء وزارات سابقين[٢]. وتم انتخاب (حميد فرنجية) اللبناني لرئاسته. ثم انتخب لجنة لوضع مسودة نظام وعقدت بعد ذلك عدة اجتماعات صودق فيها على نظام المؤتمر، ثم تألفت لجنة اتصال مركزية لهذا المؤتمر برئاسة (فؤاد جلال) المصري، وتألفت الفروع والمكاتب لها في كل البلاد العربية، وباشرت المكاتب الفرعية عملها بالاتصال مع لجنة الاتصال المركزية في القاهرة. وقد ساهم هذا المؤتمر في إنجاد مصر وتخفيف الضغط عليها ومساعدتها في محنتها[٣].

شباب جبل العرب المستقلين

تشكل هذا التكتل في النصف الثاني من الخمسينات[٤]، وضم أبناء جبل العرب (الدروز) كتكتل سياسي ضم المستقلين، وكان يؤيد الحكومة السورية القائمة عام ١٩٥٧م. وقد قام

---

(١) ص(٢٦٧) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٣٧٢-٣٧٥) مذكراتي في الصميم- كبه، وص(١٨٧/ ٣) نضال البعث، وص(٢٤) أيام بارزة في نضال حزب البعث.

(٣) ص(٣٧٢-٣٧٥) كبه- نفس المصدر، وص(٢٦٨) الجبوري- المصدر السابق.

(٤) ص(٢٧٣) الجبوري، وص(٢٤١/ ٣) نضال البعث.

هذا التكتل بفضح المؤامرات التي تحاك على سورية. وكان أعضاؤه على اتصال مع منظمة (حزب البعث العربي الاشتراكي) في الجبل.

كان يضم التجمع بعض أعضاء المجلس النيابي.

الانقلابات والعصيانات والحركات العسكرية
والانتفاضات الشعبية

أوضاع سورية قبيل تدخل العسكر

استقالة حكومة جميل مردم

اضطر جميل مردم رئيس الوزارة أن يقدم استقالة حكومته أمام الضغط الشعبي والمعارضة في سورية في أعقاب كارثة فلسطين، وقد اعتبرت المعارضة أن حكومة جميل مردم هي المسؤولة عن هذه الكارثة، وقد سبق الاستقالة تقديم أربعة من أعضائها استقالاتهم منها.

قضية باخرة الأسلحة السورية

وكانت قضية باخرة الأسلحة السورية التي قام الضابط (فؤاد مردم)، قريب رئيس الوزراء جميل مردم بشرائها وأشرف على نقلها إلى سورية، والتي استولت عليها إسرائيل، القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث أظهرت رجال الحكم والسياسة في سورية على أنهم إما متآمرون أو مغفلون أو لا مبالون بمقدرات الوطن وقضية العرب الأولى فلسطين. وقد استغل الجيش هذه الأوضاع إلى أبعد الحدود.

أما عن حادثة استيلاء إسرائيل على السفينة السورية المحملة بالأسلحة فتتلخص بالآتي:

كان فؤاد مردم ضابطاً في الجيش السوري، ولم يكن من الضباط الذين التحقوا بالحكومة السورية خلال معركة الاستقلال عام ١٩٤٥م، بل كان من الذين بقوا مع القوات الفرنسية حتى نهاية الجلاء. وهو أحد المتهمين بالمشاركة في قصف مدينة دمشق خلال الأحداث، وكان قبيل كارثة فلسطين أحد الضباط الموثوقين من وزير الدفاع (أحمد الشراباتي) لقرابته من رئيس الوزراء جميل مردم، فأرسله لعقد صفقة سلاح ليتم تهريبها من إيطاليا على إحدى البواخر إلى سورية، لأن حظر السلاح كان عاماً وشاملاً لمنطقة الشرق الأوسط بحجة التزام الدول بالحياد تجاه الصراع (العربي الإسرائيلي)، وقد تمكن اليهود من الاطلاع على أسرار الصفقة وعلى موعد إبحارها من إيطاليا، وبعد أن اتفقوا مع بحارتها استأجروها إلى فلسطين[1].

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات أكرم الحوراني- العدد ١٤/ ٧/ ١٩٩٧م.

وبعد انكشاف أمر صفقة الأسلحة هذه، أمر الرئيس (شكري القوتلي) بإحالة الضابط فؤاد مردم للتحقيق والمحاكمة العلنية، فكان نادي الضباط مركزاً لها، كما حضرها عدد كبير من الضباط ورجال الصحافة والسياسة وجمهور غفير من الناس، وضمن تلك المظاهر أدلى النائب العام بمرافعته التالية:

(إن الرجل الماثل أمامكم، الذي يحمل رتبة مقدم، كفر بعروبة فلسطين وطعن قضيتها بالصميم بنذالة ودناءة، لقد كان عوناً للعدو على بلاده فاستحق غضب الله ونقمة الأمة ولعنة الأجيال الصاعدة، لقد باع فلسطين وسبعين مليوناً من العرب في سبيل امرأة يهودية اتخذته مطية لمساعدة الصهيونيين، فانقاد لها ونفذ رغباتها ناسياً فلسطين مغمضاً عينيه عن رؤية إخوانه الضباط والجنود الذين كانت تصرعهم نيران العدو، وأصم أذنيه عن سماع أصداء عويل العذارى وندب الثكالى وبكاء الأطفال وأنين العجائز في مذابح دير ياسين وصفد وحيفا. ثم ذكر النائب العام وقائع القضية فقال: إن وزارة الدفاع تعاقدت مع إحدى الشركات التشيكوسلوفاكية على شراء ثمانين ألف بندقية وستة ملايين طلقة. وأوفدت لجنة عسكرية لاستلام الأسلحة وشحنها إلى سورية. وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها فاستلمت الأسلحة واتفقت مع شركة (انترسبيد) لنقلها إلى بيروت.

وشحنت هذه الأسلحة على متن الباخرة (لينو) بعد التأمين عليها لدى شركة (سلافيا) في براغ لقاء خمسين ألفاً من الدولارات، ولما بلغت هذه الباخرة مدينة (مولفينا) الإيطالية توقفت لأن ربانها الشيوعي أراد الاستيلاء على شحنة الأسلحة لتوزيعها على الشيوعيين الإيطاليين، فشعرت الحكومة الإيطالية بالأمر وسارعت إلى إلقاء الحجز على الباخرة واعتقال ربانها وملاحيها الشيوعيين، وساقتهم مع الباخرة إلى مدينة (باري) حيث نسفت الباخرة هناك وأغرقت حمولتها. وقد أوفدت وزارة الدفاع السورية المقدم فؤاد مردم إلى إيطاليا للعمل على انتشال الأسلحة من البحر ومطالبة شركة التأمين (سلافيا) بقيمة الضرر اللاحق بها، وفوضته بشراء أسلحة أخرى وسلمته ثمانين ألف دولار للقيام بهذه المهمة.. وقد تم انتشال الأسلحة من قاع البحر، وقدر الخبراء والمحكّمون الخسائر التي أصابتها بنسبة ١٥٪ للبنادق، و٨٠٪ للذخائر.. وقد أمرته وزارة الدفاع بالعمل على إعادة شحنها إلى سورية

بسرعة على متن باخرة كبيرة وأمينة وموثوقة، والحضور معها بعد التأمين عليها.. ولكن فؤاد مردم تأخر في شحن الأسلحة بداعي الصعوبات التي تعترض سبيله، وراح يفتش عن شركات أخرى بعد أن رفض التعاقد مع شركة (فامر دي سيموني) وهي شركة موثوقة أرشده إليها تطوعاً (ممدوح الحفار)، وقد قبلت هذه الشركة شحن الأسلحة من جنوة إلى بيروت لقاء مليون لير (قيمة الصفقة ٢٠٠ مليون لير).. في الوقت ذاته كانت الأيادي الصهيونية تضغط على الحكومة الإيطالية لعدم السماح بإعادة إرسال الأسلحة إلى سورية فباءت مساعيها بالفشل.

ولما علمت -المخابرات الصهيونية- بأمر فؤاد مردم، الذي لم يكن يكتم أسراره، وجهت إليه امرأة يهودية على غاية من الجمال تدعى (بلماس)، يوغسلافية الأصل تعمل لحساب الصهيونية، بارعة الذكاء، تحترف الصحافة، فتعرفت على الظنين.. ورغم علم الظنين مردم بتجسس اليهود هناك على كل من يعمل لمصلحة بلاده، وإطلاقهم خلفه عيوناً ترصد حركاته وتصرفاته وأعماله فقد افتتن مردم ببلماس وكانت تجمعه في بيتها بنساء على شاكلتها. وكان يقيم لهن الحفلات وينفق عليهن الأموال، ولم يتورع عن الظهور معهن في الأندية والمحلات العامة، حيث كان يبذخ ويصرف بسخاء، مما استدعى أنظار البوليس الإيطالي.. وبالرغم من تحذيره من قبل السوريين الذين التقوا به في روما وإلى جانبه تلك المرأة، كالسادة (بشير رمضان، وسعدي الفرا، ونظير العابد)، ورغم نصحهم له بالإقلاع عن معاشرتها وضرورة الابتعاد عنها لعظم المهمة والمسؤولية المنوطة به، فإنه تمادى في غيه.. ولما عاد (ممدوح الحفار) إلى دمشق كلفته الحكومة رسمياً بالعودة إلى إيطاليا لتذليل العقبات وشحن الأسلحة، وزودته بكتاب تأمر فيه الظنين مردم بأن يتفق مع الحفار بهذا الشأن.. وقد قام الحفار بإيصال مردم إلى شركة (دي سيموني) حيث اتفق معها على الشحن من باري إلى جنوه براً، ومن جنوه تنقل الأسلحة إلى بيروت على متن الباخرة المصرية (الخديوي إسماعيل).

ولكن الحفار تلقى بعد ذلك برقية من الشركة جاء فيها ان الظنين مردم اتفق مع المدعو (منارة) وهو صاحب مركب شراعي صغير يدعى (أرجيرو) على شحن الأسلحة خلافاً للتعليمات التي تلقاها، كما أنه لم يقم بالتامين على البضاعة برغم وجود ثمانين ألف دولار في حوزته لهذه الغاية.

وذكر النائب العام كيف أن الظنين مردم ترك الأسلحة في ذلك المركب الصغير في البحر وراح يتنقل بين المدن الإيطالية، ثم أتى بعد ذلك إلى الإسكندرية لينتظر وصول المركب إليها، ولما لم يصل المركب عاد إلى روما ليكون إلى جانب صديقته (بلماس) التي اصطحبها إلى ميلانو.. ثم استدعي إلى دمشق، وتجرأ بعد رجوعه إلى دمشق على الكذب والادعاء بأنه أمن على البضاعة، وقد ظهر خداعه وتلاعبه بعد مقابلته مع ممدوح الحفار.. وقد برهن النائب العام على أن الظنين عدَّ البضاعة مستهلكة وأنه باعها ولم يؤمن عليها ولم يدفع أجرة شحنها.

وقد اتضح بعدئذ أن المركب (أرجيرو) وصل مع شحنته سالماً إلى تل أبيب، بدليل أن وزارة الخارجية الإيطالية تلقت من قنصلها في القدس إشعاراً بأن بحارة المركب موجودون في فلسطين ويشتغلون لدى اليهود.

ولكن وبعد أربعين عاماً وعلى عادة المخابرات الإسرائيلية بالكشف عن اتصالاتها وعملياتها السرية بعد مرور وقت من الزمن كاف لعدم حدوث أي مضاعفات، كشفت المخابرات الإسرائيلية عام ١٩٨٦م عن دورها في قضية باخرة السلاح. وبصورة خاصة عن القسم الأول منها الذي انتهى بغرق الباخرة في ميناء باري العسكري، قبل انتشالها وإعادة شحنها من جديد[1].

على أثر هزيمة الجيش السوري في فلسطين وانكشاف أمر الباخرة المسروقة بسلاحها وعتادها المشتراة بمال المواطن السوري ووصولها إلى أيدي الصهاينة، بدأت حملة جمع التبرعات لتزويد الجيش بالسلاح.

وبالفعل قام السيد (جميل مردم) رئيس الوزراء، قبل استقالة حكومته، في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤٨م بالتوجه إلى حلب ليبدأ من هناك حملة التبرعات.

وبدأ جمع التبرعات للجيش عن طريق يا نصيب على جائزة قدمها (القوتلي) وهي شعار سوري مصنوع من الذهب، ونموذج صغير لطائرة صنعت في رحبات الجيش السوري.

ولم يكن مقرراً في هذا الحفل أن يكون الشاعر (عمر أبو ريشة) بين المتكلمين، ولكن الجمهور طلبه بإلحاح فألقى قصيدته التي يقول فيها[2]:

---

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية- مذكرات الحوراني- العدد السابق.

(٢) نفس المصدر.

رب وامعتصماه انطلقت بين أفواه السبايا اليتم

لامست أسماعهم لكنها لم تلامس نخوة المعتصم

طلبت حكومة جميل مردم في آخر أيامها جلسة سرية بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٨م، وفي تلك الجلسة كرر رئيس الوزراء التبريرات المعروفة للهزيمة، وتنصل من المسؤولية ورماها على عاتق الدول العربية الأخرى، وعلى الأردن بصورة خاصة، وأصر على استمرار سياسة الشدة والقمع، وفرض الأحكام العرفية، نظراً لما يحيط بسورية من مخاطر بعد أن أصبحت وحيدة في الساحة لا تستطيع أن تتخذ موقفاً مستقلاً[1].

وكانت الاضطرابات في البلاد على أشدها، فقد كانت الجماهير تغلي كالمراجل، والمظاهرات لا تنقطع والاحتجاج لا يتوقف، وكانت الحكومة تستعمل كل وسائل القمع ضد الجماهير الغاضبة. وأمام هذه الأوضاع اضطر الرئيس شكري القوتلي -تهدئة للأوضاع- إلى استدعاء السيد هاشم الأتاسي -رئيس الكتلة الوطنية ورئيس الجمهورية سابقاً والأب الروحي لحزب الشعب- وتكليفه بتشكيل الوزارة، لكن الأمور لم تهدأ، بل زادت غلياناً، فكلف مصطفى برمدا وعادل أرسلان على التوالي، دون أن يتمكنوا من ذلك. فاستدعى خالد العظم سفير سورية في باريس وكلفه بتشكيل الوزارة.

تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق بشؤون وزارة الدفاع والبحث عن أسباب الهزيمة

وافق المجلس النيابي بالإجماع على مشروع قانون تقدمت به حكومة العظم الجديدة بفتح اعتماد في حدود خمسة عشر مليون ليرة لتجهيز الجيش، فكانت الجلسة مناسبة لتكرار المطالبة بتشكيل لجنة التحقيق البرلمانية.

وحاول رئيس المجلس (لطفي الحفار) أن يطوي البحث حول تشكيل اللجنة، وأيده بعض النواب. وعلى الرغم من معارضة الحكومة تشكيل هذه اللجنة فقد أقر المجلس تشكيلها بعد نقاشات طويلة، كما عزم على انتخاب أعضاء المحكمة العليا التي نص عليها الدستور.

---

(١) نفس المصدر.

استدعى شكري القوتلي السيد فارس الخوري من هيئة المم المتحدة ليتولى رئاسة المجلس النيابي. وكان المجلس قد انتخبه رئيساً أثناء غيابه، وقد عاد ليتولى رئاسة المجلس منذ جلسة ١٣/ ١/ ١٩٤٩م، التي كانت جلسة تكريم له من قبل النواب والحكومة.

بعد تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية بأوضاع وزارة الدفاع بناء على قرار المجلس، وكان قد روعي في تشكيلها أن تكون ممثلة لمختلف الكتل المجلسية، تقدمت هذه اللجنة بالتقرير التالي[1]: (بناء على الدعوة الموجهة من نائب رئيس المجلس دولة السيد لطفي الحفار اجتمعت لجنة التحقيق البرلمانية ظهر يوم الأحد ١٦/ ١/ ١٩٤٩م في قصر مجلس النواب، وحضر من أعضائها السادة: صبري العسلي، وأحمد قنبر، وأكرم الحوراني، وعبد الرحمن العظم، وفرزت المملوك، ورزق الله انطاكي، وجمال علي أديب، وعادل العجلاني. وتخلف عن الحضور السيدان نوري الايبش وهاني السباعي، واللجنة ترفع تقريرها لمقام الرئاسة لإعلام المجلس ذلك، ومن ثم الدوائر ذات العلاقة ودمتم).

دمشق في١٩كانون الثاني ١٩٤٩م

مقرر لجنة التحقيق: أكرم الحوراني

رئيس لجنة التحقيق البرلمانية: صبري العسلي

مفاوضات رودس واتفاقيات الهدنة الدائمة

انتهت هزيمة العرب باحتلال اليهود ما يطمعون به من أراضي فلسطين في تلك المرحلة من توسعهم الاستعماري، وهو أكبر بكثير مما حدده قرار التقسيم، حيث استولوا بعد الهدنة الثانية على النقب بكامله وعلى أم الرشراش (إيلات) وعلى اللد والرملة. وكانت مصر أول من فتح باب المفاوضات مع اليهود في جزيرة رودس لعقد الهدنة الدائمة، وذلك بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٤٩م، وبتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٤٩م أعلنت نصوص اتفاقية الهدنة بين الطرفين.

وبتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٤٩م وقع لبنان اتفاقية الهدنة في الناقورة، كما كان الأردن خلال شهر آذار يجري مفاوضات الهدنة في رودس، وقد وقعت في ٤/ ٤/ ١٩٤٩م، ولم يبق في

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- العدد السابق.

الساحة إلا سورية، فأصبح الضغط شديداً عليها، والخطر ماثلاً، لذلك طلبت حكومة العظم من رئيس المجلس فارس الخوري عقد جلسة سرية كي يتحمل مجلس النواب مسؤولياته في هذا الأمر الخطير، وفي هذه الجلسة قال خالد العظم إنه لم يبق في الساحة إلا سورية بين البلاد العربية المحيطة بإسرائيل، وأن سورية وحدها لا تستطيع خوض المعركة، بل إنها أصبحت مهددة فعلياً من قبل الإسرائيليين، وبسط رأي الحكومة بضرورة عقد الهدنة على غرار ما فعلته الدول العربية الأخرى وإرسال وفد إلى رودس، ولم ير أحد من النواب بداً -بعد أن وصلت الحالة العربية إلى هذا الدرك- من فسح المجال أمام الحكومة لعقد الهدنة على أساس احتفاظ الجيش السوري بجميع مواقعه دون التخلي عن شبر واحد من الأرض التي رويت بدمائه. وأرسلت حكومة العظم (فريد زين الدين) إلى رودس حيث اجتمع بالمستر (بانش) الوسيط الدولي الذي حل محل (برنادوت) بعد اغتياله من قبل الإسرائيليين.

ويقول خالد العظم في مذكراته أنه أصر على ضرورة التمسك بجعل خطوط الهدنة حيث هي الجيوش المتقابلة في مواقعها في ذلك الوقت، وأنه أصر على مبدأ جعل خطوط الهدنة في منتصف سطوح الماء، أي منتصف نهر الشريعة (الأردن) ومنتصف بحيرة طبريا، وأن المستر بانش وعد بدعم سورية، وكان موعد فتح المباحثات في الأيام الأخيرة من شهر آذار[1].

إرهاصات قيام الجيش بانقلابه الأول

في جلستي المجلس بتاريخ ١٧ و١٨ كانون الثاني ١٩٤٩م تقدم حزب الشعب والنائب (فيصل العسلي) للمجلس باستجواب مشترك جرت مناقشته في هاتين الجلستين حول استعمال الدرك للسلاح في وجه المتظاهرين وتعذيب المعتقلين.

فأجاب وزير الداخلية عادل العظمة بأن التحقيق الذي قام به أثبت أنه في الأيام الأولى الثلاثة التي تلت يوم ٢٩/ ١١/ ١٩٤٨م -بمناسبة مرور عام على قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين- اشتدت المظاهرات في دمشق مرتدية طابع العنف. وكانت موضع استغلال

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- نفس العدد.

بعض ذوي النيات السيئة الذين حاولوا الاستيلاء على دائرة الشرطة وسراي الحكومة والقلعة، وقد هاجم المتظاهرون رجال قوى الأمن الذين كانوا يرابطون في مختلف أنحاء المدينة للمحافظة على النظام وعلى المؤسسات العامة والخاصة، ونهب البعض منهم بعض المتاجر في الأسواق، وحاولوا إحراق بعض المحلات الخاصة والعامة، واستعمل بعضهم الأسلحة النارية والقذائف والقنابل اليدوية. أما في بقية المدن السورية فلم تحدث مثل هذه الحالات. كما نفى عادل العظمة وقوع التعذيب الجسدي والمخالفات الدستورية والقانونية.

وقد عقب معظم نواب المعارضة على هذه الأمور دون أن يتعرضوا للجيش، وفي الجلسة الثانية قال فيصل العسلي إنه سمع انفجاراً في ساحة داره، فخرج على أثر هذا الانفجار من البيت فرأى شخصين ملثمين. وقد تمكنا من الفرار بعد أن تركا دراجتهما النارية، وحين ضبط الدراجة وجد أن لوحتها مغطاة بشكل أخفى رقمها، وأنه أخبر وزير الداخلية بأن الدراجة تعود للجيش، وقدم الشكر لفخامة رئيس الجمهورية الذي أولى هذا الأمر عظيم اهتمامه وعنايته.

وذكر أن الشرطة العسكرية أخذت الدراجة من أفراد الشرطة المدنية بالقوة وأنه أبلغ رئيس الجمهورية بما حدث فاستنكره شخصياً. ثم قال العسلي عن قائد الجيش بأنه ما لم يوضع حد لأعماله فسوف يعتدي على كل نائب في المجلس.

وكان جواب الحكومة أنها ستحقق في الأمر وتحيل الموضوع على القضاء. وأيد رشدي الكيخيا فيصل العسلي، وطلب إنزال العقوبة الصارمة بالفاعلين والدافعين، محذراً من خطورة تدخل الجيش في السياسة والانقلابات العسكرية.

وقد ولدت تلك الجلسة، وما جاء فيها من اتهام قائد الجيش بالخيانة العظمى، حقداً شديداً في نفس حسني الزعيم على فيصل العسلي وعلى حزب الشعب، وشكري القوتلي، وعلى أحمد الشراباتي بشكل خاص، لأن إضبارة التحقيق التي ادعى العسلي وجودها في وزارة الدفاع، والمعلومات التي طرحها، إنما استقاها من أحمد الشراباتي وأثارها بالتفاهم معه. وقد طالب صراحة بموجبها بتنحية قائد الجيش وإحالته إلى المحاكمة.

وفي الجلسة التالية، عند متابعة البحث بقانون الجيش، اقترح إضافة مادة للقانون تقضي بأن يكون رئيس الأركان حائزاً على (شهادة الأركان) كوسيلة لتنحية حسني الزعيم عن منصبه.

وقد امتدح العسلي أحمد اللحام الأمين العام لوزارة الدفاع والشخص المقرب من الرئيس القوتلي، وقال: إن حسني الزعيم سلبه صلاحياته (لنظافته واستقامته)، وقد اعتبر الزعيم ذلك ترشيحاً لأحمد اللحام لأن يحل محله في قيادة الجيش، فأصبح حسني الزعيم بعد هذه الجلسة في موقف الدفاع عن نفسه وعن مركزه وبقائه تجاه المعارضة النيابية التي تطالب بتنحيته وتجاه الرئيس القوتلي الذي لا يثق بدعمه وتأييده له. وكانت خطيئة كبرى من القوتلي أن يلعب هذه اللعبة ويحاول أن يمسك بكلا الطرفين المتصارعين. فقد وقف على بعد متساو بين محسن البرازي وحسني الزعيم من جهة وبين فيصل العسلي من جهة أخرى. وكان يعتبر أن موقفه بين اصطراع هاتين القوتين وتوجيههما عند اللزوم هو الطريقة المثلى.. علماً بأنه كان بإمكان القوتلي بمرسوم واحد منه، أن ينحي حسني الزعيم عن القيادة(١).

فور تشكيل اللجنة البرلمانية للتحقيق بقضايا وزارة الدفاع، وهي اللجنة التي تم تشكيلها للتحقيق في مفاسد وزارة الدفاع. وكان المتهم الرئيسي فيها وزير الدفاع أحمد الشراباتي، وقد تألفت هذه اللجنة -كما أشرنا سابقاً- من جميع الأحزاب والتكتلات في المجلس النيابي، ووضع قائد الجيش حسني الزعيم، بأمر من الحكومة، تحت تصرف اللجنة، وخصص مكتب في وزارة الدفاع لهذا الغرض، وقد استجوبت اللجنة وناقشت في الاجتماعات العديدة التي كانت تعقدها يومياً وبلا ملل، كلاً من أحمد الشراباتي وزير الدفاع السابق، وأحمد اللحام الأمين العام للوزارة.

ومن العسكريين الزعيم حسني الزعيم، والعقيد عبد الوهاب الحكيم، والعقيد محمد ناصر، والعقيد فوزي سلو، والعقيد محمود الهندي، والمقدم عزيز عبد الكريم، والمقدم جميل رمضان، والمقدم محمد صفا، والرئيس (نقيب) أكرم عكر، والرئيس حسني جروس، والملازم سليم الشطا، والملازم فريد كلاس. ومن المدنيين ميشيل فتال، وفيصل العسلي، وغيرهم من

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- نفس العدد.

العسكريين والمدنيين، كما استجوب الكولونيل (فركس) الخبير العسكري البريطاني الذي تعاقدت معه الحكومة السورية عام ١٩٤٦م، وتبين للجنة خلال جلسات الاستجواب أنه على غاية من المكر والذكاء والتملص من الأسئلة المحرجة. واستمرت أعمال اللجنة عدة أسابيع خلال شهر آذار ١٩٤٩م.

وفيما يلي نص التقرير الذي وافق على ما ورد فيه جميع أعضاء اللجنة البرلمانية:

(تطلعت البلاد السورية في أقطارها وأمصارها منذ استئناف الحياة الدستورية فيها عام ١٩٤٣م إلى أن ترى لها جيشاً يعزز كيانها ويحمي استقلالها، ويدفع الأذى والعدوان عنها، وكانت للجيش السوري قصة طويلة مع فرنسا ليس الآن مجال البحث فيها، وإنما نكتفي بتقريرنا هذا بالإشارة إليها لأنها معلومة لدى كل الناس، وذائعة في كل الأوساط، إلى أن كان العدوان الفرنسي في أيار عام ١٩٤٥م وما سبقه وما تبعه من التحاق الضباط والجنود السوريين بالحكومة السورية وانفصالهم عن القيادة الفرنسية.

ولقد ثارت في مجلس النواب آنذاك عواصف شديدة مليئة بالحماسة والقوة أثارها كثير من نواب الأمة في سبيل إنشاء جيش جديد، إلا أن الأزمة حلت من تلقاء نفسها ونزلت فرنسا عند مطالب الأمة المحقة وسلمت جيش البلاد إلى أهلها، ورأينا عام ١٩٤٦م أول عرض عسكري وطني قومي يختال في البلاد معبراً عن أمانيها وآمالها، ولقد كانت هناك نظريات مختلفات نحو هذا الجيش الذي تلقيناه بخيره وشره من فرنسا وليس هنا مجال القول أيضاً في شرح هذه النظريات ومناقشتها ونقدها والرد عليها، وإنما نكتفي بالإشارة أيضاً إلى أن هذه النظريات مهما كانت مختلفات إلا أن هناك إجماعاً كلياً من جميع القائمين على أمور الأمة، ومن غيرهم ممن لهم صلة من قريب أو من بعيد، ومن غيرهم ممن ليس لهم أية صلة ما بالأمور العامة، إن هذا الإجماع كنت تسمعه من كل لسان، وتقرؤه في كل وجه، ويتردد على كل شفة، ويعتلج في كل صدر، ذلك أن واجب هذه الدولة الفتية أن تبذل قصارى جهدها وغاية وسعها في تعزيز هذا الجيش وتقويته وتسليحه وبث المعنويات الوطنية والآراء القومية بين ضباطه وأفراده، ونموذجاً من نماذج الأعمال الأولية التي يجب أن تنهض بها الأمم الحديثة العهد بالحرية والاستقلال.

ولقد كان لهذا الشعور أسبابه القريبة والبعيدة، فالأمة ما زالت تحن إلى جيش (فيصل الأول) الذي حلته فرنسا، والأمة أنَّت كثيراً وتبرمت كثيراً من وطأة احتلال جيش فرنسا لبلادها، فهي تواقة إلى أن ترى أبناءها يختالون في أراضيها وبين جنباتها، والأمة ذاقت الأمرين من عدوان المحتل وأذاه خلال ربع قرن، فهي تحب أن ترى لها جيشاً قوياً مهيباً يدفع عنها الأذى والعدوان، وقد تحققت لها الخطوة الأولى باستلام جيشها، فهي ترنو بأبصارها إلى أن تجعل الدولة من هذا الهيكل الذي استلمناه جسماً قوياً ذا حياة وروح ونشاط. ولقد كان موقف مجلس النواب في دوريه التشريعيين المتعاقبين موقفاً يدل على تقدير قيمة هذا الجيش حق قدره، وعلى المنزلة العليا التي يحتلها في قلوب ممثلي الأمة.

فما كانت للحكومة مطالب ترد أو يماطل فيها أو يطول البحث عنها، خلافاً لعامة المشاريع الأخرى العائدة لسائر الوزارات ومصالحها التي كانت تبقى بين اللجان والهيأة العامة والحكومة شهوراً وشهوراً. ولم يبخل مجلس النواب على الجيش بأي اعتماد طلب منه، ولا بأي مبلغ طلب منه، ولا بأي مبلغ طلب تخصيصه، ولم يبخل مجلس النواب أيضاً على الجيش -مقدراً ظروفه- بقوانين خاصة تتعلق بإجراء عقود بالتراضي خلافاً لسائر الوزارات الأخرى، ولسنا في معرض تعداد ما قدم مجلس النواب للجيش، وإنما نحن في معرض إعطاء فكرة عن الاستعداد العظيم الذي كان لدى مجلس النواب لتلبية أي رغبة أو مطلب يتقدم به الجيش لثقة المجلس بأن الجيش لا يشبه أي مؤسسة أخرى في الدولة، وأن من يقدم روحه ودمه، فلا أقل من أن تقدم له الأمة المال.

وهكذا كان عام ١٩٤٦م أول عام تمتعت فيه البلاد بجيشها الوطني الباسل، ورأت أعلامه تخفق في سمائها وأبطاله تترنح على جيادها وفوق مدرعاتها وسياراتها، وفي هذا العام نفسه عقدت دورة جامعة الدول العربية في بلودان وبحثت قضية فلسطين، وقيل يومئذ أن هناك مقررات سرية اتخذت في هذه الدورة، وقد كانت لفظة (سرية) وحدها كافية لأن توحي إلى كل قلب وتهمس في كل نفس أن الدول العربية قررت إنقاذ فلسطين بالقوة، وأن الهمة قد انصرفت إلى تعزيز الجيوش وتقوية الروح المعنوية والإيحاء إلى عناصر الأمة بالبذل والتضحية. ولكن الحوادث تتابعت دون أن ترى الشعوب العربية أي أثر لهذه المقررات

السرية لدى دولها، وبتنا نقضي الأيام والليالي ننتظر ما يخبئ القدر وما يمكن أن يهبط من السماء دون أن ندري شيئاً عما يبيت في الخفاء لدى الدول الكبرى، ولدى اليهود أنفسهم.

وبقيت الحوادث الدولية تتعاقب على شكل مخالف لرغبات الشعوب العربية إلى أن صدر قرار التقسيم الذي استقبلته الدول العربية والشعوب العربية بالاستنكار الشديد، وقررت الدول استخلاص حق العرب في فلسطين بجيوشها التي أعدت لمثل هذا اليوم.

واتخذت الدول العربية قرار يقضي باقتحام الحدود الفلسطينية في الخامس عشر من شهر أيار ١٩٤٨م، وكان الجيش السوري في جملة الجيوش العربية التي اشتركت بهذا الاقتحام، ولقد أضحى معروفاً وشائعاً أن كارثة فلسطين قد كشفت عن عورات كثيرة، أهمها قلة استعداد الدول لهذه الحرب التي كانت مقررة في عام ١٩٤٦م، وكان من جراء قلة الاستعداد كوارث كثيرة في الأنفس والأرواح والأموال فضلاً عن الكارثة الكبرى في الفشل الذريع الذي منيت به دول العرب في فلسطين، فقامت انعكاسات كبرى من الشعوب ومن ممثليها للبحث عن الكارثة وأسبابها وتفاصيلها وما سبقها وما لحقها وما نشأ عنها وكل ما له علاقة بها، وكان مجلس النواب السوري في طليعة المجالس التي أخذت تبحث هذا الأمر بالجد والاهتمام وبعد أخذ ورد، قرَّ الرأي على تأليف لجنة برلمانية للتحقيق في مختلف شؤون وزارة الدفاع الوطني والجيش والتسليح وتشمل صلاحياتها التحقيق في مختلف الوزارات والدوائر والأشخاص بكل ما له صلة مباشرة بأمور وزارة الدفاع الوطني والجيش والتسليح منذ استلام الجيش في عام ١٩٤٥م برئاسة السيد صبري العسلي ومقررها السيد أكرم الحوراني، وأعضائها السادة إبراهيم طيفور، وأحمد قنبر، وجمال علي أديب، ورزق الله انطاكي، وعادل العجلاني، وعبد الرحمن العظم، وفرزت المملوك، ونديم شومان، ونوري الايبش، وهاني السباعي.

وقد كانت الأسباب المباشرة لتأليف هذه اللجنة، عدا الأسباب البعيدة التي قدمناها والتي كانت شائعة على كل لسان، أن الجيش السوري قد مني بهزيمة ارتد على أثرها من أمام مستعمرتي (دكانيا أ) و(دكانيا ب) وأخلى مدينة (سمخ) بعد أن احتلتها وارتد إلى التلال الواقعة على الحدود السورية الفلسطينية ووقع في هذه المعركة كثير من الشهداء والجرحى،

وكثر اللغط عن قلة استعداد الجيش وتفاهة تسليحه وتجهيزه، وأعقبت هذه الحوادث الأليمة استقالة وزير الدفاع الوطني يومئذ السيد أحمد الشراباتي في جو من الشائعات مريب، وكثرت الأقاويل والاتهامات ولابد في الحوادث المشابهة من أن تتركز النظرات والآراء حول شخص ما، لتجد لهذه الحوادث شخص متكئاً تتكئ عليه، أو مخرجاً تنفذ منه، وكان من الطبيعي أن تتركز النظرات والآراء حول شخص وزير الدفاع الوطني الذي يعتبر رأس الجيش والمهيمن على شؤونه والمسؤول عن مصيره ومستقبله. وقد رحب السيد أحمد الشراباتي نفسه بهذا التحقيق لا بل طالب به وألح في طلبه.

وهكذا اجتمعت اللجنة عدة جلسات متعاقبات في الليل والنهار بكامل أعضائها حيناً وبأغلبية أعضائها أحياناً وباشرت عملها الذي عهد إليها به، استمعت إلى كثير من الأشخاص الذين رأت في استماعهم إيضاحاً للحقيقة أو تنوير للواقع، وكان السيد الشراباتي نفسه في جملة من استمعت إليهم. ويمكن القول أن نتائج التحقيق قد أسفرت عن عدة تهم يمكن أن تلخص فيما يلي:

١- استلام وزير الدفاع الوطني الصلاحيات والاختصاصات كافة، مما لا يتماشى مع الأنظمة المعمول بها في الجيش ودون وجود قانون يؤيد ذلك.

٢- تفسخ الجيش مما جعله كتلاً متنافرة، وإلقاء بذور الشقاق والبغضاء بين ضباطه وقادته وتحطيم معنوياته وصرفه عن غاياته الأساسية إلى غايات شخصية مما أفقده الانضباط والطاعة والنظام.

٣- خروج المكتب الثاني عن الغاية التي وجد من أجلها بتشجيع الوزير.

٤- إنقاص عدد الجيش، واستخدام المدنيين بكثرة، وتسريح الجنود القدماء، ووقف التطوع.

٥- عرقلة أعمال تدريب الجيش السوري.

٦- التقصير في تجهيز الجيش.

٧- التقصير في تسليح الجيش.

٨- تأخير إرسال الأجوبة لبرقيات الموفدين إلى أوروبا لأجل شراء السلاح وعلى فتح اعتمادات لهم وقت اللزوم.

٩- اشتراك الجيش في السياسة وتدخله في الانتخابات.

١٠- استثمار نفوذ الوزارة في أمور شخصية ومنافع ذاتية.

هذه هي خلاصة التهم التي وجهت إلى وزارة الدفاع، أو على الأصح إلى شخص وزير الدفاع الوطني السابق أحمد الشراباتي، وما من واحدة منها إلا وعليها أكثر من دليل. وإذا كان يمكن أن تكون هناك مسؤولية ما على غيره كرئيس الأركان يومئذ السيد (عبد الله عطفة) الذي سرح عقب استقالة وزير الدفاع الوطني، وكالأمين العام للوزارة السيد أحمد اللحام، فإن مسؤوليتهما على كل جزئية، وربما لا تتعدى الحدود المسلكية أو ربما تعدتها أو قصرت عنها بقليل، ولكن المسؤولية الكبرى على كل حال تقع على عاتق المسؤول الأول السيد أحمد الشراباتي.

كان الاتفاق بين أعضاء اللجنة اتفاقاً إجماعياً عندما انتهت من التحقيق، ففوضت السيد صبري العسلي رئيس اللجنة بوضع التقرير بعد أن تم الاتفاق إجماعياً على كل مضامينه وتفاصيله، فقام السيد صبري العسلي رئيس اللجنة بوضع التقرير بعد أن تم الاتفاق عليه إجماعياً بالصيغة التي تم عليها[١].

يقول خالد العظم:

(ذات صباح دعاني الرئيس القوتلي وقال لي: هل بلغك ما حدث في الليلة الماضية؟ قلت: لا، فقال: دعا حسني الزعيم عدداً كبيراً من الضباط إلى عقد مؤتمر في مركز قيادته في القنيطرة فاجتمعوا ليلاً، وبلغني الأمر أثناء اجتماعهم، فحاولت الاتصال به هاتفياً فتهرب، وطلبت من معاونيه تبليغه لزوم حضوره إلي حالاً فأجابوا أن الطريق مسدود من الثلوج، ولكنني أصررت عليهم بلزوم حضوره إلي صباحاً وحين سألته عن الاجتماع قال: إن قادة الألوية وغيرهم من كبار الضباط اجتمعوا الليلة وتداولوا ما وصلت إليه حال الجيش ثم

---

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية- مذكرات الحوراني- العدد السابق.

وضعوا مذكرة وكلفوه بتقديمها وسلمني المذكرة فإذا هي تطالب بتوقيف فيصل العسلي وإحالته إلى المحاكمة لاتهامه قائد الجيش بالخيانة كما تطالب موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الجيش وغير ذلك من المطالب، ثم استطرد القوتلي قائلاً: بعد أن قرأت هذه المذكرة قلت لحسني الزعيم سأبحث مع من يلزم بشأن تحقيق ما جاء فيها.

ويذكر خالد العظم أنه قال للقوتلي: إنني أعتقد أن الأمور ستتطور بشكل غير مرض إذا لم نتخذ التدابير اللازمة. فقال القوتلي: انتظر ما سوف أفعل، ثم طلب من حسني الزعيم المجيء إلى القصر فحضر مخفوراً بسيارتي (جيب)فيهما عدد من شرطة الجيش بكامل أسلحتهم. ودخل على الرئيس الذي كان واقفاً أمام منضته وأنا إلى جانبه، فحياه تحية عسكرية، دون أن يستطع إخفاء ما في نفسه من اضطراب، وما على وجهه من احمرار.

فوجه الرئيس الكلام إليه قائلاً: لقد تمعنت في المذكرة، لكنني لن أسلمها إلى وزير الدفاع فخذها وقدمها له بنفسك. فتردد حسني بادئ الأمر، ثم ما لبث أن مد يده وتناولها ووضعها في جيبه. وأردف الرئيس قائلاً: إننا حريصون على حقوق الضباط وسنعمل اللازم.. مع السلامة.

وظهر العجب على ملامح حسني من موقف الرئيس، ولعله كان يخشى أن يقابله الرئيس بمرسوم عزله، أو بأية ملاحظة قاسية لما يحوكه من مؤامرات ولما حوته المذكرة من لهجة غير مناسبة. فتنفس الصعداء وخرج بعد تحية عسكرية ثانية، دون أن يتقدم لمصافحة الرئيس. وبعد خروجه التفت إلي الرئيس قائلاً: كيف؟ فأجبته: ألم تر كيف خرج حسني بنجاته من هذه الورطة على أسلم شكل؟ فقال الرئيس:ماذا كان علينا أن نعمل؟ فأجبت: هذا الرجل خطر، وقبل أن يتعشى بنا يجب أن نتغدى به، فلنصدر فوراً مرسوماً بتسريحه. فقال الرئيس: ومن نعين محله؟ فقلت: من تشاء. فقال: نعقد الهدنة مع اليهود ثم نسرح حسني الزعيم)[1].

---

(١) ص(١٨٦-١٩٢/ ٢) مذكرات العظم.

نص المذكرة التي صاغها الضباط وسلمها الزعيم إلى رئيس الجمهورية[1]:

(إلى حضرة صاحب الفخامة قائدنا المعظم)

كان لما جرى في جلسة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ ١٧ آذار من تهجمات على الجيش واستهزاء بقادته واستخفاف بحقوقه واستهتار بأرواح شهدائه وعقوق بماضيه وحاضره وعدم تقدير لما يتحمله ضباطاً ورتباء وأفراد من مخاطر ومشاق وحرمان، أسوأ الأثر وصدى أليم في أوساط الجيش. فقد أسفرت الجلسة المذكورة عن إهانات لا تقبل وعن إجراءات تعددت وتكررت حتى بتنا نرى وراءها سعياً حثيثاً مقصوداً لتحطيم الجيش والقضاء عليه. وقد قبلنا في الماضي التأجيل والتسويف والمماطلة مدفوعين بقوميتنا الصادقة وإخلاصنا العميق للبلاد ولشخصكم المفدى. إلا أن التطاول والاحتقار اللذين تمخضت عنهما الجلسة المنوَّه عنها قد هدما ما تبقى في النفوس من صبر وأناة وقوة احتمال.

إن السكوت عن هذه الافتراءات والإجراءات يا صاحب الفخامة يهدد الجيش في سلامته وكرامته ويجعله غير كفء لتحمل الأعباء والدفاع عن الأمانة الغالية التي تفضلتم فوضعتموها في عنقه. والإهانة التي وجهت إليه في المجلس النيابي هي إهانة للأمة بوجه عام ولشخصكم الكريم بوجه خاص. ولما كان هذا الجيش يأبى إلا أن يظل عند حسن ظنكم به، يطلب أن تتكرموا فتتدخلوا شخصياً لتحقيق الأهداف التالية:

١ - إلقاء القبض على السيد فيصل العسلي فوراً وإحالته على القضاء العسكري ليحاكم على افتراءاته وأكاذيبه أو لإثبات اتهامه، وعندئذ محاكمة الزعيم حسني الزعيم والمسؤولين عن عدم معاقبته في حينه.

٢- محاكمة المسؤولين عن عدم تحضير الجيش وإعداده وتسليحه وتجهيزه منذ ١٩٤٥م وحتى حرب فلسطين.

٣- تصديق قانون الجيش من قبل المجلس النيابي وفي دورته الحالية وقبل الموازنة وغيرها من القوانين.

---

(١) ص(١٨٦/ ٢) نفس المصدر، وص(١٢٥/ ١) دندشلي- حزب البعث.

٤- عدم التعرض في المستقبل لمناقشة أمور الجيش في جلسات علنية.

٥- الكف عن مناقشة المسائل العسكرية من قبل الجهلة وتعيين اللجان لها من العسكريين الموجودين في الخدمة الفعلية.

إن الجيش يا صاحب الفخامة في توتر وهياج من جراء ما حدث، وسيزداد هياجاً وتوتراً كلما طال التأخير في تحقيق المطالب المذكورة أعلاه. وإننا إذ نرفع شكوانا ومطالبنا إلى مقامكم، فإننا نرفعها إلى زعيم البلاد وسند الجيش وقائده الأعلى. وقد عودتمونا في كافة المناسبات على الكثير من رحابة صدركم وتفهمكم العميق لهذا الجيش الذي يدين لكم بالولاء التام والثقة العمياء.

حفظكم الله ذخراً وسنداً وللعروبة ملاذاً وللأمة زعيماً وهدى.

التواقيع

قائد اللواء الثاني: المقدم محمد صفا (سرحه الشيشكلي)، قائد اللواء الأول: العقيد سامي الحناوي (قتله ابن البرازي)، قائد الجيش العام: حسني الزعيم (قتله الجيش)، آمر سلاح الطيران: العقيد صلاح خانكان (سرح)، آمر المدفعية: المقدم كرو مانوكيان (سرح)، قائد اللواء الثالث: العقيد فوزي سلو (أحاله الشيشكلي على التقاعد)، معاون آمر اللواء: المقدم أديب الشيشكلي (قتل في الارجنتين)، قائد اللواء الرابع: المقدم بشور (سرح)، قائد موقع دمشق: حسام الدين عابدين (سرح)، معاون رئيس الأركان: المقدم بهيج كلاس (سرح)، رئيس شعبة العمليات: الرئيس عدنان المالكي (اغتيل)، معاون آمر اللواء الأول: المقدم عمر خان تمر (سرح)، آمر كتيبة الفرسان الأولى: المقدم محمود ظبيان (سرح)، آمر فوج المشاة الأول: الرئيس محمود شوكت (سرح)، آمر فوج المشاة الثاني: الرئيس فؤاد الأسود (سرح)، آمر فوج المدفعية الثالث: الرئيس باسيل صوايا (سرح)، آمر كتيبة الفرسان الثانية: المقدم جميل ماميش (سرح)، آمر الفوج الكردي: الرئيس قوطرش (سرح)، آمر المشاة الخامس: الرئيس موفق القدسي (سرح)، آمر فوج المشاة الرابع: الرئيس مورا، آمر فوج المدرعات الثالث: الرئيس شوان، آمر فوج الشرطة العسكرية: الرئيس إبراهيم الحسني (سرح محكوماً)، آمر فوج المدفعية الأولى: الرئيس ستانيس[1].

---

(١) ص(١٨٦-١٨٨/ ٢) مذكرات العظم.

تقويم الأستاذ حسن الحكيم (رئيس الوزراء السابق)
للفترة ما بين عامي (١٩٤٣ و١٩٤٩م)

لا جدال بأن الاستقلال الذي نالته البلاد عام ١٩٤١م (إعلان المندوب السامي الفرنسي باستقلال سورية) بفضل جهادها وتضحياتها ومساعدة الحلفاء لها هو استقلال تام لا مجال للشك فيه، ولكن الاستقلال أهلية وكفاءة قبل كل شيء، فهل أثبتنا قدرتنا على إدارة أنفسنا بأنفسنا للمحافظة على هذا الاستقلال والدفاع عنه يا ترى..؟

كم كنت أتمنى أن يكون الجواب بالإيجاب لثقتي الكبيرة بحيوية هذا الشعب وخصائصه ووجود عدد عديد من ذوي الأخلاق المستقيمة والوطنية الصادقة والمواهب الممتازة فيه ولكن يؤسفني أن أقول إن الذين فرضوا قيادتهم على هذا الشعب وتوجيههم له أخفقوا خصوصاً في الناحية الإدارية. وقد فاق إخفاقهم هذه المرة إخفاقهم في المرة الأولى حين منوا على الشعب بكثير من الغرور بمعاهدة (١٩٣٦م) التي أسموها (عروس الشرق) و(معجزة القرن العشرين) وأخفقوا بعد ذلك ما ألحق بها من ذيول أطلق عليها واضعوها اسم الاتفاق النزيه.

والآن وقد أصبح سوء الإدارة في الحكم وما تعاني البلاد من جرائه حديث المنازل والنوادي والشوارع والمقاهي وموضوع تنديد الصحف الحرة وأحرار النواب فقد غدا الكشف عن الأسباب الرئيسية لهذا الإخفاق المريع واجباً وطنياً لكي يتدبر الشعب أمره ويعمل على إنقاذ البلاد من الفوضى المستولية على جميع المرافق خصوصاً بعد أن ساندت هؤلاء القادة بكل ما تملك من الوسائل المادية والأدبية وصبرت عليهم هذه السنين الطوال.

أما هذه الأسباب فأهمها ما يأتي:

١- عبثاً حاولت أن أعثر لهؤلاء القادة على برنامج مخطوط يحدد أهدافهم ومراميهم، وإذا تتبعنا السياسة التي ساروا عليها فيما مضى وجدناها لا تتعدى إذاعة البيانات الفارغة والخطب الجوفاء في ظروف ومواسم معينة، وغايتهم من كل ذلك أن يوهموا المستعمر فترة أخرى أنهم ممثلو الشعب وقادته الحقيقيون وليوجهوا أنظاره إلى التفاهم معهم والاعتماد عليهم وحدهم في تسلم الحكم وإدارة شؤون الدولة، وقد برعوا في استثمار الحركات الشعبية

التي تصدر عن غريزة الشعب السوري وفطرته المجبولة على إباء الضيم واستنكار العبودية، وبهذه الميزة وحدها استطاعوا أن يظهروا على مسرح السياسة السورية بمظهر الأبطال المقدسين الذين أرسلتهم العناية الربانية لإنقاذ الشعب السوري من براثن الذل والاستعمار والأخذ بيده في طريق الحرية والاستقلال.

٢- عبثاً حاولت أن أعثر لهم أيضاً على مذهب خاص في التربية الوطنية مع أن الحركة الوطنية في كل أمة من الأمم ترمي في الدرجة الأولى إلى خلق رأي وطني عام متجانس يدرك قضيته بوضوح ويتحمس لها عن قناعة وفهم، وللوصول إلى هذه الغاية لابد أن تكون الأهداف الوطنية لتلك الحركة معينة وثابتة ومتفقة في نفس الوقت مع رغبات الشعب وميوله الصميمية ومستمدة من الأوضاع التي تحيط به والتي لها تأثير مباشر في توجيهه وتعيين مصيره، مع أنه من المستحيل أن يكتب للحركة الوطنية أي نجاح إذا لم تستند إلى مبدأ التربية الوطنية المقدس الذي يساوي بين أفراد الشعب كافة في الحقوق والواجبات والذي لا تجد التفرقة الدينية والمذهبية والطائفية والإقليمية إلى نفوس معتنقيه سبيلاً وكل تربية لا تقوم في العصر الحاضر على هذا المبدأ القومي المتين تكون سبباً في تبلبل الرأي العام وانقسام أبناء الشعب على بعضهم، وانحلال الرابطة القومية في شعب من الشعوب من شأنه أن يفسح المجال أساساً لنمو النزعات الإقليمية والنعرات المذهبية ولانتشار كثير من العقائد والأفكار المنافية لمصلحة الوطن العليا.

٣- انحرافهم عن أحكام الدستور الذي أقسموا اليمين على احترامه وتطبيقهم ضد معارضيهم أحياناً قرارات المستعمر الفرنسي كأن قسمهم كان لاحترام هذه القرارات وليس لاحترام الدستور، والدستور كما هو معلوم هو القانون الأساسي أو القانون العام الذي ينظم قواعد الحكم في الدولة ويوزع السلطات ويبين اختصاص كل منها ويضع الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد ومدى سلطان الدولة عليهم.

٤- سيرهم في الإدارة على سياسة حزبية عمياء وتصرفات كفيفة خرقاء طبعت العهد بطابع الاستئثار والفوضى والاستغلال وإرضاء الشهوات، وطمست معنى الحكم النيابي وصيرته أداة تحكم وطغيان ومثل هذه الحزبية الضيقة البغيضة التي تستأثر بكل شيء وتهدد

الأشخاص ومصالح الناس من شأنها أن تولد الحقد والضغينة وسوء الظن في نفوس الشعب وتباعد بينه وبين الحكومة، كما أن التصرفات غير الدستورية من شأنها أن تضعف سلطان القانون وتهدد تكويننا الخلقي القومي بالانحلال، وتوهن كذلك الرابطة التي تربط الشعب بالحكومة.

٥- لجوءهم في الإدارة أيضاً إلى أساليب وأفكار رجعية قوامها العائلية والمحسوبية والرأسمالية والإقطاعية وإلى قوانين رجعية أيضاً معظمها من وضع سلطة الانتداب الاستعمارية وهي لا تستهدف إلا تعميم الجهل والفقر والذل في البلاد ليسهل عليها حكمها.

٦- تقييدهم الحريات العامة التي كفلها الدستور وخصوصاً حرية الصحافة زمناً طويلاً خشية اطلاع الشعب على المساوئ التي أصبحت الصحف الحرة تندد بها الآن علناً والتي أخذ النواب الأحرار أيضاً يهاجمون الحكومة بعنف من أجلها. مع الوزارة المخلصة هي التي تنتفع بالنقد الموضوعي النزيه في الصحف وليس صحيحاً أن الذين ينتقدون الوزراء يطمعون من وراء ذلك باغتصاب مقاعدهم فقد هانت هذه المقاعد حتى أصبحت لا يطمع بها إلا الذين لا يصلحون لها أو لا يصلحون لشيء، ولكنهم يريدون من وراء انتقادهم أن يدلوهم على مواقع الخطأ ومواطن الشكوى والألم لكي يسارعوا إلى إصلاحها وتلافيها.

٧- الشكوى المريرة بصورة من الأساليب التي تسير عليها مصلحة الإعاشة والتموين التي لم تنشأ في ظروف الحرب العصيبة إلا لتأمين الإعاشة وتوفير الأرزاق لمختلف طبقات الشعب ولمكافحة الغلاء ومحاربة الاحتكار والاستياء ناشئ عما يسند اليوم إلى معظم القائمين على هذه المصلحة من التهم كالتواطؤ مع فئة محدودة من المحتكرين والمستثمرين بشأن الكوتا ورخص الاستيراد والتصدير وغير ذلك مما كان سبباً مباشراً في هذا الغلاء المصطنع الناشئ عن جشع هذه الطبقة وعن تسامح الحكومة معها على ما بلغ حد التواتر وذلك عدا استغلال هذه المصلحة لصالح الحكومة لجعلها دائرة لتأمين الإيراد لها عن طريق الرسوم والحصص والتي تستوفيها بدلاً من استغلالها لصالح الشعب تحقيقاً للغاية التي أسست من أجلها.

٨- الشكوى من توسع الجهاز الحكومي واطراد الزيادة في عدد الموظفين الذين أصبحت رواتبهم تستنزف معظم ميزانية الدولة ولا تترك للمشاريع النافعة إلا التافه اليسير

مع أن الواجب يقضي بتحديد عدد هؤلاء الموظفين مما يضمن سلامة العمل وكفايته فقط، ليتيسر بذلك التخفيف عن كاهل الميزانية والتخفيف في نفس الوقت من عبء الدين العام فيها من جهة المعاشات التقاعدية التي بلغت حداً كبيراً وتوفير المال اللازم للمرافق ذات النفع العام، وقد زاد الطين بلة ذلك القانون العام للموظفين رقم ١٣٥ وفيه ما فيه من وسائل الاستغلال والذي تضمن من الأحكام الاستثنائية ما يطلق يد الحكومة في التعيين والترفيع إطلاقاً تاماً يضمن لها (وهي حكومة حزبية بكل ما في الكلمة من معنى) التعبئة التي تريدها من المؤيدين والأنصار ومن كل مرعوب فيه بباعث التحيز والمحاباة والوساطة والإرضاء وروابط المحسوبية والمنسوبية وغير ذلك، كما يسهل لها التخلص من معارضيها وغير المرغوب فيهم من وجهة نظرها وذلك عن طريق التسريح والتنزيل مع سد جميع طرق المراجعة في وجوههم، ومتى علمنا أن المصلحة العامة توجب علينا كدولة ناشئة إحاطة الوظائف العامة بتشريع دقيق يقرر شروط الالتحاق بالخدمة وشروط الترفيع والتسريح دون أن يكون هناك أي نص استثنائي يخل بهذه الشروط ويطلق يد الحكومة في تحقيق هواها الحزبي تجلى لنا الخطر الذي يهدد كيان الدولة ومصالح الناس في إدخال مثل هذه النصوص الاستثنائية في القانون المذكور والتي لا يقصد منها إلا تحقيق الغاية الحزبية التي أشرنا إليها[1].

(١) ص (٩٣-٩٦) حسن الحكيم- خبراتي في الحكم.

مسلسل الانقلابات السورية

الانقلاب الأول
انقلاب الزعيم حسني الزعيم
٣٠ آذار ١٩٤٩م

بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية في فلسطين أمام حفنة من اليهود الصهاينة، استبد اليأس بالشعوب العربية من أن يتحقق أي نصر على يد حكامهم الذين لا هم لهم إلا الاستحواذ على المناصب والسلطة، والمزاحمة على الأموال يختلسونها، والمكاسب يحققونها على حساب قوت الشعب وعرقه وجهده.

وكانت سورية إحدى هذه الدول التي نُكبت بحكامها الذين تسلموا إدارة شؤونها بعد خروج المستعمر الفرنسي، فتسلم الإدارة والمرافق موظفون غير أكفاء، وكانت المطامع المالية وحب الإثراء تملأ صدور أكثر التجار. وشاعت الفضائح والمساومات، وأصبحت التهم بالرشوة وقضاء المنافع الخاصة تهماً يتراشقها النواب والوزراء جزافاً. مما دعا إلى التقلبات الوزارية وتشكيلاتها التي لا تلبث أن يصدر مرسوم بتأليفها إلا ويصدر مرسوم آخر بحلها. فبين عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٩م تشكلت ست وزارات في أقل من ست سنوات[١]. وكان لابد من أن تترتب على هذه التخبطات السياسية وقوع أمور جسيمة.

في ظل هذه الظروف الملتهبة، وحالة الإحباط التي يعيشها الشعب السوري من جراء المحن المتلاحقة، وأكبرها الهزيمة التي لحقت بالجيش السوري في فلسطين. في ظل هذه الظروف قام ضابط مهووس أرعن بانقلابه مستغلاً كل هذه العوامل مجتمعة مفاجئاً الجميع.

ففي فجر يوم الأربعاء ٣٠ آذار ١٩٤٩م شهدت شوارع دمشق منظراً غير مألوف: دبابات ومصفحات ترابط حول المباني العامة يطل من أبراجها جنود يضعون أيديهم على رشاشاتهم الثقيلة وأصابعهم على الزناد، في وضعية تهيؤ لمجابهة عدو محتمل، وجنود

---

(١) ص(١٧٩-١٨٠/ ٢) مذكرات العظم، وص(١٢٣) دندشلي - حزب البعث.

منتشرون بخوذاتهم الفولاذية وبنادقهم بين أيديهم يحتلون مبنى الإذاعة ومفارق الطرق والوزارات والأبنية الحكومية والساحات العامة.. إنه الانقلاب الأول.. والناس بين مصدق ومكذب!!.

في الساعة السابعة من صباح اليوم الأول للانقلاب أذاع راديو دمشق البلاغ العسكري الأول وجاء فيه:

(لقد رأى الجيش السوري ما آلت إليه حالة البلاد الراهنة من تخبط وميوعة وفوضى واستئثار وخذلان، ووجد العهد مليئاً بالمساوئ والمخازي من خيانات وسرقات وقضاء على الحريات الديمقراطية إلى مخالفة الدستور والقوانين. لقد رأى الجيش كل ذلك، وأيقن أن الأمة تسير بخطى متسارعة نحو الموت والفناء، فأبت عليه وطنيته وكرامته أن يقف مكتوف الأيدي.. فصمم على هذا الموقف الشريف وتدخل ليعيد الأمور إلى نصابها، وقد تم ذلك في هذا الانقلاب المجيد دون إراقة نقطة دم ودون إطلاق رصاصة واحدة.. واليوم ستتألف حكومة قومية ديمقراطية تنقذ البلاد من أهوال الأوضاع الماضية، وتؤمن للشعب جواً هادئاً ليتمتع بحرياته الدستورية، وتضمن له مستوى رفيعاً. اليوم شقت الطريق أمام الشعب العربي في سورية ليسير قدماً إلى الأمام لتحقيق رسالته الخالدة)[1].

صدرت بعد ذلك البيان سلسلة من البلاغات من الثاني من آذار إلى التاسع منه، تحدثت عن منع التجول ودعوة الأهلين للهدوء وفرض عقوبة الإعدام بحق من يحمل السلاح أو من تسول له نفسه من الباعة الغش أو الاحتكار أو رفع الأسعار، وفي البلاغ السابع دعوة للموظفين للعودة إلى أعمالهم، وعدد البلاغ التاسع الأسباب التي دعت الجيش للقيام بانقلابه. وصدر المرسوم الثاني القاضي بحل مجلس النواب، بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وأطل رئيس الأركان (حسني الزعيم) على المسرح السياسي لأول مرة، مصرحاً بأن أمن البلاد أصبح من الآن فصاعداً بيد الجيش[2].

---

(١) يظهر على البيان الأول نفس أكرم الحوراني، ويقال إنه هو من صاغه.

(٢) ص(١٢٣) دندشلي- حزب البعث.

لماذا وقع الانقلاب وما هي الأسباب الحقيقية لحدوثه؟

هناك أسباب مباشرة لوقوع الانقلاب وأسباب غير مباشرة: الأسباب المباشرة تتعلق بالأزمة الوزارية التي دامت ثلاثة عشر يوماً، حيث استدعى الرئيس شكري القوتلي السيد خالد العظم (سفير سورية في باريس) ليشكل الحكومة الجديدة[1]

وكانت أهم الأمور التي عالجتها وزارة العظم هي[2]:

١- التصديق على اتفاقيات إمرار النفط الآتي من السعودية عبر سورية مع شركة (التابلاين الأمريكية).

٢- انجاز الاتفاق المعقود مع فرنسا في شباط ١٩٤٩م بشأن النقد.

٣- معالجة الموقف في فلسطين وعقد الهدنة مع إسرائيل.

٤- الخبز، وتأمين المال اللازم لتسديد ثمن الأسلحة المشتراة من فرنسا.

رفض مجلس النواب التصديق على الاتفاقيتين الأولى والثانية. كما أثار موضوع الاتفاقيتين موجة من الاستنكار عم البلاد السورية[3].

إضافة إلى كل ما تقد فإن واقع البلاد وفساد الحكم وألاعيبه وانهيار السلطة وفوضى الديمقراطية توحي بأن البلاد قادمة على حدث عسكري، وعلى تغيير مفاجئ، لكن وجه الغرابة يكمن في أن يكون الترياق على يد الضابط المغامر الأرعن (حسني الزعيم)! وأن تكون فاجعة (القوتلي) على يد صنيعته (الزعيم) وأن يكون التخطيط لهذا الانقلاب على يد ربيبته (محسن البرازي) الظل الظليل للقوتلي.

صرح الأستاذ (رشيد الساطي) -مدير مكتب السيد جميل مردم بك- بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٨٤م بأن السيد جميل مردم الذي كان في القاهرة أوفد ولده زهير مردم إلى دمشق قبل أسبوعين من حدوث الانقلاب، وأبلغ القوتلي أنه سمع عن وجود قلاقل في أوساط

---

(١) ص(٣٦٦/ ١) مذكرات العظم.

(٢) ص(٣٧٢/ ١) مذكرات العظم، وص(١٢٤) دندشلي- نفس المصدر.

(٣) ص(١٢٤) دندشلي، وص(١٨١/ ٢) مذكرات العظم.

الجيش وهو على استعداد للحضور إلى سورية بغية تسويتها.. كان جواب القوتلي: (أنا حريص على صحته ولا داعي لحضوره)[1].

كما توجه الأستاذ (رشيد الساطي) إلى الزعيم حسني الزعيم قبل أسبوع من حدوث الانقلاب وأعلمه بأن السلطات العليا كشفت أمره وإن مرسوماً قيد التوقيع لتعيينه محافظاً بسبب المتفجرة التي ألقاها على مقر الحزب التعاوني الاشتراكي[2].

وذكر السيد (نذير فنصة) في حلقاته الصحفية ما يلي :(قابلت السيد محسن البرازي قبل وقوع الانقلاب وقلت له: إنني أرى من المناسب أن يعين الزعيم محافظاً في حلب أو اللاذقية، فقال البرازي: ماذا تقصد؟ هل ينوي الزعيم القيام بانقلاب؟ فقلت والله لا أعرف، فاتصل البرازي بالقوتلي لمقابلته لأمر هام، لكن القوتلي أجاب أنه متوعك صحياً)[3].

ثانياً- الأسباب المباشرة:

لقد حدد البلاغ العسكري التاسع أسباب الانقلاب كما يلي:

(إن السبب في الحركة التي قام بها الجيش هو الهجوم المتكرر عليه في المجلس النيابي وخارجه للتشهير به وإظهاره بمظهر غير لائق لاسيما لما لمسه الجيش من استياء الشعب من الوضع السابق وعدم رضائه عن الفوضى التي غرقت بها البلاد، وشعر الجيش بأن سمعته أصبحت مضغة بالأفواه وذلك على أثر اعتقال بعض الضباط بتهمة السرقة والاختلاس)[4].
وذكر الصحفي السوري نذير فنصة:

(كان النائب فيصل العسلي أمين عام الحزب الاشتراكي التعاوني يشن بصورة دورية الحملات الكلامية في مجلس النواب ضد القائد الجديد للجيش (الزعيم) ومرة اتهم فيصل العسلي حسني الزعيم وإبراهيم الحسيني بأنهما خططا لوضع قنبلة انفجرت في أحد مكاتب العسلي. هنا اتضح أمران: الأول أن فيصل العسلي يحمل على الزعيم حملة شخصية لأنه رفض

---

(١) ص(٩٦) وليد المعلم- المصدر السابق.

(٢) وليد المعلم- المصدر السابق.

(٣) نذير فنصة- ١٣٧ يوماً هزت سورية -مجلة المجلة اللبنانية عدد ١/ ٨/ ١٩٨٢م- الحلقة الثانية.

(٤) ص(٥٧٢) غالب عياشي- الإيضاحات السياسية.

طلباً للعسلي بشأن نقل أحد رجال الشرطة من مركز إلى آخر، والثاني أن الزعيم والحسيني كانا صادقين عندما نفيا أي علم بأمر القنبلة، إذ تبين فيها بعد بشهادة رجل ما يزال حياً (علي الأيوبي) أن الحزب نفسه هو الذي قرر وضع القنبلة ليدعم الحملة الكلامية لرئيسه في مجلس النواب ضد الزعيم.

وكان رئيس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك خالد العظم متعجرفاً متعالياً فخوراً بالارستقراطية الإقطاعية التي ينتمي إليها. كان يكره الزعيم ويجعله ينتظر ساعات أمام مكتبه، وازدادت حملة العظم الظالمة ضد الزعيم ودخلت الصحف طرفاً فيها، بعد اتهامه بغش نوعية السمن الذي كان يستعمله الجيش السوري ونظم بعض النواب حملة نيابية لتخفيض ميزانية الجيش وتخفيض عدد أفراده وتخفيض رواتب ضباطه، ثم تم اعتقال العقيد (بستاني) مدير مشتريات الجيش وبعض ضباطه بتهمة الغش والسرقة.. كل هذه الأمور دفعت الزعيم للتفكير بانقلاب عسكري..)[1].

وما يقوله خالد العظم في مذكراته فهو النقيض لما قاله نذير فنصة، فهو يذكر في مذكراته قوله:

(لابد لي من القول بأن السباب الحقيقية لقيام الانقلاب الأول لم تكن كما يظن، سوء الحالة في البلاد ورغبة الشعب في التخلص من القائمين على الحكم. فانا لا انكر سوء الحالة،لكني لا أعتبره سبباً حقيقياً لوقوع الانقلاب بل أعتبره من عوامل نجاحه.

أما الأسباب الحقيقية فتنحصر في كونها حركة طائشة قام بها رجل أحمق متهور هو (حسني الزعيم) أراد حماية نفسه من العزل والإحالة على المحاكمة بتهمة الاشتراك في صفقات مريبة وخاسرة تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش الملتزمين الذين قدموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمناً مضاعفاً. إلا أنني لا أستبعد الدور الذي قامت به بعض الدول الأجنبية -في إشارة إلى الولايات المتحدة التي كانت وراء الانقلاب[2]- في تحضير الانقلاب وفي تشجيع حسني الزعيم على الإقدام عليه).

---

(١) لا يعتدّ بكلام نذير فنصة فهو عديل حسني الزعيم وساعده الأيمن، وهو الذي كان يصيغ بيانات انقلابه. وكان رئيس تحرير صحيفة ألف باء بدمشق وما ذكرناه للأمانة التاريخية.

(٢) نذير فنصة- ١٣٧ يوماً هزت سورية- الحلقة الثالثة.

وأضاف العظم في مذكراته قائلاً: (إنه بعد اجتماع الزعيم بقادة الوحدات قرب القنيطرة قرروا توجيه مذكرة إلى رئيس الجمهورية تطالب بتوقيف النائب فيصل العسلي وإحالته على المحاكمة لخطابه في المجلس واتهامه قائد الجيش بالخيانة كما تطالب بوجوب موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الجيش فوراً، وعدم التعرض في المستقبل لمناقشة أمور الجيش في جلسات علنية وتحدثت المذكرة عن توتر الجيش وهيجانه وإمكانية ازدياد هذا الشعور إذا لم تنفذ مطالب العسكريين الواردة في المذكرة)[1].

من هو حسني الزعيم؟

من هو هذا المغامر الذي قاد الانقلاب الأول في سورية، والذي سن سنة سيئة ستظل تلاحقه لعنات السوريين حتى في قبره، وقد دفع سورية إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية والانتفاضات والتمردات، والتي جرّت على سورية الويلات والتناحر والتصارع وظهور الطائفية البغيضة، والتخلف عن الأمم التي نالت استقلالها بعد سورية، فتقدمت عليها في مختلف المجالات.

وقد غيبت هذه الانقلابات الديمقراطية، والتعددية الحزبية، والصحافة الحرة، وطغيان السلطة التنفيذية على غيرها من السلطات، وقُمعت الجماهير، وسُلبت الثروات وتبددت، وضُربت القاعدة الصناعية المتقدمة، وخُرِّبت المشاريع الزراعية النامية، وأوقفت عجلة التقدم العلمي والتطور الحضاري الذي كانت تفخر به سورية وكان السمة التي تميزت بها بين أقرانها في العالم الثالث.. إذن من هو هذا المغامر الأفاك الذي جر كل ذلك على سورية؟!

إنه حسني الزعيم الذي ولد بمدينة حلب عام ١٨٨٩م، وكان والده مفتياً للجيش العثماني، وله شقيقان: الأول هو الشيخ صلاح الدين الزعيم[2]، والثاني بشير الزعيم. ووالدته

---

(١) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) ذكر السيد خالد بكداش في مقابلة صحفية مع مجلة (النهج) العدد (٢) الصادرة في تشرين الثاني عام ١٩٧٣م أسباب انتسابه للحزب الشيوعي السوري في مطلع الثلاثينات، فقال: (كان لي صديق حميم هو فوزي الزعيم ابن الشيخ صلاح الدين الزعيم في ربيع ١٩٣٠م صارحني بوجود حزب شيوعي في سورية وشرح لي أهدافه، وهكذا انتسبت بفضله للحزب الشيوعي السوري وكان عددنا في دمشق لا يتجاوز خمسة أعضاء من بينهم فوزي الزعيم).

كردية. تطوع في الجيش العثماني ودرس في تركيا فاعتقله البريطانيون في الحرب العالمية الأولى. ثم تطوع في الجيش الفيصلي الذي دخل دمشق وحارب الأتراك. في عهد الانتداب الفرنسي تطوع في الجيش الفرنسي وتابع علومه العسكرية في باريس. بعد وصول قوات فيشي إلى سورية انضم إلى الوطنيين وحارب معهم الديغوليين. وعند انتصار الديغوليين بمساعدة الإنكليز سنة ١٩٤١م اعتقل بتهمة الاستيلاء على أموال الجيش فأنكر ذلك ووجه التهمة إلى الوطنيين الذين عمل معهم، وكان من بين من اتهمه (الشيخ المجهول)[1] ولدى قيام الفرنسيين بمحاكمته ومحاكمة من اتهمهم ثبتت للمحكمة أن السارق هو حسني الزعيم، فسيق إلى سجن الرمل في بيروت لتنفيذ حكم المحكمة، والذي قضت عليه بالحبس خمس سنوات، في حين برأت المحكمة ساحة (الشيخ المجهول) ورفاقه.

أطلق سراح الزعيم قبل انتهاء محكوميته في السابع عشر من آب ١٩٤٣م بمناسبة إعلان استقلال سورية، وسرح من الجيش برتبة كولونيل (عقيد).

منذ عام ١٩٤٥م وهو يتردد على السياسيين وأعضاء مجلس النواب لإعادته إلى الجيش، فتعرف على رئيس تحرير صحيفة (ألف باء) نذير فنصة الذي توسط له عند أهل الحكم، فأعيد إلى الجيش وعين رئيساً للمحكمة العسكرية في دير الزور، ثم نقل إلى دمشق مديراً لقوى الأمن، وفي أيلول ١٩٤٨م أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتعيين الزعيم قائداً للجيش بعد ترفيعه إلى رتبة زعيم (عقيد).

وقد نصح خالد العظم والشيخ المجهول الرئيس شكري القوتلي بعدم تعيين الزعيم قائداً للجيش، ولكن القوتلي لم يأخذ بنصيحتهما وعيّنه.

تطورت العلاقة بين الزعيم وفنصة بعد زواج الزعيم من شقيقة زوجة فنصة. وقد عرف عن الزعيم إدمانه على الخمر، ولعب القمار، ومعاشرة المومسات وبنات الهوى، وحب

---

(١) هو الشيخ أحمد الإمام العنداني الذي غلب عليه لقبه (الشيخ المجهول) وقد أطلق عليه هذا اللقب الفرنسيون أيام إضراب دمشق الستيني الذي كان من محركيه وقادته في سنة ١٩٣٦م لعدم تمكنهم من إلقاء القبض عليه.

الظهور والمغامرة بصورة مسرحية ملفتة للنظر[1]، أصيب بمرض السكري الذي جعله عصبي المزاج متهوراً.

كان الزعيم منذ صغره تواقاً للسلطة. له كلمة مأثورة: (ليتني أحكم سورية يوماً.. ثم أقتل) حمل هذا الشعار معه منذ استلامه لقيادة الجيش، ونفذه، ثم قتل بعد انقلابه وتسلمه للسلطة بشهور قليلة[2].

لقد أيد حزب البعث انقلاب حسني الزعيم فأصدر بياناً في الرابع من نيسان ١٩٤٩م جاء فيه:

(من دواعي الاغتباط أن نراكم تسجلون في بيانكم الذي أذعتموه أمس على الشعب العربي السوري ما كان لهذا الشعب من التأثير في تحقيق الانقلاب الأخير. والحق أن الجيش الذي يتألف من أبناء الشعب لم يكن سوى الأداة الأمينة المباركة التي نفذت رغبة قومية وإرادة عامة طالما أعلنها الشعب. إن هذه الحقيقة تعطي للانقلاب الأخير أقوى حجة لتبرير ما حدث.. إن الشعب العربي في سورية وفي جميع أقطاره لا يقنع من الانقلاب بأن يكون نهاية عهد أسود بل يريد أن يجد فيه انطلاق نحو حياة حرة)[3].

ولم يكن أكرم الحوراني زعيم الحزب العربي الاشتراكي بعيداً عن الانقلاب، فقد جاء في مذكراته قوله:

(.. أفقت، بعد منتصف الليل على طرق عنيف على باب بيتي، فنهضت مسرعاً من فراشي وأطللت من الشرفة فرأيت سيارة جيب عسكرية وضابطاً شاباً يطرق الباب بشكل عنيف وجنوني.

---

(١) يقال أن الزعيم استدعى الأستاذ عبد الوهاب حومد من حلب بالهاتف للقائه بعد أن استولى على السلطة. وعند مثوله بين يديه قال له: (أنت عبد الوهاب حومد؟ قال: نعم أنا عبد الوهاب حومد، فقال له: تلحس... فأجابه عبد الوهاب حومد: كان بالإمكان تبليغي هذا على الهاتف، فقال له: كانت ستصلك ناشفة!!).

(٢) لعب الغرور وحب الظهور والطيش دوراً رئيسياً في تصرفات الزعيم الشخصية، ومن مظاهر ذلك وضع (المونوكل) على عينه اليمنى والعصا المارشالية تحت أبطه.

(٣) ص(٢٨٦/ ١) نضال البعث- (١٩٤٣-١٩٤٩م).

نزلت الدرج وأنا لا أزال بين النوم واليقظة، وما أن فتحت الباب حتى أقبل ذلك الضابط علي يصافحني بحرارة وعنف ويخبرني بانفعال، أن الجيش قد احتل دمشق وأن حسني الزعيم يود مقابلتك، فاستمهلته ريثما أرتدي ثيابي، ثم ركبت معه السيارة إلى مديرية الشرطة التي اتخذها الزعيم مركزاً لنشاطه).

ويضيف الحوراني قائلاً: (.. وخرج حسني الزعيم من غرفته ورآني في بهو الطابق الأول مع أديب الشيشكلي فأقبل علي وصافحني، ثم دخلت معه إلى غرفته التي لم أجد فيها إنساناً آخر.

قال لي حسني الزعيم: نحن قمنا بواجبنا وأنقذنا البلاد من الطغمة الفاسدة -ثم أتبع ذلك بسيل من الشتائم، على عادته- ومنذ الآن مسؤوليتكم بتحقيق الأهداف والغايات التي ناديتم بها وجاهدتم في سبيلها)[1].

من هنا يتبين لنا الصلة الوثيقة والعلاقة الحميمية بين الحوراني والزعيم، بدليل أنه اصطفاه من دون كل السياسيين للقائه الأول بعد تنفيذه الانقلاب.

ولو سلمنا جدلاً أن الحوراني لم يكن له أصبع في الانقلاب، فإن برودة أعصابه واستدعاء الزعيم له ليلقي على عاتقه المهام بعد نجاح انقلابه، إضافة إلى أن هناك صديقين للحوراني ممن كانوا مع الزعيم في تنفيذ الانقلاب هما: العقيد بهيج الكلاس والعقيد أديب الشيشكلي.

أضف إلى ذلك ما قاله نذير الفنصة: (.. فإن الحوراني هو الذي وضع البلاغات العسكرية للانقلاب الأول)[2].

وتحدث (مايلز كوبلاند) في كتابه (لعبة الأمم) عن انقلاب حسني الزعيم فقال:

(كان انقلاب حسني الزعيم من إعدادنا وتخطيطنا. فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر (ميد) بإنشاء علاقات صداقة منتظمة مع حسني الزعيم ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر ميد لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري وضعت السفارة كامل خطته)[3].

---

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية- مذكرات الحوراني- العدد ١٦/ ٧/ ١٩٩٧م.

(٢) ص(١٠٣) المعلم- المصدر السابق.

(٣) ص(٤٩) وما بعدها- مايلز كوبلاند- لعبة الأمم- دار الفتح للطباعة والنشر- بيروت ١٩٦٩م.

كما جاء في كتاب (جورج لونزوسكي) (البترول في الشرق الوسط):

(كان للحرب العربية- الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، أعظم الأثر على مصير اتفاق التابلاين مع سورية، طالب الكثيرون في العالم العربي باستخدام سلاح النفط كوسيلة للضغط على الغرب، وكانت سورية بالنسبة لتصدير النفط من أهم الأقطار العربية على الإطلاق، رغم كونها أكثر تحسساً بالهزيمة، فقد شهد عام ١٩٤٨م صراعاً نفسياً مريراً حول اتفاق التابلاين، واستجابة لموقف الرأي العام السوري المعارض بعنف لهذا الاتفاق عمد البرلمان إلى تأجيل مناقشة الاتفاق. وفي نهاية شهر آذار ١٩٤٩م أطاح انقلاب عسكري بالحكومة وحل البرلمان فأخرج الاتفاق من دائرة الجمود بعد أن زالت عقبة قانونية من طريقه (مجلس النواب)[1].

وفي ٢١ آب ١٩٤٩م أجملت وكالة (تاس) السوفيتية الأحداث في سورية فقالت:

(كان انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار مؤامرة دبرتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع السفارة الفرنسية بدمشق للإطاحة بالنفوذ البريطاني من المنطقة. فمن المعروف أن هذه المنطقة الغنية بالنفط تشهد اليوم صراع الحلفاء من أجل الثروة)[2].

وفي هذا السياق ننقل ما جاء في مذكرات رئيس الأركان الأردني (اللواء علي أبو نوار)[3].

(سورية ولبنان أقدم جمهوريتين عربيتين في الوطن العربي وقد أصابتا تقدماً علمياً وصناعياً واستقراراً في أوضاعهما الاقتصادية مع تخلف في المناطق البعيدة قليلاً عن العواصم. والحكم فيهما ديمقراطي إلى أبعد ما تسمح به الخيارات الشعبية وقدرة تنظيماتها السياسية على الاختيار.

إلا أن نفاذ المخابرات المركزية الأمريكية في أول تجاربها في الشرق الأوسط، إلى حسني الزعيم ورهطه أدخل السوريين في مرحلة العسكريين على الساحة السياسية القديمة والجديدة في خدمتهم وظهور الديكتاتورية العسكرية كبديل مقبول بدلاً عن الديمقراطية البرلمانية).

---

(١) ص(١٨٥) وما بعدها- جورج لنزوفسكي- البترول والدولة في الشرق الوسط- منشورات المكتب التجاري- بيروت ١٩٦٥م.

(٢) وكالة الأنباء السوفييتية- بيروت ٢١ آب ١٩٤٩م.

(٣) جريدة القبس الكويتية- عدد (٥٩٦٧) تاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٨٩م.

ماذا جرى صبيحة يوم الانقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩م؟

يقول الحوراني في مذكراته: (ذهبت مع طلوع الشمس من مديرية الشرطة -ماذا كان يفعل الحوراني هناك وهي مقر قائد الانقلاب حسني الزعيم؟- إلى فندق الأوريان بلاس الذي ينزل فيه النواب (نواب حلب) عادة، فسألت عن ناظم القدسي فقيل لي إنه في الحمام، فجلست مع بعض النواب في إحدى الغرف نتحدث عن الانقلاب، وكان معنا الأمير عادل أرسلان، وبعد ساعتين انصرفت إلى بيت رئيس المجلس فارس الخوري في آخر حي أبو رمانة الجديد آنذاك، وهنالك وجدت عدداً من النواب متحلقين في بهو المنزل، وكان البحث يدور حول الانقلاب، وقد فوجئنا بحسني الزعيم يدخل البيت ويختلي بفارس الخوري حوالي النصف ساعة ثم ذهب.

سألنا فارس الخوري ماذا جرى بينهما فقال:

اتفقت معه، وسوف أجتمع مع القوتلي والعظم لإقناعهما بتقديم استقالاتهما، ليتمكن المجلس من انتخاب رئيس جمهورية جديد وتشكيل حكومة جديدة.

انصرف النواب لعقد الاجتماعات والتداول، وكانت البلاغات تترى من الإذاعة، وكلها تركز على الأفكار التي كانت تحرك المعارضة الشعبية والبرلمانية، وهذا ما يتضح بشكل أدنى في المنشور السياسي الذي وزعته طائرات الجيش في سماء العاصمة والمدن الرئيسية.

ذهبت من بيت فارس الخوري إلى مجلس النواب فوجدته بحراسة الجيش، ومنه إلى مبنى الأركان المجاور للمجلس، فرحب بي الضباط ولاسيما المقدم بهيج الكلاس الذي كان معاوناً لقائد الجيش. وقد الحوا علي ولاسيما المقدم بهيج الكلاس أن أكون بجانب حسني الزعيم ريثما تتألف حكومة دستورية ديمقراطية، وإن ذلك سينتهي خلال أيام، وهم يخشون أن يقع حسني الزعيم بأخطاء لا يمكن تلافيها أو يتورط بأمور تسيء إلى المصلحة العامة).

عقد حسني الزعيم مؤتمراً صحفياً في رئاسة الأركان في اليوم الأول للانقلاب تحدث فيه عن الأسباب التي دعت إلى القيام بهذا الانقلاب فقال:

(إن السبب في الحركة التي قمنا بها هو الهجوم المتكرر على الجيش في المجلس النيابي وخارجه للتشهير به وإظهاره بمظهر غير لائق ولما يتعرض له الجيش من معاملة سيئة بعد أن

نبهنا المسؤولين إلى هذه الحالة أكثر من مرة ولكن دون جدوى.. وقد لمسنا استياء الشعب من الوضع السابق وعدم رضاه عن الفوضى التي غرقت فيها البلاد وشعرنا بأن سمعة الجيش أصبحت مضغة بالأفواه على أثر اعتقال بعض الضباط بتهمة السرقة والاختلاس وعدم إطلاق سراحهم رغم ثبوت براءتهم).

وكرر الزعيم في المؤتمر القول بأنه (يسعى لإيجاد حكومة دستورية، وأن الجيش سيتخلى عن السلطات إلى الحكومة الشرعية المنتظرة)، وأبرز بإصرار أن (الحركة داخلية بحتة ولا علاقة لها بأية دولة خارجية سواء كانت أجنبية أم عربية).

وكان الزعيم في تلك الفترة يريد إقناع الناس بأنه لا علاقة بانقلابه بالملك عبد الله.

كما قال: (قد يجوز إجراء استفتاء للأمة، فيدعى أفراد الشعب من سن معينة إلى الرد على سؤال يتعلق بما حصل بنعم أو لا)[1].

ولم ينتبه الناس إلى خطورة تصريح حسني الزعيم حول عملية الاستفتاء، التي كانت البدعة التي ابتدعها وسار عليها العديد من الحكام العرب مزورين إرادة الشعب بالنتائج الوهمية التي لا يصدقها لا مجنون ولا عاقل (٩٩٫٩٪)!! ومن ثم نفذ حسني الزعيم فكرة الاستفتاء الشعبي العام على شرعية انقلابه وانتخابه رئيساً للجمهورية.

يقول أكرم الحوراني في مذكراته في سياق حديثه عن اليوم الأول من الانقلاب: (حضرنا اجتماعاً آخر في منزل فارس الخوري رئيس المجلس النيابي، وكان هناك عدد من النواب، ومنهم: لطفي الحفار، صبري العسلي، عادل أرسلان، أحمد قنبر، ناظم القدسي، هايل سرور، معروف الدواليبي، سامي كبارة، عبد الله الفتال، لطيف غنيمة، عادل العجلاني، عبد القادر برمدا، عبد الرحمن العظم، أديب نصور، حبيب كحالة، نوري الفتيّح، محمد المبارك، زكي الخطيب، فرزت المملوك.

فأبلغنا فارس الخوري لدى عودته من زيارة مستشفى سجن المزة أن القوتلي لا يزال ممتنعاً عن تقديم استقالته).

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- العدد السابق.

ويتندر الحوراني قائلاً: (وفي المساء قضيت السهرة مع المقدم بهيج الكلاس في بيته. وقد تحدثنا عن الانقلاب وعن عنصر المفاجأة والسرية، فأخبرنا بهيج بأن الزعيم في يوم ٢٩ آذار غادر دمشق إلى القنيطرة بحجة القيام بجولة تفقدية على القطعات ليوزع على القادة أدوارهم التي سيقومون بها في مساء ذلك اليوم ذاته. وهذا هو سبب سرية الانقلاب ومفاجأته).

ويؤكد الحوراني قائلاً: (وتلبية لرغبة وإلحاح الضباط في الأركان حضرت إلى مبنى القيادة في اليوم الثاني للانقلاب، ولهذا أشاعت بعض الصحف اللبنانية أن الزعيم عينني مستشاراً له)(١).

كل هذا يدفعنا إلى وضع ألف إشارة استفهام حول علاقة الحوراني بالانقلاب.

وفي يوم الخميس ٣١ آذار اليوم الثاني للانقلاب ألغي منع التجول فتفجرت ردود الفعل الشعبية العفوية في العاصمة وفي جميع أنحاء البلاد تأييداً لحركة الجيش. ففي دمشق انطلقت المظاهرات الشعبية الضخمة يتقدمها الطلاب، وبعد أن سمح لهم حسني الزعيم بالتظاهر - حسب تعبير الصحف- للتعبير عن مشاعرهم.

وقد كان لطلاب حزب البعث دور مميز في قيادة هذه المظاهرات والابتهاج بالانقلاب.. وقد تجلى ذلك في اليوم التالي بشكل واضح، حيث أن الدكتور مدحت البيطار -أحد قيادات حزب البعث- صعد منبر مسجد بني أمية بعد صلاة الجمعة، فأثنى على الحركة التحريرية التي قام بها الجيش السوري قائلاً: (هذه الحركة التي كان يطالب بها البعثيون منذ أمد بعيد لإزالة الكابوس الجاثم على البلاد وإزالة الطاغوت الذي ادعى الألوهية وأراد من الناس أن يعبدوه دون الله).. ثم تابع قائلاً (نطالب بتأليف محاكم عسكرية لمحاكمة الخونة)(٢).

وفي نفس اليوم أصدر حسني الزعيم أوامر عسكرية لم تثر انتباه الناس إلى خطورتها لأنهم كانوا يعيشون أحلام اليقظة، فهم ساردون في ابتهاجاتهم وأفراحهم وأهازيجهم وحقيقة الأمر تتمثل بقول الشاعر:

أرى خلل الرماد وميض نار ... ويوشك أن يكون لها ضرام

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- العدد السابق.

(٢) نفس المصدر.

نعم كان لهذه الأوامر وميض نار لا نزال نكتوي بنارها ونتجرع مرارتها. لقد أصدر حسني الزعيم تلك الأوامر باسم التنظيم الإداري للدولة، بصفة مؤقتة، فأصبحت فيما بعد ذات صفة دائمة.

فقد منح الأمر العسكري رقم (١) قائد الجيش مهام الحاكم العسكري للجمهورية السورية.

ومنح الأمر العسكري رقم (٢) قائد الجيش حق إصدار المراسيم اعتباراً من تاريخ الانقلاب، وبذلك أصبحت جميع السلطات التنفيذية والتشريعية بيد حسني الزعيم.

المؤتمر الصحفي الثاني لحسني الزعيم

تقاطر رجال الصحافة العربية والأجنبية على وزارة الدفاع، حيث عقد حسني الزعيم مؤتمراً صحفياً استهله بالحديث عن حاجة البلاد إلى التنظيم في جميع مرافقها وإنقاذها من السياسة الخرقاء التي أوصلتها إلى هذه الحالة من الفوضى والضياع... وقال: إن التأييد الإجماعي الذي لقيته خطوتنا الأولى هذه يجعلنا نمضي لتنفيذ البرنامج الإصلاحي الواسع الذي رسمناه.. وأضاف قائلاً:

لقد آن لهذه البلاد أن تتخلص من الحكم الاستبدادي الإقطاعي الذي يقوم به نفر من أشخاص محدودي التفكير احتكروا الوطنية واستحلوا لأنفسهم تنفيذ أغراضهم ومطامعهم غير آبهين بما جروا إليه البلاد، سواء من الوجهة الداخلية أو الخارجية أو العسكرية.. ثم قال: إنني سأعمل جاهداً لتأليف حكومة مؤقتة تنفذ برنامجنا الإصلاحي الواسع. وإذا لم ينجح تأليفها لسبب ما فحينئذ يعلن الحكم العسكري ويصير تأمين الإدارة عن طريق الأمناء العامين عوضاً عن تأليف الوزارة.. ثم قال: إن المجلس النيابي الموجود لا انسجام فيه ولا تفاهم، وهو غير صالح وغير جدير بالبقاء، لأنه يجب أن يكون للبلاد مجلس منتخب بطريقة معقولة، وأن يؤلف بجانبه مجلس عشائري يهتم بشؤون العشائر. لأننا نريد أن يكون النظام البرلماني نظاماً ديمقراطياً صحيحاً، وأن يكون الحكم في سورية حكماً مثالياً تقتدي به الدول العربية الأخرى.. وقال: نحن لا نعمل لصالحنا الخاص ولا نريد جمع الثروات وبناء القصور ولكننا نسعى لتأمين مستقبل أبنائنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة.

وتعليقاً على قول أحد الصحافيين اللبنانيين من أن بعض الأوساط ترى أن وراء هذا الانقلاب دعماً أجنبياً، قال حسني الزعيم وهو يشير إلى رأسه وقلبه:

إن هذا الرأس وهذا القلب هما المصدران الوحيدان للانقلاب.. وأن أقرب المقربين إلي من المساعدين لم يعلموا به إلا قبل ساعات معدودات من وقوعه.

وقال: إن هناك ضرورة لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور جديد للبلاد يأتلف مع مصالحها ويهيئ لها سبيل التقدم والرقي والازدهار[1].

في مساء هذا اليوم أيضاً اجتمع في فندق الأوريان بلاس أكثر من ثمانين نائباً، وانتهى الاجتماع بتأليف لجنة ثلاثية من فارس الخوري وعادل أرسلان ومصطفى برمدا للاتصال مع حسني الزعيم والبحث معه بتشكيل حكومة قومية[2]. فطلب الزعيم من الوفد أن يعلن المجلس النيابي ثقته بالعهد الجديد في مضبطة رسمية على أن يكون الاجتماع خارج قبة البرلمان، وطلب موافقة البرلمان على تشكيل وزارة جديدة برئاسة الزعيم يتولى فيها أيضاً وزارتي الدفاع والداخلية.

رفض الوفد طلب الزعيم. فأصدر الزعيم المرسوم رقم (٣) الذي نص في مادته الأولى على حل البرلمان وتأليف لحنة دستورية لوضع مشروع دستور جديد وقانون للانتخابات النيابية. وجاء في المادة الثانية أن مرسوماً لاحقاً سيصدر لتعيين أعضاء اللجنة الدستورية، وسيحدد موعد الانتخابات العامة بعد الاستفتاء على الدستور الجديد.

وفي ٢ نيسان ١٩٤٩م نشرت جريدة النهار اللبنانية تصريحاً لفارس الخوري رئيس المجلس النيابي قال فيه:

لاشك أن الحركة الانقلابية هي غير دستورية، ولكنها وقعت، فلا يصح في الحالة هذه، سواء أكانت حركة حق أو باطل الوقوف في وجهها، أو وضع العراقيل في سبيلها لئلا تصبح البلاد بحالة فوضى. أما الدستور والحياة الدستورية فحياة الأمة فوق الدستور وأشكاله،

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

ويهمنا بالدرجة الأولى حياة الأمة وبقاء الدولة واستمرارها وحماية الكيان السوري، ولا ريب في أن الرجل الذي يتولى زمام الرئاسة في مثل هذه الظروف يجب أن يكون رجلاً مقداماً صلباً.

وفي ٤ نيسان ١٩٤٩م أصدر الزعيم قراراً بتعيين محافظين جدد وتسليمهم مهام الحكام العسكريين، وصدر مرسوم بتعيين السيد أسعد طلس مستشاراً حقوقياً لوزارة الدفاع، واستدعي السيدان أكرم الحوراني وعلي بوظو للتعاون مع الزعيم والتشاور في الأمور الهامة فباشرا عملهما في وزارة الدفاع.

وفي ٥ نيسان عين الزعيم السيد حسني البرازي نائباً للحاكم العسكري العام من المنطقة الشمالية، وفي ٧ نيسان قدم القوتلي والعظم كتابا استقالتهما فتليت استقالة القوتلي من قبل حسني الزعيم أمام مؤتمر صحفي، وهذا نص الاستقالة:

(أقدم للشعب السوري الكريم استقالتي من رئاسة الجمهورية السورية راجياً له العزة والمجد والسؤدد).

وفي ١٨ نيسان ألف الزعيم أول حكومة انقلابية برئاسته فاحتفظ بوزارتي الدفاع والداخلية، وكانت على الشكل التالي:

الأمير عادل أرسلان: نائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية.

فيضي الأتاسي: وزيراً للمعارف والصحة.

حسن جبارة: وزيراً للمالية.

أكرم الحوراني: وزيراً للعدل.

فتح الله صقال: وزيراً للاقتصاد الوطني (أصبح بعد يومين للأشغال والمواصلات).

نوري الإيبش: وزيراً للزراعة.

بعد أسبوعين من الانقلاب، سيطر الزعيم على كل مقدرات السلطة في البلاد، وفي المقابل انقسم السياسيون في البلاد حول كيفية التعامل مع العهد الجديد إلى اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: ويتزعمه السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب السابق، ويحبذ ضرورة إطفاء النار التي شبت في البيت السوري بالدبلوماسية والحكمة، والعمل على العودة بالبلاد إلى عهدها الدستوري تدريجياً، وليس لديه أي مانع من التعامل مع حسني الزعيم من أجل الإصلاح، وتجنيب البلاد المزيد من الانقلابات العسكرية.

الاتجاه الثاني: ويتزعمه الرجل الأقرب إلى الانقلاب النائب أكرم الحوراني مدعوماً من زعيمي حزب البعث (ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار) شريطة قيام الانقلاب بالإصلاحات الجذرية والفورية والتي وردت في بيانات الانقلاب.

الاتجاه الثالث: ويتزعمه رشدي الكيخيا وناظم القدسي قائدي حزب الشعب، ويطالب بعودة الجيش إلى الثكنات فوراً لإعادة الحياة البرلمانية والديمقراطية والدستورية للبلاد.

الاتجاه الرابع: ويتزعمه صبري العسلي الذي يمثل الحزب لوطني، ويدعو إلى مهادنة الجيش والعمل على البدء بانتخابات جديدة تعيد الحياة البرلمانية للبلاد.

لقد كان التعاون بين الزعيم والقادة السياسيين في الأيام الأولى للانقلاب قائماً دون معوقات، لكنه سرعان ما أدار ظهر المجن لهم، فبطش بالشيوعيين، وزج بميشيل عفلق بالسجن، وتخلى زعماء حزب الشعب عنه، رافضين تشكيل حكومة في ظل الحراب، فلم يجد الزعيم أمامه إلا حفنة من الطامعين بالسلطة، وهذا جعله يشعر بالعزلة، وقد انفضَّ من حوله من السياسيين، وخشي على حياته حتى من أقرب الناس إليه، فأصدر مرسوماً فصَّل فيه كيفية تشكيل موكبه، واستقدم بعض الضباط الألمان لتنظيم حرسه الخاص، ثم جعل حرسه من الشركس والأكراد، وأصدر مرسوماً يقضي بترفيع العقيد عبد الله عطفة إلى رتبة لواء وعينه أمين عام وزارة الدفاع.

ثم أصدر مرسوماً بترفيع نفسه إلى رتبة مشير، ورفّع المقدم بهيج الكلاس إلى رتبة عقيد، وأطلق سراح بعض المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم شكري القوتلي، الذي رحل مع عائلته إلى سويسرا ومنها إلى القاهرة حيث بقي فيها منفياً حتى عام ١٩٥٤م.

ونتيجة لتعقد الموقف العربي والدولي حول الأوضاع غير المستقرة في سورية، اتخذ الزعيم سلسلة من الإجراءات غير المتزنة، فاعتقل عدداً كبيراً من السياسيين والصحفيين

والكتاب، وأصبح سجن المزة العسكري يعجّ بالمئات من السياسيين، يتعرضون لشتى أنواع الإرهاب والتعذيب، فقد أُكره الكثيرون من السياسيين على توقيع صكوك الولاء للانقلاب وزعيمه، بينما أعلن آخرون انسحابهم من العمل الحزبي والسياسي وكان في مقدمتهم ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث.

وفي ٥ حزيران ١٩٤٩م صادق مجلس الوزراء على المرسوم الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية الذي سيحل دستورياً محل الرئيس المنفي شكري القوتلي. وحدد السادس والعشرين منه موعداً للاستفتاء الشعبي على الدستور وعلى رئيس الجمهورية، وكان حسني الزعيم هو المرشح الوحيد لهذا المنصب[١] فأعلنت نتائج الاستفتاء وجاء في البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية: (تبين لدى تدقيق المحاضر من لدن وزارة الداخلية أن مجموع الأصوات بلغ (٨١٦٣٢١) صوتاً جميعهم صوتوا لصالح الزعيم). لتكون نتيجة التصويت (١١٦٪) لصالح الزعيم (كان عدد المشتركين بالاقتراع فعلاً هو: ٧٣٠٠٣٠ صوتاً)[٢].

وفي ٢٦ حزيران كلف حسني الزعيم بصفته رئيساً للجمهورية السيد محسن البرازي بتشكيل وزارة جديدة، فجاءت على النحو التالي[٣]:

محسن البرازي: للرئاسة والداخلية والخارجية.

اللواء عبد الله عطفة: وزيراً للدفاع الوطني.

الأمير مصطفى الشهابي: وزيراً للعدل.

نوري الإيبش: وزيراً للزراعة.

حسن جبارة: وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني.

خليل مردم بك: وزيراً للمعارف والصحة.

فتح الله صقال: وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.

كان في مقدمة مهام هذه الوزارة الجديدة تطهير جهاز الدولة، فذهب العديدون ضحية لهذا التطهير، بينما شمل آخرين مم اتهموا بالفساد فعلاً، وكان من بين الذين شملهم التسريح

---

(١) رشح السيد بشير كمال زعيم (حزب الله) نفسه، فوصف بالجنون وأودع سجن المزة وذاق ألواناً من العذاب.

(٢) ص(٥٧٧) العياشي - المصدر السابق.

(٣) ص (١٠٧) المعلم - المصدر السابق.

السيد أسعد طلس أمين عام وزارة الخارجية. واستطاع البرازي ضبط جهاز الحكومة وأبعده عن المفاسد التي سادت العهد الماضي، بينما ظل الزعيم نفسه فوق القانون، وراح يشن حملة من أجل استعاضة (الطربوش العثماني) بالقبعة الأوروبية كما فعل أتاتورك. وبدأت أخبار الزعيم وبزخه ولهوه وسهراته مع بنات الهوى تزكم الأنوف، وقد اتخذ لنفسه قصراً جديداً تحيط به حديقة وارفة الظلال تحميه السياج والجنود والمخبرين[1].

وتحدث الناس في الشارع وفي البيوت والمقاهي كثيراً عن حفلات المجون والليالي الحمراء التي كانت تقام في الفنادق الكبرى تحت اسم الحفلات الخيرية، كما كانت تقام المزادات بين الأثرياء وكبار التجار لشراء قلم حبر الزعيم أو زر من أزرار سترته.

الانقلابات والعلاقات العربية والدولية

بعد مرور عشرة أيام على وقوع الانقلاب وجه حسني الزعيم مذكرة على مبعوثي الدول العربية بدمشق، بيّن فيها الأسباب والدوافع التي حدت به للقيام بالانقلاب، شرح فيها أهدافه من ذلك، وأن غرضه هو وضع حد للفوضى وحرصه على وضع دستور جديد للبلاد وإصدار قانون عصري للانتخابات وإعادة الحياة الديمقراطية الصحيحة للبلاد.

في ١٦ نيسان ١٩٤٩م هبطت طائرة عسكرية عراقية في مطار المزة ونزل منها (نوري السعيد) ببزة عسكرية برتبة (زعيم) واجتمع فور وصوله بالمشير حسني الزعيم. وهو يظن بأن دخول سورية في ظل الهيمنة العراقية ما هو إلا بضعة أيام، إن لم تكن قضية ساعات. والواقع أن حسني الزعيم كان أساساً يميل إلى عقد اتفاقية عسكرية مع العراق[2].

وبعد مغادرة الوفد العراقي سورية صدر بيان مقتضب جاء فيه:

(تغتنم الحكومة العراقية فرصة الانقلاب السوري لتطمين سورية إلى أن العراق يعتبر أي اعتداء صهيوني على حدودها، اعتداء عليه بالذات، وإن الجيش العراقي مستعد لتلبية نداء الإخوة في كل ساعة تدعو الضرورة إلى ذلك)[3].

---

(١) نذير فنصة- ١٣٧ يوماً هزت سورية- الحلقة الخامسة.

(٢) ص(١٢٩) دندشلي- حزب البعث.

(٣) ص(١٠٨) المعلم- المصدر السابق.

لكن نذير فنصة ذكر في مقالاته حول اجتماع نوري السعيد وحسني الزعيم ما يلي:

(سألت الزعيم عن فحوى اجتماعه مع نوري السعيد فقال: على خلاف ما تضمنه البيان لم تكن قضية فلسطين إلا مسألة ثانوية في المباحثات، إن نوري السعيد عرض علي إقامة وحدة سورية عراقية فورية)(1). كان الزعيم حريصاً على سلطته وسلطانه أكثر من حرصه على الوحدة مع العراق أو الأردن فسارع إلى إيفاد مستشاره الخاص نذير فنصة إلى القاهرة والرياض حاملاً رسائل من الزعيم توضح نوايا نوري السعيد، طمأنت القاهرة والرياض لحسن نوايا الزعيم، فوجه الملك فاروق دعوة لحسني الزعيم لزيارة القاهرة في أقرب فرصة ممكنة.

وفي ٢٠ نيسان ١٩٤٩م غادر الزعيم إلى القاهرة واجتمع في أنشاص مع الملك فاروق حيث اتفقا على التعاون والتنسيق وعلى إصدار بيان مشترك يتضمن اعتراف المملكة المصرية بالانقلاب السوري. ثم زار فنصة السعودية فلقي ترحيباً واهتماماً، وعاد منها محملاً بالاعتراف وبأعطر التمنيات، مع رجاء العاهل السعودي المحافظة على حياة شكري القوتلي(2).

يقول خالد العظم عن زيارة الزعيم إلى مصر:

(وليتصور القارئ عنجهية حسني الزعيم واعتزازه بنفسه، عندما وجد نفسه إلى يمين ملك مصر، كندٍّ له. نعم تصور هذا الوصولي وهو يجلس أمام فرعون مصر ويبحث معه شؤون سورية. ثم يقضي ليلته في أحد الأسرة الملكية في أنشاص، محتفى به احتفاء الملوك، وقد محّضه فاروق العطف الأبوي ووهبه مختلف أنواع العطايا والإحسان. وكان هذا كله لكي يحصل فاروق وحكومته على وعد من الزعيم بعدم الارتماء في أحضان الوحدة مع العراق(3).

وتكرست القطيعة النهائية بين العراق وحسني الزعيم.

---

(١) نذير فنصة - ١٣٧ يوماً هزت سورية - الحلقة الرابعة.

(٢) نفس المصدر.

(٣) ص(٨٩/ ٣) مذكرات العظم.

ومنذ ذلك الحين، تخلى حسني الزعيم عن مشروعه وبدأ يهاجم علناً أية فكرة تتعلق بسورية الكبرى أو وحدة الهلال الخصيب. وفي هذه الفترة وقع الاتفاق النقدي بين فرنسا وسورية، وكذلك اتفاقية التابلاين في ٢١ نيسان و١٦ أيار على التوالي[1].

وبدأ الزعيم يشيع جواً من القمع السياسي الرهيب، بفرض الرقابة على الصحف، وإلغاء أي نوع من أنواع التظاهر الشعبي. وأكثر من ذلك فإن شخصيته أخذت ترتدي، أكثر فأكثر، طابعاً غريباً ومضحكاً، بشكل يأباه الشعب السوري (أخذ الكثير من الناس يشبهونه بالحاكم بأمر الله العبيدي في مصر). وسرعان ما بعدت الشقة بينه وبين تصريحاته الأولى الملأى بالنوايا الطيبة. وهكذا وجد نفسه معزولاً في برجه العاجي، لا يرى من السلطة إلا المغامرة والأبهة الشخصية[2].

لقد فرض هذا الدكتاتور الأرعن على الصحافة -شاءت أم أبت- أن تسرف في مديحه، وتطنب في تمجيده، وأن تصوره (بطلاً فريداً فذاً نادر المثال)[3].

حسني الزعيم يتبادل التهديدات مع جارتيه العراق والأردن

في ٢٦ نيسان ١٩٤٩م وبينما ذكرت الصحف أنباء الحشود العراقية- الأردنية حول سورية، عقد الزعيم مؤتمراً صحفياً في مبنى قيادة الجيش.. كان غاضباً عصبي المزاج فحمل حملة شعواء على الملك عبد الله وعلى الوصي عبد الإله وعلى نوري السعيد.

قال الزعيم في مؤتمره الصحفي:

(هؤلاء لم يعترفوا بالوضع الجديد في سورية، إنهم يتآمرون علينا وقد أسفروا عن نواياهم العدوانية بحشد قواتهم على حدودنا بغية تحقيق مشروعهم المسمى (الهلال الخصيب) أو (سورية الكبرى). سوف آتي بالملك عبد الله إلى دمشق وأعلق مشنقته في ساحة المرجة، وهدد الزعيم بالهجوم العسكري على الأردن وضمه إلى سورية بالقوة)[4].

---

(١) ص(١٢٩) دندشلي- حزب البعث.

(٢) نفس المصدر.

(٣) ص(٢/٧٤) جوزيف إلياس- تطور الصحافة.

(٤) نذير فنصة (١٣٤) يوماً هزت سورية- الحلقة الرابعة.

في ٢٧ نيسان ١٩٤٩م علق (غلوب باشا) قائد القوات الأردنية الذي كان في الولايات المتحدة بقوله:

(إن الأردن لن يقف مكتوف الأيدي إزاء الاستفزازات السورية، إن سورية يحكمها اليوم رجل عصابات يشبه إلى حد كبير رؤساء العصابات المنقرضة في شيكاغو)[1].

وفي ٢٧ نيسان ١٩٤٩م بعثت المفوضية الأمريكية في دمشق بمذكرة جاء فيها:

(إن حكومة الولايات المتحدة قد لاحظت بارتياح التأكيدات العلنية التي أدلى بها دولة رئيس الوزراء الزعيم حسني الزعيم مؤكداً عزم الحكومة السورية الجديدة على القيام بتعهداتها الناشئة عن جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي ارتبطت بها الحكومة السورية السابقة (اتفاق التابلاين) وكذلك عن تعلقها بالمبادئ الديمقراطية وعزمها على إجراء انتخابات جديدة في زمن قريب)[2].

وحتى يستطيع الزعيم مواجهة الضغط الهاشمي، أنشأ في دمشق صحيفة ناطقة باسمه (الانقلاب) وعين في الإذاعة السادة أحمد عسه، وظافر الصابوني، ونشأة التغلبي، لشن حملات إعلامية موجهة إلى عمان وبغداد[3].

في الأول من أيار ١٩٤٩م تلقى الزعيم رسالة من نوري السعيد جاء فيها:

(إن العراق لا يرى ضرورة لاعتراف جديد يضيفه إلى اعترافه السابق باستقلال القطر الشقيق. إذ إن تبدل الحكومات هو شأن من شؤون الدولة الداخلية الصرفة وهو يكرر ما قد صرح به مراراً من أن العراق ليس لديه مشاريع خاصة يفرضها، ولكنه يرحب بأي اتحاد مع أي قطر عربي، ويرى أن تقرير المصير السياسي يعود للشعب بكامل حريته وبدون أي تدخل خارجي لفرض أي نظام لا يرتضيه هذا الشعب)[4].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) صحيفة الأيام الدمشقية- عدد (٥) أيار ١٩٤٩م.

(٣) ص(١١٠) المعلم- المصدر السابق.

(٤) صحيفة الأيام- المصدر السابق.

بعد حصول الزعيم على هذه التطمينات العراقية سارع نحو تحسين العلاقات بالعراق، فأوفد الأمير عادل أرسلان نائب رئيس الوزراء- وزير الخارجية، وصبري العسلي رئيس الحزب الوطني إلى العراق للاشتراك في احتفالات عيد ميلاد (الملك فيصل الثاني)، ورحب نوري السعيد بالوفد السوري وبالعسلي بصورة خاصة، حيث اتفق على التنسيق فيما بينهما لمعالجة العلاقات السورية- العراقية مستقبلاً[1].

وفي الثاني من أيار ١٩٤٩م اعترفت فرنسا بالانقلاب الجديد، وفي الثالث منه صدر المرسوم التشريعي رقم (٢٣) لتصفية العلاقات المالية والاقتصادية والعقارية التي كانت معلقة بين سورية وفرنسا منذ عام ١٩٤٦م، فحصلت فرنسا على ثمن اعترافها.

وفي الخامس من أيار ١٩٤٩م احتفلت سورية رسمياً بعيد جلوس الملك فاروق على العرش، حضر الاحتفال حسني الزعيم شخصياً، وبعث إلى الملك فاروق بالبرقية التالية:

(يسعدني أن أحل محل جلالتكم في الاحتفال الكبير الذي تزهو دمشق بإقامته فيها محاطاً بياور جلالتكم. إن الشعب السوري لمغتبط بهذه المناسبة السعيدة التي تمكنه أن يعرب عن عظيم ما يكنه من إجلال لمليك مصر والسودان ومحبة لشعب الكنانة الشقيق)[2].

وفي السابع من أيار ١٩٤٩م أعلن الزعيم رغبة سورية إبرام الاتفاق الموقع بين الحكومة السورية وشركة (التابلاين الأمريكية) باعتباره صاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وخلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الزعيم قدم وزير الأشغال والمواصلات فتح الله صقال تقريراً انتقد فيه الاتفاق وطالب بتعديله لما فيه من مس بالسيادة السورية وإجحاف بحقوقها المالية. وفيما يلي التقرير الذي قدمه فتح الله صقال:

صاحب الدولة القائد العام للجيش والقوات المسلحة رئيس الوزراء

طالعنا بمنتهى الدقة والإمعان مشروع الاتفاق الذي عقد بتاريخ أول أيلول عام ١٩٤٧م بين الحكومة السورية وشركة الأنابيب عبر الدول العربية، وهذه الشركة معروفة باسم (التابلاين) وقد رأينا أن نبدي بعض الملاحظات بهذا الشأن.

---

(١) ص(١١٠) المعلم- المصدر السابق.

(٢) صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في١٦ أيار ١٩٤٩م.

ملاحظة عامة

إننا ممن يبحثون على التعاون الوثيق مع كل بلد، عربي وأجنبي، يضمر لنا الخير والولاء، على ألا يمس هذا التعاون السيادة القومية بشكل من الأشكال.

غير أنه يتضح من مطالعة مشروع الاتفاق المتقدم الذكر، أن هناك دولة ستحل ضمن دولة أخرى، فقد جاء في مقدمة الاتفاق أنه يحق للشركة أن تقوم بالإنشاءات التالية:

مطارات، سكة حديد فوق الأرض وتحتها، خطوط برقية وتلفونية، أجهزة لاسلكية وأعمال أخرى، هذا علاوة على الإنشاءات الفنية المتعلقة بتنفيذ المشروع كمد الأنابيب وإقامة محطات للمضخات ومعامل ومخازن، وصهاريج لخزن الماء والزيت، وجسور ومساكن للمستخدمين ومستشفيات.

ومن البديهي أن إنشاء المطارات والمحطات اللاسلكية، والسكك الحديدية فوق الأرض وتحتها يمس مباشرة السيادة القومية، إذ يتعذر على الحكومة أن تراقب مراقبة دقيقة كل ما يمكن أن يجري في أراضيها من شؤون.

ولهذا نرى عدم التوسع في منح الصلاحيات التي تطلبها الشركة، والتي لا تمت بصلة إلى المشرق نفسه.

بعض الملاحظات من الناحية القانونية

الملاحظة الأولى:

جاء في المادة الرابعة أن الحكومة ستتقاضى جزءاً من الألف ونصف الجزء (من الليرة الإسترلينية) عن كل طن من الزيت يمر بأراضيها، عبر الصحراء السورية على ألا تقل هذه الحصة عن عشرين ألف ليرة سنوياً.

ولقاء ذلك تنزل الحكومة عن ضريبة التوريد أو ضريبة المرور (الترانزيت) وعن جميع الرسوم المالية مهما كان نوعها التي يمكن أن تترتب اعتيادياً عن المواد التي ستخرجها الشركة، ومن المعلوم قانوناً أن الضرائب تفرض خاصة على المشاريع التجارية والصناعية، ولا يجوز أن يعفى منها إلا المؤسسات التي تقوم بخدمة عامة، والتي لها طابع خيري أو إنساني.

ولا ريب أن مشروع التابلاين هو مشروع تجاري بحت، والشركات التي تمارس هذا العمل تعد من أقوى شركات العالم مالياً وهي:

ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا

ستاندارد أويل أوف نيوجرسي

سوكوني فاكريم أويل كومباني

تكساس كومباني

وعليه فليس من مصلحة الدولة أن تتناول مبلغاً ضئيلاً كالمبلغ المحدد وقدره عشرين ألف ليرة إنكليزية سنوياً لتتنزل عن ضرائب قد تبلغ أضعاف أضعاف هذا المبلغ.

الملاحظة الثانية:

جاء في المادة الخامسة أنه يحق للشركة أن تستورد ما تشاء من البضائع، دون أي رسم جمركي أو أي رسم آخر، وأن تصدر تلك البضائع -إذا فاضت عنها- دون قيد ولا شرط، وفي جميع الأوقات أي ليلاً ونهاراً.

كما وأنه يحق لها أن تشتري من الأسواق المحلية ما ترغبه من البضائع على أن تستورد بضائع مماثلة لها وتسلمها إلى التجار المحليين، دون دفع أي رسم كان.

ولا شك أن هذا الاستثناء العام والشامل سيخلق كثيراً من المشاكل المالية، لأنه يتعذر على الحكومة القيام بالمراقبة الدقيقة اللازمة، لمعرفة البضائع وكيفية استعمالها.

أما إعفاء البضائع التي تستوردها الشركة، من كل رسم أو ضريبة، فليس هناك ما يسوغه من الناحية القانونية كما سبق وأشرنا إلى ذلك، لأن فائدة هذا المشروع لا تعود عل البلاد السورية فحسب، بل على جميع بلاد العالم.

ولهذا فلا بأس من أن يزاد سعر البيع بنسبة الرسوم التي ستدفع، ولاسيما أن المبلغ الأدنى المحدد للأرباح، التي ستجنيها الحكومة السورية لا يتجاوز عشرين ألف ليرة إنكليزية سنوياً، وهو مبلغ ضئيل بالنسبة لفخامة المشروع وللأرباح الطائلة التي تغنمها شركات الزيوت المعدنية، وقد أصبحت ثرواتها تضاهي ميزانيات الدول.

ومما شك فيه أن سورية بحاجة قصوى إلى زيادة وارداتها، لتتمكن من تحقيق ما تصبو إليه من الأعمال الإنشائية، التي تحتاج إلى المال الوفير، والذي يتعذر تحصيله من الموارد الاعتيادية، ولذلك فإننا نرى ضرورة استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى.

الملاحظة الثالثة:

جاء في المادة السابعة أنه يجوز للشركة أن تطلب من الحكومة أن تمنحها حق بناء ميناء أو موانئ تشحن منها الزيوت إلى الخارج.

ويهم الحكومة أن تعمل الشركة على بناء ميناء في أحد السواحل السورية، وخصوصاً في اللاذقية، وبهذه الطريقة يتحقق بناء مشروع ميناء اللاذقية دون أن تضطلع الحكومة بعبء هذا المشروع وبدون أن تتحمل ما يتطلبه من النفقات الباهظة.

وفضلاً عن ذلك فإن سورية ستتخلص من نيرها الاقتصادي، الذي يحتم عليها الآن أن تستورد بضائعها بواسطة الموانئ اللبنانية.

وقد ورد في المادة نفسها أن السفن التي ستستعمل في سبيل مصالح الشركة لا تخضع لأية ضريبة، وهذا الإعفاء مخالف للمبادئ الأساسية في علم التشريع المالي والجمركي.

الملاحظة الرابعة:

جاء في المادة الحادية عشرة أنه (يرجح السوريون في التعيين لوظائف الشركة عندما يكونوا حائزين على الأهلية المطلوبة).

بيد أن هذه المادة لم تعين نسبة الوظائف للسوريين، بل تترك للشركة الحرية المطلقة لتعيين من تشاء، فإذا ادعت أن السوريين غير حائزين على الأهلية المطلوبة، جاز لها أن تعين جميع الموظفين من تبعة أجنبية.

وقد سمح للشركة أن تأتي بعمال من الخارج، إذا كان عدد العمال المحليين غير كاف، وهذا أمر لا يمكن قبوله أيضاً لأن اليد العاملة قليلة في بلدنا، وإذا كانت الحكومة السورية قد قبلت بهذا المشروع، وتساهلت في شروطه وقيوده، فلكي تجد عملاً لمن لا عمل لهم.

الملاحظة الخامسة:

جاء في المادة الثانية عشر أن الشركة لا تخضع لضريبة الملك، ولا لضريبة الدخل، ولا لأي نوع من الضرائب والرسوم.

كما أن مستخدميها أيضاً لا يخضعون لأية ضريبة.

وقد استثني من هذا الإعفاء الشامل الأرباح التي تنشأ عن جميع منتوجاتها في الأسواق المحلية، وعن أسهم الشركة الموزعة على الخاضعين للضريبة من أهالي الجمهورية السورية.

وقد أعفيت الشركة بموجب المادة نفسها منكل رسم من رسوم الطوابع.

وقد سبق أن بينا أنه ليس هناك ما يسوغ هذا الإعفاء الشامل. لأن هذا المشروع تجاري بحت، ينبغي أن يخضع للرسوم والضرائب كلها.

الملاحظة السادسة:

جاء في المادة الثالثة عشر أنه يحق للشركة أن تستعمل خطوطها الخصوصية البرقية والتلفونية واللاسلكية دون أية معارضة. وأنه يجوز للحكومة أن تعين موظفين من قبلها للإشراف على استعمال تلك الخطوط.

غير أنه يتعذر القيام بالمراقبة الفعلية الواجبة، إذا شاءت الشركة أن تعمد إلى أسلوب خاص لنقل الرسائل.

الملاحظة السابعة:

جاء في المادة الخامسة عشرة أنه يحق للشركة أن تستعمل في سبيل أبنيتها وإنشاءاتها جميع المواد اللازمة لها من كلس وبحص وحجارة، دون أن تدفع للحكومة قيمتها، فيما إذا كانت تلك المواد ستستخرج من الأراضي التي تخص الحكومة.

ولا شيء يسوغ هذه الهبة المجانية ولاسيما أنه في مقدور الشركة أن تدفع بدل تلك المواد، ولا شك بدل الحديد والإسمنت والمواد الأخرى اللازمة لإنشاءاتها.

الملاحظة الثامنة:

جاء في المادة التاسعة عشرة أنه إذا عرضت الشركة أسهمها على الجمهور، تفتتح قوائم الاكتتاب في الجمهورية السورية، في نفس الوقت الذي تفتح فيه قوائم الاكتتاب في محلات أخرى، ويفهم من هذا النص أن الشركة غير مضطرة إلى عرض أسهمها على الجمهور السوري، وهذا استئثار في عمل تسهم فيه البلاد العربية السورية، بأراضيها وسمائها ومياهها.

وليس من العدل أن تحرم سورية فوائد هذا المشروع إذا رغبت أن تسهم فيه بمالها.

الملاحظة التاسعة:

جاء في المادة الحادية والعشرين أن الشركة تتعهد باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب الفساد إلى التربة والهواء والماء المجاور لأجهزتها.

على أنه إذا تسرب هذا الفساد ونتج عنه بعض الأضرار فإن الشركة غير مسؤولة عنها، وهذه أيضاً نظرية غريبة في بابها، إذ أن الشركة تتنصل سلفاً من المسؤولية عن أعمال يمكن أن تسفر عنها بعض الأضرار.

الملاحظة العاشرة:

جاء في الكتاب الذي أرسله السيد هيل رئيس التابلاين، إلى رئيس مجلس الوزراء السوري في أول أيلول عام ١٩٤٧م ثلاث شروط غير معقولة:

١- أن الشركة لا تستطيع أن تسلم الكمية التي تعهدت ببيعها إلى سورية من الزيت الخام وقدرها مئتا ألف طن إلا بعد ستة شهور من تاريخ نقل الزيت الخام إلى المصب الواقع على شاطئ البحر المتوسط. ولا ندري الحكمة في التأجيل ببيع الزيت إلى سورية بعد المدة المتقدم ذكرها.

٢- جاء في الكتاب المشار إليه أن سعر البيع سيكون عادلاً ومقبولاً، ومتوافقاً مع أسعار السوق الجارية في موانئ البحر المتوسط، وإذا كان السعر مماثلاً للأسعار الخارجية فما هي الفائدة التي ستجنيها سورية من هذا البيع؟

٣- تشترط الشركة أن يكون الدفع بالدولارات فمن أين تأتيها سورية بالدولارات؟ إن هذا الطلب لا يمت إلى المنطق والإنصاف.

تلك الملاحظات التي رأينا أن نبديها حفظاً لحقوق سورية وهذا المشروع يتطلب تعديلاً يتلاءم مع المبادئ الأساسية للسيادة القومية، والتشريعات المالية والجمركية.

ولا يعقل أن تقبل سورية بمنح الامتيازات المتعددة والمتنوعة، التي تطلبها شركة التابلاين لقاء مبلغ ضئيل من المال يمكن ألا يتجاوز العشرين ألف ليرة إنكليزية، كما جاء في المادة الرابعة من الاتفاق المتقدم الذكر.

والرأي عندنا أن تتناول التعديلات النقاط التالية:

١ – أن تكون للإنشاءات صلة وثيقة بالمشروع نفسه، وأن لا تتحدى السيادة القومية.

٢ – أن تخضع الشركة لدفع جميع الرسوم والضرائب لأن المشروع تجاري بحت، تقوم به أربع شركات هي ولا شك أغنى شركات العالم.

٣– أن تتعهد الشركة بإنشاء مرفأ على أحد السواحل السورية نخص بالذكر ساحل اللاذقية.

٤ – تتعهد الشركة بطرح قسم من أسهمها على الأسواق السورية.

٥ – أن تتعهد الشركة باستخدام موظفين سوريين بنسبة ٧٥٪، وعمال سوريين بنسبة ٩٠٪.

٦ – أن تحدد للحكومة حصة سنوية بمبلغ يتناسب وضخامة المشروع.

٧– أن يباع الزيت الخام بالعملة السورية لا بالدولارات المفقودة في البلاد.

التوقيع

فتح الله صقال[1]

واستطاع تقرير وزير الأشغال إقناع أعضاء مجلس الوزراء بضرورة تعديل اتفاق التابلاين قبل إبرامه، لكن الضغط الخارجي الذي تعرض له الزعيم جعله يجمع مجلس الوزراء ثانية في ١٦ من أيار للمصادقة على الاتفاق المعقود مع شركة التابلاين دون تعديل أو تبديل بغض النظر عن التقرير.

وفي ٣٠ من حزيران ١٩٤٩م صدر المرسوم التشريعي رقم (١٤٠) وسمح بموجبه لشركة التابلاين أن تمارس عملها في سورية وأن تنشئ المطارات وسكك الحديد وأن تشتري البضائع وتقيم المنشآت معفاة من الرسوم والضرائب مقابل حصول سورية على مبلغ مقطوع (٢٠) ألف جنيه إسترليني سنوياً.

وفي الرابع من حزيران صدر القرار الوزاري رقم (٢٠٣) بالتصديق على الاتفاق الموقع بين سورية وشركة المصافي المحدودة البريطانية بشأن المصب في بانياس، لتصدير البترول العراقي.

ونصت الاتفاقية حصول الشركة على امتياز لمدة (٧٠) عاماً لإنشاء وصيانة مصفاة أو

---

(١) ص(٣٢٥-٣٣٠) وليد المعلم- المصدر السابق.

مصافي في الراضي السورية على أن تؤول ممتلكات الشركة في سورية للحكومة السورية بعد انتهاء مدة الامتياز وتتعهد الحكومة السورية لقاء العائدات بإعفاء الشركة من الضرائب والرسوم، وعدم انتزاع الأراضي التي تتملكها طول مدة الامتياز. وتتعهد الحكومة بإعطاء الشركة أفضلية في الموانئ السورية كما لها الحق في إنشاء وصيانة ميناء أو موانئ في سورية لأغراض المشروع وأن تضع عوامات لربط السفن وتنشئ إشارات وأضواء على الشاطئ وحواجز لصد الأمواج. ولها حق إنشاء السكك الحديدية والطرق البرية وإنشاء وصيانة شبكات هاتفية وبرقية ولاسلكية. وتتعهد الحكومة بمنح موظفي الشركة الجانب تسهيلات خاصة لتنقلاتهم عبر مراكز الحدود. وتحصل الحكومة على عائدات نسبية (٦) مليون جنيه إسترليني عن (٢) مليون طن نفط الأولى و(١٠) مليون عن (٤) مليون الأولى، و(١٣) مليون جنيه عن (٦) ملايين طن وما فوق[١].

وفي ٧ حزيران ١٩٤٩م عقدت الاتفاقية بين الحكومة السورية وشركة خطوط أنابيب الشرق الأوسط المحدودة البريطانية لنقل النفط العراقي عبر أنابيب مارة في سورية إلى البحر الأبيض المتوسط.

وحصلت الشركة البريطانية على امتياز لمدة (٧٠) عاماً أيضاً، لمد وصيانة خط أو خطوط الأنابيب من الحدود السورية - العراقية شرقاً وحتى البحر الأبيض المتوسط غرباً. وتضمنت الاتفاقية بنوداً مشابهة لبنود الاتفاقية الموقعة مع شركة المصافي المحدودة[٢].

واجه الزعيم حملة شنتها عليه المعارضة بعد تصديقه على اتفاقية التابلاين وتصديقه على الاتفاقيتين مع شركة نفط العراق.

وفي السابع من تموز عام ١٩٤٩م سلم رئيس الحزب القومي (أنطون سعادة) إلى حكومة لبنان حيث أعدم في اليوم التالي[٣].

لقد كانت تربط الزعيم مع أنطون سعادة صداقة قديمة منذ كان الزعيم منفياً في لبنان

---

(١) ص(١١١-١١٢) نفس المصدر.

(٢) ص(١١٢) المعلم- المصدر السابق.

(٣) ص(١٧٤) الجبوري- المصدر السابق.

أيام الانتداب، بعد انقلاب الزعيم فر سعادة من لبنان حيث صدر قرار غيابي بإعدامه، فلجأ إلى سورية حيث يحكمها صديقه القديم حسني الزعيم.

أكرمه الزعيم وأهداه مسدساً، وكسب الزعيم عن طريق سعادة مجموعة من العسكريين السوريين المنتسبين للحزب القومي الذي يتزعمه، وعمل سعادة بعد ذلك في صحيفة الأيام الدمشقية.

كان رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح متزوجاً من سيدة حلبية من (آل الجابري) وكان بينه وبين محسن البرازي قرابة نسب، وكان البرازي الساعد الأيمن لحسني الزعيم، وصل الصلح إلى دمشق حاملاً رسالة من رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري يطلب فيها تسليم أنطوان سعادة إلى السلطات اللبنانية أو تدبير مقتله بدمشق.

بعد أسبوع من زيارة الصلح، عقد الزعيم اجتماعاً مغلقاً مع رئيس وزرائه (محسن البرازي) اتفقا فيه على تسليم أنطوان سعادة للسلطات اللبنانية، وفي السابع من تموز وصل سعادة إلى لبنان تحت حراسة مشددة، فعقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة استثنائية برئاسة رئيس الجمهورية بشارة الخوري قرر فيها التخلص من سعادة فوراً.

وبالنسبة لحزب البعث الذي أعلن تأييده لحسني الزعيم منذ الساعات الأولى لانقلابه، وسيّر المظاهرات ابتهاجاً بالانقلاب والهتاف لقائده حسني الزعيم. كان الحزب في علاقاته معه يتصرف وكأنه يملك الحق في إسداء النصح، مذكراً بدوره في تهيئة الأجواء السياسية للانقلاب. وعندما حاول البعث أن يقدم مذكرة متواضعة إلى حسني الزعيم منبهاً إلى تجاهله الناس الذين أيدوه وعاضدوه ونصروه، نرى أن هذا الدكتاتور الأرعن تثور ثائرته ضد حزب البعث، فيجرد زبانيته لاعتقال العديد من صفوف أعضائه. كما أوقف زعيمه ميشيل عفلق وزجه في سجن المزة، واستعمل معه أقسى أنواع التعذيب والإهانة، مما دفع عفلق إلى أن يوجه رسالته الشهيرة من السجن إلى حسني الزعيم، والتي اعترف فيها بأخطائه وأخطاء حزبه إزاء (نظام البناء والعمل الإيجابي) ويعلن: (إنني قانع كل القناعة بأن هذا العهد الذي ترعونه وتنشئونه يمثل أعظم الآمال وإمكانيات التقدم والمجد لبلادنا، فإذا شئتم فنكون في

عداد الجنود البنائين وإذا رغبتم أن نلزم الحياد والصمت فنحن مستعدون لذلك)[1].

ومما تضمنته رسالة عفلق إلى حسني الزعيم قوله:

(سيدي دولة الزعيم، إن هذه المجموعة من الشباب الذي يضمها البعث العربي قد عملت كثيراً في الماضي لتكون قدوة في النزاهة والوطنية الصادقة وأن ماضيها ليشفع لها عندكم يا سيدي لكي تعذروا ما ظهر منها من تسرع بريء وأن وراء مظهرها النزق نفوساً صافية ومؤهلات ثمينة للخدمة العامة، ما أجدر عهدكم أن يفسح لها مجال التفتح والإنتاج. أما أنا، يا سيدي الزعيم فقد اخترت أن أنسحب نهائياً من كل عمل سياسي بعد أن انتبهت بمناسبة سجني إلى أخطاء فيّ أورثتني إياها سنون طويلة من النضال القومي ضد الاستعمار والعهد السابق. وأعتقد أن مهمتي قد انتهت وأن أسلوبي لم يعد يصلح لعهد جديد، وإن بلادي لن تجد من عملي السياسي أي نفع بعد اليوم.

سيدي دولة الزعيم، أنتم اليوم بمكان الب لأبناء البلاد ولا يمكن ان تحملوا حقداً لأبنائكم، ولقد كان لنا في هذه التجربة تنبيه كاف ومفيد واتركوا لنا المجال كي نصحح خطأنا ونقدم لكم البرهان على وفائنا وولائنا)[2].

أما بالنسبة للحزب التعاوني الاشتراكي فقد اعتقل زعيمه فيصل العسلي في الساعات الأولى من فجر الانقلاب[3].

كذلك لم ينس حسني الزعيم (الشيخ المجهول) أحمد الإمام، فقد أقسم بتعليقه على حبل المشنقة إذا ما تسلم الحكم، وعندما ذكّره به معاونه العقيد بهيج كلاس قائلاً له: لم لا تطلب الشيخ المجهول وتعينه إماماً للجيش؟ فانتفض الزعيم وقال: (لقد ذكرتني به.. سوف أعلق مشنقته غداً في ساحة المرجة). فما كان من بهيج كلاس إلا أن أرسل إلى الشيخ المجهول على جناح السرعة سيارته الجيب العسكرية وأمر سائقه بإيصاله إلى الحدود العراقية. وبالفعل تمكن الشيخ من الفرار إلى العراق. وعندما بعث في طلبه حسني الزعيم لم يجد له أثراً.

---

(١) ص(٣٠) دندشلي- حزب البعث- ج١.

(٢) ص(٣١) نفس المصدر.

(٣) ص(٢٥٢) فرزات- الحياة الحزبية في سورية.

ولم يكن مصير قادة (الحزب الوطني) بأقل اضطهاداً، فقد اعتقل معظم قياديه وزعاماته[1].

أما بالنسبة لحزب الشعب فقد أعلن تأييده للزعيم نظراً لتقاربه مع العراق، ولكنه عندما ابتعد الزعيم من مشروع الوحدة مع العراق وقف موقف المعارضة منه[2].

ظن الديكتاتور الأرعن أن العناية الإلهية قد خصته بحكم البلاد، فجعل من نفسه الحاكم الفرد والمتسلط الأوحد، حتى صار من كان يؤيده وينصره بالأمس قد تحول إلى خصم لدود يتربص به الفرصة السانحة للإطاحة به. ولم تكن سياسته الداخلية والعربية أو الدولية إلا سلسلة من الأخطاء التي كانت تثير حنق الجميع، وتدفع بالتالي كافة القوى السياسية إلى صفوف المعارضة. ثم إنه ما اقام من سلطات بوليسية وحكمفردي، وتعاونه مع شخصيات مكروهة في الوساط الشعبية، ومشبوهة باتصالاتها الخارجية، قد أفقده تأييد القوى الوطنية والعسكرية على حد سواء. حتى على صعيد الجيش فإن التململ اخذ يظهر بوضوح بعد أيام من انقلابه إلى درجة بات فيها أكثر المتحمسين له قد تخلوا عنه. وفي نهاية تموز ازداد الضغط الهاشمي على سورية فازداد الزعيم عصبية وانفعالاً، ولم تتناول تصريحاته المتكررة العراق والأردن فحسب، بل وصلت إلى التهجم على البريطانيين باعتبارهم يدعمون الأسرة الهاشمية بزعمه.

شعر نذير فنصة ومحسن البرازي أن نهاية الزعيم قد اقتربت، فأسرعا لتهدئة الزعيم عسى يهدئ من تصريحاته ضد البريطانيين، وأوفد البرازي نذير فنصة إلى السفارة البريطانية بدمشق لتبرير عصبية الزعيم لإصابته بداء السكري، فكان جواب الدبلوماسيين البريطانيين (قبل أسبوع من الإطاحة به): (الزعيم مجنون).. وتجاهل فنصة هذا التعبير وكرر رغبته بعقد اجتماع بين الزعيم والسفير البريطاني فكان الرد: (هذه الفكرة الإيجابية أتت متأخرة ننصحك بأن تسافر لأن الأحوال ستسوء في سورية)[3].

---

(١) ص(٢٢٨) الجبوري- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٣٧) نفس المصدر.

(٣) نذير فنصة- ١٣٧ يوماً هزت سورية- الحلقة السادسة.

لقد صدق نذير فنصة عندما أطلق على مقالاته التي جاءت في حلقات تحت عنوان ((١٣٧) يوماً هزت سورية) وهي عدد الأيام التي حكم الزعيم فيها سورية ثم كانت النهاية المحتومة (القتل) كما أراد هو عندما تمنى أن يحكم سورية يوماً ثم يقتل وكان ما تمنى.. فكيف هزت هذه الأيام سورية؟!

لقد كان كل من راهن على الزعيم وضع نفسه في صفوف الخاسرين، وكل من تفاءل بانقلابه خاب ظنه، لأنه تبين -على أرض الواقع- أن الزعيم لم يقصد بانقلابه التغيير إلى الأفضل أو لإصلاح الحال، وإنما جاء الانقلاب ليحقق للزعيم الأرعن طموحاته في أن يكون على رأس سدة الحكم، ولا تهمه هشاشة هذه السدة، المهم الحكم وان يكون هو الحاكم الأوحد ولسان حاله يقول: -في اللهجة العراقية- (ماكو زعيم إلا الزعيم)، وبالفعل لم يكن في دمشق زعيم إلا الزعيم خلال فترة حكمه.

لقد تباكى الزعيم في بيانه الأول على الديمقراطية، مدعياً أن الديمقراطية في العهد السابق قد فقدت روحها، ولم يبق منها إلا الشكليات والمظاهر، فجاء الزعيم لينحر الديمقراطية ويقضي عليها روحاً ومظهراً.

أصدر الزعيم مرسوماً تشريعياً يقضي بأن يقسم كبار الموظفين يمين الولاء للسلطة الجديدة وان يتعهدوا بعدم الانتماء لأي حزب سياسي حاضراً أو مستقبلاً.

سار العهد الجديد في سياسة المحاور فنسق مع مصر والسعودية وأدار ظهره للجارين الهاشميين الأردن والعراق.

وبرهن الزعيم ومن كان حوله من السياسيين عن قصر النظر وضيق الأفق وعدم الكفاءة السياسية والدبلوماسية، وكان متقلب الهواء فتارة تراه مع الملك فاروق وأخرى تراه مع نوري السعيد، وكأن السياسة مزاج وأهواء.

أنجز الزعيم في عهده أربع اتفاقيات هامة بالنسبة لسورية، طال الجدل حولها في أيام العهد السابق ولم تبرم وهي:

١- تصفية القضايا المعلقة بين سورية وفرنسا، في الوقت الذي عجزت فيه وزارة خالد العظم في إقناع مجلس النواب بالتصديق على هذه التصفية.

قال الأمير عادل أرسلان في هذه القضية: (ظن الفرنسيون أن سورية ولبنان لا تزالان واقعتان تحت مناطق النفوذ الفرنسية، لاسيما وان مركز فرنسا في أوساط العسكريين السوريين واللبنانيين استمر قوياً، بسبب تجهيز قوات البلدين بالأسلحة الفرنسية واستمرت الحاجة إلى قطع للغيار وأسلحة جديدة.. كان السفير الفرنسي بدمشق على اتصال يومي مع الزعيم، كما بذلت فرنسا جهوداً لإقناع الدول الأخرى للاعتراف بحكمه). وأكد أرسلان على (أن الزعيم دخل في مفاوضات سرية مع فرنسا لعقد معاهدة سورية- فرنسية)[1].

٢- اتفاقية الهدنة السورية- الإسرائيلية في أيار ١٩٤٩م: وقع الزعيم على اتفاقية الهدنة، وكان الحكم السابق يرفض التوقيع عليها.

٣- التوقيع على اتفاقية التابلاين في ١٦ أيار، واتفاقية خطوط أنابيب النفط العراقية، الأولى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، والثانية لصالح بريطانيا والعراق.

يقول (باتريك سيل): (ذكرت المصادر الموثوقة الأمريكية، أن المخابرات الأمريكية والبريطانية علمت بوقوع الانقلاب قبل أيام ولكنها لم تفعل شيئاً لمؤازرته أو دفعه، إن المساندة للزعيم جاءت بعد الانقلاب وأن تصديق الزعيم لهذه الاتفاقيات يجب أن يؤخذ على أساس أنه انعكاس لحاجة الزعيم كسب الأصدقاء للاعتراف بانقلابه أكثر مما هو دعم فرنسي أو أمريكي أو بريطاني لتجهيز الانقلاب قبل القيام به)[2].

لقد كان لتطورات السياسة الخارجية السورية تحت حكم الزعيم، أن يثير قلق نوري السعيد في العراق الذي لم يكن يخفي أهدافه حيال سورية. وشرع نوري السعيد يعمل مكثفاً اتصالاته مع كافة الأوساط السورية والعسكرية وبشكل خاص مع حزب الشعب، ومع عدد من العسكريين أبرزهم اللواء سامي الحناوي، والنقباء عصام مريود ومحمد دياب وحسين الحكيم، وفضل الله أبو منصور[3]، للإطاحة به.

وكانت النهاية المحتومة للطاغية حسني الزعيم على يد رفاق الأمس، فقد توجه صباح

---

(١) ص(٥٩) باتريك سيل- الصراع على سورية.

(٢) ص(٥٩) باتريك سيل- الصراع على سورية.

(٣) ص(١٣٢)دندشلي- حزب البعث- ج١، وص(٨٩) مذكرات العظم- ج٣.

الثالث عشر من آب ١٩٤٩م عدد من المصفحات إلى دار حسني الزعيم، فدخلها الجند عنوة واقتادوه بقميص النوم إلى المزة، حيث أعدم مع رئيس وزرائه محسن البرازي رمياً بالرصاص. بعد محاكمة صورية لم تدم أكثر من ساعة[1].

انقلاب سامي الحناوي
١٤ آب (١٩٤٩م)

لم يطل العهد بالديكتاتور الأرعن حسني الزعيم الذي لطخ وجه سورية بليالي وأيام حكمه الكالحة، وأساء إلى سمعتها عربياً ودوليا، فكان انقلاب سامي الحناوي، الذي باغته في بيته مع رئيس وزرائه محسن البرازي، ليقتادا صاغرين في عربة مدرعة إلى سجن المزة، الذي جعل منه هذا الأرعن كهفاً لساسة سورية وقادتها الوطنيين ورجالاتها، فيلقى به منكس الرأس معفر الجبين لا يستر جسمه إلا قميص نومه. حيث أجريت لهما محاكمة سريعة لم تستغرق إلا ساعة لينالا جزاء هما العادل (حكم الإعدام) الذي نفذ فيهما فوراً في السجن رمياً بالرصاص. ولتنتهي أسطورة الحاكم الأوحد.

لم يكن ما حدث مفاجئاً للأوساط الشعبية والسياسية، فالساسة خططوا له والشعب بارك وهلل لكل خطوة من شأنها إزالة هذا الكابوس الذي جثم على صدر سورية العروبة والحضارة والزهو والمدنية. ولم يكن ما حدث مفاجئاً حتى لأقرب المقربين من حسني الزعيم الذين كانوا يلهثون ليرمموا ما خرب هذا الديكتاتور الأرعن.

أما الذي فاجأ الجميع أن يحدث هذا الانقلاب على يد أقرب رجال الزعيم وأعوانه (سامي الحناوي) الذي كان يخصه الزعيم بثقة كبيرة لا حدود لها، ومن هنا نتبين مدى رعونة الزعيم وتصرفاته الشاذة التي جعلت أقرب المقربين إليه يقوم بالانقلاب عليه!!

في الرابع عشر من آب ١٩٤٩م، وفي ساعات الفجر الأولى منه مزقت سكون الليل أصوات هدير الدبابات وهي تجوب شوارع العاصمة دمشق، وتحتل مواقعها حول المباني العامة، ويطل من أبراجها جنود بلباس الميدان ويدهم على زناد رشاشاتها، حيث تسابق الناس إلى الشرفات ونوافذ البيوت ليعرفوا قبل أن يسمعوا أي بلاغ أنه انقلاب.. نعم إنه انقلاب.

---

(١) ص(٨٩) العظم – نفس المصدر، وص(١٣٣) دندشلي – نفس المصدر.

وفي الساعة السابعة من صباح ذلك اليوم الأحد ١٤ آب ١٩٤٩م استمع الناس عبر إذاعة دمشق البلاغ العسكري رقم (١) والذي جاء فيه:

(لقد قام جيشكم الباسل بالانقلاب يوم الثلاثين من آذار الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت إليها، لكن زعيم ذلك الانقلاب أخذ يتطاول هو وحاشيته على أموال الأمة ويبذرها بالإثم والباطل ويعبث بالقوانين وحريات الفراد... ولهذا وبعد الاعتماد على الله عزم جيشكم الذي لا يريد إلا الخير بالبلاد أن يخلصها من الطاغية الذي استبد هو ورجال حكومته، وقد أتم الله للجيش ما أراد فأنقذ شرف البلاد وآلى على نفسه أن يسلم الأمر إلى الأحرار المخلصين من رجالات سورية، وسيترك الجيش لزعماء البلاد أنفسهم قيادة البلاد وسيعود الجيش إلى ثكناته وسيترك السياسة لرجالاتها)[1].

وهكذا حدد الانقلابيون الجدد أهدافهم، من خلال بيانهم الأول بالنقاط التالية[2]:

١- تخليص البلاد من الاستبداد والمستبدين.

٢- إبقاء الجيش بمنآى عن التدخل في الحياة السياسية وإعادته إلى الثكنات.

٣- إعادة مقاليد الشؤون السياسية إلى الزعماء المدنيين.

أكرم الحوراني والانقلاب الجديد

يقول الحوراني في مذكراته: في الساعة التاسعة من صباح يوم ١٤ آب ١٩٤٩م أفقت على أنباء انقلاب سامي الحناوي، بعد تلك الليلة المقلقة -وهذه العبارة تستحق وضع إشارة استفهام حولها- التي أيقظني فيها الضابط عصام مريود في ساعة متأخرة من الليل. (وهنا يتوقف الحوراني عن الحديث ليقفذ) قائلاً:

استُدعيت إلى الأركان، فوصلت إليها بعد الساعة العاشرة (وهنا يطرح السؤال نفسه: أين كان خلال الفترة بين إيقاظه على يد الضابط مريود في ساعة متأخرة من الليل وحتى ساعة استدعائه إلى الأركان؟!).. وهناك رأيت الزعيم سامي الحناوي لأول مرة، وكان يجلس معه اللواء عبد الله عطفة.

---

(١) ص(٥٩٥) غالب العياشي- الإيضاحات السياسية.

(٢) ص(٥٩٢) نفس المصدر، وص(١٣٣) دندشلي- المصدر السابق.

أما الضباط الآخرين الذين كانوا يدخلون غرفة الاجتماع ويخرجون منها، فلم أكن أعرف أحداً منهم، وقد فوجئت عندما علمت أن اللواء عبد الله عطفة والعقيد بهيج كلاس هما من أركان الانقلاب ولم يتح لي الوقت آنذاك لأعرف التفاصيل.

ويتابع الحوراني قائلاً: كان انطباعي الأول عن سامي الحناوي أنه رجل عسكري طيب وبسيط، وكنت قبل معرفته أسمع عن شجاعته واستبساله في معركة (تل العزيزيات) ومعركة (تل الخنازير) -منطقتان تقعان في الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل حالياً- كان يتكلم بلغة بسيطة جداً ولهجة صادقة، وكان في الاجتماع عدد من النواب منهم الدكتور سامي كبارة، وزكي الخطيب، ثم أتى فارس الخوري وغيرهم، ومثلما فوجئت باللواء عطفة والعقيد كلاس فوجئت أيضاً بحضور فارس الخوري.

وتحدث الدكتور كبارة ونواب آخرون ليتأكدوا من أن الانقلابيين سيكونون صادقين بوعدهم بتسليم المدنيين مقاليد الأمور، وفيما إذا كانوا على استعداد لترك السياسة للسياسيين والتزام ثكناتهم العسكرية، فكان الحناوي يعيد ويؤكد ذلك بلهجة توحي بالثقة والصدق وبشكل عفوي وغير مصطنع، وكان -وهو سيد الانقلاب- يلتزم الانضباط العسكري مع اللواء عطفة الذي يعلوه رتبة كما كان يلتزم الأدب الشديد في حديثه معنا.

ويتابع الحوراني في مذكراته يقول: وبعد هذا الاجتماع، وتوكيداً لوعد الجيش بترك الأمور السياسية للمدنيين، صدر في الساعة الواحدة بعد الظهر البلاغ التالي:

(إن القيادة العامة لجيش والقوى المسلحة قد استدعت على جناح السرعة طائفة من أحرار البلاد وأولي الرأي فيها، وقد حضر من أمكن الاتصال بهم منذ الصباح الباكر متوافدين من مختلف المدن السورية، وما يزال بعضهم الآخر منتظراً حتى الآن، وقد عقد اجتماع تمهيدي في الساعة العاشرة في الأركان، ثم رفع الاجتماع على أن يستأنف في السابعة مساء بصورة أوسع وأشمل، وفي هذا الاجتماع بسطت القيادة العامة للحاضرين الأسباب التي دعت إلى الحركة الانقلابية الأخيرة.

وأكدت لهم ثانية أن مهمة الجيش سوف تكون مقصورة على حفظ الأمن، وأن الهدف العاجل الذي نرمي إليه وهو تسليم الأمور بأسرع ما يمكن إلى حكومة مدنية تمثل الشعب

وتطمئنه وتكفل رغائبه وتعيد له عزته وكرامته وتمضي قدماً في سبيل إقرار الأمور في نطاقها الدستوري المشروع)[1].

دور أكرم الحوراني في نجاح انقلاب سامي الحناوي

قبل حدوث الانقلاب سافر أكرم الحوراني إلى جبل العرب واجتمع بحسن الأطرش وطالبه بتأييد الضباط الدروز لسامي الحناوي. ثم عقد الحوراني -حسب رواية الطرش- اتفاقاً مع الضباط الدروز الذين كانوا أعضاء في (الحزب القومي السوري الاجتماعي). في نفس الفترة دفع حسني الزعيم بكتيبة مدرعة للتوجه إلى جبل الدروز لتعزيز حامية الجبل برئاسة المقدم حسني جراس، وذلك لقمع الجماهير الغاضبة على نظام حسني الزعيم. ساهم سامي الحناوي في إصدار المر بنقل هذه الكتيبة على جبل العرب باعتبارها بقيادة الملازم أول فضل الله أبو منصور.

وتوجهت هذه الكتيبة فجر ١٤ آب ١٩٤٩م، على شكل مفارز صغيرة لاعتقال رئيس الوزراء البرازي وقائد الشرطة العسكرية المقدم إبراهيم الحسيني، بينما تولى فضل الله أبو منصور قيادة مفرزة مؤلفة من ست مصفحات حاصرت منزل الزعيم وجردت حرسه الخاص من سلاحه، ودخل فضل الله واعتقل الزعيم، وصفعه على وجهه، ووجه إليه تهمة الغدر بأنطوان سعادة، ثم وضعه في دبابة اتجهت به إلى سجن المزة، وهكذا كان شأن محسن البرازي[2].

كيف تم الانقلاب؟

يقول الحوراني في مذكراته: إن الذي فُهم فيما بعد أن الاجتماع الحاسم والأخير لأركان الانقلاب تم في ليلة الانقلاب ذاتها، في معسكرات قطنا الواقعة على بعد ثلاثين كيلو متراً غربي دمشق. وقد ضم هذا الاجتماع كلاً من الزعيم سامي الحناوي، ومعاونه العقيد علم الدين قواص، ومرافقه الرئيس (نقيب) خالد جادا، والمقدم أمين أبو عساف، والرؤساء (النقباء) محمد دياب، ومحمد معروف، وعصام مريود، ومحمود رفاعي، وفريد سيد درويش،

---

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية- مذكرات الحوراني- عدد ١٦/ ٧/ ١٩٩٧م.

(٢) ص(١١٨) وليد المعلم- المصدر السابق.

ويعقوب مبيض، والملازمين فضل الله أبو منصور، ومصطفى مالكي، وأنطون خوري، وحسين حكيم، وحسين حدة، وغالب شقفة، وعبد الغني دهمان، ونور الدين كنج، وبكري الزوبري، ومصطفى الدواليبي.

ويتابع الحوراني في مذكراته قائلاً: كانت أنباء الإعداد للانقلاب تتسرب إلى حسني الزعيمولكنه لم يكن يصدقها لشدة ثقته بسامي الحناوي. وقد اتفق الانقلابيون من قبل مع ضباط حامية دمشق، ومنهم الرئيس زياد الأتاسي، والرئيس توفيق الشوفي.. أما حرس بيت حسني الزعيم -وكلهم من الشراكسة- فإنهم لم يطلقوا رصاصة واحدة في ليلة الانقلاب، لأن رئيسهم تغيب عمداً في تلك الليلة بعد رشوته من الانقلابيين، ويبدو أن خالد جادا، وهو شركسي كذلك، كان له دور في ترتيب هذا الأمر.

وقد قيل فيما بعد أن طائرة خاصة كانت معدة في ليلة الانقلاب للتوجه إلى العراق حاملة سامي الحناوي والقواص وجادا، يقودها عصام مريود، فيما لو اخفق الانقلاب.

أما الشخص الذي لعب دوراً هاماً في التحضير لهذا الانقلاب وكان همزة الوصل بين الداخل والخارج، مستغلاً وظيفته المدنية في وزارة الدفاع، فهو الدكتور أسعدطلس وهو من أبناء مدينة حلب ومن أقرباء سامي الحناوي، وقد لعب دوراً في توجيه الحناوي شبيهاً بالدور الذي لعبه نذير فنصة بالنسبة لحسني الزعيم، وهو صاغ بيانات وبلاغات انقلاب الحناوي وهذا ما لفت الأنظار إليه بعد وقوع الانقلاب[1].

من كل ما تقدم فإن كل الدلائل تشير بالأصابع العشرة إلى تورط أكرم الحوراني في انقلابي حسني الزعيم وسامي الحناوي.

تشكيل الحكومة المدنية الأولى بعد الانقلاب

في الساعة السابعة من مساء اليوم الأول للانقلاب بدأ يتوافد إلى وزارة الدفاع النواب والساسة الذين وجهت الدعوة إليهم حيث التأم عقدهم في الصالون الكبير، وبلغ عددهم قرابة الخمسين شخصاً، كان فيمقدمتهم هاشم الأتاسي، وفارس الخوري، ورشدي الكيخيا، وناظم القدسي، وسامي كبارة، وأكرم الحوراني.

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

وعندما التأم الجمع دار البحث حول إيجاد طريقة لإعادة الأوضاع الشرعية الدستورية، قال الزعيم سامي الحناوي: (إن الجيش لن يتدخل في الشؤون السياسية، وليست له أية رغبة إلا العمل لمصلحة البلاد).

وقد أجمع الرأي على تشكيل لجنة من (هاشم الأتاسي وفارس الخوري ورشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى برمدا وسامي كبارة وأكرم الحوراني ونبيه العظمة وفيضي التاسي) مهمتها تحديد الأساليب والطرق للعودة بالبلاد إلى الوضع الدستوري الشرعي.

انسحب أكرم الحوراني من اللجنة إلى مكتب القائد العام الزعيم الحناوي وشرع في التداول معه، وبقي النواب ينتظرون في الصالون الكبير (وهذا ما يؤكد أن أكرم الحوراني له ضلع كبير في الانقلاب).

وقد قررت اللجنة دون نقاش طويل تكليف هاشم الأتاسي بتشكيل حكومة مؤقتة تعمل على إعادة الحياة الدستورية للبلاد، فانصرف المجتمعون وهم موافقون، بينما استمرت اللجنة في اجتماعها.

وقد مثل عادل العظمة الحزب الوطني بدلاً من أخيه نبيه العظمة رئيس الحزب الذي لم يحضر الاجتماع. كما لم يحضره ميشيل عفلق وإنما حضره صلاح البيطار، فتذاكر الحوراني مع البيطار على انفراد، وكانا مقتنعين بضرورة اشتراك حزب البعث في الحكم بشخص ميشيل عفلق، وأن اشتراك البعث بشخصه سيخفف من آثار الصدمة التي تركها كتابه لحسني الزعيم في أوساط الحزب والشعب، وقد ذهب صلاح البيطار فترة قصيرة -يبدو أنه اجتمع خلالها برفاقه- ثم عاد وأبلغ هاشم الأتاسي استعداد الحزب للاشتراك في الوزارة بشخص ميشيل عفلق[1].

وفيما يلي المحضر الكامل لما تم في الجلسة التي عقدت بالأركان العامة يوم الأحد في ١٤ آب ١٩٤٩م[2].

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

(٢) ص(٣٣١-٣٣٤) وليد المعلم- المصدر السابق، وص(١٠٨) باتريك سيل- المصدر السابق.

بناء على دعوة موجهة من الزعيم السيد سامي الحناوي القائم بالانقلاب الثاني في صبيحة هذا اليوم الموافق يوم الأحد في ٢٠ شوال سنة ١٣٦٨هـ/ ١٤ آب سنة ١٩٤٩م وقد فتحت الجلسة بحضور صاحب الدعوة وحضور اللواء السيد عبد الله عطفة في مقام وزارة الدفاع، وقد حضر هذا الاجتماع من المدعوين السادة: (فارس الخوري، وحسن الحكيم، وزكي الخطيب، ومنير العجلاني، وشاكر العاص، وسامي كبارة، وفيضي الأتاسي، وصلاح البيطار، وأمين الجعفري، وأكرم الحوراني، ومعروف الدواليبي، وعيسى السرياني).

ثم افتتح الحديث اللواء السيد عبد الله عطفة فقال:

(إن انقلاب ٢٠ آذار الماضي كان يقصد منه إزالة مساوئ الحكم الماضي، وتوطيد دعائم الحكم لضمان العدل والسعادة للأمة، ولقد قام الجيش بذلك الانقلاب وساند بعمله هذا الذين دعوه إليه، مخلصاً فيما قام، وما كان يرغب من وراء ذلك أي هدف سياسي، ولما بدا للجيش بعد ذلك أن الغاية من الانقلاب تحولت إلى استثمار وغايات تجاوزت المساوئ السابقة من عبث بالقوانين وضغط على الحريات الشخصية والتلاعب بأموال الدولة، إن رجال الجيش الذين قاموا بالانقلاب الثاني وقد استهدفوا في ذلك غاية نبيلة جداً، ولا يريدون من وراء هذا العمل إلا إعادة الحق إلى نصابه، وتسليم أمور الدولة إلى الشعب، لذلك دعونا أصحاب الرأي من الموجودين في العاصمة كما دعونا أشخاص آخرين من بقية المدن لنضع بين أيديهم مقدرات البلاد، وليتخذوا المقررات اللازمة لتأسيس حكومة صالحة تقوم على أساس العدل واحترام القانون والحريات الشخصية والاجتماعية، وسيقف الجيش بعيداً عن كل تدخل سياسي ليراقب العمال، حتى إذا قامت الحكومة بتسيير الأمور بما يعود على الوطن بالسعادة والطمأنينة ترك لها حرية العمل، ويكون رجال الجيش قد أدوا بذلك أفضل الخدمات لوطنهم، وحسبهم هذا الفخر من القيام بالواجب، ونحن الآن أمام الأمر الواقع فإن مجلس الدفاع العسكري يقوم على مصلحة البلاد ريثما تتألف حكومة مشروعة).

وبعد استعراض الموقف من قبل المجتمعين وبحث الأدوار الماضية وما رافقها من ضغط على الحريات العامة وتهتكاً بحرمة الدستور والقانون، قال الزعيم الحناوي:

(نحن نريد الآن تسليم مصير البلاد والدولة لساسة الأمة التي شعرت بالحاجة إلى هذا الانقلاب الثاني بسبب ما أصابها من خيبة أمل مريرة).

وقد لبى الجيش رغبة الأمة فقام بالانقلاب وهو يريد تسليم الأمور إلى رجالات مسؤولة تعمل لمصلحة البلاد. فقال اللواء عطفة:

(إننا لا نفكر بأي منصب عال، ومبدؤنا التضحية وما هدفنا سوى إقامة حكومة تنال ثقة الشعب، وتعيد للأمة الحرية والحياة الدستورية).

وهنا انتهى الاجتماع وخرج المجتمعون على أن يعودوا في الساعة السابعة مساء، وفي المساء عقد الاجتماع الثاني في الوقت المحدد في رئاسة الأركان العامة، حضره كل من السادة: هاشم الأتاسي، وفارس الخوري، وحسن الحكيم، واللواء عطفة والزعيم الحناوي.

وجرى البحث في اختيار الحكومة وانتقاء الأشخاص، فشكر الأستاذ الخوري الجيش على عمله وقيامه بالانقلاب الثاني، الذي أعاد إلى البلاد الطمأنينة والثقة والهدوء، واستوثق الستاذ الخوري من قادة الانقلاب بأن لا يكون وراء هذا الانقلاب انقلاب آخر، أو ما يعكر الجو السياسي في البلاد بعد، وأعقبه بعد ذلك هاشم الأتاسي والمجتمعون، وبعد الوثوق من حسن نية رجال الجيش، كلف التاسي بأن يتولى أمر تأليف الوزارة فرغب الأتاسي والخوري في البداية تأليف لجنة لهذه الغاية، فتألفت اللجنة من المجتمعين وقد اختلت بنفسها وتداولت بالأمر وبعد المذاكرة قرر اعضاؤها بالإجماع تكليف فخامة الرئيس الأتاسي بتشكيل الوزارة، واختيار معاونيه.

وانفض الاجتماع على هذا المنوال، وبعد ذلك اختار الرئيس الاتاسي وزراءه وأبلغهم ذلك وأصر عليهم بالقبول وعلى الأثر صدرت المراسيم بتأليف الوزارة على الشكل التالي:

هاشم الأتاسي: للرئاسة.

خالد العظم: للمالية (مستقل).

رشدي الكيخيا: للداخلية (حزب الشعب).

ناظم القدسي: للخارجية (حزب الشعب).

عبد الله عطفة: للدفاع الوطني (عسكري)

سامي كبارة: للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية (مستقل).

فيضي الأتاسي: للاقتصاد الوطني (حزب الشعب).

عادل العظمة: وزير دولة (الحزب الوطني).
فتح الله أسيون: وزير دولة (الحزب لوطني).
أكرم الحوراني: للزراعة (حزب الشباب).
ميشيل عفلق: للمعارف (حزب البعث).
مجد الدين الجابري: للأشغال العامة (مستقل).

وفي يوم الاثنين جرت مراسيم تسليم الوزارة زمام الأعمال كالمعتاد وشرع كل وزير القيام بمهام منصبه، ومن ثم أذاعت رئاسة الوزراء بيانها عن منهاجها الجديد وهذا نصه:

(علم الشعب الكريم ما كان من أمر الانقلاب الذي تم يوم ٣٠ آذار الماضي، وكيف أن الأمة علقت عليه الامال ثم ما لبث أن أخلف ظنها وخيب رجاءها وانحرف عن السبيل السوي حتى انتهى إلى أوضاع أفضت إلى الحركة الانقلابية الأخيرة، ولقد جاءت الحركة الخيرة سالمة من كل غرض شخصي مريب، إذ أن الذين قاموا بها كانوا أول من انصرف اهتمامهم أن يتصلوا على متن السرعة بطائفة رجالات البلد وليبحثوا معهم أسرع الطرق لتسليم المور إلى حكومة مدنية يثق بها الشعب، وفي اجتماعين عقدا يوم ١٤ الجاري، كشفت القيادة العسكرية عن نواياها السليمة واعلنت عن أمنيتها العاجلة والملحة، وهي أن تتخلى عن مقاليد السلطة إلى وزارة قومية يجد فيها الشعب الضمانات الكافية وخدمة مصالحه ورعاية شأنه بتجرد وغخلاص، وعلى هذا، وبعد أن اطمأن الجميع إلى سلامة نوايا الذين قاموا بالحركة الخيرة وجد أن داعي الوطنية يستدعي قبول المهمة، فأسفر الاجتماع الثاني عن تأليف هذه الوزارة وهي إذ تتقدم اليوم إلى الأمة مزودة بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التنفيذية والتشريعية، تعلن أنها حكومة مؤقتة مهمتها أن تعد العدة اللازمة لإقامة أوضاع دستورية مشروعة في البلاد، وذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتعهد في غضون هذه الفترة الانتقالية بتصريف شؤون الدولة ومصالح الشعب، مع تحكيم القانون في جميع الأمور دون الوساوس والأهواء، وفي سبيل إقامة الوضاع الدستورية المنشودة، سوف تعمل هذه الحكومة إلى دعوة الأمة إلى انتخابات جمعية تاسيسية تضع دستور البلاد، وفي جو من الحريات العامة تكفل إخراج شرعية البلاد الساسية على ما فيه خيرها وازدهارها، مع

السلامة من خطيئات الماضي وزلاته، وفي غضون هذه الفترة الانتقالية سوف تجعل الحكومة نصب عينيها وجوب إحكام أسباب المودة وأواصر القربى في علاقات الدول العربية مع بعضها ورفع شأن الجامعة العربية على وجه يكفل خير البلاد العربية، واما سياسة الحكومة الخارجية فهي تهدف إلى البقاء على صلات المجاملة والصداقة مع الدول الأجنبية ضمن نطاق المصالح، وفي حدود ميثاق المم المتحدة، مع رعاية أحكام الشرع الدولي، ذلك ما تقطع الحكومة على نفسها عهداً به ملتمسة العون من المولى القدير ومن تأييد الشعب الكريم.

زعيم الانقلاب سامي الحناوي يعقد مؤتمره الصحفي الأول

في بهو رئاسة الوزراء في السراي أدلى سامي الحناوي لأصحاب الصحف والمراسلين بالتصريح التالي:

(أنا رجل عسكري ولا علم لي بالشؤون السياسية، وإنني قمت بحركتي هذه مدفوعاً بعامل إنقاذ الوطن من الخطر المحدق به، وإني لا أطلب أجراً ولا شيئاً سوى خدمة الوطن ورفاهية الشعب، وغني بعد ان تألفت حكومة قومية سأترك لها مقاليد الأمور واعود إلى وظيفتي في الجيش).

كلمة السيد هاشم الأتاسي رداً على كلمة الحناوي

(باسمي وباسم إخواني الوزراء وباسم هذا الوطن أشكر لكم ما أقمتم من دليل على صدق نواياكم وسلامة مقاصدكم. إذ حرصتم كل الحرص على إسلام الأمور إلى حكم مدني يطمئن الشعب ويمهد عاجلاً للحياة الدستورية في البلاد.. ولا شك في أن البلاد واجدة دائماً في جيشها الباسل ما يحمي ذمارها ويصون كرامتها).

وانسحب سامي الحناوي عائداً إلى قيادة الجيش بينما عقد الوزراء أول اجتماع للحكومة الجديدة[1].

وفي ١٥ آب ١٩٤٩م صدر البلاغ العسكري رقم (٢) بتسمية أعضاء المجلس العسكري

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

الأعلى الذي تألف من[1]:

(العقيد بهيج كلاس، والعقيد علم الدين القواس، والمقدم أمين ابو عساف، والنقباء محمد معروف، وعصام مريود، وخالد أبو جادة، ومحمود الرفاعي، ومحمد دياب، وحسين الحكيم، والملازم أول فضل الله ابو منصور).

من هو سامي الحناوي؟

هو محمد سامي حلمي الحناوي، المولود في مدينة إدلب/ سورية عام ١٨٩٨م، وتخرج من مدرسة دار المعلمين بدمشق سنة ١٩١٦م ودخل المدرسة العسكرية في إسطنبول فأقام فيها سنة.

خاض معارك قفقاسيا وفلسطين في الحرب العالمية الأولى، ثم دخل المدرسة الحربية بدمشق سنة ١٩١٨م وتخرج بعد عام برتبة ملازم ثان، وألحق بالدرك الثابت في سنجق لواء الإسكندرونة السوري، وكان من قوات الجيش السوري في معركة فلسطين سنة ١٩٤٨م حيث رقي إلى رتبة عقيد.

قام الحناوي مع مجموعة من رفاقه بثان انقلاب في تاريخ سورية الحديث، فاعتقلوا حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي، وأعدموهما بعد محاكمة عسكرية سريعة يوم ١٤ آب ١٩٤٩م. وتقلد منصب رئيس الدولة السورية وظل منصب الرئاسة بيد الحناوي ليومين حيث قام الحناوي بتسليم الحكم رسمياً إلى هاشم الأتاسي.

بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٤٩م وجه اللواء سامي الحناوي دعوة إلى خمسة من كبار الضباط للاجتماع به لمناقشة موضوع الاتحاد السوري- العراقي، أحس هؤلاء بأن حضورهم يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش ليفرض عليهم ما يشاء، فاتخذوا التدابير اللازمة لاعتقاله، وبالفعل اعتقل الحناوي وأسعد طلس وآخرين من أنصارهما، وكان هذا الانقلاب الثالث بقيادة أديب الشيشكلي.

سُجن الحناوي لمدة ثم أُطلق سراحه، فغادر دمشق إلى بيروت، وهناك ترصده محمد أحمد

(١) ص(١١٩) وليد المعلم- المصدر السابق.

البرازي فاغتاله بالرصاص في ٣٠ تشرين أول ١٩٥٠م انتقاماً لمحسن البرازي ونقل جثمانه إلى دمشق فدفن فيها.

والحناوي شخصية مناقضة تماماً لشخصية حسني الزعيم، فهو لا طموح له وليس من أهل الحل أو الربط، دمث الأخلاق ومهذب ومتمسك بالانضباط العسكري ويحترم رؤساءه ويعطف على مرؤسيه، وكان محبوباً في الأوساط العسكرية السورية.

لقد كان لرئيس وزراء العراق نوري السعيد دوراً كبيراً في نجاح الانقلاب، فقد كان اكثر المستائين من تصرفات الزعيم وسياسته العربية نحو مصر والسعودية، لكنه صبر عليه وخطط للانتقام منه، باشر نوري السعيد مخططه ضد الزعيم بإجراء تغييرات فورية في أركان سفارته بدمشق، عين مجموعة من العسكريين بقيادة العقيد صالح مهدي السامرائي، وأغدق عليهم الموال للإنفاق بسخاء في أوساط الضباط وخاصة الصغار منهم، لإغرائهم بفكرة الوحدة مع العراق باعتبارها نواة الوحدة العربية. رفع العسكريون العراقيون شعاراً يقول: بأن الطريق إلى تحرير فلسطين لا يتم إلا عبر وحدة الجيشين السوري- والعراقي، وذهب العسكريون العراقيون إلى القول بأن الوحدة هي أثمن بكثير من التاج الهاشمي، سرعان ما سيتخلص الجيش الموحد من التيجان والعروش. وكشف العسكريون العراقيون عن وعود بريطانية بأن المعاهدة العراقية- البريطانية لن يمتد أثرها إلى سورية، وأطلقوا شائعات كثيرة عن اتصالات حسني الزعيم بالأمريكان وبعض اليهود لعقد صلح منفرد مع إسرائيل بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة.

وعين نوري السعيد السيد موسى الشابندر سفيراً له بدمشق لصلاته القديمة مع رجالات السياسة فيها، وباشر الشابندر تعزيز صلاته القديمة ببذخ الأموال وشراء الصحف والصحفيين، وكانت مهمته سهلة ومثمرة خاصة في أوساط حزب الشهب الذي تربطه علاقات قديمة بالهاشميين وفي أوساط الحزب الوطني (جماعة ميخائيل ليان).

وكشفت محاكمات بغداد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م قائمة بأسماء السياسيين السوريين الذين انتظموا سراً في مخططت الانقلاب ضد حسني الزعيم على الشكل التالي:

١ـ السياسيين المستقلين:

(عادل العظمة، ونبيه العظمة، ومنير العجلاني، وحسني البرازي، وسامي كبارة، وهاشم الأتاسي، ولطفي الحفار، وإحسان الشريف، وحسن الحكيم، ونبيه الغزي، وأسعد طلس، وفهمي المحايري).

٢ـ من الحزب الوطني:

(ميخائيل اليان، وصبري العسلي، وجمال علي أديب، وظافر القاسمي، وشفيق سليمان، وعبد الرحمن كيالي، ونجيب الريس).

٣ـ من الحزب التعاوني الاشتراكي:

(رئيس الحزب فيصل العسلي).

٤ـ من حزب الشعب:

(رشدي الكيخيا، وناظم القدسي، ومعروف الدواليبي، ورزق الله أنطاكي، وعدنان الأتاسي، وعبد اللطيف السباعي، وفيضي الأتاسي، ونسيب البكري، وعلي بوظو، وزكريا قاطرجي، وعبد العزيز حلاج، وأحمد قنبر).

٥ـ الصحافيين:

(نصوح بابيل، ومحمد طلس، ونقولا خانجي، وعبد القادر حقي الحفار، ووديع الصيداوي، وإيليا شاغوري، وعبد الغني العطري، وبشير العوف)[1].

وضمت الوزارة التي شكلها هاشم التاسي ستة وزراء من حزب الشعب، ووزيرين من الحزب الوطني، ووزير من حزب البعث، ووزير من حزب الشباب، ووزير مستقل، ووزير من الجيش.

وسيطر حزب الشعب على شؤون الحكومة الجديدة واحتل أعضاؤه الوزارات التي اشترط الحزب حمل حقائبها باستمرار وهي: (الداخلية والخارجية).

وفي ١٥ آب ١٩٤٩م أذاعت الوزارة بيانها فأشارت إلى تزويدها بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف إعداد العدة لإقامة أوضاع دستورية

---

(١) محاكمات بغداد (محكمة المهداوي) هيئة الإذاعة البريطانية ١٩٥٨م.

خلال الفترة الانتقالية، حيث ستعمل الحكومة على دعوة الأمة إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد، وتعهدت أن يسود الانتخابات جو من الحرية يكفل إخراج شرعية البلاد الأساسية على ما فيه خيرها وازدهارها.

وأشار البيان في مجال سياسة الحكومة الخارجية، إلى ضرورة الإبقاء على صلات المجاملة والصداقة مع الدول الأجنبية في غطارميثاق الأمم المتحدة، وعلى الصعيد العربي ستجعل الحكومة نصب عينيها وجوب احكام أسباب المودة واواصر القربى في علاقات الدول العربية ورفع شأن الجامعة العربية، وقد تجلت هذه السياسة وأقرت من خلال اجتماع السياسيين بقادة الانقلاب.

وكانت أهم الشؤون التي عالجتها هذه الوزارة الأمور التالية[١]:

١-الأحكام الصادرة فيعهد حسني الزعيم (مراسيم اشتراعية ومراسيم عادية).

٢-إعادة الحياة النيابية- تعديل قانون الانتخاب- فكرة تعديل الدستور- الانتخابات للجمعية التأسيسية.

٣-مشروع الاتحاد مع العراق.

أما بالنسبة للأحكام الصادرة في عهد الزعيم فقد اتفق أن تستمر تلك الأحكام نافذة بدون تغيير أو تعديل. وأقر أيضاً وضع دستور جديد وانتخاب جمعية تأسيسية وتم إقرار قانون تعديل الانتخابات على مبدأين أساسيين:

الأول: عدم قبول ترشيح الأميين.

الثاني: إنقاص سن الناخب إلى (١٨) عاماً، كما اعطى القانون الجديد المرأة الحاصلة على شهادة الكفاءة (الإعدادية) حق الانتخاب.

وشكلت لجنة وزارية ضمت كلاً من: (عادل العظمة، وميشيل عفلق، وأكرم الحوراني) لصياغة قانون تعديل الانتخابات، وتقرر أن تبدأ الانتخابات في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩٤٩م لانتخاب جمعية تأسيسية.

---

(١) ص(٢٠٩-٢١٤) مذكرات العظم- ج٢، وص(١٣٤) دندشلي- حزب البعث- ج١.

وجرت الانتخابات للجمعية التأسيسية بجو ديمقراطي حر لم تشهد البلاد مثيلاً له من قبل، وحقق حزب الشعب فوزاً كبيراً، فقد حاز على (٥١) مقعداً في الجمعية التأسيسية الجديدة، في حين فاز المستقلون والفئات الأخرى بـ(٦٥) مقعداً، كان من بينهم أربعة مقاعد لجماعة الإخوان المسلمين، ومقعد عن حزب الشباب، ومقعد عن حزب البعث، فاز به (جلال السيد) الذي يقول:

(بأن نجاحه في انتخابات تشرين الثاني ١٩٤٩م لم يكن بقوة الحزب، بل لما كان له من نفوذ شخصي، وما مارسه العراقيون من ضغوط انتخابية مختلفة لمصلحته)[١].

وقبيل اجتماع الجمعية التأسيسية، قدم رشدي الكيخيا مشروعاً لدستور مؤقت يتضمن انتخاب رئيس مؤقت للدولة وتخويل الوزارة صلاحية التشريع إلى أن تنتهي الجمعية التأسيسية من وضع الدستور الدائم، لكن هذا المشروع الذي نال موافقة مجلس الوزراء، عدلته الجمعية التأسيسية وخاصة المواد (١ و٢ و٣)[٢].

ثم أقرت الجمعية التأسيسية المشروع الذي تقدمت به الحكومة في ١٤ كانون الأول ١٩٤٩م، وفيما يلي نص المشروع[٣]:

(مادة -١- ينتخب المجلس التأسيسي بأكثرية أعضائه المطلقة، وإن لم تحصل، فبأكثريتهم النسبية في المرة الثانية، رئيساً للدولة يتمتع -إلى أن يتم وضع الدستور- بالحقوق والصلاحيات المنوطة برئيس الجمهورية في الدستور القديم).

(مادة -٢- يمارس رئيس الدولة، بمعونة مجلس الوزراء، صلاحيات التشريع، باستثناء الاتفاقيات الخارجية وصلاحيات التنفيذ، وفقاً للأحكام النافذة منذ آب ١٩٤٩م إلى أن يسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ. على أن لا يتجاوز ذلك ثلاثة شهور).

وعلى أثر ذلك قدم هاشم الأتاسي استقالة حكومته، فانتخبته الجمعية التأسيسية رئيساً للدولة بموجب الدستور المؤقت[٤].

---

(١) ص(١٣٤-١٣٥) دندشلي- حزب البعث- ج٢.

(٢) ص(١٢٥) وليد المعلم- المصدر السابق.

(٣) ص(٢٢٣) مذكرات العظم- ج٢.

(٤) ص(٢٢٣) مذكرات العظم -ج٢.

أعاد الحزب الوطني -الذي قاطع الانتخابات- تنظيم صفوفه وتشكيل قيادته في اجتماع عقده في دمشق، فانتخب السيد نبيه العظمة رئيساً، ومخائيل اليان مقرراً عاماً، وانتخب السادة (صبري العسلي، وعبد الرحمن الكيالي، وجمال علي ديب، ومحمد طلس، وكميل عريس، وعفيف الصلح، وظافر القاسمي، ونجيب الريس، وهراج بابازيان) أعضاء اللجنة العليا للحزب.

وأصبحت صحيفتا (القبس) بدمشق، و(الشباب) في حلب ناطقتين بلسان الحزب ومعبرتين عن سياسته الداخلية والخارجية.

وقررت القيادة الجديدة للحزب الوطني انتهاج خط المعارضة لكل ما يصدر عن حزب الشعب المسيطر فعلياً على الانقلاب وموجه سياسته الداخلية والعربية، فعلى صعيد السياسة العربية أيد الحزب الدعوة للاتحاد مع العراق بل عدّل نظامه من الجمهوري إلى الملكي للمزاودة على حزب الشعب، فأدى ذلك إلى انقسامات في صفوفه، كان قسم من أعضائه بقيادة (ميخائيل اليان) يسعى لإقامة الوحدة مع العراق، وقسم يصل الخيوط مع شكري القوتلي والملك فاروق في الإسكندرية ويمثله (فاخر الكيالي)، وقسم ثالث يتصل بالسعودية سراً ويحرضها على الاتحادين وعلى رجالات السلطة في سورية[1]. وهكذا نجد أن حكومة الأتاسي المؤقتة انتهت دون أن تترك وراءها أثراً قيماً. فلا أعادت الوئام إلى الصفوف، ولا أزالت طغيان الجيش على المدنيين. كما انها لم تكن موفقة في سياستها الخارجية، إذ تصدعت الجبهة العربية من جراء فكرة الاتحاد السوري- العراقي.

وكان إخفاقها في إعادة الوئام إلى الصفوف راجعاً إلى التنافس الشخصي البغيض بين زعماء حزبي الشعب والوطني.

أما استمرار نفوذ الجيش، فكان سببه رغبة أركان حزب الشعب الحاكم في الحصول على تأييد الزعيم الحناوي لتحقيق فكرة الاتحاد السوري- العراقي. وبلغ التخاذل أمام أركان الجيش مبلغاً كبيراً، تمثل بالحادثة التالية: (دخل ضابطان الغرفة الملاصقة لبهو مجلس الوزراء

---

(١) ص(١٢٦) وليد المعلم- المصدر السابق.

وبلغا الرئيس الأتاسي أنهما ينتظران إقرار المجلس مشروع ترفيع الضباط وأنهما لن يبرحا مكانهما حتى يتم هذا الأمر. فتضايق بعض الوزراء وأظهر اشمئزازه من هذا الموقف المهين. لكن وزراء حزب الشعب أذعنوا وأقروا المشروع. ولما بلغ مسامع الضباط الذين لم ينلهم نصيب من هذه الترفيعات دخلوا على وزير الدفاع عبد الله عطفة وهددوه بالسلاح إذا هو لم يرجع عن تنفيذ القرار. فاضطر الوزير إلى تقديم مشروع جديد يعدل فيه لوائح أسماء المرفعين. فما كان من مجلس الوزراء إلا أن أقره مجبراً، بعد أن تيقن أن المشروع الأول كان متحيزاً)[1].

وبالنسبة لوضع سورية تجاه الدول العربية فقد أضاع وزير الخارجية السورية الفرصة التي سنحت عندما تقدمت مصر والسعودية بعرض سخي للمساعدة والتضامن. وكانت النتيجة أن الاتحاد بين سورية والعراق لم يتحقق. إلا أن الحكومة نجحت في الحقلين المالي والاقتصادي من خلال قرار اتخذته لتصدير القطن والقمح، وسكّت ثلاثمائة ألف ليرة ذهبية من العملة الفائضة لتغطية الرصيد السوري من النقد[2].

على إثر انتخاب السيد هاشم الأتاسي لرئاسة الدولة يوم الأربعاء في ١٤ كانون الأول ١٩٤٩م، بدأ مشاوراته لتأليف الوزارة. فكلف السيد ناظم القدسي لتشكيل وزارة جديدة، أراد حزب الشعب أن تكون هذه الوزارة جسراً تعبر فوقه البلاد نحو إقامة الاتحاد مع العراق. وقد احكم حزب الشعب الحلقة بضم اللواء سامي الحناوي إلى صفهم. فعمل هذا الخير بالاتفاق مع بعض الضباط المقتنعين بفكرة الاتحاد، على الإيقاع بالضباط الآخرين المعارضين لها[3].

وفي ١٨ كانون الأول تشكلت الوزارة الشعبية على النحو التالي[4]:

رئاسة الوزارة والشؤون الخارجية: ناظم القدسي - حزب الشعب.

وزارة الدفاع والاقتصاد الوطني: فيضي الأتاسي - حزب الشعب.

---

(١) (٢٢٤) مذكرات العظم - المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

(٣) ص(٢٢٥) مذكرات العظم - المصدر السابق.

(٤) ص(١٢٧) باتريك سيل - المصدرالسابق، وص(٢٣٩-٢٤٠) الجبوري - المصدر السابق.

وزارة العدل: زكي الخطيب- حزب الشعب.

وزارة التربية: هاني السباعي- حزب الشعب.

وزارة الداخلية: أحمد قنبر- حزب الشعب.

وزارة المالية: شاكر العاصي- حزب الشعب.

وزارة الأشغال العامة: محمد المبارك- الجبهة الإسلامية.

وزارة الزراعة: محمود العظم- مستقل.

وزارة الصحة: جورج شلهوب- مستقل.

بعد يومين سقطت هذه الوزارة، فكلف معروف الدواليبي بتشكيل وزارة جديدة، لكنه أخفق فلم يتمكن من تشكيلها، ثم كلف خالد العظم، الذي فوجئ قبل البدء بمشاوراته بالانقلاب الثالث.

العلاقات العربية في عهد الانقلاب الثاني

لقد كان المحور الأساسي لسياسة الانقلاب الثاني يدور حول مشروع الهلال الخصيب، فما أن تألفت الوزارة الجديدة في ١٤ آب ١٩٤٩م، حتى وصل في اليوم البتالي وفداً عراقياً رفيع المستوى من الأحزاب والهيئات الشعبية جاء للتهنئة بالانقلاب الجديد، وضم الوفد كلاً من: (صالح جبر، ومحمد الصدر، ومحمد عبد الهادي كبة، وحمدي الباجحي، وصديق شنشل، وفائق السامرائي، وفاضل الجمالي، وعبد الرحمن البزاز)، يرافقهم وفدان الأول عسكريوالثاني صحافي.

ونزلت هذه الوفود في فندق (الشرق) وبدأ السياسيون السوريون ورجال الصحافة ورؤساء الحزاب وزعماء العشائر يتوافدون إلى الفندق لعقد اجتماعات مطولة سرية وعلنية مع أعضاء الوفد العراقي، وطالب بعض المتحمسين من الساسة السوريين إعلان الوحدة فوراً، لوضع البلاد والدول العربية أمام الأمر الواقع، لكن حزب الشعب فضل أن يتم ذلك عبر انتخابات جمعية تأسيسية ووضع دستور جديد للبلاد ينص صراحة على الوحدة، وبعد استفتاء شعبي لإعطاء الوحدة المظهر الدستوري الملائم الذي يقطع دابر كل محاولة لضربها،

وطمأن حزب الشعب الوفد العراقي على سيطرته التامة على الأوضاع سواء الرسمية منها والشعبية، وأكدوا للعراقيين ولاء الجيش لهم، فاتفق الطرفان على السير في الخطوات التالية:

أولاً- تمهيد الجو السياسي الداخلي في سورية، وتهيئة الرأي العام بقبول الوحدة مع العراق وذلك عبر انتخابات جمعية تأسيسية تضع الدستور الجديد الذي ينص على الاتحاد مع العراق، وسيسعى حزب الشعب للفوز بأغلبية المقاعد في الجمعية التأسيسية القادمة.

ثانياً- تحريك رجال الصحافة والأقلام، وزعماء الحياء والعشائر.

ثالثاً- تركيز أوضاع الجيش وتصفية المعارضين لفكرة الاتحاد من بين صفوفه وترقية الضباط الموالين وتسليمهم القطعات الحساسة في الجيش، وتعيين الملازم أول طلعت صدقي رئيساً للدائرة السياسية.

رابعاً- تنسيق السياسة الخارجية للدولتين بهدف مواجهة كل محاولة مصرية أو سعودية لنسف الاتحاد المنوي إقامته.

خامساً- تبادل الوفود الشعبية والرسمية بين العاصمتين لتعزيز الصلات الشعبية، واعتماد السيد أسعد طلس للعمل في بغداد كضابط اتصال بين العاصمتين واعتماد السيد عدنان الأتاسي -نجل الرئيس هاشم الأتاسي- وزيراً مفوضاً لسورية في العراق.

وبعد أيام من تشكيل الوزارة عقدت اجتماعات متصلة مع العاملين في حقل السياسة، وكان رشدي الكيخيا يتحدث إلى كل منهم على حده محاولاً استمالته إلى فكرة الاتحاد مع العراق[1].

ويؤكد الحوراني في مذكراته ذلك فيقول: (في النصف الثاني من شهر أيلول ١٩٤٩م - أي بعد انقلاب الجناوي وتشكيل الحكومة بشهر تقريباً- طرح هاشم الأتاسي ورشدي الكيخيا وأيدهما عادل العظمة، بعد مقدمة وتحليل، فكرة الاتحاد مع العراقن على سبيل البحث والمذاكرة وبناء على رغبة الحكومة العراقية وطلب منها)[2].

---

(١) ص(٢١٩) وما بعدها- مذكرات العظم- نفس المصدر.

(٢) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- عدد ١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

وكانت الصحف الأجنبية في تلك الفترة تشير صراحة إلى تكتلات الضباط وانشقاقات في الجيش بهذا الخصوص. فقد ذكرت جريدة (التايمس اللندنية) يوم ٢٦ آب ١٩٤٩م -أي بعد أقل من أسبوعين على انقلاب الحناوي- أن (أعضاء الحكومة السورية الجديدة بصفتهم الفردية قد لا يؤخذ عليهم أي مأخذ ولكنهم مجتمعين لا يشكلون فريقاً منسجماً، وأن المستقبل وحده كفيل بإظهار نجاحهم أو عجزهم في المضي قدماً في السبيل الذي اختطوه، وأن الجيش قد انشق إلى شيع وآراء مختلفة وأن النظام العسكري قد تدهور).

وفيما يتعلق بموضوع الاتحاد المطروح بين سورية والعراق، فقد أرسل ملك الأردن عبد الله الأول إلى الرئيس الأتاسي كتاباً يقول فيه: أنه لن يقف مكتوف الأيدي إذا أقرت سورية مشروع الاتحاد مع العراق، وقد تلاه الرئيس الأتاسي كتاب الملك عبد الله جلسة في مجلس الوزراء.

وقد كرر الملك عبد الله في عدة مناسبات معارضته لمشروع الاتحاد، وصرح بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٤٩م (أنه يعتقد أن المقترحات المعروضة لتوحيد سورية والعراق هي بمثابة وضع العربة أمام الحصان)، وأشار إلى (أنه ينبغي أن تكون سورية نفسها موحدة، ومتى تحققت لها هذه الوحدة وجب عليها أن تنشد الوحدة مع العراق). وكانت أنباء المداولات بشأت الاتحاد السوري- العراقي تصل تباعاً إلى القاهرة والرياض.

في مطلع أيلول ١٩٤٩م عقد مجلس الجامعة العربية دورته العادية بالقاهرة، فكلف مجلس الوزراء السيد ناظم القدسي وزير الخارجية لرئاسة الوفد السوري المؤلف من الوزيرين عادل العظمة وميشيل عفلق، ولانضمام عفلق إلى الوفد قصة طريفة يرويها الحوراني فيمذكراته قائلاً:

(وقد دار نقاش طويل حول اختيار أعضاء الوفد حتى تم الاتفاق على تسميتهم، ولم يكن بينهم ميشيل عفلق، الذي لم يبد في تلك الجلسة أي اعتراض بل لم يشترك بالمناقشة التي أجريت لاختيار الأعضاء. وفي الاجتماع التالي فوجئ الرئيس التاسي بطلب عفلق ان يكون عضواً بالوفد، فنهض عن كرسيه كالملدوغ، وقذف طربوشه على الطاولة غاضباً وراح يذرع القاعة مهتاجاً شاتماً حزب البعث وميشيل عفلق، وكان يتكلم بعصبية شديدة حتى خشينا

عليه وهو الرجل المسن، أما عفلق فقد ظل جالساً على كرسيه دون أن يتكلم، بينما نهض الوزراء يهدئون منهياج الرئيس الأتاسي الذي تعب لكثرة ما صاح فجلس، وقد ظهر عليه الإعياء الشديد. وبعد قليل نهض عفلق مع بعض الوزراء فاعتذر من الرئيس الأتاسي وانتهت الجلسة على هذه الصورة. وفي الاجتماع التالي لمجلس الوزراء تم تعيين ميشيل عفلق عضواً)[1].

مثل العراق نوري السعيد، وكان موضوع الاتحاد السوري- العراقي أكثر المواضيع أهمية، فوقفت مصروالسعودية ولبنان ضد هذا الاتحاد، وسعى مندوبها إلى اتخاذ قرار من مجلس الجامعة ضد تحقيقه، لكن القدسي هدد بالانسحاب من الاجتماع إذا جرى اتخاذ مثل هذا القرار.

التف المعارضون على الوفدين السوري والعراقي، وقدموا مشروع (معاهدة الضمان الجماعي العربي) لإحراجهما، فاضطر مجلس الوزراء إلى توجيه الوفد السوري نحو متابعة المناقشات حول المعاهدة دون ذكر لموضوع الاتحاد مع العراق[2].

بعد عودة ناظم القدسي إلى دمشق من القاهرة عقد مؤتمراً صحفياً قال فيه:

(لقد تقدم وفد مصر بمشروع للضمان الجماعي وقررت اللجنة السياسية أن تنتدب كل دولة عضواً لتشكيل لجنة تبحث الموضوع المذكور وتقدم مسودة المشروع كاملة في أقرب وقت، وستجتمع هذه اللجنة خلال الأيام العشرة التالية، وقد عينت سورية الدكتور عدنان الأتاسي ممثلاً لها في هذه اللجنة).

ونشرت جريدة النهار البيروتية أن (إحدى الدوائر العربية تلقت تقريراً من الولايات المتحدة جاء فيه أن الأوساط الأمريكية التي يساورها بعض القلق على إسرائيل من جراء قيام الضمان الجماعي بين الدول العربية أصبحت الآن غير قلقة لأنها تعتقد أن الدافع على هذا الضمان أسباب محلية تتعلق بالصلات القائمة بين الدول العربية)[3].

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٣) جريدة النهار البيروتية- عدد ٢٥/ ١١/ ١٩٤٩م.

مجددا يمكن القول أن أكرم الحوراني كان حجر الرحى في كل تحرك عسكري ضد النظام الدستوري، فهو يروي فيمذكراته أنه (لم يجتمع مع اديب الشيشكلي منذ سرحه حسني الزعيم من الجيش إلى أن أتاني إلى البيت لأول مرة بعد أن أعاده الحناوي برتبة عقيد وسلمه قيادة اللواء الأول، قال لي أديب الشيشكلي: إن حزب الشعب يتآمر مع العراق والإنجليز لتحقيق مشروع الاتحاد وأن الجيش ناقم ولن يقف مكتوف الأيدي تجاه هذه المؤامرة.

قلت له: هل تثق بي، وهل يثق بي إخوانك الذين تحدثت باسمهم؟ إذا كنتم تثقون بنا اتركوا لنا الفرصة لنعالج هذا الموضوع فهو دقيق وحساس، وأنا لا لأكتمك أنه بحث فيمجلس الوزراء، ولكن على سبيل الاستعراض والمناقشة، فإذا تمكنا من إقامة الأسس الصحيحة بما يضمن استقلال البلاد فإنني لا أشك أنكم ترحبون به أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فإنني كفيل بإحباطه، ولهذا أرجو أن تطمئن رفاقك، فلا يمكن أن تمر الأمور بالشكل الذي يتوهمون، فاقتنع أديب الشيشكلي وانصرف)[1].

ولما كان الحوراني لا يمثل في ذلك الحين أي ثقل لا في المجلس التأسيسي (البرلمان المؤقت) ولا في الشارع الشعبي فكيف سيتثنى له إحباط أي تقارب مع العراق إن لم يكن مطمئن إلى أن القوة العسكرية التي بيدها الحل والربط هي ضمانته في تأكيده أنه سيحبط المشروع؟!

لم يؤثر ما حدث في اجتماعات مجلس الجامعة العربية على تصميم حزب الشعب في تحقيق الاتحاد السوري- العراقي. فقد ركز الحزب على الانتخابات التي حددها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩م، وأجرى اتصالات مع المرشحين لدخول المعركة الانتخابية في قوائم موحدة باسم الحزب مستغلاً رفض الحزب الوطني الاشتراك فيها. لكن النتائج أصابت الحزببانتكاسة عندما لم يحقق الغلبية المتوقع. فقد فاز بـ(٥١ مقعداً من اصل ١٠٨ مقاعد). وهذا دفعه إلى سحب الصلاحيات التشريعية من الجمعية التأسيسية لإعطاء الحكومة حق التشريع لفترة غير محدودة، لكن مشروع الدستور المؤقت الذي قدمه رشدي الكيخيا أصيب بنكسة أيضاً عندما عدله أعضاء الجمعية التأسيسية بتمديد هذه الصلاحية بثلاثة أشهر.

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- العدد السابق.

انتخب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للدولة وتألفت لجنة لصياغة القسم من (حسني البرازي، ومنير العجلاني، وسعيد حيدر، وصبحي العمري، ورزق الله أنطاكي، وعلي بوظو، وفيضي الأتاسي). فوضعوا نصاً لقسم لا يحتوي على احترام النظام الجمهوري للبلاد، مما حمل الجمعية التأسيسية على رفضه.

وهكذا وجد حزب الشعب أن كل جهوده قد وصلت على طريق مسدود، فاتجه نحو تشكيل وزارة جديدة لاتخاذها كجسر تعبر من خلاله سورية نحو الاتحاد، فلم يتمكن من ذلك. وأوقعت هذه التناقضات والإخفاقات البلاد في أزمة وزارية وفراغ حكومي ودستوري، وكانت الحكومة تشكل ليلاً وما أن يحل الصباح حتى يستقيل معظم أعضائها.. وظلت البلاد على تلك الحال حتى وقع الانقلاب الثالث.

ماذا حصدت سورية من الانقلاب الثاني؟

لقد نجحت حكومة حزب الشعب في الحقلين المالي والاقتصادي عندما أقر مجلس الوزراء السماح بتصدير القطن فارتفعت أسعاره، كذلك سمح بتصدير كمية من القمح إلى الخارج، فحققت أرباحاً تحولت نحو شراء كمية من الذهب فازدادت نسبة التغطية الذهبية للعملة السورية. في حين لم تحقق أي نجاح آخر، فلا أعادت الوئام الوطني بين الأحزاب المتصارعة، ولا أزالت تدخل الجيش في السياسة، ولا صانت الديمقراطية من الانتقاص، ولا حققت الإصلاحات الاجتماعية.

اتصال الجيش بأبيه الروحي (أكرم الحوراني)

كالعادة كلما فكر الجيش بقلب الأوضاع والاستيلاء على مقدرات البلاد يهرع قادتهم إلى قبلته (بيت اكرم الحوراني) فهو محجهم وملهم أفكارهم وموجه إرادتهم.

يقول الوراني في مذكراته: (اتصل بي أديب الشيشكلي وبعض الضباط، وكانوا بحالة غضب وخوف من ان يبطش بهم قائد الجيش سامي الحناوي، لأن الصراع في الجيش حول مشروع الاتحاد السوري- العراقي بدا يخرج من نطاق الهمسوالسرية، إلى نطاق المجابهة والتهديد، وكان هؤلاء الضباط يعتقدون أن الرسالة التي وجهها سامي الحناوي إلى رئيس

الدولة هاشم الأتاسي بضرورة المحافظة على النظام الجمهوري ما هي إلا خديعة لتهدئة الضباط الجمهوريين وتحين الفرصة للبطش بهم، فنصحتهم بالتريث والهدوء وعدم الاستعجال، فإذا أقرت الجمعية التأسيسية صيغة للقسم تنص على الحفاظ على النظام الجمهوري يكون الخطر قد استبعد، ولكن الشيشكلي ومن معه لم يطمئنوا تماماً وعبروا عن خوفهم من ان يعاجلهم الحناوي فيصفي جميع العناصر التي تعارض المشروع، فأفهمتهم بوضوح أن القيام بأية حركة من قبل الجيش قبل أن تنضج المور تماماً لا يمكن أن يفسره الناس بإنه للدفاع عن استقلال البلاد ونظامها الجمهوري، وإنما يفسر على أنه تعطش للسلطة من قبل الضباط والمغامرين، وإن إقدام الحناوي على تصفيتهم ليس احتمالاً مستبعداً، ولكنه يصبح مستبعداً جداً إذا أقسم أعضاء الجمعية التأسيسية على المحافظة على النظام الجمهوري، وأظن أنهم خرجوا من اجتماعهم معي بهذه القناعة)[1].

مجدداً كان الحوراني هو محط رحال الضباط المغامرين، فهذا هو يقول في مذكراته: (.. وقد زارني عشية ١٨/ ١٢/ ١٩٤٩م -أي قبل وقوع الانقلاب الثالث بيوم واحد- الملازم حسين حده، وقال لي أن العقيد أمين أبو عساف يطلب مقابلتي باسم مجموعة كبيرة من الضباط فاتفقت مع حسين حده أن أنتظره في ساعة محددة من الليل عند مطلع شارع بغداد - علماً ان الحوراني في حينه عضواً في المجلس التأسيسي وعضواً في الوزارة- قرب المستشفى العربي، ومن هناك نذهب معاً إلى معسكرات القابون حيث يكون بانتظارنا العقيد أمين ابو عساف.

وفي الوقت المحدد ركبت مع حسين حده سيارة جيب عسكرية وذهبنا إلى القابون واجتمعنا بأمين ابو عساف في غرفة باردة مجردة من الأثاث، إلا من طاولة صغيرة وسرير نوم حديد، لذلك كان اجتماعنا وقوفاً.

أخرج العقيد ابو عساف من جيبهوثيقة موقعة من عدد كبير من الضباط تنص على تكليفي باستلام رئاسة الدولة وحل المجلس، والدعوة لانتخابات جديدة..فمزقت العريضة

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات العظم- نفس المصدر.

(وهذا باعتقادي مسرحية لا يقبلها عقل) وقلت: مع احترامي للموقعين عليها ونواياهم الوطنية وثقتهم الغالية فإنني لا اوافقهم على هذا الراي وهذه الخطة وانا انصحكم بأن تبقوا على الجمعية التأسيسية وعلى رئاسة الدولة وان لا تغيروا، أو تبدلوا شيئاً من الأوضاع.

إن حزب الشعب لا يمكن أن يخطو خطوة فيمشروع الاتحاد بدون رضاكم والاتفاق معكم، وقد رأيتم ولا شك كيف انهم وجلون مترددون رغم أن سامي الحناوي وجماعته متفقون معهم، بالإضافة إلى أنه يوجد بين قيادات حزب الشعب نفسه من يعارض هذا المشروع، ومهما عمل الفريق الآخر فإنه سيظل فريقاً ضعيفاً أمام الشعب والجيش لا حول له ولا قوة، وهم عندما سيرون إخفاق المشروع سيتحولون ويغيرون سياستهم كما تعلمون، إذ ليست القضية بالنسبة لهم قضية عقيدة ومبدأ. وبدا لي أن العقيد أبو عساف قد اقتنع وهكذا انتهى الاجتماع)[1].

(في صباح اليوم التالي ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩م -كما يقول الحوراني في مذكراته- أفقت في ساعة متأخرة فاستصحت بالعقيد عزيز عبد الكريم (أين كان في تلك الليلة الحوراني؟!) الذي دخل إلى غرفة نومي واطلعني على مخطوطة بيان صغير وأخبرني أن الجيش ألقى القبض على الحناوي وضباطه وعديله أسعد طلس واودعوهم السجن لأنهم كانوا ينوون البطش بهم فعاجلوهم بهذه الحركة)[2].

الانقلاب الثالث
انقلاب العقيد أديب الشيشكلي الأول
١٩كانون الأول ١٩٤٩م

في العهد الذي قام بعد الانقلاب الذي قاده سامي الحناوي، احتدم الجدل حول تحقيق مشروع الاتحاد بين سورية والعراق. وكانت انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في البلاد قد أمنت الأغلبية لحزب الشعب، وبعد اجتماع الجمعية التأسيسية وجد الأكثرية

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

المسيطرة عليها -وهم حزب الشعب- وبالاتفاق مع قائد الانقلاب سامي الحناوي، أن الظروف مواتية لتحقيق الاتحاد السوري- العراقي.

ولبلوغ هذا الهدف لجأ الشعبيون إلى إضفاء الطابع الشرعي على مشروعهم، فقد تقدموا بمذكرة إلى رئيس الجمهورية، تحمل تواقيعهم، يطالبون فيها بالاتحاد مع العراق، كما دفعوا الحناوي من جهة ثانية إلى أن يحجم الضباط المعروفين بعدائهم لقيام أي اتحاد مع العراق.في هذه الأجواء المكفهرة وغير المستقرة، والتي تتسم بفقدان الثقة بين العسكريين مؤيدين ومعارضين لمشروع الاتحاد السوري- العراقي حدث ما يشبه الحركة الداخلية المريبة في هيئة الركان العامة في الجيش. ففي تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٤٩م وجه اللواء سامي الحناوي دعوة إلى خمسة من كبار الضباط للاجتماع به لمناقشة مشروع الاتحاد السوري- العراقي، فارتاب هؤلاء الضباط من هذه الدعوة، وشعروا بأن حضورهم الاجتماع يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش فيفرض عليهم ما لا يريدون، وإذا ما رفضوا تلبية دعوته فيخشون اعتقاله لهم، فاتفقوا على أن يلبي البعض الدعوة، ويتخلف البعض الآخر عن الحضور، حيث اتخذ هؤلاء التدابير اللازمة لاعتقال الحناوي.

وبالفعل توجه اللواء الأول بقيادة العقيد أمين أبو عساف من القنيطرة إلى دمشق واعتقل الحناوي وأسعد طلس وآخرين من أنصار الحناوي.

وفي فجر يوم التاسع عشر من كانون الأول ١٩٤٩م أذيع البيان الول من راديو دمشق، وهذا نصه:

بلاغ رقم (١)

(إلى الشعب السوري الأبي.. ثبت لدى الجيش ان رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بلعض الجهات الجنبية، وكان الجيش يعلم هذا الأمر منذ البداية، وقد حاول ضباطه بشتى الطرق، بالإقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة اخرى، ان يحولوا دون إتمام المؤامرة وان يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا، فاضطر الجيش حرصاً على سلامة البلاد وحفاظاً على نظامها الجمهوري، أن يقصي هؤلاء

المتآمرين، وليس للجيش أية غاية اخرى وانه ليعلن أنه يترك البلاد في أيدي رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية، اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك).

التوقيع

العقيد أديب الشيشكلي[1]

تطور الأوضاع على أثر حركة أديب الشيشكلي

كان أبرز انعكاسات حركة الشيشكلي هو ما طرأ على الجيش نفسه، إذ أصبح الزعيم أنور بنود رئيساً للأركان العامة بدلاً من اللواء سامي الحناوي، وعين العقيد أديب الشيشكلي معاوناً لرئيس الأركان، وغسان جديد مديراً لشرطة الجيش، والمقدم إبراهيم الحسيني رئيساً للمكتب الثاني (المخابرات العسكرية) والعقيد محمد ناصر قائداً لسلاح الطيران.

كما أحدثت حركة الشيشكلي تغييراً في مواقف الأحزاب السياسية والتكتلات وأوساط الجمعية التأسيسية، وقد خشي رئيس الدولة هاشم الأتاسي وحزب الشعب، في بداية الأمر، أن تستهدفهم الحركة مثلما استهدفت اللواء الحناوي، ولكن العقداء الذين قاموا بالحركة وعلى رأسهم أديب الشيشكلي أكدوا بأن الحركة لا تستهدفهم وإنما لا تتعدى نطاق الجيش.بعد هذه التأكيدات من قبل الجيش، عدل الرئيس هاشم الأتاسي عن استقالته من رئاسة الدولة، وكلف خالد العظم بتشكيل الحكومة.ابتدأ خالد العظم استشاراته مع رشدي الكيخيا زعيم الأكثرية في مجلس النواب، فعارض الكيخيا إطلاق يد العظم بانتقاء الوزراء من أعضاء حزبه، وأصر على تسميتهم من قبله ليضمن ولاءهم لسياسته، فقدم خالد العظم اعتذاره عن تأليف الحكومة للرئيس الأتاسي. اتجه هاشم الأتاسي لتطليف ناظم القدسي بتأليف الوزارة فألفها بسرعة منتقياً ستة من حزب الشعب وثلاثة من المستقلين، وقد عرفت هذه الوزارة بوزارة الأربع وعشرين ساعة لأنها انهارت في يوم واحد، وكانت تتألف من:

ناظم القدسي: الرئاسة والخارجية.

هاني الشباعي: المعارف.أحمد قنبر: الداخلية.

شاكر العاص: المالية.

---

(١) ص (٦١٠) غالب العياشي - الإيضاحات السياسية.

فيضي الأتاسي: الدفاع والاقتصاد.

زكي الخطيب: العدل.

محمود العظم: الزراعة.

جورج شلهوب: الصحة.

محمد المبارك: الأشغال العامة.

وقد أذاع القدسي نبأ استقالة الحكومة من راديو دمشق، دون أن يعلم رئيس الدولة هاشم الأتاسي، بسبب تدخل الجيش وعدم رضاه عن تشكيلة الوزارة.

وكانت حكومة القدسي قد عقدت اجتماعاً استغرق ساعتين يوم ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٩م لصياغة البيان الوزاري. وفي الساعة العاشرة والنصف ليلاً استدعى القدسي الوزراء للاجتماع في مبنى وزارة الخارجية، واستغرق الاجتماع دقائق قليلة، ولما كان الرئيس التاسي نائماً فقد اذيع نبأ استقالة الحكومة من الإذاعة وأرجئ تقديم الاستقالة لرئيس الدولة إلى صباح اليوم التالي.

كان لاستقالة حكومة ناظم القدسي، بالشكل الذي تمت به، أثر سيء في الجيش وفي الجمعية التأسيسية وحتى في أوساط حزب الشعب نفسه. وقد اعتبرناها -كما يقول الحوراني في مذكراته- مؤامرة من حزب الشعب لإحراج الجيش والبلاد[1].

من هو أديب الشيشكلي قائد الانقلاب؟

(هوالعقيد أديب بن حسن الشيشكلي قائد الانقلاب العسكري الثالث في سورية الذي حدث في ١٩ كانون الأول عام ١٩٤٩م ورئيسا لها بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤م.

ولد عام ١٩٠٩م في مدينة حماه في سورية، من عائلة كبيرة ومعروفة، نشأ فيها وتخرج بالمدرسة الزراعية في سلمية، ثم بالمدرسة الحربية في دمشق، تطوع في جيش الشرق الفرنسي، ثم انتقل مع غيره من الضباط إلى الجيش السوري، شارك في معركة تحرير سورية من الفرنسيين سنة ١٩٤٥م، ثم كان على رأس لواء اليرموك الثاني بجيش الإنقاذ في فلسطين سنة ١٩٤٨م.

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

اشترك مع حسني الزعيم في الانقلاب الأول في ٣٠ آذار عام ١٩٤٩م، لكنهما اختلفا فصرفه الزعيم من الخدمة، ولم يلبث أن عاد قائداً للواء الأول برتبة عقيد في عهد سامي الحناوي كما اشترك مع الحناوي في الانقلاب الثاني في ١٤ أيار عام ١٩٤٩م، لكن الشيشكلي لم يحقق في الانقلابين طموحه الشخصي، فهو مغامر يتطلع إلى السلطة ويبحث عن سلم يوصله إلى قمتها بأسلوب بارع ومقبول من الجماهير. له شقيق هو النقيب صلاح الشيشكلي عضو في الحزب القومي السوري الاجتماعي، وبحكم هذا الواقع ارتبط الشيشكلي بصلات قريبة مع العقيد أمين أبو عساف والنقيب فضل الله أبو منصور الذين ساهما في اعتقال سامي الحناوي، وانتقض بمساعدتهما على الحناوي أواخر عام ١٩٤٩م، فاستولوا على الحكم، وتولى الشيشكلي رئاسة الأركان العامة عام ١٩٥١م. كما مهدا الطريق لأديب الشيشكلي المسيطر على مجلس العقداء، لمنازعة رئيس الدولة هاشم الأتاسي على السلطة، حيث أصدر الشيشكلي في صباح (١٩ كانون الأول عام ١٩٤٩م) بلاغاً بتوقيعه، أكد فيه إقصاء سامي الحناوي وأسعد طلس عن القيادة، لتآمرهم على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري.

ارتبط الشيشكلي باكرم الحوراني بعلاقات قديمة بحكم انتمائهما إلى مدينة حماة ونشأتهما فيها، واتفاقهما في معارضة فكرة الاتحاد السوري- العراقي.

انعكست هذه العلاقة على صلات الشيشكلي مع الضباط الشبان الأعضاء في حزب الحوراني (العربي الاشتراكي).

وتخيل الشيشكلي أن التعاون مع حزب له قاعدة جماهيرية واسعة في مدينة حماة وريفها، هو السلم الذي يبحث عنه ليوصله إلى القمة.

وفي المقابل تصور الحوراني وجماعته أن باستطاعتهم أن يسيّروا الشيشكلي حسب نهجهم وهواهم واجندتهم.

أما عن علاقة الشيشكلي بالحزب القومي فقد تولدت بعد إدراكه استحالة استكمال الشوط مع أكرم الحوراني بسبب طموحات الطرفين، فشق كل منهما طريقه. فاتجه الحوراني للإطاحة بالشيشكلي بينما اتجه الشيشكلي بواسطة شقيقه صلاح للتعاون مع الحزب القومي بشكل سري وهادئ.

وكان القوميون السوريون مطاردون في لبنان بعد إعدام أنطون سعادة فدلفوا إلى سورية وازداد نشاطهم واتسعت دعوتهم بإصدارهم صحيفة سياسية أسموها (الجيل الجديد) وكان يرأس تحريرها جورج عبد المسيح، وبدأت توزع على نطاق واسع في أوساط الموظفين وصغار الضباط في الجيش.

عُرف عهد الانقلاب الثالث بعهد الحكم المزدوج (أديب الشيشكلي وهاشم الأتاسي)، ولما كان الشيشكلي عضواً في مجلس العقداء ومسيطراً عليه فقد حل هذا المجلس وألّف بديلاً عنه مجلساً أسماه (المجلس العسكري الأعلى).

وبعد أن وضع دستوراً جديداً للبلاد، انتخب رئيساً للجمهورية طبقاً لأحكام هذا الدستور، وهكذا مهد لمرحلة فرض الديمقراطية من خلال الديكتاتورية العسكرية. أما قيادة الأحزاب السياسية المعارضة فقد ألّفت جبهة شعبية معارضة تصدت لسياسة الشيشكلي عبر المظاهرات الطلابية والعمالية والفلاحية، وبدأت معركة المعارضة في دمشق بإلقاء المتفجرات، وأُعلن العصيان في جبل الدروز، فقاومه الشيشكلي بالدبابات والطائرات، فزاد من النقمة على النظام، ثم تنادى السياسيون من الأحزاب والهيئات إلى عقد مؤتمر في حمص لعقد (ميثاق وطني) فيما بينهم قرر (الدعوة إلى الديمقراطية والحريات العامة، وشجب الحكم الفردي والنظام البوليسي)، ووجهوا إنذار إلى الشيشكلي لإعادة الأوضاع الدستورية والإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف الحرب الأهلية في جبل العرب. وكان رد العقيد على الإنذار باعتقال كل من وقع عليه، واعتقاله كبار الساسة السوريين، وشهدت البلاد حالة من الاضطراب والمظاهرات الطلابية، قاومها رجال الأمن بالعنف والقنابل المسيلة للدموع، وعطلت الدراسة في المدارس، وعمت المظاهرات المدن السورية وهي تنادي بسقوط الديكتاتورية وإلغاء البرلمان، وعودة الحياة الدستورية إلى البلاد، فكانت التمهيد الشعبي لإسقاط الشيشكلي.

اغتيل في البرازيل عام ١٩٦٤م على يد شاب درزي هو نواف غزاله. حيث فاجأه نواف غزاله في شارع ببلدة سيريس في البرازيل وأطلق عليه النار فقتله. انتقاماً من ممارسات الشيشكلي العسكرية ضد الدروز في منطقة جبل العرب.

الحادثة وقعت قرب جسر ريالما القريب من منزله في مقاطعة سيريس في محافظة غاياس وحدث أنه بعد عودة الشيشكلي من عزاء أحد الأصدقاء في قرية مجاورة أن «ربط» له نواف غزاله وقام بإطلاق النار عليه من فوهة مسدسه).

قبل وقوع الانقلاب زار أكرم الحوراني النقيب فضل الله أبو منصور، والعقيد أمين أبو عساف قائد اللواء الأول المدرع في القنيطرة، وحثهما للمساهمة في إنقاذ البلاد للمرة الثانية وقال لهما: (لو تأخر التحرك بضعة أيام فإن جيشاً أجنبياً سيدخل البلاد -يقصد الجيش العراقي-)(١).

يوم ٢٦ كانون الأول عام ١٩٤٩م أذاعت رئاسة الأركان البيان التالي لخصت فيه الأسباب التي دعت الجيش لإقصاء الحناوي:

إن الأحداث الثلاث التي وقعت في البلاد والتي قام بها الجيش لهي انتفاضة حيوية في صفوف الأمة، ونتيجة طبيعية للسياسة التي تبناها المسؤولون في فترة دقيقة من تاريخ الوطن، إن الأركان العامة للجيش تحرص أن يطلع الشعب الكريم على تفاصيل المور ليتمكن كل مخلص من كم أفواه المغرضين ومروجي الأراجيف ومساندة الجيش في مسعاه لإقصاء العناصر الفاسدة وبث روح التقدمية في صفوف الأمة، صوناً للانطلاق الجوهري العربي في أجواء حرة تغمرها العزة والكرامة.

لقد استهل انقلاب الثلاثين من آذار هذه المبادئ غير أن القائمين على الأمور استغلوها لأغراض شخصية فخرج الانقلاب عن هدفه الأساسي وغايته المثلى، وكان الانقلاب الثاني نتيجة طبيعية لتقويم هذا الاعوجاج، وظن ضباط الجيش الذين ساهموا مع اللواء سامي الحناوي وتبنوه لحركتهم أنه سيصلح ما أفسده الحكم السابق.

وأن مجرى الأمور سيؤدي حتماً إلى إعادة الحياة الدستورية والنظام الجمهوري الذي يوافق رغبات الشعب والفكرة القومية في العالم، غير أنه تبين لسوء الحظ أن اللواء سامي الحناوي لم يكن غير أداة طيعة تسيرها أهواء مغرضة تستهدف القضاء على استقلال البلاد،

---

(١) ص(١٣٥) وليد المعلم- المصدر السابق.

فقد بدأ الحناوي فور تسلمه مركز رئاسة الأركان العامة بمفاوضات كبار رجال الجيش بطرق مباشرة وغيرمباشرة للموافقة على إعلان اتحاد سياسي يطيح باستقلال سورية ونظامها الجمهوري مبيناً أن القيام بهذا العمل يجب أن يكون بصورة مفاجئة تجعل حسب زعمه الرأي العام السوري أمام الأمر الواقع.

وكان يؤكد في أحاديثه أنه متفق على هذه الخطة مع بعض كبار رجال السياسة الذين يرون رأيه في وجوب الإسراع بهذا الأمر عن طريق الجيش منعاً للمشاحنات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدث فيما إذا عرض الأمر بصورة طبيعية على أعضائها، وقد لفت كبار الضباط نظر اللواء سامي مراراً وتكراراً بعد ان تكشفت النوايا إلى الويلات التي يجرها على البلاد السورية خاصة والعربية عامة، هذا الاتجاه الخطر الذي سيؤدي إلى انشقاق مريع في صفوف العرب وفقدان استقلال البلاد السورية، كما أنهم لفتوا أنظار بعض كبار رجال السياسة، غير أن هذه المساعي باءت بالفشل، وعقب اجتماع الجمعية التأسيسية بدأ ضباط الجيش المقربون بحكم وظيفتهم إلى اللواء سامي الحناوي يشعرون بالتوجيه الذي يقوم به هو وعديله (أسعد طلس) باسم الجيش وكذلك بعض القادة السياسيين وقسم من النواب لحملهم على تحقيق أغراضهم.

وفي الأيام التي سبقت لإقصاء اللواء سامي نقل إلى بعض المصادر الموثوقة أن بعض رجال السياسة اشترطوا على اللواء سامي اعتقال عدد كبير من الضباط حتى يتسنى لهم حمل الجمعية التأسيسية ولو بالقوة، إذا اقتضى الأمر على إقرار المشروع الاستعماري فوراً، وبعد نقل هذا الخبر بأقل من ثلاثة أيام أي مساء الجمعة الواقع في ١٦-١٢-١٩٤٩م استدعى اللواء سامي الحناوي ليلاً إلى منزله خمسة من الضباط الكبار بعد أن هيأ الوسائل اللازمة لاعتقالهم، ولكنه عندما علم أن سر الاعتقال قد ذاع بين أوساط الجيش واتخذت التدابير المعاكسة له رجع عن تنفيذ خطته، لكنه في اليوم التالي أمر بإجراء بعض التنقلات في قيادة القطعات وفي صباح يوم الاثنين ١٨-١٢-١٩٤٩م أمر اللواء سامي كتيبة المدرعات المرابطة بجوار دمشق القيام بسد منافذ المدينة منعاً لدخول قطعات عسكرية من الخارج حتى يتمكن من إجراء الاعتقالات التي كان قد قررها، ولكن ضباط هذه الكتيبة عندما ظهرت لهم نية

اللواء سامي عملوا فوراً على إقصائه عن القيادة، وقد ذهب وفد من كبار ضباط الجيش إلى منزل فخامة رئيس الجمهورية، وعرضوا له اسباب التدابير التي اتخذت، وصرحوا له بصورة قاطعة أنهم لن يتدخلوا بأي عمل سياسي وأن جل رغبتهم هي أن يطلع المجلس التأسيسي بمسؤولياته دون ضغط أو إكراه.

أيها الشعب السوري الكريم: إن الجيش السوري بضباطه وجنوده عربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها، وأن الجيش يرى في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد من ورائها القضاء على استقلال سورية وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة، إن الجيش يرفض أن يكون أداة طيعة لتحقيق الأغراض الاستعمارية لأنه من أبناء الشعب، يتحسس بشعوره وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كيانها وسيادتها. وقد كان بود الجيش بعد إقصاء اللواء الحناوي ألا يذيع أي بيان على الرأي العام، غير أن الدعايات المغرضة التي قام بها المتآمرون مع الأجنبي دعته لاطلاع الجمهور على بعض خفايا الأمور.

دمشق في ٢٦-١٢-١٩٤٩م

رئيس أركان الجيش العامة

لقد كان لبيان الجيش أثركبير على النواب الذين ما لبثوا أن هرعوا إلى الندوة البرلمانية مستغربين مندهشين ومستنكرين، وكانت مداولاتهم بمثابة اجتماع غيررسمي اقترحوا فيه تأليف لجنة من (مصطفى السباعي، وفيضي الأتاسي، وأكرم الحوراني) دعوها لجنة التوفيق، وقد قامت اللجنة فوراً بالاتصال مع هاشم الأتاسي ورشدي الكيخيا وخالد العظم الذي كانت لجنتنا -كما يقول الحوراني في مذكراته- ترى ضرورة تكليفه بتشكيل حكومة ائتلافية، كما عملت اللجنة على عودة هاشم الأتاسي رئيس الدولة عن استقالته، وعلى إقناع الكيخيا بأن يكون إيجابياً في موقفه. فأسفرت جهود اللجنة عن النجاح بمهمتها. وقد امتدح النواب الرئيس الأتاسي وأثنوا عليه ورجوه تلبية رغبتهم بالعدول عن الاستقالة، ورفع رشدي الكيخيا هذا القرار إلى الرئيس التاسي فقبل به، وكلف خالد العظم بتشكيل الوزارة[1].

---

(١) ص(٣٣٥-٣٣٦) وليد المعلم- المصدر السابق.

وخرجت حكومة العظم بعد ثمانية أيام من المشاورات بتاريخ ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٩م على النحو التالي(١):

خالد العظم: للرئاسة والخارجية- مستقل.

معروف الدواليبي: الاقتصاد الوطني- حزب الشعب.

فيضي الأتاسي: العدل- حزب الشعب.

هاني السباعي: التربية- حزب الشعب.

فتح الله أسيون: الصحة- حزب الشعب.

سامي كبارة: الداخلية- مستقل.

عبد الرحمن العظم: المالية- مستقل.

أكرم الحوراني: الدفاع- العربي الاشتراكي.

عبد الباقي نظام الدين: الزراعة- الكتلة الدستورية.

محمد المبارك: الأشغال العامة- الإخوان المسلمون.

وفي اليوم التالي عقد مجلس الوزراء أول اجتماع فقرر إلغاء الرقابة على الصحف وباشر بوضع صيغة البيان الوزاري. وعين رشدي الكيخيا يوم ٧ كانون الثاني ١٩٥٠م موعداً لانعقاد الجمعية التأسيسية موعداً لحلف رئيس الدولة اليمين الدستورية.

ألقى الرئيس هاشم الأتاسي -بعد تاديته القسم الدستوري- كلمة في الجلسة، وقد نالت الحكومة الثقة بثلاثة وتسعين صوتاً ومعارضة تسعة نواب. كان من بينهم بالإضافة إلى جلال السيد (البعثي الوحيد في المجلس)، حسني البرازي، وحسن الحكيم، وأحمد قنبر، وهايل سرور، وصبحي العمري. وفي نفس الجلسة تم انتخاب عدد من النواب في عضوية اللجنة التي ستضع مواد الدستور، برئاسة الدكتور ناظم القدسي، كما سمي الدكتور عبد الوهاب حومد مقرراً لهذه الجلسة(٢).

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

(٢) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

استمرت وزارة خالد العظم في الحكم حتى ٢٩ أيار عام ١٩٥٠م حيث أخبر الوزير عبد الباقي نظام الدين خالد العظم بأن الشيشكلي يبلغه أن بقاء حكومته لم يعد ممكناً وأن المصلحة تقتضي باستقالتها(١).

كان من أبرز نشاطات وزارة العظم وإنجازاتها الانفصال الجمركي عن لبنان في مطلع آذار من عام ١٩٥٠م، عقدت لجنة من الاقتصاديين السوريين اجتماعاً لبحث نتائج الوحدة الجمركية مع لبنان -بعد إعلان استقلال كل من سورية ولبنان، فقد عقد اتفاق تشرين الأول عام ١٩٤٣م الذي أوجد الوحدة الجمركية بين القطرين وأنشأ مجلساً أعلى للمصالح المشتركة أنيط به التشريع الجمركي- فتوصلوا إلى قرار جاء فيه:

(أمام سورية اختيار أحد الطرفين: إما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية تقرر فوراً بين البلدين، وإما انفصال جمركي عاجل يكون فيه كل من سوريةولبنان حراً باتباع السبيل الذي يتوافق مع مصلحة بلاده).

درس مجلس الوزراء، تقرير لجنة الخبراء، فقرر توجيه مذكرة إلى الحكومة اللبنانية عرض فيها الوحدة الاقتصادية الكاملة مع لبنان أو الانفصال الجمركي الفوري، لكن الحكومة اللبنانية رفضت الوحدة الاقتصادية.

فقررت الحكومة السورية بتاريخ ١٣ آذار عام ١٩٥٠م ما يلي:

١- فصل مصلحة الجمارك عن لبنان وإيجاد مديرية عامة للجمارك السورية ترتبط بوزارة المالية.

٢- تطبيق أنظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية ولبنان، وعدم السماح للأشخاص المسافرين إلى لبنان أو القادمين من أن يخرجوا أو يدخلوا أكثرمن خمسين ليرة سورية من النقد السوري.

٣- منع نقل البضائع من لبنان إلى سورية باستثناء البضائع العابرة (الترانزيت) والبضائع المعفاة من الجمارك والمحروقات.

---

(١) ص(١٣٢) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٦٣-٢٦٤) مذكرات العظم- المصدر السابق.

٤- إقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود السورية- اللبنانية.

٥- منع سفر السوريين إلا بإجازة من وزارة الداخلية عند الضرورة.

٦- إصدار قانون النقد السوري وإلغاء حق المصرف السوري في إصدار النقد وجعل هذا الحق ملكاً للدولة وحدها، على أن تؤمن من تغطية الليرة السورية من الذهب بنسبة ٣٠٪ من قيمة النقد المصدر، والعملات الصعبة والسندات التجارية المحررة بالليرات السورية.

٧- اشتراك الدولة في صندوق النقد الدولي.

ناقش مجلس النواب قرار الحكومة، فقرر بالإجماع المصادقة عليه واعتباره سارياً منذ تاريخ صدوره في الجريدة الرسمي[١].

في مطلع شهر نيسان أطلق السيد معروف الدواليبي وزير الاقتصاد، سلسلة من التصريحات السياسية، كان من بينها قوله:

(أعلن بصفتي الشخصية لا بوصفي وزيراً في الحكومة، أنه إذا استمر الضغط الأمريكي على العرب لجعلهم يسيرون في سياسة لن تنتهي إلا بتهويد بقية أبناء الأمة العربية، فإني أقترح إجراء استفتاء في العالم العربي ليعرف الملأ ما إذا كان العرب يفضلون ألف مرة أن يصبحوا جمهورية سوفييتية على أن يكونوا طعمة لليهود).

أحرجت هذه التصريحات وزارة العظم بسبب ردود الفعل الدولية التي أحدثها، مما اضطر رئيس الوزراء الامتناع عن الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالسياسة الخارجية[٢].

وفي شهر أيار من عام ١٩٥٠م أصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا التصريح الثلاثي حول الشرق الوسط الذي أعلنت فيه الدول الثلاث رفع الحظر المفروض على تصدير السلاح لدول المنطقة منذ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨م، واشترط البيان لاستجابة الدول للطلبات المقدمة لها أن لا يحدث سباق للتسلح في المنطقة،

---

(١) ص(٣٧) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) جريدة الأيام الدمشقية- عدد ٥ نيسان ١٩٥٠م.

وأن تستخدم الأسلحة لأغراض دفاعية بحتة، وأن تتعهد الدول في المنطقة بعدم استخدام القوة في علاقاتها، واعلنت الدول الثلاث ضمانها للحدود القائمة وخطوط الهدنة وبأنها ستتخذ التدابير اللازمة حيال أي خرق للحدود أو خطوط الهدنة(١).

عندما وجد العظم أن الاستمرار في الوزارة لم يعد محتملاً تقدم باستقالته. وبدأ هاشم الأتاسي مشاوراته لتشكيل الحكومة، فقر قراره بتكليف الدكتور ناظم القدسي بتشكيلها، فصدرت مراسيم تاليفها في ٤ حزيران عام ١٩٥٠م فكانت على الشكل التالي(٢):

رئاسة الوزارة والشؤون الخارجية: ناظم القدسي- حزب الشعب.

الداخلية: رشاد برمدا- حزب الشعب.

الاقتصاد الوطني: شاكر العاصي- حزب الشعب.

التربية: فرحان الجندلي- حزب الشعب.

الأشغال العامة: جورج شلهوب- حزب الشعب.

العدل: زكي الخطيب- مستقل.

المالية: حسن جبارة- من خارج البرلمان.

الدفاع: فوزي سلو- الجيش.

وفي عهد هذه الوزارة انتخب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية وأقر الدستور الجديد وتحولت الجمعية التأسيسية إلى هيئة تشريعية لفترة أربع سنوات، وعلى إثر ذلك استقالت الوزارة فعاد وشكلها القدسي على الشكل التالي(٣):

رئاسة الوزراء والخارجية: ناظم القدسي- حزب الشعب.

الداخلية: رشاد برمدا- حزب الشعب.

الاقتصاد الوطني: فرحان الجندلي- حزب الشعب.

الأشغال العامة: أحمد قنبر- حزب الشعب.

---

(١) ص(٢٦١) نور الدين حاطوم- التاريخ الدبلوماسي- دمشق- مطبعة جامعة دمشق ١٩٦١م.

(٢) ص(١٣٢) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٤١) الجبوري- المصدر السابق، وص(١٣٢) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٣) ص(١٣٤) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٤٢) الجبوري- المصدر السابق.

الزراعة: علي بوظو- حزب الشعب.

الصحة: جورج شلهوب- حزب الشعب.

العدل: زكي الخطيب- مستقل.

وزير دولة: حسن الحكيم- مستقل.

الدفاع: فوزي سلو- الجيش.

في شهر حزيران ناقش مجلس الجامعة العربية التصريح الثلاثي، وفي ٤ تموز عام ١٩٥٠م اجتمعت الجمعية التأسيسية لمناقشة هذا التصريح فألقى وزير الخارجية ناظم القدسي بياناً أكد فيه بأن اللجنة السياسية للجامعة العربية قررت أن يكون ردها على البيان الثلاثي كما يلي:

(إن الدول العربية ليست أقل حرصاً من غيرها على استقرار السلام في المنطقة، لكن تأمينه يقع على عاتقها وحدها، إن ما تستورده من سلاح يستعمل لا في العدوان على أحد بل في سبيل الدفاع عن نفسها، وهي تعتبر التصريح الثلاثي بمثابة توزيع لمناطق النفوذ في الشرق الأوسط وهي ترفض أي تدخل أجنبي في مسائلها الداخلية)[1].

وفي ٥ تموز عام ١٩٥٠م عقد مجلس الجامعة العربية جلسة طارئة للتوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك، ترأس الدكتور القدسي الوفد السوري حيث أبدى تردداً بالتوقيع على المعاهدة بحجة رغبة سورية في الدخول باتحاد مع العراق، كان رد الفعل المصري- السعودي مباشراً، جرت اتصالات بالعقيد أديب الشيشكلي الذي تربطه صداقة خاصة مع المصريين والسعوديين لممارسة ضغط على رئيس الدولة هاشم التاسي. كان من نتائجها صدور تعليمات للوفد السوري بالامتناع عن إثارة موضوع الوحدة مع العراق، والتوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك[2].

وفي ٥ أيلول عام ١٩٥٠م أقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد للبلاد الذي مثل رغبة حزب الشعب المسيطر على السلطة، انتظر السياسيون أن يبادر رئيس الدولة إلى حل الجمعية التأسيسية بعد انتهاء مهمتها، وأن يتم تحديد موعد لإجراء الانتخابات، اجتمع

(١) جريدة الأيام الدمشقية- عدد ٥ تموز عام ١٩٥٠م.

(٢) ص(٢٨١) مذكرات العظم- المصدر السابق.

أعضاء حزب الشعب ودرسوا ظروف الحزب الداخلية في ظل الانقلاب الثالث فوجدوا بأن الدعوة للانتخابات لن تكون في صالحهم، بل ستكون في صالح الحزب الوطني (خصمهم التقليدي) والمستقلين، ودرسوا احتمالات تدخل الجيش في مجرى الانتخابات لفرض مرشحين آخرين، فقرروا بعد اتصالات فردية أجروها مع النواب المستقلين قلب الجمعية التأسيسية إلى مجلس للنواب بهدف المحافظة على مقاعدهم (٥١ مقعداً) واتصلوا برئيس الدولة لتقديم استقالته إلى مجلس النواب الذي سيقوم بإعادة انتخابه.

محاولة اغتيال العقيد أديب الشيشكلي

في صباح يوم الخميس ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٠م أصدرت وزارة الدفاع البلاغ التالي:

(في حوالي الساعة الواحدة من بعد منتصف الليل تصدى مجهولون لسيارة عسكرية كانت فيطريق عودتها إلى دمشق بالقرب من دمر، واطلقوا عليها الرصاص فأصيب أحد الضباط بجروح خفيفة، وقد تسلم القضاء العسكري التحقيق بهذا الحادث).

يقول الحوراني في مذكراته عن هذه الحادثة: (كان أديب الشيشكلي في تلك الفترة يدمن الشراب، ويصطحب معه في كل ليلة عدداً من الضباط الصغار الذين كانوا يلتفون حوله، وكان يتردد معظم الليالي على مقهى متواضع على طريق دمر. وأن الشيشكلي عندما كان في طريق عودته من ذلك المقهى ومعه الضباط: حسين حده وغالب الشقفة وبكري الزوبري، تصدى لهم مسلحون مجهولون تمترسوا على الجانب الآخر من الطريق، فأطلقوا النار من أسلحتهم على السيارة العسكرية فنزل أديب ومرافقوه الضباط من السيارة فوراً وردوا على المهاجمين الذين ما لبثوا أن ركبوا سيارتهم وفروا هاربين)[1].

سرت شائعات وحيكت قصص حول حادث محاولة الاغتيال الفاشلة، وأخذ الأهلون يتندرون ويسبكون الروايات، مما دفع النائب العام العسكري عبد الوهاب الأزرق أن يذيع بتاريخ ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٥٠م البلاغ التالي:

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- نفس المصدر.

(في الساعة الواحدة والنصف من ليل ١١ – ١٢ من تشرين الثاني الجاري، بينما كانت سيارة العقيد أديب الشيشكلي العسكرية تقله ومعه بعض الضباط في طريق عودتهم إلى دمشق من طريق دمر، فاجأهم كمين مسلح بأسلحة نارية أتوماتيكية، فأصيب الملازم الأول حسين حده بأربع رصاصات إحداها في عنقه والثانية في كتفه الأيسر والثالثة في ساعده والرابعة في راحته، وأصيب الملازم الأول بكري الزوبري برصاصة في فكه، وأصيب الملازم غالب شقفة بجرح خفيف، ولم يصب الباقون بأذى، وقد أشرف جراح المستشفى العسكري الدكتور مرشد خاطر مع طائفة من الأطباء على إسعاف الجرحى.

وقام القضاء العسكري بتحقيقه ووفق لاكتشاف الجريمة، فتبين أن الكمين المنوه به مؤلف من أربعة أشخاص هم المدعى عليهم (حسين توفيق وعبد القادر عامر وهما من التبعية المصرية، وعباس الخرسان وهو طالب عراقي في معهد الحقوق بدمشق، وزهير إبراهيم يوسف وهو لاجئ فلسطيني وموظف في المطار المدني)، ووقف التحقيق على مخبأ الأسلحة والذخيرة في إحدى دورحي المهاجرين وأحد حوانيت حي الشركسية، وعثر فيهما على كمية من الرشاشات والقنابل والمسدسات والألغام والديناميت ومختلف آلات التفجير والتدمير وعدد ضخم من الذخيرة المتنوعة.

وقد أقر المدعى عليهم بجريمتهم، وذكروا واقعتها بالتفصيل، وتبين لقاضي التحقيق أن هؤلاء المعتدين ينتمون إلى منظمة إرهابية تضم فضلاً عن بعض السوريين أشخاصاً من سائر الأقطار العربية، قامت بسلسلة جرائم خطيرة منذ سنتين، أخلت بالنظام والأمن في البلاد.

وألقي القبض على المدعى عليهم: (عبد القادر عامر، وأحمد الشراباتي، وأمين رويحة، وبهجة العلبي، وهاني الهندي، وحسين توفيق، وعباس حميد الخرسان، وزهير إبراهيم يوسف، ونجيب سليم كحيل، ومحمدعلي نويلاتي، وإسماعيل كامل إسماعيل، وعبد الرحمن شرقاوي، وجودت موسى ضاحي، وجهاد ضاحي، وفهد نافع المولي، ونشأت شيخ الأرض، وأنطون عبد الحمصي، ويوسف وديع البنا، وتوفيق عثمان قيطان، وفتحي مصطفى الكتكاني).وليس بينهم أي عسكري، وهؤلاء هم رؤساء وموجهو وممولو هذه المنظمة (كتائب الفداء العربي) ولا يوجد الآن موقوف سواهم، وسيتابع التحقيق علاقة هؤلاء بغيرهم ممن اشتركوا في هذه الحوادث أو وجهوها أو مولوها، وإن كل ما أذيع أو نشر من أنباء تغاير ما أوضحنا لا صحة له، والتحيق ما يزال مستمراً).

مسلسل الرعب الذي أحدثته كتائب الفداء العربي

أعلن عير وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة في١١ من شهر كانون الأول عام ١٩٥٠م قرار قاضي التحقيق العسكري مظهر وصفي حول الجرائم التينفذتها (كتائب الفداء العربي)، وفيما يلي أهم ما جاء في القرار:

إن المدعى عليهم: (حسين توفيق، عبد القادر عامر، هاني الهندي، جهاد ضاحي، جورج حبش) من حيث تشكيلهم جمعية «كتائب الفداء العربي» بقصد ارتكاب الجنايات على بعض الناس وعلى حياتهم وعلى الموال بشكل الجنايات المنصوص عنها والمعاقب عليها بأحكام المادة (٣٢٥) من قانون العقوبات.

وإن المدعى عليهم: عباس الخرسان، زهير اليوسف، جودت الضاحي، بهجت العلبي، عبد الحسيب العلبي، فتحي الكتكاني، إسماعيل كامل، عبد الرحمن الشرقاوي، موسى الحمدان، طارق الخضيري، عاصم الشيخ، انضموا إلى الجمعية المشار إليها وتحققوا من مقاصدها بدليل اشتراكهم في بعض الجرائم كما سيأتي، فعملهم هذا يشكل أيضاً الجناية المنصوص عنها والمعاقب عليها بأحكام المادة (٣٢٥) المنوه عنها.

وأما المدعى عليهم: فهد المولي، نجيب كحيل، محمد علي النويلاتي، أنطون الحمصي، يوسف البنا، توفيق قبطان، خالد العثماني، فقد أثبت التحقيق انتماءهم إلى هذه الجمعية إلا أنه لم تقم إدانة تثيت اطلاعهم على حقيقة أهدافها وغاياتها الإجرامية، ولم يثبت اشتراك أحد منهم في أي جرم من الجرائم التي قامت بها الجمعية وجل ما في المر أنهم اعتقدوا أن هذه الجمعية جمعية قومية لها غايات وطنية نبيلة.

ثم عدد قرار الاتهام العمليات التي أقدم عليها المنتمون إلى جمعية الفداء العربي الذين وردت أسماءهم، فوجه تهمة القتل عمداً في حادث نسف كنيس يهودي الذي حدث أيام حسني الزعيم وأسفر عن قتل ثلاثة عشر شخصاً وإصابة واحد وعشرين إلى جهاد ضاحي وفتحي الكتكاني وموسى حمدان.

ووجه تهمة محاولة قتل الكولونيل «سترلينغ» مما أدى إلى قتل طاهي الكولونيل أثناء المحاولة إلى جودت ضاحي وعبد القادر عامر وفتحي الكتكاني، كما وجه تهمة التدخل

بمحاولة قتل سترلينغ إلى جهاد ضاحي وحسين توفيق اللذان كان يقومان بالمراقبة أثناء محاولة القتل، ووجه إلى الخمسة المذكورين تهمة إطلاق النار على الخفير الليلي.

أما تهمة نسف مدرسة «الاليانس» في بيروت الذي لم يسفر عن خسارة في الأرواح، فقد وجهت إلى السوري هاني الهندي وإلى جورج حبش وطارق خضيري وعاصم الشيخ غير السوريين.

كما وجهت تهمة إلقاء متفجرة على المفوضية البريطانية إلى جودت ضاحي وإلى بهجت العلبي الذي نقله بسيارته إلى مكان الحادث، أما إلقاء المتفجرة على المفوضية الأمريكية فقد وجهت التهمة فيه إلى حسين توفيق وعبد القادر عامر وغلى عباس الخرسان الذي راقب الطريق.

ووجهت تهمة وضع لغمين وتفجيرهما في الحي اليهودي إلى جهاد ضاحي وشقيقه، وأما حسين توفيق وزهير اليوسف فقد وجهت إليهما تهمة تفجير مبنى الإغاصة في دمشق مما أدى إلى مقتل الخفير الليلي.

أما المدعى عليه أحمد الشرباتي فإنه بعد الاطلاع على بعض الأعمال الإرهابية التي قامت بها الجمعية فقد وجهت إليه تهمة مؤازرة الجمعية بالمال.

وأما الدكتور أمين رويحة فقد وجهت إليه تهمة التحريض على قتل الشيشكلي، وتهمة التدخل في محاولة تامة للقتل عمداً، كما أنه ارتكب جناية التدخل في القيام بالأعمال الإرهابية التي قامت بها جمعية كتائب الفداء، باعتبار أنه أمد رجالها بالسلاح والمال، كما أنه ارتكب جناية التحريض على قتل الملك عبد الله الأول.

ووجهت إلى نشأت شيخ الأرض تهمة أخذ الأموال من السعودية وتسليمه إلى أمين رويحة ليؤمن هذا الأخير تزويد الجمعية بالمال والسلاح للقيام باغتيال الملك عبد الله.

أما حسين توفيق وعبد القادر عامر وعباس الخرسان وزهير اليوسف فقد وجهت إليهم تهمة محاولة اغتيال أديب الشيشكلي ومرافقيه من الضباط.

بينما وجهت تهمة حيازة الأسلحة والمتفجرات للقيام بالأعمال الآنفة الذكر إلى: أمين رويحة، حسين توفيق، عبد القادر عامر، عباس الخرسان، زهير اليوسف، جهاد ضاحي، فتحي الكتكاني، موسى حمدان، جودت ضاحي، هاني الهندي، جورج حبش، طارق خضيري، عاصم الشيخ، بهجت العلبي، عبد الرحمن الشرقاوي، إسماعيل كامل، عبد الحسيب العلبي.

في ٧ أيلول عام ١٩٥٠م انتخب مجلس النواب (الجمعية التأسيسية) السيد هاشم التاسي رئيساً للجمهورية، لكن الدكتور ناظم القدسي احتفظ بوزارته التي يهيمن عليها حزب الشعب، فأدى تحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس للنواب، واستمرار وزارة القدسي في السلطة، إلى حملة استنكار شعبية شجع عليها الحزب الوطني واحزاب المعارضة الأخرى الذين أعلنوا عدم شرعية مجلس النواب، وطالبوا الجيش بالتدخل لحسم الأمور ورفضوا التعاون مع أية وزارة يؤلفها حزب الشعب.

واصل حزب الشعب الهيمنة على السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد، وبدأ بتنفيذ خطة التحرش بالجيش عندما قدم وزير الداخلية مشروع قانون لربط الدرك والشرطة بوزارة الداخلية، وبضرورة استبدال وزير الدفاع (الزعيم فوزي سلو) بوزير من مجلس النواب لكن (مجلس العقداء) هدد رئيس الجمهورية بالتدخل إذا أقر مجلس النواب هذا القانون أو إذا عدلت حقيبة الدفاع[1]، فلما بدا لحزب الشعب تصميم الجيش على موقفه، أراد اتخاذ خطوة تقربه من العقيد الشيشكلي، بعد اتساع الفجوة بينه وبين حكومة السيد ناظم القدسي.

تركت محاولة اغتيال الشيشكلي ثم اغتيال اللواء سامي الحناوي بعد أسبوعين في بيروت أثراً نفسياً وسياسياً قاسياً، فقد تملك الشيشكلي وقادة حزب الشعب الخوف، فقام هذا الحزبمع الجيش باسترضاء السعودية التي أدت الاتصالات معها إلى رحلة القدسي غير المنتظرة إلى الرياض.

في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٠م زار الدكتور ناظم القدسي المملكة العربية السعودية في حركة ذكية لإبعاد التهم الموجهة إليه بربط البلاد مع العراق، حيث صدر بيان مشترك[2] تحدث عن المفاوضات السورية- السعودية، وحول بعض المشاريع التي يشاع أن سورية تحاربها بما يسمى سورية الكبرى، والهلال الخصيب، فأكد الوفد السوري رغبة بلاده في تنقية الجواء العربية وحرصها على عدم اتخاذ أي موقف يكون أداة للتفرقة بين البلدان العربية خاصة بعد ان أقرت دستورها الجديد الذي نص على الحفاظ على النظام الجمهوري.

---

(١) ١- ص(٦١٥) غالب العياشي- المصدر السابق.

(٢) نشرة إعلامية صادرة عن سفارة المملكة العربية السعودية بدمشق بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٠م.

واتفق الطرفان على التزام السعودية بتسديد القسط الثاني من اتفاقية القرض الممنوح لسورية، وان يقوم رؤساء أركانهما ببحث ما يؤول غلى تقوية الجيش فنياً ومادياً.

وفي ختام اللقاء السوري- السعودي، صدر عنهما البيان المشترك التالي بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٥٠م[1].

تباحث في الرياض الوفد السوري مع رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود بالأمور المتعلقة بين البلاد العربية، وحول بعض المشاريع التي يشاع بأن سورية تجريها بما سميت سورية الكبرى أو الاتحاد مع العراق.

أثناء المحادثات أوضح الوفد السوري موقف الحكومة السورية من السياسة العربية ورغبتها في تنقية الجو بين أعضاء الجامعة العربية، وأن لا يتخذ أي موقف للحكومة السورية أداة للتفرقة بين البلاد العربية خاصة بعد ان أقرت دستورها الجمهوري الذي يمثل سياستها، وأوضحت أهدافها ومراميها وأنها ترغب بغقامة سياستها مع جميع الدول العربية بدون تحيز لإحدى دول الجامعة، وجل غايتها أن تزيل هذه الخلافات وتوضح موقفها بصراحة.

وهي ترفض أن تقوم أي دولة عربية بأي عمل من شأنه المساس بسيادة سورية ونظامها الجمهوري ووضعها الراهن، حتى لا يتخذ ذريعة لإحداث الشقاق بين العرب فهي ترى في تنافر البلاد العربية ما يضر بها جميعاً، ويمكّن عدوها المشترك من الدس بينها للحيلولة دون وقوفها صفاً واحداً تجاهها.

وأوضح ممثلو الحكومة السعودية سياسة حكومتهم تجاه البلدان العربية ورغبتها في أن يسود الاتفاق بين العرب جميعاً في هذه الظروف الخطيرة، وإن موقف الحكومة السورية يسهل كثيراً إزالة الخلافات القائمة، والحكومة السعودية جاهزة لمؤازرة أي مسعى يكون فيه أي نفع عملي لجميع الدول العربية ضمن نطاق الجامعة فاتفق الطرفان على:

أولاً: أن تكف كل حكومة عن بث دعاية مضرة في بلاد الحكومة الأخرى.

ثانياً: تقوم الحكومة السعودية بدفع القسط الثاني من القرض.

---

(١) ص(٣٣٨-٣٣٩) المعلم- المصدر السابق.

ثالثاً: اتفق الطرفان على أن يقوم رؤساء أركانهما كمقدمة لتنفيذ أحكام معاهدة الضمان الجماعي بالبحث والاتفاق إلى ما يؤول إلى تقوية الجيشين فنياً ومادياً ومساعدة توسيع التعاضد والتساند بين جيوش البلاد العربية الأخرى.

ناظم القدسي فيصل

عاد القدسي إلى دمشق، محملاً بوعد سعودي بتقديم المعونات المادية للجيش السوري، لكنه شعر بالإحراج بسبب (البيان المشترك) الذي أرادت به السعودية الرد على العراق والأردن، الأمر الذي يعتبر خروجاً من القدسي عن مسيرة حزبه.

ولرد هذا الموقف للسعودية، انتهز الدكتور ناظم القدسي، اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة يوم ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٥١م لتقديم مذكرة سرية وزعها باليد على الوفود العربية بعنوان: (موقف سورية من إقامة الدولة العربية المتحدة). وضع هذه المذكرة أركان حزب الشعب بدمشق، لإعادة التوازن إلى موقفهم بعد صدور البيان السوري السعودي، فأرادوا الحصول على قرار من الجامعة العربية تبارك فيه الدول العربية قيام الوحدة فيما بينها على ضوء ظروف كل قطر ومدى استعداده لها.

لكن العلاقة التاريخية بين الجامعة وصحيفة الهرام المصرية، جعلت الأهرام المنبر افعلامي لنشر ما هو (سري) في كواليس الجامعة حيث سربت المذكرة السورية إلى الأهرام فنشرتها على صفحتها الأولى قبل أن يناقشها مجلس الجامعة بعد ان حذفت منها بعض فقراتها العامة وركزت على فقراتها الخاصة التي يمكن النفاذ منها لتحقيق الوحدة السورية- العراقية[1].

اضطرت حكومة القدسي إلى توزيع المذكرة بنصها الكامل على الصحف المحلية والعربية[2] واحتج الوفد السوري لدى أمانة الجامعة العربية التي تنصلت من تسريب المذكرة[3].

(١) الأهرام القاهرية- عدد تاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥١م.

(٢) النص الحرفي لمذكرة الدكتور ناظم القدسي كما نشرته الصحف السورية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥١م في الملحق الوثائقي رقم (١٨).

(٣) اتهمت بعض الصحف السورية الحكومة المصرية بتسريب المذكرة (الأيام، والقبس، والنذير).

فوت نشر المذكرة على الدكتور ناظم القدسي وعلى حزب الشعب خطته بعد وصول أخبار هذه المذكرة إلى الدول الغربية الطامعة باقتسام خيرات الوطن العربي، وإلى احزاب المعارضة في سورية وإلى مجلس العقداء الذي شعر بأن الحكومة تورط البلاد فيمشاريع وحدوية دون استشارته بهدف التخلص من هيمنة العسكريين على السلطة.

اتساع الهوة بين القدسي والشيشكلي

أراد حزب الشعب اختبار مدى تأثر العسكريين بالمذكرة السورية التي نشرتها الهرام، فكررت الحكومة طلبها إلى مجلس النواب بالموافقة على مشروع قانون لربطقوات المن (الشرطة والدرك) بوزارةالداخلية، وذلك لإعطاء الحكم الطابع الديمقراطي المناسب، وتمهيداً لعودة الجيش غلى ثكناته، كان رد فعل المجلس الأعلى مباشراً حيث بعث بمذكرة إلى رئيس الجمهورية هدد فيها بالتحرك إذا أقر مجلس النواب هذا القانون، فلم يبق امام الدكتور ناظم القدسي بعدما لمسه من وقوف الجيش بالمرصاد لكل تحرك تقوم به السلطة المدنية إلا أن يقدم استقالته في ٣ آذار ١٩٥١م.

عاشت البلاد طيلة شهر آذار في دوامة الزمة الوزارية، لم يجرؤ أحد من النواب على القبول بتكليف رئيس الجمهورية، لأن أية وزارة لا يرضى عنها حزب الشعب لن تنال الثقة، وأية وزارة يؤلفها حزب الشعب لا يقبل بها المجلس العسكري الأعلى.. في ظل هذه الدوامة، كانت إسرائيل تجفف بحيرة الحولة، وتستولي على أراضي المزارعين العرب في المنطقة المجردة.. وكانت لجنة الهدنة المشتركة تتلقى الشكاوي السورية المتواصلة فاعتبرت نفسها بحالة انعقاد دائم منذ ٥ آذار ١٩٥١م.

في ٢٥ آذار فتح اليهود النار باتجاه الخطوط السورية مقابل (مشمار هايدن) ومزرعة الخوري وجسر بنات يعقوب، وفي ٣٠ آذار عزز اليهود حشودهم في القطاع الأوسط من الجبهو، ومنعوا سكان المناطق المجردة من العودة إلى أراضيهم بينما نقلت شاحنات يهودية سكان قريتي الغنامة ومزرعة الخوري إلى داخل فلسطين المحتلة. وفي نيسان ١٩٥١م توجهت قوة يهودية فاحتلت قرية (السمرة) العربية وقوة أخرى لاحتلال (الحمة) فتصدت لها القوات المسلحة وأجبرتها على العودة.

اتصل الشيشكلي بالسيد خالد العظم وحثه على القبول بتشكيل وزارة من خارج مجلس النواب لمواجهة الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد.. فقبل العظم وشكل وزارته وصدرت مراسيم تشكيلها في ٤ نيسان ١٩٥١م، وكانت على الشكل التالي[1]:

خالد العظم: رئيساً ووزيراً للخارجية.

سامي كبارة: للداخلية والأشغال العامة.

فوزي سلو: للدفاع.

عبد الرحمن العظم: للمالية.

رئيف الملقي: للمعارف والاقتصاد الوطني.

عبد الباقي نظام الدين: للعدل والزراعة.

سامي طبارة: للصحة.

وقامت في أيام تلك الوزارة ازمة على خطوطالهدنة بين الجيش السوري والجيش الإسرائيلي (وقعت الهدنة في عهد حسني الزعيم) بسبب الخلاف على تحويل مجرى نهر الشريعة. ووصل التوتر إلى تبادل إطلاق النار والقصف المدفعي الثقيل (يقول العظم في مذكراته: والمضحك في المر، او المبكي على الأصح أن الشيشكلي كان يطلب مني الإذن بالهجوم على المنطقة المجردة من السلاح، كلما اشتدت الحالة توتراً، وكنت أمنعه، فيتظاهر بالغضب ويُنحي عليَّ باللائمة لتخوفي وعدم جرأتي. لكنني، في إحدى المرات، قلت له: (يا سيدي، اهجموا وخلصونا!!) وانتظرت في داري أن اسمع هدير الطائرات والمدافع وهجوم الجيش، لكن شيئاً من ذلك لم يقع)[2].

وفي ٦ نيسان ١٩٥١م قام اليهود بنسف القرى العربية الواقعة في المنطقة المجردة (البكارة، والغنامة، والنقيب، ومزرعة الخوري) وهكذا سيطر اليهود سيطرة تامة على المناطق المجردة في الجبهة السورية، ونجحوا بتجفيف الحولة فأزالوا حاجزاً طبيعياً كان يفصل بين القوات المتحاربة لمسافة ٨ كيلو مترات.

---

(١) ١- ص(٢٦٦-٢٦٧) مذكرات العظم- المصدر السابق، وص(١٤٦) وليد المعلم- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٦٨) العظم- نفس المصدر.

أجرت حكومة خالد العظم اتصالات عربية لمؤازرة الجيش السوري تجاه الحشود الإسرائيلية، فبادر العراق إلى إرسال سربين من الطائرات، ثم بادرت مصر بإرسال سرب من الطائرات.

وفي ١٢ نيسان ١٩٥١م زار العقيد أديب الشيشكلي القاهرة، وأجرى محادثات عسكرية مع حكومتها تناولت الوضع على الجبهة السورية.

وفي ١٥ نيسان ١٩٥١م عقد الشيشكلي فيمقر نادي الضباط بدمشق مؤتمراً صحفياً حول محادثاته في القاهرة جاء فيه:

(أردت من سفري لمصر شيئاً واحداً، وهو الاتصال بالسلطات المختصة وخاصة العسكرية منها للتذاكر معها بإيجاد طريقة للعمل المشترك الذي يضع حداً حازماً لتعنت إسرائيل).

وقال: (لقد اغتنمت فرصة وجودي في مصر لأصلح بعض وجهات النظر المخطئة عن الوضع السوري لقد صورت الدسائس الوضع بشكل يوحي أنه لا يوجد استقرار في سورية وان من يملك عشربنادق يمكنه القيام بانقلاب وان الجيش قام بثلاثة انقلابات وقد يكون هناك رابع وخامس وسادس.. أوضحت بصورة لا تقبل الجدل أنه لم يقع في سورية سوى انقلاب واحد قام به الجيش بكامله ضد سوء الإدارة التي أدت إلى كارثة فلسطين، وأن عدم تعاون الكثيرين من السياسيين السوريين هو الذي جعل حسني الزعيم يقيم ديكتاتورية عسكرية فأصلح الجيش ما هدمه الزعيم. كما أبعد الحناوي حرصاً على استقلال سورية وعلى نظامها الجمهوري. وإن ما يشاع عن تدخل الجيش في السلطة لا يقصد منه إلا إيجاد هوة بين الجيش والشعب. وأزلت ما ينشر عن خلافات بيننا وبين السعودية، فزرت سمو الأمير فيصل الموجود في مصر وكانت وجهات النظر متطابقة. وقلت حول الانتخابات، إن كل انتخابات تحدث هزة يجب اجتنابها، أما في سورية فلا يمكن اجتنابها ما دام هناك حزب أو هيئة لم تشترك في الانتخابات السابقة ومن الواجب أن تشترك)[1].

---

(١) نشرة المديرية العامة للدعاية والأنباء- دمشق ١٦ نيسان ١٩٥١م.

وجه السيد خالد العظم مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية طلب فيها عقد مجلس الجامعة في دمشق نظراً للظروف الحرجة، وعدم قدرة الوفد السوري مغادرة البلاد في ظل الحشود الإسرائيلية.

اجتمع مجلس الجامعة في فندقبلودان الكبير، وطرح الوفد السوري فكرة (استخدام النفط) ضد الدول المساندة لإسرائيل، فاثار هذا الاقتراح عاصفة في المجلس فلم تتوصل اللجنة السياسية إلى أي قرار بشأنه، بل انتهت الاجتماعات ببيان يحمل الصيغ المعروفة.. (رص الصف العربي.. حل القضية الفلسطينية من جذورها.. عودة اللاجئين)، وكان من أبرز قرارات مجلس الجامعة فيبلودان قرار بتأسيس (مكتب مقاطعة إسرائيل)[1].

وفي عهد وزارة خالد العظم طلب العقيد الشيشكلي الذي كان نائباً لرئيس الأركان، من رئيس الوزراء استبدال رئيس الأركان أنور بنود بالعقيد الشيشكلي وإرساله ملحقاً عسكرياً إلى أنقرة.

استغرب العظم هذا الأمر وشعر بأن هذا التغيير يهدف إلى وضع البلاد تحت سلطة الشيشكلي، وبرر الشيشكلي تصرفه أمام ضباط الجيش بترتيب مؤامرة لاغتياله نفذها ضباط من المكتب الثاني (مؤامرة كتائب الفداء العربي) وخلاصة هذه المؤامرة أن حسين توفيق وعبد القادر عامر (مصريان) وعباس الخرسان (عراقي) اتفقوا مع الدكتور أمين رويحة وجهاد ضاحي لاغتيال الشيشكلي.. نفذ إطلاق النار على الشيشكلي.. لكنه نجا بأعجوبة.. وقبض على المتآمرين، وجرت لهم محاكمة انتهت بزج حسين توفيق وعبد القادر عامر وعباس خرسان بالسجن، وصدر قرار العفو عن أمين رويحة وجهاد ضاحي.حل الشيشكلي (مجلس العقداء) بعد أن فرق ضباطه، وألف مجلساً عسكرياً برئاسته، جعل الزعيم فوزي سلو وزير الدفاع نائباً له. وانفرد الشيشكلي بالسلطة وبدأ بإجراء اتصالات سرية مع (حزب الشعب) لتشكيل وزارة جديدة، علم بها العظم فقدم استقالة وزارته في مطلع شهر آب عام ١٩٥١م. حاول الشيشكلي التظاهر بثنيه عن الاستقالة، لكن العظم كان أدهى.. اشترط للاستمرار، حل مجلس النواب، فاعتذر الشيشكلي بحجة عدم استعداد البلاد لانتخابات جديدة في ظل حراجة الظروف الأمنية.

(١) ص(٢٦٨) ج٢- مذكرات خالد العظم.

كلف رئيس الجمهورية السيد حسن الحكيم بتشكيل وزارة جديدة وصدرت مراسيمها في ١٩ آب عام ١٩٥١م[1].

بتاريخ ١٣ تشرين الأول عام ١٩٥١م قدم الوزراء المفوضون للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، بياناً إلى وزير الخارجية فيضي الأتاسي جاء فيه:

(حسن الحكيم رئيساً ووزيراً للمالية، وفيضي الأتاسي للخارجية، ورشاد برمدا للداخلية، وفوزي سلو للدفاع، وعبد العزيز حسن بك للعدل، وعبد الوهاب حومد للمعارف، وشاكر العاص للزراعة، وفتح الله أسيون للصحة، وحامد الخوجة للأشغال).

(إن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي بالقياس إلى أمن العالم الحر، وهذا الدفاع لا يأتي إلا بالتعاون بين دولة مضافاً إليها دول أخرى في المنطقة التي ليست جغرافياً منه، وإلا بالتنسيق بين هذه الدول ودول المنطقة. لذا بات من المناسب إنشاء قيادة حليفة للشرق الأوسط تشترك بها البلاد القادرة على المساهمة في الدفاع والراغبة فيه، إن بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة للاشتراك في هذه القيادة، وقد وجهت دعوات إلى اتحاد جنوب أفريقيا واستراليا ونيوزلندا اللواتي أعربن عن اهتمامهن بالدفاع عن المنطقة).

وأشار هؤلاء بأن المساعي مبذولة لدى مصر لاشتراكها في هذه القيادة كعضو مؤسس باعتبار قناة السويس هي المقر، وأكد الدبلوماسيون الغربيون بأنهم يوجهون بيانهم لاطلاع الحكومة السورية فقط.

ولدى مناقشة هذا الموضوع في مجلس الوزراء، أبدى رئيس الوزراء حسن الحكيم موافقته على المشروع بينما عارضه السيد فيضي الأتاسي وتقرر عرضه على مجلس النواب.

بتاريخ ٢٥ تشرين الأول القى وزير الخارجية بياناً في مجلس النواب حول هذا المشروع كانت الإذاعة تنقله مباشرة، وفجأة توقف البث وانتهى النقل الحي لوقائع مناقشات مجلس النواب.

زالت المفاجأة عندما عُرف أن الحكومة كانت غير متفقة في نظرتها إلى (مشروع الدفاع

---

(١) ص(٢٧٧) ج٢- مذكرات العظم.

المشترك)[1]، فانتقل الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته إلى الصحافة وإلى الشارع، أراد وزير الخارجية فضح الاتجاه الأمريكي لرئيس الوزراء.. فانهالت البرقيات من مختلف التنظيمات الشعبية التي تستنكر هذا المشروع الاستعماري، فلم يجد رئيس الوزراء مفراً من تقديم استقالته في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٥١م.

بعد استقالة الوزارة، قام الحكيم بنشر بعض المعاناة والمشاكل التي اعترضته خلال فترة وزارته، وفيما يلي بعض ما نشر:

مشكلة التموين

كانت هذه المشكلة خطيرة جداً لعلاقتها بقوت الشعب وكان المدخر من الحبوب بدمشق لا يكفي إلا لأيام معدودة قد لا تتجاوز الأسبوعين، والتصدير ذهب بكمية غير قليلة والموسم ردئ وقانون مكتب الحبوب لم يكن قد أقربعد، والمحتكرون لا يرحمون ولا يهمهم إلا إملاء جيوبهم، ولهم من الأساليب الشيطانية ما يجعل الوصول إلى ما ادخره وخبأوه من الحبوب متعسراً إن لم يكن متعذراً. فلم تر الحكومة بداً من اتخاذ تدابير مستعجلة تقي المدينة كارثة المجاعة فأوعزت إلى محافظ مدينة دمشق الممتازة بضرورة إيجاد متعهد يقدم للمدينة حاجتها من الدقيق بأسعار معتدلة ريثما نتمكن من تدارك الكمية اللازمة من الحبوب، فكان لها ما أرادت وقد أدى المحافظ السيد نصوح الأيوبي في تامين تمويل المدينة من الغيرة والنشاطوحسن التصرف ما أسجله له شخصياً بكثير من الشكروالتقدير، بيد أنه لما كان هذا التدبير لمدة محدودة فإن الحكومة لم تجد بداً من أن تتطلع إلى استيراد القمح من الخارج تحت تأثير الحاجة الملحة خشية حدوث مجاعة ولما تعذر عليها تدارك ذلك من البلاد العربية استدعيت السيد عبد الحد أفشين وزير تركيا المفوض ورجوته السعي لدى حكومته بأن تبيعنا ٥٠ الف طن من القمح وما لبث بأن افادني بأن الحكومة لبت الطلب كنجدة شخصية لي وما علينا إلا أن نرسل وفداً إلى أنقرة للاتفاق مع المسؤولين على الشروط، فشكرته على أريحيته وفي الحال دون أدنى تردد أرسلت وفداً اتفق بمساعدة وزيرنا المفوض فيها في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٥١م على السعر والنوع وشروط التسليم والتسلم والمدة

---

(١) جريدة البعث الدمشقية- عدد ٢٦ تشرين الأول ١٩٥١م.

وغير ذلط، وبدأت شحنات القمح تردنا بعد هذا الاتفاق تباعاً، الأمر الذي اضطر معه المحتكرون إلى إظهار ما ادخروه وخبأوه من القمح وعرضه للبيع وبذلك انفرجت الأزمة وكان التوفيق الذي حالف الحكومة في القضاء عليها عظيماً جداً.

فما هي أسباب النجدة التركية الشخصية يا ترى؟! إنها الكلمة الحلوة، نعم الكلمة الحلوة.

مما لا شك فيه أن سلخ لواء اسكندرون عن سورية وضمه إلى تركيا عام ١٩٣٨م قد عكر الجو بينها وبيننا والمسؤولية في ذلك تقع على عاتق الدولة المنتدبة التي خانت الأمانة بالطبع، ولكن إذا خسرنا اللواء فهل من مصلحتنا أن نخسر صداقة تركيا أيضاً؟ إني شخصياً أطرح عاطفتي جانباً وأقول علنا (لا) وذلك لأن تركيا جارة لنا ولأن حدودنا معها في الشمال عبارة عن خط في الأرض يمتد اكثر من ثمانمائة كيلو متر، أي أنه لا يفصل بيننا وبينها شيء يمكن ان يسمى حاجزاً طبيعياً منيعاً كواد سحيق أو جبل شاهق مثلاً يضمن أمننا إذا تمادينا في عدائنا لها من أجل اللواء.

لذا عندما نشرت جريدة الحضارة في عددها ٤٨٤ الصادر في ١٨ شباط ١٩٥١م حديثي التالي الذي أبديت فيه نصحي في السياسة الواقعية العملية التي يجب أن نسير عليها –من وجهة نظري وقناعتي بالطبع– نصحت أيضاً بضرورة التفاهم مع جارتنا العزيزة تركيا[1].

بعد استقالة الحكيم أجرى معه مندوب صحيفة الحضارة الدمشقية حواراً مستفيضاً وصريحاً عن الأوضاع الدولية التي تعصف بالمنطقة من وجهة نظره. وفيما يلي النص الكامل لهذا الحوار الصحفي الذي نشر تحت عنوان:

الكبار يعالجون القضايا الكبرى[2]

دولة الأستاذ حسن الحكيم يدعو إلى اتحاد بين سورية ولبنان والعراق وشرق الأردن.. على سورية أن تتفاهم مع الجارة العزيزة تركيا وتعقد معها معاهدة دفاع مشترك.. علينا أن

---

(١) ص(١٠٥-١٠٦) حسن الحكيم- خبراتي في الحكم.

(٢) صحيفة الحضارة الدمشقية- عدد (٤٨٤) ١٨ شباط ١٩٥١م.

ننحاز للكتلة الغربية طوعاً واختياراً لنضمن حل قضايانا وخاصة قضية فلسطين.. الحياد.. ضرب من الخيال ما دمنا ضعفاء فلنسر إلى جانب الغرب لنضمن لأنفسنا السلاح والمساعدات.

نص الحديث

وجه المخبر (مندوب الصحيفة) إلى دولة الأستاذ حسن الحكيم سؤالين الأول عن محادثات الجنرال بريان روبرتسون قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط والآخر عن الطريق الواجب سلوكه حيال النزاع الدولي.

فأجاب دولته على السؤوال الأول بقوله: إن جميع ما يذاع عن خطورة الحالة الدولية وعن الصراع القائم بين الكتلتين الشرقية والغربية واستعداداتها الحربية الجهنمية وكذلك عما يعقد هنا وهناك من مؤتمرات دبلوماسية ودولية وما يقوم به كبار القواد العسكريون ورجال السياسة المسؤولين من جولات متتالية إن هو إلا نذير حرب عالمية ثالثة لا يعلم إلا الله متى تنطلق شرارتها الأولى.

الدفاع عن الشرق الأوسط

وعليه فإن زيارة الجنرال روبرتسون القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط إلى العواصم العربية هي بالبداهة ذات علاقة كبيرة بشؤون الدفاع عن الشرق الذي فيه للكتلة الغربية مصالح حيوية وإذا كان البلاغ الرسمي الذي صدر عن الحكومة والحديث الذي أدلى به الجنرال لا يشيران إلى أية ارتباطات في الموضوع فإن الجنرال لابد وأن يكون قد درس الوضع وتبادل مع المسؤولين من رجال الحكومة والجيش الأحاديث بشأنه شفهياً ولا يستبعد أن يكون أطلعهم على وجهة نظر حكومته وترك لهم الوقت الكافي لدراستها.

وأجاب على السؤال الثاني المتعلق بأنجع الطرق التي يجب أن تسلكها سورية تجاه خطر حرب عالمية وخطر عدوان يهودي فقال:

قبل أن اجيبكم على سؤالكم أريد ان ادلكم على بعض عيوبي التي لا تاتلف مع البراعة السياسية بمعناها المألوف.

أجهر بما اعتقد

فمن هذه العيوب أنني أجهر بما اعتقد سواء أكنت مخطئاً أم مصيباً دون أن أبالي بمن صفق أو صفر، على أني إذا أخطأت فإنما أخطئ في الطريق لا في المبدأ، وليس فينا من هو معصوم عن الخطأ ومن هذه العيوب أيضاً أنني أواجه الحقائق وأميز بين ما يجب أن يكون وبين ما يمكن أن يكون فلا أسبح مع الخيال ولا أندفع مع تيار العواطف ولا أسلك طريق الخداع والتضليل.

بعد هذا أجيبكم على سؤالكم فأقول أن خير طريق يجب أن تسلكها سورية لمجابهة هذين الخطرين في نظري هي ما يأتي:

التردد يؤدي إلى الكوارث

أن تخرج الدول العربية من هذه الحيرة وهذا التردد وأن تدرك أن جميع ما حل بها من الكوارث هو نتيجة تحاك لها فتسارع قبل كل شيء إلى اتحاد جماعي فيما بينها كما جاء في مشروع دولة ناظم القدسي، ذلك الاتحاد الذي طالما بشرت به ودعوت إليه كخطوة أولى لتحقيق الوحدة الكاملة الشاملة.

الاتحاد مع لبنان والعراق وشرق الأردن

وإذا تعذر ذلك فلا أقل من أن تتحد سورية والعراق وشرق الأردن ولبنان الآن اتحاداً جزئياً تقوى به على مجابهة الطوارئ. ما دامت هي المعرضة للخطر أكثر من غيرها، على أن يترك الباب مفتوحاً لمن يود الاشتراك في هذا الاتحاد من الدول العربية الأخرى فيما بعد.

معاهدة مع تركيا

أن تتفاهم سورية مع جارتنا العزيزة تركيا التي من مصلحتنا أن نحرص على صداقتها كل الحرص وأن نعقد معها معاهدة دفاع مشترك أو معاهدة صداقة وحسن جوار على الأقل ما دامت تقف في الخط الأول من الدفاع عن الشرق ونقف نحن في الخط الثاني منه.

لا سلاح إلا من الغرب

بما ان العقبة الكاداء في مجابهة الخطر هي قضية السلاح، وبالنظر لكون الحصول على السلاح لا يكون إلا عن طريق الكتلة الغربية التي يرتبط بعضها أساساً بمعاهدات مع معظم الدول العربية، فمن مصلحتنا أن ننحاز إلى هذه الكتلة طوعاً واختياراً كما انحازت إليها

تركيا، وما الأموال والأسلحة التي تتدفق عليها الآن من قبل أمريكا، وما الطرق التي تنشئ المعامل التي تؤسس فيها من قبل هذه الدولة إلا نتيجة هذه السياسة المدركة الحازمة التي سلكتها بعد أن فرضت على الكتلة المذكورة بفضل قوتها وقدرتها العسكرية عظيم احترامها لها، ونالت بفضل إخلاصها في تنفيذ التزاماتها كبير ثقتها بها.

حل قضية فلسطين

وفي اعتقادي أن مثل هذا الانحياز من شأنه أن يضمن لنا سلامتنا وحريتنا واستقلالنا كما يضمن حل قضايانا المعلقة وبالأخص قضية فلسطين حلاً عادلاً منصفاً إن استطعنا أن نسلك في مفاوضاتنا من أجل ذلك الطريق القويم.

لننحاز مختارين

وعليه من الخير لنا أن نقبل هذا الانحياز بملء حريتنا وفي حدود مصلحتنا بدل أن يفرض علينا ونكون عندئذ ضحية لمصالح غيرنا نتيجة تعالينا واستكبارنا، أما الحياد فإني مع احترامي لمن يقول به بنية حسنة أراه -كما صرحت سابقاً- ضرباً من الخيال ما دمنا ضعفاء وما دام القوي لا يحترم الضعيف إذا قضت ضرورات الحرب باجتياح بلاده، لاسيما في حرب ضروس يشترك فيها معظم دول الأرض.

من المحتمل أن يقول قائل أن الكتلة الغربية وبصورة خاصة أمريكا قد آذتنا في قضية فلسطين أيما إيذاء فكيف ننحاز إليها؟.

تبعة الكارثة

هذا صحيح، وإن كنا نتحمل أيضاً قسطاً كبيراً من الأسباب التي أدت إلى الكارثة، وأنا لا أقول بالانحياز إلى الكتلة الغربية حباً بها فأنا صديق بلادي وصديق من يصادقها فقط ولكن حباً بدرء الخطر عنا وإذا كان هذا الانحياز شراً فإنه شر لابد منه إذ أن الحياد بمعناه الصحيح في هذا الظرف العصيب عداء لها ومثل هذا العداء من شأنه أن يدفعها إلى الإمعان في أيذائنا لا نستطيع دفعه الآن كما لم نستطع دفعه فيما مضى، لذلك إذا وقفنا هذا الموقف منها فعلاً وفي الوقت الذي لا تعتمد في الدفاع فيه عن الشرق الوسط إلا على تركيا وإسرائيل.

مكافأة إسرائيل على حسابنا

فعلينا أن نحسب ألف حساب لمكافأتها لها على حسابنا جزاء إخلاصها لها وسيرها في

وقت الضيق إلى جانبها، وعليه إذا لم نكن أقوياء فلا أقل من أن نكون حكماء إن كنا ننشد حقاً سلامتنا المهددة، وهذا ما يدعوني بهذه المناسبة لأن أتوجه إلى المسؤولين من رجال الحكومة والجيش وإلى جميع الهيئات السياسية في البلاد والرأي العام الواعي بأن ينظروا إلى الأمر نظرة جد واهتمام وأن يتدبروه بكثير من الحكمة وبعد النظر قبل أن تدق ساعة الخطر وحسبنا ما جرت علينا سياستنا الملتوية في الماضي من كوارث.

فلم يمض سوى أيام قلائل حتى زارني في منزلي السيد عبد الأحد أقشين وزير تركيا المفوض لدى سورية وناولني كتاباً باللغة التركية يعرب فيه عن عميق شكر حكومته لي على كلمتي هذه قائلاً: نحمد الله على أنه ظهر لنا صديق مخلص وسط جو مشحون بالعداء ضدنا بسبب اللواء، وقد احتفظت بهذا الكتاب مدة ثم مزقته خشية أن يقع في يوم من الأيام في يد من لا يخافون الله في خصومتهم السياسية فيتهمونني بالعمالة لحساب تركيا ظلماً وعدواناً؟.

نعم.. لقد قلت كلمتي ببراءة وإخلاص حرصاً على مصلحة بلادي ولم يدرفي خلدي آنذاك بأنني سأتولى الحكم ثانية بعد ستة شهور وأقع في كارثةمجاعة محتملة فتسارع تركيا إلى نجدتي بسبب كلمتي هذه وفي الحق أن (الكلمة الحلوة بتجلب؟) كما تقول العامة. ولكن من المؤسف أن الأخ الكريم والصديق الحميم الدكتور سامي كبارة بدلاً من أن يهنئني على عملي راح يطالب في جريدته النضال بمحاكمتي بحجة أنني أخرجت من البلاد قطعاً نادراً بسبب هذه الصفقة من القمح، فلم أتمالك نفسي من أن أقول له: سامحك الله يا دكتور، يعاقب الإنسان على عمله السيء وليس على عمله الطيب، وإذا كان لي من عمل طيب في الحكم فهو هذا العمل..؟

وعلى كل حال إذا ساءني أن يقف أخ صديق مني هذا الموقف الغريب فإنه يسرني أن أثبت هنا بهذه المناسبة نص المقال الطيب الذي نشره الأستاذ نجيب الريس في العدد ٤٢٨٧ من جريدته القبس الصادر في ٢٢ شباط ١٩٥١م، وأثبت معه نص الكتاب تاريخ ٥ آذار ١٩٥١م الذي بعث به إلي الأستاذ فايز الخوري وزيرنا المفوض في واشنطن بالنظر لما جاء فيهما من تقدير بالغ للسياسة الواقعية العملية التي نصحت في مقالي الآنف الذكر باتباعها وكنت الناصح الأمين حقاً فيها.

وكتبت جريدة (القبس) الدمشقية تعليقاً على تصريحات الأستاذ حسن الحكيم تحت عنوان:

إذا لم نكن أقوياء فلنكن حكماء

أول سياسي سوري يعلن سياسة واقعية عملية

ما رأي الحكومة في حديث حسن الحكيم

(**نص المقال**):

في هذه الغمرة المخيفة التي تكتنف السياسة الدولية، وتهدد العالم بحرب عالمية ثالثة، وتتصارع حولها الكتلتان الشيووعية والديمقراطية، تقف سورية موقف الحيرة والتردد بين الشرق والغرب، فتصمت الحكومة وتقف على الحياد.. وتترك بعض النواب ورؤساء الأحزاب وبعض الجمعيات والهيئات غير المسؤولة تعلن عن السياسة أو الخطة التي يجب على سورية أن تسلكها.. بينما هذه الحكومة المسؤولة نفسها، لا تبدي ولا تعيد.. مع أن الظرف الحاضر هو ظرف الكلام الصريح، وتوجيه الشعب إلى الخطة التي تعتقد حكومته أنها في مصلحته، ولكن سورية تعيش في ظل دولة عجيبة.. وأبرز هذا العجب هو أن كل إنسان في هذه البلاد يتكلم في السياسة الدولية والخارجية.. ما عدا الحكومة التي هي الهيئة المسؤولة الوحيدة عن السياسة وخصوصاً رئيسها ووزير خارجيتها الذي طلع على العالم بمشروع خطير يحتاج كل يوم وكل ساعة إلى الكلام والتبشير والشرح والإقناع.. فإذا به يعيش في هذه الدولة كأنه (مستمع) والجميع يتكلمون؟..

في هذه الأيام العصيبة الحالكة التي يزيدها موقف الحكومة الضعيفة المترددة ظلاماً وحيرة وغموضا.. يتقدم سياسي سوري من أصحاب السابقة في الجهاد الوطني، ومن الذين حملوا تبعة الحكم والسياسة في ظروف، أشد هولاً من هذه الظروف مغامراً بماضيه الوطني وشعبيته القوية في سبيل استقلال بلاده في حدود اجتهاده واقتناعه، فيعلن ببساطة ووضوح وقوة، السياسة العملية الواقعية التي ينصح بلاده أن تسير عليها، وهو السيد حسن الحكيم نائب دمشق وأحد رؤساء الوزارات السابقين في الحرب الماضية، في الحديث الذي أدلى به إلى الصحف المحلية منذ ثلاثة أيام، ثم أوردت القبس بعضاً منه وخلصت إلى القول:

على أن حسن الحكيم وهو الرجل الوطني الذي لا يطعن بوطنيته ولا بنزاهته لم يقل بترامي بلاده في أحضان الدول الغربية، بلا ثمن ولا جهود، بل دعا الدول العربية قبل كل

شيء أن تخرج من تخاذلها وأن تتفق على دفع الخطر عن نفسها بإقامة اتحاد شامل يعقد بينها، وإذا لم يكن هذا الاتحاد إجماعياً فلا أقل من أن يكون جزئياً بين الدول الأكثر عرضة للخطر من إسرائيل. ودعا سورية وجاراتها القريبات إلى إقامة هذا الاتحاد ونحسب أنه لم يقم اتحاد في التاريخ بين سبع دول مستقلة ومنفصلة دفع واحدة، بل قام بين اثنتين أوثلاثة، ثم شمل الباقي، فإذا كان رئيس الوزارة السورية يحسب أن مشروعه لن يتم إلا باتفاق الدول السبع عليه، فإن الناس معذورون إذا قالوا عنه، بأنه مشروع خيالي لم يقصد به غير الإعلان والدعاية؟ فلو تم الاتحاد الجزئي فإن موقف سورية يزيد قوة وعزة في نظر الدول الديمقراطية التي يدعو حسن الحكيم إلى الوقوف معها في هذا الصراع الهائل، وهناك سبب آخر من أسباب قوة سورية وارتفاع شأنها دولياً وهو أن يكون لها حلفاء وأصدقاء غير هذه الدول. فدعا إلى حسن الجوار بينها وبين أقرب جاراتها وأقواها وهي تركيا. والحقيقة أن صداقة تركيا شيء ثمين خصوصاً بعد ان تقدمت هي بلسان وزير خارجيتها بذلك التصريح الودي الذي يعرب عن رغبة صادقة ومودة كريمة في إقامة صداقة بين تركيا والعرب وخصوصاً سورية، ومهما يكن شأن هذه الدعوة وشأن هذا الحديث فإننا نسأل الحكومة ما هو رأيها فيه؟ وهل يعرب عن رأيها أم أن لها سياسة تخالفه؟

على أن الحديث القيم الذي أدلى به حسن الحكيم لا تكفي مقالة واحدة للتعليق عليه، وإبراز نواحيه الطيبة. بل يحتاج إلى أكثر من مقال. ولكن حسبنا أن نسجل اليوم للرجل إعجابنا بصراحته وبساطته وبأنه أول سياسي سوري كبير، أعلن سياسة عملية واقعية فقد مل الناس ذلك النوع من التصريحات السياسية التي تبدأ بالتهويش وتنتهي بالتهريج[1].

مسلسل الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية

لقد رافق أعمال الرعب التي قامت بها (حركة كتائب الفداء العربي) مع اعتداءات إسرائيلية مكثفة ومتلاحقة على الأراضي السورية التي لم تتوقف خلال الشهور الثلاثة (آذار، ونيسان، وأيار من عام ١٩٥١م). فبعد اعتداءاتها المتكررة على منطقة بحيرة الحولة التي قابلها الجيش السوري بالتصدي وإلحاق الخسائر بالمعتدين الصهاينة، إلا أن إسرائيل لم تكف

---

(١) صحيفة القبس الدمشقية- عدد ٢٢ شباط ١٩٥١م.

عن اعتداءاتها، فقد قامت بتاريخ ٥ نيسان أربع قاذفات قنابل ثقيلة بقصف منطقة الحمة الواقعة في المنطقة المجردة ومخفر الجيش السوري في باب الحديد، وفي ليلة ٦ من نيسان قام اليهود بنسف القرى العربية الواقعة في المنطقة المجردة وهي: (قرية كراد البكارة، والغنامة، ومزرعة الخوري، والنقيب) وفي ١٠ نيسان هاجمت قوات يهودية (قرية اللجيب) لطرد سكانها العرب منها.

وكان تصدي الجيش السوري لهذه الاعتداءات المتلاحقة باسم (عرب الشمالنة) يلاقي استجابة وتأييداً ودعماً هائلاً من الشعب الذي كان يعبر عن التفافه حول الجيش بكافة الوسائل.. ففي ٩ نيسان قامت مظاهرات طلابية ضخمة في دمشق تعلن تأييدها للجيش ومؤازرته وفتح باب التطوع والتبرعات لمساعدته، ثم ألقى عدد من المتظاهرين خطابات حماسية في ساحة الأركان، فرد عليهم المقدم (عدنان المالكي) بكلمة طمأن فيها المتظاهرين إلى أن الجيش مستعد للدفاع عن الوطن ورد العدوان، ومما قاله المالكي:

(إن الجيش السوري بتأييدكم يستطيع بنفسه أن يمحو العار الذي لحق بالعرب في معركة فلسطين، وإذا كان العدو يشترك رجاله ونساؤه في عدوانه، فما أحرانا نحن رجالاً ونساء أطفالاً وشيوخاً أن نشترك في رد العدوان ونحن أصحاب حق وعدالة)[1].

ولم تقتصر المظاهرات على العاصمة دمشق فقد عمت المظاهرات جميع المدن السورية من أقصى البلاد إلى أقصاها تأييداً للجيش في دفاعه عن الوطن.

على أن أعمال الردع التي كان يقوم بها الجيش السوري كانت تزيد الإسرائيليين عدواناً.. ففي ١١ من نيسان حاولت طائرتان إسرائيليتان الهجوم على دمشق، وفي ١٨ من نيسان أيضاً أحرق اليهود (قرية كراد الغنمة) في المنطقة المجردة، ورحّلوا أهلها العرب. وفي اليوم الثاني من أيار شن اليهود عدة هجمات على سكان المنطقة المجردة، كما تكررت هذه الهجمات في الثالث من أيار وفي الأيام التالية، بحيث يمكن القول أنها لم تتوقف تقريباً. وفي السابع من آذار شن اليهود هجوماً كبيراً على المنطقة المجردة فصدهم (عرب الشمالنة) بقوة، مما دفع

---

(١) صحيفة العرب اليوم الأردنية- مذكرات اكرم الحوراني- المصدر السابق.

اليهود إلى الانسحاب تاركين وراءهم أكثر من مئة قتيل وعدد كبير من الجرحى، وقصفت إثر تلك الملحمة خمس طائرات يهودية مخفر (الحاصل) السوري فأصيب الملازم (أسعد العمير) الذي توفي متأثراً بجراحه، وقد كان تشييع جنازته مناسبة وطنية للتعبير عن تأييد الشعب للجيش.

وهكذا اكتسب الجيش في مقاومته للعدوان الإسرائيلي شعبية كبيرة، وكان ذلك يصب في صعود نجم أديب الشيشكلي في أوساط الجيش والتفاف الضباط حوله، فكان ذلك مناسبة له لتنحية الزعيم أنور بنود من منصب رئاسة الأركان والحلول مكانه.

وهكذا حقق الشيشكلي خطوة أخرى من خطوات تصفية رفاقه قادة الانقلاب الذي تزعمه. كما أنه بدأ يخرج عن حدود صلاحياته العسكرية ويمارس الأمور السياسية فعلياً في الحقلين الداخلي والخارجي، وقد بدأ ذلك منذ توليه منصب رئاسة الأركان.

راح العقيد (أديب الشيشكلي) يدلي بالتصريحات بسخاء، وقد سلط الإعلام عليه الأضواء، وخاصة عند زيارته لمصر في أوائل نيسان، كما أن الأصوات البرلمانية المتعاطفة مع الغرب أخذت تسهم في تلميع صورة الشيشكلي، على أنه سياسي محنك، وركب الإعلام موجة الرفع من شأن الشيشكلي على حساب ضعف وهوان النظام البرلماني الذي بات يشبه إلى حد بعيد (خيال المآتة).

لقد كانت القضية الفلسطينية تمر في أخطر مراحلها، فهذه إسرائيل تنفذ مشاريعها التوسعية القائمة على العدوان، جهاراً نهاراً غير آبهة لا بالأعلام العربية ولا بأناشيدها الوطنية. فقد أعلن (مناحيم بيغن) -رئيس حزب حيروت- وزعيم (منظمة الأراغون الإرهابية) سابقاً، في خطاب له القاه في ١٧ أيار عام ١٩٥١م بتل ابيب (أن عيد اليهود سيأتي عندما يرقص شبابنا في شوارع العواصم العربية، ولو كنت في الحكم مكان (بن غوريون) لأمرت الجيش اليهودي بضرب العدو الضرب المبرح والتقدم داخل سورية وإلقاء درس على السوريين)[1].

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

تأييد العرب لسورية

لاقى الصمود السوري في وجه الاعتداءات الإسرائيلية تأييداً شعبياً ورسمياً من مختلف الأقطار العربية، فقد تبارت الحكومات العربية في إلقاء التصريحات والخطب بتأييد سورية وتمجيد جيشها الباسل وصمود شعبها. في حين هبت الجماهير العربية في مظاهرات عفوية صاخبة في معظم العواصم العربية تأييداً لسورية.

لقاء الشيشكلي والأمير فيصل بن عبد العزيز

وفيما كانت اللجنة السياسية للجامعة العربية تعقد اجتماعاتها في القاهرة لبحث المسألة الليبية، وتصدر البيانات تلو البيانات في تأييد سورية، سافر إلى القاهرة يوم ٩ نيسان عام ١٩٥١م العقيد اديب الشيشكلي يصحبه العقيدان يعيد حبي وعزيز عبد الكريم. وقالت جريدة النصر الدمشقية: (إن الأمير فيصل بن عبد العزيز يل سعود تلقى برقية من والده بإرجاء عودته إلى الرياض ريثما يقابل العقيد أديب الشيشكلي، حيث اجتمع سموه أمس بالعقيد في فندق سمير أميس طويلاً، ثم عقد اجتماع آخر حضره الشيخ يوسف ياسين. ومن المفهوم أن المحادثات تناولت القرض السعودي وشؤوناً أخرى)[1].

وبعد عودة الشيشكلي إلى البلاد عقد مؤتمراً صحافياً مطولاً تحدث فيه عن زيارته للقاهرة، ومما جاء في المؤتمر قوله:

(لقد كنت أتجنب الاجتماع إلى الصحافيين لاعتبارات خاصة، فقررت تغيير النهج القديم وسأكون على صلة مباشرة مع رجال الصحافة لأنني تعلمت أن أكون على صلة مع الشعب الذي نحن انبثقنا عنه).

تفوق الطيران الإسرائيلي

لقد كان تفوق سلاح الجو الإسرائيلي ولا يزال العلة المستعصية على العرب، فمن خلال التفوق الجوي كانت إسرائيل تحقق الانتصار تلو الانتصار على الجيوش العربية.

إن اليهود لم يتمكنوا في معارك الحولة من تسجيل أي انتصار على القوات البرية السورية، ولكن عند استخدامهم لسلاحهم الجوي القوي تعرضت المواقع السورية للخطر.

---

(١) جريدة النصر الدمشقية- عدد ١١ نيسان ١٩٥١م.

وفي هذا السياق يقول الشيشكلي:

(لا خوف على قواتنا البرية ولكننا ضعفاء في سلاح الجو، الطائرات اليهودية تستطيع عرقلة دفاعنا، مما يخشى معه أن تتمكن القوات البرية المعادية من اقتحام جبهتنا).

إذن لابد من تقوية التغطية الجوية للجيش السوري لذلك استنجدت الحكومة بالدول العربية، فكانت أسرعها بغداد التي أرسلت سرباً من الطائرات، كما تبعتها مصر فأرسلت سرباً آخر.

يقول الحوراني فيمذكراته: قال لنا خالد العظم: (إن القائم بالأعمال البريطاني في سورية لم يخف انزعاجه من نجدة سلاح الطيران العراقي لسورية)[1].

التطورات على الصعيد الدولي

كانت الاعتداءات الإسرائيلية وما رافقها من تداعيات دافعاً لتطورات عديدة على صعيد العلاقات الدولية.

فقد ازداد دعم فرنسا لسورية، وقد تجلى موقفها في اجتماعات لجنة الهدنة حيث أدى ذلك لتنحية رئيس اللجنة الكولونيل (بوسافي) الفرنسي. وبموقفها الإيجابي في صدور قرار مجلس الأمن القاضي بمنع إسرائيل من تجفيف بحيرة الحولة.

أما البادرة الأهم على المستوى الدولي فهي بادرة (الاتحاد السوفييتي) الإيجابية من الحق العربي. فقد كانت المرة الأولى التي يتدخل فيها الاتحاد السوفييتي بموضوع فلسطين إلى جانب سورية في مجلس الأمن الدولي، وقد أشيع أن مذكرة سوفييتية قدمت إلى كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية بالاحتجاج على الاعتداءات اليهودية التي تعتبرها موسكو مناورة إنجليزية أمريكية يهودية لطعن استقلال سورية، وقد أحدث نشر هذه المذكرة صدى كبيراً في أروقة الأمم المتحدة[2].

لقد اهتمت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بمسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين فعملت على الضغط على حكومة خالد العظم لإنجاز مشروع توطين اللاجئين في سورية، مما اضطر

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

(٢) الصحف السورية الصادرة يوم ٩ نيسان ١٩٥١م.

العظم أن يعرضه على لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، ويتلخص المشروع بتعهد أمريكا بموجبه أن تدفع لسورية (٢٧٥) مليون دولار لقاء توطين اللاجئين (علماً أن هذا المبلغ كان يعادل في حينها تسعة أضعاف الخزينة السورية بالقطع النادر) ولكن اللجنة وبحضور رئيس الحكومة خالد العظم -وبعد مداولات مطولة- رفض أكثرية الأعضاء هذا المشروع.

ومرت البلاد بفراغ سياسي كبير حيث استقالت حكومة العظم، كذلك كان مصير وزارة حسن الحكيم، ثم كلف الأتاسي زكي الخطيب بتشكيل الحكومة فاعتذر عن ذلك، ثم كلف معروف الدواليبي فلم يفلح بتشكيلها، ومن بعده كلف سعيد حيدر بتشكيل الوزارة فاعتذر، ثم كلف النائب عبد الباقي نظام الدين بتشكيل الحكومة فاعتذر أيضاً.

وبعد استقالة الحكيم بقيت سورية بدون حكومة تسعة عشر يوماً إلى أن شكلها الدكتورمعروف الدواليبي، وكانت على النحو التالي[1]:

معروف الدواليب: رئاسة الوزارة والدفاع- حزب الشعب.

هاني السباعي: التربية- حزب الشعب.

أحمد قنبر: الداخلية- حزب الشعب.

شاكر العاصي: الشؤون الخارجية- حزب الشعب.

علي بوظو: الاقتصاد الوطني- حزب الشعب.

محمد شواف: الصحة- حزب الشعب.

منير العجلاني: العدل- مستقل.

محمد المبارك: الزراعة- الإخوان المسلمون.

عبد الرحمن العظم: المالية- مستقل.

جورج شاهين: الأشغال العامة والمواصلات- من خارج البرلمان.

غير أن الشيشكلي حذر الدواليبي بأن القائمة الوزارية التي قدمها لم تكن مقبولة وستضطره إلى أن يحل البرلمان، ولكن الدواليبي لم يخش التهديد ولم يرض بأية تسوية. وقد

---

(١) ص(٢٧٠) مذكرات العظم- المصدر السابق. وص(١٥٦) باتريك سيل- المصدر السابق.

كان الدواليبي ينوي طرد الشيشكلي من الجيش. مما دفع الأخير إلى التحرك مع مؤيديه العسكريين، لتنفيذ الانقلاب الثاني في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٥١م، حيث تم اعتقال رئيس الوزارة وبعض أعضائها، وبعض زعماء حزب الشعب[1].

خلال الفترة من كانون الأول عام ١٩٤٩م إلى تشرين الثاني ١٩٥١م، استمر السياسيون من مختلف الفئات السياسية، يتصرفون ويناورون كأن حقيقة الحكم بيدهم. وفي ٥ أيلول عام ١٩٥٠م صوتت الجمعية التأسيسية على الدستور الجديد الذي أعدت مشروعه لجنة من نواب حزب الشعب، واستقال الحوراني من الحكومة احتجاجاً على إعلان مشروع الدستور قبل أن يمر على الحكومة ويؤخذ رأي أعضائها فيه. وذهب حزب البعث إلى طلبه من ممثله في الجمعية جلال السيد إلى تقديم استقالته من البرلمان.

كما طرحت للمناقشة في الجمعية ثلاث قضايا أساسية: (دين الدولة، والصفة القومية لسورية، وإصلاح البلاد اجتماعياً واقتصادياً). ولم ينجح حزب البعث بمشروعه (العلماني التقدمي) الذي تقدم به، ولكنه بدعم من أكرم الحوراني داخل البرلمان وخارجه، وبتأييد من بعض الضباط، أثار جدلاً حاداً وخاض معركة حامية الوطيس ضد الإخوان المسلمين، ليكتفي المجلس بأن ينص الدستور على (أن يكون رئيس الدولة مسلماً وأن سورية جزء من الأمة العربية)[2].

الإنقلاب الرابع
انقلاب العقيد أديب الشيشكلي الثاني
٢ كانون الثاني ١٩٥١م

لقد ذهب (حزب الشعب) -كما رأينا- في تحديه للشيشكلي إلى أبعد مدى بعد تشكيله وزارة الدكتور معروف الدواليبي التي احتفظ فيها بحقيبة الدفاع إلى جانب رئاسته للوزارة، وسلم أغلبية حقائب وزارته إلى أعضاء في حزب الشعب.

---

(١) ص(١٥٦) باتريك سيل- المصدر السابق، وص(٢٤٥) الجبوري- المصدر السابق، وص(٢٧٠) مذكرات العظم- المصدر السابق، وص(١٤٤) دندشلي- المصدر السابق، وص(٨٢-٨٣) جوزيف إلياس- تطور الصحافة ج٢.

(٢) ص(١٤٢-١٤٣) دندشلي- المصدر السابق، وص(٥٩٣) العياشي- المصدر السابق.

وكان رد الشيشكلي سريعاً (وكان على ما يبدو قد أعد للأمر عدته).. فلم ينتصف الليل على تشكيل الدواليبي لوزارته حتى زج به في سجن المزة مع معظم أعضاء حكومته. وفي صباح ٢ كانون الأول ١٩٥١م أذيع البلاغ العسكري التالي[1]:

(أيها الشعب.. أنت مصدر السلطات العسكرية والمدنية، أنت مصدر الدستور ومن أجلك وضع الدستور.. إن الفئة المتآمرة ما فتئت تواصل تآمرها على كيان البلاد الجمهوري لربط مصيرك بمصير الإرادات الخارجية).

وجاء في البيان: (إن عهد الدجالين والمشعوزين والمستترين وراء منافع الشعب لمنافعهم الخاصة يجب أن ينتهي. هذا ما يريده الجيش لأن هذا ما يريده الشعب).

يقول الحوراني في مذكراته (تلقيت النبأ من حسان الحصني الذي زارني عند الفجر، وكان بادياً عليه من لون عينيه وشحوب وجهه السهر والإعياء، فأخبرني بأنباء الاعتقالات، وقال لي إنه سهر تلك الليلة مع العقيد الشيشكلي)[2]. (دائماً يجب أن يكون الحوراني أول من يعلم بتحرك الجيش، وأول من يستشار ويؤخذ رأيه في كل انقلاب).

لم يكن الانقلاب الثاني مفاجئاً لأن الشيشكلي هدد رئيس الجمهورية بالاستيلاء على السلطة مرتين: الأول في نهاية أيلول عام ١٩٥١م، والثانية في آذار ١٩٥١م. لكن الظروف الحرجة التي مرت بها البلاد بسبب اعتداءات إسرائيل على الحولة والمناطق المجردة أخرت حدوث الانقلاب وتنفيذ الشيشكلي لتهديداته. ولكن عندما تجاوز تحدي حزب الشعب الخطوط الحمر والوقوف في وجه الشيشكلي ومجلسه العسكري الأعلى بسلاح الديمقراطية وإرادة الشعب، لم يتوانى الشيشكلي من الانتفاض سريعاً والانقضاض على الحكم للانفراد بالسلطة منهياً بذلك عهد ممارسة الضغوط فقط على الحكومة المدنية.

اجتماع الشيشكلي بالسياسيين

في ظهر اليوم الأول للانقلاب استدعى العقيد أديب الشيشكلي ممثلي الأحزاب والكتل السياسية البرلمانية لحضور اجتماع في الأركان العامة. وحضر ذلك الاجتماع ممثلوا هذه

---

(١) ص(٦١٧) العياشي - المصدر السابق.

(٢) صحيفة العرب اليوم - مذكرات الحوراني - عدد ٢٣ تموز ١٩٩٧م.

الأحزاب وهذه الكتل، فحضره عن (الحزب التعاوني الاشتراكي) رئيسه أكرم الحوراني، كما حضره عن (الجبهة الاشتراكية الإسلامية) الدكتور مصطفى السباعي، وعن (حزب البعث) جلال السيد، وعن (الحزب القومي الاجتماعي) عصام المحايري، وعن (كتلة الجمهوريين) عبد الباقي نظام الدين، وعن (كتلة العشائر) ميزر عبد المحسن. ولم يدع أي من ممثلي الحزبين الكبيرين (حزب الشعب والحزب الوطني) وكذلك (الحزب التعاوني الاشتراكي).

وقد تحدث الشيشكلي فاستعرض موقف حزب الشعب من الأزمة، وأنه اضطر لهذا التدبير حفظاً للسلامة العامة، وكان يقاطعه بين حين وآخر فوزي سلو، معلقاً على تصرفات حزب الشعب معه وما قاساه من أعضائه في الوزارات السابقة، وقد كان التحفظ والحذر مسيطرين على هذا الاجتماع. وبعد أن انتهى الشيشكلي من كلامه، وعده الدكتور مصطفى السباعي بدرس الأمر مع رئيس الجمهورية (لعلنا نجد لهذه الأزمة مخرجا).

وانصرف الساسة من مبنى الأركان العامة، وقام أديب الشيشكلي بزيارة رئيس الجمهورية، يصحبه عدد من النواب، واقترح نواب حزب الشعب تشكيل وفد يضم كل من: (سعيد إسحاق ومصطفى السباعي وقاسم هنيدي) للاجتماع بالدكتور الدواليبي في سجنه، والبحث معه لعلهم يجدون حلاً للأزمة، فوافق رئيس الجمهورية على هذا الاقتراح.

واجتمع الرئيس الأتاسي بالدواليبي فوضع هذا الأخير مصير وزارته رهن تصرف الرئيس بكتاب وجهه إليه، فاستدعى الأتاسي حامد الخوجة وعهد إليه بتشكيل الوزارة فقبل المهمة.

ونشط الخوجة بالاستشارات المعروفة، وأقام في منزله حفلة غداء ظهر ذلك اليوم للعقيد الشيشكلي بحضور أكرم الحوراني وعدد من النواب منهم عصام محايري ونجدة النجار وعبد العزيز حسن بك وعبد الباقي نظام الدين وآخرين.

يقول الحوراني في مذكراته: (ولقد توصلت بعد اجتماعاتي مع الشيشكلي سواء في الأركان أو في بيت حامج الخواجة إلى القناعات التالية:

أولاً- أن الحزب السوري القومي لعب دور المحرض على الانقلاب آملاً أن يصبح حزب الشيشكلي الحاكم.

ثانياً- أصبح الأمل بعودة الحياة الديمقراطية عن طريق إجراء انتخابات نيابية أملاً ضعيفاً جداً(١).

حاول رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي تأليف وزارة جديدة بتكليفه السيد الخواجة بدلاً من الوزارة المقبوض عليها والمودعة في السجن، ولكنه أخفق في تشكيل الوزارة، فبادر رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي إلى تقديم استقالته، وغادر القصر الجمهوري إلى بيته بحمص.

بعد كل هذه الإخفاقات وهذا الفراغ الحكومي أذاع أديب الشيشكلي البلاغ رقم (١) يوم ٢ كانون الأول ١٩٥١م معلناً تسلم الجيش الحكم، وجاء في البلاغ:

(إن المجلس العسكري الأعلى بناء على استقالة رئيس الجمهورية، وعدم وجود حكومة في البلاد يأمر بما يلي:

١- يتولى رئيس الأركان العامة ورئيس المجلس العسكري العلى مهام رئاسة الدولة ويتولى الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.

٢- تصدر المراسيم اعتباراً من ٢ كانون الأول ١٩٥١م من رئيس الأركان رئيس المجلس العسكري الأعلى)(٢).

ثم صدر المرسوم رقم (١) بحل البرلمان اعتباراً من ٢ كانون الأول ١٩٥١م، وصدر المرسوم رقم (٢) بتولي الزعيم فوزي مهام رئيس الدولة، والمرسوم رقم (٣) بتولي الأمناء العامين في الوزارات صلاحية الوزراء ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة، وصدر المرسوم رقم (٤) بإلغاء الأحزاب السياسية، ورقم (٥) بتوحيد الصحف، وجعلها أربعة صحف تصدر في كل من دمشق وحمص وحلب والجزيرة.

أحدث الانقلاب الثاني للشيشكلي ردود فعل متباينة، فقد شنت الصحف العراقية حملة إعلامية مضادة، رافقها تصريحات لكبار السياسيين العراقيين ممن عُرفوا بالاتحاديين، فقال محمد مهدي كبة: دلت الأحداث المؤسفة الأخيرة التي قام بها العقيد أديب الشيشكلي على أن

---

(١) صحيفة العرب اليوم - مذكرات الحوراني - المصدر السابق.

(٢) ص(٦١٧) العياشي - المصدر السابق.

سلسلة الاعتداءات على السلطة الشرعية في سورية لن تقف عند حد، إذا لم تجمع الحكومات العربية على شجبها وعدم الاعتراف بها وعدم الاعتنراف بالمعتدين على السلطة الشرعية. حتى تعود الأمور إلى نصابها.

وبتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٥١م نشر (حزب الملة الاشتراكي) العراقي بياناً في بغداد بتوقيع أمينه العام صالح جبر، جاء فيه: (قام الشيشكلي بحركة تمرد على الحكومة الشرعية وزج رجالها وبعض السياسيين أعضاء المجلس النيابي وغيرهم في السجون وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً مطلقاً. نحى رئيس الجمهورية من منصبه الشرعي وحل مجلس النواب مما يعتبر انتهاكاً للدستور وحرمته).

وجاء في البيان أيضاً: (إذا جاز للحكومات العربية فيما مضى أن تتجاهل أو تغض الطرف عما تعرض له الشعب السوري من انتكاسات، فإن مسؤولية الحكومات العربية اليوم انقاذ هذا الشعب النبيل مما يعانيه نتيجة الحركات التمردية وعلى هذه الحكومات اتخاذ ما يمكن اتخاذه من غجراءات سريعة وحاسمة سلمية كانت او غير سلمية لضمان الاستقرار في سورية وغعادة المور إلى نصابها الشرعي. وبقدر ما تتحمل الحومات العربية مجتمعة مسؤولية إنقاذ سورية مما هي فيه الآن فإن نصيب الحكومة العراقية في هذه المسؤولية كبير جداً لا يحتاج إلى بيان)[1].

ونشرت صحيفة (لوجور) اللبنانية في يوم ٩ كانون الأول ١٩٥١م تعليقاً حول الانقلاب الرابع جاء فيه: (لا نذيع سراً إذا قلنا أن اتحاد سورية والعراق الذي كان حزب الشعب يعمل على تحقيقه قد أصبح في أروقة سجن المزة).

وتحدثت مجلة (آخر لحظة) المصرية يوم ١٠ كانون الأول ١٩٥١م عن الانقلاب الرابع بقولها: (قام ٢١ عضواً من حزب نوري باشا السعيد في بغداد بحثّ الحكومة العراقية لاتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لديكتاتورية الشيشكلي في سورية). ونقل مراسل المجلة في لندن بيان الحكومة البريطانية حول الانقلاب بقوله: سوف تقاوم بريطانيا أي تدخل تقوم به أية دولة عربية في شؤون سورية. فبريطانيا التي وقعت على البيان الثلاثي ما زالت متمسكة به.

---

(١) بيان حزب الأمة الاشتراكي - بغداد - ٥ كانون الأول ١٩٥١م.

ونقل مراسل المجلة المصرية في موسكو عن الصحف السوفييتية قولها: انقلاب الشيشكلي في سورية هو مخطط أمريكي -بريطاني- فرنسي مشترك يهدف إلى جر سورية لقبول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وكتب مراسل (مجلة آخر ساعة) المصرية يوم ١٠ كانون الأول ١٩٥١م (محمد البيلي) مقالاً جاء فيه: (لم اجد سياسياً واحداً في سورية يؤيد ما قام به الشيشكلي عندما اعتقل الشيخ معروف الدواليبي وبعض النواب.

فقد صرح مسؤول في الحزب الوطني بأن ما قام به الشيشكلي هو اعتداء صريح على سلطات رئيس الجمهورية، ورأت أحزاب أخرى موالية للشيشكلي بأن ما قام به هو إجراء غير دستوري، ورأى حزب الشعب بأنه اعتداء صريح على الدستورن وقال المراسل: بدات الزمة عندما صرح رئيس وزراء سورية السبق حسن الحكيم بموافقة بلاده على مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط بينما رفضه وزير الخارجية فيضي التاسي وتحدى رئيس الوزراء على صفحات الصحف ووصفه بأنه (لا حسن ولا حكيم).

وقال المراسل: شيء واحد يجب أن لا يغيب عن البال: أن العقيد أديب الشيشكلي هو الرجل الحديدي في سورية، لقد استطاع أثناء هيمنته على المدنيين أن يتخلص من مناوئيه، فدبر اغتيال العقيد (محمد ناصر) قائد سلاح الطيران على يد العقيد إبراهيم الحسيني، ثم اغتيل سامي الحناوي في لبنان وأخيراً نفى العقيد إبراهيم الحسيني رئيس المكتب الثاني إلى باريس.

وأبعد أنوربنود إلى أنقرة والعقيد محمد صفا إلى واشنطن والعقيد الداغستاني إلى بغداد وأحيل العميد عبد الوهاب الحكيم على المعاش، هكذا فرط الزعيم عقد مجاس العقداء وبات يحكم البلاد عبر حفنة من الملازمين الوائل، بينما فرضت الرقابة العسكرية على جميع الضباط المناهضين للشيشكلي)[1].

ونشرت جريدة (الديار) اللبنانية مقالاً مطولاً حول الانقلاب الرابع جاء فيه: (لا تزال سورية نقطة ضعف في جسم البلاد العربية بعد أن كانت تجمع شملها، وأصبحت الآن مجزأة بين محور عمان -بغداد تارة ومحور القاهرة- الرياض تارة أخرى).

---

(١) مجلة آخر ساعة المصرية - عدد ١٠ كانون الأول ١٩٥١م.

(لقد فازت فرنسا أخيراً في سورية، فهاهي قضية مراكش تعرض على الأمم المتحدة فيقف فارس الخوري مندوب دمشق متفرجاً، لأن التعليمات التي جاءته من العقيد الشيشكلي تقول بعدم التعرض لفرنسا).

ونشرت جريدة الشرق اللبنانية مقالاً بعنوان: (إذا تكلم المدفع سكت البرلمان) جاء فيه: (زعيم الانقلاب الأول حسني الزعيم دفع للولايات المتحدة ثمن اعترافها به اتفاق التابلاين المخزي. ولإنكلترا اتفاقية أنابيب البترول العراقي ولفرنسا اتفاقية تصفية المصالح المعلقة. فهل يدفع الشيشكلي مشروع الدفاع عن الشرق الوسط ثمناً لاعتراف الدول الثلاث بالوضع الجديد في سورية؟)[1].

انصب اهتمام الشيشكلي نحو ترسيخ جذور الديكتاتورية في البلاد من خلال الانقلاب الرابع ومباشرة الحكم العسكري والذي كان واجهته الزعيم فوزي السلو بعد تعيينه رئيساً للدولة وحقيقته العقيد أديب الشيشكلي رئيس الأركان، وقضى على كل معالم الحياة السياسية بحله البرلمان، وإلغاء جميع الأحزاب السياسية، ووقف الصحف واختزالها بأربعة فقط.

قبل الحديث عن هذه الحكومة، لابد من استعراض انجازات الحكم العسكري المباشر خلال الأشهر الستة التي استغرقها:

استمر الحكم العسكري المباشر بقيادة العقيد أديب الشيشكلي مدة ستة أشهر، وخلال هذه المدة أراد الشيشكلي الرد على الحملات العربية، ومعارضة الأحزاب والسياسيين لانقلابه بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في البلاد، للبرهان على أن ما حققه العسكريون خلال ستة أشهر لم يحققه السياسيون خلال ست سنوات منذ الجلاء.

فقد صدر عن رئيس الدولة (٢٥٧) مرسوماً، تناولت تنظيم الحياة الداخلية في البلاد، فبدأت هذه المراسيم بقانون إلغاء الأحزاب وقانون جمع الصحف، وقانون منع انتماء الطلاب والمعلمين والموظفين والعمال إلى الأحزاب السياسية أو الاشتغال بالسياسة، وصدر قانون لتنظيم الشؤون المالية اعتمد على مبدأ فرض الضرائب التصاعدية والتخفيف قدر الإمكان

---

(١) صحيفة الشرق اللبنانية الصادرة في ٢٦ كانون الأول ١٩٥١م.

من الضرائب غير المباشرة التي تقع على كاهل ذوي الدخل المحدود، وأُلغيت الرقابة على النقد الأجنبي فسمح باستيراده بينما منع خروج النقد المحلي، وصدر قانون الإصلاح العقاري لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وآخر للإصلاح الزراعي يقضي بتوزيع أملاك الدولة على الفلاحين ممن لا أرض لهم، وباشرت الدولة بتوزيع ٥ ملايين هكتار على ٥٠ ألف أسرة فلاحية بهدف توطين ربع مليون نسمة.

وصرح العقيد الشيشكلي: (بأنه إذا اتصح بأن أملاك الدولة من الأراضي لا تكفي لتنفيذ أهداف هذا القانون فإن الحكومة ستلجأ إلى مجلس النواب القادم لإصدار قانون خاص يقتطع جزءاً من ملكية أصحاب الأراضي الكبيرة لتوزيعها على المحرومين)[1].

وبدأت الدولة خططاً لتنفيذ مشاريع الري الكبيرة في البلاد، وأبرزها مشروع تجفيف الغاب، ومشروع اليرموك، وبدأت مفاوضات مع مصرف الإنشاء والتعمير الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة لتمويل خطة الدولة لري ١٢٠ ألف دونم، وتوطين ٢٥ ألف أسرة. فوصل إلى البلاد وفد من المصرف ومكث فيها طويلاً ثم اوصى بتلبية احتياجات سورية.

وقطعت الدولة شوطاً في تنفيذ مشروع مرفأ اللاذقية لتفريغ ٨٠٠ ألف طن من البضائع سنوياً، ووضعت خطة خمسية لإنجازه، بالإضافة إلى مشاريع الكهرباء وإنارة الريف.

كما أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالجيش لزيادة قدراته وتزويده بالأسلحة الحديثة. فاشترت ثلاث سفن حربية فرنسية، وعقدت صفقة لشراء طائرات نفاثة مقاتلة بريطانية، وأجرت اتصالات مع الولايات المتحدة للحصول على الدبابات والمدفعية، وشجعت أجهزة الإعلام التي تنادي بتجنيد النساء في صفوف القوات المسلحة.

وعلى الصعيد الأمني، شهدت البلاد حالة من الهدوء والطمأنينة. انخفضت نسبة الجرائم وحوادث السرقة والسطو، بينما سارت أمور وزارات الدولة بإشراف الأمناء العامين سيراً حسناً، وأعلم الشيشكلي مندوبي الدول العربية والأجنبية أن لا حاجة لحصول انقلابه على اعتراف جديد وأنه يكتفي بالاعتراف القائم.

---

(١) الإذاعة السورية يوم ١٥ أيار ١٩٥٢م نقلاً عن حديث صحفي للعقيد الشيشكلي في نادي الضباط بدمشق.

حقق الشيشكلي استقراراً داخلياً لم تشهده البلاد من قبل. ولإزالة طوق العزلة العربي الذي فرض على نظامه، شن سلسلة من التصريحان ضد إسرائيل، وصلت حرارتها إلى التهديد بشن حرب ضدها، وقال في غحدى تصريحاته: (إن الطريق من دمشق إلى الخليل سيكون سالكاً أمام الجيش السوري)(١).

استمرت حملة الضغط السعودية- المصرية على الشيشكلي بحجة الحرص على الحياة الدستورية والتخفيف من هيمنة الجيش على السلطة.

استجاب الشيشكلي لهذا الضغط بإصدار مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة في ٦ حزيران ١٩٥٢م. جاءت على الشكل التالي:

الزعيم فوزي سلو: رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع والداخلية.

ظافر الرفاعي: وزيراً للخارجية.

سعيد الزعيم: وزيراً للمالية.

منير غنام: وزيراً للعدل.

سامي طبارة: وزيراً للمعارف.

عبد الرحمن الهنيدي: وزيراً للزراعة.

توفيق هارون: وزيراً للأشغال.

مرشد خاطر: وزيراً للصحة.

العقيد أديب الشيشكلي: وزيراً للدولة.

بعد تشكيل الوزارة أعلن الشيشكلي بأن الجيش سيقف إلى يمين الحكومة لدعم مشاريعها دون أن يتدخل بشؤونها، وأكد بأن هذه الحكومة مؤقتة مهمتها إيصال البلاد إلى انتخابات نيابية في إطار قانون جديد للانتخابات، يفتح السبيل أمام تمثيل حقيقي للشعب(٢).

---

(١) ألقى بن غوريون في ٢ آب ١٩٥٢م خطاباً بالكنيست رد فيه على الشيشكلي قائلاً والطريق من الخليل إلى دمشق سالكاً.

(٢) من خطاب العقيد أديب الشيشكلي في حفل أداء الوزارة اليمين الدستورية - إذاعة دمشق يوم ٧ حزيران ١٩٥٢م.

اعتمد الشيشكلي على أنصاره من الحزب القومي السوري وعلى غيرهم، ودعا إلى تأسيس حزب جديد باسم (حركة التحرير العربي) حتى يكون الحزب الوحيد في البلاد استعداداً لخوض الانتخابات. هكذا مهد الشيشكلي للمرحلة الجديدة التي تنتظرها البلاد وهي مرحلة الديمقراطية من خلال الدكتاتورية العسكرية.

حمل الشيشكلي على الموقف العراقي المحرض للعرب ضد انقلابه، بالاستفادة من أزمة العرش الأردني[1] لتوجيه دعوة إلى مؤتمر ممثلي لجان الهدنة العرب في دمشق.

شارك الأردن ولبنان ومصر وسورية في المؤتمر الذي حوله الشيشكلي إلى تظاهرة سياسية وغعلامية حققت له أهدافاً بعيدة.

لقد ناقش المؤتمر خرق إسرائيل لاتفاقيات الهدنة، واستيلائها على المناطق المجردة، وخططها لضم مدينة القدس العربية، ووافق على مشروع سوري لتنسيق الجهود العربية بغية وضع حد للعدوان الإسرائيلي المتكرر.

هكذا حقق الشيشكلي الخطوة الأولى لتعزيز سيطرته على السلطة التنفيذية في البلاد، فقد علق مراسل وكالة رويتر في بيروت بعد أسبوعين من صدور هذا المرسوم: (بأن العقيد قرر التخلص من الزعيم فوزي سلو إثر خلاف بينهما حول إدارة شؤون البلاد. فكر الشيشكلي بادئ الأمر استبدال سلو بالعقيد عزت الطباع لكنه لم ينسَ ردود الفعل العربية التي صدرت بعد انقلابه الرابع فعدل خططه، واكتفى بمنصب نائب رئيس الوزراء لأنه يحقق له عملياً السيطرة المطلوبة، ويحقق له التخلص تدريجياً من الزعيم فوزي سلو).

كان كل ما يجري في المؤتمر ينشر في الصحف، بل سرب أعلام الشيشكلي انباء لم يناقشها المؤتمر حول احتمال إلغاء العرب لاتفاقيات الهدنة[2].

---

(١) نشأت ازمة العرش في الأردن بعد اغتيال الملك عبد الله الأول في القدس عام ١٩٥٢م أراد الهاشميون في العراق تعيين الأمير عبد الإله وصياً على عرش الردن باعتبار الأمير طلال مريضاً في أحد مستشفيات لندن. لهذا الغرض وصل إلى العاصمة البريطانية نوري السعيد لإقناع المسؤولين البريطانيين بوجهة نظره. لكن السيد توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن الذي كان في لندن أقنع رد المسؤولين البريطانيين بضرورة تنصيب الملك حسين بن طلال ملكاً على الأردن وتعيين خاله الشريف ناصر وصياً على العرش.

(٢) ص(٦٢٠) غالب العياشي - المصدر السابق.

أبرز الشيشكلي نفسه وكأنه المدافع الوحيد عن قضية فلسطين، ساعدته على ذلك تهديداته المتكررة لإسرائيل مما حملها على تقديم شكوى ضد سورية إلى مجلس المن الدولي خوفاً على كيانها الذي يهدد العقيد بنسفه[1].

وأولى الشيشكلي الوفد الأردني باهتمام خاص أبرز حرصه على إقامة علاقات التعاون وحسن الجوار مع النظام الجديد الذي نجح توفيق أبو الهدى في ترتيبه بلندن.

وعندما جرت اشتباكات عادية بين العشائر السورية والعراقية، أمر الجيش السوري بالتدخل وأعلنت أجهزة الإعلام السورية الاستعداد لصد أي عدوان عراقي.

هكذا أحبط الشيشكلي أحلام نوري السعيد بإلحاق الأردن وسورية بالعرش العراقي، وبرز مدافعاً عن قضية فلسطين، ومنح الثقة للعرشين المصري والسعودي للتعاون معه باعتباره الخصم اللدود لنوري السعيد، وبذلك سجل نجاحه الثاني على صعيد السياسة العربية بعد النجاح الذي حققه على صعيد السياسة الداخلية.. فبدأ بالتخطيط للقفز إلى الواجهة، كحاكم مطلق في البلاد.

في ٣ آب أصدر الزعيم فوزي سلو مرسوماً بتعيين العقيد أديب الشيشكلي نائباً لرئيس الوزراء، وجاء في تفسير هذا المرسوم أن منصب نائب رئيس الوزراء انشئ بسبب الواجبات الكثيرة والأعباء المرهقة التي ينوء عن حملها رئيس الدولة بمفرده، يضاف إلى ذلك أن نائب رئيس الوزراء سيقوم بأعمال رئيس الوزراء أثناء غيابه بينما سيكون عضواً في الوزارة له حقوق متساوية مع باقي الوزراء أثناء حضور رئيس الوزراء[2].

ويقول رأي ثان، بأن الذي شجع العقيد الشيشكلي على توسيع نفوذه في سورية هو قيام الثورة المصرية في ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢م، وسيطرة العسكريين على مقاليد السلطة، حيث تخلص من نقد لاذع كان يوجهه النظام الملكي في مصر ضد ما يجري في سورية[3].

وبالفعل رحب الشيشكلي بثورة مصر، باعتبارها صادرة عن ضباط. وسافر الشيشكلي

---

(١) خطاب بن غورين في الكنيست بتاريخ ٢ آب ١٩٥٢م.

(٢) الإذاعة السورية ٣ آب ١٩٥٢م.

(٣) ص(٣١٠) مذكرات العظم – المصدر السابق.

مصطحباً معه فوزي سلو إلى القاهرة، فاستقبلا استقبالاً حاراً، وتوطدت الصلات بين قادة مصر الجدد وقادة سورية(١).

ويقول رأي ثالث: بأن الشيشكلي أراد استثمار انتصاره الداخلي والعربي الذي كان يسجل باسم الزعيم فوزي سلو الذي لا حول له ولا قوة، بالقفز إلى واجهة السلطة بعد أن مارسها عملياً في الخفاء، ساعده على ذلك حرص السعودية على دعمه بعد قيام الثورة المصرية وجهلها اتجاهات قادة هذه الثورة.وهناك أخيراً من يقول: بأن الشيشكلي شعر بتعاظم المعارضة الداخلية لنظامه العسكري ولمس جدية التفكير العراقي بقلب نظام حكمه بعد لجوء عدد من السوريين المعارضين إلى بغداد، الأمر الذي يتطلب حزماً أكثر وسيطرة عسكرية مباشرة على تطورات البلاد(٢).

في كل الأحوال فإن ما قام به العقيد أديب الشيشكلي هو من وحي مخطط ذاتي ينسجم مع طموحاته بالوصول إلى قمة السلطة دون منازع أو شريك.

نجح الشيشكلي في إضرام (ثورة إعلامية) في البلاد جند لها الصحافيين والكتاب (أحمد عسه، وقدري القلعجي، وظافر الصابوني) وغيرهم، للنيل من خصومه السياسيين والتنديد بارتباطاتهم مع العراق وبريطانيا، ومحرراً لفلسطين، وبطلاً أخرج المجتمع من وهدة الفساد التي تردى فيها أيام الديمقراطية البرلمانية.

في شهر شباط عام ١٩٥٣م وصل إلى البلاد (جون فوستر دالس) وزير الخارجية الأمريكي ضمن جولته العربية لإجراء مشاورات حول الصراع العربي - الإسرائيلي ولتقديم بعثة (جونستون) بشأن تحويل مجرى نهر الأردن واقتسام مياهه بين العرب واليهود، فحصل على موافقة لاستقبال بعثة جونستون في سورية، انسجاماً مع الموافقة العربية التي حصل عليها.

لمس الشيشكلي أن استمرار تعاونه مع (الحزب القومي السوري الاجتماعي) الذي جاء بعد تخليه عن (حزب البعث العربي الاشتراكي) بسبب شروط هذا الحزب للإبقاء على تعاونه

---

(١) ص(١٤٤) دندشلي - المصدر السابق، وص(٨٣-٢٧٩) العظم - نفس المصدر.

(٢) ص(٦٢٠) غالب العياشي- المصدر السابق.

مع العهد، يشكل عبئاً عليه أمام شعب لا يؤمن إلا بالعروبة ولا يقنع إلا بالوحدة العربية الشاملة. ففتش الشيشكلي عن أداة جديدة يصعد بها إلى القمة التي طالما حلم بها، فاهتدى إلى قادة (الحزب العربي القومي) (ظافر الرفاعي، ومنير غنام، وسعيد البصمجي، وتوفيق هارون، وأنور حاتم) فأغراهم بإيمانه القومي وتبنيه للوحدة العربية ودعاهم إلى تأسيس حزب جديد باسم (حركة التحرير العربي) أراده أن يكون النواة الجماهيرية لتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

بدأ هؤلاء يواكبهم إعلام نشيط مكثف، دعوة الجماهير إلى الحزب الجديد في البلاد، وبعد الإعلان عن تأسيس (حركة التحرير العربي) بدأ الشيشكلي عقد اجتماعات جماهيرية لإلقاء الخطب الطنانة التي تلهب حماس الجماهير وتجعل تحرير فلسطين في متناول اليد. ولما اطمأن إلى قاعدته الجماهيرية، وجهازه الإعلامي، التفت لتنظيم جهاز القمع، فعين في المكتب الثاني من يثق بهم من الضباط (عبد الحميد السراج، وقاسم الخليل، وعبد الحق شحادة) وفتحت السجون (المزة، والشيخ حسن) وبدأت الاعتقالات والتعذيب الوحشي الذي لم تعهده سورية ضد كل من يعارض الشيشكلي، شملت الاعتقالات الطلاب والمدرسين ورجال السياسة وقادة الأحزاب والأقلام الحرة. وعندما شعر بأن الساحة الداخلية خلت له ولحزبه، دعا إلى إجراء الانتخابات النيابية في ١٠ تموز ١٩٥٣م.

أعلن مشروع الدستور الجديد للبلاد الذي نص على النظام الجمهوري الرئاسي، فوافق عليه الشعب في استفتاء صوري قاطعته الأحزاب والهيئات السياسية.

وفي الانتخابات النيابية التي قاطعتها الأحزاب أيضاً، فاز حزب التحرير العربي بـ ٨٣ مقعداً، بينما صوت الشعب مباشرة لانتخاب الشيشكلي رئيساً للجمهورية طبقاً لأحكام الدستور الجديد.

ظن الشيشكلي -واهماً- أن أمور البلاد قد استقرت له، فأفرج عن السجناء السياسيين واعضاء حكومة الدواليبي المحبوسة، ونحى فوزي سلو عن مسؤولياته، حيث غادر البلاد إلى السعودية للعمل كمستشار عسكري فيها، ثم أصدر مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة حسب الدستور الرئاسي، دون تسمية رئيس للوزراء، وتشكلت الحومة على النحو التالي:

خليل مردم: وزيراً للخارجية.

نوري الإيبش: وزيراً للداخلية.
اللواء رفعت خانكان: وزيراً للدفاع.
جورج شاهين: وزيراً للمالية.
أسعد محاسن: وزيراً للعدل.
سامي كبارة: وزيراً للمعارف.
عبد الرحمن هنيدي: وزيراً للزراعة.
حامد الخوجة: وزيراً للأشغال.
عون الله الحياري: وزيراً للاقتصاد.
الدكتور نظمي القباني: وزيراً للصحة.

وانتخب الدكتور مأمون الكزبري رئيساً لمجلس النواب، الذي ألف كتلة للمعارضة رغم انتساب الطرفين إلى حزب التحرير العربي.

أما قيادة الأحزاب السياسية المعارضة والذين أفرج الشيشكلي عنهم، فقد ألفوا جبهة شعبية معارضة تصدت لسلطة الشيشكلي عبر المظاهرات الطلابية والعمالية والفلاحية فاضطر الشيشكلي إلى اعتقال قادة البعث ونفيهم إلى بيروت ثم روما، بينما واصل العراقيون مدّ جسورهم مع قادة الأحزاب الوطنية (الكيخيا، والعسلي، ومبارك، وكبارة) لتشكيل جبهة للمعارضة تخطط للإطاحة بنظام الشيشكلي الديكتاتوري[1].

وفي بغداد اجتمع عدد من العسكريين والسياسيين السوريين من فلول الانقلاب الثاني أمثال: (العقيد محمد صفا، ومحمود الرفاعي، ومحمد معروف، وخالد جلبا، وعصام مريود، وعمر بهاء الميري، والدكتور اسعد طلس) وألفوا حكومة (سورية الحرة) لها إذاعة موجهة، وعدد من الصحف اللبنانية التي تبشر بأفكارهم. نشط أعضاء (سورية الحرة) ووزعوا البيانات، وروجوا حملة إعلامية مركزة أقلقت الشيشكلي، لكنها زادت في رصيده الشعبي لأنها أظهرته عدواً لدوداً للبريطانيين ومشاريعهم الاستعمارية (الهلال الخصيب) وبطلاً يتحدى العرش الهاشمي في بغداد.

---

(١) ص(٢٨٢) مذكرات العظم- المصدر السابق.

تعتبر الإطاحة بنظام الشيشكلي حدثاً هاماً في هذه الحقبة من تاريخ سورية الحديث. ساهم في تحقيقها مجموعة من العوامل في مقدمتها: ضرب الشيشكلي لجميع أسس وقواعد الديمقراطية في سورية ومهاجمته جميع الأحزاب وزج قادتها في السجون، حيث نصب نفسه ديكتاتوراً لا يعتمد على أية قاعدة جماهيرية. كما لم تقم بينه وبين الحكومات العربية ثقة كافية لمساندته. بالإضافة إلى اعتماده على الحزب القومي السوري المنبوذ شعبياً، في الوقت الذي كان الفكر القومي العربي آخذ بالانتشار داخل سورية وخارجها، ووقع الشيشكلي في أخطاء الحكام السابقة باعتماده على فئة المحسوبين والمنتفعين والمتملقين الذين أخذوا في ترسيخ سيطرتهم على شتى المجالات بما فيها الكسب غير المشروع.

وبدأت معركة المعارضة الحقيقية ضد الشيشكلي في دمشق بإلقاء المتفجرات، وأعلن العصيان في جبل الدروز فقاومه الشيشكلي بالدبابات والطائرات فزاد من النقمة على النظام، ثم تنادى السياسيون من الأحزاب والهيئات إلى عقد اجتماع في حمص لعقد (ميثاق وطني) فيما بينهم ووجهوا إنذاراً إلى الشيشكلي لإعادة الأوضاع الدستورية والإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف الحرب الأهلية في جبل العرب.. وقد أسس هذه الجبهة السيد (هاشم الأتاسي) بعد أن تخلى (شكري القوتلي) له عنها، فكان رد العقيد على الإنذار، اعتقال كل من وقع عليه. وشهدت البلاد حالة من الاضطرابات والمظاهرات الطلابية، قاومها رجال الأمن بالعنف والقنابل المسيلة للدموع والاعتقالات، وعطلت الدراسة في المدارس، وعمت المظاهرات المدن السورية وهي تنادي بسقوط الديكتاتورية وإلغاء البرلمان المزيف، وعودة الحياة الدستورية إلى البلاد فكانت التمهيد الشعبي المناسب لإسقاط العقيد الشيشكلي وبدء مقدمات الانقلاب الخامس.

وهكذا سادت النقمة الشارع السوري وعم السخط كل المدن السورية وأوساطها الشعبية والسياسية، فتنادى السياسيون من الأحزاب والهيئات إلى توقيع كتاب بعثوا به إلى الشيشكلي، طالبين منه إعادة الوضع السابق والإفراج عن الدروز المعتقلين. وقد ترأس الجبهة التي شكلها السياسيون هاشم التاسي. ورد الشيشكلي بعنف على الفور باعتقال كل الموقعين على هذا الكتاب، ماعدا هاشم الأتاسي[1].

---

(١) ص(٢٨٢) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢٥٨) مرسوماً اشتراعياً أصدرهم الحكم العسكري المباشر خلال ستة أشهر فقط، حققوا بالفعل ما لم يتحقق بالبلاد خلال ستة سنوات مضت على الجلاء، وأحدثوا حركة للإصلاح لم تشهدها من قبل، لكن نفس هذه الحركة كان قصيراً، غير مؤمن بالتغيير الجذري ولا يستند إلى قاعدة فكرية متكاملة، إنما استهدف الرد على الحملات المحلية والعربية التي تطالب الحكم العسكري بالعودة إلى ثكناته لإتاحة الفرصة أمنام الحكم الدستوري الديمقراطي. ولكن سرعان ما برزت الطموحات الشخصية فثارت النزعة الطبقية المناهضة لأي إصلاح جذري، وذهب الحكم العسكري لفرض الديمقراطية بقوة الديكتاتورية، فكثرت الأقلام المنتفعة وفسدت النفوس، بينما زج الطلاب والمعلمون والعمال والفلاحون، وقادة البلاد من السياسيين في سجون أنشئت خصيصاً للتعذيب.

كان من ثمار الديمقراطية التي فرضتها الديكتاتورية العسكرية بالقوة تشويه الدستور وتزوير الاستفتاء وتنصيب مجلس للنواب ومعارضة صورية، حتى يهتف الجميع باسم (العقيد) الذي بات في واد وإصلاح شأن البلاد في واد آخر.

شعر الشعب الواعي بما ألم به.. وشعر الحاكم بما ينتظره، سجن وعذب وقتل. وعاشت البلاد في دوامة مرعبة.. سقط فيها الحكم قبل صدور البلاغ رقم (١). وجففت إسرائيل بحيرة الحولة، واستولت على المناطق المجردة، وجاء (دالس)، ثم جاء (جونستون). وعاد.. حتى حققت إسرائيل المرحلة الأولى من تحويل نهر الأردن، والعقيد مصمم على القول بأن المسافة من دمشق إلى الخليل سالكة وقصيرة.

بعد عامين من عهد الشيشكلي اجتاحت البلاد الحوادث الدامية، التي راح ضحيتها طلاب وطالبات، أضربت دمشق، وتظاهرت حلب، واعتصمت اللاذقية، وسقط القتلى في درعا والسويداء، وهكذا كان شأن المدن السورية الأخرى، الجميع ينادون بسقوط الديكتاتور وأدواته: (دستوره ومجلس نوابه).

وجه الشعب دعوة صريحة لأحرار البلاد من أجل شد أزره، فكم كان الجميع مشدوداً هذه المرة لسماع البلاغ العسكري رقم (١)!!.

وعقدت الجبهة الوطنية الجديدة مؤتمرها في حمص سراً في ٣٠ تموز ١٩٥٣م. وضم هذا المؤتمر ممثلين عن حزب الشعب، والحزب الوطنين وحزب البعث العربي الاشتراكي، وبعض الشخصيات السياسية المستقلة. أما الحزب الشيوعي السوري فقد استبعد من المؤتمر لأنه شارك في الاستفتاء الذي أجراه الشيشكلي، ولأنه شارك أيضاً في انتخابات تشرين الأول لاختيار مجلس جديد للنواب. وتشكل المجلس المركزي لهذه الجبهة من ممثل واحد عن كل حزب، وتم إصدار بيان (الميثاق الوطني) ليكون برنامجاً سياسياً للعمل ودار هذا البيان بصورة خاصة حول النقاط الخمس التالية:

١- التخلص من الشيشكلي ونظامه الديكتاتوري.

٢- إقامة نظام ديمقراطي برلماني.

٣- صيانة الحريات العامة.

٤- صيانة الاستقلال والجمهورية السورية.

٥- إبقاء الجيش في ثكناته.

أما فيما يتعلق بالجيش، المرتكز الحقيقي والوحيد الداعم لنظام الشيشكلي، فقد بدأ الضيق والقلق يزداد بين ضباطه. وباتت العلاقات بين صغار الضباط ورؤسائهم تمر بحالة من عدم الثقة والاحترام والانضباط والتفكك والتدهور.

وكان يتنازع الهيمنة على الجيش اتجاهان متعارضان: اتجاه الضباط (الشعبيين) والموالين لهم (وهم الأكثرية)، واتجاه الضباط (البعثيين الذين في معظمهم يدينون بالولاء لأكرم الحوراني) وأنصارهم. وقد اتفق الاتجاهان على إسقاط نظام الشيشكلي. وطبعاً كانت دوافع كل منهما مختلفة عن الآخر[1].

واتفقت كل الاتجاهات العسكرية والمدنية على التحرك، وأيقنت بأنها لا محال ستتغلب على ديكتاتورية الشيشكلي. بعد أن خبا وهجها وبهتت ملامحها في أيامها الأخيرة، بما اتخذته من إجراءات قمعية وتعسفية، مما ترك انطباعاً واضحاً بأنها فقدت السيطرة على الوضع السياسي، وكان الهيجان الشعبي قد استمر طوال عام ١٩٥٣م. وخيم جو الحرب الأهلية على المدن الكبرى، ما لبث أن امتد إلى كافة أنحاء البلاد.

---

(١) ص(١٩٩-٢٠٠) نضال البعث ج٢، وص(١٦٣) دندشلي- المصدر السابق.

ضمن هذا الاضطراب. بدأ بناء الجمهورية الجديدة -الذي لم يكمل الشيشكلي بناءه بعد- بالتصدع والانهيار السريع. ومن أجل تهدئة الخواطر، أصدر الشيشكلي عفواً عاماً إثر انتخابه رئيساً للبلاد. وعاد المنفيون إلى البلاد. غير أن هذا الميل إلى التهدئة من قبل الشيشكلي، لم يحد من نشاط وحركة المعارضة، فقد عادت بشكل أقوى آخذة طابع الانتفاضة الشعبية التي عمت كافة المدن السورية.

وبعد أن وصلت الأوضاع في سورية إلى حد لم يعد يطاق، انطلقت الشرارة الأولى ضد الشيشكلي من مدينة حلب في ٢٥ شباط ١٩٥٤م، لإسقاط الديكتاتورية العسكرية. وتبعتها دير الزور وحمص والجبهة السورية.

الانقلاب الخامس
انقلاب تجمع القوى الوطنية
٢٥ شباط ١٩٥٤م

في صبيحة يوم ٢٥ شباط عام ١٩٥٤م احتل النقيب مصطفى حمدون (رئيس موقع حلب) الإذاعة المحلية بحلب ليعلن منها العصيان ضد أديب الشيشكلي، ويعلن أن جميع القطعات في المحافظات الأخرى، دير الزور والحسكة وحماة، قد انضمت بعضها إلى بعض، تطالب الشيشكلي بالاستقالة وتسليم البلاد إلى الحكومة الشرعية برئاسة هاشم الأتاسي (الحكومة التي سبقت قيام الشيشكلي بانقلابه الثاني). كما أوقف العقيد فيصل الأتاسي كافة العسكريين والمدنيين الموالين للشيشكلي[1].

وبصدور البلاغ الانقلابي الأول من حلب، تحرك أمين الحافظ قائد منطقة درعا، وتحرك كذلك في جبل العرب عدنان حمدون (شقيق مصطفى) وكنعان جديد، ومحمد هواش وغيرهم[2]. وقد وجه هؤلاء إنذاراً للشيشكلي كي يغادر البلاد فوراً.

مرت عدة أيام قبل أن يستسلم العقيد أديب الشيشكلي الذي حاول أن يجابه خصومه،

---

(١) ص(٢٨) مذكرات العظم- المصدر السابق، وص(١٦٥) دندشلي- المصدر السابق، وص(٨٧) إلياس- المصدر السابق، وص(١٥٩) باتريك سيل- المصدر السابق.

(٢) ص(١٦٥)دندشلي- نفس المصدر.

ولكنه وجد نفسه وحيداً أمام انضمام جميع المواقع العسكرية إلى المتمردين فآثر الفرار، وقد تخلى أقرب أعوانه عنه وكان في مقدمتهم رئيس الأركان العقيد شوقت شقير. الذي قال له: (إنني مدرك حجم الدماء التي سوف تسفك إذا واجهت وحدات الجيش السوري بعضها. وأكد بأنه ما عدا قطعات محدودة في دمشق فإن جميع قطعات الجيش أيدت الحركة، وأنها تتحرك لتطويق دمشق، ونصح بتنفيذ الإنذار حقناً لدماء أخوة السلاح).

وسطر الشيشكلي كتاب استقالته وسلمه للزعيم شوكت شقير، وغادر دمشق ومعه أحمد عسه وصلاح الشيشكلي وقدري قلعجي وعبد الرجمن الهنيدي، بينما أسرع شوكت شقير بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ونصحهم بالتوجه إلى حمص حتى لا يعيدهم عبد الحق شحادة وحسين حده (وهم من المتشددين الذين كانوا يضغطون على الشيشكلي لمواجهة المتمردين) إلى السجن[1].

سادت الاضطرابات السياسية مدينة دمشق، ولاحت في الأفق من جديد خصومات الكتل السياسية ومنازعاتها. واستغل مأمون الكزبري هذا الوضع فسارع إلى القصر الجمهوري ليتسلم الرئاسة التي تؤول إليه بحكم الدستور الجديد، وبصفته رئيس مجلس النواب، فلم يوفق في ذلك حيث لم يجد أحداً يتعاون معه.

وثارت ثائرة عبد الحق شحادة وحسين حده اللذان أعلنا تصميمهما على مقاومة الحركة بالقوة[2].

كان الشيشكلي أثناء اجتماعه بالضباط قد كلف عبد الرحمن الهنيدي وزير الزراعة للاتصال بالحكومة اللبنانية لقبوله كلاجئ سياسي ثم اتخذ ترتيبات مغادرته لسورية، سطر الشيشكلي كتاب استقالته وسلمه للزعيم شوكت شقير، الذي اشتبه باشتراكه بالحركة، وغادر دمشق.

اجتمع حسين حده مع عبد الحق شحادة وأعلنا العصيان على الحركة، وباركا استلام الدكتور مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب، لرئاسة الجمهورية بحكم الدستور، اجتمع

---

(١) ص(٢٨٢) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) ص(٦٢٦) العياشي- المصدر السابق.

مجلس النواب وتليت في الجلسة استقالة الشيشكلي، فاعتبر الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للجمهورية بالوكالة، وانتخب سعد إسحاق رئيساً لمجلس النواب خلفاً للكزبري.

أنذر العقيد محمود شوكت آمر منطقة حمص، النواب بحل البرلمان، وأنذر الكزبري بالاستقالة ومغادرة لبلاد فوراً، عندما سمعت جماهير دمشق هذا الإنذار توجهت المظاهرات إلى المجلس النيابي وأجبرت النواب على مغادرته، بينما استقال الدكتور الكزبري من رئاسة الجمهورية، وغادر البلاد السبت ٢٧ شباط ١٩٥٤م، فكان أول رئيس في تاريخ سورية يتسلم منصبه لمدة ٢٤ ساعة فقط.

بعد وصول المعتقلين السياسيين إلى حمص توجهوا إلى منزل السيد هاشم الأتاسي وعقدوا اجتماعاً ضم ممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية في سورية، واتفقوا على تشكيل وزارة وطنية لضبط الأمور في دمشق، وقطع الطريق على عودة الشيشكلي إلى الحكم.

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٤م توجه الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان إلى حمص واجتمع مع السيد هاشم الأتاسي واطلع على مقررات الأحزاب والهيئات، فوافق عليها، وتعهد بإعادة الجيش إلى ثكناته تمهيداً لعودة الحياة الدستورية إلى البلاد، وبموجب مقررات حمص أسندت رئاسة الجمهورية إلى السيد هاشم الأتاسي لاستكمال مدته الدستورية، ودعي البرلمان القديم للغاية ذاتها. بينما اتفق على تكليف السيد صبري العسلي بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة وصدرت مراسيم تأليفها في مطلع آذار عام ١٩٥٤م، وعلى الشكل التالي:

صبري العسلي: رئيساً للوزارة- الحزب الوطني.

عبد الرحمن العظم: وزيراً للمالية- مستقل.

فيضي الأتاسي: وزيراً للخارجية- حزب الشعب.

منير العجلاني: وزيراً للمعارف- مستقل.

معروف الدواليبي: وزيراً للدفاع- حزب الشعب.

علي بوظو: وزيراً للداخلية- حزب الشعب.

عزت الصقال: وزيراً للعدل- الحزب الوطني.

فاخر الكيالي: وزيراً للاقتصاد- الحزب الوطني.

حسن الأطرش: وزيراً للزراعة- الجبهة الديمقراطية.

رشاد جبري: وزيراً للأشغال- حزب الشعب.

أحمد سليمان الأحمد: وزيراً للصحة- الحزب الوطني.

هيمن حزب الشعب على الحقائب الرئيسية في الوزارة (الخارجية، والداخلية، والدفاع) بسبب تأييده للسيد صبري العسلي بتشكيل الحكومة، ولإدراك الحزب بأن البلاد قادمة على الانتخابات، وللداخلية والدفاع دور مركزي في ترجيح كفة حزب الشعب، وضمان سيطرته على البرلمان. قررت حكومة العسلي عدم الاعتراف بما صدر من قوانين ومراسيم تشريعية في الفترة (غير الشرعية) التي حكم بها الشيشكلي، وأصدرت قانوناً سمي قانون (الجزاء والعقاب) فقضى بمطالبة الوزراء في عهد الشيشكلي إعادة ما قبضوه من رواتب، لكن المحاكم المختصة أوقفت مفعوله ثم الغي عام ١٩٥٧م[١].

دعي مجلس النواب للانعقاد لاستكمال مدته الدستورية (٥١ مقعداً لحزب الشعب) فمنح الثقة لحكومة صبري العسلي الائتلافية.

كان في مقدمة قرارات الحكومة تحديد يوم ٢٠ آب ١٩٥٤م موعداً للانتخابات بموجب قانون الانتخابات الذي وضعه حزب الشعب في عهد الحناوي.

شعر حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان ضباطه الأداة الرئيسية التي أطاحت بالشيشكلي، أن إجراء انتخابات في البلاد في ظل الحكومة الراهنة سوف يعيد العجلة إلى الوراء، بعد تجربتين انتخابيتين عرفتهما البلاد: الأولى في عهد الحزب الوطني عام ١٩٤٧م، والثانية في عهد سامي الحناوي حيث سيطر حزب الشعب عام ١٩٤٩م على المجلس النيابي، فقرر التصدي لوزارة العسلي والمطالبة بتأليف وزارة حيادية تشرف على تحضير البلاد للانتخابات. وأكدت صحيفة البعث في مقال افتتاحي هذا الموقف بقولها[٢]: (إننا نطالب الحكومة أن تتنحى عن الحكم وأن توفر على البلاد تجارب جديدة أليمة وعهوداً مظلمة إذ لم يعد مأمولاً في ظل الحكومة الراهنة أن تجري الانتخابات حرة نزيهة.. إننا نسأل فخامة

---

(١) ص(٢٨٣) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) جريدة البعث الدمشقية- العدد (٥٥٣) ٦ أيار ١٩٥٤م.

الرئيس أن يجنب البلاد من الوقوع في تجربة انتخابية أليمة تحضر لها الحكومة الراهنة ينتج عنها عهد أسود يجعل البلاد عرضة للإضرابات والقلاقل والنضال السلبي المرير).

وهدد حزب البعث العربي الاشتراكي بمقاطعة الانتخابات القادمة، وبدأ عقد المهرجانات الشعبية بين أوساط الطلاب والعمال التي انتهت بمظاهرات حاشدة تطالب السيد صبري العسلي بالاستقال.

ازدادت المعارضة الشعبية للحكومة، خاصة بعد نجاح الاتصالات التي جرت بين حزب البعث العربي الاشتراكي، وكتلة السيد خالد العظم لتأليف لجنة وطنية، طالبت بإجراء إصلاحات في البلاد، والوقوف ضد الاستعمار ونادت بحرية الانتخابات وبإدخال الغرفة السرية للاقتراع، في إطار هذه المعارضة المتزايدة قدمت الحكومة مشروع قانون المطبوعات الجديد الذي يفرض رقابة حكومية على المطبوعات ويمنح وزير الداخلية (علي بوظو) صلاحيات واسعة في تعطيل الصحف المعارضة. فصوت المجلس النيابي على هذا المشروع وأقره.

تزايدت المعارضة الشعبية والسياسية للحكومة، فاستقالت وزارة السيد صبري العسلي في ١٩ حزيران ١٩٥٤م، وكلف رئيس الجمهورية السيد سعيد الغزي (مستقل) بتشكيل وزارة حيادية من خارج مجلس النواب للإشراف على الانتخابات، وصدر مراسيم تشكيل هذه الوزارة في ٢٥ حزيران ١٩٥٤م، وعلى النحو التالي:

سعيد الغزي: رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع.

عزت الصقال: وزيراً للخارجية ووزيراً للمالية.

إسماعيل قولي: وزيراً للداخلية.

أسعد كوراني: وزيراً للعدل ووزيراً للاقتصاد.

نهاد القاسم: وزيراً للمعارفووزيراً للزراعة.

نبيه الغزي: وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للصحة.

بعد تشكيل الوزارة فوجئت الأوساط السياسية في سورية بحدثين:

الأول: قرار حزب الشعب مقاطعة الانتخابات على الرغم من تدخلات رئيس الجمهورية لثنيه عن هذا القرار، لكن الحزب صمم على قراره، وقطع حملته الانتخابية قبل موعد الانتخابات بأسبوع واحد، وفوجئ المرشحون بصدور قرار وزير الداخلية بتأجيل موعد الانتخابات من ٢٠ آب إلى ١٠ أيلول ١٩٥٤م، بسبب إضراب القضاة المفاجئ.. كما فوجئوا بقرار حزب الشعب بالاشتراك مجدداً في الانتخابات[١].

الثاني: فوجئت دمشق بعودة السيد (شكري القوتلي) إليها بعد غياب في مصر دام خمس أعوام، وبدأ يخطب بين الناس داعياً إلى جمع الكلمة وتناسي الضغائن ومواجهة الأخطار صفاً واحداً، فانتعش رجال الحزب الوطني والتف حولهم بعض المستقلين أمثال منير العجلاني، ورجال الدين أمثال العنداني والكتاني وحبنكة، ومجموعة من كبار ضباط الجيش وفي مقدمتهم رئيس الركان شوكت شقير.

ساعد القوتلي في موقفه، دعم الثورة المصرية له، بعد النجاحات التي حققها رجال الثورة في مفاوضاتهم مع البريطانيين لضمان الجلاء عن السويس. ووقوفهم بحزم ضد بريطانيا والهاشميين العراقيين الطامعين بعرش سورية.

كانت المعركة الانتخابية طاحنة والمنافسة شديدة بين حزب الشعب والحزب الوطني، اللذين تحالفا مع رجال الدين، وجماعة الإخوان المسلمين وكتلة العشائر. فوقفوا جميعاً ضد ائتلاف حزب البعث والحزب الشيوعي والكتلة الديمقراطية التي كان يقودها (خالد العظم).

وجرت الانتخابات النيابية في موعدها عبر الغرفة السرية التي أدخلت في عملية الانتخابات للمرة الأولى وكادت الانتخابات تسير في أحسن صورها لولا محاولة واحدة قام بها انصار القوتلي في محالولة لتفجير منزل خالد العظم، لكن القنبلة انفجرت بحاملها قبل وصوله إلى الهدف[٢].

---

(١) ص(٢٨٩) مذكرات خالد العظم- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٩٣) مذكرات خالد العظم- المصدر السابق.

كانت نتائج الانتخابات مفاجئة، فقد فاز حزب البعث العربي الاشتراكي بـ ١٨ مقعداً، وفاز السيد خالد بكداش عن الحزب الشيوعي، وفازت الكتلة الديمقراطية بـ ٣٨ مقعداً في هذا المجلس، حزب الشعب بـ٢٧ مقعداً، وفازت كتلة العشائر بـ ١٨ مقعداً، وفاز الحزب الوطني بـ ١٤ مقعداً، وفاز المستقلون بـ ١٠ مقاعد، وفازت الكتلة الحرة التي يتزعمها منير العجلاني بـ ٦ مقاعد، وفازت الكتلة الإسلامية التي يتزعمها محمد المبارك بـ ٥ مقاعد، وفاز الحزب القومي السوري بـ ٢ مقاعد، وفاز الحزب التعاوني الاشتراكي بـ ٢ مقاعد، وفاز الحزب الشيوعي بمقعد واحد.

قبل افتتاح المجلس النيابي الجديد، جرت الاتصالات بين النواب لتشكيل كتل وتجمعات بهدف الفوز في منصب وزاري والتأثير على مجرى مناقشات المجلس.

واستقبلت سورية برلماناً جديداً لبدء عهد جديد، ولم يكن متجانساً، جمع كل الأطياف السياسية، حيث تمكن الحزبان الشعب والوطني، بالتفاهم مع فئات وتكتلات أخرى من تحقيق الكثرية في البرلمان، في حين فاز البعثيون (وهم في غالبيتهم من جماعة أكرم الحوراني) والشيوعيون بـ ١٩ مقعدا، وفازت الكتلة الديمقراطية بـ ٣٨ مقعداً، كانوا في مجموعهم يشكلون معارضة حقيقية تؤخذ بعين الاعتبار، إلا أنها لا تمكّن أصحابها من الإمساك بزمام السلطتين التنفيذية والتشريعية لتحقيق ما جاء في بياناتها الانتخابية.

من حصاد الانقلاب الخامس

فيما عدا قانون المطبوعات الجديد الذي صدر في عهد وزارة صبري العسلي فغنه يمكننا أن نعتبر الانقلاب الخامس نقطة تحول أساسية في تاريخ البلاد. لقد وضع البلاد وللمرة الأولى بعد انقلاب عسكري على طريق الديمقراطية الدستورية. ولعل السبب في ذلك هو أن الضباط الشباب الذين نفذوا الانقلاب لم يكونوا مؤهلين للتشبث بالسلطة من حيث الفكر والإمكانيات والرتب، فلم يكن أمامهم إلا الانسحاب إلى ثكناتهم وتسليم السلطة لرجال السياسة المدنيين.

وضع الانقلاب الخامس سورية على الطريق الديمقراطي، لكنه لم يوصلها إلى جوهر

الديمقراطية وتأصيلها في المجتمع السوري، فلم تتحقق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة، ربما بسبب التآمر الخارجي الذي تكالب على البلاد بصورة لم تشهدها من قبل، فقد كانت تلك الفترة من أصعب الفترات، ومع ذلك واكبها مد جماهيري ووحدة وطنية، وتصميم شعبي على مقارعة الاستعمار وأعوانه ومشاريعه. وأحبطت العديد من محاولات قلب نظام الحكم، وأفشلت المشاريع الأمريكية التي استهدفت السيطرة على المنطقة عبر الهيمنة على سورية.

عصيان الضباط البعثيين في قطنا آذار عام ١٩٥٧م:

في آذار من عام ١٩٥٧م أعلن مجموعة من الضباط المتنسبين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي العصيان في معسكرات قطنا القريبة من دمشق.

وقد تمكن هؤلاء الضباط من فرض شروطهم وتقاسم المناصب الخطيرة في الجيش بينهم وبين خصومهم (مجموعة النفوري)[(١)].

الانقلاب السادس
الانقلاب الأبيض ١٧ آب ١٩٥٧م

قام به مجموعة من الضباط تغلب عليهم الصفة اليسارية، وقد تمكنوا من إخراج عدد من الضباط من ذوي الرتب العالية أمثال العقداء:

(عمر قباني، وسهيل العشي، وحسن العابد، وهشام السمان)، كذلك إقالة (الزعيم توفيق نظام الدين)، وترفيع العقيد الشيوعي (عفيف البزري) إلى منصب رئاسة الركان العامة بعد ترقيته إلى رتبة لواء)[(٢)].

عودة الحياة السياسية الدستورية

بعد تجمع النواب في كتل وأحزاب داخل المجلس الجديد، بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتأليف وزارة جديدة، فكلف السيد خالد العظم باعتباره رئيس أكبر كتلة برلمانية بتشكيل الحكومة، لكن موقف الحزبين الشعب والوطني وكتلة العشائر حال دون نجاحه.

---

(١) ص(٢٠) سقوط الجولان - خليل مصطفى - دار الاعتصام - القاهرة ١٩٨٠م.

(٢) نفس المصدر السابق.

كادت البلاد تواجه أزمة وزارية، فبادر رئيس الجمهورية إلى دعوة الأحزاب والكتل النيابية لإرسال مندوبين عنها للاجتماع في القصر الجمهوري والاتفاق على مرشح لرئاسة الوزارة. وضم الاجتماع كل من:

خالد العظم وأسعد هارون عن (الكتلة الديمقراطية). وصبري العسلي وميخائيل ليان عن (الحزب الوطني). وعلي بوظو وأحمد قنبر عن (حزب الشعب). وأكرم الحوراني وصلاح البيطار عن (حزب البعث). ونوري بن مهيد عن (كتلة العشائر).

اتفق المجتمعون على تكليف السيد فارس الخوري بتشكيل الوزارة الائتلافية، فكانت على الشكل التالي:

فارس الخوري: رئيساً للوزارة- مستقل.

فيضي الأتاسي: وزيراً للخارجية- حزب الشعب.

علي بوظو: وزيراً للعدل- حزب الشعب.

أحمد قنبر: وزيراً للداخلية- حزب الشعب.

محمد سليمان الأحمد: وزيراً للمعارف- الحزب الوطني.

فاخر الكيالي: وزيراً للاقتصاد- الحزب الوطني.

ليون زمريا: وزيراً للمالية- الحزب الوطني.

حامد الخوجة: وزيراً للزراعة- مستقل.

وزارة فارس الخوري وحلف بغداد

كان النص المتعلق بالسياسة العربية في بيان الحكومة عائماً، فقد أشار إلى أن مهمة سورية هي عدم إيثار فريق على آخر في الجامعة وإلى رفض الأحلاف التي تضر بمصلحة البلاد أو تحد من سيادتها واستقلالها.. وهذا يعني بأن حلفاً ما لا يضر بالمصلحة أو السيادة سيكون مقبولاً.

وهكذا جاءت الوزارة خليطاً من نواب حزبي الشعب والوطني وكتلة العشائر. وكان في مقدمة المواضيع التي واجهت الوزارة، نيل ثقة البرلمان بالتعهد بعدم الانضمام إلى الأحلاف العسكرية[1].

---

(١) ص(٣١٢) مذكرات العظم- المصدر السابق.

ونتيجة لذلك طلب السيد خالد العظم، خلال جلسة الثقة، أن يتعهد رئيس الوزراء صراحة بعدم الارتباط بأي حلف، وعدم الطلب من المجلس تفويضه بالدخول بأية مفاوضات مع دولة أجنبية لإقامة حلف، فأكد فارس الخوري عبارته المشهورة (لن نرتبط بأحلاف) فكسب ثقة مجلس النواب بحكومته بأغلبية (٩٢) صوتاً ضد (٤٨) صوتاً[١].

عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً في القاهرة في كانون الأول ١٩٥٤م، فأقروا التوصيات التالية:

١- ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وعلى ميثاق هيئة المم المتحدة، ولا تقر عقد أحلاف.

٢- التعاون مع الدول الغربية على الأسس التالية:

حل القضايا العربية حلاً عادلاً وإتاحة القوى اللازمة للبلاد العربية كي تحافظ على سلامتها وكيانها ضد أي عدوان دون أن يكون في ذلك أي انتقاص من سيادتها.

اجتمع وزير الخارجية فيضي الأتاسي بعد عودته من القاهرة بلجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب فأغفل البند الثاني من توصيات وزراء الخارجية العرب وأنكر وجود توصيات مدونة، بل أوهم لجنة الشؤون الخارجية بأن جميع الدول العربية سائرة بركاب الغرب إلا سورية فإنها باقية في عزلة مخيفة.

بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥م تم في بغداد التوقيع على الميثاق العراقي- التركي (حلف بغداد)، وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥م وصل إلى دمشق السيد (عدنان مندريس) رئيس وزراء تركيا لدعوة الحكومة السورية للانضمام إلى هذا الحلف، فسارعت حكومة فارس الخوري للإعلان بأنها فوجئت بمرور الوفد التركي في سورية، بينما أكد السيد خالد العظم، بأن الترتيبات لزيارة رئيس وزراء تركيا جرت مسبقاً بين الحكومتين السورية والتركية[٢].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) ص(٣٣٥) مذكرات العظم- المصدر السابق.

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥م عقد اجتماع بالقاهرة على مستوى رؤساء الوزارات تلبية لدعوة رئيس وزراء مصر جمال عبد الناصر، تألف الوفد السوري من السادة: (فارس الخوري رئيس الوزراء، وفيضي التاسي وزير الخارجية، ونجيب الأرمنازي) بينما اعتذر العراق عن حضور الاجتماع بحجة مرض نوري السعيد.

عقد رؤساء الوزارات العرب (١٥) جلسة عمل استغرقت أكثر من أسبوع لاتخاذ موقف موحد من حلف بغداد. كان موقف الوفد السوري في القاهرة كما يلي[١]:

١- أكد السيد فارس الخوري وجوب جعل الوحدة العربية حقيقة واقعة، وقال: (إن سورية تدعو إلى حياد العرب أيام السلم، أما في حالة الحرب فعليهم أن يتبعوا ما يتفق مع مصالحهم وما ينجي قاربهم من الغرق).

٢- احتج السيد فارس الخوري بأن البحث فيما جرى في بغداد يستلزم وجود من يمثل العراق في الاجتماع لشرح وجهة النظر العراقية، ولهذا اقترح إرسال برقية إلى بغداد لإيفاد وزير الخارجية فاضل الجمالي لشرح موقف العراق.

٣- أكد السيد فارس الخوري: (بأن الحرص على الوحدة موجود في فكر كل منا، وعندما نسمع رأي العراق قد يتبين لنا بأن الخطر غير عظيم، بل قد نقتنع أن الاتفاق بينه وبين تركيا امراً مفيداً، فالعراق مرتبط أصلاً باتفاق مع بريطانيا، فماذا يضر العراق إذا ارتبط بميثاق مع تركيا). وقال: (إذا استمعنا إلى رأي العراق قد نصل غلى الموافقة على ما أنجزه)[٢].

٤- أكد بأن لسورية حدوداً طويلة مع تركيا والعراق وهي حريصة على علاقات حسن جوار مع البلدين.

٥- أكد السيد فيضي الأتاسي وزير الخارجية بأن توصيات وزراء الخارجية نصت على عدم الدخول في أحلاف لهذا لا ترى سورية ضرورة لذكر الميثاق العراقي التركي صراحة، لأن النص كما ورد في التوصيات يعتبر كافياً.

---

(١) محاضر اجتماعات مجلس الجامعة العربية- القاهرة- شباط ١٩٥٥م.

(٢) محاضر اجتماعات المجلس- المصدر السابق.

٦- أكد السيد فارس الخوري بأن حكومته لا تستطيع إلزام نفسها بأي حلف أو معاهدة يقرها المجتمعون ما لم تعرض على مجلس النواب.

٧- كان القرار الوحيد الذي أقره المجتمعون إرسال وفد عربي إلى بغداد لمطالبة حكومتها بعدم التوقيع على الحلف في الوقت الحاضر.. وتألف الوفد من (سامي الصلح، وفيضي الأتاسي، ووليد صلاح، وصلاح سالم) لكن جهود الوفد لم تثمر في بغداد، لأنه لم يحصل على وعد من نوري السعيد بتأجيل عقد الحلف مع تركيا، بل حاول نوري السعيد التهجم على وزير الإرشاد المصري صلاح سالم بحجة موافقة الأخير في اجتماع (سرسنك) على قيام الحلف التركي- العراقي.

وكان حزب البعث يرى أن حكومة فارس الخوري عندما خلقت الارتباك داخل اجتماعات مجلس الجامعة في القاهرة. أثارت الشكوك حول حقيقة علمها المسبق بخطة الحلف مؤكداً وجود تنسيق سوري- عراقي، يسهل توقيع الحلف من قبل العراق أولاً، ثم تنضم إليه سورية والأردن ولبنان بعد ذلك.. وقد نفذت الحكومة السورية دورها على مرحلتين كما يعتقد حزب البعث:

الأولى: تضليل الرأي العام ومجلس النواب ولجنة الشؤون الخارجية فيه حتى يتم الإعلان عن قيام حلف بغداد.

الثانية: الوقوف في الجامعة العربية وأثناء التوقيع على الحلف موقفاً عائماً أو محايداً يمنع بالنتيجة اتخاذ قرار موحد من الحكومات العربية برفض حلف بغداد ويقطع عليها إمكانية منع نوري السعيد من تنفيذه[1].

وعندما تنبه مجلس النواب إلى خطة الحكومة بصدد حلف بغداد، طلبت لجنة الشؤون الخارجية من رئيس الوزراء إرسال وفد برلماني سوري إلى القاهرة للإعلان عن رفض سورية لحلف بغداد أو إرسال تعليمات صريحة إلى وزير الخارجية بذلك. لكنه تأخر بالأخذ بهذا الاقتراح، فعندما عرض الوفد الأردني مقترحات محددة في الجلسة الختامية لاجتماع القاهرة

---

(١) ص(٧٦) نضال البعث ج٣- ١٩٥٤-١٩٥٨م.

من بينها عدم الانضمام غلى الحلف التركي - العراق، ووضع معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ، وقف السيد فيضي الأتاسي وقال: (لا أملك صلاحية التوقيع)[1].

أدى موقف السيد فارس الخوري في اجتماع القاهرة، وسيطرة حزب الشعب على سياسة حكومته العربية، إلى تذمر كبار ضباط الجيش وتحرك السياسيين بهدف تشكيل وزارة جديدة، ساهم في ذلك، النشاط الملحوظ الذي قام به السيد محمود رياض، السفير المصري الجديد في سورية، حيث نقل إلى بعض الأوساط استياء الرئيس عبد الناصر من موقف رئيس الحكومة خلال اجتماع القاهرة.

بعد نضوج المشاورات السياسية التي رشحت السيد صبري العسلي لرئاسة الحكومة الجديدة، اجتمعت قيادة الحزب الوطني وقررت سحب أعضائها من الحكومة، فاستقالت وزارة السيد فارس الخوري في مطلع شباط عام ١٩٥٥م.

حاول حزب الشعب إقناع رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي بضرورة تشكيل وزارة من الحزب وأنصاره لكن أحزاب المعارضة وجهت مذكرة إلى رئيس الجمهورية احتجت فيها على سياسة حزب الشعب، ونقلت نتائج المشاورات التي تمت بين الكتل البرلمانية، ورشحت السيد صبري العسلي لرئاسة وزارة ائتلافية تضم جميع الكتل والأحزاب بما فيها حزب البعث[2].

كلف رئيس الجمهورية السيد صبري العسلي بتشكيل الوزارة الجديدة، وصدرت مراسيم تاليفها بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٥م، وكانت على النحو التالي:

صبري العسلي: رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية- الحزب الوطني.

فاخر الكيالي: وزيراً للاقتصاد- الحزب الوطني.

ليون زمريا: وزيراً للمالية- الحزب الوطني.

خالد العظم: وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع- الديمقراطية.

عبد الباقي نظام الدين: وزيراً للأشغال- الديمقراطية.

---

(١) ص(٢٣٧) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) ص(٣٢١)مذكرات العظم- المصدر السابق.

رئيف الملقي: وزيراً للمعارف- الديمقراطية.
وهيب الغانم: وزير دولة- حزب البعث.
مامون الكزبري: وزيراً للعدل- مستقل.
حامد الخوجة: وزيراً للزراعة- مستقل

المذكرة الأمريكية للحكومة السورية

في ٢٦ شباط عام ١٩٥٥م، استقبل رئيس الوزراء بحضور وزير الخارجية السفير الأمريكي بدمشق، الذي نقل إلى الحكومة السورية مذكرة أمريكية تتضمن موقف الإدارة الأمريكية من حلف بغداد. وفيما يلي النص الكامل للمذكرة[1]:

(صباح يوم السبت في ٢٦ شباط ١٩٥٥م زار السفير الأمريكي في سورية (جيمس. س. موس). بناء على طلبه، دولة صبري بك العسلي رئيس مجلس الوزراء السوري، وكان يرافق السفير فؤاد بك غميان الذي كان يقوم بدور المترجم. وبعد قليل وصل خالد بك العظم وزير الخارجية السورية وانضم إلى المجتمعين.

وبعد تهنئة رئيس الوزراء ووزير الخارجية على الثقة الممنوحة إلى وزارة العسلي، قال السفير الأمريكي أنه مكلف بناء على تعليمات من حكومته بأن ينقل لهم آراء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الاتفاق العراقي- التركي المعقود مؤخراً، وبخصوص الدفاع الإقليمي للشرق الأعلى، والقضايا المتعلقة بها.

ولقد تناول المستر موسى أولاً الاتفاق التركي العراقي قائلاً ما فحواه:

أ- إن الولايات المتحدة كانت دائماً تساند جهود الدول الأخرى للقيام بالتعاون بهدف الوصول إلى أعلى درجة من الاستقرار والأمن، وعلى الأخص فالولايات المتحدة تحبذ التعاون بين الدول المهتمة بتحسين دفاع الشرق الأوسط ضد العدوان الشيوعي.

ب- ترحب الولايات المتحدة بالاتفاق التركي- العراقي كخطوة إنشائية للاعتراف بحاجة للدفاع الفعال عن الشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي.

---

(١) ص(٣٤٩-٣٥١) المعلم- المصدر السابق.

ج- إن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة الجهود التركية والعراقية الرامية إلى ترتيبات مجدية للدفاع.

د- تعتقد الولايات المتحدة أن على الدول العربية أن ترحب بالاتفاق التركي- العراقي كتدبير يساهم في سلامة هذه الدول الخاصة، ومذكراً بالحديث الذي جرى بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٥م بين سفير لبنان في واشنطن وموظفي وزارة الخارجية الأمريكية، قال السفير الأمريكي أنه يود أن يسرد النقاط البارزة التي أوردها موظفو وزارة الخارجية الأمريكية، ولقد لاحظ السفير أن الحديث جرى بخصوص لبنان، ولكن هذا لا يدل أنه محصور بتلك المنطقة فقط، وفي الواقع قال السفير ما يلي:

١- إن وزارة الخارجية الأمريكية رحبت علناً بالاتفاق التركي- العراقي كخطوة إنشائية نحو منظمة دفاع حقيقية يمكن مع الوقت أن تضم الباكستان وإيران وبعض الدول العربية.

٢- وبعد تطور المنظمة على غرار الاتفاق الأخير فالولايات المتحدة ترى سلفاً احتمال أن تستطيع الدول العربية الواقعة (خلف المنطقة) وراء الصف الشمالي لعب دور سيد بخصوص المنظمة الدفاعية وفي تلك الظروف إذا أرادت إحدى الدول العربية في (خلف المنطقة) أن تنضم إلى المنظمة الدفاعية فالولايات المتحدة ستكون مستعدة للنظر في تقوية دفاع تلك الدول العربية، أو أية دولة عربية بما فيها مصر ترغب بالاشتراك في الخطط الحقيقية للدفاع عن الشرق الأوسط.

٣- إن نمو الترتيبات الدفاعية وتحسين العلاقات العربية- الإسرائيلية ضروري للمساهمة الفعالة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تبدد مواردها في قوى غير متجانسة داخل المنطقة أو في سباق على التسلح بين العرب وإسرائيل.

٤- إن الولايات المتحدة تعترف بقيمة الجامعة العربية في المساهمة في التقدم الاقتصادي والفني والاجتماعي للدول العربية، ولكن ميثاق الضمان الجماعي العربي لا يفي حسب رأي الولايات المتحدة الأمريكية حاجة المنطقة إلى أنظمة دفاع فعالة، إما من وجهة القوة الداخلية أو من وجهة القدرة على الحصول على مساعدة فعالة من الدول المجاورة، إن وزارة الخارجية

الأمريكية لا ترى يلفاً إمكانية دعم ميثاق الضمان الجماعي العربي من قبل الحكومة الأمريكية في أي وقت، أو دعم أية منظمة تخلفه.

٥- إن المساعدات الحربية الأمريكية إلى مصر يمكن أن تعد مستثناة من الفقرة ٤ أعلاه، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن مصر هي الآن مرتبطة مع الغرب بموجب الاتفاقية الإنكليزية- المصرية على قاعدة قناة السويس، فأية مساعدة عسكرية لمصر سيكون القصد منه تقوية الدفاع عن قاعدة القنال، وستكون طبعاً أية مساعدة عسكرية لمصر خاضعة للاتفاقات المعتادة مع ضمانات مصرية بعدم استعمال الأسلحة للعدوان وتأكيدات بالتعاون للدفاع المشترك.

٦- إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعطي أية نصيحة عن الطرق التي تختارها الدول العربية بخصوص سياسة الدفاع العربي، فعلى كل دولة عربية أن تقرر إلى ما تعتبره أضمن لمصالحها، ومع ذلك فالولايات المتحدة تأمل ألا تشترك سورية نفسها بأي جهد يجعل موقف العراق أكثر صعوبة، وتأمل بأن سورية ستتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها في المستقبل غلى منظمة الدفاع النامية.

ولقد عرض السفير الأمريكي أن تقدم إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية مذكرة مساعدة عن النقاط المذكورة مع ترجمة لها بالعربية ولقد أجابا بأنهما يرغبان في الحصول على مذكرة كهذه تساعدهما أكثر على دراسة موقف الولايات المتحدة).

جاءت المذكرة الأمريكية بعد يومين فقط من تصديق البرلمان العراقي على الاتفاق التركي - العراقي، وبعد حصول حكومة السيد صبري العسلي على ثقة مجلس النواب. كان الرهان قائماً على فشلها بسبب مقاطعة حزب الشعب لها، واستبدالها بحكومة يسيطر عليها حزب الشعب، مما يسهل على أطراف حلف بغداد جر سورية غلى الحلف.

لم تكتف الحكومة الأمريكية بالترحيب علناً بالاتفاق التركي- العراقي، بل حثت سورية على جعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها في المستقبل لهذا الحلف أو لمنظمة الدفاع النامية، التي تنوي الولايات المتحدة إنشاءها لربط حلف بغداد بها، وإذا كان هذا الأمر لا يكفي لإيضاح التدخل الأمريكي بشؤون سورية الداخلية، فإن أملها في أن لا تشترك سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعباً لدليل واضح على هذا التدخل لأنه يحدد مساراً لسياسة دولة

مستقلة هي عضو مؤسس في الأمم المتحدة.

لم تخف الولايات المتحدة أهدافها من سياسة الأحلاف في المنطقة، فهي إلى جانب ما تؤمنه من مصالح عسكرية وسياسية للولايات المتحدة، جزء من الجهد الأمريكي لتطويق الاتحاد السوفييتي عن طريق إقناع العرب بأن الخطر الشيوعي هو الخطر الأساسي في المنطقة، أما إسرائيل وهي ما يعتبره العرب خطراً أساسياً فقد أكدت المذكرة الأمريكية على ضرورة تحسن العلاقات العربية معها، وربطت بين شحنات الأسلحة للدول العربية بهذا الشرط، بحجة عدم تبديد مواردها في قوى غير متجانسة في المنطقة.

التصريح الثلاثي:

في ٢٦ شباط وصل إلى دمشق الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد المصري، فأكد بأن ميثاق الجامعة العربية لم يعد مواتياً لمواجهة الحالة الحاضرة التي تشهدها الساحة العربية بعد التوقيع على الحلف العراقي- التركي، وأكد أيضاً بأن الهدف من حلف بغداد هو إدخال تركيا ضمن بوتقة الدول العربية وربط الجميع بميثاق يكون همزة الوصل بين حلف الأطلسي وحلف جنوب آسيا وجعل الشرق الأوسط رأس جسر للجيوش الغربية.

وعرض المسؤول المصري ضرورة عقد حلف عربي يحل محل الضمان الجماعي يتمكن العرب بواسطته من مواجهة عدوهم الرئيسي إسرائيل(١).

اقترح سالم أن تبدأ سورية ومصر بعقد اتفاق ثنائي يشبه الاتفاق التركي- العراقي، ثم يعرض هذا الاتفاق على الدول العربية الأخرى لدعوتها للانضمام إلى هذا الحلف، وتنفيذاً لهذه الخطة التي وافقت عليها سورية صدر في ٢ آذار ١٩٥٥م بيان مشترك أكد على عدم انضمام الدولتين إلى الحلف العراقي- التركي، ورغبتهما إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ترتكز على التزام بالتعاون في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنطقة، وإنشاء قيادة مشتركة دائمة، وعدم قيام أي دولة مشتركة بالحلف بعقد اتفاقيات دولية أو عسكرية أو سياسية دون موافقة بقية الأعضاء.

(١) للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى مذكرات خالد العظم- ص(١٣٧/ ٣).

البيان السوري المصري[1]:

اجتمع السادة صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء، وخالد العظم وزير الخارجية ووزير الدفاع الوطني بالوكالة- عن الجانب السوري، والصاغ أركان حرب صلاح سالم وزير الإرشاد القومي- عن الجانب المصري، وذلك في دمشق ما بين ٢٦-٢-١٩٥٥ و٣-٣-١٩٥٥م. ولما كان الاتفاق تاماً بين الحكومتين المصرية والسورية في السياسة الخارجية، فقد تشاور الطرفان بالموقف العربي في الظروف الراهنة، وتبادلا الرأي في الوسائل التي تؤدي إلى تقرير الكيان العربي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وعاهدا أن الأسس التالية هي الطمأنينة لتحقيق هذه الأهداف:

أ- الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة.

ب- إنشاء قيادة مشتركة دائمة لها مقر رئيسي تشرف على تدريب القوات العسكرية التي تضعها كل دولة تحت تصرف تلك القيادة، وعلى تسليحها وتنظيمها وتوزيعها وفقاً للخطة الدفاعية المشتركة، كما تتولى هذه القيادة تنسيق الصناعات العربية والمواصلات اللازمة للأغراض العسكرية.

ج- عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية أو عسكرية أو سياسية بدون موافقة بقية أعضاء المنظمة.

د- دعم الاقتصاد بين دول المنظمة تمهيداً لتحقيق الوحدة الاقتصادية الجامعة.

ويتبنى الفريقان الأمور التالية:

١ - إحداث مصرف يصدر نقداً عربياً، وتأليف لجنة فنية لوضع قواعد هذا المشروع تهيئة لإقراره.

٢- إعادة النظر في نظام التبادل التجاري العربي المعمول به حالياً رفعة في تعزيزه وتوطيده بإعفاء المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركية أو تخفيض هذه الرسوم لأدنى حد ممكن.

---

(١) ص(٣٥٢-٣٥٣/ ٣) المعلم- نفس المصدر.

٣- تشجيع تأليف شركات مساهمة برؤوس أموال عربية مشتركة للقيام بمشاريع زراعية وصناعية واسعة وبأعمال الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها.

٤- تأليف مجلس اقتصادي عربي لتوجيه هذه السياسة الاقتصادية والإشراف عليها.

ثالثاً: الاتصال بالحكومات العربية لعرض الأسس والمبادئ المذكورة في هذا البيان، ودعوة الدول العربية الموافقة عليها إلى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها وإقرارها وإنفاذها فور إبرامها، على أن يعقد هذا المؤتمر خلال شهر آذار/ مارس ١٩٥٥م، وأن يضم رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطني والمالية والاقتصاد والأركان.

دمشق في ٣ـ٣ـ ١٩٥٥م
صلاح سالم ـ خالد العظم صبري العسلي

أراد سالم تتويج نجاحه بدمشق، بنجاحات أخرى تجعل من الاتفاق الثنائي السوري- المصري حلفاً عربياً يتصدى لحلف بغداد فاقترح على وزير الخارجية السوري خالد العظم القيام بجولة عربية مشتركة يزوران فيها الأردن والسعودية ولبنان لدعوتها للانضمام إلى الحلف الجديد.

في عمان أكد الملك حسين تمسك بلاده بالتضامن العربي، وتحدث عن أهمية القومية العربية في مواجهة إسرائيل، وبعد جلستي عمل مع الوفد السوري- المصري المشترك، سمع الوفد تأكيدات أردنية صريحة بدراسة البيان بروح إيجابية وأخوية تنطلق من سياسة الأردن تجاه الأشقاء.

وفي الرياض رحب الملك سعود ووزير خارجيته فيصل بالبيان السوري- المصري واقترح تسميته بالتصريح الثلاثي أو بالميثاق الثلاثي نظراً لرغبة السعودية الانضمام إليه.

وبعد محادثات مثمرة صدر في الرياض في ٥ آذار ١٩٥٥م بيان ثلاثي مشترك أعلن فيه الملك سعود باسم المملكة العربية السعودية موافقته التامة على ما جاء في البيان السوري المصري، واتفق على ان تبدأ الدول الثلاث ومن ينضم إليها من الدول العربية بمشاورات عاجلة لوضع الميثاق الثلاثي موضع التنفيذ.

وفي بيروت أكد الرئيس شمعون بأن إقامة هذا الحلف الجديد الذي يستبعد العراق أصلاً، واستمرار العمل بحلف بغداد الذي يستبعد مصر أصلاً سيؤدي إلى تفرقة الصف العربي ولهذا فإن لبنان الذي لن ينضم إلى أي من الحلفين على استعداد للتوسط بين مصر والعراق لإعادة العلاقات بينهما إلى مجاريها وإعادة اللحمة إلى الصف العربي.

عاد الوفد السوري إلى دمشق وسط حملة إعلامية عراقية- تركية مضادة، ومصاعب داخل مجلس النواب بسبب موقف أعضائه من حزب الشعب من موقف الحكومة المؤيد لمصر والسعودية ضد العراق، رافق ذلك حشود عسكرية تركية وتبادل للمذكرات بين الحكومتين فيما بدا استعداد تركيا لغزو سورية.

أرادت الحكومة موازنة موقفها، بإيفاد السيد خالد العظم وزير الخارجية إلى بغداد حيث بدأ زيارة رسمية في ١٤ آذار ١٩٥٥م فأجرى محادثات مع نوري السعيد الذي أبدى امتعاضه من البيان الثلاثي مذكراً بموقع العراق الإستراتيجي وحدوده وتسهيل نقل المعدات والتشاور إزاء الخطر الشيوعي، وجدد الدعوة لانضمام سورية إلى الحلف، لكن العظم جدد حرص سورية على التضامن العربي لمواجهة إسرائيل باعتبارها العدو الرئيسي للأمة العربية وأعلن رفض سورية الاشتراك في أي حلف، وشدد على التصريح الثلاثي غير الموجه ضد العراق[1].

ردود الفعل الدولية على البيان الثلاثي

موقف فرنسا

تحدث السيد خالد العظم عن تفاصيل لقائه مع وزير الخارجية الفرنسي (رينيه) قائلاً: (أكد الوزير الفرنسي أن سياسة فرنسا تستهدف استتباب الأمن والاستقرار في الشرق الأدنى دون أي تدخل أجنبي، وأنها ما تزال متمسكة بالتصريح الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠م مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهي في هذا السبيل تدعم رفض سورية الاشتراك في الحلف التركي- العراقي.

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول محادثات خالد العظم- نوري السعيد يمكن الرجوع إلى مذكرات العظم ج٢ ص(٣٥٧).

وقال: إن وزارة الخارجية متفقة مع وزارة الدفاع على بذل كل جهد لتزويد الجيش السوري بما يحتاج إليه للدفاع عن بلاده).

وقال العظم: (في اليوم التالي قدم لزيارتي السيد (ماسيفلي) وكيل الخارجية فبدأ حديثاً ملتوياً فهمت منه أن بريطانيا والولايات المتحدة تعترضان على سياسة فرنسا الرامية إلى تسليح سورية طالما رفضت الاشتراك في اي حلف او منظمة للدفاع عن الشرق الدنى وان هذا الاعتراض يجعل موقف فرنسا حرجاً تجاه أصدقائها)[1].

موقف بريطانيا:

ذكر خالد العظم عن اجتماعه في لندن مع (ماكميلان) وزير خارجية بريطانيا ما يلي:

١- لن تضغط بريطانيا على سورية للاشتراك في الحلف التركي- العراقي.

٢- لكنها تصر على أن لا تكمل مشروع اتفاقها مع مصر- السعودية وأن لا تشترك فيه لنه موجه ضد العراق.

٣- رغبة بريطانيا إقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأدنى ضد الخطر الشيوعي ولذلك فهي متعاقدة مع العراق والأردن.

٤- ضرورة تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وإن لم تعقد صلحاً بينها)[2].

وأشار العظم إلى فشل مفاوضاته مع أوساط وزارة الدفاع البريطانية للحصول على وعد أو اتفاق لتسليح الجيش السوري ما لم تلتزم سورية بأهداف السياسة البريطانية في المنطقة.

موقف تركيا:

بعد التوقيع على الميثاق الثلاثي وجهت الجومة التركية بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٥م مذكرة إلى الحكومة السورية جاء فيها:

(إن الميثاق السوري- المصري يهدف إلى عزل تركيا عن العالم العربي بينما يهدف الحلف التركي- العراقي إلى إعداد واستخدام العراق ضد أي هجوم سوفييتي، وترى الحكومة

---

(١) مذكرات العظم- نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

التركية انه لولا وجود هذا الحلف الذي يضع إمكانيات تركيا والعراق تجاه اعتداء إسرائيلي لكان محو سورية من الخارطة السياسية استغرق أياماً.

إن الحكومة التركية ستعيد النظر في سياستها وفي موقفها حيال سورية المجاورة في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبل سورية. وهذا ما يحمل تركيا على اعتبار هذا العمل كعمل معاد لها)[1].

حشدت تركيا قواتها على الحدود مع سورية بهدف الضغط عليها لانتهاج سياسة أكثر تقارباً مع أطراف الحلف التركي- العراقي. فعلى الرغم من التصريحات السورية المتكررة التي تضمنت التزام سورية بسياسة الحياد الإيجابي، وبأن التصريح السوري- المصري ثم السعودي ليس موجهاً ضد تركيا أو ضد العراق لكن الحشود التركية تواصلت وتواصل معها حملة إعلامية تهدد باجتياح سورية عسكرياً، فقد وجهت الحكومة التركية مذكرة ثانية جاء فيها[2]:

(إن استمرار موقف العداء وسياسة الخصومة التي بدت ضد تركيا منذ اليوم الأول الذي ظهرت فيه بوادر الصداقة التركية- العراقية تبرهن على أن الحكومة السورية الحاضرة تستهدف الحكومة التركية بعدائها بدون سبب وبدون مناسبة المر الذي جعل العلاقات بين الدولتين تدخل في طوربالغ الخطورة).

انتهت أزمة الحشود التركية بعد تصميم سورية على مواصلة سياستها الخارجية المتحررة من الضغط الخارجي (قرار مجلس النواب السوري بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٥م) ونتيجة البيانات السوفييتية التي أكدت وقوف الاتحاد السوفييتي إلى جانب الشعب السوري.

عقد مجلس النواب جلسة استثنائية لمناقشة بيان وزير الخارجية حول اتصالاته بالعواصم العربية بشأن حلف بغداد والبيان الثلاثي، وفي ٢٩ آذار ١٩٥٥م وافق مجلس النواب بالإجماع على قرار لجنة الشؤون الخارجية التالي: (اتفقت جميع الأحزاب والهيئات على اختلاف مناهجها مع الحكومة بأن تقف البلاد موقفاً موحداً فيوجه الضغط الذي تستهدف له سورية اليوم، وفي مقاومة كل تدخل أجنبي يرمي غلى الحد من سيادة سورية وحريتها في رسم

---

(١) ص(٤٦٩) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) ص(٤٧٣) نفس المصدر.

سياستها، ويعلنون بشدة أن سياسة سورية العليا والمصلحة العربية والقومية لا يمكن أن تأثر بأي ضغط خارجي)[1].

وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٥م اغتيل في الملعب البلدي بدمشق العقيد عدنان المالكي، ومن التحقيقات الأولية التي جرت، اكتشفت سلطان الأمن أن الحزب القومي السوري الاجتماعي هو المدبر لهذا الاغتيال، فصدر مرسوم كلف بموجبه السيد جلال عقيل بالتحقيق مع عناصر الحزب المذكورين. وهم: (جولييت أنطوان سعادة، وعصام المحايري، والدكتور سامي الخوري، وعبد الله محسن، وحسين الحكيم، وبديع مخلوف، ومحمد منعم الدبوسي، ونصري نصار، وعلي عبد الرحيم، ومحمد إبراهيم الصواف، وحنا كسواني، وعبد الكريم الشيخ، وسعيد شهاب الدين، وهشام الشرابي، وسعيد تقي الدين.. وغيرهم.

في ٢٩ حزيران ١٩٥٥م نشر قرار الاتهام الموجه ضد ١٤٠ عضواً من أعضاء الحزب القومي السوري اعتبروا مسؤولين عن ارتكاب جنح وجنايات تتعلق بمقتل المالكي، اتهم البيان ثلاثين منهم بجرائم عقوبتها الإعدام منها جرائم القتل، والاتصال بدولة أجنبية وتعريض سورية لأعمال عدوانية، وحض أفراد الجيش على العصيان، وتضمن القرار اتهام أعضاء الحزب بالاتصال مع العراق لتنفيذ السياسة العراقية في سورية، وبإجراء اتصالات مع الحكومة الأمريكية بغرض القيام بانقلاب في سورية وفرض سياسة ترضى عنها الولايات المتحدة[2].

أدى اغتيال عدنان المالكي إلى استئصال الحزب القومي السوري من الحياة العامة في سورية، فقد أعدم من أعدم، واعتقل من اعتقل، وفر إلى لبنان عدد كبير من أعضاء الحزب بينما أصبح المالكي بطلاً قومياً في سورية، فأقيم له متحف ونصب تذكاري.

(مشروع دالس) ٢٦ آب ١٩٥٥م

شعرت الدول الغربية بأن الميثاق الثلاثي الذي يضم (سورية، ولبنان، والسعودية) قد أفسد عليها سياستها التي بدأت بحلف بغداد، وأيقنت عجزها عن جر حكومات الهلال الخصيب إلى الحلف، ولما كانت السياسة الأمريكية تعتبر دعم إسرائيل من أسس سياستها في

---

(١) ص(٤٧٣) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) نشرت الصحف السورية قرار الاتهام على حلقات.

المنطقة، فقد أعلن (دالس) بيانه عن الشرق الأوسط في ٢٦ آب ١٩٥٥م، فسارع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا لتأييده.

وفيما يلي نص بيان وزير الخارجية الأمريكية المستر (دالس) عن الشرق الأوسط في ٢٦ آب سنة ١٩٥٥م:

كانت زيارتي للشرق الأوسط من الأمور الأولية التي قمت بها كوزير للخارجية، فقد أردت أن أرى بنفسي تلك المنطقة الغنية بثقافتها وتقاليدها الدينية، والممزقة حالياً بالمنازعات والبغضاء شر تمزيق، وهكذا ففي ١٩٥٣م قمت بزيارة مصر وإسرائيل والأردن وسورية ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية، وعند عودتي تكلمت عن الأثر الذي تركته هذه الزيارة في نفسي وعن الآمال التي عقدتها نتيجة لمباحثاتي مع القادة والشعب هناك.

وقد تحققت بعض تلك الآمال، ففي ذلك الوقت كانت قاعدة السويس محور جدل ونزاع كامن، أما الآن وبعد جهود طويلة تمت تسوية مشكلة قاعدة السويس بروح من الود والتوفيق.

وثمة مشكلة كانت تشغل أفكار الزعماء في الشرق الأوسط في ذلك الحين، وهي أمن تلك المنطقة، فكان من الواضح أن الدفاع الفعال يعتمد على إجراءات جماعية وأن مثل هذه الإجراءات كي يصح الاعتماد عليها لابد وأن تكون عن طريق تكاتف طبيعي من قبل أولئك الذين يشعرون بمصير مشترك أمام ما قد يكون خطراً مشتركاً. وهنا أيضاً حصل تطور مشجع، والمشكلة الثالثة التي لفتت الأنظار كانت الحاجة إلى المياه لري الأراضي، وقد ذكرت في تقريري عن إمكانية استخدام مياه الأردن لجعل هذا الوادي مصدر رزق بدلاً من أن يكون مصدر نزاع، ومنذ ذلك الحين أجرى السفير (أريك جونستون) مباحثات مع حكومات البلاد التي يمر بها نهر الأردن، وقد أبدت استعداداً مشجعاً لقبول مبدأ تنسيق التدابير لاستخدام مياه الأردن، وقد تقدمت الخطط لتحسين الوادي تقدماً كبيراً، ويقوم الآن السفير جونستون بزيارته الرابعة للبلاد التي يعنيها الأمر بغية استبعاد الخلافات الصغيرة التي ما زالت قائمة.

وهكذا فقد بدأ العمل كما ترون لإزالة العراقيل التي كانت تعترض أماني شعوب الشرق الأوسط، وإنني لأرجو، وهو الرجاء الذي سأتكلم عنه الآن، أن يكون الوقت المفيد قد حان

للتفكير في الخطوات الإضافية التي يجب اتخاذها لنشر الاستقرار والطمأنينة والازدهار في الشرق الأوسط).

المشكلة العربية- الإسرائيلية

ما هي المشاكل الرئيسية المتبقية؟ إنها تلك المشاكل التي لم تحل في اتفاقيات الهدنة المعقودة في عام ١٩٤٩م والتي بموجبها توقف القتال بين الإسرائيليين والعرب، وقبل خوض موضوع هذه المشكلات بصورة محدودة أرى لزاماً أن أعرب عن عظيم تقديري لما قامت به الأمم المتحدة لحفظ الهدوء والسلام وخدمة الإنسانية في تلك المنطقة، وعلى الرغم من هذه الجهود التي لا غنى عنها، فهناك مشكلات ثلاث تحتاج إلى تسوية بشكل بارز، الأولى: محنة التسعماية ألف لاجئ المحزنة، ممن كانوا في الماضي يسكنون المنطقة المحتلة حالياً من قبل إسرائيل، والثانية: ستار الرعب الذي يخيم فوق الشعب العربي والإسرائيلي على السواء، فالدول العربية تخشى أن تلجأ إسرائيل إلى العنف لتتوسع على حساب هذه الدول، ومن جهة أخرى فإن الإسرائيليين يساورهم الخوف بأن يقوم العرب بتنظيم قوات متفوقة تدريجياً، لاستخدامها في قذفهم إلى البحر، وكذلك فإنهم يعانون من الإجراءات الاقتصادية المتخذة ضدهم في الوقت الحاضر.

وأما المشكلة الثالثة فهي عدم وجود حدود ثابتة بين إسرائيل وجيرانها العرب، وهناك مشكلات هامة أخرى، غير أنه إذا ما عولجت هذه المشكلات الرئيسية الثلاث فعندئذ تمهد الطريق لتسوية المشكلات الأخرى.

وهذه المشكلات الثلاث تبدو أنها قابلة للحل، ومن المؤكد أنه من الضروري حلها، فالاشتباكات التي تقع على الحدود تودي بحياة عدد من الأفراد في كل أسبوع، وكذلك تزيد من حدة التوتر الخطير القائم، وإن آلام اللاجئين العرب أصبحت لا تطاق، وإن مخاوف الجانبين تؤدي إلى عبء ثقيل من التسلح يعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل خطير، ويجد الزعماء المسؤولون أنه من الصعب جداً إعادة كامل اهتمامهم ونشاطهم إلى خلق أحوال من النمو السليم.

إن الحالة الراهنة لشديدة الخطورة، وهناك خطر من أنها قد تسوء إذا لم يطرأ عليها تحسن، فالعلة تؤدي إلى غيرها ومن الصعب فصل السبب عن الأثر الذي يتركه، وإذا ما ساء الجو فإنه قد يسدل غيمة قاتمة على الأحكام الواضحة ويجعل ما هو في الواقع ضرباً من الطيش يبدو أنه جذاباً.

إن الجانبين يعانيان كثيراً من الحالة الراهنة، وكلاهما يرغب في تسوية عاجلة ولكنهما لم يتمكنا من إيجاد الطريق لذلك، وقد تكون هذه حالة يستطيع معها الأصدقاء خدمة المنفعة المشتركة فيها، وهذا صحيح وخاصة أن المنطقة في حد ذاتها لا تحوز على جميع العناصر الضرورية لإقامة حالة كافية من الأمن والرفاهية في وقت قريب.

إن الولايات المتحدة بصفتها صديقة للعرب والإسرائيليين على السواء، قد أعارت هذه الحالة اهتماماً بالغاً، وقد توصلت إلى بعض النتائج التي قد تساعد ذوي النيات الحسنة في تلك المنطقة على القيام بمجهودات إنشائية جديدة. وإني أتكلم في هذا الخصوص بتفويض من الرئيس ايزنهاور.

١- لأجل إنهاء محنة التسعمائة ألف لاجئ يجب أن يستطيع هؤلاء المشردون بواسطة إعادة الإسكان وبالعودة إلى ديارهم بقدر ما يمكن أن يكون عملي، استئناف حياة فيها عون واحترام ذاتي، ولأجل تحقيق ذلك يجب إيجاد الأراضي الصالحة للزراعة وعلى وجه أوسع بحيث يستطيع اللاجئون أن يجدوا منازل دائمة وأن يكسبوا رزقهم بكدهم وعملهم ولحسن الحظ أن هناك مشاريع عملية خاصة لتحسين المياه قد تجعل ذلك ممكناً.

إن كل هذا يحتاج إلى نقود، فالتعويض واجب على إسرائيل للاجئين غير أن إسرائيل قد لا تستطيع، من غير معونة أن تدفع تعويضاً كافياً الآن، وإذا كان الحل كذلك فإنه بالإمكان تدبير قرض دولي يمكن إسرائيل من دفع التعويض المستحق والذي سيمكن كثيراً من اللاجئين من أن يجدوا لأنفسهم حياة أفضل، وسيوصي الرئيس ايزنهاور بأن تشترك الولايات المتحدة اشتراكاً جوهرياً في مثل هذا القرض، من أجل مثل هذه الغاية، وكذلك سيوصي بأن تساهم الولايات في تحقيق مشاريع تحسين المياه والري التي تساعد بطريق مباشر أو غير مباشر على إعادة إسكان اللاجئين، فإنها ستمكن الأهالي في سائر المنطقة أن يتمتعوا

بحياة أفضل، أضف غلى هذا أن تسوية مشكلة اللاجئين ستساعد على تجنب تكرار حوادث الحدود، تلك الحوادث التي آلمت وأفزعت القرى على جانبي الحدود.

٢- والمشكلة الرئيسية الثانية التي ذكرتها هي مشكلة الخوف وبناء على طبيعة هذا الخوف فإنه ليس بمقدور دول هذه المنطقة إذا ما انفردت بالعمل أن تستبدل هذا الخوف بشعور من الأمن، وهنا كما هو الحال في كثير من المناطق الأخرى لا يستتب الأمن إلا بالإجراءات الجماعية التي تكفل قمع أي عدوان، وقد أذن لي الرئيس ايزنهاور بأن أصرح أنه إذا ما توفرت التسوية للمشاكل الأخرى ذات العلاقة، فإنه سيوصي بأن تنضم الولايات المتحدة إلى معاهدة رسمية لمنع عرقلة أي مجهود من قبل أي جانب لإجراء تغييرات بطريق القوة في الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب، وإني لأرجو أن تكون الدول الأخرى مستعدة للانضمام في مثل هذا الضمان الأمني، وأن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة، فبواسطة مثل هذه الإجراءات الجماعية الخاصة بالأمن تستطيع المنطقة أن تتخلص من المخاوف الشديدة التي يتكلم عنها الآن كل من الجانبين، وتستطيع العائلات القاطنة بالقرب من الحدود أن تستريح من شدة شعورها أن الموت العنيف قد يفاجئها وأن شعوب المنطقة المتخلفة في مستوى معيشتها لا تحتاج بعد ذلك أن تتحمل عبء ما يهدد بأن يصبح سباقاً في التسلح، هذا إن لم يتحول مثل هذا السباق إلى حرب حقيقية، وفوق كل ذلك تستطيع القيادة السياسية في المنطقة أن تكرس جهودها إلى المهمات الإنشائية.

٣- أما من جهة ضمان الحدود فإنه من الطبيعي أن يكون هنالك اتفاق سابق حول ما هي هذه الحدود، وهذه هي المشكلة الرئيسية الثالثة، فإن الخطوط الحالية التي تفصل بين إسرائيل والدول العربية قد وضعتها اتفاقات الهدنة في عام ١٩٤٩م، ولم يقصد منها أن تكون حدوداً دائمة من كل جهة، فإنها انعكاس جزئي لمراكز القتال في ذلك الوقت، إن مهمة رسم حدود دائمة هي مهمة شاقة ولا شك، فلا يوجد دليل واحد قاطع، خاصة وأن كل ادعاء من الادعائيين المتضاربين قد يبدو أنه قائم على أساس، هذا ومما يزيد الصعوبة أنه حتى المناطق القاحلة قد اكتسبت جانباً من الأهمية.

ومن المؤكد أن المنافع الناجمة عن الإجراءات التي أوردتها، تبدو في مجملها متفوقة كثيراً على أية خسارة خالصة قد تنتج عن التعديلات الضرورية التي ينبغي إجراؤها لتحويل خطوط الهدنة المحفوفة بالأخطار إلى حدود أمن وسلامة، وعلى الرغم من الشعور المتناقض

والادعاءات المتباينة، فإنني أعتقد أنه بالإمكان إيجاد طريق للتوفيق بين المصالح الحيوية الخاصة لجميع الفرقاء، وستكون الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في البحث عن حل إذا ما أراد ذلك الفرقاء في النزاع.

٤- وإذا أمكن الوصول إلى اتفاق حول المشاكل الرئيسية، مشكلة اللاجئين والخوف والحدود، فسوف يكون بالإمكان إيجاد حلول للمسائل الأخرى، وأغلبها اقتصادية، التي تزيد الآن من شدة الخصام والامتعاض وكذلك يجب أن يكون بالمستطاع الوصول إلى اتفاق حول وضع القدس، وستقدم الولايات المتحدة تأييدها لإعادة النظر بهذه المسألة من قبل الأمم المتحدة.

الخلاصة

لم أحاول أن أعدد جميع المسائل التي يستحسن أن تتم تسويتها وكذلك لم أحاول أن أذكر تفاصيل الشكل الذي بموجبه يمكن تسوية هذه المشاكل، فقد حاولت أن أبين أن الإمكانيات متوفرة لإجراء تحسين لا يقاس، وأن الإمكانيات لا تتطلب من أية أمة القيام بأي عمل ضد مصالحها سواء أقيست هذه المصالح بالنسبة إلى القوة المادية أو بالنسبة إلى العزة القومية والشرف، ولقد أوضحت كما أعتقد أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لتوسيع هذه الإمكانيات عن طريق معونتها إذا ما رغب بذلك من يعنيهم الأمر.

إن للجانبين في هذا النزاع ماض نبيل، وإرث فياض من الهبات القيمة للمدنية، وكلاهما غذى العلم والفن وتقدمه، وكل منهما يمثل ديناً من أعظم الأديان في العالم، وكلاهما يرغب في تحقيق حياة طيبة لشعوبه وفي المشاركة والمساهمة في تقدم ونجاح هذا العصر.

وفي الوقت الذي تبذل فيه الجهود الجبارة لتخفيف التوتر الذي طالما ساد بين العالمين السوفييتي والغربي، ألا يمكننا أن نأمل بأن تسود مثل هذه الروح في الشرق الأوسط.

هذا هو نداؤنا، أن روح التوفيق وحسن الجوار يأتيان بفوائد عظيمة للناس والشعوب، وإذا كان ذلك سينطوي على تحمل بعض الأعباء فإن الولايات المتحدة مستعدة لتحمل تلك الأعباء، كما لو كنا نشترك في الرضا الذي يعم الشعب بأكمله فيما لو كانت السعادة والقناعة

والنية الحسنة بطرد البغضاء والبؤس من شعوب نكن لها كل احترام وتقدير(١).

لقد اتبع وزير الخارجية الأمريكي (دالس) في مشروعه هذا نهجاً جديداً في معالجة الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون المنطقة، نهجاً يختلف في أسلوبه عن جميع مشاريعه السابقة إذ لم يسبق للغرب أن صارح العرب مباشرة وفي أي مشروع رسمي بالصلح مع إسرائيل وإنما كان يقدم مشاريعه تارة باسم الدفاع المشترك وأخرى باسم المساعدات العسكرية أو الاقتصادية كمشروع جونستون أو باسم حلف بغداد، ولكن المشاريع كلها تنبع من معين واحد هو فرض الصلح على العرب بعد التسليم لإسرائيل بجميع ما احتلته من الأراضي العربية، بل لقد وضع (دالس) نفوذ أمريكا وقواها العسكرية ضمانة لتنفيذ هذا الصلح داعياً بقية الدول والأمم المتحدة للإسهام فيه.

لقد برزت الغاية من مشروع دالس من المعطيات التالية:

أولاً: تسوية قضية فلسطين على أساس التسليم الكامل بجميع أطماع إسرائيل وإعطائها الفرصة لتنظيم شؤونها لإفساد الحياة العربية وبسط نفوذها الاقتصادي عليها.

ثانياً: تحقيق الأطماع الأمريكية الرامية إلى الانفراد بالمنطقة العربية عن طريق المعاهدات الثنائية التي تجعل من الولايات المتحدة حارساً لحدود إسرائيل تحت ستار ردع العدوان وحفظ الأمن في هذه المنطقة.

ثالثاً: ترتيبات الأمن الجماعية المقترحة هي سلسلة مكملة لسياسة الأحلاف التي بدأت في المنطقة بحلف بغداد.

رابعاً: ينكر دالس جملة وتفصيلاً حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وإنما يبحث في وسائل التعويض عليهم فكأن الأرض والوطن هما موضع بيع وشراء.

خامساً: إن ما يطرحه دالس من معونات اقتصادية مشروطة بموافقة الدول العربية على مشروع جونستون لتحويل مجرى نهر الأردن. إن تنفيذ مثل هذا المشروع سيكون مقدمة للتعاون الاقتصادي المنتظر الذي تخطط الولايات المتحدة لإقامته بين العرب وإسرائيل.

---

(١) ص(٣٥٤-٣٥٨) المعلم- المصدر السابق.

انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية

حدد مجلس النواب تاريخ ١٥ آب ١٩٥٥م موعداً لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد خلفاً للسيد هاشم الأتاسي الذي تنتهي ولايته في أيلول ١٩٥٥م.

وحتى يضمن الجيش سير الانتخابات حسب الأصول الديمقراطية، أعلن اللواء شوكت شقير بأنه ليس للجيش مرشح لرئاسة الجمهورية، بينما عاد القوتلي من الإسكندرية إلى دمشق لبدء حملته الانتخابية بسلسلة من التصريحات طالب فيها بالإسراع بتوقيع الميثاق الثلاثي، وفي ذلك مؤشر كاف على تأييد مصر والسعودية لترشيحه، بينما أعلن السيد خالد العظم ترشيحه لرئاسة الجمهورية وبدأ سلسلة من الاتصالات مع أعضاء الحزب الوطني مثل صبري العسلي وميخائيل اليان.

سارع العراق بالاتصال مع زعامة حزب الشعب لترشيح السيد رشدي الكيخيا لكنه رفض الترشيح فأعلن السيد لطفي الحفار ترشيح نفسه عن حزب الشعب.

في ٦ آب اجتمع مجلس الحزب الوطني وأعلن بالإجماع تأييده لترشيح السيد شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية، بينما أعلن السيد رشدي الكيخيا بأن حزب الشعب لن يقدم مرشحاً إلى الرئاسة وسيترك لأعضائه حرية التصويت. وكان هذا التصريح مؤشراً كافياً لسحب السيد لطفي الحفار ترشيحه لصالح شكري القوتلي وبأن حزب الشعب سوف يصوت لصالحه أيضاً ضد السيد خالد العظم.

وفي ١٠ آب أقام التجار والصناعيون حفلة أعلنوا فيها تأييدهم لترشيح السيد شكري القوتلي، وفي ١٣ آب صرح الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بأن الحكومة السورية هي التي هدمت الميثاق الثلاثي وبأنها قللت من قيمته(١).

وفي ٢٠ آب أعلنت الكتلة الدستورية (منير العجلاني، وسهيل الخوري) تأيدها لترشيح القوتلي، بينما أعلن حزب البعث والحزب الشيوعي وأعضاء الكتلة الديمقراطية (٢٨) نائباً تأيدهم لترشيح خالد العظم. في ٢٥ آب وبعد ثلاث عمليات للتصويت (حسب الدستور)

---

(١) جريدة الفيحاء الدمشقية- ١٣ آب ١٩٥٥م.

فاز الرئيس شكري القوتلي بأغلبية الأصوات (٩١) صوتاً على أن يباشر منصبه الجديد اعتباراً من ٦ أيلول ١٩٥٥م.

بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة، كلف السيد (ناظم القدسي) من حزب الشعب لكنه اعتذر قائلاً: (إن العقبة الرئيسية في تاليف الوزارة هي السياسة السورية بحد ذاتها)[1].

وأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً أعلن فيه رفضه الاشتراك في الائتلاف الحكومي لأن الائتلاف غير ممكن بين التقدمية والرجعية، وأكد الحزب التزامه المعارضة البناءة[2].

وفي ١٣ أيلول ١٩٥٥م ألف السيد سعيد الغزي الوزارة الجديدة على شكل ائتلاف بين الأحزاب والمستقلين، فكانت على الشكل التالي:

سعيد الغزي: للرئاسة والخارجية- مستقل.

منير العجلاني: للعدل- مستقل.

حسن الأطرش: للداخلية- الكتلة الديمقراطية.

عبد الباقي نظام الدين: للأشغال- الكتلة الديمقراطية.

رشاد برمدا: للدفاع- حزب الشعب.

علي بوظو: للاقتصاد- حزب الشعب.

عبد الوهاب حومد: للزراعة- حزب الشعب.

محمد سليمان الأحمد: وزير دولة- الحزب الوطني.

أسعد هارون: وزير دولة- الكتلة الديمقراطية.

رزق الله أنطاكي: للمالية- مستقل.

مأمون الكزبري: للمعارف- مستقل.

عبد الحسيب رسلان: للداخلية- الحزب الوطني.

---

(١) للمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى مذكرات العظم- المصدر السابق- ص(٤٨٨/ ٢).

(٢) ص(٢٢٩/ ٣) نضال البعث.

وبعد يومين من صدور مراسيم تشكيل هذه الوزارة رفض وزراء حزب الشعب ممارسة مهامهم إلا إذا حصلوا على حقيبة الداخلية، فجرى تعديل وزاري أصبح بموجبه ميرزا وزير للزراعة وعلي بوظو للداخلية وعبد الوهاب حومد للمالية ورزق الله أنطاكي للاقتصاد.

وفي ١٩ أيلول ١٩٥٥م ناقش مجلس النواب البيان الوزاري، الذي تحدث عن قيام الحكومة كعامل وئام بين الأشقاء، وأعلنت رفضها الاشتراك في حلف بغداد، وأكدت عزم سورية على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الأجنبية. فنالت الثقة بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد ٣١ صوتاً واستنكاف ٣ نواب عن التصويت.

اتفاقية الدفاع السورية- المصرية

في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥م وقع في دمشق على معاهدة الدفاع السورية- المصرية التي كان السيد خالد العظم قد بدأ المفاوضات بشأنها في حزيران ورفض خلالها المقترحات المصرية.

في ٨ من تشرين الثاني تبودلت وثائق إبرام هذه المعاهدة، فأعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر أن هذه الاتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا أنه إذا ما اتحدت سورية ومصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الخطار التي يمكن أن تهدده، وهذا ما حدث بالضبط أيام الصليبيين فعندما تحالفت سورية مع مصر استطاعتا أن تقوما معاً بحماية العالم افسلامي من الأخطار التي كان يخشاها أما اليوم فستحمي سورية ومصر العالم العربي من الصهيونية[1].

أنشئت بموجب هذه المعاهدة لجنة عليا وهيئة لشؤون الدفاع وقيادة مشتركة برئاسة اللواء عبد الحكيم عامر.

لم تنفذ معظم بنود هذه المعاهدة وخاصة العسكرية منها، ولكنها أعطت مصر بعداً سياسياً متميزاً في السياسة السورية، نفذه بدهاء السفير المصري بدمشق (محمود رياض)، كما أعطت هذه المعاهدة دعماً سعودياً نتج عنه التوقيع على اتفاقية سورية- سعودية، حصلت بموجبها سورية

---

(١) جريدة الأهرام المصرية- عدد ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥م.

على قرض سعودي بقيمة (١٠) ملايين دولار (تشرين الثاني ١٩٥٥م)، وكانت هذه الاتفاقية مقدمة هامة للتوصل فيها بعد إلى الميثاق الثلاثي بين سورية ومصر والسعودية.

أرادت إسرائيل اختبار مدى تطبيق البنود العسكرية في هذه الاتفاقية، فقامت في شهر كانون الأول -ولم يجف بعد التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك- بهجوم واسع على المراكز السورية في بحيرة طبريا، فخرجت بالنتيجة المطلوبة. لكن الهجوم الإسرائيلي أحدث ردود فعل سورية حيث ازدادت الرغبة في شراء الأسلحة من الاتحاد السوفييتي، واجتاحت البلاد موجة عارمة من العداء للغرب باعتباره السند الرئيسي لإسرائيل.

كسر طوق السلاح الغربي

في ٢٥ حزيران ١٩٥٥م اجتمع السيد خالد العظم وزير الخارجية في مبنى الأمم المتحدة (سان فرانسيسكو) مع السيد (مولوتوف) وزير الخارجية السوفييتي بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الأمم المتحدة، وشرح الوزير السوري لنظيره السوفييتي الوضع في سورية، وسياستها المناهضة للاستعمار، وعزمها على توقيع الميثاق الثلاثي مع مصر والسعودية، ووقوفها بحزم ضد حلف بغداد، وقلقها من الحشود التركية، وأشار إلى حملة الضغط الاقتصادي والعسكري التي تتعرض لها سورية، وركز على إغلاق أبواب الغرب أمام تسليح الجيش السوري، كما أكد الوزير السوري رغبة سورية سد حاجتها من السلاح السوفييتي أو الدول الاشتراكية الأخرى، وعرض الوضع الاقتصادي، وبحث إمكانية التعاون مع الاتحاد السوفييتي.

أكد (مولوتوف) بأن تركيا لن تهاجم سورية، واشار إلى استعداد الاتحاد السوفييتي لتأمين حاجة الجيش السوري من السلاح والعتاد باسعار معتدلة ودون شروط سياسية واعلن رغبة بلاده في تقديم المعونة الاقتصادية لسورية[1].

في مطلع شهر تشرين الثاني ١٩٥٥م وقعت سورية على صفقة السلاح الأولى مع تشكوسلوفاكيا، بينما وقعت مصر في ٢٢ من نفس الشهر على صفقة مماثلة.

وصف السيد خالد العظم صفقات السلاح التي اشترتها سورية من الاتحاد السوفييتي وتشكوسلوفاكيا، بقوله: (كانت نوعاً من المساعدة لا من حيث مجانية الصفقة ولكن من حيث

(١) ص(٤٢٧) مذكرات العظم- المصدر السابق.

رخص أسعار وطول آجال دفع الأقساط، والأهم من ذلك، لا يستطيع أحد أن يدعي أن سورية ومصر بعقدهما هذه الصفقات تنازلتا عن جزء من سيادتيهما[1].

لقد برزت أهمية الصداقة العربية- السوفييتية، خلال أزمة الحشود التركية على سورية عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧م، وخلال العدوان الثلاثي على مصر-الإنذار السوفييتي- والأهم من ذلك كله، منع الاتحاد السوفييتي الاستفراد الأمريكي بالمنطقة.

كان رد الفعل الغربي على صفقة السلاح مع تشكوسلوفاكيا غاضباً وسريعاً، فقد اجتمع في جنيف وزيرا خارجية بريطانيا والولايات المتحدة (ماكميلان ودالس) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥م، ودرسا الخطط الكفيلة بتعزيز حلف بغداد، وأعربا عن قلقهما من زيادة النفوذ السوفييتي في سورية حيث تنتشر الدعاية السوفييتية ويتضاعف النفوذ الشيوعي فيها، وأعربت الولايات المتحدة عن قلقها لفشل الجهود البريطانية في إيجاد تسوية تركية- يونانية حول قبرص، فأصرت على ضرورة سد هذه الثغرة التي تضعف حلف شمال الأطلسي، وبحثا مسألة السودان فأصر البريطانيون على ضرورة عدم ربط السودان بمصر، بينما أعرب الوزيران عن قلقهما لزيادة النفوذ السوفييتي في ليبيا وعزمه إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى طنجة.

الرئيس شكري القوتلي يستعرض قوات المدرعات السورية

---

(١) ص(٧) مذكرات العظم- ج٣.

واتفقا على خطة لتعزيز حلف بغداد، فتقرر أن تلعب بريطانيا الدور الحاسم في هذا الصدد، على أن تشترك الولايات المتحدة في اجتماعات مجلس الحلف بصفة مراقب، وان تزيد شحنات الأسلحة لدول الحلف وأعلن (دالس) تأييده للخطط البريطانية لمواجهة انتشار النفوذ السوفييتي في سورية ومصر، لكنه أكد بأن الولايات المتحدة لا تنوي القيام بأي عمل من شأنه إبعاد سورية ومصر نهائياً عن الغرب[1].

تنفيذاً للخطة البريطانية- الأمريكية، غادر ماكميلان وزير الخارجية البريطاني فجأة إلى بغداد، واشتركت الولايات المتحدة بواسطة سفيرها في بغداد كعضو مراقب في مجلس الحلف.

خلال الاجتماع، استعرض الوزير البريطاني، الخطط البريطانية لتعزيز حلف بغداد عن طريق تكثيف شحنات الأسلحة البريطانية والأمريكية لدول الحلف بينما أكد المندوب الأمريكي رغبة بلاده بإنشاء لجنة ارتباط عسكرية بين حلف بغداد والولايات المتحدة.

وتحدث الوزير البريطاني عن اتفاق وجهات النظر البريطانية والأمريكية لتحويل التمويل الذي كان مقرراً لبناء السد العالي في مصر. إلى معونات اقتصادية تمنح للأردن لتطوير مشاريع الري في غور الأردن، وإلى العراق لتطوير مشاريعه الزراعية في حوض الفرات وإلى لبنان لتعزيز قدراته الدفاعية. بينما اقترح المندوب الأمريكي على مجلس الحلف إنشاء لجنة اقتصادية تابعة للحلف تشترك فيها الولايات المتحدة كعضو مؤسس، وتقرر اطلاع الأردن على مقررات بغداد ودعوته للاشتراك في حلف بغداد[2].

أوفدت بريطانيا بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٥٥م الجنرال (تمبلر) رئيس أركان القوات البريطانية إلى عمان، التي كان فيها اللواء (عبد الحكيم عامر) قائد القوات السورية- المصرية المشتركة بهدف إقناع الملك حسين للانضمام إلى معاهدة الدفاع السورية- المصرية[3].

مهد الملك حسين لزيارة (تمبلر) بإصدار إرادة ملكية تتضمن إحالة اللواء أحمد صدقي الجندي نائب رئيس أركان الجيش الأردني ومجموعة من ضباطه على التقاعد بسبب تاييدهم

---

(١) وكالة الصحافة المتحدة- لندن- ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥م.

(٢) وكالة الصحافة المتحدة- لندن ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٥م.

(٣) وكالة الصحافة المتحدة- لندن ٥ كانون الأول ١٩٥٥م.

لانضمام الأردن إلى المعاهدة السورية- المصرية، فقرر عامر قطع زيارته للأردن في اليوم الذي وصل إليه (تمبلر) وأذاعت السفارة البريطانية في عمان بياناً جاء فيه: (إن محادثات الجنرال تمبلر في عمان ستتناول شؤون الدفاع عن الأردن[1]. وذكرت صحيفة فلسطين أن (كلوب باشا) قائد القوات الأردنية خشي من قيام الجيش الأردني بحركة عسكرية بعد إقالة اللواء أحمد صدقي الجندي وزملائه فاتخذ التدابير العسكرية المشددة في جميع البلاد قبل افعلان عن الإرادة الملكية[2].

لم يعلن الملك حسين موافقته الانضمام إلى حلف بغداد ولا إلى معاهدة الدفاع السورية- المصرية، لكنه انتهج سياسة منسجمة مع سياسة الحلف، بينما أبقت بريطانيا إشرافها على تسليح وتدريب وتمويل الجيش الأردني.

وبتاريخ الأول من شباط ١٩٥٦م اجتمع في واشنطن (إيدن) رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس (ايزنهاور) وصدر بعد المحادثات بيان مشترك تحدث عن الشرق الأوسط، فأكد بأن الحاجة الأكثر إلحاحاً هي إجراء تسوية بين العرب وإسرائيل، وأكد بأن الخطر في المنطقة ناجم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولهذا فقد اتخذا التدابير اللازمة لعقد اجتماعات بريطانية- أمريكية- فرنسية لدراسة كيفية تدخل الدول الثلاث لفض النزاعات في المنطقة.

البيان المشترك عن المحادثات الأمريكية- البريطانية[3]

اختتمت في مساء يوم ١/ ٢/ ١٩٥٦م المحادثات الأمريكية البريطانية التي دارت بين الرئيسين الجنرال ايزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية والسير أنطوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا، وصدر بيان مشترك عن المشاكل الدولية القائمة لاسيما مشاقل الشرقين الأوسط والأقصى، وفيما يلي الفقرة الخاصة بالشرق الأوسط الواردة في البيان المذكور:

لقد درسنا التوترات ومخاوف الاستقرار في الشرق الأوسط وكيف أن ذلك يشكل تهديداً للسلم العالمي، ولقد اتفقنا بأن كل مجهود يجب أن يكرس لتخفيف سوء التفاهم بين

(١) وكالة الصحافة المتحدة-لندن ٥ كانون الأول ١٩٥٥م.

(٢) جريدة فلسطين-القدس- ٥ كانون الأول ١٩٥٥م.

(٣) ص(٣٥٩-٣٦١) المعلم- المصدر السابق.

هذه المنطقة من العالم والدول الغربية، ونحن مستعدون دائماً لأن نقدم كل جهد ممكن لتخفيف النزاع بين دول هذه المنطقة وترغب في مساعدة شعوبها على تحقيق أمانيها المشروعة.

وان الحاجة أكثر إلحاحاً لإجراء تسوية بين العرب وإسرائيل، وهذا لن يكون ممكناً إلا إذا كان الجانبان راغبين في تسوية أوضاعهما التي تمشيا عليها حتى الآن.

وقد صرحت حكومتانا باستعدادهما للمساهمة في إيجاد حل كهذا عن طريق تقديم المساعدات المالية للاجئين وضمان حدود يتفق عليها.

وخلال ذلك فإن ما يهمنا هو حالة التوتر في تلك المنطقة وما هي المراحل التي يجب اتخاذها لتخفيفها.

إن البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ أيار ١٩٥١م يفتح مجال عمل لفض النزاع داخل الأمم المتحدة وخارجها في حالة استخدام القوة أو وجود حالة تهدد باستخدام القوة، أو استعدادات لخرق الحدود وخطوط الهدنة.

ولا يسعنا إلا أن نعترف بأن الخطر يتزايد من جراء استخدام القوة، وبناء عليه فقد اتخذنا التدابير اللازمة لإجراء اجتماعات أخرى تضم الأمريكيين والبريطانيين لدرس كيفية تدخلنا في المستقبل لفض النزاع، وستدعى الحكومة الفرنسية لهذه الاجتماعات.

وإننا نؤمن بأن سلامة دول هذه المنطقة لا يمكن أن تقوم على تسلحها، بل على احترام القانون الدولي وعلى إقامة علاقات ودية بين الجيران وإن عمل الكتلة السوفييتية فيما يختص بتزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة قد زاد من حدة التوتر في هذه المنطقة وخطر نشوب حرب، وإن هدفنا هو تجنب ذلك الخطر[1].

وإننا نعرب عن تأييدنا التام لجهود الجنرال بيرنز في سبيل المحافظة على السلم وعلى الحدود، وننظر بعين الاعتبار في أية توصيات من أجل توسيع نطاق مؤسسته وتقوية إمكانات عمله.

---

(١) أصدرت وزارة الخارجية السوفييتية في ١٣ شباط ١٩٥٦م بياناً علقت فيه على مباحثات إيدن وايزنهاور في واشنطن، وخاصة ما يتعلق منها بالشرقين الأوسط والأدنى، وقد قال البيان أن الإجراءات التي وضعت خطتها بريطانيا وأمريكا في الشرق الأوسط لا يمكن أن تكون نتيجتها إلا خلق أخطار على السلام والأمن في المنطقة، كما أنها تنقص استقلال بلاد الشرق الأوسط وسيادتها. ووصف البيان التصريح الثلاثي الغربي بشأن الشرق الأوسط إجراء لاقتسام المنطقة وجعلها مناطق نفوذ لبعض الدول، مما يخرق استقلال الدول العربية وسيادتها.

ولقد ناقشنا عمل حلف بغداد واتفقنا على أهميته بالنسبة لضمان الأمن في الشرق الأوسط، ولقد لاحظنا بأن منافع هذا الحلف تتعدى وجهة النظر العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحلف يحسن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أعضاء المنطقة.

ونحن نؤمن أن ذلك يخدم مصالح المنطقة كمجموع دون أن يؤثر في العلاقات بيننا وبين دول المنطقة غير الداخلة في الحلف، وإن حكومة الولايات المتحدة ستبقى تدعم أهداف هذا الحلف ولجانه.

الميثاق الثلاثي (مصر وسورية والسعودية)

استمرت الجهود والاجتماعات بين الحكومات السورية والمصرية والسعودية لتحويل التصريح الثلاثي إلى ميثاق ثلاثي يحدد التزامات كل طرف ويضع الأسس الكفيلة بمواجهة حلف بغداد، ويقنع الدول العربية الأخرى بوجود بديل عربي عن حلف بغداد.

في ٦ آذار ١٩٥٦م اجتمع في القاهرة كل من الملك سعود بن عبد العزيز والرئيس شكري القوتلي مع جمال عبد الناصر، وبعد سلسلة من المداولات استمرت أسبوعاً توصل الأقطاب الثلاثة إلى صيغة مشتركة للميثاق الثلاثي، فصدر بيان مشترك يتضمن (١١) قراراً شملت التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين الأقطار الثلاثة، تنفيذاً لشعار الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية. وفيما يلي النص الكامل للبيان المشترك:

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان مشترك

في الظروف الخطيرة التي تحيط بالبلاد العربية، وتهدد سلامتها رأينا أن نجتمع لبحث الأمر من جميع نواحيه، ونستكمل بذلك المشاورات التي دارت من قبل بين حكوماتنا ونختمها بما نجده ضروري من القرارات.

ولقد تم اجتماعنا في القاهرة في الفترة ما بين يوم الثلاثاء الموافق ٦ من مارس/ آذار سنة ١٩٥٦ وبين الأحد الموافق ١٢ مارس/ آذار سنة ١٩٥٦م.

وقد استعرضنا الموقف في السعودية العربية والخليج الفارسي (العربي)، وخاصة النزاعات الحالية والخلافات في المنطقة ونعتقد أن هذه الخلافات جميعها يمكن أن تحل بطريقة ودية.

والتقت آراؤنا عند تفاهم كامل في كل ما عرض للبحث أمامنا، واستطعنا بذلك أن نجمع إرادتنا على خطة كاملة نواجه بها كافة الاحتمالات والمفاجآت.

ولقد تمت محادثاتنا في جو من الصداقة الوطيدة، التي يدعمها التفاهم المتبادل بيننا، ويربطها إيماننا الواحد الراسخ بفكرة العروبة والثقة التي لا حد لها في مستقبل الأمة العربية.

وشد من عزمنا وقوى روحنا ما لاحظناه بارتياح من زيادة الوعي الوطني في الأمة العربية، وإننا لننظر بإعجاب واطمئنان، إلى الدور العظيم الذي أصبح الرأي العام العربي يقوم به في توجيه الحوادث بيقظة مستنيرة وشجاعة حكيمة. ولقد بحثنا الموقف في الشرق الأوسط من جميع وجوهه ونواحيه، واتفق رأينا على أن العمل للسلام وتحقيقه والمحافظة عليه إنما يقوم بالتعاون الصادق بين الدول، على أساس من الاستقلال والمساواة التامة بينها جميعاً، وعلى احترام حقوق الإنسان، والتزام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإننا لنؤمن بأن السلام الحقيقي الذي تتطلع إليه شعوبنا وشعوب العالم لن يسود ما لم تصبح هذه الأسس مصدر الإلهام في تصرف كل دولة إزاء غيرها من الدول، وبذلك تخف حدة التوتر الناشئ من تدخل بعضها في الشؤون الداخلية للبعض الآخر، والضغط عليها بمختلف الوسائل والأساليب، وإننا لنعلن عزمنا على تجنيب الأمة العربية ضرر الحرب الباردة، والبعد بها عن منازعاتها والتزام عدم الانحياز تجاهها، محافظة بذلك على مصالحها الأصيلة.

كذلك نعلن أن الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية على هدي أمنها الحقيقي، وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية، التي تحاول استخدام التنظيمات الدفاعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى، مضحية في سبيل ذلك بالقضايا والأماني العربية الخالصة ووحدة أمتنا.

ولقد كانت قضية فلسطين موضع اهتمامنا البالغ، وإننا لنؤكد تمسكنا بحقوق عرب فلسطين كاملة، وأنه ليطيب لنا في هذه المناسبة أن نؤكد تمسكنا بالمبادئ التي أعلنها مؤتمر الدول الأفريقية الآسيوية في باندونغ، واعتبارها الطريق الذي تسير عليه سياستنا في المحيط الدولي.

اجتمع في القاهرة في الفترة بين ٢٣ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ٦ مارس/آذار سنة ١٩٥٦، إلى ٢٩ رجب سنة ١٣٧٥هـ الموافق ١٢ مارس/ آذار سنة ١٩٥٦م.

حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود

وصاحب الفخامة السيد شكري القوتلي

والسيد جمال عبد الناصر.

وقد عقد هذا المؤتمر عدة اجتماعات عكف فيها الرؤساء على دراسة الموقف بالشرق الأوسط على ضوء ما ورد ببيانهم من مبادئ وأسس، وانتهوا إلى قرارات محددة بشأن كل ما عرض أمامهم من مشاكل وفيما يلي بعضها:

أولاً- تم وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي والعمل على حفظ كيان الأمة العربية، والدفاع عنها ضد أخطار العدوان الصهيوني، والسيطرة الأجنبية التي تحول دون استتباب السلام والاستقرار في تلك المنطقة وتخلق حالة من التهديد والتوتر.

ثانياً- تم وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة أي عدوان قد يقع ضد أية دولة عربية من قبل إسرائيل، التي دأبت على سلوك سياسة عدوانية تنكر مبادئ الحق والقانون وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة.

ثالثاً- تم وضع خطة شاملة لمواجهة موقف بعض الدول التي تسمح بتجنيد رجالها للخدمة العسكرية في القوات الإسرائيلية.

رابعاً- تم الاتفاق على مواجهة الموقف الذي يقتضيه أمن الدول العربية، تجاه إمداد إسرائيل بالأسلحة التي تساعدها على التمادي في العدوان.

خامساً- تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق حلف بغداد، للضغط على البلاد العربية، وتعريض الأمن العربي للخطر وتفرقة الصف العربي، في الوقت الذي تجد فيه البلاد العربية نفسها أشد ما تكون حاجة إلى وحدة متماسكة في الجهود والاتجاهات.

سادساً- تم الاتفاق على التأييد الكامل للأردن ومساندته ضد أي ضغط أجنبي أو أي

عدوان صهيوني، مما يكفل للشعب الأردني الباسل تحقيق غايته، وقد اتصل المؤتمر بحضرة صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية لإبلاغه ذلك وتأييد ما سبق الإعراب عنه، عن الاستعداد التام الأكيد لمعاونة الأردن والوقوف إلى جانبه.

سابعاً- وضع المؤتمر خطة شاملة تهدف إلى توثيق روابط الكيان العربي، وتنمية التعاون بين الدول العربية في أوسع نطاق، من أجل تحقيق الأهداف العربية الخالصة، كما بحث المؤتمر وسائل تحقيق الوحدة العربية التي يؤمن الرؤساء الثلاثة إيماناً لا يتزعزع بأنها السياج المنيع للبلاد العربية الذي يضمن استقلالها، ويكفل لها أسباب استكمال نهضتها.

ثامناً- وضع المؤتمر خطة شاملة لتنسيق السياسة السعودية المصرية السورية، من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، بحيث يكون نتيجة هذا التنسيق الشامل تعبئة جميع القوى وتوجيهها الوجهة التي تحقق المصلحة العليا للأمة العربية.

تاسعاً- وضع المؤتمر لمواجهة مشكلة الاحتلال البريطاني لواحة البريمي وإمارة عمان، ورسم الوسائل التي تؤدي إلى إنهاء هذا النزاع على نحو يحفظ لهذه المناطق عروبتها، ويحول دون الانتقاص من سيادتها وحقوقها.

عاشراً- رأى المؤتمر بعد بحث مستفيض للوضع الراهن في شمال أفريقيا السياسة الفرنسية التي تمعن في انتهاك حقوق شعوب شمال أفريقيا وتهدد السلم تهديداً خطيراً في تلك المنطقة، وعلى فرنسا أن تعترف بحقوق شعوب شمال أفريقيا في الاستقلال، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حق تقرير المصير لكل الشعوب.

حادي عشر- رأى المؤتمر بعد بحث القضايا العربية، أن يعمل بكل الوسائل حتى تحل هذه القضايا حلاً عادلاً، يحفظ للعرب سيادتهم وحقوقهم[1].

واشنطن تكسر جمود العلاقات السعودية الهاشمية

في مطلع عام ١٩٥٧م أعلن الرئيس ايزنهاور مشروعه، ووجه دعوة إلى الملك سعود لزيارة واشنطن بهدف الاطلاع على أهداف المشروع الأمريكي، ووجه دعوة مماثلة إلى الأمير

(١) ص(٣٦٢-٣٦٤) المعلم- المصدر السابق.

عبد الإله الوصي على عرش العراق، وهناك رتبت الحكومة الأمريكية اجتماعاً بين الملك والوصي لإزالة الخلافات العائلية بين الأسرتين الهاشمية والسعودية التي انعكست بصورة سلبية على مجمل الأوضاع العربية التي ساءت بعد الحرب العالمية الثانية. إن التحولات التي طرأت على السياسة السعودية بعد اجتماع واشنطن أكدت نجاح هذا الاجتماع في إنهاء الخلافات السعودية- الهاشمية الأمر الذي انعكس سلباً على الميثاق الثلاثي فبات حبراً على ورق(١).

القوتلي يدعو إلى وضع ميثاق وطني

ولدت وزارة السيد سعيد الغزي ومعها أزمتها، فلم تستطع الوقوف أمام التيار الجديد الذي تميز بصفقات السلاح مع الاتحاد السوفييتي، وبالتوقيع على الميثاق الثلاثي، وإقامة جبهة بين حزبي البعث والشيوعي، بدأ الصراع الداخلي بين اليسار واليمين، بينما ناشد الرئيس القوتلي جميع الأحزاب لنبذ خلافاتها والانضواء في ظل جبهة وطنية تضم جميع الأحزاب بهدف وضع ميثاق وطني يتضمن مبادئ مقبولة للجميع يكون بمثابة مرشد للحكومات المتعاقبة.

كانت محادثات الأحزاب حول الميثاق الوطني طويلة وشاقة، اعتبرت أحزاب اليمين، الشيوعية عدواً رئيسياً للعرب، ورأى البعثيون في الإمبريالية والصهيونية عدواً وحيداً.. وفي شهر آذار تم التوصل إلى مشروع للميثاق وقعت عليه جميع الأحزاب. وفيما يلي نص الميثاق القومي(٢):

اجتمع ممثلو الأحزاب والكتل النيابية وتدارسوا أوضاع البلاد الخارجية والداخلية والظروف الدقيقة التي تكتنفها وما يحيق بها من خطر داهم، فرأوا أن الواجب القومي والمصلحة الوطنية تفرض عليهم الاتفاق على هذا الميثاق القومي.

١ـ في السياسة الخارجية:

أولاً- مقاومة الاستعمار والصهيونية وإسرائيل وذلك:

أ- بعدم الاعتراف باغتصاب فلسطين بمقاومة الصلح مع إسرائيل وإحكام مقاطعتها ومقاومة مشاريعها التوسعية وكل سياسة تؤدي إلى ذلك.

---

(١) ص(٤٩١) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) ص(٣٦٥-٣٦٨) المعلم- المصدر السابق.

ب- بمناهضة الحلاف العسكرية الجنبية وكل سياسة تتجه في هذا السبيل.

ج- بانتهاج سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين الغربي والشرقي ودعم مقررات باندونغ.

ثانياً- تحرير البلاد العربية وتوحيدها وذلك:

أ- بتوسيع الاتفاق الثنائي مع مصر بعقد اتفاق بين الطرفين في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية ليصبح هذا الاتفاق نواة للوحدة العربية الشاملة.

ب- بالسعي لتوثيق ميثاق الجامعة العربية باتجاه سياسة الاستقلال والوحدة.

ج- بدعم الجيش العربي الأردني عن طريق تقديم المساعدة المالية له.

د- بدعم نضال المغرب العربي في سبيل تحرير هذا الشطر الخطير من وطننا العربي تحريراً كاملاً وانضمامه إلى الوحدة العربية الشاملة.

ثالثاً- توطيد علاقات الأمة العربية مع الأمم الإسلامية بما لا يمس قضايانا القومية ومساعدة الأمة الإسلامية على التحرر.

رابعاً- انتهاج سياسة عربية خارجية استقلالية مستمدة من إيمان الشعب العربي بوحدته وحريته وسيادته ومتجهة نحو تدعيم علاقاتنا السياسية والدبلوماسية مع الدول التي تدعم قضايانا القومية.

خامساً- ممارسة سيادتنا الكاملة:

أ- في الدفاع عن أنفسنا وكياننا ووحدتنا وتسليحنا تسليحاً حراً.

ب- في تصنيع بلادنا والتخلص من تخلفنا عن طريق المساعدات العسكرية والفنية والمالية والاقتصادية الجنبية بدون التزامات سياسية وعن طريق المقايضة بين منتجاتنا وتجهيزنا الصناعي والدفاعي، وتدعيم علاقاتنا التجارية مع البلدان التي نجد فيها دعماً لاستقلالنا الاقتصادي والمالي.

٢ـ في سياسة الدفاع:

تعبئة كامل الأمة وإمكانياتها المادية والمعنوية في سبيل الدفاع عن كيانها القومي وذلك:

أ- بتنفيذ إنشاء القوى الدفاعية في مناطق الحدود.

ب- بالإسراع بإنجاز مشروع مصفاة البترول، وإنشاء مستودعات لتخزين المحروقات والمباشرة فوراً بخزن البترول بجميع الوسائل الممكنة.

ج- باستكمال التسليح والتصنيع والتجهيز وإشادة المنشآت العسكرية للجيش.

د- بتدريب الشعب على الدفاع المدني بحيث يستطيع أن ينظم نفسه لأعمال الدفاع المدني وما يتطلبه ذلك.

هـ- بتدريب الشبيبة على حمل السلاح وإعدادها إعداداً روحياً وجسمياً لمهمة الدفاع وبصورة خاصة بتشكيل الحرس الوطني.

و- بتوجيه أفراد الجيش توجيهاً روحياً يعزز الإيمان بالله في نفوسهم وتثقيفهم ثقافة عسكرية وقومية بتخصيص إذاعات منظمة ومجلات ونشرات وحفلات ومهرجانات متنوعة.

ز- بالسعي لوضع سياسة تسليح موحدة مع مصر، وذلك بوحدة السلاح والتصنيع الحربي والتدريب، باعتبار أن جيش سورية وجيش مصر يؤلفان الجيش الموحد للدفاع عن الوطن العربي.

ح- بالأخذ بمبدأ فرض الخدمة المدنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه.

٣ـ في السياسة الداخلية

أولاً- في الناحية المالية:

أ- بذل كل تضحية ضرورية لتأمين حاجات الدفاع عن البلاد.

ب- إعادة النظر في نظام الضرائب بحيث يبنى على أسس حديثة عادلة.

ج- إعادة النظر في أسس موازنة الدولة لوضعها على قواعد سليمة.

ثانياً- في الناحية الاقتصادية:

أ- اتباع سياسة تقنين وتدبير تقوم على أساس الحد أو المنع في استيراد المواد الاستهلاكية والكمالية والمنتوجات الحيوانية والزراعية والصناعية.

ب- اتباع سياسة اقتصاد موجهة تهدف إلى تنشيط استثمار رأس المال القومي في المشاريع

الإنتاجية وفي الصناعات التي تحررنا من أن نعيش عالة على البلاد الأجنبية والتي توفر العمل لليد العاملة في البلاد وترفع من مستواها الفني والاجتماعي والمعاشي ليتم الاستقلال الاقتصادي والسياسي وإعداد مجلس الانتماء الاقتصادي للمهمة التي أنشأ من أجلها.

ج- سن تشريع لمنع الاحتكار ومكافحة الإثراء غير المشروع.

تجتاز القضية العربية في صراعها مع الاستعمار والصهيونية مرحلة حاسمة وخطيرة، لاسيما بعد العدوان على مصر الشقيقة الذي اشتركت فيه دول الاستعمار مع صنيعتها إسرائيل محاولة القضاء على قوميتنا العربية وحريتنا واستقلالنا، وبعد كشف المؤامرات الاستعمارية الداخلة ضد سلامة البلاد وأمنها الداخلي والخارجي والتي تهدف إلى تمزيق وحدة الأمة وتصديع كيانها.

لذلك ولما كانت هذه الأخطار تستدعي التعاون الجدي والوثيق الصادق بين كافة العاملين المخلصين لمجابهتها وتعبئة كافة القوى المادية والمعنوية وحشد جميع إمكانات الأمة وجعلها في مستوى هذه الأخطار، فقد اتفقت الكلمة على تشكيل جبهة قومية تضم مختلف العناصر المنسجمة من كل الأحزاب والكتل. وتعمل متضامنة مخلصة لإنقاذ البلاد دون قيد أو اعتبار حزبي، متعاهدة أمام الله والوطن على تنفيذ بنود الميثاق القومي تنفيذاً صادقاً جدياً مبتدئة ببنودها التي يستدعيها الوضع الحاضر.

وهي إذ تعلن هذا العهد تؤكد النقاط التالية:

١- اتخاذ جميع التدابير والوسائل للدفاع عن البلاد وضمان سيادتها وتقوية وسائل الدفاع العسكري والشعبي وتعبئة كافة الإمكانيات المادية والمعنوية لمواجهة الحداث بما تقتضيه مصلحة الوطن العليا.

٢- قمع المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد سلامة البلاد وأمنها الداخلي والخارجي أو التي تهدف إلى إضعاف معنويات الشعب وبث روح الانهزامية بين صفوفه بشدة وحزم، مع ضمان سلامة التحقيق وحمايته من الفوضى وتأمين سير العدالة في قضية التآمر الأخيرة.

٣- السعي بالبلاد نحو حياة التقشف والجد وجعلها في مستوى الأخطار المحيطة بها.

٤- مقاومة حلف بغداد باعتباره يهدف إلى تمزيق وحدة العرب وربطهم بعجلة الاستعمار.

٥- العمل على تحرير البلاد العربية الخاضعة للاستعمار مباشرة أو عن طريق عملائه وبصورة خاصة، الوقوف إلى جانب الشعب العراقي في نضاله ضد حكم الاستعمار.

٦- صرف الاهتمام البالغ لإحباط المؤامرات التي يحيكها الاستعمار في بعض البلاد العربية ضد سلامة سورية والقومية العربية.

٧- العمل على تحقيق هذه الأهداف بكل الوسائل المجدية بما فيها إقامة حكم سليم منسجم يضمن تنفيذ الميثاق القومي وهذا العهد بإخلاص وحزم.

ثالثاً- في الناحية الاجتماعية:

أ- مكافحة الإلحاد والميوعة والانحلال الخلقي والحركات المنافية للقومية العربية ضمن مبادئ الدستور.

ب- تحقيق العدالة الاجتماعية بتنفيذ الضمان الاجتماعي وبسن تشريع يحمي حقوق العمال والفلاحين وفق نصوص الدستور.

ج- توزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين غير المالكين وخريجي المدارس الزراعية والمواطنين العاطلين عن العمل وأفراد العشائر، مع إيجاد تعاونيات تضمن لهم توفير الآلات الزراعية والبذار والقروض وأدوية المكافحة، وبيع المحاصيل وتشكيل مجلس خاص يسمى مجلس الإنتاج الزراعي لتنفيذ هذه الأغراض.

د- وضع تشريع لحفظ كرامة الصحافة ورفع مستواها المادي والمعنوي وتطبيق الرقابة المالية على مواردها وصيانة المجتمع أفراداً وجماعات من جرائم المطبوعات.

هـ- مكافحة التجسس والدعايات والنشرات الضارة بكياننا القومي والاجتماعي والسياسي.

و- سن قانون لتحديد الأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين النيابة تنفيذاً للمادة (٤٨) من الدستور.

جهاز الإدارة

الخروج بهذا الجهاز من فساده بإنشاء ديوان للموظفين تحدد اختصاصاته وصلاحياته بقانون.

الاضطرابات تعصف بحكومة الغزي

ظلت حكومة الغزي تترنح عبر هذه التيارات الجديدة، لكنها فوجئت باستقالة السيدين منير العجلاني وأسعد هارون يوم ٢٤ أيار ١٩٥٦م، ثم بإضراب طلاب الجامعة احتجاجاً على قرار الحكومة برفع الحظر المفروض على تصدير الحبوب إلى فرنسا والجزائر، اعتصم الطلاب في مقر مجلس الوزراء، مما اضطر رئيس الحكومة إلى عقد اجتماع طارئ للوزارة، قرر فيه إبقاء الحظر، وقدم استقالة حكومته بعد ساعات من هذا الإضراب وذلك بتاريخ ٣ حزيران ١٩٥٦م.

طلب الرئيس من السيد رشدي كيخيا تاليف حكومة وطنية، لكنه رفض ثم طلب إلى السيد لطفي الحفار تشكيل هذه الحكومة، لكن حزب البعث رفض التعاون معه فاعتذر عن تشكيلها. كلف السيد صبري العسلي بتأليف الحكومة الجديدة وصدرت مراسيم تشكيلها في ١٠ حزيران ١٩٥٦م على الشكل التالي:

صبري العسلي: للرئاسة- الحزب الوطني.

مجد الدين الجابري: الشغال- الحزب الوطني.

أحمد قنبر: الداخلية- حزب الشعب.

عبد الوهاب حومد: وزارة المعارف- حزب الشعب.

رشاد جبري: وزارة الزراعة- حزب الشعب.

صلاح الدين البيطار: الخارجية- البعث.

خليل كلاس: للاقتصاد- البعث.

محمد العايش: وزير بلا وزارة- الكتلة الديمقراطية.

عبد الباقي نظام الدين: للصحة- الكتلة الديمقراطية.

مصطفى الزرقا: للعدل- الكتلة الدستورية.

عبد الحسيب رسلان: للدفاع- الكتلة الدستورية.

محادثات الوحدة مع مصر واستقالة رئيس الأركان

ركز حزب البعث العربي الاشتراكي منذ مطلع حزيران ١٩٥٦م على موضوع الوحدة مع مصر، وكشفت صحيفة البعث في مقال افتتاحي أن الحزب اشترك في الحكومة الراهنة على أساس تعهد رئيسها ببدء محادثات للوحدة مع مصر[١].واستناداً إلى تعهد رئيس الحكومة، أعلن السيد صبري العسلي أمام مجلس النواب في ٢٧ حزيران سنشرع في توثيق علاقاتنا مع مصر من خلال محادثات فورية نأمل أن تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين، وندعو الدول العربية المتحررة إلى اتباعها كيما يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة[٢].

وفي ٢٨ حزيران وقع أكثر من ثلاثة آلاف طالب جامعي على عريضة طالبت مجلس النواب بإقامة وحدة فورية مع مصر.

وفي ٥ تموز أعلن صبري العسلي عن تشكيل لجنة وزارية، ضمت كل من: (صبري العسلي، وصلاح البيطار، وأحمد قنبر) مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من أجل الوحدة وقد أيد مجلس النواب فرار الحكومة وتمنى عليها اتباع الطريق المقدس الذي يقرب شعبنا من الهدف الذي انتظره طويلاً.

في ٧ تموز ١٩٥٦م قدم رئيس الأركان شوكت شقير استقالته من رئاسة الأركان وغادر سورية إلى قرية الفرعون اللبنانية للإقامة في منبت رأسه.

اختلفت التكهنات حول الأسباب الكامنة وراء استقالة رئيس الأركان، فقيل بأنه كان متعاطفاً مع الحزب القومي السوري وقد عارض الأحكام الصادرة بحق أعضاء الحزب بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي[٣] وقيل بأن الاستقالة كانت احتجاجاً على النهج السياسي للحكومة بسبب تعميق علاقات سورية مع الاتحاد السوفييتي واعترافها بالصين الشعبية

---

(١) صحيفة البعث- ٢٨ حزيران ١٩٥٦م.

(٢) صحيفة الأيام- دمشق ٢٨ حزيران ١٩٥٦م.

(٣) ص(٣٤٠) باتريك سيل- المصدر السابق.

حيث اشتدت الحملة الغربية عليها ووصفتها بأنها قاعدة للشيوعية[1] وقيل أيضاً احتج على عدم ضمه إلى اللجنة الوزارية التي شكلت بشأن محادثات الوحدة مع مصر، على كل حال استقال شقير وعين اللواء نظام الدين رئيساً لأركان الجيش السوري.

تأميم قناة السويس

في ٢٦ تموز ١٩٥٦م أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس رداً على سحب الولايات المتحدة لقرض بقيمة (١٠٠٠) مليون دولار لبناء السد العالي.

سارعت الحكومة السورية بإعلان تأييدها القوي لموقف مصر، وعقدت اجتماعات شعبية حاشدة في الملعب البلدي، وتألفت قوات المقاومة الشعبية التي شملت جميع فئات الشعب وتنظيماته السياسية، وأعلنت سورية التزامها باتفاقية الدفاع المشترك مع مصر.

عندما وقع الهجوم الثلاثي على مصر في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦م، سافر الرئيس شكري القوتلي إلى موسكو، بينما نسفت مجموعة من الشباب الوطني خطوط الأنابيب العراقية (تابعة لشركة نفط العراق البريطانية).

وعلى الصعيد العسكري وُضع الجيش السوري في حالة التأهب انتظاراً لأوامر القيادة المشتركة بالهجوم على الأراضي المحتلة بسبب اضطرار مصر سحب قواتها من سيناء بعد التدخل الفرنسي- البريطاني في السويس، لمنع الحملة الثلاثية من تطويق القوات المصرية في الصحراء.

وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦م اشترك الرئيس القوتلي باجتماع الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في بيروت للتداول بشأن العدوان الثلاثي على مصر، وقد وصف السيد خالد العظم اجتماع بيروت بقوله:

(كان موقف كميل شمعون والملك حسين ونوري السعيد بصورة خاصة، موقفاً عدائياً من مصر، حتى أن شمعون لم يلب مطالبة سائر الدول بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا. وكان المؤتمر أسوا مؤتمر عقد في أزمة خطيرة)[2].

---

(١) جاءت استقالة رئيس الأركان شوكت شقير بعد أسبوع واحد من زيارة ديمتري شبيليف وزير الخارجية السوفييتي لسورية.

(٢) ص(٤٨٢) مذكرات العظم- المصدر السابق.

صدر بعد الاجتماع بيان مشترك تضمن ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن انسحاب الجيوش المعتدية من مصر، والحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت العدوان على مصر واعتبارها مستقلة قائمة بذاتها. وتحدث البند الثالث عن تأييد نضال الشعب الجزائري، ثم وجه المجتمعون التحية للرئيس عبد الناصر والقوات المسلحة المصرية والشعب المصري الصامد.

عقب هذه الأحداث الخطيرة عقد مجلس النواب السوري بحضور دولة رئيس الوزراء صبري العسلي الذي ألقى كلمة أعلن فيها نيته تشكيل لجنة لمتابعة المباحثات مع مصر لإقامة (اتحاد فدرالي) بين مصر وسورية، وفيما يلي نص الكلمة[1]:

(دولة الرئيس، حضرات الزملاء الأكارم أحب أن أعلم مجلسكم الموقر أن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بإجماع آرائه بتفويض لجنة وزارية لإجراء التفاوض فيما بين سورية وبين مصر الشقيقة ولإجراء هذه المفاوضات توصلاً (لاتحاد فيدرالي) بيننا وبينها، وأرجو الله العلي القدير أن يوفقنا في هذه الخطوة المباركة حتى إذا تمت أمكن أن نقدم لمجلسكم الكريم المشروع اللازم لإقراره من قبلكم، هذا وإن ما كان يدغدغ أحاسيسنا وأفئدتنا أرجو أن يحقق في القريب العاجل بحيث يضحى حقيقة ملموسة بالنسبة إلى هذا الاتحاد بين البلدين، وأحب أن أعلن أن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربية المتحررة.

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦م اجتمع مجلس النواب في جلسة سرية، للاستماع إلى بيان رئيس الوزراء حول المؤامرة التي اكتشفت فأدت إلى اعتقال بعض النواب (منير العجلاني وعدنان الأتاسي وهايل سرور وفرزت المملوك ومحمد سليمان الأحمد وحسن الأطرش ونوري مهيد وفيصل العسلي).

بدأت خيوط المؤامرة منذ شهر آذار ١٩٥٦م واستمرت حتى تشرين الأول ١٩٥٦م واشترك فيها كل من:

ورداً على كلمة رئيس الوزراء أصدر مجلس النواب القرار التالي:

---

(١) ص(٣٦٩) وليد المعلم- المصدر السابق.

(إن مجلس النواب السوري تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور التي تنص أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه دولة رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة).

المؤامرة العراقية ضد سورية

شارك في المؤامرة كل من:

١- جماعة العقيد محمد صفا (حكومة سورية الحرة).

٢- الحزب القومي السوري.

٣- أديب الشيشكلي ومجموعة من أنصاره.

٤- الجهاز العسكري للسفارة العراقية بدمشق وبيروت (اللواء غازي الداغستاني والعقيد صالح السامرائي).

مرت هذه المؤامرة عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: نيسان - تموز ١٩٥٦م. بدأ الاتصال مع الشيشكلي في سويسرا حيث التقى مع اللواء الداغستاني فأكدا ضرورة القيام بانقلاب في سورية وطلب مساعدة مالية قدرها (٣٠) ألف دينار كدفعة أولى.

وصل الشيشكلي إلى بيروت في تموز واتصل بالحزب القومي السوري وبعض الضباط السوريين الذين كانوا في العراق بعد الإطاحة بالحناوي[1] فاتفق على القيام بسلسلة من الاغتيالات في سورية (الحوراني، السراج، بكداش)، لكن الشيشكلي بعد استلامه مبلغ (١٠) آلاف دينار، غادر بيروت سراً وتخلى عن دوره في المؤامرة.

المرحلة الثانية: كانت بريطانيا والولايات المتحدة على علم بكل الترتيبات. ألفت لجنة إنكليزية أمريكية- تركية عراقية في بيروت لتبادل المعلومات ومناقشة الوجوه الدولية

(١) الضباط الذين فروا إلى العراق بعد انقلاب الشيشكلي أقاموا فيها حكومة سورية الحرة برئاسة العقيد محمد صفا ووجهوا حملتهم ضد حكم أديب الشيشكلي.

للمؤامرة، كان الدور البريطاني- الأمريكي كما أوضحه الداغستاني في محاكمات بغداد ١٩٥٨م يشمل منع أي تدخل إسرائيلي- فرنسي- تركي في سورية[١].

وروى الداغستاني إن المتآمرين طلبوا (٢٠) ألف قطعة سلاح ومليون دينار بينما كان الحزب القومي السوري يدرب عناصر المؤامرة في معسكراته بلبنان وكشف أن الولايات المتحدة قدمت قسماً من السلاح بينما تم شراء القسم الآخر من إيطاليا باعتمادات وزارة الخارجية العراقية[٢].

لم يستطع أطراف المؤامرة تحديد ساعة الصفر..حدد ثم بدل عدة مرات عديدة بسبب اختلاف المتيمرين على توزيع أموال المؤامرة فيما بينهم، وتسابق العقداء (صفا وجديد ومعروف) لنيل الحظوة لدى العراقيين، وبسبب عدم قيام كل من بريطانيا والولايات المتحدة والعراقيين بتنسيق الجهود ضمن اللجنة المشتركة، كان لكل منهم أتباعه المفضلون من السوريين المنفيين في لبنان.

وكان الحزب القومي السوري الاجتماعي منشق على نفسه بين أنصار أسد الأشقر الذين يطالبون بتقديم جورج عبد المسيح للمحاكمة لتدبيره اغتيال عدنان المالكي وتوريط الحزب، وبين أنصار عبد المسيح الذين انخرطوا بالمؤامرة للانتقام والعودة إلى سورية.

حاول ميخائيل اليان تسوية كل هذه الخلافات، واتفق على تحديد ساعة الصفر يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦م، لكن المتآمرين اختلفوا مجدداً على توزيع المناصب فيما بينهم. اقترح القوميون السوريون استلام السلطة المدنية بينما يتسلم العسكريون الجيش، أما العسكريون فقد رفضوا إعطاء الحزب القومي السوري أي منصب مدني حتى لا يثور الرأي العام في سورية ضد الانقلاب، وغنما سيسمح للحزب ممارسة نشاطه في سورية بصورة مشروعة[٣].

تدفقت الأسلحة العراقية والأمريكية عبر البادية وعبر لبنان، وبدأ المتسللون بالتوجه نحو سورية، وحشد العراق لواء مشاة من جيشه على الحدود مع سورية، وبدأ النواب المؤيدون

---

(١) ص(٣٥٧) باتريك سيل- المصدر السابق.

(٢) محاكمات بغداد- هيئة افذاعة البريطانية ١٩٥٨م.

(٣) محاكمات بغداد- هيئة الإذاعة البريطانية ١٩٥٨م.

للمؤامرة يضعون العراقيل أمام الحكومة في مجلس النواب، فاشتروا مجموعة من الأقلام الصحفية لمساندة حملتهم، ولما اقتربت ساعة الصفر وبدأ الهجوم الإسرائيلي ثم البريطاني-الفرنسي على مصر، سارع المكتب الثاني في سورية الذي دس مجموعة من عناصره في صفوف المتآمرين، بمسك خيوط المؤامرة قبل استفحالها، فألقي القبض على المتسللين، وضبط شحنات الأسلحة، ورفعت الحصانة عن النواب والوزراء المتآمرين وزج بعضهم في السجون وفر البعض الآخر.

وفي ٢٢ كانون ١٩٥٦م نشرت قائمة الاتهام التي تضمنت أسماء ٤٧ متهماً بينهم نواب ووزراء وضباط في الجيش السوري ومن أسماء بعضهم:

(الدكتور عدنان الأتاسي، والدكتور منير العجلاني، والدكتور سامي كبارة، والدكتور عدنان العائدي، والسيد ميخائيل ليان، والسيد صبحي العمري، والسيد هايل سرور، والسيد حسن الأطرش، والسيد فيصل العسلي، والسيد فرزت المملوك، والسيد محمد سليمان الأحمد، والسيد نوري بن مهيد، والسيد عادل العجلاني، والسيد فضل الله جربوع، والسيد حامد منصور، والسيد جورج عبد المسيح، والسيد وديع الشيشكلي، والعقيد أديب الشيشكلي، والعقيد صلاح الشيشكلي، والمقدم محمد معروف، والعقيد محمد صفا، والمقدم حسين الحكيم، والنقيب عبدو وهبة، والنقيب عز الدين الجراح، وبرهان الدين باش أعيان وزير خارجية العراق، واللواء غازي الداغستاني رئيس المخابرات العراقية، والعقيد مهدي السامرائي الملحق العسكري العراقي بدمشق).

مما اضطر السيد صبري العسلي إلى تقديم استقالة حكومته، فكلف بإعادة تشكيلها على أن يستبعد أعضاء حزب الشعب والكتلة الدستورية لتورطهما في المؤامرة، فصدرت مراسيم الوزارة الجديدة في ٣١ كانون الأول ١٩٥٦م وجاءت على النحو التالي:

صبري العسلي: رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية- الحزب الوطني.

صلاح الدين البيطار: وزيراً للخارجية- حزب البعث.

خليل الكلاس: وزيراً للاقتصاد- حزب البعث.

خالد العظم: وكيلاً لوزارة الدفاع- الكتلة الديمقراطية.

حامد الخوجا: وزيراً للزراعة- الكتلة الديمقراطية.

صالح عقيل: وزير دولة- الكتلة الديمقراطية.

فاخر الكيالي: وزيراً للأشغال- الحزب الوطني.

أسعد هارون: وزيراً للصحة- الحزب الوطني.

هاني السباعي: وزيراً للتربية- مستقل.

أسعد محاسن: وزيراً للمالية- مستقل.

مأمون الكزبري: وزيراً للعدل- حزب التحرير العربي.

حفزت المؤامرة، وتفاصيل المحاكمات التي جرت بصورة علنية على مدرج جامعة دمشق، الجماهير التي التهبت مشاعرها ضد العراق وبريطانيا والولايات المتحدة، وازداد الخط المؤيد لمصر والاتحاد السوفييتي عمقاً، فتعهد العسلي ببدء مفاوضات فورية مع مصر لإقامة (وحدة فيدرالية) بين البلدين وجرت محاولات لإخراج الأردن من معاهدته مع بريطانيا بتعويضه عن المساعدة البريطانية بمساعدة عربية، فتعهدت سورية ومصر والسعودية في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧م بدفع مبلغ ١٢ مليون جنيه مساعدات سنوية للأردن.

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٧م وأثناء وجود الرئيس القوتلي في القاهرة، أصدرت المحكمة العرفية برئاسة اللواء عفيف البزري أحكامها بإعدام ١٨ من المتآمرين وأحكاماً أخرى على البقية. ثم واستجابة للوساطة العربية (أصدر وزير الدفاع قراراً باستبدال أحكام الإعدام بالأشغال المؤبدة).

حركة مجلس القيادة العسكرية وفرض الوحدة ١٤كانون الثاني ١٩٥٨م

بعد اكتشاف المؤامرة بأقل من سنة (آب ١٩٥٧م) بدأت المخابرات الأمريكية، وخاصة الملحق العسكري المريكي بدمشق (هوارد ستون) تنفيذ مخططاته التآمرية على سورية علناً، وبالتواطؤ مع بعض السياسيين والعسكريين السوريين. وكان أديب الشيشكلي قد تسلل إلى سورية عن طريق لبنان، واقام في السفارة الأمريكية لتنفيذ هذه المخططات التي كانت تستهدف أيضاً اغتيال الزعماء المناوئين لمبدأ (ايزنهاور) وتنظيم حركة تمرد داخل الجيش، واتهم في هذه المؤامرة (أديب الشيشكلي، وإبراهيم الحسيني - كان ملحقاً عسكرياً لسورية في

روما - واثنا عشر ضابطاً) إلا أن المؤامرة أخفقت، وأجبر رئيس الأركان السوري توفيق نظام الدين على الاستقالة وحل محله اللواء عفيف البزري[1].

وهكذا وبعد سلسلة من التصفيات في صفوف كبار الضباط، الذين اشتركوا بشكل مباشر أو غيرمباشر في المؤامرات المتعاقبة، أصبح الضباط البعثيون والقوميون أسياد الموقف في الجيش وأصحاب الكلمة النافذة فيه.

ومهما يكن من أمر، فإن انكشاف المؤامرة المريكية في صيف عام ١٩٥٧م قد أدى غلى تغيرات في المناصب القيادية في الجيش، فبالإضافة إلى البزري الذي وضع على رأس الجيش، عين العقداء: (أمين النفوري مساعداً لرئيس الأركان، وأحمد عبد الكريم رئيساً للمكتب الثالث، وعبد الحميد السراج رئيساً للمكتب الثاني، ومصطفى حمدون رئيساً للمكتب الأول).

وفي أثناء ذلك تكون مجلس قيادي لأول مرة في الجيش السوري، ينطق باسم القوات المسلحة، ويعمل لإقامة الاتحاد بين سورية ومصر. وضم هذا المجلس بالإضافة غلى من سبق ذكرهم كلاً من: (عبد الغني قنوت، وأمين الحافظ، وأكرم ديري، وطعمة العودة الله، وأحمد هنداوي، وجمال الصوفي)[2].

في تلك الفترة كان احتمال التدخل العسكري الخارجي وارداً عن طريق حلف بغداد، وخاصة وإن تركيا حشدت جيوشها منذ الربيع على الحدود السورية الشمالية فتكونت المقاومة الشعبية.

إزاء هذا الوضع اصدر (المجلس القيادي) بياناً في ١١ كانون الثاني ١٩٥٨م في أعقاب اجتماع مستعجل للضباط، أعضاء المجلس، وتضمن موقفاً صريحاً من الوحدة مع مصر مطالبين بأن تكون كاملة، وفورية، وفي جميع المجالات. وقد وقع هذا البيان جميع أعضاء المجلس القيادي وأرسلت نسخة منه إلى رئيس الجمهورية شكري القوتلي وإلى الحكومة

---

(١) ص(٦٧-٦٨)أضواء على تجربة الوحدة- أحمد عبد الكريم.

(٢) ص(٢٢٢)حزب البعث- ج١- مصطفى دندشلي.

السورية، وإلى الرئيس جمال عبد الناصر[1]، وأكد البيان أيضاً على أن الأركان العامة على أهبة الاستعداد لتحمل مسؤوليتها الدفاعية، وتنفيذ الأوامر والتوجيهات الصادرة إليها من (القيادة الموحدة) مهما كانت النتائج. (تشكلت هذه القيادة استناداً إلى الاتفاق العسكري الذي عقد بين سورية ومصر في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٧م)[2].

فجر يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٥٨م، ركب رئيس الأركان اللواء عفيف البزري، والعقداء: أحمد عبد كريم، وعبد الحميد السراج، ومصطفى حمدون) الطائرة إلى القاهرة - دون علم القيادة السياسية- مخلفين وراءهم زميلهم في المجلس القيادي العقيد أمين النفوري، ليقوم بتسليم مذكرة الضباط حول إعلان الوحدة السورية- المصرية والمتضمنة شكل الوحدة التي يريدونها على النحو التالي[3]:

١- دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستتحرر.

٢- رئيس دولة واحد.

٣- سلطة تشريعية واحدة.

٤- سلطة تنفيذية واحدة.

٥- سلطة قضائية واحدة.

٦- علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية.

٧- تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الموحد.

---

(١) بعد صدور هذا البيان، أشار عبد الناصر غلى تحقيق الاتحاد يتطلب خمس سنوات من التحضير الاقتصادي والسياسي والثقافي (ص(١) مذكرات العظم- ج٣- المصدر السابق.

(٢) ص(٢٢٣) دندشلي- المصدر السابق.

(٣) شارك في الوفد إضافة إلى ما ذكر كلاً من: (أحمد هنيدي، وطعمة العودة الله، وحسن حده، وعبد الغني قنوت، ومحمد النسر، وياسين فرجاني، وعبد الله جسومه، وجادو عز الدين، ومصطفى رام حمداني، وأكرم ديري، وجمال الصوفي) ص(٢٣٧)- المعلم- المصدر السابق.

الوحدة الدفاعية: أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية:

١ - قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية).

٢ - مجلس دفاع أعلى.

٣ - قيادة عامة للقوات المسلحة.

٤ - قوات مسلحة (برية وبحرية وجوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية.

٥ - موازنة واحدة.

التوقيع

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

١١/ ١/ ١٩٥٨م

وفي مساء نفس اليوم بُلغ رئيس الجمهورية بمذكرة ضباط الأركان، لوضعه أمام الأمر الواقع.

ويوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨م عاد الضباط من القاهرة بعد أن وقعوا مع عبد الناصر على مشروع الوحدة التي فرضوها دون الرجوع إلى رئيس البلاد أو رئيس الحكومة أو رئيس البرلمان[١].

اجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية وحضور أكرم الحوراني رئيس مجلس النواب، وعفيف البزري رئيس الركان ومعاونيه الربعة: أمين النفوري، وعبد الحميد السراج، واحمد عبد الكريم، ومصطفى حمدون. وكان حضور هؤلاء الضباط الاجتماع للضغط على من تسول له نفسه من الوزراء الاعتراض أو عدم الموافقة على مشروع الوحدة الذي وقعوه مع عبد الناصر[٢].

---

(١) ص(١٢٦)مذكرات العظم- المصدر السابق، وص(٢١٩) دندشلي- المصدر السابق.

(٢) ص(١٢٧) مذكرات العظم- نفس المصدر.

وكما ذهب الضباط إلى مصر يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٥٨ دون استشارة الحكومة السورية في ذلك، كذلك اجبر الضباط رئيس الجمهورية والوزارة على ركوب الطائرة يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨م للتوجه إلى مصر للإقرار بالوحدة التي أرادوها ومبايعة عبد الناصر[١].

يستخلص من كل ما تقدم أنه كان هناك صراع وخلافات حادة بين أطراف التجمع القومي من جهة، والذي ضم: (حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، والحزب الوطني، والكتلة الديمقراطية) وبين ضباط الأركان من جهة ثانية، وبين حزب الشعب والعسكريين والتجمع القومي من جهة ثالثة. فلم يجد هذا الخليط غير المتجانس لا في الأفكار ولا في الأهداف ولا في التطلعات والطموحات لإنهاء الخلافات إلا التحرك في طريق الوحدة، حيث يرسو الجميع على متن سفينتها إلى بر الأمان، فالوحدة هي الهدف وهي الأمل، وهي الأمان وهي الطمأنينة على مستقبل البلاد التي يتربص بها الذئاب، وتنهش جسدها الأفاعي، وفي النتيجة -وهذا بيت القصيد- تخليص البلاد من صبيان الجيش ومراهقيه المغامرين المتعطشين للتسلق على سلالم جدران الحكم والسلطة كلما كان تحت إمرة أحدهم خمسة بنادق أو دون ذلك أو أكثر. كذلك كان في الوحدة انعتاق من دهاليز السياسة القائمة على المنافع الشخصية والكيد والغدر والطعن والتآمر والخداع.

وقد نظرت كل فئة من هذه الفئات اللاهثة وراء الوحدة من منظارها الخاص، فمنهم من كان يحلم بأن تصبح سورية مزرعة له يستأثر بخيراتها، ومنهم من كان يحلم بان تقتسم لضياع ويحصل على بعضها، والأحلام كانت كثيرة وكثيرة.

أما الشعب فقد كان في واد آخر من كل ماكان يفكر به الساسة والعسكريون، فقد كان ينظر إلى الوحدة على أنها قدره وحلمه الذي داعب وجدانه على مر العصور، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾[٢].

---

(١) ص(١٤٣) نفس المصدر، وص(٢٢٥) دندشلي - المصدر السابق، وص(٢٣٢) بارتيك سيل- المصدر السابق، وص(١٦٠) قاسم سلام- البعث والوطن العربي، وص(٩٤) جوزيف إلياس- تطور الصحافة ج٣.
(٢) سورة الأنبياء: (٩٢).

وكانت الوحدة السورية- المصرية إجماعاً شعبياً وحزبياً لم يشذ عنه إلا الحزب الشيوعي إضافة إلى بعض السياسيين - من باب الحرص على ما كانت تتمتع به سورية من حرية وديمقراطية وتعددية سياسية - الذين كانوا يريدونها اتحاداً لا وحدة، لظنهم بأن الاتحاد يعطيهم نوعاً من الحرية ويكفل لهم الديمقراطية.

قيام الوحدة السورية- المصرية

في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٥٨م بدأت الخطوة التنفيذية الأولى لقيام الوحدة، فقد انتقل رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي ومجلس وزرائه ومجموعة ضباط (المجلس الأعلى) إلى القاهرة تمهيداً لإعلان (الجمهورية العربية المتحدة).. وبعد اجتماع مطول مع القيادة المصرية، وزع الرئيس جمال عبد الناصر مشروع الدستور المؤقت للدولة الجديدة، ودوّن محضر الاتفاق على قيام الجمهورية العربية المتحدة.

في الأول من شباط ١٩٥٨م كلف الرئيس عبد الناصر السيد صبري العسلي -تقديراً لخدماته الوحدوية- [1] أن يعلن من شرفة قصر شويكار محضر اجتماع الوفدين السوري والمصري أمام الجمهور الذي احتشد أمام القصر. وفيما يلي النص الكامل للإعلان[2]:

إعلان الوحدة

(في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة يوم ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق أول فبراير/ شباط ١٩٥٨م، اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بممثلي جمهوريتي سورية ومصر السادة: صبري العسلي، وعبد اللطيف البغدادي، وخالد العظم، وزكريا محي الدين، وحامد الخوجة، وحسين الشافعي، ومأمون الكزبري، وأنور السادات، وأسعد هارون، وعبد الحكيم عامر، وصلاح الدين البيطار، وكمال الدين حسين، وخليل كلاس، ونور الدين طراف، وصالح عقيل، وفتحي رضوان، وعفيف البزري، ومحمود فوزي، وكمال رمزي استينو، وعلي صبري، وعبد الرحمن العظم، ومحمود رياض.

---

(١) ص(١٥٤) مذكرات العظم- المصدر السابق.

(٢) ص(٣٨٣-٣٨٤) المعلم- المصدر السابق.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا في الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي وتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، من أن شعب كل منهما، جزء من الأمة العربية، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصري، والمجلس النيابي السوري، من الموافقة الإجماعية على قيام الوحدة بين البلدين، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، كما تذاكروا ما توالى في السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحاً لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف أقطارهم، وحاضراً مشتركاً بينهم، ومستقبلاً مأمولاً من كل فرد من أفرادهم.

وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة، وسبيل الإنسانية غلى التعاون والسلام، ولذلك فإن واجبهم ان يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأماني إلى حيز التنفيذ، في عزم وثبات وإصرار قوي، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية وأسباب نجاحها قد توافرت بعد أن جمع بينهما في الحقبة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحاً وأكد أنها حركة تحرير وتعمير وعقيدة تعاون وسلام.

لذلك رأى المجتمعون أن يعلنوا اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل، وثقتهم العميقة في وجوب اتحاد سورية ومصر، في دولة اسمها (الجمهورية العربية المتحدة).

كما رأوا أن يعلنوا اتفاقهم الإجماعي على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطياً رئاسياً، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم رئيس الدولة ويكونون مسؤولين أمامه.

كما يتولى السلطة التشريعية في هذه الجمهورية مجلس تشريعي واحد، وسيكون لها علم واحد، يظلل شعباً واحداً وجيشاً واحداً، في وحدة يتساوى فيها أبناؤها في الحقوق والواجبات ويدعون جميعاً لحمايتها بالأنفس والمهج والأرواح. ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأمين منعتها، وسيتقدم كل من فخامة الرئيس شكري القوتلي وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام المجلس النيابي السوري ومجلس الأمة المصري، في الأربعاء ١٦ رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق ٥ فبراير/ شباط ١٩٥٨م، يبسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع ويشرحان أسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية.

كما سيدعى الشعب في سورية ومصر إلى استفتاء خلال ثلاثين يوماً على أسس الوحدة وشخص رئيس الدولة.

والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه يحسون بأعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر، إذ شاركوا في الخطوة الإيجابية في طريق وحدة العرب وتضامنهم، تلك الوحدة التي عاشت تملأ قلوب العرب كأمل مرموق، وهدف عظيم، حقبة بعد حقبة، وجيلاً بعد جيل، والله نسأل أن يكلل هذه الخطوة وما يتلوها من الخطوات بعين رعايته الساهرة، وبفضل عنايته السابغة وأن يكتب للعرب في ظل الوحدة العزة والسلام.

القاهرة في ١٢ رجب سنة ١٣٧٧هـ

الموافق أول فراير/ شباط سنة ١٩٥٨م

وفي ٥ شباط اجتمع مجلس النواب السوري لتنفيذ الخطوة الثانية، حيث تليت رسالة رئيس الجمهورية فوقّع النواب على مضبطة إعلان الوحدة، وترشيح السيد جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، وإجراء الاستفتاء العام لانتخاب رئيس الجمهورية، ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت، وقد حضر جميع نواب المجلس ما عدا السيد خالد بكداش (رئيس الحزب الشيوعي) الذي كان قد غادر البلاد إلى إحدى الدول الاشتراكية، وكان في مقدمة الحضور السيد رشدي الكيخيا (رئيس حزب الشعب) الذي كان مقاطعاً جلسات المجلس منذ أربعة أشهر بسبب المشادة الكلامية مع خالد بكداش.

تحولت جلسة مجلس النواب إلى مظاهرة شعبية تعالت فيها الهتافات والتصفيق، وحيا النائب سهيل الخوري الرئيس عبد الناصر.

بعث السيد أكرم الحوراني رئيس مجلس النواب رسالة إلى السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة المصري، تضمنت قرارات مجلس النواب، واتخذ مجلس الأمة المصري الخطوات ذاتها، وتحول اجتماعه إلى مظاهرة لم تقل حماساً عن المظاهرة البرلمانية السورية.

في ٢٢ شباط ١٩٥٨م تم الاستفتاء في سورية ومصر على انتخاب رئيس الجمهورية ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت فجاءت نتيجة الاستفتاء ٩٩.٢٥٪ (وراحت هذه الاستفتاءات سنة غير محمودة في معظم الدول الثورية والتقدمية العربية).

في ٢٢ شباط وصل إلى دمشق الرئيس عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، فقدمت الوزارة السورية استقالتها لإتاحة المجال أمام الرئيس لإصدار الدستور المؤقت، وتشكيل الحكومة الجديدة.

في ٥ آذار ١٩٥٨م أعلن رئيس الجمهورية الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، وأصدر في اليوم التالي مراسيم تشكيل أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة وجاءت على النحو التالي(١):

السادة: (عبد اللطيف البغدادي، والمشير عبد الحكيم عامر، وأكرم الحوراني، وصبري العسلي) نواباً لرئيس الجمهورية.

عبد الحميد السراج: وزيراً للداخلية في الإقليم الشمالي (سورية).

عبد الوهاب حومد: وزيراً للعدل.

أمين النفوري: وزيراً للمواصلات.

أحمد عبد الكريم: وزيراً للشؤون البلدية.

فاخر الكيالي: وزيراً للمالية.

حسن جبارة: وزيراً للتخطيط.

صلاح البيطار: وزير دولة.

خليل كلاس: وزيراً للاقتصاد.

ووزعت بقية الحقائب الوزارية بين المصريين، وعين الفريق عفيف البزري قائداً للجيش الأول (السوري).

---

(١) ص(٢٤١) المعلم- المصدر السابق.

أهم الأحداث التي وقعت خلال عمر الوحدة المصرية- السورية

الاتحاد مع اليمن:

وقع الرئيس جمال عبد الناصر والمير (البدر) بحضور شكري القوتلي وحضور نواب الرئيس الربعة في القصر الجمهوري بدمشق ميثاق الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ ٨ آذار ١٩٥٨م، وفي ذلك الاجتماع القى الرئيس عبد الناصر والأمير البدر وشكري القوتلي كلمات قصيرة أشادوا فيها بالاتحاد، ووجه عبد الناصر شكره وتقديره لفهام أحمد ملك اليمن الذي أخذ زمام المبادرة ودعا للاتحاد وكان له فضل السيق.

وفي اليوم الثاني خرجت الصحف بعناوين كبيرة:

(توقيع ميثاق الاتحاد ينص على تشكيل مجلس اتحادي، ومجلس دفاع، ومجلس اقتصادي، ومجلس ثقافي).

ولكن هذا الميثاق بقي حبراً على ورق ثم الغرق، ولم ينفذ منه سوى تعيين المشير عبد الحكيم عامر -شكلياً- قائداً عاماً لقوات الاتحاد، وتعيين النائب السوري إحسان الجابري عضواً في مجلس الاتحاد.

كان إعلان اتحاد الجمهورية العربية المتحدة مع اليمن بداية لتورط جيش مصر فيما بعد في حرب اليمن بالشكل المأساوي الذي جرت فيها (فقد قدرت الضحايا بمليون مواطن يمني وخمسين ألف جندي مصري) ولم يكن هنالك عمل جاد لتحقيق الاتحاد بل كان ميثاق الاتحاد وسيلة للكسب الإعلامي والسياسي ولبسط السيطرة والنفوذ، وهكذا أخفقت ولا تزال تخفق جميع مشاريع الوحدة أو الاتحاد التي طرحت في الساحة العربية حتى الآن، لأن كل طروحات الوحدة أو الاتحاد تكون صادرة عن أهواء وأمزجة القادة، الذين تفتقر بلدانهم إلى الحد الأدنى من الديمقراطيات وتمثيل الشعوب الحقيقي.

تطور الأوضاع العربية والدولية بعد قيام الوحدة

استمر الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعد قيام الوحدة، فشرعت الولايات المتحدة بشكل ملحوظ، بتحسين علاقاتها مع جمال عبد الناصر سواء في توجيه أجهزة إعلامها أو تصريحات مسؤوليها تجاه سياسته العربية.

زيارة جمال عبد الناصر الأولى للاتحاد السوفييتي

قبل أن يسافر عبد الناصر إلى موسكو عقد اجتماعاً ضم كل من: أكرم الحوراني، وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي. وتساءل ناصر عما يجب أن يطلبه من الاتحاد السوفييتي. فقال المشير إن أهم ما نطلبه هو تزويدنا بالأسلحة الحديثة، فثنى الحوراني على اقتراحه وقال للرئيس إن زيارتك للاتحاد السوفييتي بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة مناسبة جيدة سيلبي بها السوفييت كل ما نطلبه من أسلحة. وأن المشير أدرى مني بالطبع بأنواع الأسلحة، ولكنني أقول على سبيل التذكير أن جيشنا بحاجة للصواريخ لأن إسرائيل ستجابهنا قريباً بتحويل نهر الأردن فعلينا أن نكون مستعدين لهذه المجابهة.

لم يعلق عبد الناصر بشيء على هذا الاقتراح، وكان يبدو أن الذي يهمه بالدرجة الأولى من هذه الزيارة هو المزيد من المعونات والقروض والمحافظة على سياسة التوازن بين المعسكرين.

وفي صباح ٢٩ شباط ١٩٥٨م توجه الجميع إلى مطار (أبو صوير) الذي كان يعج بعدد كبير من المدعوين، فركبنا طائرة ضخمة -كما يقول الحوراني في مذكراته- من طراز (تي يو ١٠٤) وكان عدد المرافقين لجمال عبد الناصر من رجال المخابرات والصحافيين وموظفي الإعلام والمصورين والسكرتارية والخدم كبيراً جداً كما قال لي محمود رياض. وجلست إلى جانب عبد الناصر في الطائرة حسب طلبه.

عندما وصل الوفد إلى موسكو حوالي الظهر كان على رأس مستقبلينا (فورشلوف وخروشوف وريشنكو وكازنوف ومحدينوف وكوسجين وغروميكو والمارشال روكوفسكي) وجميع وزراء الاتحاد السوفييتي، وعلى جانبي الطريق الذي يبعد عن موسكو (٣٥) كيلو متراً

اصطف أهل موسكو في جمع ليس له مثيل لاستقبال جمال عبد الناصر، ونزلنا في الكرملين وكانت المرة الأولى التي يحل بها رئيس دولة أجنبية.

يقول الحوراني: كنت أشعر وأنا أتطلع حولي في القصر أن في كل ركن وزاوية سر من أسرار التاريخ أو طيف من أطياف الماضي، فهاهي مدافع نابليون المهزوم ما تزال مصوبة في باحة القصر، وهاهي غرفة لينين ما تزال على حالها، بسيطة متواضعة، وهاهو جثمانه إلى جانب ستالين يستقبلان كل يوم آلاف الزائرين.

يتابع الحوراني قائلاً: عقدنا بعدظهر اليوم الأول من وصولنا أول اجتماع بمكتب خروشوف، وكان جمال عبد الناصر على رأس الوفد العربي، بينما كان خرشوف على رأس الوفد السوفييتي.

افتتح خروشوف الاجتماع بالترحيب بعبد الناصر والوفد المرافق له، وتحدث عن الموقف المخلص والمؤيد الذي وقفه الاتحاد السوفييتي من الجمهورية العربية المتحدة، ثم أشار بأسلوب فيه سخرية وقسوة إلى أن أخبار المناقشات بين الجانب السوفييتي والمصري كانت تتسرب إلى الغرب دائماً، كما لفت نظر عبد الناصر إلى وجود عناصر غير مأمونة بين موفديه، ثم ندد بسياسة اللعب على الحبلين وابتزاز الأموال، وقال إننا لا نجهل ارتباطكم بالغرب ولكن لا بأس أن تأخذوا من هؤلاء الخنازير الغربيين القروض والمساعدات، إننا سنظل أوفياء ومخلصين لقضاياكم.

كان خروشوف يتكلم والدماء تغلي في رأسي، وكنت أقول في نفسي كيف تستقبلنا موسكو بهذه الحفاوة التي لم يسبق لها مثيل ثم يتهمنا خروشوف بالتواطؤ مع الغرب. أما عبد الناصر فقد امتقع وجهه ولكنه لم ينبس ببنت شفة.

عندما خرجنا من غرفة الاجتماعات سألني عبد الناصر: ما رأيك في أقوال خروشوف؟ قلت له: إنني أعتبرها إهانة واتهاماً لنا.

لم يعقب عبد الناصر على كلامي، ثم طوتنا دهاليز الكرملين في طريقنا إلى الأجنحة المخصصة لكل منا.

عقدنا في اليوم الثاني اجتماعاً آخر في الكرملين ضم جميع الذين حضروا الاجتماع الأول، وقد استهل خروشوف هذا الاجتماع بكلمة صغيرة تتصف بالظرف والدعابة، ثم توجه بالكلام قائلاً:

من منكم ظن أنني أسأت إليه في اجتماع البارحة؟

إنني لم أقصد الإساءة أبداً، وإذا كان الترجمان قد قصر في ترجمة كلامي فإنني سأعاقبه، وعلى كل حال فإنني أعتذر إذا كان أحدكم قد ظن ذلك، فلم أعلق بكلمة على هذا الاعتذار، ولا أدري كيف انتقل حديثي مع عبد الناصر إليه.

أستعرض عبد الناصر الوضع العربي بشكل عام والوضع المتفجر في العراق بشكل خاص، وقال إنه بوسع الجمهورية العربية المتحدة أن تشعل ثورة في العراق وأن تطيح بحلف بغداد وجميع الأنظمة الرجعية المتواطئة مع الاستعمار، وتساءل عن موقف الاتحاد السوفييتي ومدى دعمه وتأييده للجمهورية العربية المتحدة في مثل هذا الحال، وكاد ناصر أن يصل إلى نهاية حديثه فكتبت له ورقة صغيرة أذكره فيها بثورة الجزائر وضرورة تأييدها ودعمها فقرأ ملاحظتي وملاحظة أخرى كتبها عبد اللطيف البغدادي دون أن يتعرض لما فيهما.

كان رد خروشوف على استعراض جمال عبد الناصر وتساؤله عن مدى دعم الاتحاد السوفييتي للثورات العربية يتضمن النقاط التالية:

١-ضرورة التعقل تجاه إذكاء الثورات الوطنية في المنطقة العربية.

٢-الإشارة إلى ما تملكه الجمهورية العربية المتحدة من مواقع استراتيجية هامة على البحر المتوسط.

٣-استعداد الاتحاد السوفييتي لتقديم كل أنواع المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية للجمهورية العربية المتحدة.

بعد هذا الاجتماع أصبحت الاجتماعات تعقد على انفراد بين عبد الناصر وخروشوف.

وفي يوم ٢ أيار ١٩٥٨م اجتمع عبد الناصر مع خروشوف اجتماعاً خاصاً لم يطلعنا على ما دارفيه من أحاديث، ثم غادرنا موسكو بعد يومين مسافرين بالطائرة لزيارة أوزبكستان.

كان جمال عبد الناصر يستفسر أثناء الرحلة من محدينوف وكوسيغين عن تجربة الاتحاد السوفييتي في ميدان الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والخارجية، فقال كوسيغين الذي رافق التجربة السوفيتية منذ بدايتها: إن النجاح في تأميم الصناعة كان أسهل علينا من تأميم الزراعة، وقد واجهنا مصاعب وتعقيدات كثيرة في تأميم التجارة، ونصح عبد الناصر أن يعالج تأميم التجارة ولاسيما الداخلية بكثير من الصبر والحذر، وبعد أن انتهى جمال عبد الناصر من أحاديثه معهما انتحى بي قائلاً: أتدري ماذا طلب مني خرشوف في اجتماعي المنفرد معه في منزله الريفي؟؟ لقد طلب مني أن أتعاون مع خالد العظم بدلاً منكم فرفضت طلبه. قلت لعبد الناصر: أستغرب أن يطلب خروشوف ذلك وهو أمر يتعلق بشؤوننا الداخلية فعلق عبد الناصر على ذلك: أليس من السخرية أن يطلب مني زعيم العالم الاشتراكي أن أتعاون مع أكبر إقطاعي في سورية؟؟

كان هذا هو الجانب الوحيد الذي كشفه جمال عبد الناصر من جوانب مباحثاته المنفردة مع خروشوف ومع ذلك فإنه لم يكن صادقاً في روايته تماماً.

خرج أهالي طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان (الإسلامية) عن بكرة أبيهم للترحيب بجمال عبد الناصر والوفد المرافق له، وهم يهتفون بالعربية أهلاً وسهلاً بكم، وقد لفت انتباهي عند نزولنا من الطائرة وفد رجال الدين، وكان على رأسهم والد محدينوف وهو شيخ مسن، ولما أصر على تقبيل يد جمال عبد الناصر (المسلمون من غير العرب يعتبرون أن العرب من أصحاب النسب الطاهر للنبي صلى الله عليه وسلم فيريدون بذلك التبرك والتقرب من ذلك النسب الطاهر) نظر إليه ولده محدينوف نظرة مليئة بالسخط. ثم زرنا بعد ذلك (باكو) عاصمة أذربيجان.

انحراف خطر في سياسة الجمهورية العربية المتحدة وتفجر الأوضاع في لبنان

كشفت الولايات المتحدة جهاراً نهاراً عن مخططها العدواني تجاه لبنان، جاء ذلك على لسان مسؤوليها، وتصميمها على تفجير الحرب الطائفية ومحاولاتها تحميل الجمهورية العربية المتحدة مسؤوليتها لتبرر إنزال قواتها فيه، بحجة طمأنة المسيحيين وخاصة الطائفة المارونية

من (المتحالفين مع الشيوعية الدولية من المسلمين لاحتواء لبنان المسيحي)، ولتبرير ذلك أخلاقياً ودولياً فإنها طلبت من رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون أن يشكو الجمهورية العربية المتحدة إلى الأمم المتحدة، وأن يطلب بشكل رسمي من واشنطن إنزال قواتها في لبنان، وهكذا فإن اللعبة القذرة للولايات المتحدة وحلفائها لم تكن في طي الكتمان والخفاء على أحد.

ولم يظهر من الجمهورية المتحدة، لا في نهج سياستها ولا إعلامها، أي فضح حقيقي لهذه المؤامرة القذرة، بل كان عبد الحميد السراج يسير بتصرفاته بشكل متواز غير متعارض مع أهداف المؤامرة التي يشترك فيها حلف بغداد وإيران وإسرائيل وبريطانيا بقيادة المخابرات المركزية الأمريكية.

كان هدف المعارضة اللبنانية منع كميل شمعون من تعديل الدستور وتجديد ولايته، وذلك لوضع حد لانحراف سياسته الداخلية والعربية والخارجية بما يناقض الميثاق الوطني.

وبالفعل نجحت المعارضة اللبنانية التي تعاظمت واتسعت ضد كميل شمعون من منعه تعديل الدستور واضطرته لإعلان تراجعه عن فكرة تجديد رئاسته التي لم يبق على مدة انقضائها سوى شهرين فقط، إذن لم يعد من الجائز أن تصر المعارضة اللبنانية بتحريض من المتحدة على اشتراط استقالته الفورية، بعد أن تكشفت نوايا الولايات المتحدة على دفع لبنان إلى تفجير الحرب الطائفية.

يقول الحوراني: كان عبد الحميد السراج يرسل المتطوعين والمال والسلاح إلى لبنان ويدفع به إلى هوة الحرب الطائفية أكثر مما تدفعه الولايات المتحدة وحلف بغداد وإسرائيل إلى ذلك.

استدعاء نائبي الرئيس والمجلس التنفيذي السوري إلى القاهرة

يقول الحوراني في مذكراته: في هذه الفترة أبلغني محمود رياض، عن لسان عبد الناصر بضرورة سفر المجلس التنفيذي إلى القاهرة، فرأيتها مناسبة لمعالجة المشاكل المشكو منها، كما كان الاجتماع بالرئيس ناصر ضرورياً لبحث مشكلة لبنان التي تحولت إلى حرب أهلية

خطرة، فعقدت قبل يوم واحد من سفرنا للقاهرة بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٥٨م اجتماعاً للمجلس التنفيذي بحثنا فيه تطور الأوضاع في لبنان وكيفية معالجتها على ضوء تصريحات كميل شمعون واتهاماته للمتحدة، وناقشت القضايا الهامة المستعجلة.

وصلنا إلى القاهرة ونحن آملين أن تحل اجتماعاتنا بالرئيس عبد الناصر المشاكل التي أشرت إليها فكانت حصيلة اجتماعاتنا المستمرة حتى عودتنا إلى دمشق بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٥٨م هي تحريض صبري العسلي وفاخر الكيالي والطبقة الإقطاعية ضدنا. فقد شجعهما - فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي في سورية- الموقف المعلن والجديد لعبد الحميد السراج الذي قال في هذه الاجتماعات أنه كان مخدوعاً في الماضي، وأنه لا وجود للإقطاعية في سورية.

وفيما يتعلق بالمشكلة اللبنانية فقد تجاهل عبد الناصر تماماً ما كان يجري في لبنان ولم يبحث مع المجلس التنفيذي موقف الجمهورية المتحدة أو خطته تجاه تلك الأحداث، ولم نخرج بنتيجة من هذه الاجتماعات التي استمرت في أحرج أيام الأزمة اللبنانية سوى موافقته على الخطوط العامة للموازنة السورية التي أعدتها وزارة المالية، وسماحه للمجلس التنفيذي في سورية ببحثها ودراستها، وهكذا عدنا إلى سورية ونحن نحمل خلافاتنا مع صبري العسلي وفاخر الكيالي وطبقتهم التي زادت في إثارتها تلك الاجتماعات، وكانت إثارة الخلاف بيننا وبين العسلي والكيالي وطبقتهم وبيننا وبين النفوري وأحمد عبد الكريم قد بدأت قبل دعوتنا للقاهرة بواسطة أجهزة عبد الناصر المدنية والعسكرية.

في شهر حزيران سافر عبد الحميد السراج إلى القاهرة واجتمع بالرئيس عبد الناصر، ولما عاد أردت -والكلام للحوراني- أن استوضح منه عن تطور سياسة المتحدة تجاه أحداث لبنان، فلم يشر إلى أي تغيير، بل أصبح أكثر حماسة واندفاعاً في إرسال المال والسلاح إلى لبنان بالرغم من عدول شمعون عن تجديد رئاسته وتعديل الدستور[١].

كتب الأستاذ حسنين هيكل مقالاً في جريدة الأهرام القاهرية تحت عنوان (الخديعة الكبرى) وهو عبارة عن حوار دار بين السفير الأمريكي في القاهرة (ريموند هير) والرئيس

---

(١) جريدة العرب اليوم- مذكرات الحوراني.

جمال عبد الناصر، وكان موضوع الحوار يدور حول الأزمة اللبنانية، وقد قصد جمال عبد الناصر أن يعلن بطريقته عن اتفاقه مع الولايات المتحدة على حل الأزمة، على الأسس التالية:

١- إن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها تجاه القومية العربية وتجاه الجمهورية العربية المتحدة، وأنها تعهدت بمساعدته في حالة تعرضه لأية أزمة (وكان هذا ما أعلنه عبد الناصر أيضاً يوم عودته من الاتحاد السوفييتي).

٢- أعلن أن الولايات المتحدة كلفته أن يساعدها على حل عاجل للأزمة اللبنانية بنفوذه الشخصي وأنهما اتفقا، بناء على اقتراحه على ترشيح اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية (وهو قائد الجيش اللبناني).

٣-أن جمال عبد الناصر يقدر الولايات المتحدة حراجة موقفها تجاه إعلان اتفاقها معه، لأن في المنطقة دولاً تتجه بالولاء لها، ولربما يخطر في بال هذه الدول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عنها.

٤-أن عبد الناصر لم يكن مكترثاً بعرض الشكوى اللبنانية أمام الجامعة العربية ومجلس الأمن.

ويقول هيكل على لسان عبد الناصر في مقاله:

(وقد يخطر في بالكم مثلاً أن عرض المشكلة أمام الجامعة العربية على أساس شكوى لبنان يضايقني، أو أن عرضها على مجلس الأمن على هذا الأساس نفسه قد يسبب لي إحراجاً أرغب في تجنبه بالاشتراك معكم في إيجاد حل للأزمة، ولكنني أؤكد أن هذا كله ليس في اعتباري فأنا اعرف موقفي جيداً وأثق بسلامته).

غادر عبد الناصر في مطلع شهر تموز ١٩٥٨م إلى يوغسلافيا ومعه زوجته وأولاده على متن يخت مصري للراحة والاستجمام، وهكذا ظل الإقليم السوري يعيش فترة ارتباك وتوقف في الأعمال طيلة إقامة الرئيس عبد الناصر في يوغسلافيا. هذه الإقامة التي أنهتها سريعاً أحداث العراق، عندما أطاحت مجموعة من الضباط العراقيين بالنظام الملكي في بغداد صبيحة يوم ١٤ تموز. وكانت أحداث لبنان تتسع وتتفاقم وبدأ تواطؤ كميل شمعون

والانعزاليين يأخذ شكلاً خطيراً للغاية، وقد نشرت الصحف تحت عناوين بارزة نص المذكرة التي بعث بها توفيق طوقان مدير مكتب اللاجئين الفلسطينيين في جنيف إلى سكرتارية الأمم المتحدة، أعلن فيها أن الحكومة اللبنانية والقوميين السوريين والكتائب شنوا حملات اضطهاد عنصرية ضد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من اللاجئين يقدر بـ(١٨٠٠) قتيل أثناء الحملات الإرهابية التي شنتها العصابات المذكورة على مخيمات اللاجئين في مخيم شاتيلا في بيروت وتل الزعتر، وجاء في المذكرة نفسها أن ما يربو على (١٥) ألف لاجئ فلسطيني من أصل (١٥٠) ألف فلسطيني مقيم في لبنان قد طردوا من الأراضي اللبنانية، كما نشرت الصحف أنباء الاجتماعات الرسمية بين شارل مالك وزير الخارجية اللبناني مع (ابا إيبان) في مكتب (دالس) وزير خارجية الولايات المتحدة، وصرح إيبان إثر الاجتماع بأنه الهدف منه هو الحصول على تأكيد رسمي من حكومة لبنان بالمحافظة على حدودها مع إسرائيل[1].

ثورة ١٤ تموز في العراق

في صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م انطلقت محطة إذاعة بغداد بشكل مفادئ تذيع نبأ الثورة الذي انتشر سريعاً بين الجماهير السورية بسرعة خاطفة فهرع الشعب من كل مكان إلى الشوارع يعانق بعضه بعضاً (بهذه العاطفة المؤججة كان يغذي دعاة القومية الشعوب العربية الطيبة البسيطة ويستغل عاطفته الجياشة حيال قضايا الأمة، هذه الشعوب التي لم تكن تدري ما يخبئه لها هؤلاء الدعاة من مستقبل مليء بالقهر والتقزيم والتدجين والتحجيم والإذلال والتجويع وتقويس القامات والهزائم، وما سيفتح لهم من معتقلات وما سيبني لهم من سجون).

يقول الحوراني في مذكراته: لقد حدثت المعجزة وسددت القومية العربية أكبر ضربة لأكبر معقل من معاقل الاستعمار البريطاني (كنا نظن هذه الفرحة الغامرة الطافحة على وجه الحوراني وهو أحد رموز القومية العربية نتيجة تحرير فلسطين وإعادة الشعب الفلسطيني إلى

(١) جريدة الأهرام القاهرية - عدد ١٧ حزيران ١٩٥٨م.

أرضه) فسارت المظاهرات في جميع أنحاء سورية وهي تردد أهازيجها: (عبد الكريم منوجهلك تحية.. أحسن زعيم للأمة العراقية.. تتهنى شعب العراق بإعلان الجمهورية).

ويتابع الحوراني قائلاً: اتجهت فور سماعي نبأ الثورة بدلاً من القصر الجمهوري، إلى السفارة المصرية السابقة التي أصبحت بعد الوحدة مقراً لمحمود رياض مستشار الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك لإمكانية الاتصال بالرئيس بشكل مستعجل، فاقترحت على السيد محمود رياض أن يتصل فوراً بالرئيس عبد الناصر ويبلغه ضرورة إصدار بيان عاجل باسم الجمهورية العربية المتحدة يعلن فيه أن أي عدوان على الجمهورية العراقية يعتبر عدواناً على الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لميثاق الضمان الجماعي العربي، فوافق جمال عبد الناصر على هذا الاقتراح.

وبالفعل صدر هذا البيان في اليوم الثاني الذي تم فيه إنزال القوات الأمريكية في لبنان. (ومن المفارقات العجيبة أن الحوراني الذي كان متحمساً للثورة العراقية التي أقدمت بوحشية على ذبح أفراد العائلة الهاشمية المالكة في العراق، وقد لفظته كل دول العالم ورفضت إقامته على أرضها عند فراره من سورية، استقبلته المملكة الأردنية الهاشمية بكل حفاوة وتكريم، ومنحته الجنسية الأردنية، ورحبت بإقامته في ربوعها، وبقي فيها حتى وفاته منفياً). وطلب الحوراني من جمال فيصل قائد الجيش الأول استنفار الجيش، ثم استنفار تنظيمات المقاومة الشعبية والاستعداد لمد العون العاجل بالأسلحة والذخيرة لجيش العراق بعد الاتصال به.

ويقول الحوراني: كنت أحلم لو كان بمقدورنا إلغاء الحدود بين البلدين فور سماعنا نبأ الثورة، ليتم الاتصال الكامل بين القطرين الشقيقين شعباً وجيشاً وسلاحاً، ولنذهب فوراً إلى بغداد للتفاهم على الخطط الكفيلة بصيانة الثورة والبدء بتحقيق الاتحاد بين البلدين.

الجهل بحقيقة الثورة العراقية وقيادتها

كان الجميع يجهلون -عند اندلاع الثورة العراقية- أي شيء عن القائمين بها، كما كان الجميع - في سورية- عاجزين عن اتخاذ أية مبادرة احتياطية لحماية سورية بعد نزول القوات الأمريكية إلى لبنان.

كان عبد السلام عارف نائب قائد الانقلاب عبد الكريم قاسم يتكلم في قيادة الجيش والحكومة منذ الأيام الأولى للانقلاب وكأنه قائده، وأن قاسم ما هو إلا واجهة له.

ومنذ الأيام الأولى للانقلاب بدأت أعراض التسابق على تزعمها بين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم، بما يشير بأن أحدهما يدبر تصفية الآخر في أقرب فرصة.

جاء عبد السلام عارف إلى دمشق يوم ١٩ تموز ١٩٥٨م للقاء عبد الناصر، وبعد اجتماعات مطولة ومناقشات عقيمة بين الوفدين، صدر بيان ضعيف هزيل لا يختلف -كما يقول الحوراني في مذكراته- عن صيغة البيانات التقليدية[1].

إنشاء الاتحاد القومي

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر -وبشكل مفاجئ دون استشارة أحد- قراراً يقضي بتشكيل لجنة لوضع مبادئ الاتحاد القومي مؤلفة من:

١- عبد اللطيف البغدادي: رئيساً.

٢- أكرم الحوراني: عضو.

٣- كمال الدين حسين: عضو.

٤- صلاح البيطار: عضو.

٥- أمين النفوري: عضو.

٦- أحمد عبد الكريم: عضو.

٧- فريد زين الدين: عذو.

٨- فاخر الكيالي: عضو.

٩- كمال رفعت: عضو.

وتم الاتفاق على أن يكون جدول أعمال هذه اللجنة هو البحث في تحديد وتوضيح الشعارات الثلاثة الآتية:

أ- القومية العربية.

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني (الحلقتين:١٦-١٨/ ٨/ ١٩٩٧م)- المصدر السابق.

ب- الوحدة العربية.

ج- الحرية والديمقراطية والاشتراكية.

كما تم الاتفاق على التشاور في موضوع الجهاز التنظيمي للاتحاد القومي.

يقول أكرم الحوراني في مذكراته: لقد أدهشني وأدهش الأعضاء السوريين أن كمال الدين حسين بدأ النقاش بقوله: (إنه لا وجود للقومية العربية، وأن الكلام والدعاية شيء والواقع شيء آخر، وأن القومية العربية هي شعار يرفع، وأنه لا وجود حقيقي إلا للإسلام).

كان كمال الدين حسين مصراً على عدم وجود القومية العربية، فقلت له (والكلام للحوراني):

كيف تفسر إذن قيام الوحدة بين سورية ومصر؟ وإذا كان الإسلام فقط هو سبباً لقيام الوحدة لكان من الطبيعي أن تقوم الوحدة بين سورية وتركيا قبل قيامها بين مصر وسورية، وبدأت أتحدث عن القومية العربية كما أفهمها، ولكنه لم يقتنع وقال بإن الإسلام هو الذي حقق لشعب الجزائر الاحتفاظ بوجودته. وحضه على الجهاد من أجل حريته واستقلاله. وأن الإسلام هو الذي صمد في وجه الاستعمار الفرنسي خلال اكثر من مئة وثلاثين عاماً. قلت له:

هذا صحيح، وأكثر من ذلك فإن للقرآن الفضل في صيانة اللغة العربية، وأن للإسلام الفضل في بقاء الأمة العربية وقيام الحضارة العربية الإسلامية، وأن للإسلام الفضل في احتفاظ منطقة الشرق الأدنى بعروبتها وهذا ما لا ينكره احد، ومن الحقائق الاجتماعية علمياً التي لا يمكن إنكارها أيضاً أن وحدة العقيدة الدينية ركن هام من أركان الوحدة القومية، ولكن هذا لا يتنافى مع الوجود الواقعي والمادي الذي يثبت أن للعرب قومية خاصة، وللأتراك المسلمين قومية خاصة، وللإيرانيين قومية خاصة، ولا شك أن وحدة العقيدة بين الدول الإسلامية هي رابط حضاري وإنساني مهم، واستشهدت بالآية القرآنية: (يا ايها الناس إنا خلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا).. (مسكين هذا الحوراني الذي لم يستطع حفظ هذه الآية التي يستشهد بها لإقامة الدليل والحجة على كمال الدين حسين) فالآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا

خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (1).

ولقد اشترك الوزراء السوريون في هذه المناقشة بما يؤيد أقوالي، ولكن كمال الدين حسين أدهشني عندما التفت إلي قائلاً:

(أنتم البعثيون كفار وغير مسلمين)، قلت له: كيف تصدر علينا هذا الحكم دون دليل؟ ألا تعلم وأنت المسلم بأن من كفر مؤمناً فهو كافر؟ (أيضاً فبالإضافة إلى ضعف الحوراني في حفظ آيات الله فإنه لا يحفظ الحديث، فالحديث الذي يستشهد به هو: ((من كفر مسلماً فقد كفر)) وليس كما أورده هو). قال كمال الدين حسين: (لدي دليل لأنكم لا تصلون).

ويتابع الحوراني قائلاً: ولما رأينا عقم هذا الجدل وأنه لن يؤدي إلى اتفاق حول مفهوم القومية العربية، انتقلنا إلى موضوع الاشتراكية فقلت:

إننا نختلف عن الشيوعيين سواء على مستوى النظرية أو على مستوى التطبيق، إننا لا نؤمن بالماركسية كنظرية شاملة للحياة والوجود، ولهذا فإننا لا نقر ديكتاتورية البروليتاريا ولا نظام الحكم الذي ينبثق عن الماركسية، ونحن نؤمن أن الديمقراطية السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية وللتنمية ورفع مستوى المعيشة والإنتاج، ولكن ذلك لا ينفي وجود التناقض بين الطبقات في كل المجتمعات، وهو تناقض له دوره في تطوير المجتمع وتقدمه نحو المزيد من الديمقراطية السياسية والاجتماعية (من خلال تفسير معنى الاشتراكية عند الحوراني نراه يدور في حلقة مفرغة، أو كمن يحك أذنه اليسرى بيده اليمنى من وراء رأسه، فإذا كان معنى الاشتراكية الذي يفهمه الحوراني لا صلة له بالنظرية الماركسية فلماذا يستعمل كلمة الاشتراكية ولا يستعمل الكلمة الدالة والجامعة (العدالة الاجتماعية؟!).

كان عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وزكريا محيي الدين يقولون بأن الاتحاد القومي يجب أن يكون إطاراً تتعايش فيه كل فئات المجتمع، وكانت النتيجة لمثل هذا الإطار أن تحول إلى جهاز فضفاض في خدمة السلطة، ليس له أي قيمة سياسية أو اجتماعية، ولا مهمة له إلا التصفيق لعبد الناصر في المناسبات.

---

(1) سورة الحجرات: (13).

عندما شعر عبد الناصر بهذا الاختلاف بين الوزراء السوريين والمصريين بعد عدة اجتماعات حول الأفكار المطروحة. أمر باعتماد مبادئ (ثورة يوليو/ تموز) الستة التي أقام على أساسها الاتحاد القومي قبل الوحدة وهي:

١-القضاء على الاستعمار وأعوانه.

٢-القضاء على الإقطاع.

٣-القضاء على الاحتكار.

٤-إنشاء جيش وطني قومي قوي.

٥-إقامة عدالة اجتماعية.

٦-لإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ويتابع الحوراني قائلاً: ولما رفضنا نحن السوريين جعل المبادئ الستة وحدها هي المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد القومي، أوعز عبد الناصر لعبد اللطيف البغدادي ألا يدعو هذه اللجنة إلى الاجتماع بعد ذلك فأصبحت في حكم المنحلة.

كان عبد الناصر يعتقد أن حزبه الحقيقي الذي يمكن أن يعتمد عليه هو جهازي المخابرات والإعلام، وكان يعتبر تشكيل الاتحاد القومي هو للاستهلاك ولإلهاء الرأي العام، ولطالما نشرت وسائل الإعلام إدعاء غريباً بقولها إن الحزب يفصل ما بين عبد الناصر والجماهير، وأن عبد الناصر يريد أن يلتقي بجماهيره بدون وسيط.

انتخابات الاتحاد القومي

أعلن وزير الداخلية المركزي زكريا محي الدين بأنه سيفتح باب القيد في جداول الانتخابات بتاريخ ١٧ أيار عام ١٩٥٩م، بعد ذلك أصدر عبد الناصر قراراً تحت رقم (٩٧٧) يدعو فيه الناخبين لانتخابات اللجان المحلية للاتحاد القومي في مدن وقرى الجمهورية في يوم ١٥ تموز ١٩٥٩م.

وشغلت الانتخابات الناس وجميع الجهزة في الدولة خلال شهري حزيران وتموز من عام ١٩٥٩م، وكان عدد المرشحين في سورية (٢٥) ألف مرشح فقط! أما عدد المرشحين

فيمصر فكان (١٤) ألف مرشح. وكان التنافس بين هؤلاء المرشحين مثيراً لكل أنواع الانقسامات والعصبيات، وكان معظم الفائزين من الأميين، وسقط معظم المثقفين الذين رشحوا أنفسهم ولم ينجح منهم إلا من أرادت له المخابرات النجاح.

وفي فترة الانتخابات للاتحاد القومي حاول عبد الناصر إرضاء اليمين السوري وذلك بالإيعاذ إلى الصحف بنشر أنباء عن نيته بإصدار عفو عن السياسيين السوريين الذين طالتهم الأحكام بعد مؤامرة حلف بغداد عام ١٩٥٦م، خلال العدوان الثلاثي على مصر، ومنهم (منير العجلاني، وعدنان الأتاسي).

زيارة المارشال تيتو والاحتفال بالعيد الأول لقيام الوحدة

جرى الاحتفال بعيد الوحدة الأول في دمشق بحضور المارشال (جوزيف بروز تيتو) رئيس الجمهورية اليوغسلافية -صديق عبد الناصر وحليفه في حركة عدم الانحياز- وفي اليوم الأول من هذا الاحتفال جرى عرض عسكري حضره الإمام البدر ملك اليمن، والمواطن العربي الأول شكري القوتلي، ونواب الرئيس، والوزراء التنفيذيون والمركزيون، ثم جرى مساء احتفال شعبي كبير في الملعب البلدي حضره مئات الألوف من أهل دمشق والمحافظات الأخرى.

افتتح عبد الناصر المهرجان بخطاب قومي حماسي، وبعد ذلك قام مع المارشال تيتو والقوتلي ونوابه بتوزيع سندات التمليك على الفلاحين المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي.

وكان برنامج الاحتفال يتضمن زيارة المدن السورية (حمص وحماة وحلب وإدلب) ويختم في (اللاذقية). حيث سيدشن مرفأ اللاذقية الذي أشرفت على تنفيذه يوغسلافيا، وبعد الانتهاء من تدشين المرفأ عاد تيتو إلى يوغسلافيا.

وكان قد صدر بيان مشترك تضمن الأسس الواحدة للسياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ولدولة يوغسلافيا، وهي: الحياد الإيجابي، وتدعيم السلام، وتحقيق التعاون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وتأييد ثورة الجزائر، وبحث مشكلة برلين، والمساعدات الاقتصادية للبلدان المختلفة[1].

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- الحلقة ٢٠/ ٨/ ١٩٩٧م.

ثورة الشواف في الموصل وموقف المتحدة منها

عندما أعلن الحزب الشيوعي العراقي أنه سيعقد مؤتمراً للسلام في الموصل. وعلم أن أربعة قطارات وعشرات سيارات النقل والطائرات الملأى بالشيوعيين المسلحين قد توجهت إليها. لم يتردد العقيد عبد الوهاب الشواف في مطالبة عبد الكريم قاسم بمنع المؤتمر، فكان جواب قاسم أن المؤتمر سوف يعقد في موعده في ٦ آذار ١٩٥٩م، وأن الشواف يتحمل مسؤولية أي حادث يعرقل المؤتمر.

وعندما تجمع المسلحون حول ثكنات الجيش في الموصل بدأوا يطلقون النار عليها بغزارة، فخرج اللواء الخامس من ثكناته ليرد إلى مصادر النيران. وعلى الأثر صدر في ٧ آذار ١٩٥٩م عن قيادة اللواء الخامس البيان الأول لثورة الموصل التي سميت أيضاً (بثورة الشواف)، والتي كانت انتفاضة محلية للرد على الاستفزاز الشيوعي أكثر من كونها عملاً مخططاً لإسقاط نظام الحكم في بغداد. وفي مستهل البيان الأول لخص الشواف أسباب ثورته فقال:

لم تكن الغاية من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م (أن يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد، وتزول طبقة استغلالية جشعة لتحل محلها فئة غوغائية تعبث بالبلاد والنظام والقانون فساداً، ويستبدل مسؤولون وطنيون بآخرين ينتقون مذهباً سياسياً لهذه البلاد العربية الإسلامية العراقية بصلة).. وخلص البيان إلى المطالبة بما يلي:

١- تنحي عبد الكريم قاسم من الحكم فوراً والقضاء على السياسة الغوغائية.

٢- المحافظة على سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

٣- المحافظة على التزامات العراق الدولية مع الاعتزاز بصداقة الاتحاد السوفييتي وسائر البلاد الاشتراكية.

٤- التمسك بالاتفاقات النفطية مع الشركات الأجنبية.

٥- فتح صفحة جديدة من الصداقة القائمة مع بريطانيا وأمريكا على أساس الند للند.

٦- رفض أي تدخل أجنبي والتهديد بقمعه.

كانت ردود الفعل لهذا البيان مشجعة على الصعيد الشعبي، إذ انطلقت الجماهير القومية في الموصل تواجه التحدي الشيوعي، وابتدأت المواجهة بمقتل الزعيم الشيوعي (كامل قازنجي).

ولم تحرك القطعات التي سبق واتفق معها الشواف، واطلع ضباط لوائه على الوضاع المتردية لثورته. وظهر الطيران فوق الموصل وقصف تجمعات الوحدات فيها، وأصيب الشواف اثناء القصف الجوي فسارع غلى المستشفى، وهناك عاجله ممرض شيوعي لئيم بطلقات من مسدسه فأجهز عليه، طمعاً في الحصول على الجائزة التي أعلنت عنها الإذاعة العراقية وهي(١٢.٠٠٠) ألف دينار وأعقب مقتل الشواف مذابح كبرى في الموصل، وكانت خاتمة مفجعة لثورة الشواف[1].

بعد إخفاق ثورة الشواف قامت في دمشق مظاهرات جمعت مئات الألوف لتشييع جنازة الرائد محمد سعيد سهاب بعد أن وصل الثائرون الهاربون من الموصل إلى سورية، وكان يتقدم هذه المظاهرات رجال الدين وينادون بثورة إسلامية ضد قاسم والشيوعية.

كان جمال عبد الناصر بعد إخفاق ثورة الشواف بحالة يرثى لها من اللم والانفعال، ففي ليلة ١٥ من آذار سهرنا معه -كما يقول الحوراني- إلى ما بعد السحور في قصر الضيافة، بحضور البغدادي والسراج وطعمة العودة الله ومصطفى حمدون، وقد افتتح الحديث قائلاً: إن قاسم هالك لا محالة، ثم اخرج من جيبه مصحفاً صغيراً فتحه على صفحة معينة من القرآن الكريم وقرأ من آيات تلك الصفحة هذه الآية: (ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) مستدلاً من أن عبد الكريم قاسم هالك لا محالة.

كلف جمال عبد الناصر في هذا الاجتماع مصطفى حمدون والسراج وطعمة العودة الله بالذهاب إلى جزيرة ابن عمرو في شمال سورية لتزويد القبائل البدوية السورية بالسلاح لغزو العراق، وقد تحمس هؤلاء لتنفيذ اقتراح عبد الناصر ولحسن الحظ تراجعوا عن تنفيذه.

---

(١) ص(٨٦١-٨٦٤/ ٣) عبد الوهاب الكيالي- موسوعة السياسة.

عبد الناصر يسعى لتطويق عبد الكريم قاسم

بعد الهزيمة التي مني بها عبد الناصر في معركته ضد عبد الكريم قاسم والتي انتهت بسحق (ثورة الشواف) -بالرغم مما بذل السراج من مجهود وما قدم من سلاح ومال ودعم معنوي- وبالنكبة القاسية التي حلت على إثرها بالقوى والعناصر الوطنية والقومية في صفوف الشعب والجيش، حاول عبد الناصر اللجوء إلى تطويق حكم عبد الكريم قاسم، بإقامة حلف عربي ضد نظامه وضد الشيوعية التي تسانده، فراح يرتب اجتماعاً بينه وبين اللواء فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية، لتنسيق سياستهما العربية، وذلك بمناسبة انعقاد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أوائل نيسان عام ١٩٥٩م في بيروت.

منذ بداية الاجتماع ظهرت بوادر الخلاف بين الوفود العربية، في حين تخلفت عن الحضور كل من تونس والأردن وليبيا فضلاً عن العراق الذي امتنع عن الحضور. وانتهى الاجتماع ببيان مشترك يظهر فيه جلياً إخفاق المتحدة في تحقيق غرضها، لأن المغرب والسودان، فضلاً عن الدول المتخلفة عن الحضور لا تؤيد المتحدة ولا توافق على مشاركة الجمهورية العربية المتحدة التأديبية ضد قاسم تحت ستار مكافحة الشيوعية.

تعيين المشير عبد الحكيم عامر حاكماً على سورية

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٥٩م ثلاثة قرارات جمهورية تقضي بتعيين المشير عبد الحكيم عامر حاكماً على سورية مزوداً بصلاحيات رئيس الجمهورية.

باشر المشير مهمته فور صدور هذه القرارات بتأليب القوى اليمينية في سورية على قيادات حزب البعث المنحل، بتحميلهم الأزمة النفسية والاقتصادية التي كانت تعصف فيها.

وحل المشير في اللاذقية، ثم قام بجولات على جميع قطع الجيش وألقى فيها خطباً مطولة.

وتم تعيين عبد الحميد السراج وزيراً للإعلام، بالإضافة إلى الداخلية والمخابرات، ليكون المشير والسراج قويين في مجابهة حزب البعث الذي ظلت تنظيماته قائمة في لبنان والعراق والأردن.

عبد الناصر يعمل على تفتيت حزب البعث

أصبح عبد الناصر وأجهزته الأمنية بعد قيام الوحدة بين سورية ومصر أكثر قدرة على تفتيت تنظيمات حزب البعث في البلاد العربية واحتوائها وضمها إلى أجهزته، ولكن ميشيل عفلق مؤسس الحزب الذي ظل خارج جهاز الوحدة الحاكم في الجمهورية العربية المتحدة كان حريصاً جداً على أن يظل أميناً عاماً لفروع الحزب خارج سورية، وقد تمكن جمال عبد الناصر وأجهزته الالتفاف على الحزب وكسب عدد كبير من كوادره وقياداته في لبنان والأردن والعراق وطلاب الحزب في أوروبا.

كان عبد الله الريماوي أمين الحزب القطري في الأردن -بتشجيع من عبد الناصر- يسعى لأن يكون الأمين العام للحزب بدلاً من ميشيل عفلق، فقد عقد مؤتمراً قومياً في بيروت كان من جملة مقرراته حذف جميع ما كتبه ميشيل عفلق من أدبيات الحزب في الماضي، فكان ذلك طعنة نجلاء وجهها لميشيل عفلق الذي تمكن هو الآخر من عقد مؤتمر قومي في لبنان صدر عنه بيان نشرته جريدة الصحافة في بيروت وجاء فيه:

وعلى أثر صدور هذا البيان نشرت الصحف اللبنانية بتاريخ ٦ أيلول ١٩٥٩م بياناً موقعاً من عبد الله الريماوي أمين سر قطر الأردن وبهجت أبو غربية عضو قيادة فرع الأردن رفضا فيه قرارات المؤتمر القومي[١].

ولما لجأ فؤاد الركابي من العراقي إلى سورية في أوائل شهر كانون الأول عام ١٩٥٩م استدعاه جمال عبد الناصر إلى القاهرة واحتفى به ووضعه في إحدى الحفلات التي أقامها سلاح الطيران على يمينه، وبذلك انضم الركابي إلى المتمردين الآخرين على الحزب والقيادة القومية برئاسة ميشيل عفلق، الريماوي وجبران مجدلاني[٢].

استقالة الحوراني والوزراء البعثيين من حكومة الوحدة

لم يدم شهر العسل طويلاً بين عبد الناصر ونائبه الحوراني والوزراء البعثيين في الحكومة المركزية، فقد قدم الحوراني وصلاح البيطار وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم استقالاتهم في

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- المصدر السابق.

(٢) تجريد أمين سر قطر الأردن عبد الله الريماوي من مسؤوليته كأمين سر القطر وكعضو في القيادة القطرية. تجميد نشاطه الحزبي وتحويله للتحقيق أمام القيادة القومية.

اليوم التالي لاحتفالات (عيد النصر) يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٩م، ومن ثم قدم كل من مصطفى حمدون وعبد النبي قنوت استقالتيهما.

معركة التوافيق

أعلن الناطق العسكري الرسمي باسم الجيش الأول أن كميناً يهودياً أطلق النار على المزارعين والرعاة فردوا على النار بالمثل، وأن الدبابات الإسرائيلية دخلت قرية التوافيق وأطلقت النار على الأهلين، وقد تم ذلك أمام المراقبين الدوليين، ثم جرت اتصالات لإيقاف النار بعد مرور (٢٠) دقيقة.

وقال الناطق أيضاً: إن الحالة على الحدود قد هدأت وان قيادة الجيش الأول قد اتخذت كل التدابير للرد بعنف على كل اعتداء جديد.

أهداف إسرائيل من وراء اعتداءاتها على قرية التوافيق

التوافيق قرية تقع جنوبي بحيرة طبريا في أسفل السفح الغربي لمرتفعات الحمة يفصلها عن المستعمرة الإسرائيلية المقابلة لها في الطرف الآخر، الواقعة على تل القصر، بداية المرتفعات الصاعدة غرباً إلى طبريا، سهل يتراوح عرضه بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر. وهذا التل برمته كان يقع عند قيام الهدنة سنة ١٩٤٨م داخل المنطقة منزوعة السلاح الفاصلة بين الأراضي السورية والقوات الإسرائيلية. إلا أن الإسرائيليين أخذوا يزحفون تدريجياً على هذه المنطقة ويقيمون فيها مستعمراتهم التي كانت مستعمرة تل القصر إحداها. ثم راحوا يزرعون نصف السهل الفاصل الباقي بين تل القصر والتوافيق بالقوة، بينما تحاول المخافر السورية المرابطة ردهم عن النصف الباقي مما كان يدعو إلى تبادل إطلاق النار مرات عديدة كل عام[1].

أما الحوراني فيقول في مذكراته عن قرية التوافيق: ولكن الحقيقة أن قرية التوافيق العربية قد أصبحت أثراً بعد عين بعد أن هاجمها الجيش الإسرائيلي وجعل عاليها سافلها وقضى على كثير من فلاحيها، أما من بقي حياً فقد هجرها هارباً إلى داخل الحدود السورية.

---

(١) ص(٧٩٨/ ١) الكيالي- المصدر السابق.

وغني عن البيان بأن الناطق العسكري الرسمي للجيش السوري يعترف بأنه طلب وقف إطلاق النار بعد مرور (٢٠) دقيقة على العدوان الإسرائيلي، فأصبحت الحالة هادئة ولكنه يهدد ويتوعد بالرد بعنف على أي هجوم جديد. وقد نشرت قيادة الجيش السوري بعد الانفصال صورة للأمر الذي أصدره المشير عبد الحكيم عامر بانسحاب الجيش السوري من المعركة بعد استيلاء الجيش الإسرائيلي على منطقة التوافيق في الأرض الحرام، فما أهمية قرية التوافيق؟

إن هذه القرية واقعة بالقرب من بحيرة طبريا -كما ذكرنا آنفاً- وقد كان هدف الهجوم عليها وتهديم بيوتها وتهجير أهلها من قبل الجيش الإسرائيلي الاستيلاء على الأرض الحرام لتنفيذ تحويل مجرى نهر الأردن.

لقد أصبحت مطالبة إسرائيل بهذه المناطق (الأرض الحرام) حيوية للغاية، نظراً لما لهذه المناطق من أثر في تحويل مجرى نهر الأردن، ذلك لأنه عندما يكتمل المشروع ستكون المنطقة المجردة من السلاح إلى الجنوب من بحيرة الحولة الرابطة بين شبكة أنابيب المياه ونهر الأردن.

تقدم رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة في هيئة الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بمذكرة طلب توزيعها على أعضاء المجلس طالبت بسحب القوات الإسرائيلية من المنطقة.

وهكذا أسدل الستار على إبادة قرية وتهجير أهلها واستيلاء الصهاينة على أرضها الحرام لتنفيذ عملية تحويل مجرى نهر الأردن لإرواء النقب واستقبال المزيد من المهاجرين اليهود.

في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل ناشطة في إنجاز مشروع تحويل نهر الأردن، وفي الوقت الذي قامت فيه بالاستيلاء على الأرض الحرام، كانت الخلافات العربية بالغة ذروتها بين العراق والمتحدة، وبين العراق والأردن، وبين الأردن والمتحدة وبين المتحدة وتونس.. و.. و.. إلخ[١].

(غريب أمر الحوراني، كيف يطلب من ضباط الجيش السوري أن يحسنوا الدفاع عن البلاد ضد العدو، ويتباكى على تدمير قرية التوافيق، أليس هو الذي علم هؤلاء الضباط أن

---

(١) صحيفة العرب اليوم- مذكرات الحوراني- حلقة (٢٩) ٢٥/ ٨/ ١٩٩٧م.

رأس الأولويات التدرب على التمرد وقيادة الانقلابات والتصدي للجماهير المعارضة، وأن العدو الأول لهم الرجعية والإقطاعية والرأسمالية والحرية والديمقراطية وكرامة المواطن ولقمة عيشه ورقيه وتقدمه وثقافته؟؟).

الصراع بين المشير عامر والسراج

قرر عبد الحميد السراج في أوائل أيلول عام ١٩٦١م السفر إلى دمشق، فتبعه إليها المشير عامر، ومنذ ذلك الوقت أصبح الصراع مكشوفاً، وانتقل من الغرف المقفلة إلى شوارع دمشق وإلى أجهزة الإعلام العربية والأجنبية، ولم يعد صراعاً بين المشير عامر وعبد الحميد السراج كما كان في صورته السابقة، بل أصبح بين عبد الحميد السراج والسوريين من جهة وبين المشير عامر والمصريين من جهة أخرى، أي بين جناحي نظام الوحدة وأجهزتها، وبين شعبي الإقليمين في الجمهورية العربية المتحدة الفتية، وأخذ الخلاف طابعاً قطرياً مكشوفاً عندما هدد أعضاء الاتحاد القومي وبعض النقابات برفع الأعلام السورية.

كانت المخابرات المصرية بالرغم من جميع ما بذلته في سورية بإمكاناتها الكبيرة، فإنها كانت تهزم في جميع نشاطاتها طيلة أيام الوحدة في مواجهة جهاز عبد الحميد السراج، لقد شعر السوريون بالتسلط المصري على الجيش والحكومة ودوائر الدولة، فكان ذلك هو السبب الذي جعل الناس بجانب السراج في مواجهة المشير عامر في نزاعهما على حكم سورية، على الرغم من أن جهاز المخابرات السوري قد أوكل إليه من قبل عبد الناصر القيام بالاعتقالات وعمليات التعذيب طيلة أيام الوحدة.

عندما وصل السراج إلى دمشق بدأ دوامه في القصر الجمهوري بصفته نائباً لرئيس الجمهورية ومكلفاً بالشؤون الداخلية ولم يقابل المشير عامر، بل وجه دعوة للاجتماع إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي، بصفته أمين سر الاتحاد في الإقليم السوري، وفي اليوم التالي بدأ أول مظهر الأزمة حين صرح المشير عامر أنه بحكم صلاحياته هو المسؤول عن الاتحاد القومي في الإقليم السوري. ولكن السراج قال إن الاتحاد القومي هو هيئة منتخبة من قبل الشعب وإن هذه الهيئة قد انتخبته أميناً للسر، فلا يستطيع أحد أن يخلفه إلا إذا جرى تصويت جديد.

وفي اجتماعه مع اللجنة التنفيذية ألقى بياناً مطولاً عرض فيه أسباب هذا الاجتماع، فقال إنه سافر إلى القاهرة ليتولى منصب جديد، ولما ذهب إلى مكتبه لم يجد أي عمل له، ولما لم يتصل به أحد استدعى إليه وزير الداخلية السيد عباس رضوان وطلب منه أن يرسل إليه جميع الملفات الخاصة بوزارة الداخلية، ولكن الوزير لم يفعل ذلك فشكا أمره إلى الرئيس عبد الناصر فوعده أن يحقق في الأمر ودعاه للرجوع إلى عمله، وقال السراج إنه فضل العودة إلى دمشق لإبلاغ هذه التفاصيل إلى الاتحاد القومي.

وهكذا أصبحت مقررات الاتحاد القومي في سورية مراكز لمقاومة المشير، ولانتقاد نظام جمال عبد الناصر، كما جرت محاولات للتظاهر والإضراب في قطاعي النقل الداخلي والمخابز.

لقد كان من نتيجة الجو الذي ساد سورية بعد عودة السراج أن أصدر الرئيس جمال عبد الناصر مرسوماً يقضي بإدماج الاتحاد القومي في كل من الإقليمين السوري والمصري، وبموجب هذا التدبير انتهى دور السراج كأمين سر الاتحاد القومي في سورية، كما أرسل المشير عامر قوة عسكرية أغلقت مقرات الاتحاد القومي، إضافة إلى صدور قرار بتوحيد المخابرات بين الإقليمين، واستناداً إلى هذا القرار فإن وزير الداخلية المصري عباس رضوان قد أصدر قراراً بنقل ضباط المخابرات السوريين إلى القاهرة، ولما تمرد بعض الضباط، وامتنعوا عن تنفيذ أوامر النقل، أصدر المشير عامر أمراً بإلقاء القبض على المتمردين والممتنعين توطئة لمحاكمتهم، فهرب بعضهم إلى لبنان، وتوارى بعضهم الآخر عن الأنظار.

وفي هذا الجو المكفهر والصراع المكشوف بين أركان حكم دولة الوحدة (الفورية) قدم السراج استقالته التي أعلنت يوم ٢٢ أيلول ١٩٦١م، أي قبل الانفصال بعدة أيام.

أسباب وعوامل إخفاق الوحدة السورية- المصرية

منذ بداية قيام الجمهورية العربية المتحدة عمل عبد الناصر على استبدال مراكز القوى المدنية السياسية في سورية بالعسكريين الذين زاروه في القاهرة من خلف القيادة السورية السياسية الرسمية، وفبركوا معه قيام وحدة اندماجية فورية، مكافأة لهم، وتمشياً بما هو جار في مصر التي جاء الحكم فيها عسكرياً بحكم ثورة الجيش على النظام الملكي الدستوري.

ثم خطا الخطوة الثانية وهي إنهاء دور الأحزاب كلها سواء من رضي فيها بحل ذاته أو من بقي يعارض الحل. الأحزاب القومية جميعها قبلت الحل ثمناً لهدف عظيم وهو قيام الوحدة، وقد تنافست جميعها في خدمة دولة الوحدة كأفراد تربط فئات منهم زمالة السنين الطويلة في خط سياسي أو عقائدي.

ولم يقبل عبد الناصر أن يكون أعضاء الحزب الواحد شللاً مترابطة متقاربة، بل أرادهم أفراداً وكأن لم يكتن بينهم صلة سابقة وكان هذا مستحيلاً.

هذه الوضعية التي أرادها عبد الناصر للسوريين تختلف عن الوضعية المصرية في رجال الحكم الذين وإن جمعت بعضهم صداقة إلا أنهم في النهاية مكلفون أفراداً مهما كانت مناصبهم ويرجحون رأي الرئيس على آراء بعضهم بعضاً.

فضلاً عن ذلك فإن إنهاء الحزبيين من خدمة الجيش وإن لم يكن إنهاء كاملاً فقد جعل قادة الأحزاب السابقين يرون في مجمل سياسة عبد الناصر اتجاهاً للقضاء على حلفائه الذين جعلوا الوحدة ممكنة وتسليماً لمن لم يكن لهم وجود قبل الوحدة أو بعدها في السياسة أو الجيش.

ولما كان عبد الناصر يلح في خطبه على شجب الأحزاب والحزبيين فإن قادة الأحزاب السابقين وهم صناع السياسة السورية إلى فترة ما قبل الوحدة اعتبروا هذا الشجب تنكراً لهم وتشهيراً بهم، وهم الذين يعتبرون أنفسهم أنهم ضحوا بمراكزهم ومواقعهم الشعبية لقاء قيام الوحدة.

كان في سورية مجلس تنفيذي توالى على رئاسته أكرم الحوراني ثم نور الدين كحالة لفترة قصيرة، إلى أن وصل إلى ذلك المنصب عبد الحميد السراج، الأمر الذي أثار حفيظة بعض العسكريين في المجلس التنفيذي ممن اعتبروا أنفسهم أكثر أهمية منه، كما أثار ذلك مخاوف الزعماء السياسيين الذين شككوا في حسن اختيار عبد الناصر.

اعتبر عبد الحميد السراج نفسه أنه منفذاً لسياسة عبد الناصر ووكيله في سورية، فأخذ يراقب الحزبيين السابقين من كل الاتجاهات السياسية السابقة وقلّب بعضهم على بعض حيثما

استطاع إلى ذلك سبيلا. وذهب إلى أبعد من هذا بأن مارس ضغوطاً على حزبيين عراقيين وأردنيين، فقرب بعضهم واستبعد آخرين، وأثار الشكوك فيما بينهم حتى أن وصل بنفوذه إلى داخل الأحزاب في الأردن والعراق.

وزاد نشاط مكاتب الاستخبارات في سورية وقوي نفوذهم إلى درجة أن أصبح الكثيرون منهم يجمحون بتصرفاتهم إلى أبعد مما هو مطلوب منهم.

وعندما أعلن عبد الناصر قرارات التأميم ذهب المجلس التنفيذي في تطبيقها إلى درجة تأميم المتاجر الصغيرة لأنها مسجلة باسم (شركة فلان وأولاده) مع أنها متاجر لا توازي (شيكوريل) وأمثالها في القاهرة. وفي حالات كثيرة جداً كانت تعسفية وجائرة على أصحاب المصانع الحرفية الصغيرة وأمثالهم.

وجد السوريون أنفسهم يُحكمون من فئة عسكرية وعناصر أمن أجلاف لا تعبر أي قيمة أو احترام لقانون أو عرف أو عادة أو قيم أو كرامة، وزاد على ذلك كثرة الخبراء المصريين من أنصاف المتعلمين في بعض الوزارات ودوائر الدولة والجيش، مما جعل السوريين ينظرون إلى ما يجري بكثير من الحيرة والدهشة، وقد أرادها السوريون وحدة وقوة ترهب الأعداء وتستعيد الحقوق وتسير بهم في مدارج الرقي والتقدم والمدنية، فوجدوا أنفسهم كأنهم عبيد وخدم يعيشون في مستعمرة مصرية!!

أُخذ عبد الناصر بما لاقى من ترحيب كبير من أهل دمشق والسوريين الذين وفدوا إلى العاصمة من كل حدب وصوب، وقد بات نحو نصف مليون سوري لثلاثة أيام أمام وحول قصر الضيافة للاستماع لخطب عبد الناصر، وتكحيل عيونهم برؤياه، وقد كان في عيونهم رائد القومية العربية ومحقق آمال العرب، والساعي إلى نهضتهم، والعودة بهم إلى أيام العز الخوالي، وكان تجمعهم عفوياً ودون أي دعوة من السلطة كما هو الحال في هذه الأيام. فقد كان الشعب السوري مسحوراً بعبد الناصر وخاصة في أسلوب مخاطبته للجماهير والذي أتقن فنه أيما إتقان.

واعتقد عبد الناصر أنه بهذه الشعبية قادر أن يقلب كل الموازين والعلاقات في سورية رأساً على عقب، وبالطريقة نفسها التي اتبعها في مصر، وفاته أن سورية ليست مصر وأن

الشعب السوري ليس الشعب المصري. فالولاء والطاعة في مصر أمران طبيعيان، أما في سورية فإن الاتفاق والتفاهم هو الأساس في العلاقات بين الحاكم والمحكوم.

وتطويع الشعب السوري ليس أمراً هيناً او سهلاً، فلا يكون إلا بالحديد والنار، وفي هذه الحالة تخرج الأمور عن طبيعتها في العلاقة بين الحاكم والشعب.

أحد الوزراء المصريين وهو أستاذ سابق في الجامعة فسّر الفرق بين الشعبين المصري والسوري بما يلي:

سكان السهل طبيعتهم سهلة وسكان الأراضي ذات التضاريس المختلفة طبيعتهم صعبة. نحن المصريين انتظمت حياتنا كانتظام عطاء النيل والحاكم هو الذي ينظم الري للزراعة التي تشكل طعام الملايين ولذلك فإننا شعب سهل الانقياد. أما السوريون فطبيعتهم صعبة مثل أرضهم ومزاجهم متقلب مثل الأمطار قد تفيض سنة وتضن أخرى وما يصلح للمصريين من أسلوب تعامل لا يصلح للسوريين. وضرب الوزير المصري مثل (معاوية بن أبي سفيان) في حكمه.

ربما أصاب الوزير برأيه أو أخطأ ولكني أعلم أن الشعب.. أي شعب قادر أن يحب يوماً ويكره يوماً آخر، إذا وجد سبباً وجيهاً لذلك، وأن استكانة الشعب وخنوعه لا تكون لا تكون طواعية، وإنما بالقهر والإذلال والتجويع والتفقير، وهذا ما يحدث لكثير من شعوبنا العربية في هذه الأيام، وخاصة في الدول الثورية التي أتقنت وتفننت بالمتاجرة بقضايا الأمة.

والشعب عامة تتكون آراؤه من طلائعه فإذا أنكر حاكم تلك الطلائع في سبيل إخراج الأمور عن طبيعتها في علاقة الحاكم بالشعب فإنما يضعف نفسه أكثر مما يقوي وجوده.

لقد كان فريق من حزب البعث العربي الاشتراكي هو أول من نقض اتفاقه مع عبد الناصر بحجة أن عبد الناصر حكّم العسكر في سورية، وأطلق يد المخابرات لمطاردتهم، وعمل كل من ميشيل عفلق وصلاح البيطار إلى إعادة تنظيم الحزب في سورية بعد حله.

أما الفريق الآخر الذي ناصب عبد الناصر العداء فكان بزعامة الاشتراكي الأول في سورية أكرم الحوراني، والذي كان أقوى رجال سورية في التصدي لعبد الناصر وحكمه وقد تبوأ أعلى مناصب في دولة الوحدة (نائب رئيس جمهورية).

ولم يبق إلا القوميين العرب باتصال مع عبد الناصر ووكيله في سورية عبد الحميد السراج، ووقفوا إلى جانبه في التصدي للتكوين البهعثي الجديد، وشجعهم عبد الناصر وقربهم منه فكانوا رجال عبد الحميد السراج في سورية.

أما الشيوعيون فقد أسفروا عن عدائهم لعبد الناصر في الساعات الأولى لإعلان لقيام جمهورية الوحدة، وظلوا على نفس الخط حتى النهاية.

الإخوان المسلمون كانت مواقفهم سلبية فلم يكونوا مع عبد الناصر أو ضده، وقد حجّم عبد الناصر في تلك الأيام دور كل الحركات الإسلامية، ولم يتوقف نزيف الدم ولا غاب طيفه عن أذهان جماعة الإخوان المسلمين، وما أصاب التنظيم الأم في مصر على يد عبد الناصر ورجال مباحثه.

الزعامات السورية التقليدية لم يروا في الوحدة مكسباً لهم، كما أن أصحاب الثروات والإقطاع كانوا سلفاً أعداء للوحدة ولعبد الناصر وحلفائه من البعثيين والاشتراكيين والقوميين السوريين، بعد أن سلبهم نظام الوحدة كل ما جنوه في حياتهم الطويلة أو ورثوه.

ومع أن الحديث عن مساوئ الحكم في دولة الوحدة كان حديث الناس في المدن السورية، إلا أن الشعب في الأرياف بقي متعلقاً بعبد الناصر لبعده عن مراكز تكوين الرأي ولما أصابه من مكاسب وهمية من قانون الإصلاح الزراعي.

السياسيون في سورية ومع تنامي نغمة الانتقاد بدؤوا ينحون باللائمة على عبد الحميد السراج ورهطه والوزراء العسكريين بصفتهم رجال عبد الناصر وبطانته، الجاهلين بمعنى شغل منصب وزير، اللهم إلا في العيش ببحبوحة وبزخ وترف لم يكن ليحلموا به في مضاجع نومهم. ومع تفاقم الانتقاد واتساع قاعدته صارت اللائمة تلقى على عبد الناصر نفسه.

لقد ابتدأ الحديث في الشارع السوري حول بطانة عبد الناصر من وزراء وأزلام إلى أن وصل الحديث إلى شخص عبد الناصر، الذي جاء بهذه البطانة المتملقة، وهؤلاء المستوزرين الفاسدين إلى مناصب الدولة الحساسة، ومن هنا بدأ يدق ناقوس الخطر، وكان عبد الناصر - كما يقول المثل المصري- (نايم على ودانه).

كان عبد الحميد السراج رجلاً ذكياً، ولكنه كان يفتقر إلى الحكمة والسياسة، فقد كان مسلكه في الجيش كمدير مخابرات عسكرية ورئيساً للمباحث المدنية، جعلت نظرته إلى الحكم قريبة إلى القسوة في كل تصرفاته الإدارية مع التطرف في أحكامه على من يتوجس فيهم عداء للنظام. وكذلك كان حال العسكريين الوزراء من زملائه. وكان هؤلاء يحدثون أجواء من الخوف والرهبة لدى المواطنين بدلاً من الطمأنينة. وكان السراج وكثير من رفاقه يتفاخرون بالقول: (فليفن نصف الشعب السوري ليظل النصف الباقي نظيفاً)[1] وهذه نفس مقولة لينين وستالين.

مثل هذه العبارة لا يطلقها قادة مسؤولون لأن الشعب حقاً هو أعظم من أشخاصهم ومسؤولياتهم، ولكنها تدل على ذهنية ضيقة وعاجزة عن استيعاب الشعب دون التفكير في إذلاله وقهره.

إلا أن الحكم الشمولي والديكتاتوري أياً كان صاحبه ومهما تعاظمت أعماله واتسعت آفاقه لا يجد لاستمراريته وسيلة إلا رجالاً يضعون السيف في غير موضعه والحكمة في غير موضعها. وعندما تتكون لهؤلاء مصالح سياسية ومراكز قوة يتصرفون وكأنهم قدر أبدي لا بديل له ولا مثيل.

هذا لا يعني أن كل السوريين كانوا معصومين عن الخطأ، وليس فيهم مخطئ أو حاقد على النظام أو متشكك في صلاحيته لحفظ الوحدة. ولا يعني أن السلطة غير مسؤولة عن الحفاظ على أمن وصحة الدولة وسلامتها، ولكنه يعني أن الحكم إذا صار إلى العسكريين فسدت المقاييس واختلت الموازين، ولن تستقر قواعد سياسية واجتماعية واقتصادية وقوالب إدارية يسودها القانون، فإن حكم العسكر شأنه شأن الحزب الشمولي ينجح في نواح ولكنه يدمر الحرية ويعتدي على مسيرة التطور الطبيعي والصحي والإبداع الخلاق للمجتمع ليحل التآمر للوصول غلى التغيير محل الأساليب الشرعية والديمقراطية.

الوحدة بين مصر وسورية كانت عملاً عظيماً وقد قامت تجسيداً لأماني الشعب السوري، وكانت قفزة تاريخية له، ومرت بكل القنوات الدستورية لمؤسساته التشريعية والتنفيذية، إلا أن ممارسات من حكموا دولة الوحدة جاءت مخيبة لآمال السوريين.

---

(١) جريدة القبس الكويتية- مذكرات اللواء علي أبو نوار قائد الجيش الأردني ١٩٥٦م- عدد (٦٢٧٠) ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩م.

لقد كان لإلغاء كل ما هو قائم في سورية من تاريخ ورجال هدفاً واضحاً من أهداف عبد الناصر، إلى درجة أن أحد تعليقات إذاعة صوت العرب المصرية وصف الرئيس السوري شكري القوتلي وحزب الكتلة الوطنية (بورثة امتيازات الاستعمار الفرنسي في سورية).

لقد تصور عبد الناصر أن التاريخ العربي والحركة القومية العربية ولدت يوم (٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢م) وان كل ماكان قبل هذا اليوم لا قيمة له. وكان طبيعياً ان يثير هذا الادعاء حفيظة السوريين والعرب الذين كانت قبلتهم دمشق قلب العروبة النابض، وكان تصوره هذا دليلاً على أنه يجهل تاريخ سورية الحديث، وما قدمه الشعب السوري من تضحيات في سبيل التحرير والحركة العربية.

إن قيام الوحدة السورية- المصرية كان حلماً عند عبد الناصر، ولكن هذا الحلم جسدته حقيقة حركة القيادات الوطنية والشعب في سورية، بينما كان الشعب المصري يستقبل قيام الوحدة بفتور ولا مبالاة دون فعالية أو لهفة كما هي الحال عند الشعب السوري. وإذا كان السوريون هم حملة لواء الوحدة فلأنهم كانوا وعرب المشرق هم وقود كل وحدة عربية عبر التاريخ منذ أقدم على تحقيقها صلاح الدين الأيوبي قبل مئات السنين، كما كانوا وقودها عبر شبابها في الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين بن علي. وهاهم يواصلون عبر ما انقطع من أماني الأمة بعد الثورة العربية مع مصر دون دول المشرق لأن حركة عبد الناصر في ٢٣يولو/ تموز فتحت لهم السبيل إلى مصر.

إن إلغاء الحاضر والماضي القريب لتاريخ سورية مع إحياء التراث الفرعوني في مصر اتجاهان متعاكسان في أذهان العرب، ومع أن مصر لا يعاب عليها الاهتمام بتاريخها الفرعوني القديم وآثاره، فإن التاريخ الإسلامي والعربي الماضي فيه ما يمكن لمصر أن تخلده لو أرادت، ما هو أعظم من الحضارة الفرعونية التي تمثلت بأقسى أنواع العبودية والقهر والإذلال للشعب المصري.

وإذا أرادت الثورة المصرية أن تمسح من التاريخ (الثورة العربية الكبرى) و(ثورة فلسطين) وثورات (المغرب والجزائر وليبيا وتونس والسودان وسورية) على مستعمريهم، لتصبح هي نقطة بدء التاريخ العربي التحرري الحديث، تكون بهذا اقترفت عدواناً صارخاً على حركة التاريخ في المشرق والمغرب فيما لا يخدم إلا أصحاب النظريات الإقليمية الضيقة.

فثورة (أحمد عرابي) التي يحترمها الجميع لم تكن تعدل أكثرمن شرارة نيران الثورات العربية التي التهبت في مشرق الوطن العربي ومغربه. وثورة (٢٣ يوليو/ تموز) كتب لها النجاح في حين أخفقت سابقاتها لأنها جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفترة تراجع قوة الاستعمار القديم واشتعال الضمير العربي لمساندة ثورة مصر.

فالحركة العسكرية التي أطاحت بالملك فاروق لم تكن أكثر من انقلاب عسكري أبيض جاء في الوقت الملائم، والعمل الثوري المهم الذي تمثل في تأميم (قناة السويس) وما تبعه من (عدوان ثلاثي) ساعد على انتصار مصر فيهما، الموقفان الحاسمان (للاتحاد السوفييتي) و(الولايات المتحدة الأمريكية)، وتأييد العرب الذي لم يسبق له نظير. هذا في حين أن الثورات العربية التي سبقت ٢٣ يوليو/ تموز لم يتوفر لها أي دعم إقليمي أو دولي مماثل ليحول دون قمعها أو تقييدها بما يعجزها عن بلوغ أهدافها.

هذه بعض من أحاديث الشارع السوري وأحوال الوحدة تتردى وجمال عبد الناصر (نايم على ودنه) لا ينصت ومساعدوه لعين العقل وصوت الضمير والرأي الحر.

يقول اللواء علي أبو نوار قائد الجيش الردني عام ١٩٥٦م في مذكراته: (هاتفني الأستاذ حسنين هيكل وزارني ليستفسر عن رأي وما أراه من أمور الوحدة وأدركت أنه مكلف من الرئيس عبد الناصر الذي بلغه رأي قبل أشهر عن الممارسات الخاطئة ونتائجها المنتظرة.. كنت ربما الوحيد من خارج الجمهورية المتحدة الذي جاهر برأيه في دمشق والقاهرة وسببت لي صراحتي بعض المتاعب فضلاً عن انزعاج عبد الناصر مني. ولكنه في زيارته الخيرة هذه لدمشق تذكرني.. قلت لمحمد حسنين هيكل إن الأوضاع النفسية في سورية وصلت من طريقة الإدارة لسورية إلى درجة الانفصال. وإنني أرى السوريين في قناعتي ينتظرون فرصة الفصل بين أفقليمين ولن يحول أحد دون ذلك إلا إعادة النظر والإجراء السريع لمشاركة السوريين في القرار سواء في سورية او مصر كدولة واحدة.

وإن حكم العسكريين لم يكن صالحاً لاستمرار الحماسة السورية للوحدة.. لقد كنت قاسياً في انتقاد الرئيس وقد نبهني الأستاذ حسنين هيكل إلى أنه سيكون أميناً في نقل كلماتي فأكدت له أنني أعني كل كلمة أقولها. وختاماً قلت له أرجوك أن تبلغ سيادة الرئيس (ما هكذا يساس العرب)[1].

---

(١) جريدة القبس- العدد (٦٢٧٠) ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩م.

في الأسبوع الأخير من أيلول ١٩٦١م وصل المشير عبد الحكيم عامر، وكمال الدين حسين، ووزراء مصريون آخرون للاستطلاع والتدارس مع الوزراء السوريين والجيش الأول، في سبيل إصلاح الأوضاع التي أدركت القاهرة -متأخرة- بأنها متردية وتنذر بالخطر.

انهار الوضع الداخلي بسرعة فائقة في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة، إذ لم تتمكن الكلمات الفارغة والشعارات الفارغة من خداع المواطنين. فقد فرح الناس أيما فرح لخلاصهم من حكم بوليسي تعسفي لم يتعوده شعب سورية الذي شبَّ أبناؤه على حرية التفكير وقبول الرأي الآخر واحترام الديمقراطية.

لقد أراد أدعياء الوحدة أن تكون سورية (ضيعة أو مزرعة) لهم يمارسون فيها كل ما يخدم مصالحهم تحت ستار الشعارات البراقة، وسراب الأحلام والآمال الموعودة.

أسباب وقوع الانفصال

العوامل والأسباب التي دفعت إلى قيام الانفصال وفك عرى أول وحدة عربية في العصر الحديث يلخصها لنا الحوار الذي أجراه الصحفي في قناة الجزيرة القطرية أحمد منصور في برنامجه (شاهد على العصر) الذي أجراه مع قائد الانقلاب الذي فصل سورية عن مصر في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١م، (اللواء عبد الكريم النحلاوي)، حيث قال في الحلقة الثالثة من شهادته على العصر يوم ٧ شباط ٢٠١٠م، في إجابته على سؤال السيد أحمد منصور: لكن كيف استخدم عبد الناصر هذه المحبة (يقصد محبة السوريين لعبد الناصر) بعد ذلك وكيف تعامل مع السوريين؟

عبد الكريم النحلاوي: الإجراءات التي اتخذت بعد إعلان الوحدة كانت مخيبة للآمال وللأسف أعطي بعض الضباط المصريين الذين عينوا في سوريا صلاحيات كاملة، بدؤوا بانتداب الضباط السوريين إلى مصر وإحالة الضباط إلى التقاعد ونقل بعض الضباط إلى السلك الخارجي للخارجية واستمر هذا الوضع باستمرار بقاء الوحدة ومنهم من أرسل إلى المباحث وبعض الضباط أرسلوا ببعثات غير ذات فائدة للاتحاد السوفياتي وكان يحل محل هؤلاء الضباط ضباط مصريون لإملاء الفراغ وبدأت الأمور تزداد سوءا على سوء في سوريا.

الإجراءات التي أثارت استياء السوريين

أحمد منصور: بدأت الوحدة، ألغيت الأحزاب، بدأ السوريون يعيشون كما كان يعيش المصريون، في ٢٧ أغسطس/ آب ١٩٥٨م صدر قانون الإصلاح الزراعي في سورية، يقول سامي عصاصة في كتابه «أسرار الانفصال» إن هذا الإصلاح أصاب الزراعة السورية والاقتصاد السوري بضربة قاصمة، ما انعكاسات هذه القوانين التي كانت تطبق في مصر على سورية؟ وهل كان وضع سورية يتطابق مع وضع مصر في مثل هذه الأمور؟

عبد الكريم النحلاوي: سوريا ما منقدر نعدها بأنها بلد إقطاعي يعني كانت الملكية فيها متوسطة محصور الوضع الإقطاعي فقط في منطقة حماة، كان الوضع الإقطاعي محصورا في موضوع..

أحمد منصور: وده اللي عمل شعبية لأكرم الحوراني في البداية.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، وأكرم الحوراني كان على أساس مبدأ الحزب إشتراكي ضد الإقطاعيين لذلك أقدم عبد الناصر على هذه الخطوة وما كان في ملكيات كبيرة في سوريا وكانت خطأ كبيرا وكانت هالخطوة اللي خطاها عبد الناصر سببت استياء كبيرا في صفوف الشعب هاللي عنده أملاك واللي ما عنده أملاك.

أحمد منصور: يتفق معك في هذا القول عبد اللطيف البغدادي الذي كان رئيسا لمجلس الأمة وكان عبد الناصر ينتدبه للذهاب إلى سوريا وكان عضو مجلس قيادة الثورة، في صفحة ٥٧ من مذكراته من الجزء الثاني يقول «لمسنا عدم ارتياح الكثير من أفراد الشعب السوري لقانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في سبتمبر عام ١٩٥٨»، ده بيتكلم أثناء زيارة قام بها لسوريا في يناير ١٩٥٩.

عبد الكريم النحلاوي: حتى الضباط العسكريين الوزراء لم يكن لهم علم عند اتخاذ القرارات هذه.

أحمد منصور: يعني الضباط..

عبد الكريم النحلاوي: فوجئ..

أحمد منصور: الوزراء السوريون كانوا يفاجؤون؟

عبد الكريم النحلاوي: الوزراء فوجئوا بهذه القرارات، نعم.

أحمد منصور: صلاح نصر أيضا رئيس المخابرات المصرية في صفحة ١٣٧ من الجزء الثاني من مذكراته يقول «إن الكثيرين نسبوا إلى قانون الإصلاح الزراعي أنه كان أحد الأسباب الرئيسية للانفصال».

عبد الكريم النحلاوي: صحيح، صحيح. حتى تأميم المعامل.

أحمد منصور: التأميم تم في ١٩٦١ لكن ده تم بدري في ١٩٥٨، أغسطس ١٩٥٨.

عبد الكريم النحلاوي: الإصلاح الزراعي والتأميم نفس الموضوع لأنه ما عنا شركات كبرى وبعدين النهضة الصناعية اللي صارت في سوريا نهضت بعد الحرب العالمية الثانية بالـ ١٩٤٥ وكانت بجهود ونشاط التجار إن كان في حلب أو في دمشق على الخصوص..

أحمد منصور: أهل دمشق.

عبد الكريم النحلاوي: وكان قسم كبير من هذه الشركات عبارة عن أسهم يساهم فيها صغار المواطنين، كانت المرأة تبيع الأساور تشتري سهما أو سهمين في معمل للإسمنت أو معمل للأصبغة في حمص وعندما حصل التأميم خسرت هذه الأرامل النساء وبعض الأشخاص المتوسطي الحال الذين كانوا يعيشون من واردات الأسهم في نهاية السنة يعني تضرر قسم كبير من.. حتى معمل السكر بنفس الوقت عبارة عن أسهم مشاركة من قبل الشعب.

أحمد منصور: يعني هنا التأميم لم يضرب الإقطاعيين وإنما ضرب صغار الناس في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: ضرب القسمين بس أكثر شيء ضرب صغار الملاك يعني أو المساهمين.

أحمد منصور: سامي عصاصة في كتابه «أسرار الانفصال» يقول معلومة غريبة وذكرها بالأرقام والإحصاءات أن هناك ظاهرة غريبة وقعت في سوريا بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي هي أن القحط ضرب الزراعة في سوريا طوال سنوات الوحدة الأربع!

عبد الكريم النحلاوي: صحيح. حتى صار في إجحاف في موضوع مصادرة الأراضي..

أحمد منصور: كيف؟

عبد الكريم النحلاوي: القانون كان يخير صاحب الأرض بالأرض اللي يحتفظ فيها والأرض اللي بيريد يتركها للإصلاح الزراعي لتوزيعها على الفلاحين، ولكن هون كان في سوء تصرف أعتقد من الوزير مصطفى حمدون اللي كان وزير الإصلاح الزراعي كان يتقصد إيذاء الملاك ويأخذ القطعة الخصبة التي كان يريد الملاك أن يعتمد عليها في حياته.

أحمد منصور: ليه؟!

عبد الكريم النحلاوي: حقد، كان حقدا على رجال الإقطاع بسبب ما كانوا يواجهونه من الإقطاعيين في حماة ولكن طبق هذا الشيء على كل ملاكي سوريا.

أحمد منصور: موضوع الحقد ده أيضا كان مربوطا بكثير من القوانين التي كانت تنال كل من لديه نعمة في مصر آنذاك، يعني عملية الحقد على الناس الحقد على كل صاحب نعمة تأثيرها إيه على الناس وتأثيرها إيه على البنية الاجتماعية؟

عبد الكريم النحلاوي: للأسف تطبيق موضوع الإصلاح الزراعي كان سيئا جدا وسبب ضغائن وكراهية للحكم وللرئيس عبد الناصر. أنا قمت بزيارة لألمانيا وتعرفت على بعض الأشخاص اللي استفادوا من الاشتراكية اللي طبقها هتلر، هتلر طبق الاشتراكية وأخذ قسما كبيرا من أراضي الإقطاعيين ولكن لم يهنهم لم يلجأ إلى إهانتهم، تركهم يعيشون في عزة وكرامة وأخذ اقتطع الأراضي الإضافية ووزعها على العمال والفلاحين.

أحمد منصور: الأمر هنا كان مربوطا بالإهانة والإذلال.

عبد الكريم النحلاوي: لذلك هون أنا أعتقد أنه كان القصد منه إهانة الإقطاعيين.

أحمد منصور: هذا الأمر كما قال عبد اللطيف البغدادي، كما قال سامي عصاصة، كما قال صلاح نصر جعل السوريين الذين حملوا سيارة عبد الناصر ورفعوها يبدؤون يشعرون بنوع من التململ بشكل مبكر في أغسطس عام ١٩٥٨، هل كانت الفترة أو كان قانون الإصلاح الزراعي هو بداية لتململ السوريين وكراهيتهم أو بداية قلقهم من الوحدة؟

عبد الكريم النحلاوي: في أمور كثيرة منها إجراءات المباحث المخابرات اللي كانوا يقومون فيها بالنسبة للشعب من اعتقالات وتوقيف وتعذيب وإهانات..

أحمد منصور: سآتي معك بالتفصيل إليها لأن السراج كان ضالعا فيها بشكل كبير.

عبد الكريم النحلاوي: يعني موضوع مصادرة الأراضي الإصلاح الزراعي والتأميم عم يطول طبقة معينة من الشعب ولكن الأهم منها اللي أساء للشعب بكامله هو اللي سبب الاستياء.

أحمد منصور: هناك قوانين أيضا صدرت مثل قانون المعادن قرار جمهوري رقم ٦١ عدل فيه عبد الناصر سنة ١٩٥٨ عدل فيه قانون المعادن السوري، وأكرم الحوراني في صفحة ٢٦٥٦ من مذكراته يقول «إن عبد الناصر كان يوحي للصحف بأن تهاجم أي شيء يريد أن يعدله قبل أن يقوم به بحيث يكون هناك توطئة لتلك التعديلات التي بدأت تمس كل شيء موجود في هيكلية النظام في سوريا».

عبد الكريم النحلاوي: ما كان عندي إطلاع في هالموضوع.

التدخل في لبنان وأسلوب إدارة حكومة الوحدة

أحمد منصور: في شهر مايو من العام ١٩٥٨ وقعت أزمة في لبنان، تدخلت الولايات المتحدة، كان سببها رغبة الرئيس كميل شمعون بمد فترة رئاسته فترة جديدة لكنه أجبر في يوليو ١٩٥٨ على التراجع وانتخب اللواء شهاب رئيسا للجمهورية وكان عبد الناصر تدخل في تلك الأزمة باعتباره رئيس الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تضم سوريا وكانت تضم مصر. باعتبارك كنت في الجيش آنذاك يقال إن هناك بعض التدخلات وإمدادات بالسلاح وغيرها، هل لديك معلومات عن هذا الموضوع؟

عبد الكريم النحلاوي: هي تعتبر ثورة ١٩٥٨ اللي قام بها الشعب اللبناني ضد حكم كميل شمعون، سوريا قامت بدور كبير بتوجيه من عبد الناصر والضباط المصريين بتسريب الأسلحة إلى لبنان.

أحمد منصور: ما طبيعة هذا الدور؟

عبد الكريم النحلاوي: لأن كميل شمعون كان اتجاهه السياسي مع بريطانيا ومع حلف بغداد..

أحمد منصور: والولايات المتحدة كمان.

عبد الكريم النحلاوي: والولايات المتحدة، عبد الناصر كان مضادا لهذا الاتجاه لذلك عندما قامت الثورة في لبنان أمدها بالمال والسلاح ودعم عددا كبيرا من السياسيين اللبنانيين اللي وقفوا ضد حكم كميل شمعون وكانت الأسلحة تذهب من الجبهة وكنت على علم فيها وكذلك من منطقة يبرود حسن حدة كان هو هناك موجودا..

أحمد منصور: إيه طبيعة السلاح الذي كان يذهب هناك؟

عبد الكريم النحلاوي: أسلحة فردية كانت.

أحمد منصور: وكان أنتم بشكل عسكري كعسكريين كنتم تقومون بترتيب هذا؟

عبد الكريم النحلاوي: وكان على علم ذلك كان بتوجيه عبد المحسن أبو النور في القيادة قام بدور كبير وأعتقد حوالي خمسة آلاف قطعة سلاح ذهبت من سوريا إلى لبنان.

أحمد منصور: آنذاك.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: لكن إسرائيل ما كانتش على الخريطة على الإطلاق؟

عبد الكريم النحلاوي: أبدا، كان التدخل في.. إذا بدنا نشوف تدخل في البلاد العربية هذا بحث طويل.

أحمد منصور: الحوراني كان نائب رئيس جمهورية ويقول في مذكراته «لم يعين عبد الناصر وزيرا للتربية والتعليم ولا وزيرا للصناعة في سوريا فولد هذا شللا في الوزارتين كما أن المدرسين كانوا يفدون من مصر ولم يكن يوظف حاملو البكالوريا من السوريين كمعلمين في المرحلة الابتدائية كما كانت المشاريع الخاصة بسوريا يتم إعادتها إلى دمشق دون توقيع وهذا بدأ يزيل مكانة عبد الناصر من نفوس السوريين».

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد كان في وزير تربية هو الدكتور أمجد طرابلسي.

أحمد منصور: عين بعد ذلك لكن الفترة الأولى لم يكن فيها لا وزير تربية ولا وزير صناعة.

عبد الكريم النحلاوي: محتمل، لا أعلم.

أحمد منصور: الحوراني ذكر أن صلاحيات محمود رياض لم تكن محددة وإنما كانت صلاحيات مطلقة.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: اختلف دور محمود رياض عما كان سفيرا بعد الوحدة؟

عبد الكريم النحلاوي: انتهى دوره أعتقد بعد الوحدة يعني محمود رياض بدأ دوره عند تعيينه في سنة ١٩٥٥ حتى إعلان الوحدة لأنه انتقل دور محمود رياض في تدخله في أمور سوريا إلى الضباط العسكريين اللي عينوا بقيادة الجيش وأذكر منهم عبد المحسن أبو النور، العقيد أحمد زكي، والعقيد أحمد علوي وأتباعهم بعض الضباط مثل قدري نافع وسعيد الماهي في شعبة العمليات ثم ضباط القيادة في الجبهة بالقنيطرة جميعهم كانوا مصريين منهم رئيس الأركان مصطفى شاهين، وفيق راضي قائد المدفعية وخفاجة رئيس شعبة العمليات ووجدي شرف رئيس الشعبة الرابعة، يعني شعبة القيادة بالجبهة كانوا كلهم مصريين.

أحمد منصور: يعني كده الضباط السوريون لم يعد لهم وجود في القيادة؟

عبد الكريم النحلاوي: تقريبا.

أحمد منصور: باستثناء أنك أنت الوحيد..

عبد الكريم النحلاوي: غير موضوع القيادة موضوع تصرفاتهم يعني.

أحمد منصور: سآتي لهذا بالتفصيل حينما آتي معك إلى الوضع العسكري ولكن يعني أحاول أن ألملم الوضع السياسي على قدر المستطاع، الحوراني والذين كتبوا مذكراتهم عن تلك الفترة يقولون إن سوريا كانت تحكم بالمراسيم بمعنى لم يكن هناك.. بقي ما يقرب من ثلاث سنوات ليس هناك برلمان وإنما كان عبد الناصر يدير سوريا بقرارات جمهورية قرار رقم كذا، قرار رقم كذا.

عبد الكريم النحلاوي: الوزراء كانوا يتلقون الأوامر لتنفيذها.

أحمد منصور: وليس لمناقشتها.

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا.

أحمد منصور: وليس هناك مجلس وزراء للنقاش.

عبد الكريم النحلاوي: أبدا، كانوا الوزراء يتلقون الأوامر من أجل تنفيذها، ولا يستطيع أي وزير أن يتكلم عن هذه الناحية.

أحمد منصور: الأكثر من ذلك أن عبد اللطيف البغدادي يقول إن عبد الناصر كان يشكل كثيرا من اللجان لسوريا منها اللجنة الثلاثية التي وضع عبد الحكيم البغدادي على رأسها، يقول البغدادي في صفحة ٦٤ من الجزء الثاني من مذكراته إن اللجنة الثلاثية التي شكلها عبد الناصر برئاسته هو البغدادي لم يكن لها أي سلطات ولا محددا لها أية صلاحيات لذلك البغدادي رفض أن يعود إلى سوريا وبقي في القاهرة من فبراير إلى أكتوبر ١٩٥٩ دون أن يذهب.

عبد الكريم النحلاوي: ما عندي علم فيها هذه.

أحمد منصور: في صفحة ١٨٤ من مذكراته «جيل الهزيمة» للدكتور بشير العظمة الذي عين وزيرا للصحة في الحكومة الثانية من الوحدة في العام ١٩٥٨، «بعد انتهاء الأفراح والحماس للوحدة المصرية السورية بدأت المتاعب الداخلية للنظام الذي أقيم على عجل إذ لم تحدد صلاحيات المجالس التنفيذية وبقيت سلطة رئيس الجمهورية وكلمته فاصلة في كل شيء وكان هو الحاكم والحكم».

عبد الكريم النحلاوي: نعم تكلم كمان بمذكراته عن زيارته لبعض المستوصفات وجد فيها المهازل..

أحمد منصور (مقاطعا): أنا الآن بأتكلم على أسلوب إدارة الوحدة، أسلوب إدارة حكومة الوحدة من قبل عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: حتى ذكر في مذكراته الدكتور بشير العظمة وهو وزير الصحة

المركزي أنه ما كان يجد عملا في مكتبه كان يروح يزور زملاءه الوزراء العسكريين منهم أحمد عبد الكريم وأمين نفوري وكانوا يقضون أكثر أوقاتهم بقراءة الجرائد والمجلات وعندما ينتهون منها في المساء يذهبون إلى نادي..

أحمد منصور: نادي الجزيرة و.. هو ذكر كل هذه الأشياء ربما آتي لها، لكن أنا أتكلم هنا كيف كان عبد الناصر يدير دولة الوحدة، كيف كان عبد الناصر يدير سوريا؟ قل لي.

عبد الكريم النحلاوي: اسأل الوزراء اللي كانوا موجودين.

أحمد منصور: أنت كنت أيضا.

عبد الكريم النحلاوي: أنا كنت موجودا بهالوضع هذا ورحت مرة لتوقيع النشرات من المشير عامر..

أحمد منصور: (مقاطعا): لا، سآتي، أنا لا أريد خلط المسائل يعني عفوا أنا أتكلم الآن على الوزراء على طريقة الإدارة المدنية أنا لسه ما جيتش للجيش، أنت لم يكن بينك وبين الوزراء أي نقاش أي كلام؟ لم يكونوا ينقلون لك بعض الأشياء على اعتبار أنهم كانوا ضباطا مثلك على الأقل؟

عبد الكريم النحلاوي: كنت على صلة مع الوزير جادو عز الدين والوزير أكرم ديري وكنت أفاتحهم على المكشوف على أعمالهم وعلى تصرفات المصريين في سوريا.

أحمد منصور: جادو عز الدين كان وزير إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: كان وزير دولة لرئاسة الجمهورية.

أحمد منصور: وأكرم ديري؟

عبد الكريم النحلاوي: أكرم ديري كان وزير الاقتصاد.

أحمد منصور: نعم، عبد الناصر أعاد تشكيل الحكومة في أكتوبر عام ١٩٥٨، بلغ عدد أفراد الحكومة الجديدة ٥١ وزيرا بين نائب رئيس وزراء ونائب رئيس جمهورية ووزير مركزي ووزير إقليمي، سامي عصاصة في ١٦٦ يقول «إن تأمين هؤلاء أمر صعب في دولة لها تقاليد عريقة، تأمين عملهم، فما بالنا بدولة لم يحدد فيه للوزير اختصاصاته ومعنى ذلك أن الفوضى

أصبحت قاعدة الحكم»، هل كنت تشعر بأن هناك فوضى بدأت مع شهور الوحدة الأولى بحيث أنه لم يكن هناك معالم واضحة لأعمال الوزراء ولا أعمال المسؤولين؟

عبد الكريم النحلاوي: الإنتاج يللي حصل أنه ما في إنتاج للحكومة إن كان مركزية أو إقليمية إن كان بمصر أو بسوريا هو أكبر دليل على الفوضى العارمة اللي كانت منتشرة في ذلك الوقت، حتى استقبلت أثناء الانفصال الدكتور نهاد القاسم وزير العدل..

أحمد منصور: وزير العدل أثناء الوحدة؟

عبد الكريم النحلاوي: وزير العدل أثناء الوحدة وطلبت منه يقول لي كيف كان الوضع، قال لي كنت أتصل مع عبد الناصر نادرا وفي إحدى المرات صرح له الرئيس عبد الناصر قال له أنا أقدم على تنفيذ أي قرار أتخذه إذا لقيته ٥١٪ ممكن ينجح. يعني الأعمال اللي قام بها في اليمن وبلبنان وبغيرها يقدر أنه ٥١٪ بيقدم بيغامر. ذكر لي كمان حادث آخر أو حدث آخر، أن الوزراء هدول اللي شايفهم بيقعدوا شهرين ثلاثة أشهر وبيطلبوا مقابلته وما بيستطيعوا يقابلوه.

أحمد منصور: بشير العظمة في مذكراته وكان وزير الصحة المركزي في تلك الحكومة يقول إنه طلب لقاء عبد الناصر ولم يلتق به إلا بعد أربعة أشهر، لم يسمح له باللقاء إلا.. لكن بيصف طبيعة كيف تسلم عمله ومكونات وزارته وصفا في مذكراته يقول صفحة ١٨٤ بعد وصوله إلى مصر بعدما أصبح وزيرا «هبط علي بعد يومين من وصولي إلى القاهرة شاب مهذب عرفني بنفسه على أنه مدير لمكتبي وأعقب ذلك ضارب على الآلة الكاتبة وفراش كما يسميه المصريون واكتملت بذلك مع سائق السيارة تشكيلات وزارة الصحة المركزية المشرفة تخطيطا ومراقبة وعلاجا على صحة ٣٥ مليونا من الأنفس في الإقليمين». الوزراء السوريون حتى نواب رئيس الجمهورية كانوا يشكون من البطالة وأنهم بلا عمل.

تأثير استقالة الضباط السوريين ونتائج قرارات التأميم

في الحلقة الرابعة التي بثت يوم ١٤ شباط ٢٠١٠م تابع أحمد منصور حواره مع اللواء عبد الكريم النحلاوي:

أحمد منصور: أخذ الوزراء السوريون في حكومة الوحدة يشكون من البطالة يشكون من

الإهمال يشكون من عدم اهتمام عبد الناصر لهم، الوزير في حكومة الوحدة المركزية أحمد عبد الكريم تحدث عن الكثير في مذكراته لكن مما قاله إن الوزراء السوريين أصبحوا وزراء بلا عمل ولا حاشية ولا مراجعات ولا زوار مما جعلهم يتغامزون ورفعون حواجبهم، اللي هم السعاة اللي كانوا بيشتغلوا معهم كانوا يتندرون عليهم. احتجاجا على هذا الوضع تقدم أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية، صلاح البيطار، مصطفى حمدون، عبد الغني قنوت وهم من البعثيين باستقالتهم إلى جمال عبد الناصر في ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥٩. ما أثر استقالة الوزراء البعثيين الذين كانوا في حكومة الوحدة المركزية والمقيمين في القاهرة على الوحدة؟

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد أنه كان لهم عمل أثناء ما كانوا وزراء وهذا العمل هو قراءة المجلات والجرائد والذهاب إلى النوادي الرياضية حسب مذكراتهم هم أنفسهم ولكن بعد ما أقدم عبد الناصر على إقالتهم أو استقالتهم طبعا كانت ردود الفعل متباينة بين أوساط الشعب، قسم منهم كان مدهوشا ومستغربا وقسم منهم كان شمتانا بالنسبة للاشتراكيين ولكن عندما صدرت استقالتهم من الحكم بدأت بعض حركات الضباط الاشتراكيين في الجيش تتذمر وتحاول أن تتجمع من جديد لتعمل أي شيء.

أحمد منصور: يعني ليس معنى حل الأحزاب هو إنهاء الانتماء الذي كان موجودا لدى الضباط ولدى الناس لهذه الأحزاب.

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا، حتى ظهر بعض عناصر الكتل تتآمر وتتجمع والمخابرات المصرية في ذلك الوقت استطاعت أن تكشف منهم عناصر منهم وتفرض عليهم عقوبات وأذكر على سبيل المثال محمد عمران وتوفيق مخلوف.

أحمد منصور: نعم، دول كانوا ضباطا بعثيين؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم، كلهم اشتراكيون كانوا على أساس اشتراكيين. حتى أن العقيد لؤي أتاسي كان قائدا ثانيا بالإسكندرية وجد أن وجوده بمصر ما بيحقق شيئا بالنسبة للأشياء اللي كان يضمرها هو وعناصر الحزب تبعه لذلك طلب نقله وإنهاء انتدابه ونقله إلى سوريا، القيادة كانت على علم بنشاطه لذلك رفضت إنهائه لسوريا وبقي في مصر.

أحمد منصور: في صفحة ٢٨٤٥ من مذكراته يقول أكرم حوراني الذي كان نائبا لرئيس الجمهورية في الوحدة «بعد إرسال استقالتي لعبد الناصر استدعاني إلى بيته حيث دام الاجتماع أكثر من ساعتين مستوضحا عن أسباب الاستقالة وهو يكتم غيظه ويضغط على أعصابه ويتظاهر بأنه في وضع طبيعي، فبدأت أعيد له كل ما سبق وشكوت أنه منذ قيام الوحدة هناك أخطاء كثيرة وانحرافات لم يعرها عبد الناصر في الماضي اهتماما ولا آذانا صاغية، لم يستوقفني عبد الناصر تجاه أي من الوقائع التي ذكرتها له لأنه كان مطلعا عليها جميعا ولا يمكنه إنكارها»، هل معنى ذلك أن عبد الناصر منذ بداية الوحدة كان يعرف الأخطاء ويطلع عليها؟

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر ما في شك كان على اطلاع كامل من التقارير اللي كانت تصله ومن الاتصالات المباشرة اللي كان يقوم بها السراج مع عبد الناصر، والعمل كان مشتركا ما بين عبد الناصر وأكرم الحوراني، أكرم الحوراني هو اللي بدأ بتسييس الجيش والدعوة للاشتراكية وقت كان رئيس جمهورية حتى يستقوي بضباط الجيش من أجل تقوية مركزه السياسي هذا الوقت، إذاً عبد الناصر كان على علم بكل التطورات اللي كانت تحصل بالنسبة لأكرم الحوراني.

أحمد منصور: مساء ٢ يناير ١٩٦٠ يروي في مذكراته عبد اللطيف البغدادي في صفحة ٦٧ في الجزء الثاني أنه عمل عبد الناصر اجتماعا حتى يبحث في استقالة الوزراء السوريين وكان طبعا بعض الوزراء السوريين الذين كانوا لا زالوا في الحكومة موجودين، عبد الناصر قال بالنص -حسب ما قال البغدادي- «اللي مش عاجبه يمشي»، فاستقال في اليوم الثاني أحمد عبد الكريم وأمين النفوري والكلاس فأصبح هناك عدد كبير من الاستقالات. تأثيرها إيه عليكم أنتم في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: بالنسبة لأعمال الضباط كانوا عبارة بيشكلوا تكتلات في الجيش تتصارع فيما بينها من أجل مصالحهم لذلك عندما استقالوا من الجيش أو أقيلوا من الجيش أعتقد أنه كان معظم الضباط مسرورين من هذا الإجراء اللي اتخذ فيهم، إيه نعم.

أحمد منصور: في أكتوبر ١٩٥٩ عبد الناصر أصدر قرارا جمهوريا بتعيين عبد الحكيم

عامر حاكما لسوريا وفوضه بصلاحيات رئيس الجمهورية وفوضه بتشكيل الاتحاد القومي، من الذي كان يسيطر على الوضع آنذاك، عبد الحكيم عامر أم عبد الحميد السراج؟

عبد الكريم النحلاوي: هو الواقع كان في صراع ما بين الرجلين، السراج كان له سلطة مطلقة من الناحية السياسية من الناحية الاقتصادية وكان يتقوى بضباط المباحث يللي انتدبهم من الجيش وضباط المباحث كانوا عبارة عن ضباط شباب لم يتبعوا أي دورة في خصوص الأمن أو الاستخبارات لذلك ارتكبوا كثيرا من الأخطاء، إجا عبد الناصر بصلاحيات كبيرة إلى سوريا..

أحمد منصور (مقاطعا): عبد الحكيم عامر.

عبد الكريم النحلاوي: إيه عبد الحكيم عامر، صار صراع ما بين أجهزة مخابرات السراج وأجهزة مخابرات المشير عامر.

أحمد منصور: يعني كان في جهازين الآن للمخابرات.

عبد الكريم النحلاوي: نعم كان في أكثر من جهازين حتى كمان، عدة أجهزة مخابرات كانت تتصارع على الوضع في سوريا وبث الإشاعات.

أحمد منصور: وكلهم كانوا بيبعثوا تقارير لعبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أعلم يعني، يعني لا أدري بالنسبة إذا كان بس.. ما في شك أن عبد الناصر كان على علم كامل بما يجري في سوريا تفصيليا.

أحمد منصور: عبد الناصر وصل في ١٤ فبراير/ شباط ١٩٦٠ إلى اللاذقية بعد شعوره أن بعض القيادات السورية تعد لرفع مذكرة تعترض على بعض القرارات وبعض الإجراءات وبعض الأوضاع السيئة في سوريا، شن هجوما شديدا على معارضيه في سوريا. سامي عصاصة في كتابه «أسباب الانفصال» قال إن ما قاله عبد الناصر لا يتفق مع مكانة رئيس جمهورية، لكن مطيع السمان جاب بالنص اللي قاله عبد الناصر، أن هو قال إن الذي سيخالفه لا سيما من السياسيين حيدوسه بالجزمة.

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد أنه كان العبارة هذه وجهها للتجار بشكل خاص لأنه هم

اللي أثاروا الإشاعات ضده وبنفس الوقت كمان السياسيين يعني كان يتحدى السياسيين ويتحدى التجار في سوريا بعد إصدار قرارات الاشتراكية والتأميم.

أحمد منصور: يعني حينما يقف رئيس جمهورية ليقول لكم أنتم السوريين حيدوسكم بالجزمة يعني انعكاس دي إيه على الناس؟

عبد الكريم النحلاوي: كان لفظها سيئا جدا في أوساط المواطنين..

أحمد منصور: أنتم كان عندكم رئيس جمهورية زيه زي المواطنين بيمشي في الشارع وساكن في شقة بالإيجار وما فيش على بيته حارس، الآن جاء لكم رئيس جمهورية حيدوسكم بالجزمة!

عبد الكريم النحلاوي: والله كنا نتوقع ونتأمل من عبد الناصر أن يكون بطل الأمة العربية ولكن خاب أمل الشعب بعد الإجراءات وبعد الظلم والاستبداد اللي حصل فيما بعد.

أحمد منصور: بدأت كثير من الإجراءات، عمليات التأميم إصدار قانون الإصلاح الزراعي، بدأ الوضع الزراعي والاقتصادي يتأثر في سوريا، أخذت رؤوس الأموال تهرب إلى أن أممت الشركات الصناعية في يوليو سنة ١٩٦١، ١٤٩ شركة أممت بشكل كامل، ٩١ شركة أممت ٥٠٪ وهلم جرا، ما أثر هذه القرارات على الشعب السوري؟

عبد الكريم النحلاوي: ما في شك أن الشعب كان مستاء جدا لأنه بيشعر على أن إنشاء هالمؤسسات هذه كان بنشاط التجار والمواطنين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بدون مساعدة الحكومات يعني سوريا ازدهرت بالمعامل بالنهضة الصناعية في سوريا حتى كان قسم كبير من المعامل عبارة عن أسهم مساهمة من الشعب يعني كان يساهم فيها كثير من الأرامل وكثير من الرجال المسنين حتى يستفيدوا من عائدات الأسهم اللي كانوا يضعونها في هذه المعامل، عندما عبد الناصر أمم هالمعامل هذه كان استياء شاملا بالنسبة للمواطنين في سوريا.

أحمد منصور: كما جاء في مذكرات بعض الوزراء أن عبد الناصر استدعاهم قبل ٢٣ يوليو ١٩٦١ بأيام قليلة وطلب من الوزراء العسكريين وعبد الحميد السراج، أكرم ديري،

جادو عز الدين، جمال صوفي، طعمة العوض الله وأحمد حنيدي أخبرهم بما ينوي اتخاذه من قرارات وطلب منهم أن يذهبوا للتنفيذ. أنت طلب منك قائد الجيش جمال فيصل أن تذهب لاستقبالهم في المطار وإحضارهم، كنت تعلم بهذه القرارات؟

عبد الكريم النحلاوي: قبل ما أتكلم عن هذه، أتكلم عن حادثة واحدة، هو معمل الدبس..

أحمد منصور: معمل هنا يعني مصنع؟

عبد الكريم النحلاوي: مصنع الدبس كان..

أحمد منصور: الدبس هو العسل يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: الدبس هذا بيطلع من العنب بس كنيته الدبس ومعروف بسوريا وبقي أربعين سنة بأفريقيا عم يجني فلوسا، جابهم لسوريا وأسس معملا وقال لعبد الناصر بعث له خبرا أنه إذا بدك تؤمم حتى ما.. قال له لا، أنت ما لك علاقة بالموضوع أنت جبت فلوسك من بره وعبد الناصر هو اللي دشن المعمل وقت انتهى من بنائه، لم يمض شهر إلا حتى أمم المعمل أعلن التأميم يعني صار هذا حدث في سوريا حدث مؤلما جدا.

أحمد منصور: صحيح الرجل مات من حسرته على المصنع؟

عبد الكريم النحلاوي: والله قيل إنه مات، إجته جلطة ومات من أثر هالحادث هذا. أما بالنسبة للوزراء، أعتقد أن الفريق جمال فيصل طلب مني أن أذهب إلى المطار وأصطحب معي الوزراء العسكريين، رحت عالمطار وجدت الوزراء جادو وأكرم ديري..

أحمد منصور (مقاطعا): تصطحبهم إلى فين؟ كنت بتعتقد أنك ممكن تأخذهم لمكان آخر؟

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا، قلت للفريق جمال فيصل، ذكر لي بس السراج هو، قلت له للسجن؟ قال لي لهالدرجة مفكر هيك؟ صار يضحك طبعا، قال لي جيب لي إياهم لعندي عالبيت. رحت عالمطار لقيتهم عم ينتظروني ركبوا معي وعدنا إلى دمشق، أثناء الطريق بيقول لي السراج حضرّت لي الضباط؟ قلت له أي ضباط؟ وليش الضباط؟ قال لي

ليش ما عندك خبر؟ قلت له طبعا ما عندي خبر منين بده يكون عندي خبر؟ قال لي هلق بتسمع الساعة ٨٫٣٠ من إذاعة صوت العرب من القاهرة بيذيعوا قرارات التأميم.

أحمد منصور: طبعا أنتم صوت العرب كانت حاجة أساسية عندكم.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: وعند العرب كلهم.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح. أكرم ديري بيقول الله يخرب بيتهم خربوا بيتنا خلونا نقيم أغراضنا بالزور هيك من الفندق وحطونا بطائرة أليوشن وزتونا للشام.

أحمد منصور: لم يكن أحد يجرؤ أن يناقش عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: ولا عندهم علم إطلاقا بموضوع التأميم أو موضوع أي دراسة أبدا.

أحمد منصور: لم يقولوا لعبد الناصر إن الوضع في سوريا يختلف عن الوضع في مصر؟

عبد الكريم النحلاوي: لم يجرؤ أي وزير -وأنا أعتقد وجازم- أنه عنده علم بأي قرار اتخذ من مصر من قبل عبد الناصر.

أحمد منصور: فقط كان عليهم أن ينفذوا؟

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق، نعم.

أحمد منصور: هل ده كان سر اختيار عبد الناصر لوزراء من العسكر حتى يقولوا تمام يا افندم دائما؟

عبد الكريم النحلاوي: هذا الواقع يعني، هذا واقع الوزراء العسكريين، حتى نهاد القاسم فيما بعد ذكر لي عن مقابلاته لعبد الناصر، قال له أنا إذا كان.. عبد الناصر يقول له أي عمل بدي أقوم به إذا بألاقي ٥١٪ بأجازف فيه مهما كانت النتائج تبعه.

أحمد منصور: إذا توقع أن نتائج نجاحه ٥١٪؟

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم.

أحمد منصور: الآن، حضرت معهم الاجتماع حينما حملتهم إلى بيت جمال فيصل؟

عبد الكريم النحلاوي: طبعا دخلت أنا وإياهم وبدؤوا يتشاورون بينهم وبين بعض وبدهم يلحقوا مشان يتوزعوا على المدن السورية حتى ما تحصل حوادث أو شغب عند صدور قرار التأميم.

أحمد منصور: يعني الضباط لم يناقشوا قضية أن الوضع لا يناسب لا يمكن أن نطبق، نراجع عبد الناصر، فقط جاؤوا للتنفيذ؟

عبد الكريم النحلاوي: أبدا، للتنفيذ حتى يتوزعوا ويشوفوا بسوريا توطيد الأمن ما يحصل في شغب. أسرعوا راحوا عالسرايا على دار وزارة الداخلية وقالوا لي الحقنا بكشف ضباط الجيش، صفيت أنا والفريق آخر شيء قلت له للفريق إيه ما خلوا ضباط، بعثوا للخارجية وبعثوا انتداب وبعثوا للمباحث طيب وهلق بدهم يبعثوا كمان للتأميم، الجيش عم يخسر من ضباطه. قال لي لا حول ولا قوة إلا بالله، أوامر بدنا ننفذها.

أحمد منصور: لا أحد يجرؤ على النقاش؟

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق.

أحمد منصور: ولا مصالح البلد ولا مصالح الناس؟

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق، هذا كلام الفريق جمال فيصل. ذهبت أخذت كشف الجيش ورحت على السرايا وكانوا عم ينتظروني، بدؤوا يقلبون الصفحات مشان ينتقوا ضباط يعينوهم بالمعامل.

أحمد منصور: يعني الآن حيأخذوا ضباطا من الجيش علشان يعينوهم مدراء للمصانع التي سيتم تأميمها.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: وأصحابها يخرجوا بره.

عبد الكريم النحلاوي: صح، هذا الواقع وهذا اللي حصل أساسا.

عمليات التسريح وتفريغ الجيش من الضباط السوريين

أحمد منصور: الآن عبد الناصر أول شرط اشترطه على الضباط حينما ذهبوا له ليطلبوا الوحدة ألا يكون لهم أي تدخل في السياسة.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر اشترط عليهم شرطين، أولا حل الأحزاب السياسية، ثانيا عدم تدخل الجيش في السياسة، حل الأحزاب وعدم تدخل الضباط في السياسة.

أحمد منصور: نعم، الآن وافقوا على هذا لكن أول شيء عمله جمال عبد الناصر أنه اختار مجموعة من هؤلاء الضباط وأصبحوا وزراء.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم.

أحمد منصور: هل عقلية الضابط بتتغير حينما يخلع البدلة ويرتدي زي الوزير، هل شخصيته بتتغير؟

عبد الكريم النحلاوي: هو البعض منهم ما كان يحلم أن يصير وزيرا، بده يخلص، وبعدين هم باعتبار كانوا كتلا داخل الجيش خرجوا من الجيش وتركوا الجيش للضباط المصريين يتصرفوا فيه كما يشاؤون.

أحمد منصور: الآن النقطة الأساسية التي حدثت هي تصفية الجيش السوري من خيرة الضباط الذين كانوا فيه خلال هذه المرحلة.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: كثير من الضباط ذهبوا إلى وزارة الخارجية، كثير من الضباط سرحوا إلى التقاعد، كثير من الضباط ذهبوا إلى وظائف مدنية، بعض الضباط أصبحوا وزراء والجيش لم يعد له أحد يقوم بأمره ولا بشأنه.

عبد الكريم النحلاوي: هذا الواقع كانت..

أحمد منصور: صف لنا كيف تم هذا الأمر.

عبد الكريم النحلاوي: كان في مكتب كاتم أسرار حربية وضباطه كلهم من إخواننا

المصريين يتصرفون بالجيش كما يشاؤون، يدرسوا يعملوا..

أحمد منصور (مقاطعا): أنت كنت معاون كاتم أسرار حربية؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا بعد ما ساءت الأحوال وما كان في أي ضابط سوري في هالإدارة هذه انتقوني لأكون داخل الإدارة حتى يشعر الضباط السوريون أنه في ضابط سوري بيشترك مع الضباط المصريين في هالإدارة هذه يللي كانت مهماتها التعيينات الترفيعات والتسريحات والتنقلات يعني على..

أحمد منصور (مقاطعا): ما هي القواعد التي كانت توضع للترقيات للتنقلات لهذه الأشياء؟

عبد الكريم النحلاوي: كانت تجري الترفيعات عشوائيا وتجري الترفيعات قبل المدة المحددة ليتجاوز الضابط الرتبة الأعلى..

أحمد منصور: على أي أساس كانت..

عبد الكريم النحلاوي: عرفوا الضباط أدركوا يعني الترفيع بسرعة معناتها التسريح بسرعة يعني الضابط عم بيشعر أنه عم يترفع للرتبة الأعلى أنه معناتها صار بده يتسرح قبل بوقت.

أحمد منصور: يعني مثلا كان الضابط لا يستحق كخبرة وسن أكثر من رتبة نقيب يلاقي نفسه بقى مقدما مثلا؟

عبد الكريم النحلاوي: مفروض الضابط مشان ينتقل من رتبة إلى أخرى أن يتبع دورات أهلية تؤهله للرتبة الأعلى دورات ثقافية علمية عسكرية وللأسف كانت تصدر الترفيعات بدون اتباع.. معظمهم بدون اتباع هذه الدورات حتى ولو اتبع دورة كان أحيانا يصدر أسماء بعض الضباط بالتسريح وهو أثناء الدورة ولكن بنفس الوقت العقيد علوي اللي كان مدير إدارة هذه المؤسسة قال لي جميع الضباط -وأجزم في كلامي- جميع الضباط السوريين اللي تخرجوا من الكلية الحربية في حمص يجب أن يسرحوا تدريجيا.

أحمد منصور: لماذا؟

عبد الكريم النحلاوي: يجب أن نعتمد على الضباط يللي بيتخرجوا من القاهرة بعد ما اندمجوا الكليتين.

أحمد منصور: طيب الآن الطلاب اللي حيتخرجوا من القاهرة حيتخرج ملازم ثاني لسه.

عبد الكريم النحلاوي: ملازم ثاني.

أحمد منصور: طيب الآن الجيش بيحتاج رتبا من كل..

عبد الكريم النحلاوي: وهدول الرتب بيتسرحوا بالتدريج مو دفعة واحدة.

أحمد منصور: يسرح يعني يبقى عنده ثلاثين سنة ومتقاعد مسرح من الجيش ٣٥ سنة ومسرح؟

عبد الكريم النحلاوي: والله كانوا يتسرحون ٢٥ سنة.

أحمد منصور: يسرح من الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: يسرح من الجيش.

أحمد منصور: إلى الشارع؟!

عبد الكريم النحلاوي: حتى طيارين.

أحمد منصور: يعني رهن حياته حتى يصبح عسكريا يدافع عن بلده و٢٥ سنة يطردوه بره؟!

عبد الكريم النحلاوي: هذا ما حصل وكان في ضباط أساسا مفروض فيهم يتأهلوا لكفاءات أكثر أو لاتباع دورات على الميغ كنا بالنسبة للضباط كانوا يمنعون بسبب الأمن، ادعاؤهم بسبب الأمن وأذكر بعض أمثلة منهم أذكر مثلا رياض عوض، القوى الجوية بتبعث لي خطابا على أساس إرساله ببعثه لاتباع.. بيكون هو عامل الميغ ١٧ بده يتبع دورة الميغ ١٩ أو ٢١، أنا بشكل عادي بأبعث هالمعاملة أو هالطلب هذا للأمن للمخابرات، كان يجيني مع عدم الموافقة..

أحمد منصور: المخابرات اللي كان بيرأسها السراج المفروض؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، مخابرات الجيش غير السراج. أطلب منه..

أحمد منصور: من الذي كان مسؤولا عنها ضباط مصريون أم سوريون؟

عبد الكريم النحلاوي: كان في مصريين وسوريين، أحدهم كان قدري نافع مصري وهو اللي كان تقريبا يقرر بقسم كبير..

أحمد منصور: وهو لا يعرف شيئا عن الضباط لأنه لا يعرف تاريخهم ولا يعرف أي شيء.

عبد الكريم النحلاوي: كان يوجد مخطط لتنسيق الضباط السوريين القدامى تدريجيا، على الإطلاق، حتى قائد الجيش نفسه الفريق جمال فيصل كان مهيأ أن يتسرح ويتعين محله العقيد جاسم علوان. وهذا معروف بكل أوساط الجيش.

أحمد منصور: في عفيف البزري رئيس الأركان الذي قاد الضباط إلى مصر وقاد قضية الوحدة وهو الذي ضغط في قضية الوحدة كان من أوائل من أطيح به وهناك علامات استفهام كثيرة حول الإطاحة به، هل لديك معلومات حول الإطاحة بعفيف البزري وتعيين جمال فيصل مكانه رئيسا للأركان؟

عبد الكريم النحلاوي: الفريق عفيف البزري كان ضابطا شريفا وكان مستقيما وكان جريئا لذلك هو الوحيد اللي تجرأ وواجه القيادة المصرية عندما قاموا بعمل تسريح ونقل وانتداب وللخارجية قال لهم طيب أنا مالي قائد جيش أنا موجود؟ على الأقل خذوا رأيي على الأقل استشيروني أطلعوني، قالوا له اقعد هلق -كان بمصر موجودا- جمدوه وبعدين أصدروا قرارا بعزله، لم يكتفوا بذلك وإنما أشاعوا عنه أنه شيوعي يساري..

أحمد منصور: صحيح هذه كانت تهمة أساسية له.

عبد الكريم النحلاوي: طبعا قامت، أول عمل صار بعض الضباط استاؤوا جدا من هالإجراء هذا وقاموا بحركات يعني وهالضباط هدول أخذوهم للسجن وأول مجموعة من الضباط يتعرضون للتعذيب والأذى، منهم عبد الرزاق اليحيى وسمير كمان واحد اسمه أسعد الدبور..

أحمد منصور: سوريون.

عبد الكريم النحلاوي: سمير خطيب وأسعد الدبور.

أحمد منصور: يعني دول كانوا احتجاجا على..

عبد الكريم النحلاوي: احتجاجا على تسريح عفيف البزري، كمان قيل عنهم إنهم شيوعيون.

أحمد منصور: لكن هم كانوا كذلك؟ على اعتبار أنك كنت مدير شؤون ضباط بعد ذلك وكنت..

عبد الكريم النحلاوي: عبد الرزاق اليحيى صار قائد جيش منظمة التحرير -فلسطيني هو- فلو كان شيوعيا كان ممكن يحصل على هالوظيفة هذه؟

أحمد منصور: سامي عصاصة في صفحة ٢٩٨ من كتابه «أسرار الانفصال» يقول «بعد صدور لوائح الإحالة على التقاعد لضباط الجيش السوري تساءل ضابط سوري عن مغزى هذه التصرفات مستنكرا إياها فإذا بالملازم الأول المصري محمد أمين إبراهيم يجيب إحنا جئنا لتنقية الجيش السوري من هذه الديدان»، هل سمعت شيئا من هذا؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أنا ما سمعت بهذه المعلومة.

أحمد منصور: هل كان يتم التعامل إلى هذا الحد؟

عبد الكريم النحلاوي: بس كان بعض الضباط المصريين أحدهم قال نحن جايين ندرب ضباط الجيش السوري.

أحمد منصور: ندرب.

عبد الكريم النحلاوي: جايين ندربهم يعني العسكرية يعني.

أحمد منصور: طيب أنتم إيه الفوارق الأساسية في العسكرية التي كانت بينكم وبين ضباط الجيش المصري؟ أنتم طبعا كل يوم بتعملوا انقلابا، الوضع العسكري عندكم كان مختلفا، يعني مش كل يوم انقلاب، عملتم سبع ثماني انقلابات في خلال فترة معينة، بعد انقلاب ١٩٥٢ في مصر كان عبد الناصر حريصا ألا يبقى في الجيش ضباط لديهم طموح وكذا وكانت عملية التسريح بتتم. التعامل مع جيش هو الذي يصدر القرار، كيف كان التعامل معكم؟

عبد الكريم النحلاوي: الواقع أن الجيش السوري ما كان هو بيقوم بالانقلابات وإنما الانقلابات كانت سياسية وخارجية السبب لأنه كانت سوريا تصمد أمام أطماع الغرب والشرق وعدم الخضوع لها، ذكرنا سابقا عن حلف بغداد أنه كيف حاولوا يخضعوا سوريا لانضمامها لهذا الحلف وسوريا رفضت، بنفس الوقت صار في حشود عسكرية تركية وتمكنت سوريا أن تتسلح وتتدرب وتواجه هذه الحشود.

أحمد منصور: في كثير من الضباط كما ذكرت لي نقلوا إلى وزارة الخارجية، ما طبيعة العمل الذي يمكن أن يقوم به ضابط عسكري في وزارة الخارجية التي تحتاج إلى دبلوماسية وإلى ثقافة أخرى غير الثقافة العسكرية؟

عبد الكريم النحلاوي: الضباط اللي نقلوا للخارجية أعداد كبيرة منها عناصر..

أحمد منصور: كبيرة!

عبد الكريم النحلاوي: أعداد كبيرة منهم عناصر اشتراكيين حزبيين ومنهم عناصر غير حزبيين وأذكر على سبيل المثال اللواء شاتيلا ضابط كفؤا كان وما عنده أي ميول سياسية أو حزبية، جودت أتاسي ضابط أركان عليا من فرنسا كمان كان ضابطا كفؤا وجديرا كمان أخرج للخارجية، وأثبتوا موجودية بعض الضباط اللي أحيلوا للخارجية واستلموا سفارات أثبتوا على جدارة وكفاءة عالية أيضا.

أحمد منصور: في المقابل الضباط السوريون في مصر ما هو العمل اللي كانوا يقومون به؟

عبد الكريم النحلاوي: والله الضباط السوريون كنت أزورهم أنا بنفسي مكاتبهم خاصة اللي كانوا بمكاتب القيادة لم أجد أمام واحد منهم معاملة واحدة، حتى قلم ما في.

أحمد منصور: كيف يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: ما في معاملة ما في أي شيء.

أحمد منصور: بيعملوا إيه؟ قاعدين يعملوا إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: وأذكر بالأسماء يعني.

أحمد منصور: قل لنا بالأسماء.

عبد الكريم النحلاوي: الأسماء حتى شاتيلا اللواء شاتيلا قبل ما ينتقل للخارجية زرته، ما في أي عمل، اللواء باصيل صوايا برتب كبيرة ما في أي عمل، العقيد محمد منصور، العقيد هاشم هاشم آغا، العقيد عدنان دقر كلهم كانوا في القيادات ما لهم أي عمل وأقسم ما في معاملة واحدة على طاولتهم..

أحمد منصور: تكلمت معهم؟

عبد الكريم النحلاوي: أقول لهم طيب أنتم شو أعمالكم هون يعني على شو؟ قال أنت ليش تسأل هلق توجع رأسك؟ شو بتريد تشرب حاجة ساقعة وساخنة أو شيء من هالنوع هذا، يعني الوضع كان سيئا جدا.

أحمد منصور: هم كانوا قابلين هذا الوضع.

عبد الكريم النحلاوي: ما بيستطيعوا يقوموا بأي عمل لأنهم بيعرفوا مصيرهم شلون بده يكون.

أحمد منصور: كيف كان يكون مصيرهم يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: مصيرهم إذا ما كان من التعذيب، تسريح مباشرة من الجيش وبعدين البعض منهم استرطب أن الحياة في مصر حياة حلوة بينما الحياة في سوريا حياة قاسية وبيكون بالشمال أو بالجبهة هو لحاله وعائلته لحالها، كمان هون عم يأخذ راتبين عم يأخذ راتبا وراتبا إضافيا لذلك استرطبوا وبقيوا أنه عم يمضوا وقتا ليشوفوا النهاية تبعهم، هذا الواقع.

أحمد منصور: صلاح نصر رئيس المخابرات المصرية في صفحة ٧٧ من الجزء الثاني من مذكراته يقول إن ادعاءات الضباط السوريين بأنهم لم يكونوا يحتلون مناصب رفيعة في الجيش هي ادعاءات غير صحيحة وإن قيادة المناطق وقيادة الوحدات حتى قائد كتيبة كلها كانت مسندة لضباط سوريين في الجبهة السورية.

عبد الكريم النحلاوي: القيادات في الجيش السوري وأذكر بالأسماء معظمها قيادات مصرية، رئيس أركان الجيش الأول السوري كان عبد المحسن أبو النور..

أحمد منصور: لكن عبد المحسن أبو النور كان نائب رئيس أركان لأن كان رئيس الأركان كان..

عبد الكريم النحلاوي (مقاطعا): كان رئيس أركان.

أحمد منصور: رئيس أركان؟

عبد الكريم النحلاوي: رئيس أركان كان.

أحمد منصور: آه وجمال فيصل كان قائد الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: وعندما نقل وزيرا لمصر عين بدلا عنه اللواء أنور القاضي كمان مصري، رئيس شعبة التنظيم والإدارة أحمد زكي مصري، مدير إدارة كاتم أسرار حربية كمان مصري.

أحمد منصور: من؟

عبد الكريم النحلاوي: أحمد علوي. سعيد ماحي مقدم كمان في شعبة العمليات، قدري نافع في شعبة المخابرات، رئيس أركان الجبهة المقدم مصطفى شاهين مصري، قائد المدفعية وفيق راضي مصري، الشعبة الرابعة وجدي شرف مصري، الشعبة الثالثة كمان مصري خفاجة، إذاً كلهم مصريون، بعدين المدفعية اللي كانت بقطعات المدفعية المحاربة كان أكثر من ٢٠، ٢٥ ضابطا مصريا يدل هالشيء هذا يوم ٢٨ أيلول بدون ما يخبروا قائد اللواء سحبوا اللواء ونزلوا باتجاه دمشق لضربنا بإيعاز من اللواء أنور القاضي يعني هذا..

أحمد منصور (مقاطعا): نعم، سآتي إلى هذا بالتفصيل. ولكن الضباط السوريين استراحوا لهذا الوضع الذي هم فيه، موجودين في القاهرة بيتقاضوا راتبين بدل راتب واحد، مش قاعدين في الجبهات قاعدين في مكاتب مكيفة، مشتركين في نادي الجزيرة والنوادي الرياضية وبيستمتعوا بالشمس والهواء في مصر وبعضهم ذهب إلى التجارة وشافوا أمورهم.

عبد الكريم النحلاوي: هذا صحيح.

أحمد منصور: يعني المسؤولية تقع على الضباط السوريين.

عبد الكريم النحلاوي: هذا صحيح، إيه بس مغلوبون على أمرهم ما بيستطيعوا يعملوا شيئا لأن أي ضابط بده يتكلم أو يعني يرفع الاحتجاج بهالموضوع كان يسرح من الجيش.

أحمد منصور: مش أنتم اللي قلتم عايزين الوحدة؟ أنتم كنتم عايشين بتأكلوا كل يوم من

وسلوى وعايزين تغيروا رئيس الجمهورية بتغيروه عايزين تغيروا رئيس الوزراء بتغيروه عايزين تعملوا انقلابا بتعملوه، قلتم عايزين الوحدة عايزين فولها وعدسها وبصلها، عبد الناصر أكلكم من عدسها وبصلها!

عبد الكريم النحلاوي: عايزين الوحدة وحدة شراكة وحدة محبة وحدة قوة لعدو مشترك عم يواجهنا من الشمال والجنوب وليس وحدة استعلاء واستعباد وتعالي وإذلال، يعني هذا الواقع اللي حصل.

أوضاع الأسلحة السورية وعمليات نقلها إلى مصر

أحمد منصور: فين العدو هنا؟ أين إسرائيل كانت من كل هذا الذي يحدث؟

عبد الكريم النحلاوي: إسرائيل كانت عم تتقوى ونحن كنا عم نسرح ونمرح بدون أي تدريب بدون أي تسليح، خلال فترة المدة ثلاث سنوات ونصف لم تسلح لا مصر ولا سوريا وإنما كانت عبارة عن حركات من أجل تسريح الضباط وإحالتهم تصفيتهم من الجيش الأول حتى أن..

أحمد منصور (مقاطعا): لمصلحة من تدمير الجيش السوري الذي كان في مواجهة إسرائيل؟ لمصلحة من؟

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا يسأل فيه المسؤول كان عبد الناصر هو المسؤول عن كل التصرفات وبعض الضباط اللي كانوا موالين لهم يعني هذا الواقع حتى التسريحات كانت تشمل أيضا ضباط الجيش الثاني الجيش المصري.

أحمد منصور: طبعا التسريحات اللواء جمال حماد تحدث عن عملية التسريح الكبيرة التي كانت تتم لكل ضابط له كفاءة. لكن أيضا هذا أمر مخيف، كيف نقول أو كيف يكون هناك عدو هو إسرائيل وليس هناك أي توجه لعمل وبناء جيش قوي لمواجهته بل إن الجيش اللي كان قويا السوري أصبح الآن بيتم تسريحه!

عبد الكريم النحلاوي: الجيش القوي يجب أن يبدأ بالتسليح والتصنيع، التصنيع في البلد لأنه مرت فترة حتى الاتحاد السوفياتي امتنع عن تزويد عبد الناصر بالتسليح بالسلاح.

أحمد منصور: بسبب؟

عبد الكريم النحلاوي: بسبب صار في خلاف بيناتهم قضايا سياسية امتنع عن التزويد وبقيت فترة طويلة الطيران ما بيطلع لأنه ما في قطع تبديل للطيران.

أحمد منصور: وأنتم أسلحتكم كانت فين؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: أسلحتكم أنتم أسلحة الجيش السوري أين كانت؟

عبد الكريم النحلاوي: أين كانت، هذا بدنا نحكي على موضوع التسليح تبع الجيش السوري؟

أحمد منصور: أنا أسألك الآن.

عبد الكريم النحلاوي: كانت نهبا وسلبا لمصر.

أحمد منصور: إزاي نهب وسلب؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: كيف نهب وسلب يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: سوريا قبل الوحدة عقدت عدة صفقات أسلحة مع الاتحاد السوفياتي وكانت الصفقات تجي تباعا لسوريا، وقت صارت الوحدة صارت تتحول هالصفقات هذه لمصر مباشرة.

أحمد منصور: خلاص ما هي بقيت دولة واحدة.

عبد الكريم النحلاوي: أيوه بس ما في بالمقابل لأن الميزانية اللي كانت بمصر بالنسبة لوزارة الدفاع ١٧٪ أما ميزانية سوريا كانت ٥٤٪ أكثر من ثلاثة أضعاف.

أحمد منصور: ده خلال الوحدة ولا قبل؟

عبد الكريم النحلاوي: قبل الوحدة وخلال الوحدة لأنه ما اندمجوا الميزانيتان، بقيت ميزانية كل دولة لحالها لذلك تجي بعدين لجان من مصر يشوفوا السجلات يلاقوا في أسلحة كثير في سوريا يحولوها..

أحمد منصور: طبعا علشان ما تعملوش بها انقلابات.

عبد الكريم النحلاوي: لا، هذا ما له علاقة، الغواصة ما بتعمل انقلابا، كان في ثلاث غواصات في سوريا أخذوها مصر، الأسلحة عم أقول اللي أخذتها مصر ثلاث غواصات حولوهم لمصر، سرب طيران ليلي -الوحيد بالجمهورية- أخذوهم لمصر بعدين أفواج من الـ MT85 ضد الطائرات كمان راحت لمصر، مدافع B10 و T21 ضد الدرع راحت لمصر، لم يكتفوا بهالشيء هذا، الغواصات راحت لمصر كوحدة -مثل ما عم تقول- قائدهم كان مصطفى شاهين.. المقدم مصطفى.. هلق بأتذكر اسمه مصطفى الأول..

أحمد منصور: سوري؟

عبد الكريم النحلاوي: سوري، بعد مدة أبعدوه عن قيادة الغواصات وعينوا محله ضابطا مصريا، كمان أخرجوا بعض ضباط الصف هاللي كانوا السدنة بالغواصات وعينوا محلهم مصريين، لم يكتفوا بذلك وإنما بعد مدة بعثوا لوائح لسوريا الإدارة المالية عم يطالبوهم بتسديد نفقات صيانة الغواصات يعني انتقلت من سوريا إلى مصر وطلبوا صيانتهم كمان!

أحمد منصور: هل الأشياء دي أدت إلى عملية استياء عندكم في الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: جدا، جدا، كلها كانت معروفة.

أحمد منصور: من اللي كان مستاء؟

عبد الكريم النحلاوي: إجت لجنة بعدين بعد مصادرة الأسلحة على أساس صارت وحدة ومصر أقدر أن تستخدم الأسلحة..

أحمد منصور: طبعا، أنتم بتستخدموها في الانقلابات فمن حق مصر تأخذها.

عبد الكريم النحلاوي: بعثوا لجنة ليشوفوا مستودعات الأسلحة في دمشق، بيتصل معي اثنان ضباط..

أحمد منصور: فاكر مين؟

عبد الكريم النحلاوي: سوريون، عبد الرؤوف أشتر من حلب ورشيد مبيض من دمشق، بيطلبوا مني أن يجوا يزوروني لأمر هام، قلت لهم تعوا، من إدارة التسليح..

أحمد منصور: كنت أنت مدير إدارة شؤون ضباط؟

عبد الكريم النحلاوي: كنت أنا مدير إدارة شؤون الضباط.

أحمد منصور: مدير مكتب المشير؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم، ونائب كاتم أسرار ولكن كل الوظائف كانت عملا واحدا يعني ما في لها.. وإنما توزيع هذا. قال إجت لجنة وطلبوا السجلات قال إيه شو عندكم أنتم مخزنين أسلحة كثير عندكم فائض عندكم.

أحمد منصور: طبعا، لا بتستخدموها ضد إسرائيل ولا حاجة بتستخدموها في الانقلابات فمن حق مصر تأخذها.

عبد الكريم النحلاوي: الأسلحة المكدسة كانت من أجل وحدات الاحتياط وقت بيصير استنفار عام للشعب للاحتياط بيتوزع عليها الأسلحة، حطوا ٤٥٠٠ بارودة ينقلون إلى مصر، حطوا مدافع B10، كمان T21 لمصر، بعدين في صفقة مائتي مصفحة حديثة كمان نقلوا لمصر.

أحمد منصور: روسية؟

عبد الكريم النحلاوي: روسية، راحوا للجبهة لقوا كمان الجبهة عنا من عشرين سنة مكدسة بين أسلاك شائكة بين تحصينات بين مدفعية..

أحمد منصور: الجبهة مع إسرائيل؟

عبد الكريم النحلاوي: المواجهة مع إسرائيل وجدوا أن مدافع الهاون كمان أعداد كبيرة، ٥٠٪ يجب أن ينقل إلى مصر، إذاً عملية..

أحمد منصور (مقاطعا): هذه جبهة مواجهة مع إسرائيل!

عبد الكريم النحلاوي: عملية نهب وسلب، هذا اللي حصل، أنا عم أتكلم عن شيء ملموس وعم أذكر بالأسماء.

أحمد منصور: هل ده كان له أي تأثير في هزيمة ٦٧ بعد كده؟

عبد الكريم النحلاوي: في ٦٧؟ والله..

أحمد منصور: هل الآن تجريد الجيش نقص هذه الأسلحة عملية تسريح الضباط الأكفاء كل هذه الأشياء كان لها تأثير على هزيمة ٦٧؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا خرجت من الجيش ١٩٦١ لذلك بعد ١٩٦١ ما عندي علم..

أحمد منصور: لا، أنا بسألك الآن كشخصية عسكرية وكأنك بتقول أخذوا الأسلحة وأخذوا اللي في الجبهة.

عبد الكريم النحلاوي: طبعا عوضت الحكومة أو القوى اللي إجت..

أحمد منصور (مقاطعا): هل استطاعت سوريا في ظل أنكم كنتم لا زلتم تواصلون الانقلابات لـ ١٩٦٦ هل استطاعت سوريا في هذه الفترة أن تعوض حجم السلاح الذي نقل إلى مصر؟

عبد الكريم النحلاوي: والله لا علم لي بذلك، لا أعرف.

تعيينات الضباط وطرق التعامل مع الأكفاء منهم

أحمد منصور: الكلية الحربية في حمص تم إغلاقها وأصبح لا يتم الاعتراف أثناء سنوات الوحدة إلا بالطلبة السوريين الذين يتم تخريجهم من الكلية الحربية في القاهرة، ليه أغلقت الكلية الحربية في حمص؟

عبد الكريم النحلاوي:أغلقت، عدة حوادث حصلت بسبب كان مدير الكلية أمين حافظ ضابط اشتراكي وأراد، صار في خلاف بينه وبين نائبه المقدم أمير الناظر مصري، هالخلاف هذا بدهم يحلوه وبعدين أمين حافظ كان يحاول يؤثر على الطلاب مشان استمالتهم للحزب الاشتراكي.

أحمد منصور: يتشال أمين الحافظ وتبقى الكلية الحربية، يجي عميد ثاني للكلية.

عبد الكريم النحلاوي: نحن عم نحكي عن الواقع لأنه كان بالجيش في صراع ما بين عدة كتل تتصارع فيما بينها..

أحمد منصور: قل لي إيه أهم الكتل لأنه يقال إن هناك أربع كتل كانت تتصارع.

عبد الكريم النحلاوي: كان في أكثرهم من الكتلة الاشتراكيين وفي منهم أمين حافظ ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وخلافه وكتلة الحياديين اللي كانوا ما بينتموا لحزب إنما كتلة أمين نفوري وأحمد عبد الكريم..

أحمد منصور (مقاطعا): دول كتلة الشوام؟

عبد الكريم النحلاوي: ما في كان كتلة الشوام وإنما هذا..

أحمد منصور: لا، ده أنتم كل الكتب عمالة تقول كتلة الشوام..

عبد الكريم النحلاوي: هذا غير صحيح.

أحمد منصور: وعبد الكريم النحلاوي هو الذي رتب كتلة الشوام وكان ينقل الضباط ويأتي بالضباط الشوام حتى تكون هناك قوة للشوام في الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: هو هذا المؤسف أنه قيل هالشيء ولكن غير صحيح إطلاقا.

أحمد منصور: ألم تكن خلال وجودك كرئيس لشؤون الضباط تنقل الشوام في المناطق الحساسة والمؤثرة في الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: تسمح لي أحكي لك عن هالفترة هذه، ضباط الجيش ٤٠٪ أو ٤٥٪ كانوا من ضباط دمشق.

أحمد منصور: بشكل عام؟

عبد الكريم النحلاوي: بشكل عام..

أحمد منصور: يعني من كل مائة ضابط في الجيش خمسون من دمشق.

عبد الكريم النحلاوي: خمسون ضباط دمشق.

أحمد منصور: يللي هي الشام كما يطلق عليها عندكم.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، قسم منهم تسرح وقسم منهم انتدب لمصر وقسم منهم راح بعثات وقسم راح للخارجية منهم توفيق شاتيلا ومنهم كثير ضباط يعني أحيلوا للخارجية.

أحمد منصور: يعني الجيش..

عبد الكريم النحلاوي: إذاً هذا ادعاء غير صحيح وإنما هذا تركيز على ضباط دمشق،

بعدين ضباط دمشق كان معظمهم ما بيتعاطوا السياسة ولا ينتسبون للأحزاب، كمان هذا عامل قوي. وقت نقلت كمدير شؤون الضباط أتحدى أي إنسان يقول إنه ما جميع الضباط اللي كانوا في القطعات كانوا قبل مجيئي لعمل مدير شؤون الضباط.

أحمد منصور: لم تكن أنت الذي غيرت أماكن الضباط في القطعات؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا، بعدين ما كان تنقلات..

أحمد منصور: ولم تكن تلعب في القوائم كما قيل؟

عبد الكريم النحلاوي: ما كان في تنقلات الضباط ما كانت بيد مدير شؤون الضباط وإنما كانت من قبل لجنة كانت عبارة من قبل لجنة تتشكل من العقيد علوي العقيد أحمد زكي وقائد الجيش بنفس الوقت وأنور القاضي رئيس الأركان ومحمد اسطنبولي مدير المخابرات..

أحمد منصور: يعني أربعة مصريين وأنت الخامس؟

عبد الكريم النحلاوي: وأنا الخامس نعم، أنا الوحيد السوري كنت كاتم أسرار حربية.

أحمد منصور: لكن أنت اللي كنت في الآخر بتمسك القوائم وبتوديها للمشير يمضي عليها.

عبد الكريم النحلاوي: إذا كنت أنا عم أحط القوائم كان أحمد زكي عنده سجل الضباط وكان هو يتصرف بشؤون الضباط الأعوان، الملازم، ملازم أول، نقيب ورائد بعدين صار خلاف وصراع بينه وبين أحمد علوي على نقل شؤون الضباط إلى كاتم أسرار حربية وتمكن بنفوذه أن يأخذ شؤون الضباط ويضمها، علوي يضمها مع كاتم أسرار وطلع أمر بتعييني مدير إدارة شؤون الضباط ولكن هذا لا يغير شيئا من عملي داخل الإدارة وإنما التعيينات كانت تحصل من لجنة الضباط، حتى تعيينات الضباط المصريين بآخر الوقت كانت تجي مباشرة معينين من مصر.

أحمد منصور: عبد اللطيف البغدادي في صفحة ١٢٢ من الجزء الثاني من مذكراته -وهو كان رئيس مجلس الأمة المصري وأحد قيادات ثورة يوليو- انتقد عبد الناصر في حكم سوريا انتقادا شديدا لا سيما في عملية تسريح الضباط من الجيش ونقلهم إلى الوظائف المدنية وإلى

وزارة الخارجية ويقول البغدادي «لقد أصبحت الأولوية الأولى للضباط شغل المناصب الرئيسية في الشركات أو التعيين في سفاراتنا في الخارج والشعب لا يملك من أمره شيئا ولم يكن ما كنا نلمسه في الاجتماعات الشعبية وما يردده الآلاف من جماهير الشعب التي جمعت لأداء الدور المطلوب منها وكان كل ما يجري من صور حولنا لا تمثل الواقع الأليم إنما تمثل ميثاقا للحاكم وخداعا للشعب ذاته»، يقال إن هناك أكثر من أربعة آلاف ضابط سوري خلال الفترة من بداية الوحدة إلى ربما العام ١٩٦٥ سرحوا من الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: والله الأعداد اللي سرحت أعداد كبيرة وأريد أتكلم عن مرحلة من المراحل، وقت استلمت مدير إدارة شؤون الضباط أحمد علوي كاتم أسرار حربية بيعطيني سجل ضباط قال لي هذا السجل كان عند مصطفى حمدون -هو اشتراكي- وقت كان رئيس الشعبة الأولى بتقدر تستفيد منه، ولقيت بجانب كل ضابط انتماءه الحزبي مكتوبا..

أحمد منصور: من الذي صنفه؟

عبد الكريم النحلاوي: معروفون ضباط الجيش الحزبيين، هذا بيعطيك مؤشرا على أن مصطفى حمدون وبقية الضباط الحزبيين وقت انتقلوا كوزراء انتقلوا كصدق وأمانة يتخلصوا من الحزبية ويتخلصوا على أساس وحدة، الوحدة كان كل إنسان في سوريا كان حلما بالنسبة له لأنها تشكل قوة لمجابهة عدو واحد، ما كانوا يدركون أن هذا التحيز هذا والتسريح هذا والإجراءات المخططة اللي وضع لإبعاد الضباط عن الجيش.

أحمد منصور: لكن عملية الإبعاد كما قلت أخذت أشكالا مختلفة ما بين التسريح ما بين التعيين..

عبد الكريم النحلاوي: طبعا، بدأت الاستياءات بدأ استياء الضباط من وقت بدأ التسريح وإحالة للمعامل المؤممة وإحالة للخارجية وإحالة انتدابات، بعدين في موضوع البعثات كمان.

أحمد منصور: نقطة مهمة الآن، ضابط أخذ دورة أركان حرب يرسل مرة أخرى يتم التخلص منه إلى دورة أركان حرب.

عبد الكريم النحلاوي: أنا من الضباط اللي اتبعت دورة أركان حرب على يد خبراء سوفيات، بيبعث ورائي العقيد أحمد علوي -هو اللي كان يتصرف بهالأمور- وقعد ينقلني أسماء الضباط بالتدريج حتى وصل إلى اسمي، كتبت اسمي على أساس اتباع دورة أركان..

أحمد منصور: مرة ثانية؟

عبد الكريم النحلاوي: قلت له طيب ما اتبعنا نحن دورة أركان، قال لي لا، هذه غير هديك، وأنا غير مقتنع بما يقول. طبعا الضباط راحوا للاتحاد السوفياتي هذه قبل..

أحمد منصور: أنت شطبت اسمك طبعا.

عبد الكريم النحلاوي: أنا شطبت اسمي وشعر بهالموضوع الفريق جمال فيصل، قال لي وين اسمك؟

أحمد منصور: اللي هو قائد الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: قلت له والله في ظروف عائلية بتمنعني أن أغادر وأنا اتبعت دورة أركان حرب.

أحمد منصور: لكن أنت طبعا شطبت اسمك علشان كنت بترتب للانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: أنا كنت ما في شك شعرت أن المخطط الموضوع تصفية ضباط الجيش ما في شك وأنا كتبت أسماء جميع الضباط يللي تخرجوا من حمص بثلاث لوائح لتسريحهم تدريجيا من قبل أحمد علوي.

أحمد منصور: بكل الرتب بتاعتهم؟

عبد الكريم النحلاوي: بكل الرتب بكل الكفاءات وكل البعثات اللي قاموا فيها بأوروبا قبل الاتحاد السوفياتي.

أحمد منصور: معنى ذلك أن كل الضباط السوريين كانوا سيتم تسريحهم لأن اللي تخرج من مصر مين؟ ده لسه دفعة ولا دفعتين ملازمون.

عبد الكريم النحلاوي: هو بالتدريج رح يكون التسريح ما رح يكون دفعة واحدة.

أحمد منصور: كانت أعدادهم قد إيه تقريبا؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أعداد كبيرة مئات يعني مئات الضباط، ما بأقول آلاف.

أحمد منصور: غير اللي كان تم تسريحهم بالفعل.

عبد الكريم النحلاوي: اللي تم تسريحهم ما أدري لأنه سرح لوائح عديدة قبل مجيئي لشؤون الضباط وكاتم أسرار حربية.

أحمد منصور: اللي كان بيتسرح كان بيروح فين؟ ضابط الآن عاش حياته عسكرية عنده ٢٥ أو ٣٠ سنة وعنده أسرة أكيد وعنده حياة.

عبد الكريم النحلاوي: والله كنت أتألم جدا وقت بيجيني ضابط عمره ٢٤ سنة على الميغ مسرح..

أحمد منصور: يعني طيار يعني!

عبد الكريم النحلاوي: طيار ولاقوا له وظيفة بالأفران مراقب أفران.

أحمد منصور: مراقب أفران؟!

عبد الكريم النحلاوي: والله مراقب أفران.

أحمد منصور: طيار المفروض يواجه إسرائيل يروح يراقب أفران!

عبد الكريم النحلاوي: أقسم بالله ضابط طيار عمره ما بيتجاوز ٢٥ سنة مراقب أفران، حاولت.. قلت له ليش أنت تسرحت؟ -قبل مجيئي لشؤون الضباط يعني سرح أعداد كبيرة من الضباط قبل أن أستلم المنصب تبعي- قال لي ما بعرف ليش بس أنا بدي بس تلاقوا لي عملا، بدون راتب بس أنه يكون أحفظ وضعي كرامتي. يعني كان وضعا مؤلما جدا، حتى أحد الضباط منصور اسمه.. كان عم يتبع دورة ميغ ١٩ وعنده ساعات بالمئات طيران ليلي وكفؤ وعلى الضباط المصريين والسوريين، إجاني خطاب من القوى الجوية بتأهيله لدورة عليا في الاتحاد السوفياتي ولكن ارتكب خطيئة أنه دخل الكلية بدون بكالوريا، هو قدم بكالوريا وأخلاقه ممتازة وما عنده أي عقوبات، شعبة المخابرات رفضت لأسباب.. طبعا أنا عرضت اسمه على لجنة ضباط..

أحمد منصور: لكن نجح في الكلية وطيار متميز؟

عبد الكريم النحلاوي: نجح وطيار ممتاز جدا، قلت لهم بلجنة الضباط هذا عنده ساعات طيران ليلي وضابط كفؤ وطلع الأول على الضباط المصريين والسوريين في دورات سابقة في الاتحاد السوفياتي طيب ما بيجوز، إسرائيل كانت عم تستأجر طيارين أجانب وتحاربنا فيهم ونحن..

أحمد منصور: وأنتم بتسرحوا الطيارين وتعينوهم مراقبي أفران!

عبد الكريم النحلاوي: منجي طيارينا إذا ارتكب خطيئة ممكن تفرض فيه عقوبة منجي منسرحه منحطه بالشارع؟ بالأخير قلت لهم طيب على الأقل منفرض فيه عقوبة ومنؤخر ترفيعه وبيظل ضابطا في الجيش، وهذا اللي صار، بعدين كان عم بيبارز بالطيران اللي أكفأ منه من الإسرائيليين حتى تجمعوا عليه وروحوه، استشهد.

أحمد منصور: آه نعم، هذا اللي طريق المزة باسمه؟

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم، عم أتذكر اسمه، منصور، فايز منصور.

أحمد منصور: أوتستراد المزة هو مسمى على اسمه.

عبد الكريم النحلاوي: كافؤوه الضباط فيما بعد وسموا أوتستراد المزة باسمه لكن للأسف ما حدا بيدعوه..

أحمد منصور: ما حدش بيفتكر، كله بيقول أوتستراد المزة. أنا أريد أعود إلى الكلية الحربية، كيف كان التدريب في الكلية الحربية السورية وكيف كان التدريب في الكلية الحربية في مصر بالنسبة للطلبة السوريين؟

عبد الكريم النحلاوي: قبل تقريبا شهر من ٢٨ يمكن بتموز، بآب بيستدعيني المشير عبد الحكيم عامر بيقول لي هدول طلابكم السوريون في الكلية الحربية أضربوا صار لهم ثلاثة أيام ما دخلوا الدراسة..

أحمد منصور: في مصر؟

عبد الكريم النحلاوي: بمصر، لذلك بتشكل لي لجنة وبتكون أنت فيها وبتحقق لي في هالمواضيع وبترجع تخبرني.

أحمد منصور: تروح مصر يعني.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، شكلت لجنة العقيد محمد منصور والعقيد جودت جورج وأنا والعقيد.. هلق بأتذكر اسمه كمان نسيت..

أحمد منصور: كلكم سوريون؟

عبد الكريم النحلاوي: سوريون. رحت لمصر وتقدمنا للواء باليوم الثاني للواء محمد فوزي كان مدير الكلية وكان اللي صار وزير حربية فيما بعد وكان كبير معلمي الدرجة الثانية أحمد إسماعيل كمان صار وزير حربية في حرب ٧٣، قلت له نحن جايين بلجنة من قبل المشير مشان نشوف شو أسباب إضراب الطلاب السوريين، قال ما عم يتقيدوا بالنظام ما عم يتقيدوا بالتعليمات وعم يخالفوا الأوامر، ولكن بعد ما تحرينا الأسباب لقينا في فروق كبيرة كثير بين النظام اللي كان متبعا بحمص بالكلية الحربية بحمص وبين النظام الموجود في الكلية الحربية بمصر.

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلا بكم في حلقة جديدة من برنامج شاهد على العصر حيث نواصل الاستماع إلى شهادة العقيد أركان حرب عبد الكريم النحلاوي قائد الانقلاب الذي أنهى الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦١. سيد عبد الكريم مرحبا بك.

أسباب إضراب الطلبة السوريين في الكلية الحربية بمصر

أحمد منصور: توقفنا في الحلقة الماضية عند الإضراب الذي قام به الطلبة السوريون في الكلية الحربية في مصر وطلب المشير عامر لك بأن تشكل لجنة وتذهب إلى مصر من أجل التحقيق في أسباب هذا الإضراب الذي قام به الطلبة السوريون، وصلت إلى مصر وكان مدير الكلية محمد فوزي وكبير المعلمين كان المشير أحمد إسماعيل، ماذا وجدتم، ما هي أسباب المشكلة كانت؟

عبد الكريم النحلاوي: والله اجتمعنا تقريبا دام اجتماعنا لدراسة هذا الموضوع أسبوعا كاملا.

أحمد منصور: أسبوعا كاملا.

عبد الكريم النحلاوي: من الساعة الثامنة إلى الساعة الخامسة مساء.

أحمد منصور: كل يوم؟

عبد الكريم النحلاوي: كل يوم.

أحمد منصور: مشكلة عويصة.

عبد الكريم النحلاوي: ولاحظنا فوارق فظيعة جدا وخلافات جوهرية بين ما كان يجري في كلية حمص وما بين الكلية الحربية في القاهرة.

أحمد منصور: طبعا أنت كنت آخر آمر دورة لكلية حمص.

عبد الكريم النحلاوي: أنا دربت أكثر من مرة في كلية حمص والنظام بحمص كان نظاما أو برنامج عمليا، الأسباب الجوهرية أنه بالكلية في حمص كان التدريب عمليا على الأرض خلال أسبوع بكامله.

أحمد منصور: كل يوم؟

عبد الكريم النحلاوي: يوميا كان في تدريب على الأرض، بمصر كان تمرينا واحدا خلال السنة بكاملها، تمرين واحد خلال السنة بكاملها.

أحمد منصور: أنتم بتعملوه كل يوم.

عبد الكريم النحلاوي: نحن يوميا في تمرين على الأرض، بمصر إطلاق نار مرة واحدة في السنة.

أحمد منصور: من طلبة الكلية.

عبد الكريم النحلاوي: من طلبة الكلية، بسوريا أسبوعيا في رمي، رمي على السلاح الفردي وكل شهرين في رمي بالرشاشات أو بالهاون، مدافع الهاون وكان طلاب المدفعية موجودين اختصاصهم بالكلية بيعملوا مدرسة نار بيسموها، كان طلاب المشاة كلها يحضروا هذه الرماية مشان يستفيدوا من رماية المدفعية، بمصر رماية واحدة بالسنة تمرين واحد عملي بينما في سوريا يوميا كان في تدريب عملي على الأرض.

أحمد منصور: علشان كده كنتم بتعملوا كل يوم انقلابات، متدربون!

عبد الكريم النحلاوي: هذا المهم تأهيل الطالب يكون ضابط كفئا وعمليا للقتال في القطعات، يعني كان يتخرج مباشرة من الكلية إلى القطعات كضابط عمل.

أحمد منصور: لكن في مصر بيتخرج شكله إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: في مصر بيتخرج ضابطا نظريا وبيتبع دورات خارج الكلية، دورات خاصة اختصاص مدفعية هندسة مشاة إلى آخره.

أحمد منصور: ما هي الأمور الأخرى التي كانت بها خلافات جوهرية؟

عبد الكريم النحلاوي: الأمور الثانية كانت تدرس يعني بيستعملوا التعابير بالإنجليزية والتركية والعربية، بكباشي ويونباشي وأمباشي وغرغندية وإلى الأمام مارش فرنسي..

أحمد منصور: وده لحد دلوقت.

عبد الكريم النحلاوي: ما بعرف إذا لحد هذا الوقت ولا لا. بسوريا صار في معجم عسكري اشترك فيه المجمع العلمي العربي من عسكريين ضباط ومن أدباء..

أحمد منصور (مقاطعا): المجمع العلمي اللغوي.

عبد الكريم النحلاوي: اللغوي، أصدروا معجما يتضمن الألفاظ كلها باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية وعمم على البلاد العربية كلها وطبق ما عدا مصر.

أحمد منصور: يعني الآن مختلفة تماما، المصطلحات العسكرية مختلفة تماما.

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق. بعدين مدير الكلية كان عنده صلاحيات مطلقة، يعني بنقول حكم فردي، هناك حكم فردي عنده صلاحيات..

أحمد منصور (مقاطعا): يعني الحكم الفردي في كله من فوق لتحت.

عبد الكريم النحلاوي: أبدا، حكم فردي مطلق، يعني بيحق لمدير كلية أنه طالب ارتكب خطيئة وبده يتخرج كان بيحق له أن يرجعه إلى الصف الثاني أو الأول.

أحمد منصور: إزاي ده؟

عبد الكريم النحلاوي: طالب مثلا أخذ بكفاءته باختباراته طلع العاشر أو الأول بيحق

له يرجعه إلى الخمسين، طيب هذا أخذ بنشاطه هل معقول، هذا النظام عندنا، لذلك كان يدعون الكلية الحربية الطلاب المصريون عزبة محمد فوزي.

أحمد منصور: آه، صح بالعزبة بيعمل اللي هو عايزه.

عبد الكريم النحلاوي: قلنا له هذا شيء ما بيصير، يعني هذا أخذها بكفاءته ما بيجوز، بعدين التعابير طلع معجم وطبق في البلاد العربية في كل البلاد الحربية إلا هون يعني هذا كمان..

أحمد منصور: يعني عندك مشكلة التدريب الآن الفوارق الهائلة، المعجم، أن مدير الكلية له صلاحيات مطلقة وكانت عزبة.

عبد الكريم النحلاوي: بعدين الطالب السوري -أهم من هذا- الطالب السوري كان يأخذ راتبا معاشا، الطالب المصري كان يدفع معاشا، طيب ما في كلية في العالم دولة واحدة طالب يدفع مصاري وطالب بيأخذ مصاري! يعني صار الطالب المصري وقت بيشعر أنه أنا عم بدفع مصاري هذه عم بتروح للطالب السوري، يعني صار في مثل كراهية وضغينة في الموضوع، هذا كله قلناه له..

أحمد منصور (مقاطعا): كان هناك تفرقة في المعاملة؟

عبد الكريم النحلاوي: كمان في تفرقة في المعاملة، الأقدمية..

أحمد منصور (مقاطعا): إيه أشكال التفرقة؟

عبد الكريم النحلاوي: مو بس، هلق بنحكي كمان في موضوع كلية الأركان كمان صار في إضراب بكلية الأركان.

أحمد منصور: طيب خلصنا الأول من الكلية الحربية وبعدين نروح كلية الأركان.

عبد الكريم النحلاوي: لسه ما خلصنا من الكلية الحربية، جئنا عم نقترح، اقترحت لمدير الكلية أنا قلت له..

أحمد منصور: محمد فوزي.

عبد الكريم النحلاوي: محمد فوزي، قلت له باعتبار عم بيحصل مشاكل من الطلاب

السوريين المفروض يتعين ضابط برتبة كبيرة لينظر في شكاوي الطلاب، ما كان موجود في الكلية مدربون غير اثنين مهيب هندي وزهير حموي.

أحمد منصور: دول الاثنان سوريان فقط في الكلية.

عبد الكريم النحلاوي: اثنان سوريان بس بالتدريب يعني ما لهم علاقة بشؤون الطلاب.

أحمد منصور: ولا ضابط سوري موجود في الكلية الحربية؟

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق. قام واجهني اللواء محمد فوزي قال لي بنعطيكم بنسبة طلابكم، إحنا عندنا أربعمائة طالب ومصر عندهم ألفي طالب يعني ما بيطلع لنا شيء، قام هذا الضابط اللي نسيان اسمه، عقيد، قال له طيب أنتم سوريا محتلون كل القيادات ما آخذين بهالنسبة، أنتم ما عم بتطبقوا هالنسبة هذه، انزعج اللواء محمد فوزي أنه كيف ضابط برتبة عقيد أقل منه بيوجه له هذه الـ.. قلت له سيادة اللواء نحن جايين نحل المشكلة وعم بنشوف في فوارق كبيرة ولذلك بأفضل نكتب تقريرا نتيجة هالاجتماع البنود اللي بنتفق عليها والبنود اللي بنختلف عليها ونوقع على التقرير ونرفعه للمشير وهو بقى بيحل الموضوع، وافق، كتبنا البنود بعد مضي أسبوع من اجتماعات متواصلة..

أحمد منصور (مقاطعا): كان إيه أهم اللي أنتم متفقون عليه؟

عبد الكريم النحلاوي: والله موضوع الراتب، أما معظم البنود..

أحمد منصور: مختلفون عليها؟

عبد الكريم النحلاوي: كنا مختلفين عليها ما قبل، يعني هو عنده صلاحية مطلقة يعني طالب مصري ثلاث سنوات مدة الدراسة آخر يوم ما أعجبه يوم التخرج بيحمل حاله وبيروح على بيته، بيترك الكلية وبيروح بينصرف، بسوريا السوريون ما بيحق لهم إطلاقا يطلع من الجيش، بيبصم بالعشرة عند دخوله الكلية. الطالب المصري بأي وقت لأنهم بيعتبروها مثل جامعة يعني جامعة من الجامعات.

أحمد منصور: نعم. قلت لي إن محمد فوزي انزعج جدا حينما ضابط من ضباطكم أقل

منه رتبة، لاحظت أيضا في كثير من الكتب أن الضباط السوريين في تعاملاتهم مع بعض، ما كانش الضابط بينظر للأعلى رتبة منه أو الأقل رتبة أنه هو أحسن منه وأنه ده لازم يكون دونه، يعني معاملة الإذلال والفوقية ما كانتش موجودة بين الضباط؟

عبد الكريم النحلاوي: في سوريا.

أحمد منصور: في سوريا.

عبد الكريم النحلاوي: في سوريا ما موجودة لا.

أحمد منصور: يعني ممكن عسكري حتى يرد على الضابط عندكم؟

عبد الكريم النحلاوي: كان في شيء من الانضباط، ضمن الحدود يعني، يعني ممكن الضابط الأقل رتبة يواجه الضابط الأعلى رتبة بكل انضباط وبكل احترام وقت بيلاقي الموضوع بجانبه يعني أو استفسار عنه.

الفوارق بين الجيشين المصري والسوري وأسباب الخلاف بينهما

أحمد منصور: لأنني وجدت بعض الحوادث أشار إليها صلاح نصر في مذكراته وسامي عصاصة كتبها بالتفصيل أنه في مصطلح التوبيخ العسكري، مصطلحات التوبيخ العسكري مختلفة ما بين الجيش المصري والجيش السوري، ففي الجيش السوري ليس في التوبيخ أنك تهين أو تشتم.

عبد الكريم النحلاوي: هذا الموضوع كمان سبب حصول إشكالات كثيرة في سوريا.

أحمد منصور: زي إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: في الجيش المصري مسموح الضرب والجلد.

أحمد منصور: الضرب والجلد؟

عبد الكريم النحلاوي: الضرب والجلد والإهانة.

أحمد منصور: رسمي يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: والشتم، نعم، بسوريا هذا ممنوع، ممنوع إيذاء المجند إطلاقا أو

الجندي يحال إلى المحكمة ويعاقب الضابط وحصل هذا الشيء، لذلك وقت أثناء الوحدة حصل عدة حوادث ما بأعرف إذا ذكرت منها ولا لا، أحد المجندين بالجبهة من مسعدة بالذات مدينة مسعدة القطاع الشمالي بقى كل فترة بيروح إجازة منشان يزور أهله، البلد تبعه بضواحي حلب، نزل بإجازة عدة أيام خمسة أيام ستة أيام، بده ينزل من مسعدة إلى القنيطرة، من القنيطرة إلى دمشق من دمشق إلى حلب ومن حلب إلى القرية تبعه ليشوف أهله وبالعودة نفس الموضوع، طبعا تأخر هذا المجند، الضابط المصري استقبله بالشتائم وبالمسبات بأهله وبوضعه، طبعا الجندي ما هان على كرامته أن يشتم بهذا الشكل، ممكن تنفرض فيه عقوبة مثلا ينحرم من إجازة أو يتعاقب بسجن أما يتوجه له شتائم بعائلته أو بأهله لذلك راح لمقره وجاب قنابل ولحقه وضربه أول قنبلة ما أصابه ولحقه بالثانية كمان قنبلة وما أصابه، حط الحربة على البارودة ولحقه -وهذا واقع- لحتى كمشوه رفاقه وأوقفوه، بقى في أحكام عرفية في الجبهة، حولوه لمحكمة عسكرية وللأسف حكموا عليه ١٥ سنة.

أحمد منصور: أنا قرأت القصة بالأسماء بالتفاصيل في كتاب سامي عصاصة لكن الحقيقة كل ما أفتكرها يعني..

عبد الكريم النحلاوي: شيء مؤلم يعني.

أحمد منصور: يعني شر البلية ما يضحك. في أشياء كثيرة شبيهة بهذا منها الاختلاف في الثقافة كما ذكر في مذكراته الوزير بشير العظمة، يقول نحن في سوريا.. سأله أحد الصحفيين المصريين -هو كان وزير صحة مركزي- ما الفرق بين الوزير في سوريا والوزير في مصر؟ فقال له الوزير في سوريا الذي يقف على بابه يسمى الآذن لأنه يأذن للناس بالدخول، للوزير في مصر يسمى الحاجب لأنه يمنع الناس من الدخول.

عبد الكريم النحلاوي: هذا صحيح.

أحمد منصور: ففي فوارق ثقافية كثيرة ما بين الاثنين، ولكن أيضا قضية الفوارق في الجيش ودي من الأشياء الأساسية، مصطلحات التوبيخ العسكري، التعامل.

عبد الكريم النحلاوي: هذا الجندي أو المجند أو الرقيب وقت اللي بيتعاقب وبينشتم،

كيف بده يكون هو وإياه واقف بجبهة واحدة مقابل عدو واحد؟! ما بده يكون عنده كرامة عنده عزة هالجندي هذا؟!

أحمد منصور: يقولون إن هذه الأشياء في الحروب كان بعض الجنود كانوا يعني حينما يكون ضابط..

عبد الكريم النحلاوي: شرس.

أحمد منصور (متابعا): يتعامل مع الجنود بإذلال وبعدم احترام يقولون بعض الجنود في الحروب يقومون بتصفية هؤلاء الضباط.

عبد الكريم النحلاوي: ما في شك، ما في شك.

أحمد منصور: أنا أريد أن أرجع لإضراب طلاب الكلية الحربية السوريين في مصر، كيف أنهيتم الإضراب؟

عبد الكريم النحلاوي: انتهى الإضراب على أساس حل المشكل، أن يدخل الطلاب يعودوا إلى دراستهم والقيادة ستنظر في أمرهم، فقط ما اتخذ أي إجراء.

أحمد منصور: هناك إضراب آخر قام به ضباط الأركان السوريين في كلية أركان الحرب وهذا طبعا مستوى أعلى، الآن إذا دول طلبة أضربوا، هؤلاء ضباط أضربوا.

عبد الكريم النحلاوي: الضباط السوريون كانوا يتبعون دورات بعثات في الاتحاد السوفياتي وتحصل دورات في سوريا ودورة في مصر للضباط اللي كانوا منتدبين في مصر، اتبع ٢٢ ضابطا سوريا مع ضباط سوريين دورة أركان في مصر، رغم الخلافات اللي كانت كان الضباط المدربون يعملون تمييزا للضباط المصريين على السوريين في الدرجات وفي المحاسبة وفي الفحوص وفي الاختبارات كان يشعر بها الطلاب السوريون وبعدين توجيه بعض العبارات لبعض الضباط السوريين كان يتأذى منها، والسبب الأساسي للأسف أن اللواء محمد فوزي وجه تهمة لأحد المذاهب الموجودة في سوريا وكان أحد الضباط موجودا في الدورة مما سبب استياء الضباط عموما وامتناعهم عن دخول الجيش.

أحمد منصور: أنتم طبعا عندكم في سوريا كان اللي بينتمي للكليات العسكرية من كل الملل والنحل.

عبد الكريم النحلاوي: من كل المذاهب بدون..

أحمد منصور (متابعا): رغم أن الأقليات حوالي ١٠٪، ١٢٪ كلهم والباقي سنة مسلمون لكن كانت الكلية مسموحة للكل.

عبد الكريم النحلاوي: ما كان في تفريق إطلاقا، كنت أنا موجودا في مصر وقائد الجيش الفريق جمال فيصل كان موجودا ودري بهالإضراب ورحت أنا وإياه نشوف شو أسباب إضراب الضباط، سمع لهم مثل بهذا الإشكال تمييز المصريين عن السوريين وبالاختبارات وتوجيه بعض العبارات غير اللائقة، طبعا طيب بخاطرهم وقال لهم أنا أحل المشاكل وارجعوا إلى دروسكم، رجعوا تابعوا الدورة، عندما انتهت الدورة بدهم يتخرجوا كانوا كلهم منتدبين في مصر، طلب منهم أحمد علوي وأنا كنت موجود، هذا في نهاية الدورة، قال لهم من يريد أن يبقى في مصر من يريد أن يرجع، جميعهم طلبوا العودة إلى سوريا، هذا بيريك قديش مدى كراهيتهم ومدى الحقد اللي كان موجودا بسبب تعامل الضباط المصريين لهم، ما عدا ضابطا واحدا هو صبحي الجابي هو ضابط فلسطيني، رجع جميع الضباط إلى سوريا ومنهم ضابط اسمه عبد الله شيخ عطية، عبد الله شيخ عطية كان يشتكي ويزمجر دائما ضد تعامل الضباط المصريين وكان يهدد ويرعب إيه نعم وعندما عاد إلى سوريا كان هو صاحبه للوزير أحمد حنيدي يعني كان مسنودا فيه مثلما يقولوا مدعوم منه، تعين مدير مدارس المدرعات، هون إذا بدنا نتكلم عن بدء الحركات اللي حصلت في الجيش يعني..

أحمد منصور (مقاطعا): الحركات المضادة للوحدة.

عبد الكريم النحلاوي: الحركات المضادة للوحدة، أول كل شيء الاشتراكيون كانوا بدؤوا يحاولون بعدما أقيل الوزراء أو استقال الوزراء الاشتراكيين بدؤوا يحاولون أن يجمعوا أنفسهم اللي بمصر واللي بسوريا، اللي بسوريا أثناء اتباع كمان دورة الأركان كان بعضا منهم يسهرون ويجتمعون وعلى أساس يخططوا لما بعد ولكن ما كان عندهم قوى من القطعات للأسف حتى يقوموا فيها، نفس الشيء ذكرت على لؤي أتاسي كيف طلب إنهاء انتدابه والعودة إلى سوريا ما وافقوا له لأنه كان تحت المراقبة، عبد الله شيخ عطية عين مدير مدارس المدرعات بالقابون قرب دمشق كان ناقما جدا على الضباط المصريين بسبب تصرفاتهم وبدأ

يتكلم مع بعض الضباط السوريين من أجل القيام بأي عمل، ولكن كان يشعر أن القوة ما بتكفي عنده صار يتصل مع الضباط اللي أنا على علم فيها، أنا قلت لهم ما في مانع امشوا معه طالما الهدف واحد هو تصحيح الأخطاء ضمن نطاق الوحدة.

أحمد منصور: أنا ربما آتي بالتفصيل لهذا الوضع، ولكن أيضا هناك قصة صلاح نصر ذكرها في صفحة ١٨١ من مذكراته تتعلق بعملية إضرابات الضباط السوريين في مصر فقال: «وأظن أن سكان القاهرة لا ينسون حادث تمرد سرية المظلات السورية التي كانت تقيم في القاهرة إذ نزل أفرادها إلى منطقة روكسي في مصر الجديدة وقاموا بتدمير بعض واجهات المحلات التجارية» لديك معلومات عن القصة؟

عبد الكريم النحلاوي: والله في معلومات قليلة بأعرف أن الأسباب كانت أن بعض أفراد في المظلات كانوا بيظهر عم بيشتروا أو يبتاعوا من بعض محلات الباعة، وجه لهم أحد البائعين كلاما يتنافى مع مواقعهم، قال لهم أنتم معتادون ما تأكلوا هذه، تأكلوا البرسيم، طبعا هالكلمة هذه تركت أثرا سيئا وكان في بجواره بعض الجنود من.. صار في اشتباك وتوسع هذا الاشتباك من الطرفين من الجنود، الكتيبة اللي كانوا متواجدين في منطقة مصر الجديدة ومن الأهالي اللي كانوا موجودين إلى أن تدخلت شرطة الجيش وفرقوا ما بين الطرفين.

أحمد منصور: صلاح نصر في مذكراته يقول إن كل هذه الحوادث التي كانت تقع ما بين الضباط المصريين والضباط السوريين والأشياء التي كانت تحدث في الجيش حتى الحادث الذي يتعلق بالمجند الذي لاحق الضابط المصري بالقنابل وبالـ.. يقول كل هذه حوادث فردية وتحصل في كل الجيوش وتضخيمها يعني لا معنى له.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح حوادث فردية وإنما تنم عن شعور عام بالنسبة لأوساط العسكريين، ضباط وجنود، مو بس جنود، كمان ضباط، ضباط يعني كان الضابط السوري بيشعر بكرامته بيشعر بعزته، الضابط المصري جاء مثل استعلاء عليه، الهيمنة يعني، ما عاد في كيان لأي ضابط سوري من قائد الجيش وإلى آخره.

أحمد منصور: أنا تعجبت من أن معظم السوريين الذين قرأت مذكراتهم سواء من العسكريين أو من الوزراء المدنيين الذين كتبوا مذكرات عن فترة الوحدة تحدثوا عن هذا،

قالوا يعني إن هذا الأمر سبب مشاكل وأشياء كثيرة لكن في نفس الوقت هناك اتهامات أن هناك مبالغات منكم أنتم السوريين في هذا الموضوع وقضية مبالغة كأن المصريين كان يستعلون عليكم.

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا، التعالي عندهم أنه ما عاد في ضابط يستطيع يتكلم مع صديقه، أصبح الحذر من أن أي ضابط سوري بيشعر أنه إذا بده يتكلم أو ينتقد معناها بده يسرح من الجيش.

أحمد منصور: كيف؟ عندك أمثلة؟

عبد الكريم النحلاوي: على سبيل المثال الدكتور جراح العظمية أنور نصري أفاجأ به في الجبهة جاء لعندي، قلت له خير؟ قال لي والله نقلوني قلعوني لهون، قلت له خير ما أنت طبيب جراح في مستشفى المزة؟!

أحمد منصور: هو عسكري؟

عبد الكريم النحلاوي: عسكري طبعا، مقدم، قال لي عم بأتناقش أنا وطبيب مصري بموضوع عادي قال له أنت عم تحكي ضد الوحدة، قال أنا ضد الوحدة! نحن اللي حققنا الوحدة ونحن خلقتنا الوحدة، أنتم من وين بتعرفوا الوحدة بالأساس؟! الوحدة ما الوحدة بالأخيرة اختلفوا مع بعض، الطبيب المصري رفع فيه تقرير وجاء أمر نقله إلى الجبهة، قال لي أنا شغلتي هون؟! شو بيطلع بيدي أعمل، كيف قضايا إدارية لا أفهم فيها تركت عملي هناك كجراح، طبعا طيبت بخاطره وقلت له إن شاء الله بيصير خير وأي خدمة بدك إياها أنا أساعدك.

أحمد منصور: ده الكلام في بداية الوحدة كنت أنت في الجبهة.

عبد الكريم النحلاوي: أنا كنت لسه في قيادة الجبهة.

أحمد منصور: نعم، رئيس عمليات في القنيطرة.

عبد الكريم النحلاوي: رئيس غرفة العمليات في القنيطرة نعم. كان حادث آخر، في العقيد عادل حج مراد هذا ضابط حلبي كان رئيس أركان اللواء ٧٢ اللي كان قائده جاسم

علوان، جاسم علوان بده يروح إجازة المفروض بالعادة وبالنظام وقت بيروح قائد اللواء إجازة رئيس الأركان بيستلم قيادة اللواء بالقيادة، عندما راح جاسم علوان لم يعطوا قيادة اللواء لعادل حج مراد لأنه سوري وأعطوا القيادة لضابط مصري بعد منه، وفرضوا على عادل حج مراد يروح بإجازة إجبارية، قال لهم أنا ما بدي إجازة إجبارية، ما بدي روح إجازة ما بحاجة، قالوا له لازم تروح هلق.

أحمد منصور: طبعا في سر في الموضوع ده أن اللواء ٧٢ كان عبد الناصر يعتمد عليه كلواء أساسي يقف ضد أي تحرك من الضباط المصريين ضد الوحدة.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر كان يعتمد على لوائين، اللواء ٧٠ المدرع.

أحمد منصور: ده كان بيقوده كمال حسن علي.

عبد الكريم النحلاوي: وآمره كمال حسن علي كمان مصري اللي صار رئيس وزارة وصار وزير خارجية..

أحمد منصور: كان وزير خارجية ورئيس وزراء، ورئيس مخابرات مصرية.

عبد الكريم النحلاوي: واللواء ٧٢ اللي آمره العقيد جاسم علوان.

أحمد منصور: جاسم علوان سوري.

عبد الكريم النحلاوي: سوري وكان مؤهلا أن يكون قائد جيش بدلا من الفريق جمال فيصل وكان يعرف هذا الشيء ومعظم ضباط الجيش كانوا يعلمون بهذا الشيء.

أحمد منصور: طبعا لما جاسم علوان طلع إجازة صعب يحطوا واحد سوري لا يثقوا فيه على رأس اللواء ولذلك..

عبد الكريم النحلاوي: فقدان الثقة هذا الكلام على أساس فقدان الثقة بالضباط السوريين.

أحمد منصور: فكان الضباط السوريون يشعرون بعدم ثقة المصريين فيهم.

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا فقدت الثقة إطلاقا.

أحمد منصور: انعكاسات ده إيه على ضباط الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: كان استياء طبعا وبيشعروا بأنفسهم وكانوا يلمحون لي -باعتبار أنا وقت انتقلت صرت مدير إدارة شؤون الضباط- بيلمحوا لي أنه إيمتى بده يطلع اسمهم باللوائح للتسريح، لهذه الدرجة.

أحمد منصور: آه، يعني كان كل ضابط..

عبد الكريم النحلاوي: والله بعض الضباط يقولون لي بس لمح لنا أنه إيمتى بده يطلع اسمنا بالتسريح بالنشرة.

أحمد منصور: كل ضابط قاعد بينتظر أن يسرح لا أن يكون له مستقبل لقتال إسرائيل أو للترقي في الجيش أو..

عبد الكريم النحلاوي: أبدا، حتى يفكر بحاله كيف بده يشتغل كيف بده يؤمن حاله خارج الجيش.

أحمد منصور: يعني اللي كان صاير عملية تدمير للجيش.

عبد الكريم النحلاوي: حتى الضباط المنتدبين بمصر كانوا يتعاطون التجارة مع تجار مصريين في الموبيليا، نقل الموبيليا لسوريا، كان شغل الموبيليا أفضل وأرخص وبالمقابل كانوا يجيبوا من سوريا الكرافيتات والبارفان والجوخ وما شابه ذلك، يعني وقت بيشعر الضابط أنه ميؤوس من الخدمة بده يلجأ لشيء ثاني يعبي فيه الفراغ تبعه.

دور وصلاحيات عبد الحميد السراج

أحمد منصور: كان هناك جانب آخر يعيش فيه السوريون وهو القمع الأمني الذي لم يكن موجودا على هذه الشاكلة من قبل، عبد الحميد السراج رئيس المكتب الثاني أو شعبة المخابرات كان وزيرا للداخلية كان يسيطر على جميع المحافظين على جهاز الشرطة، الأمن العام يرأس جهاز المخابرات المباحث السورية يرتبط به أيضا جهاز الدعاية والأنباء صحف إذاعة تلفزيون فضلا عن الاتحاد القومي أي الجهاز السياسي فإذا أضفنا إلى ذلك تعيينه رئيسا للمجلس التنفيذي في ١٦ سبتمبر ١٩٦٠ كذا تعيينه رئيسا للمؤسسة الاقتصادية بعد ذلك لوجدنا أن السراج أمسك بقبضته بالأجهزة الإدارية والسياسية والاقتصادية والأمن في آن

واحد وهي سلطة لم يسبق أن تمتع بها مسؤول في حكم سوريا، ده مش كلامي أنا ده كلام صلاح نصر رئيس المخابرات المصرية في صفحة ١٤٥ من مذكراته يصف الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها عبد الحميد السراج في ظل الوحدة في سوريا. من هو عبد الحميد السراج؟

عبد الكريم النحلاوي: عبد الحميد السراج ضابط من مدينة حماه كمان كان له سلطة في عهد أديب الشيشكلي واستلم المخابرات وتابع إلى الوحدة ولكن استفاد من جماعة القوميين العرب، كانوا يجيبون له معلومات عن البلاد العربية وعن أنظمة الحكم، كان يستفيد من المعلومات هذه ويقدمها إلى الرئيس عبد الناصر، عبد الناصر وثق فيه وأصبح مقربا له قبل قيام الوحدة واستمر هذا الموضوع حتى أثناء الوحدة لذلك عبد الناصر كرمه وحطه في هذا المنصب هذا اللي بيتكلف بموضوع الأمن.

أحمد منصور: لم يكن منصبا واحدا وإنما كانت عدة مناصب.

عبد الكريم النحلاوي: مناصب عديدة، أعطاه صلاحيات مطلقة من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية.

أحمد منصور: في مارس ١٩٥٧ كان هناك محاولة لإبعاد السراج من المكتب الثاني من المخابرات كملحق عسكري في الهند ولكن ضباط حزب البعث في قطنة بدؤوا التمرد في ٦ مارس وأبرقوا للقصر الجمهوري أنه إذا لم يبق السراج في مكانه سوف يزحفون للقصر الجمهوري ورئاسة الأركان وعقد اجتماع في منزل وزير الدفاع خالد العظم حضره الضباط الموالون للبعث وأسفر عن تسريح عدد كبير من الضباط الشوام من الجيش وإبقاء السراج في مكانه تسريح رئيس الأركان توفيق نظام الدين واستبداله بعفيف البزري، هذه القوة الهائلة للسراج التي كانت موجودة أن يسرح رئيس الأركان وأن يسرح الضباط وأن يبقى هو، من أين استمد هذه القوة؟

عبد الكريم النحلاوي: هو كان السراج يعمل توازنا بين كتلة، سبق وأن قلت إنه في كتلة الضباط الحياديين الضباط أمين نفوري وأحمد عبد الكريم طعمه وحنيدي وأكرم ديري وجهاد عز الدين والكتلة الاشتراكيون كانوا كمان مصطفى حمدون وقنوت وإخوانهم الثانيين

أمين حافظ كان دائما يكون في صراع بينهم، لذلك صار خلاف بعدما.. أقدم قنوت على احتلال كتيبة أحمد حنيدي، كانوا يتقاسمون وحدات الجيش، يعني إذا بدنا ندخل بالتفاصيل بنغرق فيها هذه المواضيع للأسف، عندما أقدم قنوت على احتلال كتيبة أحمد حنيدي تقدم طعمة العطا الله كان بكتيبته بسعسع قريب القنيطرة لاحتلال.. ويصير صراع بينهم بعدين دخلت عناصر حيادية وفقوا بينهم واقتسموا مراكز الجيش بين الكتلتين كتلة الاشتراكيين وكتلة المستقلين عينوا فيها أمين حافظ مدير كلية وحسن حدة مدارس الرتباء وفي إسماعيل ضباط الاحتياط وهكذا..

أحمد منصور (مقاطعاً): علشان كده عبد الناصر جاء لكم، يعني عبد الناصر جاء لكي يخلص على كل اللي بتعملوه ده.

عبد الكريم النحلاوي: للأسف هذا الواقع اللي حصل في سوريا.

أحمد منصور: برضه صلاح نصر في صفحة ٥٥ من الجزء الثاني بيقول إن السراج كان عنده قدرة فائقة على أن يوحي لكل كتل الجيش أنه معهم ولذلك كانت كل كتلة تعتبر أن السراج معها واستطاع بذلك أن يحفظ مكانته ووجوده في قيادة الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: هذا كان قبل الوحدة، أثناء الوحدة انكشف السراج بالنسبة لزملائه لأنه من الدفعة الأولى اللي تخرجوا من الكلية الحربية، انكشفوا وصار في خصومة بينهم ولكن بقيت سلطته موجودة مستمدها من عبد الناصر.

أحمد منصور: السراج إيه طبيعة دوره كوزير للداخلية ومسؤول عن جهاز الدعاية والأنباء والصحف والإذاعة ومسؤول عن المحافظين ويعني يجمع كل هذه السلطات في يديه، هل كان فعلا هو الحاكم المطلق لسوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، هو بدك تسأل اللي أعطاه الصلاحيات هذه، يعني هو ما بيأخذ الصلاحيات وإنما اللي منحه هذه الصلاحيات هو الرئيس عبد الناصر واستفاد من وجوده هو، عنده إمكانية وسلط ضباط المباحث أو عناصر المخابرات لأي إنسان بده يوقف ضده، يعني هذا الواقع.

أحمد منصور: من الذي كان يستفيد من الآخر، عبد الناصر كان يستخدم السراج أم السراج أيضا كان في المقابل يستخدم عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: الفائدة متبادلة بين الطرفين.

أحمد منصور: خالد العظم في صفحة ١٦٦ -رئيس وزراء سوريا الأسبق- في صفحة ١٦٦ من مذكراته من الجزء الثالث يقول عن زيارة عبد الناصر الأولى لدمشق بعد إعلان الوحدة إنه شاهد السراج ملاصقا لعبد الناصر وإنه ما ابتعد عن عبد الناصر لحظة واحدة منذ أن وطئت قدماه أرض الشام، هل كان هذا بداية لبناء علاقة حقيقية بين عبد الناصر والسراج؟

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد كانت البداية قبل مجيء عبد الناصر إلى سوريا، كانت عن طريق المعلومات التي كان يقدمها والتقارير التي كان يقدمها لعبد الناصر قبل بدء الوحدة.

أحمد منصور: عبد الناصر في المقابل كان في كل خطبة يتحدث فيها كان يشيد بالسراج دون الآخرين.

عبد الكريم النحلاوي: أي نعم، يعني كان يقربه حتى يشعر البقية أنه كان مقربا له وكافأه أساسا في منصب وزير الداخلية والصلاحيات الواسعة التي منحه إياها.

أحمد منصور: بعض الذين كتبوا عن هذه المرحلة قالوا إن السراج أصبح بهذه الطريقة ظل عبد الناصر في سوريا.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: أنت قلت لي إنه كان بيرسل تقارير لعبد الناصر وأنا فعلا لقيت بعض المصادر قالت إنه كان بدأ يرسل التقارير لعبد الناصر منذ العام ١٩٥٤ حينما عين السراج رئيسا للشعبة الثانية للمخابرات العسكرية. أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية في عهد الوحدة في صفحة ٢٥٩٥ من مذكراته يقول إن السراج استخدم وسائل الإعلام والصحافة كأدوات تضليل للترويج لعبد الناصر وتمجيده ونشر الخرافات ومن ثم أصبحت تحركات عبد الناصر في سوريا تتم بترتيب السراج وإشرافه.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: معلوماتك إيه عن الموضوع؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أنا ما كنت في تلك الفترة موجودا في دمشق، كنت مشغولا في التدريب في الكلية الحربية.

أحمد منصور: ولكن أنت بعد ذلك أصبحت أنت الذي ترتب عملية الأمن لعبد الناصر، كان دور السراج إيه في ترتيب هذه الأمور؟

عبد الكريم النحلاوي: السراج ما كان له دور في ترتيب الأمن وإنما الأمن كنت أنا أعين ضباطا وقت اللي بيجي عبد الناصر لزيارة سوريا لحماية عبد الناصر وعند قصر الضيافة اللي كان ينزل فيه ولكن في الفترة الأخيرة بعدما حصل استياء بين المواطنين بين الشعب السوري والمصريين أصبح عبد الناصر يأتي بضباط الحراسة معه مصريين من مصر.

أحمد منصور: أنت كيف كان.. صحيح عبد الحميد السراج سحب كثيرا من الضباط من الجيش وضمهم إلى المباحث عنده؟

عبد الكريم النحلاوي: أخذ جميع معظم ضباط المباحث كانوا من الجيش وكانوا برتب صغيرة جدا وما عندهم أي خبرة بموضوع المخابرات أو المباحث ولم يتبعوا أي دورة لهذه المهمة لذلك ارتكبوا الكثير من الأخطاء.

أحمد منصور: عبد اللطيف البغدادي رئيس مجلس الأمة المصري عضو مجلس قيادة الثورة في صفحة ٥٧ من الجزء الثاني من مذكراته يقول إن قيام عبد الناصر في أكتوبر ٥٨ بسحب كثير من السياسيين السوريين إلى مصر عبر تعيينهم وزراء وكذلك بعض العسكريين مثل أكرم الحوراني كسياسيين وصلاح البيطار وغيره كان يمهد للسراج حتى لا يكون هناك منافس له أو تصبح الأمور كلها في سوريا خالية أمامه، هل لمست هذا؟

عبد الكريم النحلاوي: سياسة عبد الناصر كان دائما يقرب الإنسان تدريجيا ويرفعه بعدين يزيله ويجيب غيره، استبدال عناصر بأخرى وهذا ملاحظ بالنسبة لأول دور اللي مر فيه للنهاية كيف كان يستبدل دائما عناصر وبعدين لمناصب أعلى، يعني وقت اللي بده يبعد

إنسان ما كان يسيء له بالأول إلا وقت اللي يرتكب أخطاء كبيرة كان يبعده نهائيا عن الحكم.

أحمد منصور: لكن يحطه في منصب أعلى لكن لا يفعل شيئاً.

عبد الكريم النحلاوي: لا يفعل شيئا طبعاً.

أحمد منصور: بيسموها في مصر شلوت لفوق. البغدادي في صفحة ٥٨ من الجزء الثاني بيقول إن اللجنة الوزارية في ٢٤ يناير في ١٩٥٩ علمت من عبد الحميد السراج أنه قام باعتقال المزارعين السوريين الذين رغبوا في مقابلة أعضاء اللجنة بعد عملية الإصلاح الزراعي، وبينقل عن محمود رياض اللي كان ممثل عبد الناصر في سوريا آنذاك أن السراج سيعتقل ملاك الأراضي الذين يعارضون، كانت يد السراج مطلقة لاعتقال من يريد؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أعتقد هون اللي أساء لهذا الموضوع هذا هو وزير بالإصلاح الزراعي مصطفى حمدون حسبما بلغني.

أحمد منصور: سوري هذا.

عبد الكريم النحلاوي: هذا سوري نعم، هو اللي أساء تطبيق مشروع الإصلاح الزراعي، كان في حقد ما بين الاشتراكيين وما بين الإقطاعيين في حماة خاصة، ولذلك وقت اللي صدر قانون الإصلاح الزراعي طبعا الكل انصاعوا وخضعوا لتطبيق هذا النظام إلا أنه كان يأخذ المناطق الصالحة، ما يترك مجالا للإقطاعي أن ينتقي هو الأرض ضمن الحدود المطبقة في قانون الإصلاح الزراعي لذلك كان كثير حصلت مشاكل بين ملاك الأراضي وبين وزير الإصلاح الزراعي.

أحمد منصور: عبد المحسن أبو النور نائب رئيس الأركان في دولة الوحدة ينقل عن محمود رياض ممثل عبد الناصر أن السراج لم يكن يعمل إلا لنفسه ولمصالحه وليس من أجل عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: هو وقت بيعمل لعبد الناصر معناها عم يعمل لنفسه، يعني السراج وقت اللي بيعمل لأنه ما ممكن يعمل لغير مصلحة عبد الناصر، وقت اللي عم يطبق مصلحة عبد الناصر معناها هو يعمل لنفسه بنفس الوقت.

أحمد منصور: طبعا عبد الناصر كان قد عين عبد الحكيم عامر ممثلا له في سوريا بصلاحيات مطلقة كرئيس جمهورية ولكن كان بيقع دائما بينه وبين السراج مصادمات، هل رصدت هذا الأمر في الفترة الأولى لوجود عبد الحكيم عامر؟

عبد الكريم النحلاوي: السراج بعدما صار عنده سلطات واسعة وارتكب أخطاء كثيرة ومات عدة عناصر بالتعذيب وبالزنزانات وبالمعتقلات والسجون أرسل المشير عبد الحكيم عامر ليطلع على.. ليتحرى حقيقة ما حصل. عندما جاء المشير عامر إلى دمشق شعر السراج على أنه أرسل بصلاحيات واسعة وبدأ الصراع ما بين الرجلين عن طريق مخابرات كل واحد منهم، عندئذ طبعا المشير عامر أخبر الرئيس عبد الناصر وصار في اجتماع، صار في اجتماع في القاهرة ضم عبد الناصر والمشير عامر والوزراء العسكريين على أساس يتخذ قرار أو يتخذ إجراء بحق السراج إلا أنه حصل حادث هون وهو مقتل هزاع المجالي رئيس وزراء الأردن وتدمير مبنى رئاسة الوزراء في عمان واتهمت فيها المباحث السورية في هذا العمل لذلك الرئيس عبد الناصر أرجأ اتخاذ قرار بحق السراج وانتهى الموضوع على أساس عاد السراج يمارس صلاحيته الكاملة إلى أن صدر قرار بعد فترة زمنية من عبد الناصر بتعيين السراج نائب رئيس الجمهورية ومقره في القاهرة وبنفس الوقت ضم النظامين المباحث في سوريا إلى نظام المباحث في مصر.

أحمد منصور: أنا عايز أقف عند نقطة مهمة أشار إليها عبد اللطيف الغدادي في مذكراته وأشار إليها صلاح نصر في مذكراته عن الاجتماعات التي عقدت في أغسطس عام ١٩٦٠ على مدى ثلاثة أيام في الإسكندرية لبحث ما كان يقوم به السراج من مخالفات تمهيدا لعزله وتعيين مكانه لكن يقول صلاح نصر في صفحة ١٤٩ من الجزء الثاني من مذكراته «ولكن حادثا كبيرا جعل عبد الناصر يعدل عن مخططه ويدعم السراج هذا الحادث هو نسف مقر مجلس الوزراء في الأردن وقتل رئيس الوزراء هزاع المجالي» صلاح نصر يقول «إن أجهزة السراج كانت مسؤولة عن العمليات السياسية في الأردن وكأن هذه إشارة إلى مسؤولية السراج» هل السراج كان متورطا في هذا الموضوع؟

عبد الكريم النحلاوي: كان كل عمل يحصل من قبل المباحث يكون بمعرفة السراج ما

في شك، أي عمل كان يقوم به المباحث بعلم السراج وهو مسؤول يعني على كل الحالات هو مسؤول عن كل عمل يحصل، عمل من هذا النوع هل معقول أن المخابرات تقوم به لحالها بدون أمر من قيادة؟!

أحمد منصور: صلاح نصر يقول إن عبد الناصر كان يعلم بتفاصيل كثير من المؤامرات ولكن لم يكن يعطي.. إن السراج كان يعلم بتفصيل كثير من المؤامرات والأشياء ولكن لم يكن يعطي عبد الناصر إلا قدرا قليلا من المعلومات.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح، التصرفات والأعمال التي كانت تحصل في سوريا كان عبد الناصر يحصل عليها من المخابرات المصرية الموجودة في سوريا، ما كان بحاجة لمباحث السراج وإنما عندما استفحلت الأخطاء التي ارتكبها السراج أرسل المشير عامر إلى سوريا مع صلاحيات كاملة ليحد من سلطة السراج.

أحمد منصور: لكن صلاح نصر بيقول إن السراج أقنع عبد الناصر بألا يكون هناك أي وجود رسمي للمخابرات المصرية في سوريا وكانت المخابرات التي يرأسها السراج هي التي كانت تمد عبد الناصر بالمعلومات بشكل يومي.

عبد الكريم النحلاوي: هذه بالفترة الأولى، بالفترة الأولى كان يعتمد على مباحث السراج لحالها.

الصراع بين عبد الحكيم عامر والسراج

أحمد منصور: في ظل مجيء المشير عبد الحكيم عامر إلى دمشق، الحوراني يقول في ٢٨٤٩ من مذكراته كان لدي يقين من أن المشير هو الشريك الفعلي والوحيد في الحكم مع جمال عبد الناصر دون رفاقه العسكريين الآخرين، هل كنت تدرك هذا باعتبارك كنت قريبا من عبد الحكيم عامر، مديراً لمكتبه؟

عبد الكريم النحلاوي: طبعا المشير عامر جاء إلى سوريا بصلاحيات واسعة جدا ليحد من صلاحيات السراج نتيجة الأخطاء التي ارتكبها والجرائم اللي حصلت في سوريا، لذلك صار في صراع ما بين السراج وما بين المشير عامر وأدرك السراج على أن مجيء عبد الحكيم

عامر مع الصلاحيات للحد من صلاحياته ومن سلطاته التي كان يتمتع فيها.

أحمد منصور: لكن حينما جاء عبد الحكيم عامر كان في خريف ١٩٥٩ والصراع تفاقم بينهم في أغسطس ١٩٦٠، على مدى سنة كاملة لم يستطع عبد الحكيم عامر أن يلجم ويحجم السراج؟

عبد الكريم النحلاوي: هي الفترة هي يعني فيها أخذ ورد ما كنت أنا عم أتابعه ولكن الصورة العامة هو الصراع اللي كان موجودا، كان السراج ما بيريد أي إنسان يحد من صلاحياته اللي كان يتمتع فيها.

أحمد منصور: يقول صلاح نصر إن السراج ردا على ما كان يقوم به عبد الحكيم من محاولة لتحجيم سلطات السراج أن السراج كان يهين الضباط المصريين في التفتيش في المطار أثناء ذهابهم ورجوعهم، كان يوعز لعناصره بنقد المشير بشكل علني في الجيش وفي سوريا وإن عبد الحكيم عامر أنشأ مكتبا للشكاوى من المواطنين بعد التجاوزات التي كان بيقوم بها السراج، فكان السراج يعني لا يحفل بأي شكاوى تحول له من مكتب المشير.

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد غير صحيح هذا الشيء لأن الضباط المصريين كان عندهم السلطة الكاملة والسراج ما كان يتعرض لأي ضابط مصري إطلاقا، الضباط المصريون كانوا حتى يتجاوزون الحدود ويأخذون الإجازات من أحمد زكي من القيادة متجاوزين رؤساءهم في القطعات.

أحمد منصور: لا يوجد اعتبار لضابط سوري؟

عبد الكريم النحلاوي: أبدا.

أحمد منصور: مهما كانت رتبته.

عبد الكريم النحلاوي: معظمهم مو بشكل شامل، يعني كان بعض الضباط اللي محسوبين على ضباط آخرين برتب عليا كانوا يتركون قطعاتهم وينزلون إلى دمشق بدون إجازة أو يسافرون إلى القاهرة بعدما يمرون على أحمد زكي ويخبرونه ويأخذون الإجازة منه بدون إطلاع الضباط السوريين..

أحمد منصور: وينزلون على مصر.

عبد الكريم النحلاوي: وبعدين في الفترة الأخيرة أصبح تعيين ضباط مصريين بالقطعات السورية بدون إعلام القيادة.

أحمد منصور: ولا كأنكم موجودون!

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق، حتى في إحدى المرات الفريق جمال فيصل بعث ورائي قال لي بلهجة قاسية إنه ليش هؤلاء الضباط عينتهم بالشرطة العسكرية ثلاث ضباط برتبة رائد؟ قلت له ما عندي علم أنا فيهم أبدا ولا عرض على لجنة ضباط، مباشرة صار تعيينهم من القاهرة من مصر مباشرة بالقطعة بالشرطة العسكرية، أحد الأمثلة، نفس الموضوع بالنسبة لبقية القطعات.

أحمد منصور: بصفتك كنت مديرا لمكتب المشير عبد الحكيم عامر كنت قريبا منه كيف كانت شخصية عبد الحكيم عامر وتعامله مع الضباط السوريين؟

عبد الكريم النحلاوي: صدقا كان المشير بريئا وإنما حمل مسؤوليات أكثر بكثير من طاقته.

أحمد منصور: كيف؟

عبد الكريم النحلاوي: مسؤوليات بالنسبة لمصر السد العالي والاتحاد الاشتراكي كثير قضايا مدنية يضاف لها الجيش في مصر والجيش في سوريا لذلك وبعض الضباط اللي كانوا يحيطون فيه بسوريا كانوا ما يصدقونه في كثير من الأمور التي كانت تحصل ومنهم على الأخص أحمد زكي وأحمد علوي.

أحمد منصور: يعني كان المشير مضللا في المعلومات التي عنده.

عبد الكريم النحلاوي: لأنه لا يستطيع، يعني هلق بأذكر فيما يلي شو هو الوضع اللي كان بالنسبة للمشير، يعني وقت إجي أنا عم بأقول له على معلومة معينة يأخذ هو مضاد لها، كان يأخذ بالمعلومة التي يعطيه إياها الضابط المصري.

أحمد منصور: يقولون إنك كنت تجعله يوقع على قوائم للضباط والمصريون يجعلونه يوقع على عرائض مضادة لها، فكان لا يدري على أي شيء يوقع.

عبد الكريم النحلاوي: لا، هي كان تتعلق بلوائح الطلاب اللي تخرجوا من الكلية الحربية السوريون كان يجي توزيعهم على القطعات في مصر وسوريا من قبل مصر مباشرة دون أخذ رأي أو إطلاع قائد الجيش الأول أو أحد من ضباط الجيش السوري، مقابلها بسوريا نحن هؤلاء طلاب سوريون المفروض يتوزعوا على القطعات بمعرفتنا نحن، نحن نصدر نشرة بتعيينهم في القطعات يوقعها المشير، وبنفس الوقت بالقاهرة كمان تصدر نشرة ويوقعها المشير والنشرتان كانوا يتضاربوا مع بعضهم في التعيينات وكنت أخبر المشير على هذا الموضوع يقول لي ابعث لهم خطابا هم يتقيدوا بالنشرة اللي تصدر من سوريا، أبعث خطابا أنا يوقعه جمال فيصل ما كنت أبعث بتوقيعي إطلاقا وكنت أطلع الفريق جمال فيصل على الأمور يوقعه يروح لهناك ما يأخذوا به ولا ينفذوه إطلاقا يعني أوامر المشير كان كثيرا منها ما تنفذ في مصر.

أحمد منصور: يعني الضباط المصريون كانوا يستهترون بأوامر المشير؟

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: ليه؟

عبد الكريم النحلاوي: والله بدك تسأل الضباط المصريين..

أحمد منصور (مقاطعا): يعني هذا أمر غريب لم يكن..

عبد الكريم النحلاوي: (متابعا): أنا أعتقد السبب لأن الأعباء التي كان يحملها عبد الناصر إلى المشير أعباء كبيرة لا يستطيع أن يقوم بها بنفسه.

أحمد منصور: هل كان أهل أن يحمل هذه الأعباء؟

عبد الكريم النحلاوي: حتى شمس بدران نفسه كان تقريبا قائد جيش يعتبر يعني يتصرف بالأمور والوزارات المدنية والعسكرية.

أحمد منصور: صلاح نصر وعبد اللطيف البغدادي في مذكراتهم يقولون ولهذا عبد الحكيم عامر ترك لك أنت كل شيء تديره لأنه كان يترك كل شيء لمساعديه وأنت الذي كنت تدير سوريا من خلال وجودك كمدير لمكتب المشير.

عبد الكريم النحلاوي: أنا في رئيسي أحمد علوي كان هو يتصرف بأمور الجيش وأحمد زكي كانوا على معرفة تامة بالشاردة والواردة بالنسبة لموضوع الجيش بعدين معظم القضايا كانت تعرض على لجنة الضباط على اطلاع فيها وأنا أتحدى أن يكون جميع الضباط.. معظمهم ٩٥٪ كانوا موجودين في القطعات نفسها قبل مجيئي إلى شؤون الضباط.

أحمد منصور: اللواء جمال حماد في شهادته معي على العصر يقول إن عبد الحكيم عامر كانت له حياته الخاصة، كان ينام بالنهار ويقوم بالليل، عندك معرفة بحياته الخاصة؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا كنت أروح لمصر منشان توقيع النشرة قبل توزيعها وطبعها، كنت أقابله تقريبا الظهر، أما قبل هذا التوقيت ما عندي علم فيه.

أحمد منصور: طيب في سوريا كان يأتي المكتب متى؟

عبد الكريم النحلاوي: كان يأتي بالدوام الكامل.

أحمد منصور: يعني يجي سبعة الصبح؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، مو سبعة، يجي الساعة ١١،١٠ مثلا.

أحمد منصور: آه، غير مصر يعني.

عبد الكريم النحلاوي: هو أشيع أكثر من اللازم بالنسبة للمشير، المشير شهادة لله كان طيب القلب إنما حمل أعباء أكثر بكثير مما يتحمل.

أحمد منصور: سامي جمعة قائد مفرزة في المخابرات السورية وكان يعمل مع السراج وكان دوره الضبط والإحضار يروي في صفحة ٣١٤ وما بعدها من مذكراته «أوراق من دفتر الوطن» يعني أشياء كثيرة عن المشير عامر وخصوصياته ولكن في الخلاصة يقول إن أحد مرافقي المشير واسمه الملازم عبد المنعم أبو زيد طلب منهم من ضابط يعمل عنده أن يتعرف على الأسواق وأنه راح كان بيشتري كميات من الحشيش لاستعمال المشير الشخصي وكانوا يحصلون على الحشيش من المدعو أبو دياب الموالدي الذي كان من أشهر باعة الحشيش في دمشق.

عبد الكريم النحلاوي: هذه معلومات خاصة وإنما أذكر بـ ٢٨ أيلول بعدما سافر المشير

دخلت المكتب تبعه وفتحت الدرج لقيت فيه مواد ما بنعرف شو هو الحشيش وقفنا عدة ضباط نحن نتساءل شو هذه المادة هذه، الأربع خمس ضباط ما عرفنا أن هذه مادة حشيش.

أحمد منصور: في درج المشير.

عبد الكريم النحلاوي: في درج المشير.

أحمد منصور: أنا لقيت يعني حاجات كثيرة يعني الحقيقة في مذكرات الضباط السوريين أنه يعني كان انتشر شرب المخدرات حتى أنه في وحدة عسكرية بالكامل كانت ضبطت ورحلت إلى مصر ولكن المشكلة الآن أنه أنتم كان منتشرا بين الضباط السوريين شرب الخمر، والضباط المصريون كان منتشرا بينهم شرب المخدرات.

عبد الكريم النحلاوي: موضوع السرية اللي ذكرتها سرية مظلات أعتقد.

أحمد منصور: مظلات نعم.

عبد الكريم النحلاوي: مظلات، كان مركزها في الجبهة وبدؤوا يتعاطون المخدرات ونحن عندنا العسكريون نادرا ما ينوجد ضابط أو جندي يتعاطى المخدرات وإنما يتعاطوا المسكرات إيه نعم.

أحمد منصور: سامي جمعة قال إن محل الموالدي هذا أصبح يعني ملجأ لكثير من العسكريين والمدنيين والمصريين والموالدي أصبح من أعز أصدقاء علي شفيق مدير مكتب المشير وأنه كان بيجيب له حشيش مخصوص من تركيا.

عبد الكريم النحلاوي: هذا كلام سامي جمعة أعتقد غير صادق.

أحمد منصور: يعني في كل ما قاله.

عبد الكريم النحلاوي: أنا أذكر الشيء اللي أنا متأكد منه، وإنما هذا الشخص كان عميلا مزدوجا، كان عميلا مزدوجا، دخلت يوم ٢٨ أيلول إلى مكتب اللواء أنور القاضي وفتحت الدرج ورأيت فيه تقريراً مكتوباً من سامي جمعة مكتوب ضد السراج اللي كان هو موظفا عنده.

أحمد منصور: السؤال اللي طرحه الكثير من الذين كتبوا عن هذه الأشياء في المذكرات -

وهذه أشياء أنا أخجل من ذكرها لكنها أصبحت وقائع مدونة وعلى مسؤولية من كتبوها- أنه كيف يمكن لجيش مثل هذا أن يواجه إسرائيل؟!

عبد الكريم النحلاوي: هذا مسؤول عنه المسؤولون والقادة اللي كانوا عم يقودوا الجيش في مصر وسوريا.

أحمد منصور: بعد هجوم عبد الناصر على الشيوعيين في الخطاب الذي ألقاه في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ في بور سعيد تم القبض على كثير من الشيوعيين كان من بينهم فرج الله الحلو الذي قتل وأذيب في الأسيد. في الحلقة القادمة أبدأ معك من حادثة فرج الله الحلو، أشكرك شكرا جزيلا كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، في الحلقة القادمة إن شاء الله نواصل الاستماع إلى شهادة العقيد أركان حرب عبد الكريم النحلاوي قائد الانقلاب الذي أنهى الوحدة بين مصر وسوريا في الـ ٢٨ من سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦١، في الختام أنقل لكم تحيات فريق البرنامج وهذا أحمد منصور يحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلا بكم في حلقة جديدة من برنامج شاهد على العصر حيث نواصل الاستماع إلى شهادة العقيد أركان حرب عبد الكريم النحلاوي الذي قاد الانقلاب الذي أنهى الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتبمر/ أيلول عام ١٩٦١ . سيد عبد الكريم مرحبا بك.

عبد الكريم النحلاوي: أهلاً وسهلاً، مرحباً.

عمليات الاعتقال والتعذيب وتجاوزات المباحث وبعض الضباط

أحمد منصور: بعد هجوم عبد الناصر على الشيوعيين في الخطاب الذي ألقاه في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٥٨ في بور سعيد في مصر يروي سامي جمعة في مذكراته «أوراق من دفتر الوطن» كان مسؤولاً لدى عبد الحميد السراج عن مفرزة الاعتقال، في فصل كامل يبدأ في صفحة ٣٢٢ كيف كان تم القبض على القيادات الشيوعية في سوريا حتى من اللبنانيين وزجوا في السجون حتى أنه بعد أسبوعين من القبض عليهم ذهب لسجن المزة فشاهد منظرا جمد الدماء في عروقه كما يقول إذ كان ضباط المباحث يعذبون الناس وأنه من هول التعذيب

وأشكاله كان مقشعرا، إذا هذا ضابط مباحث، كيف كان التعذيب يتم في عهد الوحدة في ظل جمال عبد الناصر وعبد الحميد السراج؟

عبد الكريم النحلاوي: ما هو سامي جمعة اشترك معهم وكان من ضباط المباحث نفسه.

أحمد منصور: هو مطلع نفسه بريئا.

عبد الكريم النحلاوي: بعدين عبد الناصر كيف اكتشف عناصر الشيوعيين والإخوان المسلمين وخلافهم؟ في عام ١٩٥٧ عندما أقدمت تركيا على حشد الجيوش لغزو سوريا الشعب السوري بكامله بجميع أحزابه وفئاته وتكتلاته تسلح وتدرب لمقاومة الغزو التركي، إذاً جميع الأحزاب انكشفت هويتها إن كان شيوعيين أو إخوان أو خلافه لذلك وقت صارت الوحدة سنة ١٩٥٨ كانت لوائح الشيوعيين موجودة عند عبد الناصر كما أنه أيضا موجودة لوائح بقية الأحزاب لذلك ابتدأ بالشيوعيين باعتقالهم وبتعذيبهم، هذا الوضع اللي صار وأحدهم كان هو فرج الله الحلو..

أحمد منصور: قبل أن أدخل في تعذيب فرج الله الحلو ومقتله، ما هي وسائل التعذيب اللي كانت بتستخدم في تلك المرحلة؟

عبد الكريم النحلاوي: والله هو استؤجر عدة أقبية في دمشق واستوردت عدت معدات من ألمانيا الشرقية خاصة بتعذيب المعتقلين حتى كثيرا من المواطنين كانوا ينزعجون جدا من أصوات المعتقلين أثناء التعذيب يعني.

أحمد منصور: يعني تعذيب على أصوله!

عبد الكريم النحلاوي: على طول باستمرار.

أحمد منصور: في الوقت الذي لم يكن هذا شائعا في سوريا قبل الوحدة.

عبد الكريم النحلاوي: لم يحصل إطلاقا هذا الإجراء اللي اتخذ في زمن عبد الناصر، كان الإنسان يعتقل ويحقق معه، عقوبات عادية سجن عادي ولا يتعرض للتعذيب أو للشتائم أو للإذلال أو لاستدراج أهله أساساً بنفس الوقت، أعراضهم يعني.

أحمد منصور: ما أنتم اللي قلتوا عايزين الوحدة، اشربوا بقى!

عبد الكريم النحلاوي: الوحدة وحدة شرف وحدة محبة وحدة قوة مو وحدة تسلط وحدة إذلال وحدة استعلاء يعني هذا اللي حصل بالواقع.

أحمد منصور: يعني أنتم كان عندكم جهل؟ عبد الناصر كان يقيم الديمقراطية في مصر وتوقعتم أن يأتي لإقامة الديمقراطية في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: السوريون، الشعب السوري بيحلم بالوحدة مع أي قطر عربي مع أي بلد عربي، وقت ظهر عبد الناصر كزعيم كانوا يفكرون على أنه هو اللي ممكن يحقق لهم الحلم بالوحدة الكاملة الشاملة من الخليج إلى المحيط لكن للأسف خاب أملهم عندما وجدوا الإجراءات اللي اتخذت بحق الشعب السوري من تعذيب واعتقالات وما شابه ذلك.

أحمد منصور: في شيء نريد أن نفهمه في هذه المرحلة، في الوقت الذي كان الاتحاد السوفياتي هو الذي يمول مصر وسوريا بالسلاح وبالإمدادات وبالمعدات وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى التقارب السوري السوفياتي على أنه تقارب شيوعي على أن سوريا تحولت إلى دولة شيوعية، كان هذا في فترة حلف بغداد و١٩٥٧، عبد الناصر معظم أو كل إمدادات السلاح كانت تأتيه بدءا من الصفقة التشيكية إلى آخر الصفقات كانت تأتيه من الاتحاد السوفياتي ومع ذلك كان يهاجم الشيوعيين ويقبض على الشيوعيين ويزج بهم في السجون ويلقي خطابات شديدة ضدهم، تفسيرك إيه لهذا؟

عبد الكريم النحلاوي: والله السياسة ما لها دين مثلما بيقولوا، السياسة يعني السياسة لحالها والتعامل الاقتصادي كمان وضع ثاني يعني الاتحاد السوفياتي يظهر أن هناك في تقارب أو في تفاهم ما بين الاتحاد السوفياتي وما بين أميركا بالذات على أساس تورد الأسلحة للبلاد العربية مقابل تسحب الدولارات من البلاد هذه ومن دول الخليج بنفس الوقت.

أحمد منصور: لكن الاتحاد السوفياتي وخروتشوف كان يبدي غضبه وانزعاجه من هذه السياسة التي كان ينتهجها عبد الناصر ضد الشيوعيين.

عبد الكريم النحلاوي: كانت دائما تعتبر مدا وجزرا بين عبد الناصر وبين خروتشوف يعني أحيانا يكون في تقارب أحيانا يكون في تباعد حتى وصلت الأمور إلى أن الاتحاد

السوفياتي قطع إمداد مصر بالذات بالسلاح أو قطع الغيار.

أحمد منصور: فترة قليلة لكن يقال إن هذا أيضا عبد الناصر كان يقوم بهذه الأشياء تقربا إلى الولايات المتحدة وإرسال رسائل إليها بأنه ليس شيوعيا ولا يحب الشيوعيين وإنما يريد أن يتواصل مع الأميركان.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر أعتقد أراد يلعب على الحبلين من طرف مع أميركا ومن طرف آخر مع الاتحاد السوفياتي طوال مدة حكمه، هذا الواقع.

أحمد منصور: سامي جمعة يروي في صفحة ٣٨٣ من مذكراته التفاصيل الكاملة للقبض على فرج الله الحلو أحد قيادات الحزب الشيوعي اللبناني في دمشق في ٢٥ يونيو/ حزيران عام ١٩٥٩ وكيف تم تعذيبه حتى قتل. معلوماتك إيه عن فرج الله الحلو ومقتله؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أنا سمعت من بعض المقربين من المباحث عندما قبضوا على فرج الله الحلو كان باسم مستعار وهو لبناني شيوعي وأثناء التعذيب مات واضطربوا كيف بدهم يدفنوه تقريبا إلى أن توصلوا إلى طريقة أنهم قطعوه وحطوه في بانيو وذوبوه بالأسيد، حمض الكبريت.

أحمد منصور: بيروي سامي جمعة -باعتبار هو حوكم بعد ذلك بتهمة قتل فرج الله الحلو ولكن برئت ساحته وحكم على شخص آخر- يقول إنه قتل تحت التعذيب على يد شخص يدعى وجيه أنطكلي ويقول بالنص في صفحة ٣٤٠ «بعد يومين تسلمت الإقرار وعدت إلى عملي وعندما سألت عن وجيه أنطكلي قيل لي إنه يعمل على التخلص من جثة فرج الله الحلو وإزالة كل آثار الموضوع وعلمت فيما بعد أنه دفن الجثة في أرض عائدة لشقيقته في قرية دير سلمان ثم عادوا وأخرجوها بعد بضعة أيام حيث قطع الجثة وأذابها بالأسيد».

عبد الكريم النحلاوي: من قطعها؟ وجيه أنطكلي؟

أحمد منصور: أنطلكي نعم.

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد كلهم ضباط المباحث اشتركوا في هذا الموضوع وكلهم كانوا على علم بهالقضية هذه وفي غيرها كمان من القضايا، في كمان من عائلة الدروبي أحد المعتقلين..

أحمد منصور: سعد الله الدروبي.

عبد الكريم النحلاوي: سعد الله الدروبي.

أحمد منصور: هذا من شدة التعذيب انتحر شنقا للتخلص من تعذيب المخابرات..

عبد الكريم النحلاوي (مقاطعا): لا أعتقد أنه انتحر وإنما نحروه وعلقوه بالحمام وادعوا أنه انتحر وأرضوا عائلته بعشرة آلاف ليرة سورية وطلبوا منهم الامتناع أن يتكلموا أي شيء.

أحمد منصور: الكلام ده ذاكره مطيع السمان في صفحة ٢٢ من مذكراته، لكن سامي جمعة بيقول «إن مقتل فرج الله الحلو ومأساته أصابته بالإحباط والتقزز»، هذا ضابط مباحث كان بيقبض على الناس يقول هذا الكلام.

عبد الكريم النحلاوي: مطيع سمان؟

أحمد منصور: لا، سامي جمعة.

عبد الكريم النحلاوي: سامي جمعة كان من جملة الأشخاص اللي عاثوا فسادا في هالمواطنين في هالأمة وكان لا يقل عنهم إجراما.

أحمد منصور: ما أثر انكشاف قضية فرج الله الحلو وموضوع إذابته بالأسيد؟ لأنه يقال إن الأسيد أذاب لحمه وعظمه لكن شعره لم يتم.. الأسيد لم يفعل شيئا..

عبد الكريم النحلاوي: طبعا انتشر الخبر بشكل قليل جدا لأن المباحث أرادت تطوي هالموضوع وما تخليه ينتشر باعتبار الاسم اللي ورد فيه كان اسما مستعارا ما هو اسمه الحقيقي يعني لذلك بقي الخبر بوسط محدود من..

أحمد منصور: يقال إن السراج حاول التكتم على الأمر حتى لا يخرج وحتى لا يثور الاتحاد السوفياتي ضد هذا ولكن خرج الأمر وأصبحت فضيحة كبيرة لنظام عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: ما في شك أنه انتشر الخبر كما انتشرت أخبار أخرى بالنسبة لإذلال كثير من المواطنين الذين كانوا يعتقلون ويتعرضون للتعذيب والضرب والشتم.

أحمد منصور: صلاح نصر في صفحة ١٤٦ من مذكراته تحدث عن هذا وقال إن السراج في هذه الفترة كان يحلم بأن يكون الحاكم المطلق وأن يكون صاحب اليد العليا في شؤون

سوريا في حمى عبد الناصر وظله وكان يدرك دائما أنه لن يستطيع أن يحكم سوريا في ظل انفصال. كيف كانت سلطة السراج المتسلطة على الشعب السوري آنذاك؟

عبد الكريم النحلاوي: السراج يعني كان يلعب على كل الأطراف ويحاول يستقطب كل الأطراف ويبسط نفوذه وسلطانه عن طريق بعض أعوان الاتحاد الاشتراكي والمباحث ونقابات العمال والفلاحين والاتحاد الاشتراكي ويستعين بكثير من العناصر القوميين العرب كمان، إيه نعم.

أحمد منصور: عبد الناصر يبدو أنه بدأ يشعر بأن السراج هو الحاكم الحقيقي لسوريا، بدأت الشكاوى تصل إلى عبد الناصر بشكل أساسي فسعى إلى تقليص سلطاته وأصدر في ١٦ أغسطس ١٩٦١ قرارا بتقليص صلاحيات السراج، عينه نائبا لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية ونقله إلى مصر.

عبد الكريم النحلاوي: قبل ما ينقل إلى منصب نائب رئيس الجمهورية حصلت عدة حوادث إجرامية من قبل الطرفين إن كان من المباحث أو من قبل بعض الضباط المصريين.

أحمد منصور: ما هي أهم هذه الإجراءات؟

عبد الكريم النحلاوي: يعني أذكر حادثة مثلا إحدى بنات العائلات في دمشق غرر فيها ضابط مصري برتبة مقدم على أساس أن يتزوجها وكان يتردد على أهلها ويتظاهر باللطف والمودة إلى أن حصل على مراده وحملت البنت وما كان من العقيد أحمد زكي في قيادة الجيش إلا أن نقل هذا الضابط إلى حلب وفي حلب نفس المقدم اعتدى على بنت ممرضة في المستشفى العسكري، علم قائد الجيش استدعى..

أحمد منصور: جمال فيصل.

عبد الكريم النحلاوي: جمال فيصل استدعى العقيد ممدوح حبال للاستفسار عن هذا الحادث، طبعا ممدوح حبال كان عنده..

أحمد منصور (مقاطعاً): مين ممدوح حبال؟

عبد الكريم النحلاوي: ضابط في شعبة التنظيم والإدارة مع العقيد أحمد زكي، هو

سوري هذا، وأحمد زكي وقت علم أو صار عنده خبر بهالموضوع طلب من ممدوح حبال أنه هو يعترف أنه هو اللي قام بهالدور هذا ويرضي البنت ببعض المبالغ، طبعا ما حصل هالشيء وإنما نقله إلى حلب، ممدوح حبال قال للفريق عن الحادث هذا ودري بعدين أحمد علوي وأنا دخلت لمكتب علوي لقيته عم يتكلم مع الضابط في حلب بالهاتف ويطلب منه السفر مباشرة إلى مصر، هداك كان عم يتحجج أنه عنده عيال وعنده أغراض وعنده سيارة إلى آخره، يقول له بالحرف الواحد «يا جحش بكره زي دلوقت تكون في مصر» وهداك عم يتحجج وهو يقول له يكررها مرة ثانية يقول له يا جحش بكره تكون في مصر، على أساس يتستر عليه ويخفي هالجريمة هذه. طبعا اللواء أنور القاضي أنا سمعته بنفسي عم يتكلم بالهاتف، اللواء أنور القاضي بيستدعيني وبيقول لي..

أحمد منصور: أنور القاضي اللي حل محل عبد المحسن أبو النور؟

عبد الكريم النحلاوي: أنور القاضي اللي انوجد محل عبد المحسن أبو النور رئيس أركان الجيش وهو مصري أيضا، قلت له ممكن تحصل هيك قضايا أما يتستروا عليه هذا معيب ولا يمكن يحصل هالشيء هذا، قال لي شو برأيك الحل؟ قلت له الحل بسيط أول كل شيء هالضابط يتوقف عن إنهاء انتدابه ما بيروح لمصر بعدين يعترف بجريمته ويكتب كتابه على هالبنت ويرضيها ببعض المال ويطلقها بينتهي الموضوع، كان هذا قبل شهر تقريبا من ٢٨ أيلول.

أحمد منصور: قبل شهر من الانفصال.

عبد الكريم النحلاوي: من الانفصال نعم.

أحمد منصور: لكن صلاح نصر تعرض لهذا في مذكراته وقال كل هذه الأشياء التي يتحدث عنها السوريون هي أشياء فردية تحدث في كل الجيوش وفي كل الأماكن وأنتم سعيتم إلى تضخيم هذه الحوادث الفردية وإبرازها على أنها سبب رئيسي للانفصال.

عبد الكريم النحلاوي: ما هي السبب الرئيسي وإنما السبب الرئيسي من الأسباب الموجبة لذلك أن يتستر بعض المسؤولين عن جرائم مثل هذه ويحاولوا يخفوها عن.. ودون اتخاذ أي إجراءات مقابلة بالنسبة للعقوبات.

الصراع الثاني بين عبد الحكيم عامر والسراج

أحمد منصور: عبد اللطيف البغدادي يقول في الجزء الثاني من مذكراته يتحدث عن نقل السراج وترقيته، لم اتخذ عبد الناصر هذا القرار بإبعاد السراج في هذه المرحلة وإعادة عبد الحكيم عامر ليقوم بدوره بكافة صلاحياته؟

عبد الكريم النحلاوي: السراج لم ينفذ قرار عبد الناصر بتعيينه نائب رئيس الجمهورية..

أحمد منصور (مقاطعاً): رفض تنفيذ القرار؟ هو ذهب إلى مصر ونفذ.

عبد الكريم النحلاوي: التحق بمصر وإنما وجد نفسه معزولا عن سلطاته اللي كان يتمتع بها لذلك عاد إلى دمشق ومارس صلاحياته نفسها واستعاد موضوع المباحث كمان لسلطته، هون صار صراع ثاني بين المشير وبين السراج.

أحمد منصور: عايز أسألك عن حاجة في دي، يقال إن السراج حينما ذهب إلى مصر وجد نفسه نائب رئيس جمهورية ولكن قاعد في مكتب زي الوزراء السوريين بيقرأ في جرائد وما فيش عنده ورق يمشيها وليس له أي صلاحيات.

عبد الكريم النحلاوي: يقدمون له التقارير للاطلاع عليها فقط.

أحمد منصور: هل صحيح أنه قرر العودة إلى سوريا بدون إذن من عبد الناصر واستعاد كل سلطاته بدون علمه؟

عبد الكريم النحلاوي: عاد إلى سوريا مسرعا بدون إعلام أي إنسان.

أحمد منصور: ولا عبد الناصر حتى؟

عبد الكريم النحلاوي: ولا عبد الناصر.

أحمد منصور: هل ده كان نوعا من التمرد من السراج لعبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا اللي حصل أما تفسير هالشيء هذا يعود للناس يعني.

أحمد منصور: أنت كنت في هذه المرحلة معاون كاتم أسرار حربية، رئيس شؤون الضباط، مدير مكتب المشير. باعتبارك كنت مدير مكتب المشير الذي كان منافسا للسراج في ذلك الوقت كيف كانت ردة فعل المشير حينما وجد السراج عاد؟

عبد الكريم النحلاوي: المشير أخذ إجراءات كثيرة بحق المباحث وأغلق مكتب الاتحاد القومي والاشتراكي وموضوع نقابات العمال وبعض الضباط اللي صدر أمر نقلهم لمصر امتنعوا وتواروا عن الأنظار.

أحمد منصور: من الضباط المباحث السوريين؟

عبد الكريم النحلاوي: من ضباط المباحث السوريين نعم، قسم منهم اعتقل وقسم منهم هرب وقسم منهم التحق بمصر.

أحمد منصور: ممكن تقول لي باعتبارك أنت مدير مكتب المشير إيه أهم الإجراءات اللي المشير اتخذها وكانت تعتبر مضادة لعبد الحميد السراج في أغسطس ١٩٦١؟

عبد الكريم النحلاوي: هذه الإجراءات اللي أخذها المشير عامر عندما عاد وأغلق مكاتب السراج للحد من سلطته ولكن هون بنفس الوقت الاتحاد الاشتراكي والقوميون العرب وجدوا بأن هذه الإجراءات تمسهم أيضاً أرادوا أن يتدخلوا لصالح السراج واتصلوا مع المشير عامر وطلبوا منه اجتماعاً.

أحمد منصور: من أهم الشخصيات دي؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أذكر منهم ثابت مهايني فقط وأعوان عديدين وهاني هندي وغيرهم، وافق المشير وحصل اجتماع في قيادة الجيش قبل تقريبا أسبوع في ٢٠ / ٩، تاريخ ٢٠/ ٩ في قيادة الجيش حضره الفريق جمال فيصل واللواء أنور القاضي وأحمد زكي وعلوي وأحمد حنيدي وبعض الوزراء العسكريين وكان علي شفيق وأنا كنت حضرت هذا الاجتماع، والمشير شرح لهم أسباب نقمته على السراج و..

أحمد منصور (مقاطعا): قل لي إيه الأسباب اللي قالها لو تفتكر، مضى على الاجتماع أكثر مما يقرب من خمسين سنة.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم.

أحمد منصور: تعصر لي ذاكرتك وتحاول تفتكر.

عبد الكريم النحلاوي: السراج أثار ضباط المباحث وقت وجد على أن عبد الناصر يريد

يقلص النفوذ تبعه اللي كان يتمتع فيه بسوريا لذلك أثار ضباط المباحث وأن ينشروا إشاعات بين الشعب أن الضباط المصريين إجوا على أساس عم يقوموا بتسريح الضباط ويستولوا على سوريا ويبعثوا قوات مصرية لاحتلال سوريا والاستيلاء على الأسلحة يعني وما شابه ذلك يقوموا بأعمال استبدادية بدون الرجوع لأي قانون أو أي مسؤول سوري، طبعا هالأشياء هذه أثارت شعور المشير عامر واتخذ هالإجراءات اللي ذكرتها سابقا.

أحمد منصور: عبد اللطيف البغدادي في صفحة ١٠٨ من الجزء الثاني من مذكراته قال إن عبد الحكيم عامر أصدر قرارات منها إعادة انتخاب المجالس التنفيذية للاتحاد القومي وأصدر قرارا آخر يؤمن فيه أهالي سوريا على حرياتهم ويطمئنهم بعدم اتخاذ أي قرارات تمس حرياتهم سواء بالحبس أو الاعتقال، هل ده صحيح أصدره عبد الحكيم؟

عبد الكريم النحلاوي: هذا ما صار لأنه كانت حالة من الفوضى، كان الوضع حالة من الفوضى..

أحمد منصور: يعني هذه المرحلة مثلت فوضى؟

عبد الكريم النحلاوي: حالة من الفوضى والشعب كله ينتظر حصول شيء في أوساطه.

أحمد منصور: هل صحيح أن المشير أصدر بعض الأوامر بالقبض على بعض رجال السراج من ضباط المباحث؟

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم ما في شك.

أحمد منصور: وقبض على بعضهم؟

عبد الكريم النحلاوي: وقبض على بعض الضباط وأودعوا السجن، سجن المزة.

أحمد منصور: كانت إيه التهمة اللي وجهت لهؤلاء؟

عبد الكريم النحلاوي: تمردوا على الالتحاق بالقاهرة لأنه من بنود القرار اللي اتخذه عبد الناصر نقل السراج كنائب رئيس جمهورية لمصر وإدماج المباحث كمجموعة واحدة ونقلها إلى مصر، فقسم منهم تمردوا بدافع من السراج وتواروا عن الأنظار اختفوا وقسم منهم التحق، وقت عاد المشير عامر إلى دمشق بدأ باعتقال الضباط اللي توراوا عن الأنظار وما رضيوا ينفذوا الأوامر.

أحمد منصور: عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة رئيس مجلس الأمة المصري يقول الأمر وصل إلى أن بعض ضباط السراج علاوة على رفضهم لتنفيذ الأوامر أشهروا مسدساتهم على الشخص الذي أوفده إليهم عبد الحكيم عامر لإبلاغهم بالقرارات واعتصموا داخل مبنى وزارة الداخلية.

عبد الكريم النحلاوي: ما عندي علم بهالموضوع.

أحمد منصور: يعني هل نستطيع أن نقول إن هناك عصيانا عسكريا وقع من هؤلاء ضد القرارات اللي اتخذها المشير؟

عبد الكريم النحلاوي: يعني ما منقدر نقول عصيان، تمرد يعني عبارة عن تمرد لأنه ما عندهم قوة أو قدرة يقاوموا قوة الجيش أو قوة المشير عامر.

أحمد منصور: في ١٧ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦١قبل ١١ يوما من الانقلاب الذي قدته ضد الوحدة عقد اجتماع في مبنى قيادة الجيش كنت أنت أحد الحضور فيه والمشير عبد الحكيم عامر وقائد الجيش اللي هو جمال فيصل وضباط آخرون من القيادات سواء من المصريين أو غيرهم، وفي نهاية هذا الاجتماع قام المشير باصطحاب عبد الحميد السراج والذهاب إلى القاهرة، صحيح؟

عبد الكريم النحلاوي: قبل، إذا بتريد، تصحيح، أنا ما قمت بـ ٢٨ أيلول من أجل فصل الوحدة وإنما قمت بتصحيح الأوضاع، تصحيح الأوضاع ضمن نطاق الوحدة، الأخطاء اللي كانت ارتكبت لتلافيها وتصحيحها.

أحمد منصور: لم يكن في نيتك على الإطلاق أن تقوم بانقلاب للانفصال؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: لم يكن هذا انقلاباً انفصالياً؟

عبد الكريم النحلاوي: ولا بشكل من الأشكال، اللي قام بموضوع الانفصال هو الرئيس عبد الناصر بالذات لأنه رفض إصلاح ما أفسد يعني رفض، لو بقي الموضوع للمشير عامر أعتقد أنه كانت استمرت الوحدة.

أحمد منصور: سآتي معك بالتفصيل إلى هذه الأحداث ولكن الأيام التي سبقت الانقلاب الذي أدى إلى الانفصال، الأيام الذي سبقته كانت أياما حاسمة وكان لك دور أساسي وكبير في هذه الأشياء. هذا الاجتماع الذي حضره.. هل حضر عبد الحميد السراج هذا الاجتماع؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، ما حضر الاجتماع وإنما حضر الاجتماع المشير والفريق جمال فيصل وأنور القاضي وأحمد زكي وعلوي وأحمد حنيدي وعلي شفيق مدير مكتب المشير وأنا كنت موجودا..

أحمد منصور (مقاطعاً): قل لنا إيه أهم اللي دار فيه؟

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): وبعض القوميين العرب والاتحاد القومي. هم اللي طلبوا الاجتماع والمشير شرح لهم أنه شو الأعمال اللي عم يقوم فيها السراج وعم يبث الإشاعات والفوضى بين صفوف الشعب وحاول إثارة العمال والفلاحين للقيام بإضرابات إلا أنه ما في أي جهة استجابت لدعوة السراج والمباحث لأنهم كانوا يشعرون على أن كل أعمال التعذيب والإرهاب والاعتقالات اللي كانت تحصل كانت بدافع من المباحث نفسها ومن السراج لذلك ما كان في تجاوب لهالتحريض اللي قامت فيه عناصر..

أحمد منصور: يعني هل أفهم منك الآن أن السراج كان مكروها في قطاعات الشعب وفي قطاعات الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: الجيش ما له علاقة بهالموضوع وإنما كان يتذمر أما بالنسبة لقطاع الشعب كان مكروها ما في شك وكان في تذمر وغضب هائل بالنسبة لتصرفات المباحث.

أحمد منصور: كيف تم ترتيب اصطحاب عبد الحكيم عامر لعبد الحميد السراج والذهاب إلى القاهرة يوم ١٧ سبتمبر ليلاً، وصلوا طبعاً ١٨ صباحاً.

عبد الكريم النحلاوي: بعد ما عرض المشير عامر للحاضرين من الاتحاد القومي والقوميين العرب عن أعمال السراج استنكروا هم أنه لا يمكن السراج يقوم بهالأعمال وهو مستعد حاليا أن يذهب معك للقاهرة ليحلوا المشكلة مع عبد الناصر.

أحمد منصور: يعني معنى ذلك أن القوميين العرب كانوا هم حلفاء السراج إلى هذه اللحظة؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم حلفاء السراج مع الاتحاد القومي نعم، قام بيقف أحمد حنيدي وبيمد يده على جيبته وبيقول للمشير بتريد أجيب لك إياه سيدي؟

أحمد منصور: بالمسدس يعني.

عبد الكريم النحلاوي: بالمسدس، قال له ما وصلت الأمور لهالحد هذا وأنا مستعد أن نروح للقاهرة وطلب من الفريق جمال فيصل أن يهيء طائرة مشان الذهاب وكان الوقت حوالي الساعة ١٢ ليلا، بعدين بيهمس بإذنه علي شفيق كان جانبه على يساره بيقول له في طائرة جاي الساعة الواحدة بالليل، قال له المشير عامر لقائد الجيش قال له ما في ضرورة تحضر طائرة، في طائرة مصرية جاية الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وفيها مدرسون مع عائلاتهم، تبين فيما بعد أن هؤلاء المدرسين عبارة عن رجال صاعقة ومغاوير لحماية المشير من أي حدث أو طارئ يحصل.

أحمد منصور: آه، الوضع كان فوضويا ومتوترا إلى هذا الحد.

عبد الكريم النحلاوي: لحد كبير جدا. عندئذ بعدها وافق المشير وراح باتجاه المطار وصحبه قائد الجيش جمال فيصل وأنا كنت كمان معهم، وصلنا لمطار المزة حوالي الساعة الثالثة صباحا وبنفس الوقت حضر السراج مع عناصر من القوميين العرب والاتحاد الاشتراكي وتبادلوا التحية وراحوا إلى القاهرة ليحلوا هذا الإشكال، حصل اجتماع بالقاهرة حضره عبد الناصر والمشير عامر والسراج.

أحمد منصور: قبل أن أصل إلى هذا الاجتماع، أنا في مذكراتك المخطوطة التي سمحت لي بالاطلاع عليها ذكرت أن الحاجات دي حصلت يوم ١٧ ليلة ١٨ لكن لقيت عبد اللطيف البغدادي ومصادر ثانية قالوا إن السراج والمشير عامر وصلوا إلى القاهرة في ٢٠ سبتمبر لحل خلافاتهم عند عبد الناصر، التواريخ هنا شوية.. تقدر تعصر لي ذاكرتك؟

عبد الكريم النحلاوي: والله ما كثير متأكد أنا، حوالي قبل عشرة أيام تقريبا من ٢٨ أيلول.

أحمد منصور: قبل عشرة أيام نقول ١٩، ٢٠ سبتمبر.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم.

استقالة السراج ووضعه في الإقامة الجبرية

أحمد منصور: ما هي معلوماتك عما دار في الاجتماع الذي عقد في القاهرة وحضره جمال عبد الناصر وكان حاضرا فيه عبد الحميد السراج والمشير عبد الحكيم عامر من أجل حل الخلافات والصراعات القائمة بينهم وده كان تقريبا في ٢٠ سبتمبر ١٩٦١ وأنت كنت ضمن الذين أوصلوا السراج والمشير إلى المطار في دمشق؟

عبد الكريم النحلاوي: استعرض الرئيس عبد الناصر الأعمال اللي قام فيها السراج والسراج استنكر الأمور هذه، صار في تبادل آراء وصار في احتجاج بين بعض، السراج طلب من الرئيس عبد الناصر أن يلغي قرار تعيينه نائب رئيس جمهورية وإبقاءه في سوريا في المنصب تبعه المركز الأساسي وإلغاء -شرطين- وإلغاء نقل ضباط المباحث إلى مصر، عبد الناصر رفض هذين الشرطين عندئذ السراج قدم استقالته، قبلها عبد الناصر مباشرة وعاد السراج إلى دمشق تحت الإقامة الجبرية.

أحمد منصور: الآن في هذا الموضوع كأن عبد الناصر لم يكن يعلم شيئاً عما كان قد يقوم به السراج طوال سنوات الوحدة؟

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد على أن عبد الناصر كان على علم مفصل بكل ما يحصل في سوريا من عدة جهات تأتيه التقارير من بعض أجهزة المخابرات التابعة لمصر ومن بعض المسؤولين أساساً كانوا حتى جادو عز الدين استدعاني مرة على أساس أستلم المباحث..

أحمد منصور (مقاطعا): جادو عز الدين حينما كان وزير شؤون رئاسة الجمهورية؟

عبد الكريم النحلاوي: وزير لرئاسة الجمهورية نعم، استدعاني..

أحمد منصور: في بداية ١٩٦١؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم، وقت صار في خلاف ما بين الرئيس عبد الناصر وما بين

السراج طلب الرئيس عبد الناصر من جادو عز الدين أن يستلم المباحث، طبعاً جادو بالقصر الجمهوري ما عنده أي جهاز، اتصل معي كان في تبادل ثقة بيناتنا وفي صلات وقال لي بدي تساعدني..

أحمد منصور (مقاطعاً): كنت وقتها في قيادة الجيش تقوم بمهامك الثلاث؟

عبد الكريم النحلاوي: كنت في قيادة الجيش نعم. بدك تساعدني في موضوع المباحث، قلت له أساعدك بس على أساس أني ما أترك عملي في الجيش، كنت أنتهي من عملي في الأركان الساعة الثانية أتغدى وأرجع الساعة الرابعة أتم للساعة ١٢ في القصر الجمهوري وأنا أهيئ موضوع المباحث جهاز مباحث..

أحمد منصور: جهاز مباحث آخر بدلاً من جهاز السراج؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم مقابل لجهاز المباحث تبع السراج.

أحمد منصور: يعني كان مهيكلا بضباط وإدارات وكل شيء؟

عبد الكريم النحلاوي: ما في لسه كان بدائياً يعني، بدائي بس كنت أكتب تقارير أنا بخط يدي وأشرح فيها المساوئ اللي كانت موجودة في سوريا من الناحية العسكرية من الناحية السياسية من الناحية الاقتصادية.

أحمد منصور: يعني بشكل واضح في كل الجوانب؟

عبد الكريم النحلاوي: بشكل واقعي، وأتمنى لو كنت احتفظت بنسخ منها لأعرضها على المواطنين. وكان يوقعها..

أحمد منصور (مقاطعاً): لمن كانت ترسل هذه التقارير؟

عبد الكريم النحلاوي: كنت أقدمها لجادو عز الدين، الوزير جادو عز الدين كان يوقعها ويصادق عليها ويرسلها إلى القصر الجمهوري للرئيس عبد الناصر..

أحمد منصور: يعني أنت كنت تكتب تقارير بشكل مبكر وترسل إلى جمال عبد الناصر عن سوء الأوضاع؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: كنت متأكداً أنها تصل لعبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا ما كنت متأكداً لأني أنا كنت أقوم بواجبي بكتابتها ورفعها للوزير جادو.

أحمد منصور: وجادو كان يرسلها لعبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: جادو كان يبعثها للرئيس عبد الناصر وجادو كان على علم بما يحصل في سوريا هو وغيره من الضباط.

أحمد منصور: وكان وزير شؤون رئاسة الجمهورية وله اتصال مباشر بعبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم.

أحمد منصور: ويقال إن عبد الناصر كان مولعا بقراءة التقارير.

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا ما عندي علم فيه، إذا كان يقرأهم أو كانوا يحولون دون وصول هالتقارير له.

أحمد منصور: يعني أنت الآن بتقول كلاماً متناقضاً، منين بتقول إن عبد الناصر كان على علم دقيق ومنين بتقول إن التقارير ما كانتش بتوصله؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، أنا ما قلت ما بتصله، أنا قلت ما عندي علم بعد ما تروح التقارير من عندي لجادو وين بتصل ما بأعرف، بس أعتقد أن عبد الناصر كان على علم تام بما يحصل في سوريا من عدة جهات مو فقط من هالتقارير..

أحمد منصور: كان في أربع أجهزة استخبارات تعمل في سوريا، ثلاث أجهزة غير جهاز السراج وكلها كانت تصب بالمعلومات عند جمال عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: عبد اللطيف البغدادي وصلاح نصر في مذكرات كل منهما قالا إن عبد الناصر كان على علم دقيق بكل ما يتم في سوريا لكن لم يعالج الأمور وتركها تمشي بهذه الطريقة.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح، صحيح.

أحمد منصور: لم قدم عبد الحميد السراج استقالته؟

عبد الكريم النحلاوي: عبد الحميد السراج كان يعتقد على أنه إذا قدم استقالته كان ممكناً الجماهير أو بعض الناس الموالون له أن يعملوا شغباً في سوريا ويقوموا بأي عمل لإعادته ولكن وجد كان الشعب كله مشمئزاً وكان ناقماً على السراج بسبب الأعمال اللي قامت فيها المباحث ضد المواطنين لهالسبب ما صار أي ردة فعل بالعكس الشعب فرح كثير وقت دري على أن السراج استقال وقدم استقالته.

أحمد منصور: بتصورك لم لم يحتجز جمال عبد الناصر السراج في مصر بعدما قدم استقالته وهو يرجع ممكن يعمل مشاكل للمشير؟

عبد الكريم النحلاوي: بده يشعر المواطنين أن السراج ما له قيمة وما بيستطيع يعمل شيئا لذلك تركه حراً أن يرجع يعمل كما يشاء.

أحمد منصور: ودي فعلاً كانت حقيقة وضع السراج؟

عبد الكريم النحلاوي: هذا الواقع، لو كان عبد الناصر يعلم أن السراج عنده قاعدة كبيرة وممكن يثير شغباً أو هذه كان ما تركه يرجع حرا يعني.

أحمد منصور: هنا في سؤال مهم جدا، لم ضحى عبد الناصر بسهولة برجله الذي خدمه وأمسك له الأمور في سوريا طوال سنوات الوحدة؟

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر من صفاته ما بيحتفظ بأي إنسان صديق كبير أو صغير وهذا بيدل على مسيرة حياته أنه سرح معظم الضباط والوزراء اللي ساعدوه في الوصول إلى الحكم وضحى أخيراً بأعز أصدقائه اللي هو المشير عبد الحكيم عامر.

أحمد منصور: سؤالي برضه المهم لماذا لم يقبض على عبد الحميد السراج بعد عودته إلى سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: ما كان في ضرورة أن يقبض عليه لأنه أجبره أن يقيم إقامة جبرية في منزله طبعاً تحت الحماية تحت الحراسة.

أحمد منصور: هل دار بينك وبين المشير عامر أو بينك وبين أي مسؤولين في الجيش

آنذاك القبض على السراج أو يعني..

عبد الكريم النحلاوي: لا، إطلاقاً.

أحمد منصور: وضعه في السجن أو أي شيء من هذا القبيل؟

عبد الكريم النحلاوي: أبداً، إطلاقاً.

أحمد منصور: هل كان عبد الحكيم عامر بيعتبر أن استقالة السراج وإبعاده بهذه الطريقة كفيلة له بأن يحكم قبضته على الأمور في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: هو أراد يعني أن الحالة فوضى بالنسبة للمشير عامر أو الضباط المصريين ما كانوا بيدركوا دقة الوضع اللي كان موجوداً في سوريا والاستياء اللي وصلت له لدرجة فقدان الثقة بين أي ضابط مصري وأي ضابط سوري، عم أحكي بالمجال العسكري.

تفاقم الفوضى وتطور الأحداث عشية الانقلاب

أحمد منصور: في الفترة من يوليو ١٩٦١ اللي هي القرارات الاشتراكية الخاصة بالتأميم وحتى نهاية سبتمبر حيث قمتم بحركتكم كانت فترة غليان شديدة ضد الوحدة في سوريا وفترة فوضى، ألم يكن هناك مجال للإصلاح؟

عبد الكريم النحلاوي: الإصلاح كان ممكناً إجراؤه من قبل المشير أعتقد لو أتيح للمشير القدرة والقرارات التي يتخذها كان ممكناً تلافي كل الأخطاء وإنما كان القرار الأساسي بيد عبد الناصر.

أحمد منصور: عبد الناصر يدير سوريا رغم وجود المشير فيها؟

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر كان على اطلاع كامل والمشير كمان كان على اطلاع يعني هم مسؤولان هما الاثنان عما وصلت إليه الحالة في سوريا.

أحمد منصور: في ٢٢ سبتمبر ١٩٦١ عرض عليك أنت أن تتولى منصب مدير المباحث خلفا لعبد الحميد السراج، هل هذا صحيح؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: عرض عليك فعلاً عبد الحكيم هذا؟

عبد الكريم النحلاوي: صار في اجتماع بالأركان حضره اللواء أنور القاضي وحضره العقيد أحمد زكي والعقيد أحمد علوي وأنا.

أحمد منصور: لماذا رفضت؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا، عرضوا أنهم بدهم يفتشوا على ضابط يستلم مباحث بعدما انسحبت المباحث من السراج، اللواء أنور القاضي اقترح أن أكون أنا مدير المباحث..

أحمد منصور: علشان تجلد وتعذب.

عبد الكريم النحلاوي: العقيد أحمد زكي وافق، العقيد علوي قال لنأخذ رأيه، قال لي شو رأيك؟ قلت له والله أنا ما بأوافق لأن هذا عمل مو من اختصاصي وهذا بيحتاج لإنسان يكون عنده خبرة في هالموضوع بالنسبة للمباحث.

أحمد منصور: خبرة في التعذيب يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: بس أنا أدركت تماماً على أنه كانت الغاية منها إبعادي عن مركزي في قيادة الجيش.

أحمد منصور: كان وضعك بيثير قلقا كالسوري الوحيد وسط هذه المجموعة من القيادات المصرية؟

عبد الكريم النحلاوي: بالنسبة للمصريين أعتقد بدأت ترد معلومات على أنه أنا يعني يخشى بقائي في منصبي كمدير إدارة شؤون الضباط.

أحمد منصور: كان هناك أي نوع من الشك فيك أو في طبيعة الدور اللي بتقوم به؟

عبد الكريم النحلاوي: هو حصل حادث، في أحد الضباط قام بعمل تشويش، اسمه خليل بريد وبدأ يتصل مع الضباط أنه بده يقوم بعمل ضد المصريين وهو ما عنده شيء يعني إطلاقاً..

أحمد منصور: كانت رتبته إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: رتبته نقيب، وصل..

أحمد منصور: أنتم عندكم النقباء بيعملوا انقلابات برضه، مش..

عبد الكريم النحلاوي: يعني لحد ما. بس تشويش عبارة يعني من سوء تصرف الضباط المصريين وعدم احترامهم لهم كان الضباط كثير بحالة من الاستياء يعني، طبعاً كان أحمد زكي موجوداً بإجازة بمصر، دري الفريق جمال فيصل فرض عقوبة انضباطية عادية وعندما..

أحمد منصور (مقاطعاً): عادي يعني واحد عايز يعمل انقلاب مش راح السجن ولا تعذب!

عبد الكريم النحلاوي: ثرثرة، عبارة عن ثرثرة..

أحمد منصور: بس، بس.

عبد الكريم النحلاوي: يعني ما في شيء، لا عنده قطع..

أحمد منصور: لو في مكان ثاني ده كان اتذبح!

عبد الكريم النحلاوي: يعني هو ضابط موجود في الجبهة لا يستطيع أن يقوم بأي عمل، حاول اتصل مع عدة ضباط، أحد الضباط هو اللي وشى فيه أنه هذا شو عم.. وضابط زميله يعني واسمه ماجد حموي، طيار، وشى فيه أنه عم يعد.. المهم وقت رجع أحمد زكي من إجازته ولقى هذا الموضوع باعتبار هو كان مختصا بموضوع العقوبات والانضباط وجد من اللازم أن يزيد ويتعمق في هذا الموضوع لذلك بعدما فرض في الفريق ١٥ يوما طلب أحمد زكي إبقاءه في السجن باستمرار قيد التحقيق وبدأ يحقق، صدف أنه في إحدى جلسات لجنة الضباط عم أقول له للعقيد أحمد زكي بنهاية الاجتماع قلت له والله في استياء كثير وفي تذمر من الضباط وعم يحصل حوادث كثيرة، قال لي يا أخ عبد الكريم شو بتساوي؟ فتح المصنف وورجاني هالعملية هذه تبع خليل بريد ومذكور اسمي فيها أني أنا معهم كمان في العملية..

أحمد منصور: ولم يشكوا فيك؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: الضباط المصريون لم يشكوا فيك؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا ما كنت يعني كنت خارج الدائرة اللي عم يقوم فيها هذا

الضباط. قلت له والله لازم هذا ما ينترك لازم يتحقق معه، وهو كذلك بهذاك اليوم أنا وضعت تحت المراقبة.

أحمد منصور: وضعت في هذا اليوم..

عبد الكريم النحلاوي: أنا وضعت تحت المراقبة نعم.

أحمد منصور: لكن هذا كان قبيل..

عبد الكريم النحلاوي: قبيل بشهر.

أحمد منصور: بشهر؟

عبد الكريم النحلاوي: بشهر كامل.

أحمد منصور: يعني كل تحركاتك قبل بشهر كانت مرصودة؟

عبد الكريم النحلاوي: ما كان عندي أي اتصال مع أي ضابط أنا إطلاقاً، وهذا السر المفاجئ يللي هم استغربوا فيه.

أحمد منصور: سآتي للسر المفاجئ، لكن يبدو محاولة إبعادك عن الجيش مرة بإرسالك إلى بعثة إلى الاتحاد السوفياتي، تعيينك مديرا للمباحث من جادو عز الدين حينما كان تعيينك بعد ذلك بعد إقالة السراج في ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ قبل أن تنفذ الانقلاب على الوحدة بيومين فقط، يومين فقط، طلبك جادو عز الدين -كان وزير حكم محلي- وعرض عليك أن تعين وكيلا للوزارة.

عبد الكريم النحلاوي: العقيد أحمد علوي -مصري- قال لي -الوزير جادو عز الدين بعد ما عبد الناصر غير الوزارة وجادو عز الدين كان وزيرا لرئاسة الجمهورية أصبح وزير الحكم المحلي يعني انتقل من طرف إلى طرف- قال لي عايزك الوزير جادو عز الدين، قلت له وين محله؟ قال لي بشارع الفردوس مقابل سينما الفردوس، الساعة الثامنة مساء رحت لعند الوزير جادو استقبلني ورحب فيني، قال لي شايف الوزارة الجديدة تشكلت عنا بسوريا وزارة الحكم المحلي وما عندي حدا، بدي تساعدني بضباط، قلت له طيب ما خليتوا ضباطا بالجيش أنتم طلعتم..

أحمد منصور (مقاطعاً): هو جادو عز الدين ده ما كانش بيعرف يعمل حاجة؟ لا شؤون رئاسة جمهورية ولا حكم محلي، يعني لا عارف يدير الوزارة دي ولا عارف يدير الوزارة دي؟!

عبد الكريم النحلاوي: لا هنيك في كان كوادر له ولا هون بالوزارة كان في إطلاقاً يعني..

أحمد منصور (مقاطعاً): يعني أنتم عمالين تقولوا إحنا الوزراء السوريين ما بيشغلوهمش المصريون، أهه وزير أهه قاعد في سوريا ومش عارف يعمل حاجة! اللي في مصر قاعدين يروحوا النوادي وبيتفسحوا واللي قاعد في سوريا مش عارف يعمل حاجة!

عبد الكريم النحلاوي: والله أعتقد كل الوزارات كان لا قرار لهم ولا دراسة لهم إطلاقاً، كانت تصدر لهم تأتي القرارات لتنفيذها فقط، كانوا منفذين مرؤوسين.

أحمد منصور: سكرتاريا يعني.

عبد الكريم النحلاوي: كانوا مرؤوسين منفذين، وأنا كنت على علم تام بهالموضوع هذا، عبارة عن تسيير أعمال في وزاراتهم.

أحمد منصور: لم يكن وزير لديه مخطط ولا يرفع رؤية ولا يفعل شيئاً؟

عبد الكريم النحلاوي: حتى قرارات التأميم ذكرتها سابقا القرارات الاشتراكية ما كان عندهم علم فيها، مثلما الشعب علم فيها هم علموا فيها.

أحمد منصور: في مذكرات بشير العظمة وزير الصحة في الحكومة المركزية قال إنه أعد خطة للصحة في مصر وانتظر أربعة شهور لموافقة جمال عبد الناصر على أن يقابله وهو وزير حتى يناقش معه الخطة وحينما قابله رفض عبد الناصر أن يناقشه في الخطة وقال له إذا عايز سيارة عايز امتيازات شخصية أعطيك، هكذا كانت تدار الحكومة؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا ذكرت سابقا أنه كان الوزير يقف ثلاثة أشهر وأربعة أشهر من أجل أن يواجه الرئيس عبد الناصر ما كان يستطيع يعني كانت الدولة غريبة جداً في تصرفاتها.

أحمد منصور: تستأهلون، كان عندكم رئيس الجمهورية قاعد من غير حرس واللي عايز يقابله بيروح له.

عبد الكريم النحلاوي: إيه بس كان الشعب بيريد الوحدة وكنا نحن هدفنا الوحدة مع أي بلد عربي.

أحمد منصور: كيف كانت العلاقة بين جادو عز الدين وبين المشير عبد الحكيم عامر في المرحلة دي؟

عبد الكريم النحلاوي: كانت العلاقة جيدة.

أحمد منصور: رفضت أن تكون وكيلا للوزارة مع جادو عز الدين لماذا؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أنا رحت قلت لك اجتمعت مع الوزير جادو عز الدين وطلب مني ضباط مشان كوادر للوزارة، قلت له ما أخذتم ضباط..

أحمد منصور (مقاطعاً): ضباط، يعني مش عايز يجيب مدنيين والبلد مليانة!

عبد الكريم النحلاوي: ضباط، ما بيأخذوا إلا ضباط. قلت له ما عندك اللواء نعيم وفائي، كان في ضابط نعيم وفائي بالإدارة المالية، قال لي بدي شباب، قلت له طيب منجيب لك، قال لي الحقيقة أنه بدي إياك أنت، أنا بدي أطلبك، قلت له سبق أن طلبتني مشان مدير مباحث وهلق تغيرت الوزارة والوضع كله تغير وهلق عم تطلبني عندك أمين عام، أنا شو بيطلع بيدي أعمل أمين عام بالوزارة عندك؟ في عندك كثير عندهم كفاءات وعندهم دراسات أقدر مني، قال لي أنا أثق فيك وبدي إياك تكون عندي أمين عام، قلت والله أنا لا أقبل. قبل ٤٨ ساعة.

أحمد منصور: طبعاً أنت محضر للانقلاب وكل حاجة.

عبد الكريم النحلاوي: كان الموضوع مهيئاً طبعاً جاهزاً.

أحمد منصور: طبعاً.

عبد الكريم النحلاوي: وبنفس الوقت، إذا بتريد أذكر لك أنه كيف مقابلاتي لهالعناصر هذه وأطلعهم على سوء الأوضاع في سوريا.

أحمد منصور: من قابلت لتطلعه على سوء الأوضاع في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: قابلت جادو عز الدين قبل شهر في بيته..

أحمد منصور: قبل شهر من الانقلاب؟

عبد الكريم النحلاوي: قبل شهر من الانقلاب.

أحمد منصور: يعني نقول في نهاية أغسطس ١٩٦١؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم. قابلته في البيت وقلت له الوضع سيء جداً..

أحمد منصور: كان وزير شؤون رئاسة الجمهورية في ذلك الوقت.

عبد الكريم النحلاوي: نعم. قلت له الوضع سيء جداً في سوريا وقابل للانفجار في أي لحظة ممكن ينفجر مثل بركان، بعد جدال وبعد نقاش طويل عدة ساعات..

أحمد منصور (مقاطعا): قدمت له صورة كاملة عن الأوضاع؟

عبد الكريم النحلاوي: هو لا يجهل هذا الشيء وإنما تثبيت لهالشيء وتأكيد لهالشيء، قلت له أنتم طلعتم من الجيش بعد ما صرتوا عندكم إمكانيات وعندكم قدرات عسكرية طلعتوا كوزراء وهلق كوزراء لا حول ولا قوة، قال لي والله يا أخ عبد الكريم شو منساوي؟ قلت له طيب هلق بآخر الوقت قلت له إذا حصل شيء شو بتساوي؟ قال لي والله ما عندي شيء إلا أني أدافع عن نفسي بهالتومي -التومي رشاش- معناتها يعني كوزير عم يعطيني جواب هيك! قلت له المفروض تتصلوا مع المسؤولين تطلعوهم على سوء الأوضاع يعني.

أحمد منصور: المسؤولون مين؟ ما هو كان وزير شؤون..

عبد الكريم النحلاوي: المسؤولون عبد الناصر، ما هو وزير يعني، ما هو وزير عبد الناصر يعني رئيس الدولة.

أحمد منصور: ماذا قال لك بخصوص عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: قال لي والله ما طالع بيدنا شيء نحن، قال لي عمليا ما طالع بيدنا شيء. هذا قبل بشهر، تركته ورحت زرت أكرم ديري كان وزير اقتصاد بطريق الصالحية كمان رحت لعنده الساعة الثامنة مساء قبل شهر وبقيت لتقريباً ساعتين وأنا عم أحكي له عن سوء

الأوضاع، وهم نفسهم هدول الوزراء ما كانوا بيجهلوا سوء الأوضاع اللي كانت موجودة..

أحمد منصور: كل دول كانوا ضباط جيش.

عبد الكريم النحلاوي: كانوا ضباطا نعم، أكرم ديري كان وزير اقتصاد وعم أحكي له عن سوء الوضع بالجيش، قلت له المفروض أنتم من واجبكم حاليا تتصلوا مع الرئيس عبدالناصر تجتمعوا معه وتطلعوه على هالأوضاع هذه اللي ممكن قابلة للانفجار، قال لي نحن كنا ضباط وتركنا هلق ما عاد لنا علاقة إطلاقا ولا يجوز أن نتصرف، قلت له طيب هذا الوضع ممكن ينفجر في أي وقت، قال لي ما لي علاقة إطلاقاً.

أحمد منصور: هكذا كانوا الوزراء سلبيين إلى هذا الحد؟!

عبد الكريم النحلاوي: وقت إجيت بدي أروح أودعه قال لي إذا بتريد ما تقول لحدا إنك إجيت لعندي.

أحمد منصور: كمان؟!

عبد الكريم النحلاوي: يشهد الله. قلت له -يعني تصور لهالدرجة- قلت له كيف بدك ما يعرفوا وأنت عندك رئيس المكتب تبعك من المخابرات؟! قلت له أفضل شيء إذا حدا سألك..

أحمد منصور (مقاطعاً): مدير مكتبه ضابط مخابرات؟

عبد الكريم النحلاوي: مخابرات. قلت له..

أحمد منصور: كان مديره مكتبه مصريا ولا سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: سوري، قلت له أفضل شيء إذا حدا سألك أنه إجا لعندي فلان قل له والله إجا يتوسط لتوظيف أحد أقاربه عندي بالوزارة، قال لي إيه كثير منيح هيك.

أحمد منصور: للدرجة هذه وزير خائف ومرعوب؟!

عبد الكريم النحلاوي: وزراء لا يستطيعون أن يقابلوا عبد الناصر ولا يستطيعون أن يذكروا له أي شيء عن سوء الأوضاع اللي مرت في سوريا.

أحمد منصور: طيب دي مسؤولية الوزراء دول ومسؤوليتكم أنتم السوريين أيضا، أنتم ليه بتحملوا بس عبد الناصر المسؤولية؟

عبد الكريم النحلاوي: هم كلهم بيتحملوا المسؤولية، نحن ما في طرف نحن منحمله مسؤولية لحاله، كمان المصريين لأنه هم استباحوا البلد وتسلطوا على البلد بكاملها والقوة هي الأساس صارت بيدهم تقريباً.

أحمد منصور: في ٢٤ سبتمبر ١٩٦١ عقد اجتماع في رئاسة أركان الجيش من أجل القيام بحركة تنقلات عسكرية للضباط في دمشق وما حولها بسبب الفوضى والمخاوف من أي حركة، كان في عملية استنفار في الجيش خوفاً من أن يقوم عبد الحميد السراج بأي تصرف أيضا، الاجتماع ده حضره أربعة، ثلاثة مصريين وأنت كنت الرابع.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: ماذا دار في الاجتماع هذا؟

عبد الكريم النحلاوي: بدؤوا الضباط المصريون يشكون بوضع الجيش وخوف من القيام بأي حركة، استدعاني اللواء..

أحمد منصور: طبعا أنت اللي بتحضر كل حاجة بس قاعد في الذرة زي ما بيقولوا المصريون.

عبد الكريم النحلاوي: اللواء أنور القاضي رئيس الأركان والعقيد أحمد زكي والعقيد أحمد علوي ثلاثة ضباط مصريين وأنا الضابط الوحيد السوري، اجتمعت بمكتب اللواء أنور القاضي وقال لي جيب الكشف معك، جبت الكشف تبع القطعات..

أحمد منصور: كان في كم ضابط تقريبا في الجيش السوري في ذلك الوقت؟

عبد الكريم النحلاوي: والله لا أذكر العدد يعني في ستمائة سبعمائة ضابط. قال لي اقرأ لنا أسماء ضباط مدارس المدرعات ومن أي مدينة..

أحمد منصور: الخوف كله من المدرعات، دبابتين..

عبد الكريم النحلاوي: عم بأقرأ له فلان من دمشق فلان من حلب فلان من حمص فلان من قرية الفلانية فلان من حلب قام أحمد زكي عم يدقق عنده بالسجل..

أحمد منصور: هو عنده سجل ثاني.

عبد الكريم النحلاوي: عنده سجل مقابل، قال لي لا هذا من دمشق واسمه عقاد أعتقد، قلت له في عقاد بحلب وفي عقاد بدمشق، ممكن يكون من دمشق..

أحمد منصور: يعني هو كمان ما يعرفش العائلات وتركيبتها فين.

عبد الكريم النحلاوي: كان يدرك تماما بدقة الضباط ومن أي مدينة كل ضابط، قال كمان مدرسة المدفعية كمان عم أقول له الضابط فلان من دمشق فلان من حلب فلان من حمص فلان من دمشق بعدين وقفت، قال لي طيب اللواء أنور القاضي قال لي ما عم تلاحظ أنه في تركيز ضباط دمشقيين في قطعاتهم؟ أنا شعرت بأنه في شيء موجه بالنسبة لي، قلت له بالعكس أنا ما عم أركز ضباط أنا ضباط دمشق بيشكلوا ٤٠٪، ٤٥٪ من ضباط الجيش السوري كله وقلت له بعدين ضباط الجيش السوري الضباط الدمشقيين أقل ضباط الجيش بينتسبوا للأحزاب أو بيشتغلوا بالسياسة، قلت له ضباط الجيش السوري.. قال لي أنا من وقت دخلت أو استلمت مركز مدير إدارة شؤون الضباط وهم موجودين يعني وقت إجيت ما صار في تنقلات إلا شيء بسيط جدا، رابعا تعيين وتنقلات الضباط بيحصل من قبل لجنة الضباط، لجنة الضباط مشكلة من قائد الجيش ورئيس الأركان والعقيد علوي والعقيد أحمد زكي وجاسم علوان ومحمد اسطنبولي ويعني وديع مقعوي يعني مجموعة سوريين ومصريين وكانوا على علم تام وتفصيلي في وضع ضباط الجيش مع ذلك كنت أنا مهيئا ترتيب وتنظيم القطعات بكاملها مع أسمائهم مع مدنهم، رحت جلبتهم من مكتبي وورجيتهم إياهم قلت لهم هذه قطعات الجيش كلها بتستطيعوا تعملوا التنقلات اللي بتريدوها، يعني أنا كان وضعي قويا أنه لا يمكن أن أقوم بهالدور لأن ضباط الجيش السوري اللي انتدبوا لمصر كانوا أعدادا كبيرة اللي راحوا بعثات كانوا أعدادا كبيرة اللي أحيلوا للخارجية كانوا أعدادا كبيرة وكلهم من مدينة دمشق، مدينة دمشق ٤٠٪، ٤٥٪ من ضباط الجيش كانوا من مدينة دمشق وإنما صار في تركيز من قبل الوحدة على الإقليمية البغيضة هاللي كانت سببا هائلا في تهديم وحدة الجيش واللي كان في مقدمتها هو أكرم الحوراني زعيم الحزب الاشتراكي يعني للأسف هو اللي قام في موضوع تسييس الجيش تسييس الضباط وهالنعرة الإقليمية اللي أوجدها بقيت موجودة حتى صارت الوحدة وقاموا فيها استمروا فيها إخواننا المصريون.

أحمد منصور: هنا شك من قيادات الجيش من المصريين فيك أنت شخصيا قبل الانقلاب بربما أربعة أيام ومحاولة لتغيير تشكيلات الجيش.

محاولات تغيير الأوضاع والإجراءات المضادة

وتابع العقيد الركن عبد الكريم النحلاوي في الحلقة السابعة من شهادته على العصر التي بثت يوم ٧/ ٣/ ٢٠١٠م سرد الوقائع التي دفعته للقيام بحركته التي أراد لها أن تكون تصحيحية وليست انفصالية.

أحمد منصور: في ٢٤ سبتمبر ١٩٦١ توقفنا في الحلقة الماضية عند الاجتماع الذي عقد في قيادة الجيش ومحاولة القيادات المصرية تغيير وضع بعض الضباط والقلق الذي كان يساورهم منك أنت تحديدا ومن تركز الضباط الشوام حول القطعات الموجودة حول دمشق، إلى أي شيء انتهى الاجتماع؟

عبد الكريم النحلاوي: بعدما أكدت لهم تماما على أن الوضع ما في أي تركيز، والواقع ما كان في تركيز ضباط لأن ضباط الجيش بكاملهم كانوا في حالة نقمة واستياء من تصرفات المصريين وإنما ركزوا على الموضوع هذا على الضباط الشوام وأكدت لهم أنه بإمكانهم يعملوا إجراء أي تنقلات بيريدوا، ما استطاعوا ينقلوا ضابطاً واحداً.

أحمد منصور: ما استطاعوش ليه؟

عبد الكريم النحلاوي: لأن معظم الضباط الحزبيين كانوا موجودين بره والضباط الموثوقون هم بعيدون عن السياسة وبعيدون عن الحزبية هم ضباط دمشق معظمهم.

أحمد منصور: هل كنت تشعر أن لديهم مخاوف منك أنت أو من أي حركة يقوم بها الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: والله بدأت بآخر مدة على أنه في تركيز علي منهم ومن بعض الوزراء العسكريين خاصة حميدي وطعمة بالوقت اللي كانوا هم عم يحضروا عملية للقيام بعملية..

أحمد منصور: يعني كانوا هم كمان بيرتبوا لانقلاب؟

عبد الكريم النحلاوي: هم عم يركزوا على انقلاب بقيادة عبد الله الشيخ عطية.

أحمد منصور: ضد برضه الوحدة وعبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، وقت كان مدير مدارس المدرعات.

أحمد منصور: إيه كانت تفصيلات الانقلاب؟ كان عندك علم بالترتيبات دي؟

عبد الكريم النحلاوي: كان عندي علم نعم بالموضوع.

أحمد منصور: إيه كان هذا؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا ذكرت وقت انتهت دورة الأركان في مصر عين عبد الله الشيخ عطية مدير مدارس المدرعات، بدأ عبد الله الشيخ عطية يهتم بجلب الضباط مشان القيام بعملية ضد مصر فالعقيد أحمد علوي المصري مدير كاتم أسرار حربية شعر بهالشيء وقال لي ذكر لي، قال لي هذا بده يلعب بديله.

أحمد منصور: قبل الحركة بتاعتك بكم؟

عبد الكريم النحلاوي: قبل تقريباً شهر، شهر ونصف.

أحمد منصور: آه يعني في أغسطس ١٩٦١.

عبد الكريم النحلاوي: شهر المشاكل كان والحركات. كان عبد الله الشيخ عطية يستمر في المناوبة في مدارس المدرعات لبعد منتصف الليل.

أحمد منصور: قاعد يحضر.

عبد الكريم النحلاوي: العقيد أحمد علوي عين ضباطاً مصريين طلب منهم مراقبته باستمرار، حاول عبد الله الشيخ عطية يتصل مع ضباط من ألوية ثانية مدرعة وإجوا قالوا لي قلت لهم امشوا معه طالما الهدف واحد هو تصحيح الأوضاع، وافقته أنا على هذا بدون أن يعلم أن أنا عندي علم.

أحمد منصور: لكن هل فاتحك عبد الله الشيخ عطية؟

عبد الكريم النحلاوي: ما فاتحني.

أحمد منصور: ما فاتحش.

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا.

أحمد منصور: لكن كان عندك علم كامل.

عبد الكريم النحلاوي: كان عندي علم تفصيلي بما يقوم به.

أحمد منصور: واتصل على بعض الضباط الذين كانوا على اتصال معك أيضا.

عبد الكريم النحلاوي: كانوا اتصل مع بعض الضباط اللي أنا كنت مهيئهم للقيام بعملية، قلت لهم ما في مانع تمشوا لأن الهدف واحد هو تصحيح الأوضاع ضمن نطاق الوحدة ولكن أحمد علوي ما كان بيريد أن يزعج عبد الله الشيخ عطية لأنه صديقه لأحمد حميدي الوزير وهذا الوزير كمان قريب من أحمد حميدي لذلك كان عم ينتظر الفرصة المناسبة لإبعاد عبد الله الشيخ عطية من مركز مدير مدارس المدرعات وقد سنحت هذه الفرصة عندما أقدم حاكم العراق عبد الكريم قاسم على تهديد الكويت عندئذ اهتمت الجامعة العربية وشكلوا قوة لحماية الكويت من غزو عبد الكريم قاسم وعين عبد الله الشيخ عطية قائدا لهذه الحملة العسكرية.

أحمد منصور: فرصة يخلصوا منه.

عبد الكريم النحلاوي: وصدف ذهابي إلى مصر بمهمة مع ذهابه لمصر هو بنفس الوقت لتلقي الأوامر وقعدنا على مقعد واحد في الطيارة وبدأ يشكي لي ويحكي لي على أنه هو هذا الوضع لا يمكن أن يستمر لذلك بده يوما ما بدها تنفجر في سوريا وتقوم عملية دون أن يعلم أنني كنت على..

أحمد منصور (مقاطعا): وأنت كنت تنصت ولا تتكلم.

عبد الكريم النحلاوي: أبدا إطلاقا.

أحمد منصور: ألم يكن هناك مجال أنكم تتفقوا مع بعض وتقووا وضعكم بدل ما أنت تتحرك لوحدك تتحركوا كلكم؟

عبد الكريم النحلاوي: كنت أشعر على أن الجيش مستعد لأي إنسان يقوم بعملية حتى يتجاوب معه.

أحمد منصور: إلى هذه الدرجة؟!

عبد الكريم النحلاوي: نعم، وهذا ما حصل فعلا، الجيش كان في حالة من الاستياء بشكل أن أي ضابط بده يقوم بعمل كان بده

يتجاوب معه.

أحمد منصور: هل تحدث معك عبد الله الشيخ عطية عن خطته؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، لأنه ما كان عنده قاعدة ضباط يعني.

أحمد منصور: هل كان عبد الناصر إلى هذه اللحظة رغم الغليان الموجود في سوريا طوال عدة أشهر قبيل الانفصال متيقنا من أن الشعب الذي حمل سيارته وكان يقدسه كما قلت أنت في حلقة سابقة لن يتحرك على الإطلاق ضده؟

عبد الكريم النحلاوي: انقلب الشعور رأساً على عقب بالنسبة للشعب السوري بسبب استيائه من أعمال المباحث واضطهاده بالاعتقالات وإذلال الإنسان ثم أعمال عبد الناصر نتيجة القرارات اللي اتخذها بالتأميم بالنسبة للزراعة أساسا الإصلاح الزراعي كل الأعمال هذه تركت مجالاً للشعب أن يستاء وما عاد في هالشعور التودد أو التقارب وإنما كان عندهم شعور محبة للوحدة على أساس تصحيح الوحدة.

أحمد منصور: هل عبد الحكيم عامر بعد إبعاد السراج وفي الأيام الأخيرة قبيل القيام بحركتكم في ٢٨ سبتمبر/ أيلول سعى للحيلولة أو التحسب من قيام أي انقلاب عسكري داخل الجيش، هل في إجراءات معينة اتخذها؟

عبد الكريم النحلاوي: اتخذ إجراءات كاملة ولكن كل الإجراءات كانت من قبل الضباط المصريين لم يشرك فيها أحدا من الضباط السوريين.

أحمد منصور: إيه أهم الإجراءات دي؟

عبد الكريم النحلاوي: الإجراءات أن القطعات اللي كانت موجودة كان يوميا في وحدة مستنفرة من كل وحدات قطعات الجيش كان في وحدة مستنفرة وغالبا كان يكون فيها ضباط مصريون وكانت الاتصالات مباشرة بين الضباط المصريين وضباط القطعات المصريين باتخاذ

احتراز كامل ضد أي عمل يقومون فيه يعني كانوا الضباط المعروفين العقيد أحمد زكي وأحمد علوي وقدري نافع بالنسبة لقيادة الأركان وبالنسبة لقطعات الجيش كمال حسن علي قائد اللواء ٧٠ ورئيس عملياته وبعدين رئيس عمليات كمان الضباط اللواء ٧٢ بالإضافة..

أحمد منصور: اللي كان بيقوده جاسم علوان.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، كانت صلات مباشرة وكان في ضباط بمصلحة الإشارة يقومون بهذه الاتصالات..

أحمد منصور: كل دي القطعات المحيطة بدمشق؟

عبد الكريم النحلاوي: حتى اللي بحمص كمان والمدفعية كان في أكثر من ٢٥ ضابطا في القيادة وسأذكرها فيما بعد.

أحمد منصور: كانوا بيعملوا إيه دول؟

عبد الكريم النحلاوي: هدول قيادة، قيادة القوات المدفعية.

أحمد منصور: آه كل دول كان عبد الحكيم بيحاول قدر المستطاع أن يحول دون أي حركة من الجيش بهم.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: هل سعيت في هذه الفترة كمحاولة للإصلاح أن تجلس مع عبد الحكيم عامر باعتبارك كنت مدير مكتبه وكنت مقربا منه وكان يثق بك لتحدثه عن سوء الأوضاع وتحذره من أي حركة طالما أنت كان هدفك إصلاحيا؟

عبد الكريم النحلاوي: أقسم بالله أني كنت دائما أشعر المشير على سوء الأوضاع حتى قبل ٢٤ ساعة اجتمعت بمكتبه وقلت له الوضع سيء جدا وأصبح ما في ضابط سوري بيثق بضابط مصري، قال لي الله للدرجة دي؟ قلت له نعم، قال لي ليه؟ قلت له لأنه بيعتقد أن الضابط المصري مخابرات عليه أي كلمة بيتكلمها رأسا بيرفع فيه تقريرا وصدف ذكرت موضوع الطبيب أنور المصري اللي عم يتناقش مع طبيب مصري فتسبب بنقله إلى الجبهة.

أحمد منصور: ذكرتها في حلقة سابقة نعم.

عبد الكريم النحلاوي: إذاً انفقد الشعور انفقدت الثقة بين الضباط المصريين والسوريين، قال لي طيب منعمل جولة ومندور على القطعات منسألهم، قلت له ما عاد في ضابط يقدر يتكلم إطلاقا، قال لي الوضع لهالدرجة؟ قلت له نعم وأكثر.

أحمد منصور: يعني معنى كده المشير كان في غيبوبة!

عبد الكريم النحلاوي: لأنه كان اللي عم يحيطوا به الضباط المصريون ما كانوا يطلعونه على صحة الوضع ودقة الوضع اللي كان موجودا.

أحمد منصور: لكن هم كانوا على علم بدقة الوضع؟

عبد الكريم النحلاوي: هم كانوا على علم ولكن هالأسلوب ما غيروا أسلوبهم في التسلط وفي الاستعلاء يعني ما كانوا يشركون أي إنسان يعني كان بين أحمد زكي وأحمد علوي يتصرفون ويأمرون الجيش كما يشاؤون، حتى الفريق جمال فيصل في أحد المرات..

أحمد منصور (مقاطعاً): التقيت مع جمال فيصل رويت له قائد الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: التقيت بجمال فيصل وقلت له مرات عديدة، في أحد المرات نادى لي قال لي ليش هيك عم تساوي يا أخي؟ قلت له خير؟ قال لي ليش بتعين ضباطا للشرطة العسكرية؟ كان قريبه عبد المولى الحج قائد الشرطة العسكرية وتعين ثلاثة ضباط بنفس الرتبة من مصر مباشرة يعني صار تعيين ضباط أحيانا من مصر بقطعات الجيش بدون أن يعلم قائد الجيش أو أحد من ضباط الجيش الأول الجيش السوري، قلت له ما عندي علم أنه إجا ضباط تعينوا ما ورد أي أمر أو أي خطاب من مصر، مباشرة. وهكذا كان التعيين من مصر بالأخير في الفترة الأخيرة حتى بعض قادة الوحدات السوريين يتصلوا معي بالهاتف يقولون لي يا أخي ليش عم تبعث لنا ضباطاً؟ يعني صار إرسال ضباط بكميات كبيرة.

أحمد منصور: من مصر؟

عبد الكريم النحلاوي: من مصر.

أحمد منصور: يعني خوفا وتطويقا لأي حركة يمكن أن يقوم بها..

عبد الكريم النحلاوي: بدهم يركزوا الضباط المصريين على أساس ما يستطيع أي ضابط

سوري يقوم بأي حركة، حتى اللواء أنور القاضي قبل أسبوع تقريبا قال لي روح شوف أحمد زكي شو صار بموضوع ٤٥٠٠ ضابط صف سوري بدهم ينقلوهم إلى مصر.

أحمد منصور: ٤٥٠٠ سوريون؟

عبد الكريم النحلاوي: من سوريا لمصر، أنا تفاجأت بهالخبر هذا..

أحمد منصور: طبعا حيفشلون لك الانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: رحت قلت له للعقيد أحمد زكي قلت له بيقول لك اللواء شو صار باللوائح؟ قال لي هو قال لك؟ يعني صار مثل يعني انتبه أنه مفاجأة صارت بالنسبة له، قال لي أنا بأشوفه. إذا كانت توضع لوائح بنقل ضباط صف غير الضباط بمصر بدون علم قائد الجيش أو أحد من قيادة..

أحمد منصور: أنت بتتكلم على ٤٥٠٠ صف ضابط يعني تقريبا دول اللي بيديروا يعتبروا.. في كم ٤٥٠٠ صف ضابط؟

عبد الكريم النحلاوي: لأن ضباط الصف أعداد كبيرة مشان ينقلوهم لمصر ويجي محلهم قطعات يعني أكثر من أفراد كمان قطعات، كان في تخطيط لإرسال قطعات مصرية مقابل قطعات سورية تروح لمصر، لو كان الوضع سليما يعني وفي انضباط وفي تكريم وفي عدل في الموضوع لا بأس يعني.

أحمد منصور: هل جمال فيصل باعتباره كان قائد الجيش وكان أيضا سوريا حاولت أيضا قبيل الحركة أن تجلس معه وأن توضح له الأمور ربما تستميله ربما يكون هناك مجال للإصلاح؟

عبد الكريم النحلاوي: في عدة مناسبات كنت أذكر للفريق جمال فيصل عن سوء الأوضاع منها البنت اللي اعتدى عليها أحد الضباط..

أحمد منصور: ذكرتها قبل كده.

عبد الكريم النحلاوي: ذكرتها سابقا ومنها موضوع الإحالة على الاستيداع والإحالة على التقاعد ومنها نقل ضباط، كان يقول لي لا حول ولا قوة إلا بالله، هذه أوامر بدنا نفذها..

أحمد منصور: فضل يقول لك الكلام ده لـ ٢٨ سبتمبر؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: فضل يكرر هذا الكلام كل ما تعرض عليه الموضوع؟

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق دائما يعني ما كان يستطيع يقوم بأي إجراء معاكس.

أحمد منصور: يوم ٢٧ سبتبمر قبل أن تقوم بالحركة بيوم واحد ماذا قال لك المشير بعدما عرضت له الأمور؟

عبد الكريم النحلاوي: خلص بعد ما قلت له إنه هذه هيك الأوضاع، قال لي طيب منعمل جولة، قلت له ما في مجال ولا في فائدة، انتهى الموضوع عند هالحد لم يتخذ أي إجراء.

أحمد منصور: في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ في الساعة السابعة صباحا صدر البيان رقم واحد من إذاعة دمشق «باسم القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة، لأن الجيش قد قام لإزالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب السوري».

عبد الكريم النحلاوي: نعم، هذا أكبر دليل وبرهان على أن الحركة كانت ما بتقصد انفصال سوريا عن مصر وإنما ضمن نطاق الوحدة وبيناها للمشير في أول لقاء قدمنا له واجتمعنا معه.

أحمد منصور: قبل أن آتي للقاء المشير، إيه القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة؟

عبد الكريم النحلاوي: يعني كل حركة بتقوم بيعملوا يعني نمط من شعار وإنما كان عدة ضباط فقط هاللي قمنا بهذا العمل وباسم القيادة الثورية العليا.

أحمد منصور: متى فكرت بالقيام بهذا الانقلاب؟

عبد الكريم النحلاوي: فكرت في منتصف عام ١٩٦١ عندما ذهبت بمهمة إلى القاهرة واجتمعت مع اثنين من أصدقائي، الرائد فايز الرفاعي والنقيب زهير حموي.

أحمد منصور: تسمح لي أصحح لك التاريخ؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: لأنه مضى خمسون سنة، كان في فبراير شباط عام ١٩٦١.

عبد الكريم النحلاوي: بيجوز بس بالنسبة للتواريخ في خلاف، في خلاف نعم.

أحمد منصور: التاريخ ده من مذكراتك المخطوطة التي سمحت لي بالاطلاع عليها.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، في خطأ في هون.

أحمد منصور: وإن أول من فاتحتهم في الانقلاب كان الرائد فايز الرفاعي والنقيب زهير حموي.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: كيف؟ ما الذي تحدثت فيه معهم؟

عبد الكريم النحلاوي: عم أذكر لهم عن سوء الأوضاع وعن تصرفات المصريين في سوريا وتسلطتهم واستعلائهم، طبعا هم تجاوبوا معي لأنهم عم يلاحظوا نفس الشيء لأنهم كانوا منتدبين في مصر، زهير حموي كان مدربا في الكلية الحربية وفايز الرفاعي كان بوحدات مدرعات، كانوا عم يواجهوا نفس المصير نفس الوضع تماما وعم يلاحظوا نفس الأخطاء ويجتمعون مع زملائهم السوريين وكان في تذمر شامل في مصر وفي سوريا، تجاوبوا معي شعرت أنه أنا كنت على صواب في تفكيري، فقط..

أحمد منصور (مقاطعاً): هل كنت واثقا أنهم لن يشوا بك لن ينقلوا..

عبد الكريم النحلاوي: طبعا كنت على ثقة كاملة بالنسبة لهم.

أحمد منصور: من الآخرين اللي بدأت تكلمهم بعدها؟

عبد الكريم النحلاوي: والله بعدين بالنسبة لمصر ما في غير هالاثنين.

أحمد منصور: دول كانوا في مصر.

عبد الكريم النحلاوي: هدول بمصر، بسوريا تكلمت مع كمان ضباط اثنين كانا في اللواء ٧٠ مدرع.

أحمد منصور: اللواء ٧٠ مدرع اللي كان بيقوده كمال حسن علي؟

عبد الكريم النحلاوي: كمال حسن علي، نعم.

أحمد منصور: الذي أصبح وزير خارجية ورئيس مخابرات ورئيس وزراء في مصر بعد ذلك.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم. اثنين ضباط واحد منهم النقيب هشام نشاوي والثاني جمال بعلبكي حاليا طبيب في روما.

أحمد منصور: وتجاوبوا معك؟

عبد الكريم النحلاوي: تجاوبوا مباشرة لأنهم كمان عم يشعروا على أنهم ضباط مرؤوسين ما لهم أي قيمة في اللواء.

أحمد منصور: كانوا نقباء الاثنين.

عبد الكريم النحلاوي: كانوا اثنين نقباء نعم.

أحمد منصور: دول من اللواء ٧٠ مدرع.

عبد الكريم النحلاوي: اللواء ٧٠ مدرع اللي بيقوده كمال حسن علي.

أحمد منصور: باقي القطعات كيف رتبت الأمور معهم؟

عبد الكريم النحلاوي: باقي القطعات كانت أعداد قليلة، في اللواء ٧٢..

أحمد منصور: ده اللي كان بيقوده جاسم علوان.

عبد الكريم النحلاوي: جاسم علوان، كان في قريبي العقيد مهيب هندي رئيس أركان لواء وكان في المقدم هشام عبد ربه كمان هدول.

أحمد منصور: رتبت معهم أيضاً.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: طبعا اللواء ٧٠ واللواء ٧٢ كانوا هم الأساسيين اللي عبد الناصر بيعتمد عليهم للوقوف ضد أي حركة انقلابية.

عبد الكريم النحلاوي: هذه سنذكرها فيما بعد.

أحمد منصور: وأنت رتبت أن الاختراق يتم من دول.

عبد الكريم النحلاوي: من هدول اللوائين لأنه كانوا والقطعات اللي كانت مستنفرة

يومها هم القطعات المستنفرة قاموا بالتنفيذ.

أحمد منصور: اللي هم المصريون مستنفرينهم؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: لكن هم دول اللي كنت حتحركهم للقيام بالانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: هم تحركوا للقيام بالتنفيذ.

أسباب التصميم على التحرك واستعداد الجيش للتجاوب معه

أحمد منصور: هل كنت تدرك معنى أن تقوم بحركة عسكرية ضد جمال عبد الناصر زعيم الأمة العربية؟

عبد الكريم النحلاوي: بعدما يئست من عملية الإصلاح وأدركت على أن الموضوع ما عاد موضوع وحدة إطلاقا لذلك قمت بهذا العمل لتصحيح الأوضاع.

أحمد منصور: أمال كان موضوع إيه؟ إذا ما كانش موضوع وحدة كان موضوع إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: يعني..

أحمد منصور: أنتم عايشين زي المصريين ما عايشين، مش أنتم عايزين وحدة؟ بتقولوا سجون ومعتقلات، هم المصريون كانوا عايشين كده وقتها.

عبد الكريم النحلاوي: في نفسية الضابط المصري بتختلف عن نفسية الضابط السوري، وقت الضابط السوري عنده.. عدم المؤاخذة، أي إنسان عنده عزة وكرامة وقت بيشوف أنه بينهان وهو في بلده ولأتفه الأمور بيرفع فيه تقرير ويصبح خارج الجيش أو تفرض فيه عقوبة أو يؤخر ترفيعه طبعا بده ينفر يعني بده يتجاوز موضوع الوحدة وموضوع.. الإنسان كرامته عزيزة عليه يعني.

أحمد منصور: تقدر تقول لي رغم أن إحنا بقى لنا يعني عدة حلقات عمالين نتكلم عن فترة الوحدة والسلبيات لكن لو طلبت منك الآن تعدد لي واحد اثنين ثلاثة أربعة الأسباب التي دفعتك للقيام بالانقلاب الذي في النهاية أنهى الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر/

أيلول ١٩٦١، واحد اثنين ثلاثة أربعة.

عبد الكريم النحلاوي: أولا تسريح الضباط الكيفي وبنفس الوقت تسريح جميع ضباط الجيش السوريين اللي تخرجوا من الكلية الحربية بمصر..

أحمد منصور: في حمص قصدك.

عبد الكريم النحلاوي: في حمص، عفوا. بعدين إيفاد بعثات لا فائدة منها وصرف مبالغ طائلة من الخزينة السورية عليهم في الاتحادالسوفياتي، وجود الضباط السوريين في مصر بدون عمل وإحالة أعداد كبيرة من الضباط إلى وزارة الخارجية، وبعدين نهب وسلب الأسلحة من الجيش السوري.

أحمد منصور: مش وحدة؟!

عبد الكريم النحلاوي: وحدة إيه..

أحمد منصور: خلاص أنا عايز، تديني.

عبد الكريم النحلاوي: وحدة إيه بس الوحدة المفروض نوحد الميزانية لوزارة الدفاع، مصر كانت تخصص ١٧٪ من ميزانية الدفاع لقضايا التسليح، سوريا كانت تخصص ٥٤٪ من ميزانيتها يعني أكثر من ثلاثة أضعاف، يعني ما في تساوي في الموضوع بعدين الصفقات كلها اللي كانت عقدت مع سوريا كلها تحولت إلى مصر، يضاف إلى ذلك موضوع آخر كمان وهو إرسال الذهب احتياطي الذهب من سوريا كمان فكروا ينقلوه لمصر.

أحمد منصور: احتياطي العملة ده من الذهب؟

عبد الكريم النحلاوي: احتياطي الذهب، سوريا عندها احتياطي الذهب هو اللي بيقيمها، بمصر مثلاً عندها وارد قناة السويس أما بسوريا هو الذهب اللي موجود احتياطي في البنك المركزي.

أحمد منصور: هذا نقل ولا كان في توجه لنقله؟

عبد الكريم النحلاوي: كان في توجه قبل أسبوع من ٢٨ أيلول كان سينقل إلى مصر.

أحمد منصور: لكن بقي عندكم ما اتنقلش.

عبد الكريم النحلاوي: بقي موجودا نعم.

أحمد منصور: كان راح في حرب اليمن.

عبد الكريم النحلاوي: والله أعلم.

أحمد منصور: طيب كل دي أسباب تتعلق بالضابط، كان عندكم أي نوازع أخرى تتعلق بالشعب؟

عبد الكريم النحلاوي: ما كنت أفكر بموضوع الشعب، كنت عم أشعر أنا أن الشعب مستاء بسبب الظلم والاضطهاد وإذلال الإنسان بالمعتقلات والسجون ولكن هذا أكثره كان يقوم فيه ولو أن السراج مع المباحث إلا أن المسؤول عنه أولا وأخيرا هو الرئيس عبد الناصر.

أحمد منصور: ألم تكن تخشى أو تتردد في أي لحظة من لحظات الإعداد للانقلاب من إذاعة صوت العرب من الإعلام المصري من أنك يعني يمكن أن يفشل انقلابك وبالتالي يكون مصيرك ليس إبعاداً وليس سجناً وإنما الشنق.

عبد الكريم النحلاوي: إعدام.

أحمد منصور: نعم.

عبد الكريم النحلاوي: كان إيماني بالله قويا جدا أنني سأقوم بهذا العمل إرضاء لضميري ولله وبعدما شعرت على أنه لا يجوز السكوت وأنا في موضع المسؤولية.

أحمد منصور: ما كنت تخشى أن توصف بأنك أنت الشخص الذي هدمت الوحدة التي قامت بين مصر وسوريا والتي كان ينظر إليها على أنها الخطوة الأولى لتوحيد العالم العربي كله؟

عبد الكريم النحلاوي: ما كان في بوادر لجلب أي بلد عربي آخر إلى الوحدة تبعنا وإنما الأعمال اللي حصلت نفرت منا أي بلد عربي للانضمام إلى هذه الوحدة، للأسف، كنا نتمنى لو كانت الوحدة فيها العدل والمساواة والأخوة اللي كنا نحن ننشدها حين أقدمنا على القيام بالوحدة، نفرت منها وثبت هذا الشيء عندما صار الاتفاق الثلاثي بين العراق وسوريا ومصر فيما بعد.

أحمد منصور: ماذا كانت احتمالات النجاح والفشل عندك في الحركة؟

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد أنه كان عندي إيماني بالله أن النجاح سيكون ١٠٠٪.

أحمد منصور: مش ٥١٪ زي عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، أبدا، ١٠٠٪ أني سأنجح لأني كنت على يقين بأن الشعور العام كان كله مهيأ لهذا الإجراء.

أحمد منصور: إيه منبع هذه الثقة العالية اللي عندك؟

عبد الكريم النحلاوي: لأني مدرك الأمور بكاملها تفصيليا.

أحمد منصور: هل كنت تعرف ماذا يعني فشل الانقلاب؟

عبد الكريم النحلاوي: طبعاً، فشل الانقلاب إعدام ولكن لن تستتب الأمور ولن تعود هادئة يعني.

أحمد منصور: أما كنت تخشى من أن يكون هناك مذبحة دموية بين الجيشين أو بين المصريين والسوريين؟

عبد الكريم النحلاوي: لا أعتقد إطلاقاً وإنما ستقتصر على بعض الأفراد وأنا في مقدمتهم.

أحمد منصور: لماذا؟

عبد الكريم النحلاوي: لأن بقية الضباط أو القطعات بيستكينوا بهيك وضع.

أحمد منصور: سبق أن أشرت لي إلى أن أي ضابط كان حيتحرك في ذلك الوقت كان يمكن أن يتجاوب معه الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: هل كان هناك حركات أخرى غير حركة عبد الله الشيخ كان يمكن أن أو ضباط آخرون يعدون لانقلابات في تلك المرحلة؟

عبد الكريم النحلاوي: حاولوا الضباط الاشتراكيين خاصة اللي كانوا في مصر على أساس أن يهيئوا نفسهم خاصة بعد ما أقيلوا الوزراء الاشتراكيون من الحكم أو استقالوا

لذلك بدؤوا يفكرون الضباط الموجودون في مصر حتى في سوريا اللي ما تبقى للقيام بأي عمل ولكن قدرتهم على القيام بالتنفيذ كانت قليلة جداً وضعيفة بالإضافة أنه كانت مراقبة.

أحمد منصور: دائما الذين يقومون بانقلابات يكونون قادة مدرعات قادة مشاة قادة طيران، أنت كنت تجلس وراء مكتب في وزارة الدفاع، كيف استطعت من وراء المكتب أن تحرك الجيش كله وأن تنجح في حركتك؟

عبد الكريم النحلاوي: يعني شيئاً ما ما هو صعب الإنسان أنه من وراء مكتبه تكون الأمور عليه بتكون ظاهرة أكثر من أن يكون وراء قطعة..

أحمد منصور: لكن مخابرات عبد الناصر كانت تعد عليكم أنفاسكم.

عبد الكريم النحلاوي: معلش بس اللي قاعد وراء مكتبه عم ينظر للأمور بشكل أوسع وأوضح وكنت على صلة مع عناصر قليلة من القطعات وكنت أشعر بتذمرهم واستيائهم لذلك كلهم تجاوبوا معي.

أحمد منصور: يلاحظ أنك كنت برتبة مقدم آنذاك وهي نفس الرتبة التي كانت لجمال عبد الناصر حينما قام بانقلاب يوليو ١٩٥٢ في مصر هو وزملاؤه ومع ذلك تجاوب معك كثير من الضباط الأعلى منك رتبة، كيف استطعت أن تقنعهم بذلك؟

عبد الكريم النحلاوي: نفس الضباط بمختلف الرتب كانوا في وضع سيء وكانوا يشعرون بالإهانة باستعلاء الضابط المصريين عليهم ولكن لم يكن عندهم الجرأة أن يقدم أحدهم، كانوا بيريدوا أي إنسان أن يقوم بهذا العمل أن يتجاوبوا معه، حتى في موضوع..

أحمد منصور (مقاطعاً): يعني فقط كانت عايزة من يعلق الجرس في رقبة القط كما يقولون.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: يعني محتاجين بس واحد يتجرأ ويقول أنا القائد والكل يصطف حوله.

عبد الكريم النحلاوي: يعني فاتحت بعض الضباط بشكل سطحي منهم العقيد محمد منصور قبل فترة وتجاوب معي.

أحمد منصور: كان وضعه إيه محمد منصور؟

عبد الكريم النحلاوي: كان قائد المنطقة الساحلية باللاذقية.

أحمد منصور: آه نعم هذه التي بقيت تؤيد عبد الناصر إلى حد ما فترة؟

عبد الكريم النحلاوي: إيه ونوهت في أحد المرات للعميد، أحد ضباط الطيران ما تجاوب معي إطلاقا ولكن تنويه فقط لم أطلعه.

أحمد منصور: طيب قائد الطيران نفسه هل حاولت أن تستقطبه؟

عبد الكريم النحلاوي: العميد وديع مقابري ذكرت له وقت كان آمر اللواء بمصر يعني يقوم بأعمال سيئة قلت له من واجبك أن تخبر القيادة المصرية عن الأعمال السيئة اللي عم يقوم فيها، قال لي والله أنا يا أخ عبد الكريم بغنى عن هالموضوع هذا، قلت له طيب أنت ما بيجوز هالشيء، قلت له طيب أنت وصلت للسقف بالنسبة للرتبة تبعك وإذا أرادوا يحيلوك على المعاش ما بتخسر شيئا ماديا بتأخذ أربعة أخماس الرتبة الأعلى بس بتكون قمت بواجبك، قال لي أنا بغنى عن هالموضوع إذا كان بدي أفاتحهم في موضوع قائد اللواء وعن أعماله مو بس بأتسرح بأصير تحت المراقبة أنا ويعني بأشعر بقلق يعني ما بأعود مطمئن إطلاقاً.

الترتيبات النهائية وتحديد موعد التحرك

أحمد منصور: صلاح نصر في صفحة ١٧٩ من الجزء الثاني من مذكراته يقول، رئيس المخابرات المصرية، «إن النحلاوي استغل موقعه ككاتم أسرار حربية كما استغل جو عدم الانسجام السائد في قيادة الجيش فساعد على تنمية الخلافات وعمد على تنفيذ مخططه للانفصال وبدأ في تضمين النشرات العسكرية تعيينات الكثير من ضباطه في المواقع المؤثرة في قطعات الجيش».

عبد الكريم النحلاوي: هذا غير صحيح وغير واقعي وذكرت سابقاً وقت حصل اجتماع بمكتب رئيس الأركان اللواء أنور القاضي وأحمد زكي وأحمد علوي وأنا وكاشفوني في هالموضوع قلت لهم تستطيعوا تعملوا التنقلات اللي بتريدوها من هالجيش والجيش فيه ٤٠٪،

٥٠٪ من ضباط الجيش من دمشق والضباط وقطعاتهم أنا ما عملت أي تنقلات وقت إجيت استلمت إدارة شؤون الضباط، يضاف لها أن ضباط دمشق أقل ضباط بنتسبوا للأحزاب، ما عملت أي تنقلات وبنفس الوقت تعيين ضباط في القطعات كان يحصل من قبل لجنة الضابط وليس من قبلي مباشرة.

أحمد منصور: عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة في مصر يقول في ١٢١ من الجزء الثاني من مذكراته كلاما قريبا من كلام صلاح نصر «إن عبد الكريم النحلاوي عمد إلى إجراء حركة تنقلات بين ضباط الجيش السوري ووحداته تم له فيها نقل أغلب الضابط المتفقين على الانقلاب إلى قيادة الوحدات الهامة في المناطق المختلفة وذلك حتى يضمن نجاح الانقلاب».

عبد الكريم النحلاوي: غير صحيح.

أحمد منصور: يعني دول كانوا موجودين الضباط دول في أماكنهم؟

عبد الكريم النحلاوي: موجودين من أكثر.. من قبل ما إجي لشؤون الضباط وأنا أبرزت هالموضوع ضمن قوائم للواء أنور القاضي وقلت له بتستطيع تعمل التنقلات اللي بتريدها وما كانوا يتجرؤون أن ينقلوا أي ضابط على الإطلاق.

أحمد منصور: صلاح نصر يتهمك في مذكراته بقوله «لقد تميز النحلاوي في الجيش بروح الإقليمية الضيقة فركز على عنصر الضباط الدمشقيين وغير الحزبيين والمحافظين في حركته».

عبد الكريم النحلاوي: هو اللي بدأ بهالفكرة هذه للأسف أكرم الحوراني وانتقلت إلى الضباط المصريين صلاح نصر وعبد المحسن أبو النور على أساس إقليمية إن كان إقليمية حموية أو إقليمية حلبية أو إقليمية دمشقية يعني استمرت مشان ضرب الفئات مثل تطبيق المثل اللي يقول فرق تسد، يعني هذا الواقع ولكن لم ينجحوا فيه.

أحمد منصور: أنا وجدت كثرا من السياسيين السوريين تكلموا بقسوة عن أكرم الحوراني وقالوا إنه هو السبب في كل ما انزلقت إليه سوريا من أحداث منذ ١٩٤٩ إلى الوضع الذي وصلت إليه، لكن أليس هذا تجنياً على الحوراني؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا، أكرم الحوراني أقدم على تسييس الجيش وكان يشجع الانتساب إلى الكلية الحربية من عناصره من أجل أن يتقوى نفوذه السياسي بواسطة.. وشكل طبقة لا بأس بها في الجيش وأصبحت تقوم بحركات عديدة من زمن أديب الشيشكلي من الخمسينات تقريبا من العام ١٩٥١.

أحمد منصور: ألم تكن أغلبية الضباط الذين شاركوك في الانقلاب من الدمشقيين؟

عبد الكريم النحلاوي: طبعاً ما في شك أنهم من الدمشقيين لأن ٤٠٪ من ضباط الجيش كانوا دمشقيين وإنما وقت مندخل بالتفاصيل ما في ضابط من خارج دمشق إلا اشترك وتسابق مع الضباط الدمشقيين على تنفيذ هذا العمل.

أحمد منصور: متى حددت ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١ تاريخا لحركة الانقلاب؟

عبد الكريم النحلاوي: قبل تقريباً أسبوع.

أحمد منصور: أسبوع فقط.

عبد الكريم النحلاوي: قبل أسبوع فقط.

أحمد منصور: حددته مع كل هؤلاء الذين شاركوك؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، حددته مع أفراد معدودين تقريبا.

أحمد منصور: وهم الذي قاموا بالترتيب مع البقية؟

عبد الكريم النحلاوي: هم قاموا بكل الترتيبات من عندهم.

أحمد منصور: ليه ٢٨ سبتمبر/ أيلول؟ وهو التاريخ الذي مات فيه جمال عبد الناصر بعد تسع سنوات بالضبط!

عبد الكريم النحلاوي: والله ما أنا اللي موتته، الله اللي موته كمان بنفس التاريخ هذا.

أحمد منصور: لا، أنا يعني اختيارك ليه لـ ٢٨ سبتمبر؟

عبد الكريم النحلاوي: ٢٨ أيلول لأنه استفحلت الأمور كثيرا وكان لو تأخرت كان احتياطي الذهب انتقل إلى مصر ونقل كمان كمية كبيرة من الأسلحة إلى مصر ووضعت لوائح عديدة بعشرات الضباط لنقلهم للإقليم الجنوبي لمصر.

أحمد منصور: يعني أنت استبقت أشياء.

عبد الكريم النحلاوي: استبقت الأشياء هذه نقل ضباط ونقل ضباط صف إلى مصر ونقل احتياطي الذهب كمان لمصر ونقل

أسلحة من الجبهة ومن المستودعات لمصر.

أحمد منصور: صلاح نصر بعدما استعرض المناخ يقول إن سوريا كانت مهيأة لهذا المناخ مناخ الانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح، إذاً طالما صلاح نصر وغيره كانوا على علم بهالمناخ هذا كان مفروض فيهم يقوموا ببعض الإصلاحات يشوفوا شو أسباب الاستياء الموجود في أوساط الشعب والجيش في نفس الوقت.

أحمد منصور: ما أنت قلت شخص واحد اللي كان بيأخذ القرار هو جمال عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: بس أتباعه يعني أتباعه.. ما في شك أن المسؤولية تقع على الرأس لأنه هو المسؤول الأول والأخير عما يحصل في الجمهورية بكاملها.

أحمد منصور: هل كنت تتوقع أي مقاومة من القوات التي يمكن أن تكون حليفة لعبد الناصر في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً، إطلاقاً.

أحمد منصور: كان هناك قيادات عسكرية موالية لعبد الناصر مثل جاسم علوان قائد اللواء ٧٢، كمال حسن علي قائد اللواء ٧٠، ماذا خططت بشأن هؤلاء؟

عبد الكريم النحلاوي: من المستنفرين كان في اللواء كمال حسن علي..

أحمد منصور: كان في اللواء؟

عبد الكريم النحلاوي: كان موجودا في اللواء في قطنة، دخل عليه ضابط كركوتلي كلمته..

أحمد منصور: كان نقيبا أظن.

عبد الكريم النحلاوي: كان نقيبا. دق باب الغرفة عليه، طلع الساعة الواحدة، كانت

ساعة الصفر هي الساعة الواحدة، طلع حياه قال له إذا بتريد تلبس بدي أرافقك، قال له عملتوها؟ قال له نعم، قال له في غيرنا من القطعات؟ قال له كل قطعات الجيش، قال له طمأنتني الله يطمئنك. يعني مو بس اللواء اللي قام بهالعملية يعني ما رح يصيبه أذى يعني.

أحمد منصور: عملتوها، يعني كمال حسن علي كان مستنيكم تعملوها؟

عبد الكريم النحلاوي: قال له عملتوها؟ -يعني عملتوا انقلاب- قال له نعم، قال له في غيرنا من القطعات؟ قال له كل قطعات الجيش، قال له طمأنتني الله يطمئنك.

أحمد منصور: آه علشان ما يدخلوش في مواجهة تقصد يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: يعني أيضا المصريون كانوا يتحاشون الدخول في مواجهة مع السوريين.

عبد الكريم النحلاوي: لا، لا، على الإطلاق لأنه طمأنتني يعني أنه ما بيصيبه أذى أو معاقبة أو محاكمة، طالما قطعات الجيش كلها قائمة بهالعمل. بعدين بالنسبة لجاسم علوان كان مدير معسكرات قطنة بالإضافة لقيادة اللواء ٧٢.

أحمد منصور: جاسم علوان سوري ولكنه من أنصار عبد الناصر والآن يعيش في مصر منذ..

عبد الكريم النحلاوي: جاسم علوان بسوريا أعتقد حاليا رجع لسوريا وكان مؤهلاً ليكون قائداً للجيش بعد الفريق جمال فيصل.

أحمد منصور: هم يقولون إنك أنت الذي رشحته لهذا المنصب.

عبد الكريم النحلاوي: لا، إطلاقاً.

أحمد منصور: كان تخطيطك القيام بانقلاب ولا بحركة تصحيحية كما تقول؟

عبد الكريم النحلاوي: أقسم أنه كان تخطيطي فقط للقيام بحركة تصحيحية ضمن نطاق الوحدة ولا أتجاوز هذا الهدف إطلاقاً.

أحمد منصور: لم تكن تسعى للانفصال؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: من قال لك إن عبد الناصر يمكن أن يقبل بهذا؟

عبد الكريم النحلاوي: ما كنت أفكر أن عبد الناصر كان بهالجبروت وبهالتسلط يللي أقدم عليه، كنت أعتقد أنه طالما يعلم بسوء الأوضاع بسوريا ممكن يجري أي تعديلات من أجل أن تبقى الوحدة كوحدة كاملة صحيحة ولكن للأسف ما حصل هالشيء هذا.

أحمد منصور: هل كل الضباط الذين تحركوا معك كانوا يدركون أنها حركة تصحيحية وليست انقلاباً؟

عبد الكريم النحلاوي: لو كان أحد الضباط يعلم على أنني أخطط من أجل فصل الوحدة أقسم بأنه لن يقدم معي أي ضابط يساعدني، جميع الضباط كانوا بفكرة واحدة على أساس تصحيح الأوضاع وكانت الوحدة مقدسة بالنسبة لأي إنسان مدني أو عسكري.

أحمد منصور: سلاح الطيران دائما سلاح هام، كان موفق عصاصة كان عميد طيار وكان قائد سلاح الطيران، كيف أمنت موضوع الطيران؟

عبد الكريم النحلاوي: بالوكالة، تجاوزت الضباط الأعلى رتبة واتفقت مع اثنين من الضباط الرائد عبد ربه عبد ربه والرائد حسن جزائري.

أحمد منصور: دون علم رئيس..

عبد الكريم النحلاوي: دون علم موفق عصاصة.

أحمد منصور: قائد القوات الجوية.

عبد الكريم النحلاوي: وإنما موفق عصاصة بيدخل لمكتبي قبل بشهر تقريبا وبيقول لي رح أبعث لك خطابا بتعيين العقيد هيثم مهايني قائدا للواء الجوي مكان اللواء المصري اللي أساء وأعيد إلى مصر.

أحمد منصور: إيه اللواء المصري اللي أساء وأعيد إلى مصر؟

عبد الكريم النحلاوي: في لواء مصر كان قائد اللواء الجوي، لواء ما بأعرف إذا ذكرتها سابقا ولا لا.

أحمد منصور: لا، لا، ما ذكرتها.

عبد الكريم النحلاوي: كان في قائد لواء الجوي الوحيد في الجمهورية في سوريا..

أحمد منصور: مصري؟

عبد الكريم النحلاوي: مصري.

أحمد منصور: هو كان لواء واحدا بس؟

عبد الكريم النحلاوي: لواء واحد كان ضابطا مصريا وأساء كثيرا ارتكب أخطاء..

أحمد منصور: يعني إيه أساء يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: يعني والله أخجل أن أذكرها هون يعني أعمال سيئة أخلاقية ومن كثر ما تقريبا انفضح أمره صدر أمر إعادته إلى مصر. بيجيني العميد موفق عصاصة بيقول لي رح أبعث لك خطابا بمكتبي بتعيين إنهاء انتداب العقيد هيثم مهايني كان موجودا بمصر وتعيينه قائد اللواء.

أحمد منصور: ده كان طياراً موجوداً في مصر.

عبد الكريم النحلاوي: كان موجوداً بمصر منتدباً، قلت له قبل ما يجي خطابك من القوى الجوية لعندي بتكون إجت برقية من مصر بتعيين ضابط مصري آخر، قال لي كيف هيك؟ قلت له مثلما عم أقول لك لأنه ما عاد في أمل إطلاقاً أي ضابط بيروح بده يجي محله أكثر من واحد مصري، صار بدهم يعبوا كل القوات والقطعات في سوريا مصريين والوضع ما عاد يتحمل، شعر أني عم أحكي أنا بأتجاوز الحد في كلامي، قال لي في عندك كلام غير طبيعي، قلت له أبدا، قال لي دير بالك يا عبد الكريم أي شيء ضد الوحدة هذه بتكون خيانة، أنا قلت له تماما قلت له أنا ما عم أقول لك شيئا إطلاقا أنا عم أقول لك إنه لا يمكن تعيين ضابط سوري بقيادة اللواء، إلا ضابط مصري.

أحمد منصور: هل يفهم من كلام موفق عصاصة أن الضباط كانوا ساكتين في سبيل الحفاظ على الوحدة وقابلين بكل الأوضاع التي أشرت إليها؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، مو قابلين، قابلين على مضض يعني لربما يكون في إصلاح وإنما ما في أمل في الإصلاح.

أحمد منصور: حينما تحركت لم يطن في أذنك هذا الكلام أن أي تحرك ضد الوحدة يعتبر خيانة؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا أؤكد وقلت له للعميد موفق عصاصة هالكلام هذا، قلت له على كل أنت اطلع شوف الفريق قائد الجيش وقل له مشان إنهاء انتداب هيثم مهايني وتعيينه قائدا اللواء، يعني ما أكملت الموضوع، طلع واجتمع مع قائد الجيش..

أحمد منصور: جمال فيصل.

عبد الكريم النحلاوي: جمال فيصل وقال له إن هذا الضابط أساء كثيراً في قيادة اللواء ورح أبعث خطابا مشان تعيين هيثم مهايني محله، رفض.

أحمد منصور: جمال فيصل؟

عبد الكريم النحلاوي: جمال فيصل لأنه مغلوب على أمره لا يستطيع أن ينقل ضابطاً، نقل وتعيين الضباط الكبار كله بيد الضباط المصريين، رجع لعندي موفق عصاصة قال لي والله مثلما قلت لي صحيح ما في أمل.

أحمد منصور: عبد اللطيف البغدادي في صفحة ١٢١ في جزء اثنين يقول «إن مؤامرة الانقلاب كان قد سبق وعلم بها عبد الحكيم عامر قبل ثلاثة أشهر من وقوعها لكنه استبعدها بسبب ثقته في النحلاوي»،إلى أي مدى كان يثق فيك المشير؟

عبد الكريم النحلاوي: ما كان، كانت صلتي معه قليلة جداً ما كانت لأنه كان..

أحمد منصور (مقاطعا): أنت مدير مكتبه.

عبد الكريم النحلاوي: مدير مكتبه اسما وإنما عملياً، يعني اسماً..

أحمد منصور: من اللي كان عملياً حواليه؟

عبد الكريم النحلاوي: عمليا كان علي شفيق مدير مكتبه وكان أحمد زكي وكان علوي وكان سعيد محسن كان عدة ضباط مصريون.

أحمد منصور: كلهم مصريون.

عبد الكريم النحلاوي: كلهم مصريون.

أحمد منصور: لكن أنت محطوط اسماً علشان يقال إن..

عبد الكريم النحلاوي: إن هذا ضابط سوري موجود مدير مكتبه ولكن لم يغير شيء من وضعي، أكثر ما هنالك كنت أقدم له نشرة الضباط للترفيعات أو التعيينات أو التنقلات ويوقعها.

أحمد منصور: كنت تقابله كل يوم، كنت تلتقي بالمشير كل يوم؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، كل عدة أيام، مرات في دمشق مرات في القاهرة.

الانقلاب السابع
انقلاب الانفصال ٢٨ أيلول ١٩٦١م

لقد كانت الوحدة التي أرادها الشعب السوري مكسباً قومياً ووطنياً، قد صدم بالحقيقة المرة التي أرادها دعاتها لتكون لهم مغنما.. أرادوا سلخ سورية عن الوجود، وإبعاد الزعماء الوطنيين عن ميدان العمل السياسي النزيه، والتنكيل بالمواطنين (على الشبهة والاتهام والمظنة)، ووقف عجلة النمو الاقتصادي في البلاد التي كانت تسابق دول الغرب، ونشوء فئة طفيلية من المحاسيب والأزلام.

وكان لابد من التصدي والتغيير.. ففي الساعات الأولى من فجر يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١م طوق العقيد حيدر الكزبري بقوات (الهجانة) بيت المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، بينما استولت مجموعة أخرى من الضباط (عبد الكريم النحلاوي، وموفق عصاصة، وزهير عقيل، وفيصل سري الحسيني، ومحمد منصور الأعسر، وعبد الغني دهمان، وفايز الرفاعي، وهشام عبد ربه) على الإذاعة والأركان والمرافق الحيوية بدمشق.

وكان كل ضباط الانقلاب من ضباط الصف الثاني في الجيش والمغمورين غير المعروفين لأن القيادات العليا في الجيش الأول (الجيش السوري) كان يحتلها ضباط مصريون بصورة مباشرة أو غيرمباشرة.

تفاصيل ساعة الصفر والاستيلاء على مقر القيادة

يروي العقيد الركن عبد الكريم النحلاوي الاستعدادات التي قام بها قبل ساعة الصفر من انقلابه في الحلقة السابعة من شهادته على العصر قائلاً:

أحمد منصور: كيف نفذت التحرك في الساعة الواحدة منتصف الليل ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١؟ احك لي بالتفصيل بقى قبل البيان رقم واحد.

عبد الكريم النحلاوي: بالنسبة للواء المدرع كان ضباط اثنان هشام نشاوي وجمال بعلبكي هما مكلفان بتحضير اللواء ٧٠، بالنسبة للواء ٧٢ كان مهيب هندي وهشام عبد ربه وحسن حجازي..

أحمد منصور: دول لواءات مدرعة؟

عبد الكريم النحلاوي: هذا لواء مشاة آلي تقريباً، نعم هدول اللواءان الأساسيان بقطنة، بعدين في اللواء ١٨ كان في ضابط كمان نقيب فؤاد سابحجي، في كتيبة هندسة عند مطار المزة كان أكرم حلواني، الطيران كان عبد ربه عبد ربه وحسن جزائري، هدول الضباط، بعدين المنطقة الساحلية كان العقيد محمد منصور..

أحمد منصور: في اللاذقية.

عبد الكريم النحلاوي: في اللاذقية نعم، هدول الضباط ما في غيرهم تقريبا، بالمدفعية ما كان في حدا إطلاقا، هدول الضباط هم اللي قاموا بالعملية كلها.

أحمد منصور: عملت إيه أنت، احك لي ليلة ٢٨ أنت كنت فين؟

عبد الكريم النحلاوي: ليلة.. وفي كان حيدر كزبري كمان قوات البادية كتيبة حرس البادية كان حيدر كزبري موجودا بمهمة بالجزيرة فطلبت منه بموجب كلمة سر أن يرجع لسوريا، رجع وإجا لعندي حوالي الساعة الثانية عند انتهاء الدوام، قلت له اليوم..

أحمد منصور: يوم ٢٧؟

عبد الكريم النحلاوي: يوم ٢٧، قلت له اليوم، قال لي كيف اليوم؟ استغرب هو قال لي أجلها يعني ارتبك بعدين قال لي طيب ما عندي أنا ضباط، قلت له أنا أعطيك ضباطا،

أعطيته ضباط ياسين كدرو، ممدوح حناوي، إحسان سامي، ثلاثة ضباط طبعا كانوا هدول قسم منهم بإجازة، كانوا منتدبين في مصر وتركوا عياهم وأقدموا بتنفيذ هالعملية عندما أخبرتهم، يعني معناتها قديش كان في تجاوب من الضباط يعني.

أحمد منصور: في ضباط أخبرتهم قبل يومين وثلاثة فقط من الحركة؟

عبد الكريم النحلاوي: هدول الضباط اللي أنا عم أقول ما في غيرهم.

أحمد منصور: وتجاوبوا معك.

عبد الكريم النحلاوي: وتجاوبوا كلهم معي، وحتى في اثنين ضباط كانوا انتهوا من الدورة بمصر وإجوا بدهم يتلقوا تعليمات تعيينهم قلت لهم تطلعت فيهم قلت لهم اليوم، - والله أنا اقشعر بدني بهديك اللحظة- قالوا لي معك سيدي للدم اليوم، قديش كان استياء لدرجة رهيبة بالنسبة لكل الضباط، كان التجاوب كاملا ١٠٠٪. طبعا بعدين في مدير سلاح الإشارة العقيد سعيد عاقل كمان كان مركزه كثير هاما وكان يطلعني على الاتصالات والتأمين بين القطعات وبين الضباط المصريين، قام بدور كثير مهم. اتخذوا كل واحد أخذ المهمة تبعه للتنفيذ وأنا..

أحمد منصور: وأنت اللي وضعت مهمة الناس.

عبد الكريم النحلاوي: أنا وضعت كل المهمة بكاملها وكل واحد راح للتنفيذ، الساعة الواحدة هي ساعة الانطلاق، في مدرسة المدرعات بالقابون كمان كان فيها..

أحمد منصور: دي كانت أهم حاجة دي معظم الانقلابات اللي قبلك كان أهم حاجة مدرسة المدرعات في القابون.

عبد الكريم النحلاوي: مدرسة المدرعات واللواء ٧٠ مدرع كمان. بس بالنسبة لمدرسة المدرعات على أساس الساعة بدل الساعة الواحدة الساعة الثالثة وإنما ارتكبوا خطيئة كبيرة بدؤوا الساعة كمان الساعة ١٢.

أحمد منصور: بدري يعني.

عبد الكريم النحلاوي: بدؤوا وبعثوا مفرزة لحرستا في هناك الفدائيون الفلسطينيون

وحصل اشتباك معهم وهذا العمل هو اللي خلى المشير والضباط يشعروا أنه في حركة في شيء وأما ما تبقى من قطعات كان كله بهدوء تام.

أحمد منصور: إمتى وصلتم لمقر القيادة وسيطرتم على دمشق؟

عبد الكريم النحلاوي: الساعة الرابعة تقريبا صباحا.

أحمد منصور: أحطتم مبنى القيادة، كان المشير عرف أن في حركة؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، عندما وصلنا إلى مبنى القيادة كان محاطا بجنود وناصبين رشاشات..

أحمد منصور: جنود تبع القيادة.

عبد الكريم النحلاوي: جنود سرية مراسم، كتيبة مراسم القيادة.

أحمد منصور: اللي هي حرس القيادة.

عبد الكريم النحلاوي: نعم وأنا كان معي ضابط كان عم يعمل عملية صار له ٢٤ ساعة اسمه إحسان حمور هو قائد السرية وأما قائد الكتيبة كان ضابطاً مصرياً كنيته حسامي، عندما اقتربنا بالآليات الدبابات إلى ساحة الأمويين مقابل مبنى القيادة وجدنا الجنود كلهم منتشرين حول القيادة وناصبين الرشاشات تبعهم..

أحمد منصور: لأي حد حيجي.

عبد الكريم النحلاوي: أبدا أي واحد بده يقترب كانوا بدهم يفتحوا النار عليهم.

أحمد منصور: لكن لم يستطع عبد الحكيم عامر أن يحرك أي قطعات لإيقافكم أو إيقاف تحركاتكم من مقر..

عبد الكريم النحلاوي: بعدين هلق منذكر كيف كانت الإجراءات المعاكسة اللي أراد يقوم بها.

أحمد منصور: نعم.

عبد الكريم النحلاوي: عندما وصلنا لساحة الأمويين طلبت من إحسان حمور قائد سرية المراسم أن يدبر عناصره، تقدم هو عم يحمل الجرح تبعه من العملية..

أحمد منصور: ٢٤ ساعة فقط.

عبد الكريم النحلاوي: ٢٤ ساعة، وتقدم وواجهه مساعد السرية قال له شو؟ قال له معنا أوامر بفتح إطلاق النار على كل من يقترب من القيادة، قال له بتجمع السرية كلها خلف الأركان، نفذ أمره أدى له التحية وطلب منهم الاجتماع خلف الأركان..

أحمد منصور: القائد؟ قائد الكتيبة!

عبد الكريم النحلاوي: قائد الكتيبة سامي عم أتطلع عليه أنا من فوق واقف على درج القيادة ولا يستطيع أن يعطي أي حركة.

أحمد منصور: انسحبوا كلهم؟

عبد الكريم النحلاوي: انسحبوا كلهم لوراء القيادة، صفينا مواجهة مباشرة مع القيادة.

أحمد منصور: كان معكم إيه بالضبط؟ إيه الأسلحة اللي معكم؟

عبد الكريم النحلاوي: كان عنا كتيبة دبابات..

أحمد منصور: كم دبابة، ١٢؟

عبد الكريم النحلاوي: أكثر من ١٢ دبابة وفي قطعات ثانية راحت للمراكز الثانية.

أحمد منصور: إحنا بس بنأخذ خبرة جايز يعني..

عبد الكريم النحلاوي: طبعاً انتشروا حول القيادة بعدين حاولوا ساحة الأمويين ما كانت.. هلق عمار، كان كله بساتين وراء يعني لجهة الغرب كان كله بساتين، انتشروا وبعدين كان شارع المالكي كمان جديداً والمشير عامر ساكن في بناء بوسط شارع المالكي، أثناء وصولنا لساحة الأمويين طبعا انتشرنا حول القيادة بدون اتخاذ أي إجراء وفتح النار، ما اضطرينا لفتح النار وكان حيدر الكزبري إجا من جهة الشمال من شارع المالكي واصطدم مع حرس المشير في منزل المشير، إيه نعم، صار في اشتباك نار ولكن الحمد لله ما صار في..

أحمد منصور: ولا إصابات ولا ضحايا.

عبد الكريم النحلاوي: ولا واحد انصاب، جريح واحد ما في.

أحمد منصور: أحلى حاجة عندكم أن معظم الانقلابات ما كانتش دموية.

عبد الكريم النحلاوي: هذه نعمة من الله يعني.

أحمد منصور: غير الانقلابات بتاعة العراق وغير الانقلابات الثانية. الآن أصبحتم وجها لوجه على مقر القيادة، كان مين اللي جوه مقر القيادة؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا أول ما أشرفت على القيادة لقيت الأنوار كلها مضاءة عرفت على أنه دري المشير شعر بالعملية ورجع واستدعى قائد الجيش..

أحمد منصور: الساعة الرابعة الصبح الكلام ده.

عبد الكريم النحلاوي: الساعة الرابعة الصبح، ولقيت الأركان كلها الأضواء فيها شاعلة، واستدعى الضباط مشان..

أحمد منصور: الضباط كانوا بيجوا وأنتم واقفين؟

عبد الكريم النحلاوي: لسه ما حدا نزل، كانوا كلهم موجودين..

أحمد منصور: جوه، يعني حينما وصلتم إلى مقر القيادة في الساعة الرابعة صباحا..

عبد الكريم النحلاوي: كان كل الضباط موجودين.

أحمد منصور: كان عبد الحكيم عامر موجودا وكل الضباط اللي استدعاهم موجودين؟

عبد الكريم النحلاوي: كل الضباط والوزراء العسكريين موجودين، ضباط القيادة موجودين في الداخل ما عدا الوزير أكرم ديري.

أحمد منصور: ليه كان فين أكرم ديري؟

عبد الكريم النحلاوي: واعتقدوا في بادئ الأمر..

أحمد منصور: أن أكرم ديري اللي عمل القصة.

عبد الكريم النحلاوي: أن أكرم ديري مشترك بهالعملية بينما كان بيظهر عند أصدقائه أو أقربائه سهران، حتى أنا كانوا يعتقدون كمان أنني كنت ببيتي لذلك اتصلوا معي للبيت حتى أجي للأركان، كنا احتياطيين يعني دائماً..

أحمد منصور: طبعاً أنت آخر واحد عبد الحكيم عامر يتوقع أن هو اللي عمل الانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم.

أحمد منصور: اتصلوا عليك في البيت لم يجدوك.

عبد الكريم النحلاوي: ما وجدوني، عائلتي قالت لهم والله راح لعند أخوه يزوره، طيب بعد نصف الليل بيزوره؟ طيب شو رقم الهاتف؟ قالت لهم ما عنده هاتف ما بأعرف شو رقمه، يعني أدركت من نفسها واتخذت هذا الإجراء. الاشتباك اللي حصل ما بين مفرزة من مدارس المدرعات مع الفدائيين الفلسطينيين..

أحمد منصور: ده كان بدري الساعة ١٢ بالليل.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم، هو اللي أشعرهم بعدين في مفرزة نزلت احتلت الهاتف الآلي بقيادة الملازم أول زهير برزنجي، عبد المولى الحجي بالشرطة العسكرية خبروه أنه دير بالك سمعنا في وحدات غريبة احتلت الهاتف الآلي، اتصل عبد المولى الحجي مع زهير برزنجي قائد المفرزة اللي إجا احتل، طلع له عالهاتف قال له مين عم يحكي؟ قال له أنا زهير برزنجي، قال له في حدا وحدات إجت تحتل؟ قال له ما في غيري أنا موجود. كان هو قبل بأسبوع محتل هذه ضد السراج، وقت انتهت مشكلة السراج رجع على المدرعات، رد إجا هلق بالمرة الثانية ولا يعلم عبد المولى الحجي أن المرة الحالية دون المرة الماضية، قال له ما في حدا غيري أنا موجود.

أحمد منصور: وهو جاي بأوامر منك يحتل المركز؟

عبد الكريم النحلاوي: بأوامر مني، قال له طيب دير بالك إذا إجا حدا خبرني.

أحمد منصور: ده زي علي بابا! إلى هذا الحد كانوا موجودين القيادات في الداخل؟

عبد الكريم النحلاوي: كانوا موجودين نعم.

أحمد منصور: وأنتم كنتم تحيطون بالمبنى.

عبد الكريم النحلاوي: وما عندهم علم.

أحمد منصور: ولم تتكلموا بأي شيء، فقط المدرعات محيطة بمبنى القيادة وعبد الحكيم عامر وقيادات الجيش موجودين في الداخل.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، وما عندهم علم من اللي قام بهالعملية.

أحمد منصور: لم يرك أحد.

عبد الكريم النحلاوي: أبدا.

أحمد منصور: أنت كنت جوه دبابة ولا واقف في الشارع ولا فين؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، كنت واقفا في الساحة.

أحمد منصور: واقف في الساحة، تلبس زيك العسكري؟

عبد الكريم النحلاوي: كنت واقفا في الساحة أنا وضابط اسمه بسام العسلي..

أحمد منصور: معروف بسام العسلي.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: هو كاتب، عمل كتبا كثيرة.

عبد الكريم النحلاوي: نعم بسام العسلي نعم.

أحمد منصور: في التاريخ الإسلامي.

عبد الكريم النحلاوي: الله يعافيه.

أحمد منصور: نعم. أنت وبسام العسلي ومين؟

عبد الكريم النحلاوي: وإحسان حمور وصفوان جبري.

أحمد منصور: أنتم الأربعة واقفون في الساحة.

عبد الكريم النحلاوي: نحن واقفون في الساحة وبدأت الاشتباكات بين كتيبة حرس البادية وبين حرس المشير بشارع المالكي، طبعا بسام عسلي أمسكني وقال لي طيب لازم تحمي حالك، أنا بالعكس يعني كنت واقفا على طولي عم أنتظر أشوف شو الإجراء اللي بدنا نأخذه يعني.

أحمد منصور: أنتم كنتم قررتم إيه الإجراء اللي حتعملوه؟

عبد الكريم النحلاوي: بدنا نقابل المشير ونتفاوض نحن وإياه على إصلاح الأوضاع لا أكثر ولا أقل.

أحمد منصور: لم يكن في ذهنكم السيطرة على الوضع والقبض على المشير ومن معه أو أي شيء؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً أبداً.

أحمد منصور: لم تكونوا تفكرون في ضرب قيادة الأركان أو هدمها؟

عبد الكريم النحلاوي: ولا بشكل من الأشكال إطلاقا، عملية سلمية ١٠٠٪. طلع عقيد من الأركان العقيد رائف معري بده يشوف يظهر بعثه المشير يشوف مين اللي قائم بهالعمل، طلع وجدني أمام الأركان فرجع وأخبره قال له والله في عبد الكريم النحلاوي، طبعا المشير اندهش يعني ما كان بيصدق إطلاقا أن أقوم أنا بهالعمل هذا، قام بعث كمان الفريق جمال فيصل..

أحمد منصور: قائد الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: إيه أول ما وصلت للأركان وجدت العميد عبد الغني دهمان كنت أنا أخبرته مساء بعثت له خبرا مساء

أن يكون بالأركان الساعة الرابعة وبالواقع أول ما وصلنا وجدت عبد الغني دهمان موجودا، ركض وحيينا بعضنا قلت له روح شوف لنا كم ضابطا من هالضباط الكبار، بدون تعيين..

أحمد منصور: يعملوا إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: دعم، دعم.

أحمد منصور: آه، وهو دعمك من البداية دهمان.

عبد الكريم النحلاوي: دعمني من البداية.

أحمد منصور: كان وضعه إيه في الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: كان قائد منطقة دمشق.

ويتابع العقيد الركن عبد الكريم النحلاوي في شهادته على العصر في الحلقة الثامنة التي بثت يوم ١٤/ ٣/ ٢٠١٠م من قناة الجزيرة قوله:

المباحثات الأولى ومواقف القطعات العسكرية

أحمد منصور: توقفنا في الحلقة الماضية عند فجر ٢٨ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦١ حينما أحطتم بمقر قيادة الجيش في سوريا، كان يوجد عبد الحكيم عامر داخل المقر ومعه جمال فيصل وباقي ضباط القيادة وقلت إن العميد عبد الغني دهمان قائد منطقة دمشق العسكرية كنت قد طلبت منه أن يأتي في الساعة الرابعة وجاء، كان يدري دهمان أن هناك حركة أو محاولة انقلابية أو حركة تصحيحية كما قلت؟

عبد الكريم النحلاوي: خبرت العميد دهمان بعثت له بشكل غير مباشر قريبه أكرم حلواني النقيب أكرم حلواني قائد كتيبة الهندسة كانت عند مطار المزة، وجدته صباحا تفاجأت به طبعا حييته باعتبار أقدم مني وطلبت منه أن يجيب ضباط بدون تعيين.

أحمد منصور: يعني إيه بدون تعيين؟

عبد الكريم النحلاوي: بدون تعيين، ضباط من اللي منعرفهم ضباط طيران مثلاً في موسى عصاصة ومعه زهير عقيل ونور الله حاج إبراهيم.

أحمد منصور: دول جاؤوا؟

عبد الكريم النحلاوي: هدول إجوا اثنين منهم، إجا موسى عصاصة وزهير عقيل أعتقد، بهالأثناء عند وصولهم طبعا تفاجؤوا كمان هم ما عندهم علم بالعملية، طلع الفريق جمال فيصل ليتأكد من اللي موجود لقاني أنا موجود في ساحة الأمويين، حييته واحترمته، طلب مني أقابل المشير قال لي المشير بده يشوفك، شو؟

أحمد منصور: كانت الساعة كم تقريباً؟

عبد الكريم النحلاوي: الساعة السادسة والنصف، السابعة تقريباً.

أحمد منصور: يعني أنتم فضلتم من أربعة لستة ونصف واقفين؟

عبد الكريم النحلاوي: واقفين.

أحمد منصور: ولم يسع المشير إلى أن يقابلك رغم علمه أنك أنت الآن..

عبد الكريم النحلاوي: حاول يتخذ إجراءات ولكن ما نجح..

أحمد منصور: ما هي أهم الإجراءات اللي حاول يتخذها؟

عبد الكريم النحلاوي: بس نتكلم على الموضوع وبعدين نتكلم على الإجراءات.

أحمد منصور: طيب تفضل.

عبد الكريم النحلاوي: طلع الفريق جمال فيصل وأخبره للمشير إنه في فلان عبد الكريم نحلاوي موجود، قال لي بيريد يشوفك، طبعا أنا تقدمت ودخلت وقام اعترضني زهير عقيل وموفق عصاصة قال ما بيصير تفوت لجوه، إذا أخذوك انتهى الموضوع..

أحمد منصور: هم خلاص انضموا للانقلاب على طول؟

عبد الكريم النحلاوي: انضموا. أنه إذا فتت واعتقلوك انتهى الموضوع فشلت العملية..

أحمد منصور: آه وأنت اللي عامل كل حاجة.

عبد الكريم النحلاوي: بدنا نأخذ رهائن، طبعا أنا ما أدركت النقطة هذه، أخذوا رهائن نزل اللواء أنور القاضي وأحمد زكي وأحمد علوي كرهائن..

أحمد منصور: مصريين مقابل دخولك.

عبد الكريم النحلاوي: مصريين مقابل دخولي أنا، نزلوا المصريون ودخلت أنا بدون سلاح طبعا دخلت للمشير وحييته مثل عادة وبكل احترام، قال لي إيه ده يا عبد الكريم؟

أحمد منصور (مقاطعا): لا، قل قبل إيه ده، المشير لما شافك كان انطباعه إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: المشير كان بادياً عليه الإرهاق والتعب بشكل مزعج تماما، ما نائم وهالمفاجأة هذه كانت كثير أزعجته، قال لي إيه ده؟ قلت له والله ما في شيء ما قلته لك، كنت دائما أقول لك وأطلعك على كل المساوئ اللي كانت تحصل، قال لي طيب -بالحرف الواحد- ما يصير إلا بالشكل ده؟ قلت له والله الضباط..

أحمد منصور (مقاطعاً): لا، هو قال لك ما ينفعش إلا بالشكل ده؟

عبد الكريم النحلاوي: إيه يعني ما يصير ما ينفعش. قلت له والضباط ما عاد واحد يتحمل لأنه صارت المساوئ ازدادت ويعني الأمور وصلت لحد نهائي، قال لي طيب شو

مطالبيكم؟ قال لي شو مطاليبك؟ قلت له والله نحن الرئيس عبد الناصر رئيسنا وحضرتك القائد العام للقوات المسلحة والفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول، نبغي إبعاد الضباط المصريين المتسلطين في القيادة وتشكيل قيادة مشتركة ما بين الجيشين تنسق ما بين الجيشين بس.

أحمد منصور: يعني ما كانش من هذه اللحظة بتتكلم على انفصال ولا انقلاب؟

عبد الكريم النحلاوي: لا أولاً ولا أخيراً.

أحمد منصور: ولا نظام حكم؟

عبد الكريم النحلاوي: أبداً.

أحمد منصور: ولا إبعاد المشير من مصر؟

عبد الكريم النحلاوي: أبداً إطلاقاً.

أحمد منصور: ولا أن جمال عبد الناصر هو الذي تسبب في كل هذا ويجب أن..

عبد الكريم النحلاوي: أبداً إطلاقاً.

أحمد منصور: أن تنفصلوا؟

عبد الكريم النحلاوي: نحن طلبنا إصلاح الأوضاع ضمن نطاق الوحدة وكل ما قيل عكس ذلك غير صحيح.

أحمد منصور: من اللي يؤكد على اللي أنت بتقوله؟

عبد الكريم النحلاوي: يؤكد على هالشيء اللي عندهم ضمير واللي حضروا أساسا المباحثات مع المشير فيما بعد.

أحمد منصور: من اللي كان حاضراً مباحثاتك مع المشير في اللحظة دي؟

عبد الكريم النحلاوي: باللحظة كان ما في غير قائد الجيش جمال فيصل.

أحمد منصور: جمال فيصل.

عبد الكريم النحلاوي: بس فقط.

أحمد منصور: توفي جمال فيصل؟

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد توفي.

أحمد منصور: والمشير كمان طبعا انتحر أو نحر في ١٩٦٧.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، قال لي طيب، قال لي بس ما تذيعوا البلاغات ما تذيعوا شيئا، قلت له لا بد منها، كانت حوالي الساعة السابعة، السابعة والربع تذاع الأخبار بسوريا..

أحمد منصور (مقاطعاً): لا، استغرق نقاشك مع المشير قد إيه تقريبا؟

عبد الكريم النحلاوي: ما طول، عبارة عن عشر دقائق تقريبا.

أحمد منصور: لكن تجاوب معك المشير في هذه المطالب الأربعة؟

عبد الكريم النحلاوي: قال لي طيب اتفقنا، قال وإذاً اتفقنا.

أحمد منصور: هل طلب منك أن تحدد مين الضباط المسيئين اللي يجب إبعادهم؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، قلت له بس ضباط القيادة يللي هم علوي وأحمد زكي وسعيد الماحي وقدري نافع، بس هدول، هدول الموجودين بالقيادة، قال لي طيب بس ما تذيعوا البلاغات، قلت لا، لا بد من إذاعتها حتى الجيش..

أحمد منصور (مقاطعاً): وأنتم كنتم مجهزين البلاغ رقم واحد.

عبد الكريم النحلاوي: كان جاهزا نعم.

أحمد منصور: من اللي كتبه؟

عبد الكريم النحلاوي: اللي كتبه المقدم بسام عسلي.

أحمد منصور: وهو اللي قرأه أيضا؟

عبد الكريم النحلاوي: هو اللي قرأه في الإذاعة نعم.

أحمد منصور: أنتم كيف رتبتم السيطرة على الإذاعة؟

عبد الكريم النحلاوي: السيطرة وقت نزلت القطعات كان في سرية دبابات بقيادة حسن حجازي راحت للشرطة العسكرية..

أحمد منصور (مقاطعاً): ما شاء الله فاكر أسامي الضباط بالكامل!

عبد الكريم النحلاوي: الحمد لله.

أحمد منصور: بعد خمسين سنة، ربنا يديك الصحة.

عبد الكريم النحلاوي: مديرية الشرطة موجودة مقابل الجامعة الحالية الجامعة السورية، كان عبد المولى الحجي هو قائد الشرطة ناشر العسكريين كلهم الشرطة مع أسلحتهم عندما تقدم حسن حجازي هدده قال له بتسحب العناصر وبترفع السلاح أفضل ما أطلق النار.

أحمد منصور: كان معه دبابات طبعاً.

عبد الكريم النحلاوي: كان معه دبابات، عندئذ عبد المولى الحجي انصاع لأنه ما في مجال للمقاومة ودخلت سرية الدبابات احتلوا مقر الشرطة العسكرية واحتجزوا عبد المولى الحجي وأرسل إلى المعتقل تقريبا السجن، كمان الهاتف الآلي نفس الموضوع أن زهير برزنجي اللي احتله، وبقية دوائر الدولة كان ما في حاجة ما في مقاومة أساسا..

أحمد منصور: والإذاعة؟

عبد الكريم النحلاوي: الإذاعة نفس الموضوع، الإذاعة هو زهير برزنجي كان.

أحمد منصور: اللي هو مقر الهواتف نفس مقر الإذاعة؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: إيه البيان رقم واحد يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: بيان رقم واحد على أساس نتيجة مساوئ الأوضاع والتطورات اللي حصلت قام الجيش بهالعمل لتصحيح الأوضاع لا أكثر ولا أقل.

أحمد منصور: ألم تكن خائفاً؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: ألم يكن لديك قلق؟

عبد الكريم النحلاوي: أبداً إطلاقاً.

أحمد منصور: لم تكن مضطرباً؟

عبد الكريم النحلاوي: كنت مطمئناً إلى أبعد الحدود وإيماني بالله قوي أن هالعمل هذا بده ينجح ١٠٠٪ بدون أي حادث.

أحمد منصور: حين تكلمت مع المشير كنت رابط الجأش كما أنت الآن؟

عبد الكريم النحلاوي: الحمد لله.

أحمد منصور: كيف كان رده عليك، هل استغرب أن أنت مدير مكتبه الشخص المقرب له؟

عبد الكريم النحلاوي: لأني كنت أنا ما فاجأته وإنما كنت عم أطلع المشير بكل المساوئ اللي كانت عم تحصل وكان قبل ٢٤ ساعة كنت عم أكلمه بهالموضوع هذا.

أحمد منصور: شعرت أنه مصدوم حينما تكلمت معه؟

عبد الكريم النحلاوي: هو كان يعني مستغرباً جداً يعني تفاجأ كانت مفاجأة كبيرة بالنسبة له.

أحمد منصور: أما كنت تخشى من وقوع مجزرة مواجهة لا سيما وأنكم حينما ذهبتم إلى القيادة كانوا الضباط المكلفون بحراسة القيادة في وضع استعداد ودفاع عن المبنى؟

عبد الكريم النحلاوي: كنت مطمئناً اطمئناناً كاملاً أن قطعات الجيش بكاملها ستتجاوب معنا بدون أي إطلاق نار.

أحمد منصور: باقي قيادات الجيش أين كانت في ذلك الوقت؟

عبد الكريم النحلاوي: القطعات يعني؟

أحمد منصور: القيادات الآن قائد الجيش جمال فيصل كان مع عبد الحكيم عامر ومعه القادة المصريون أحمد علوي وأحمد..

أحمد منصور (مقاطعاً): وقادة الشعب كانوا موجودين في القيادة.

أحمد منصور: قادة الشعب أيضاً؟

عبد الكريم النحلاوي: كمان انوجدوا.

أحمد منصور: كانوا موجودين بدري ولا جاؤوا متأخرين؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، هم كانوا مستنفرين، يوميا كان في استنفار وأنا مفروض أكون معهم، أنا مفروض أن أكون معهم.

أحمد منصور: الاستنفار كان في مقر القيادة؟

عبد الكريم النحلاوي: الاستنفار كان في مقر القيادة.

أحمد منصور: هل التقيت مع أي ضباط من القيادة آخرين غير عبد الحكيم عامر وجمال فيصل في تلك اللحظة؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، إطلاقاً.

أحمد منصور: وشفت حد فيهم في المبنى؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا شعرت أن الوزراء العسكريين كانوا يجتمعون مع المشير عامر ولكن كانوا وقت أظهر وأدخل لعند المشير كانوا يختفون..

أحمد منصور: كانوا يختفون.

عبد الكريم النحلاوي: كانوا يختفون.

أحمد منصور: ما حدش فيهم واجهك على الإطلاق؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً ما شفت حدا منهم إطلاقاً.

أحمد منصور: هل كان لديك خطة مضادة في حالة أي تدخل عسكري أو تحريك قطعات عسكرية ضدك ماذا كنت ستفعل؟

عبد الكريم النحلاوي: ما فكرت بأن يكون هناك مقاومة من أي قطعة من قطعات الجيش وإنما إذا بتريد أذكر لك بعض الوحدات كيف كان وضعها وموقفها بالنسبة للحركة.

أحمد منصور: تفضل.

عبد الكريم النحلاوي: قيادة الجبهة في ثلاثة ألوية الثلاثة ألوية تجاوبوا تجاوبا كاملا ما عدا كتيبة استطلاع موجودة في مقر القيادة قيادة الجبهة بالقنيطرة، طبعا اللواء أنور القاضي اتصل مع قائد الجبهة مصطفى شاكر العميد مصطفى شاكر..

أحمد منصور: كان مصرياً ولا سورياً؟

عبد الكريم النحلاوي: سوري، وقال له الكتيبة هذه رأساً بتجهزها وبتبعثها لدمشق، لقتالنا.

أحمد منصور: آه، بس دي كتيبة استطلاع.

عبد الكريم النحلاوي: كتيبة مصفحات يعني.

أحمد منصور: مصفحات نعم.

عبد الكريم النحلاوي: إذاً الكتيبة تهيأت، قائدها مصري وفي ضباط مصريين فيها الكتيبة ولكن كان صدر البلاغ رقم واحد وسمعوا البلاغ وعندما انتظمت الكتيبة وأصبحت جاهزة للحركة بيتقدم ضابط صف مساعد وبيطلب من الكتيبة التفرق يتفرقوا واعتقل الضباط المصريين وحطهم بالسجن.

أحمد منصور: بدون ما حد يطلب منه شيئاً!

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: لمجرد البلاغ رقم واحد من الإذاعة.

عبد الكريم النحلاوي: لحاله بدون أي علم، مجرد سماع البلاغ رقم واحد.

أحمد منصور: إيه تأثير البلاغ رقم واحد على الجيش كله بعد ذلك؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا إذا بتريد جميع القطعات بكاملها ما عدا منطقة حمص وحلب جميع منطقة سوريا كلها تجاوبت وكلها أيدت على الإطلاق.

أحمد منصور: من أول خمس دقائق؟

عبد الكريم النحلاوي: طبعاً أنا ما كنت موجوداً..

أحمد منصور: لا، يعني أنا بأقول سبعة وربع طلع البيان الأول.

عبد الكريم النحلاوي: مباشرة مجرد ما أذيع البلاغ رقم واحد كان التجاوب بجميع أنحاء سوريا جميع قطعات الجيش ما عدا حلب والقطيفة وحمص.

تجاوب المشير وموقف عبد الناصر من الانقلاب

أحمد منصور: إلى هذه اللحظة لم يكن هذا انقلابا؟

عبد الكريم النحلاوي: كيف يعني؟

أحمد منصور: إلى هذه اللحظة لم يكن هذا انقلابا عسكريا؟

عبد الكريم النحلاوي: طبعاً انقلاب بكل معنى الكلمة.

أحمد منصور: انقلاب بكل معنى الكلمة لكن انقلاب يبقي على النظام الموجود كيف يكون انقلاباً؟

عبد الكريم النحلاوي: انقلاب لتصحيح أوضاع يعني حط التعبير اللي بتريده وإنما هذه حركة لتصحيح أوضاع.

أحمد منصور: هم ظلوا يقولون على ثورة ٢٣ يوليو حركة لحد.. وبعدين شوية يقولوا انقلاب وبعدين خلوها ثورة بعد كده! فأنت برضه يعني ما هم العسكر بيعملوا اللي هم عايزينه.

عبد الكريم النحلاوي: يعني أي تعبير بتريد تقوله، عبارة عن حركة لتصحيح الأوضاع اللي كانت سائدة في المنطقة بس.

أحمد منصور: كنتم لا زلتم متمسكين بالوحدة؟

عبد الكريم النحلاوي: ما في شك نعم.

أحمد منصور: متمسكين بجمال عبد الناصر رئيساً؟

عبد الكريم النحلاوي: وجمال عبد الناصر رئيساً والمشير عامر قائداً عاماً، نعم كان هدفنا..

أحمد منصور: وجمال فيصل قائد جيش؟

عبد الكريم النحلاوي: قائد جيش أول، هذه المطالب اللي طلبتها من المشير عامر.

أحمد منصور: أي حركة عسكرية بتقوم بيبقى هدفها الرؤوس، أنتم سايبين الرؤوس زي ما هم.

عبد الكريم النحلاوي: نحن غايتنا تصحيح الأوضاع وكنا نحن مندفعين للوحدة.

أحمد منصور: هل الضباط اللي أنتم طالبتم بإبعادهم هم المسؤولون عن سوء الأوضاع أم القيادات التي طلبتم بقاءها هي المتسببة في سوء الأوضاع؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، أدركت تماماً على أن إبعاد هدول الضابط هم اللي أساؤوا لإدارة الجيش وبنفس الوقت بيصير في تنسيق ما بين الجيشين بينتهي الموضوع الخلاف كله بينتهي.

أحمد منصور: طول شهادتك والكتب كلها بتقول إن جمال عبدالناصر هو المسؤول وجمال عبد الناصر كان على علم بكل شيء، وأنتم بتطالبوا ببقاء جمال عبد الناصر وبقاء الوحدة!

عبد الكريم النحلاوي: وقت إنسان بيخطئ مو المفروض أن.. عبد الناصر له مكانته كان بهداك الوقت، ما كنا ندرك على أن استمراره في الغي وفي ضلاله في مسيرته السياسية الخاطئة مو بس بسوريا بمعظم البلاد العربية اللي صار فيها فتن وثورات إن كان في اليمن ولا في العراق ولا في لبنان ولا في الجزائر في كل البلاد العربية ما نجح عبد الناصر ولا في بلد من البلاد العربية..

أحمد منصور: نجح في جمع الشعوب العربية كلها..

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: نجح في جمع الشعوب العربية وفي بث القومية العربية في نفوس الناس.

عبد الكريم النحلاوي: لأنه نجح بالإعلام، الإعلام اللي كان يبث الأفكار غير الصحيحة ليلا نهارا ٢٤ ساعة الإعلام المصري، يعتبر الإعلام المصري هو الرقم واحد في العالم بعد الاتحاد السوفياتي.

أحمد منصور: استجاب لك عبد الحكيم عامر في المطالب التي قلتها له؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: استجاب لك؟

عبد الكريم النحلاوي: استجاب تجاوباً مباشراً وسريعاً وعن قناعة.

أحمد منصور: إزاي، إيه الدلائل؟

عبد الكريم النحلاوي: قال لي طيب اتفقنا، قلت له طيب، وأبعد الضباط المصريون..

أحمد منصور: قدمتم قائمة بالضباط؟

عبد الكريم النحلاوي: بدون قائمة.

أحمد منصور: أبعدوا فوراً؟

عبد الكريم النحلاوي: مباشرة أبعدوا وقلت له منلحقهم بالوزراء العسكريين لأن الوزراء العسكريين كانوا عم يشجعوا..

أحمد منصور: السوريون.

عبد الكريم النحلاوي: السوريون -عفواً- العسكريون السوريون لأنه ما في كان وزراء مصريون، كانوا عم يشجعوا المشير أنه هدول عبارة عن ضباط قلائل هلق منقطع رؤوسهم وبينتهي الموضوع بترجع الأمور لمجاريها، ما أدركوا على أن النقمة عارمة بكل أوساط الجيش لذلك طلبنا تسفيرهم مع الضباط المصريين.

أحمد منصور: يعني كده الضباط العسكريون الوزراء العسكريون السوريون كانوا متواطئين أيضاً في هذا الأمر؟

عبد الكريم النحلاوي: ما في شك.

أحمد منصور: ومكروهين من قبلكم مثل الضباط المسيئين المصريين.

عبد الكريم النحلاوي: وأنا رغم أنني أطلعتهم على سوء الأوضاع سابقاً واجتمعت معهم، ذكرت لك إياها، مع أكرم ديري وجادو عز الدين خاصة ولكن للأسف انصاعوا وأصبحوا يمشوا في التيار المصري على أمل أن هالحركة هذه ما رح تنجح هذا حسب اعتقادهم ويرجعوا لمناصبهم كالعادة يعني.

أحمد منصور: يعني فورا عبد الحكيم عامر أمر هؤلاء أن يشيلوا شنطهم ويطلعوا على المطار ويروحوا مصر؟

عبد الكريم النحلاوي: سافروا إلى القاهرة مع الوزراء العسكريين مباشرة.

أحمد منصور: الساعة كم طلعوا؟

عبد الكريم النحلاوي: والله بأعتقد حوالي الساعة الثامنة.

أحمد منصور: ثمانية صباحاً!

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: يعني قبل ما عبد الناصر يلقي خطابه اللي ألقاه تقريباً بعد ثلاث ساعات من إذاعة البيان الأول.

عبد الكريم النحلاوي: هم بعد وصولهم للقاهرة عبد الناصر ما كان يعلم من اللي قام بالعملية، ومن الضباط لذلك هم وقت وصلوا لهنيك قالوا له إن اللي قام بالحركة فلان وفلان وفلان، بخطابه الأول رأسا جردنا من رتبنا واعتبرنا متمردين.

أحمد منصور: أعلن المذيع في الساعة العاشرة أن جمال عبد الناصر سيلقي بياناً هاماً على شعب الجمهورية العربية المتحدة، أعلن جمال عبد الناصر عدة مرات أنها المرة الأولى منذ قيام انقلاب ١٩٥٢ التي يتوجه فيها لدار الإذاعة وشن عليكم هجوماً كبيراً وقال إن قوات الجيش الأول في سوريا يعني ستتحرك الآن وتزحف إلى دمشق لتقاوم هذه الحركة.

عبد الكريم النحلاوي: كله تضليل لأنه هو وقت دري بالانفصال أو دري بالحركة راح لمكتب كاتم أسرار حربية اللي بيقوده اللواء عبد الرحمن فهمي..

أحمد منصور: في مصر.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الرحمن فهمي اللواء كان من دفعة عبد الناصر وكان الماجور تبعهم بيسموه الأول، قال له طالع لي السجلات تبع الجيش الأول الجيش السوري، قال له طيب اللواء.. كانوا إجوا وصلوا الضباط المصريين علوي وأحمد زكي..

أحمد منصور: دول أول ناس..

عبد الكريم النحلاوي: هدول أول ناس وصلوا لمصر، عم يسألهم عبد الناصر أنه طيب اللواء سبعين بيعمل إيه؟ لأنهم مركزين عليه، قالوا له يا افندم هذا اللواء اللي نفذ الحركة.

أحمد منصور: آه ده اللي كان بيقوده كمال حسن علي.

عبد الكريم النحلاوي: كمال حسن علي، قال لهم طيب اللواء بتاع جاسم؟

أحمد منصور: ٧٢.

عبد الكريم النحلاوي: ٧٢، جاسم علوان، قالوا له يا افندم هذا اللواء كمان تحرك، قام انفعل انفعالا أن هدول اللوائين اللي كان مركزا عليهم لمجابهة أي حركة بتحصل في سوريا أن هدول قاموا بالعملية معناتها ما عاد في أمل بشيء إطلاقا.

أحمد منصور: من اللي نقل لك أن الحوار ده دار بين عبد الناصر وبين دول؟

عبد الكريم النحلاوي: الحوار كان في ضابط سوري موجود هناك اسمه.. كنيته الكسم.

أحمد منصور: آه هو اللي نقل لك هذا الحوار.

عبد الكريم النحلاوي: هو اللي نقل لي الكلام، عم يشوف المشهد قدامه.

أحمد منصور: قدامه؟ كان حاضراً.

عبد الكريم النحلاوي: قدامه كان حاضرا واتجه بعدين عبد الناصر بده يروح للمطار مشان ينزل بحلب أو باللاذقية لأنه كانت حلب واللاذقية لسه ما انضموا مع سوريا.

أحمد منصور: كانت إذاعة حلب واللاذقية بتعلن أن دول ضد الحركة الانفصالية.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، قام لحقه عبد اللطيف البغدادي قال له وين بدك تروح، قال له الشعب كله قام بالعملية والجيش كله قام بالعملية وين بدك تروح؟ قام ارتد بعدئذ.

أحمد منصور: لكن في لواء تحرك لواء مدفعية من سلاح المدفعية لم يكن معكم في هذه الحركة وكان هذا متمركزا في القطيفة وتحرك بالفعل تجاه دمشق ليقوم بسحق هذه الحركة.

عبد الكريم النحلاوي: كمان هذا موضوع لواء المدفعية في القطيفة تبعد عشرين كيلومتراً عن دمشق، معظم الضباط بيكونوا بيناموا بدمشق وبيطلعوا بكير بيكون بالدوام موجوداً يعني، ولكن يوجد في عشرين ضابط أو أكثر مصريين، مدير أركان اللواء موجود كان في حالة استنفار ضد السراج، قائد اللواء موجود في دمشق اسمه العقيد أحمد صافي واني، من حلب ما هو دمشقي، يعني حتى تشوف أنه كيف الضباط من مختلف المدن السورية كلهم تجاوبوا مع العملية وكلهم كانوا قاموا ضد المصريين، اللواء أنور القاضي اتصل..

أحمد منصور (مقاطعاً): ما تقولش المصريين علشان إحنا المصريين بيبقى عندهم حساسية كأنك بتتكلم على الشعب المصري كله.

عبد الكريم النحلاوي: لا، عم أتكلم على إخوانا المصريين الضباط لأنه فعلا في ضباط كثير كانوا محترمين وانضباطيين ولكن للأسف السيء هو بيسود بهداك الوقت. اللواء أنور القاضي اتصل مع رئيس أركان اللواء ومصري -وعندي أسماؤهم يعني بس هلق ما بأتذكرهم- على أساس ينزلوا باللواء لأنه معظم اللواء كله عبارة عن جنود وضباط صف سوريين بينما الضباط هم مصريون مشان حتى يلبوا وينفذوا أوامره أنه في هجوم على سوريا من قبل إسرائيل طلب منهم أن يروحوا مشان يدافعوا عن دمشق.

أحمد منصور: آه، وليس هناك حركة انقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: مو حركة انقلاب. بهالأثناء وقت أذيع البلاغ رقم واحد كان أحمد صافي واني عرف بالحركة وفي ضابط من الضباط السوريين موجود في اللواء كمان مستنفرا واتصل به هاتفيا قال له اللواء تحرك باتجاه دمشق، أسرع أحمد صافي واني واجتمع مع اللواء أثناء الطريق..

أحمد منصور: آه، قابلهم يعني.

عبد الكريم النحلاوي: في منطقة اسمها طلوع التنايا، إيه نعم وقال لهم وين رايحين؟ قالوا له والله اللواء انور القاضي طلب منا أنه في هجوم إسرائيلي على سوريا لذلك، قالوا طيب مو أنا آمر اللواء ليش ما بتخبروني؟ قالوا له الخبر إجانا علم بأمر من قائد اللواء من قائد الجيش، قال لهم بترجعوا رأسا. صار في خلاف بيناتهم..

أحمد منصور (مقاطعاً): ما هم الضباط المصريون موجودون.

عبد الكريم النحلاوي: الضباط المصريون موجودون وإنما ضباط الصف وقت شعروا بهذا الخلاف وقائد اللواء مع الضباط المصريين انحازوا كلهم مع قائد اللواء أحمد صافي واني واستطاعوا أن يعتقلوا الضباط المصريين ويرجعوا باللواء إلى معسكر القطيفة، هذه حركة موضوع لواء المدفعية.

أحمد منصور: وهذا يعني جنبكم معركة كانت مدمرة ممكن أن تحدث في.

عبد الكريم النحلاوي: طبعاً ما في شك.

أحمد منصور: متى رجعت إلى المشير عامر مرة أخرى؟

عبد الكريم النحلاوي: طلعت وكلمت زملائي زهير عقيل العقيد زهير عقيل وموفق عصاصة شو حصل بيني وبين المشير، رد طلب المشير مرة ثانية أنه نرجع نقابله..

أحمد منصور: الساعة كم تقريباً؟

عبد الكريم النحلاوي: بهالأثناء نحن دخلنا للقيادة ما عاد موجودين بره.

أحمد منصور: آه خلاص دخلتم سيطرتم على المبنى.

عبد الكريم النحلاوي: دخلنا للقيادة وجلسنا بالطابق الأرضي غرف الطابق الأرضي.

أحمد منصور: كان في حد موجود من قيادات..

عبد الكريم النحلاوي: تحت ما كان في حدا، كانوا كلهم موجودين بجانب المشير مع المشير.

أحمد منصور: من أهم الناس اللي كانوا حواليه، الوزراء العسكريون السوريون؟

عبد الكريم النحلاوي: الوزراء راحوا لمصر.

أحمد منصور: آه راحوا لمصر صحيح.

عبد الكريم النحلاوي: سافروا لمصر ما صفي حدا..

أحمد منصور (مقاطعا): اتنفوا في خمس دقائق يعني!

عبد الكريم النحلاوي: راحوا بناء على طلبنا نحن أبعدناهم حتى ما يشوشوا وضع المشير لأنه نحن بنريد الوضع ينصلح بشكل سلمي يعني.

أحمد منصور: هل كان في حوار بينك وبين الضباط اللي كانوا بيشتغلوا معك أحمد علي وأحمد زكي قبل ما يمشوا؟

عبد الكريم النحلاوي: قبل؟

أحمد منصور: يعني بعد ما طلبت أن هم يتم إبعادهم.

عبد الكريم النحلاوي: لا، لا، ما صار في أي مقابلة.

أحمد منصور: ولما أخذوا رهائن ما دار بينك وبينهم أي نقاش؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: ولم يتكلموا مع الضباط الآخرين في وقت ما كانوا..

عبد الكريم النحلاوي: ما بعرف إذا تكلموا ولا لا. دخلنا..

أحمد منصور: الآن باقي المشير بس ومعه اللواء جمال فيصل.

عبد الكريم النحلاوي: معه الفريق جمال فيصل.

أحمد منصور: الفريق جمال فيصل قائد الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، وفي كان..

أحمد منصور: وأنتم معكم المبنى كله.

عبد الكريم النحلاوي: المبنى كله موجود، في بعض الضباط كمان مثل ممدوح حبال ورائف معري عقداء هدول موجودين في شعبة التنظيم والإدارة، طلعنا دخلت أنا والعميد موفق عصاصة وزهير عقيل والمقدم الكزبري..

أحمد منصور: حيدر الكزبري.

عبد الكريم النحلاوي: حيدر الكزبري ومحمد منصور.

أحمد منصور: محمد منصور.

عبد الكريم النحلاوي: العقيد محمد منصور.

أحمد منصور: محمد منصور كان قائد قطعات..

عبد الكريم النحلاوي: كان قائد منطقة اللاذقية.

أحمد منصور: طيب اللاذقية لسه ما..

عبد الكريم النحلاوي: إجا وصل هو الساعة الثامنة صباحا.

أحمد منصور: بس اللاذقية كانت لسه مع عبد الناصر في الوقت ده.

عبد الكريم النحلاوي: ما هي مع عبد الناصر وإنما اللي مع عبد الناصر فقط قائد البحرية كاظم زيتونة.

أحمد منصور: آه قائد البحرية.

عبد الكريم النحلاوي: فقط قائد البحرية، أما في لواء مشاة هناك وفي قوات ثانية كلها كانت مع الحركة.

أحمد منصور: نعم، لأن هنا في خلل في معظم الكتب أن اللاذقية بقيت اللاذقية كلها كلاذقية وليس فقط اللواء زيتونة قائد البحرية كانت كلها بقيت ضد الانفصال في ذلك الوقت.

عبد الكريم النحلاوي: كلها كانت مع الانفصال، بيشير لهالشيء وبيؤكد هالشيء أنه وقت نزل جلال هريدي مع سرية الصاعقة الضابط العادي المناوب بمطار حماميم هناك هو نفسه اللي اعتقل السرية بكاملها بدون أوامر من سوريا.

أحمد منصور: سنأتي لها بالتفصيل. الآن أنتم موجودون مع المشير.

عبد الكريم النحلاوي: دخلنا على المشير وكنا نقدم التحية بكل احترام وبكل أدب بدون أي إجراء أي عملية شاذة إطلاقاً.

أحمد منصور: المشير كان لابساً زيه العسكري؟

عبد الكريم النحلاوي: كان لابساً الزي العسكري، وتكلمنا..

أحمد منصور: طبعاً هو ترقى من رائد لمشير.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم. تكلم العميد عصاصة وقال له إنه والله الحالة صارت سيئة جداً يا سيدي والموضوع بيتعلق مو بس بالقضايا العسكرية وقضايا كمان التأميم والقرارات الاشتراكية أساءت، قمت أنا قاطعته قلت له نحن قمنا فقط لقضايا العسكرية فقط لأمور الجيش بتتعلق بالجيش ونبغي إصلاح الأوضاع في النطاق العسكري، طبعا صاروا يتبادلون الآراء الضباط كلهم بعدين حيدر كزبري بيقول له يا سيادة المشير أنتم وقت قمتم بانقلابكم ضد الملك فاروق أنتم حاورتوه أو قمتم بمناقشته؟

أحمد منصور: ده سؤالي الآن، في حد بيعمل انقلابا وبيروح يتفاوض مع المنقلب عليه أو يتناقش معه؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا أتكلم على اللي حصل عمليا، طبعا المشير ما رد على الكلام هذا..

أحمد منصور: دي كانت رسالة منه أنكم مش عايزين الانقلاب وإنما أنتم بتتفاوضوا للإصلاح؟

عبد الكريم النحلاوي: نتفاوض لإصلاح الوضع لا أكثر ولا أقل وهذه شهادة للتاريخ يعني.

أحمد منصور: لم يسئ أي أحد منكم إلى المشير؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: إشاعات كثيرة أنكم طلعتم المشير بالبيجاما ورجع مصر بالبيجاما وأهين وكل هذه الأشياء.

عبد الكريم النحلاوي: كله كلام فارغ غير صحيح كله كلام كاذب أساساً غير واقعي.

أحمد منصور: كيف كان رد المشير عليكم؟

عبد الكريم النحلاوي: المشير رد يعيد كمان نفس الموضوع أنه شو مطاليبكم؟ قلت له أعدت نفس المطاليب مطاليبنا أربعة الرئيس عبد الناصر رئيسنا والمشير حضرتك أنت القائم العام وجمال فيصل قائد الجيش الأول، نبغي إصلاحات وتشكيل قيادة جديدة وفعلا شكلنا قيادة جديدة ووقعها المشير عامر.

أحمد منصور: من هي هذه القيادة؟

عبد الكريم النحلاوي: والله كان فيها نور الله حج إبراهيم رئيس شعبة التنظيم والإدارة مكان أحمد زكي وكان فيها جاسم علوان رئيس شعبة العمليات..

أحمد منصور: رغم أن جاسم كان مع عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: ورغم ذلك حطينا جاسم علوان رئيس شعبة عمليات وأذكر موفق عصاصة مدير الطيران بالوكالة مدير سلاح الطيران بالوكالة لأنه كان وديع مكعبري القائد الأصلي موجود في بعثة بالخارج، طبعا هذه وأنا موجود في مركزي ما تغير..

أحمد منصور: وقع عبد الحكيم عامر؟

عبد الكريم النحلاوي: وقع على هذه القيادة الجديدة وشعرت أنا بطمأنينة وكنت فعلا سررت جدا أنه انتهيت بسلام والحمد لله، ولكن طرأ شيء عكس هالموضوع هذا إلى غير رجعة.

تراجع المشير وتأثير تضارب البيانات على الشعب

أحمد منصور: هل عبد الحكيم عامر حينما وافقكم كان قد اتصل بجمال عبد الناصر أو أخذ موافقته؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، ما اتصل لسه ما كان اتصل.

أحمد منصور: أنتم لم تسمحوا له بالاتصال؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، لا، ما عارضناه. إنما أكمل الموضوع اللي صار بيننا وبينه، قلنا له هذه مطالبينا نحن، قال طيب وهالدبابات اللي بره؟ قلنا له كلها منخفيها وفعلا أمرنا جميع الآليات الموجودة بره بالاختفاء بالبساتين.

أحمد منصور: كان مذعوراً أو خائفاً المشير؟

عبد الكريم النحلاوي: كان مضطرباً طبعاً ما في شك كان مضطرباً جداً بهالحدث هذا اللي تفاجأ فيه رغم أن الأوضاع كمان اللي كان عم يعالجها مع السراج كمان كانت سيئة جداً لذلك ما كان يتوقع أن يحدث هالحدث هذا. طيب إذاً شكلنا..

أحمد منصور: مجلس قيادة جديد للجيش.

عبد الكريم النحلاوي: شكلنا القيادة الجديدة واتفقنا على أساس نذيع نحن بلاغاً وهو يذيع بلاغاً..

أحمد منصور: اللي هو البلاغ رقم تسعة الشهير.

عبد الكريم النحلاوي: البلاغ رقم تسعة على أساس أنه كان في سوء تفاهم وانصلحت الأوضاع وعادت الأمور إلى مجاريها..

أحمد منصور (مقاطعاً): قبل البيان رقم تسعة، البيان رقم تسعة أذيع الساعة الواحدة ظهراً تقريباً، كان عبد الناصر ألقى خطابه الناري الأول من القاهرة، استمعتم لخطاب عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: ما استمعت إلى خطاب عبد الناصر.

أحمد منصور: ولا تعرفون أن عبد الناصر عزلكم؟

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق ما كان عندي علم إطلاقاً بما حصل في القاهرة وما قاله عبد الناصر وإنما كنا نقوم في وضعنا داخلياً، والمشير وافق بكامل..

أحمد منصور: الساعة الواحدة الظهر أذعتم البيان رقم تسعة اللي أثار في البلد بلبلة كثيرة لدى كثير من الناس.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، صحيح.

أحمد منصور: إيه ظروف كتابة البيان وإذاعته الذي قال إن الأمور عادت إلى مجاريها وكأن شيئاً لم يحدث، الناس فهموا كأن انقلاباً ضد الانقلاب حصل، إيه اللي صار؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، لا، نحن لما اتفقنا مع المشير على إبعاد الضباط والوزراء العسكريين وراحوا، شكلنا قيادة جديدة كمان تشكلت قيادة جديدة ورجعت الأمور لمجاريها، الضباط المصريون في القطعات كانوا محتجزين، عندما سمعوا بالبلاغ رقم تسعة صار بلبلة فكان في مظاهرات مثلا في شوارع دمشق كلها ضد عبد الناصر ووقت طلع البيان..

أحمد منصور: أنتم اللي أخرجتوها طبعاً.

عبد الكريم النحلاوي: وقت طلع بلاغ رقم تسعة يعني تشوشوا قام طلعت عناصر كمان معاكسة، طلعت عناصر معاكسة بدهم عبد الناصر يعني صار في بلبلة، حتى في القطعات قادة القطعات اللي احتجزوا القادة المصريين وأصبحوا بوضع مضطرب أنه هلق بكره إذا كان رجع عبد الناصر بدهم يتحاسبوا على الإجراء اللي اتخذوه بتوقيف الضباط المصريين.

أحمد منصور: طبعا ده يدل على الفوضى من البداية.

عبد الكريم النحلاوي: بهالأثناء بيتصل معي المشير عامر، كنت أنا بره أنا وزملائي موجودين بقاعة مجاورة فبيقول لي طيب مشان نذيع البلاغ رقم ١٠ اللي لازم يتوقع من المشير..

أحمد منصور: كان إيه البيان رقم عشرة ده؟

عبد الكريم النحلاوي: البيان رقم عشرة يتجاوب مع البيان رقم تسعة، إيه نعم انتهت الأمور وصار في اتفاق كامل على إعادة الأوضاع إلى طبيعتها.

أحمد منصور: طبعاً البيانات كلها اللي كانت بتطلع دي باسم القيادة الثورية العربية..

عبد الكريم النحلاوي: لا، هداك البلاغ رقم عشرة بده يطلع بأمر المشير.

أحمد منصور: لا، لحد تسعة كان باسم القيادة.

عبد الكريم النحلاوي: لحد تسعة القيادة الثورية. دخلت للمشير بيدي البلاغ رقم عشرة..

أحمد منصور: من كتبه؟

عبد الكريم النحلاوي: كان مكتوباً بخط الفريق جمال فيصل.

أحمد منصور: قائد الجيش نفسه.

عبد الكريم النحلاوي: قائد الجيش وبيكتب بالحبر الأخضر، بس للأسف ما احتفظت فيه يعني حتى أبرزه. قدمته للمشير قلت له إذا بتريد توقعه حتى نبعثه على..

أحمد منصور: إذا بتريد يعني لو سمحت بالمصري.

عبد الكريم النحلاوي: لو سمحت أيوه. قال لي والله يا عبد الكريم إحنا ما عدناش حكام، أنت الحاكم هلق وأنت أدر أمورك في سوريا، أنا فعلا كانت صدمة لي وتفاجأت.

أحمد منصور: قال لك أنت الآن حاكم سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: قال لي هلق أنت حاكم سوريا وأنت دبر أمورك، أنا تفاجأت يعني وقفت صامتا وعم أتطلع، قلت له ما اتفقنا ونهينا الموضوع وكل الإجراءات اتخذت

وتشكلت قيادة جديدة، قال لي ما أقدرش أنا ما عدتش حاكما ما عدت مسؤولا، أنتم مسؤولون أنت هلق مسؤول في سوريا. يعني أنا ما توقعت أن يصير هالانقلاب هذا المفاجئ ونكث بوعده أنه على أساس نحن نذيع بلاغا وهو يذيع بلاغا..

أحمد منصور: ليه نكث بوعده؟

عبد الكريم النحلاوي: هلق بأتكلم ليش، بعدين عرفنا فيما بعد. وجمدت وقعدت عم أصفن فيه أنه بدي أتأكد أنه ليش نكث بوعده؟ استدرت للفريق جمال فيصل قلت له طيب إذا بتريد وقع، قال لي أنا ما لي علاقة..

أحمد منصور: ما هو طول عمره ما له علاقة، حيجي دلوقت ويبقى له علاقة!

عبد الكريم النحلاوي: قلت له طيب ما هذا خطك أنت وكاتبه بخط يدك، قال لي ما دخلت أنا ما لي علاقة، إذاً عرفت أن الموضوع مبيت، في شيء ظهر..

أحمد منصور: إيه اللي شعرت به في اللحظة دي؟

عبد الكريم النحلاوي: شعرت بشيء أنه حصل أما شو هو الشيء عرفته فيما بعد، طلعت اجتمعت مع بعض الضباط إخوانا عصاصة وزهير عقيل وحيدر كزبري قلت لهم هذا اللي حصل، في شيء جديد. تبين فيما بعد أن المشير عامر بعد ما أذعنا البلاغ رقم تسعة أراد أن يتصل مع الرئيس عبد الناصر ويقول له شو صار شو حصل معه.

أحمد منصور: إلى هذه اللحظة إلى البيان رقم تسعة لم يكن تم أي اتصال بين عبد الناصر والمشير؟

عبد الكريم النحلاوي: أبداً إطلاقاً. قلت له بالعكس يا سيادة المشير نحن بالعكس طالما اتفقنا ما عاد في حاجة أو أي عقبة بيناتنا، كان في جهاز لاسلكي ببناية الأركان والسدنة اللي عليها موجودين مصريين، عرفنا في الاتصال اللي حصل ما بين المشير والرئيس عبد الناصر..

أحمد منصور (مقاطعاً): أنتم سبتم المشير يكلم عبد الناصر بدون ما حد فيكم يكون واقفاً معه؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم ما في حدا كان واقفا لأنه وثقنا فيه، ما كان عنا خبث في يعني معرفة ضمائر الناس يعني.

أحمد منصور: ضمائر إيه؟ ده أنتم شادين البلد كلها وعاملين انقلاب مش حتجوا تقفوا مع الرجل تشوفوا بيقول إيه لعبد الناصر وعبد الناصر بيقول له إيه؟!

عبد الكريم النحلاوي: وقت بيكون الإنسان في عمل من هالنوع ما بيقدر يلم في جميع الأمور جميع القضايا..

أحمد منصور: بس ده من أهم الأمور.

عبد الكريم النحلاوي: ويدرك الصغيرة والكبيرة، يعني هذا اللي حصل أنا عم أتكلم على اللي حصل. اتصل المشير عامر مع الرئيس عبد الناصر وقال له حصل الآتي، اتفقنا نحن وإياهم قامت حركة قام فيها فلان وبعدين اتفقنا على الإجراءات اللي ذكرتها سابقا، بيقول له الرئيس عبد الناصر ما تتفق معهم، ماطلهم واكسب الوقت وأنا جهزت قوات وأرسلتها، قال له المشير لا تستعمل القوة أكثر من مرة، لا تستعمل القوة اتفقت أنا وإياهم وانتهى الموضوع.

أحمد منصور: المشير قال لعبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: المشير قال لعبد الناصر، وعبد الناصر قال له ما تتفق معهم ماطلهم واكسب الوقت، القوات راحت جواً وبحراً.

المواجهة مع عبد الناصر واستتباب الأمر للانقلاب

أحمد منصور: طبعاً كان عبد الناصر أصدر قراراته بتحريك قوات الصاعقة بقيادة جلال هريدي وتحريك قطعات بحرية أيضا لتنطلق وتحريك قوات أخرى كان يقودها عبد المحسن أبو النور، تكلم عبد المحسن أبو النور عنها في مذكراته.

عبد الكريم النحلاوي: تبين فيما بعد على أن القوات اللي جهزها عبد الناصر لقتالنا أولا كتيبة مظليين بقيادة الرائد جلال هريدي وبعدين خمس بواخر محملة بالمدفعية والدبابات والمشاة والهندسة لقتالنا بالإضافة إلى لواء مظلي بقيادة عبد المحسن أبو النور والوزير طعمة العوطالله.

أحمد منصور: أنت منين عرفت بتفاصيل الحوار اللي دار بين المشير وبين عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: كان مدير مكتب الاتصال، نسيت اسمه، مقدم مصري كتبها بمذكراته.

أحمد منصور: بعد هذه الأمور البيان العاشر طلع الساعة الخامسة وعشر دقائق، إحنا بالساعة الانقلابات بالساعة، بنأخذ منك خبرة. خمسة وعشر دقائق طلع البيان رقم عشرة مناقضاً تماماً للبيان رقم تسعة.

عبد الكريم النحلاوي: إيه بعد ما نكث المشير بوعده ووجدنا الأمور يعني كانت مفاجأة بالنسبة لنا ودرينا على أنه بعث مظليين للاذقية واعتقلوا هدول المظليين مع جلال هريدي وجدنا أنه ما عاد في مجال لبقاء المشير وما كنا منريد نسيء له، دخلنا ودخل..

أحمد منصور (مقاطعاً): إلى هذه اللحظة لم تكونوا تعلمون أن عبد الناصر قال إيه في الخطاب اللي ألقاه الصبح في مصر؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: ده يعني بالمصري مسح بكم الأرض.

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً لأنه كنا ملتهيين..

أحمد منصور: وجردكم من رتبكم واعتبركم عملاء للرجعية والإمبريالية والاستعمار وكل هذا..

عبد الكريم النحلاوي: أبداً، رغم ذلك كنا هدفنا هو الوحدة فقط فعلاً يعني، طلبنا طلبا من..

أحمد منصور (مقاطعاً): ليه عبد الناصر ما استجابش لمطالبكم ومطالبكم كانت مطالب بسيطة؟

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر ما استجاب لأي مطلب خلال مدة حكمه إطلاقاً، كان دائماً سلبياً لذلك كانت قراراته كانت خاطئة وكانت عبارة عن هزائم ومصائب للأمة العربية مو بس لمصر، مو بس لمصر وسوريا للأمة العربية..

أحمد منصور: أنتم شنيتوا هجمات كثير على عبد الناصر ووصفتوه بالأوصاف دي في

الوقت اللي بيختلف معكم كثير من الناصريين ومن أنصار عبد الناصر ورغم أن عبد الناصر هو الذي أعاد العزة للأمة العربية وعبد الناصر بنفسه في خطابه للمصريين سنة ١٩٥٤ في الإسكندرية قال لهم أنا لقد زرعت فيكم العزة.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر كان يذيع أشياء وخطاباته كانت تناقض أفعاله، أقواله غير أفعاله، كان يقول إنه لا يجوز للعربي أن يقتل أخاه العربي وأرسل قواته إلى سوريا لقتال الشعب السوري، العربي لا يجوز أن يقاتل أخاه العربي وبعث قواته إلى اليمن وقاتل الشعب اليمني، عبد الناصر يقول لا يمكن أن يقاتل العربي العربي وأوعز إلى بعض الضباط في العراق لقيامهم بالثورة منهم عبد الله الشواف والطبغجلي والحاج سري..

أحمد منصور: كان من أجل الوحدة كل ده.

عبد الكريم النحلاوي: وعبد الناصر كان يقول لا يمكن أن يقاتل العربي العربي وبعث أمواله وأسلحته من سوريا إلى لبنان في ثورة لبنان وخلق ثورة لبنان، هذه الأعمال اللي قام فيها ولم ينجح بأي عملية من العمليات كلها كانت عبارة عن كوارث وهزائم.

أحمد منصور: الآخرون يختلفون معك ويرون أن جمال عبد الناصر كان صاحب أمجاد الأمة في هذا العصر.

عبد الكريم النحلاوي: ممكن، كل إنسان له رأيه وله فكر في هذا الموضوع.

أحمد منصور: البيان العاشر أعاد البلبلة مرة أخرى إلى صدور الشعب السوري وإلى الجيش وإلى كل الدنيا، ده دليل على أنكم أنتم الانقلابيين ملخبطون وليس لديكم خطة واضحة والرؤية ضبابية عندكم.

عبد الكريم النحلاوي: طبعا الضابط وقت بيشوف وقت سمع البلاغ رقم تسعة وكان منتشرا في الذعر والخوف والهيمنة المصرية خافوا على بقائهم وعلى وضعهم لذلك كان وضعهم قلقا جدا واطمأنوا وقت طلع البلاغ رقم عشرة استتب الموضوع نهائيا وانطلقوا بكل قوتهم لإبعاد إخوانا المصريين من سوريا.

أحمد منصور: في الساعة الخامسة و٣٥ دقيقة مساء أعلن راديو دمشق أن المشير عبد الحكيم عامر غادر دمشق، كيف غادر؟ من الذي أخذ قرار مغادرته؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا اللي أخذت قرار إبعاده حتى ما يحدث أي حوادث غير طبيعية.

أحمد منصور: كان عنده رغبة يجلس يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: ما كان عنده رغبة، كان يخشى أن نعتقله.

أحمد منصور: كان عندكم أي مخطط لاعتقاله؟

عبد الكريم النحلاوي: المشير كان يخشى أن نعتقله لذلك قررت أنا وإخواني الضباط أنه طالما المشير لم يقبل بتوقيع البلاغ رقم عشرة يللي اتفق عليه مفروض يرحل من البلد.

أحمد منصور: ما كانش عندكم أي مخطط لاعتقاله؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، إطلاقاً، إطلاقاً أبداً. ما كان عنا نوايا سيئة بالنسبة لإخوانا المصريين لذلك اعتقلوا الضباط المصريون بكل القطعات السورية حتى المدنيين ولم يحصل أي حادث.

أحمد منصور: في إيه الإجراءات اللي أخذتوها لحماية الضباط المصريين من أي أذى ممكن يتعرضوا له؟

عبد الكريم النحلاوي: والله احتجزوا الضباط المصريون في مبنى كلية الأركان بقطنا واحتجزوا بالمسرح العسكري بجانب قيادة الجيش في دمشق..

أحمد منصور: عشرات الضباط طبعاً.

عبد الكريم النحلاوي: عشرات الضباط نعم كلهم اعتقلوا وعوملوا معاملة حسنة جداً..

أحمد منصور: إيه اللي يدل أنهم عوملوا معاملة حسنة وأنتم أصلاً كنتم بتتهموهم..

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: كيف تقول لي إنهم عوملوا معاملة حسنة وأنت كنتم بتتهموهم أنهم بيعاملوكم باستعلاء وأنهم كيت وكيت؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، اللي كانوا يقومون بأعمال سيئة مو هدول ضباط القطعات، كانوا ضباط القيادة بالدرجة الأولى.

وأعداد في قيادات الألوية هم اللي كانوا يقومون بأعمال سيئة أما الضباط العاديون كانوا بريئين من هالأشياء هذه.

أحمد منصور: كيف أبلغت المشير بقرار إبعاده من سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: إبعاده، والله اتفقنا على أساس إبعاده ودخل العميد موفق عصاصة وطلب منه الرحيل وما كان بيصدق المشير أنه.. لذلك نهض من مقعده مباشرة وانطلق خارج المكتب..

أحمد منصور: ولا شنطة ولا هدوم ولا شيء.

عبد الكريم النحلاوي: ولا شيء إطلاقاً، انطلق مباشرة واصطحبه العميد عصاصة إلى السيارة ومنها إلى المطار برفقة بعض الضباط لحمايته منهم ياسر الأسطواني.

أحمد منصور: ضباط سوريون؟

عبد الكريم النحلاوي: ضباط سوريون نعم.

أحمد منصور: أنت لم تذهب معه للمطار.

عبد الكريم النحلاوي: أنا ما ذهبت لا.

أحمد منصور: من راح معه للمطار؟ موفق عصاصة..

عبد الكريم النحلاوي: موفق عصاصة وأعتقد زهير عقيل وياسر الأسطواني كان بحمايته.

أحمد منصور: نعم. جمال فيصل قائد الجيش ليه ما ذهب مع المشير؟

عبد الكريم النحلاوي: الفريق جمال فيصل كانوا يتوقعون أن الانقلاب هذا قام فيه مجموعة من الضباط برتب صغيرة لذلك هذا ما بيستمر وممكن يكون في ردود فعل تعيد لهم الحكم كما كانوا، هذا كان توقعه لذلك وقت ذهب المشير مشي معه جمال فيصل وبده يروح قمنا شديناه قلنا له خليك قائد الجيش عنا، قال اتركوني ما عاد بدي أقعد معكم، وكمان بنفس الوقت..

أحمد منصور: طيب وهو كمان سوري وطهقان!

عبد الكريم النحلاوي: سوري بده يخلص من هالمشكلة هذه، ولحقه كمان العميد موفق عصاصة وهو يترجاه يا أخي خليك أنت عنا قائد جيش، قال له لا يمكن أن أبقى اتركوني أروح معه.

أحمد منصور: حتنقلبوا عليه بعد أسبوع!

عبد الكريم النحلاوي: ما كان بيتوقع، إيه نعم.

أحمد منصور: كنتم تدركون في هذه اللحظة أنكم دخلتم في حرب مفتوحة مع جمال عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: والله كنا ندرك نحن على أساس تصحيح الأوضاع بأي شكل كان لأنه استمرار الوضع اللي كان عليه كان سيئاً جداً لا يمكن أن يتحمله إنسان حفظا على كرامته وحفظا على نفسيته يعني.

أحمد منصور: دخلت مكتب المشير بعد رحيله؟

عبد الكريم النحلاوي: دخلت مكتب المشير نعم.

أحمد منصور: كان فيه إيه؟ إيه أهم الحاجات اللي لقيتها؟

عبد الكريم النحلاوي: والله فتشت الدروج اللي فيها لقيت في مادة هيك مثل..

أحمد منصور: قلت لي إنك لقيت فيها حشيش.

عبد الكريم النحلاوي: مادة مثل صمغ.

أحمد منصور: يعني أول مرة تشوف حشيش في حياتك؟

عبد الكريم النحلاوي: أول مرة عم أشوف، ما عرفت أنا، إجوا بعض ضباط زملائي كمان قلنا لهم شو هدول؟ قال والله ما منعرف، بعدين إجا قال بيجوز حشيش..

أحمد منصور: واحد خبير جاء بقى.

عبد الكريم النحلاوي: يعني أربعة خمسة ضباط ما عرفنا هالمادة أن هدول حشيش.

أحمد منصور: أنتم بس كان عندكم بيشربوا خمرة.

عبد الكريم النحلاوي: لا، نحن عنا بيشربوا خمرة وبيشربوا ماء كمان.

أحمد منصور: بس علشان الشعوب العربية تعرف يعني كيف وقعت الهزائم ومن كان يحكمها يعني.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم هذا صحيح.

أحمد منصور: لقيت أوراقاً مهمة في مكتب المشير؟ لقيت حاجات أساسية استفدتم منها؟

عبد الكريم النحلاوي: ما حاولت، لأني كنت مشغولاً في قضايا ثانية..

أحمد منصور: بعد ذلك اكتشفتم أي شيء؟

عبد الكريم النحلاوي: وإنما فتشت بمكتب اللواء أنور القاضي وجدت تقريرا مرفوعا من الموظف في المخابرات سامي جمعة، سامي جمعة..

أحمد منصور: آه تكلمنا عنه سامي جمعة.

عبد الكريم النحلاوي: رأيت في تقرير من عدة صفحات يكتب فيه ضد معلمه عبد الحميد السراج وجهاز المباحث نفسه يعني كان عبارة عن عميل -إذا أردنا نقول- مزدوج للمباحث تبع سوريا والمباحث المصريين، إيه نعم.

أحمد منصور: كانت إذاعة حلب تشير إلى أن حلب واللاذقية لا زالت ضدكم وأن الضابط حكمت الداية في حلب والضابط كامل زيتونة قائد المنطقة الساحلية في اللاذقية يؤيدان جمال عبد الناصر. كان رد فعلكم إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: كان قائد البحرية المقدم كاظم زيتونة يتصل معي بالهاتف ويقول لي يا أخ عبد الكريم أنا معك وشد قد ما بدك لا يهمك وبنفس الوقت يتصل مع الرئيس عبد الناصر ويقول له يا سيدي أنا معك والبحرية معي.

أحمد منصور: يشوف مين اللي حيكسب بالآخر.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم، بعدين استدعيناه وجبناه للقيادة وحطيناه بالسجن بالمحاكمة.

أحمد منصور: آه، ده إمتى ده؟

عبد الكريم النحلاوي: إمتى صارت العملية وقت انتهينا من الموضوع وسافر المشير طلبت من العقيد محمد منصور أن يعود إلى المنطقة الساحلية..

أحمد منصور: كان قائد المنطقة.

عبد الكريم النحلاوي: عاد لهناك وشاف كيف أسروا سرية المظلات تبع جلال هريدي واستلم قيادة اللواء وهو اللي أرسل لنا كاظم زيتونة إلى سوريا وانتهى موضوع اللاذقية.

أحمد منصور: موضوع حلب؟

عبد الكريم النحلاوي: أما موضوع حلب فكان في قائد المنطقة العميد حكمت داية وكان في مدرسة الضباط الاحتياط آمرها العميد ماجدماميش وكان في مركز التدريب الثاني مجندين قائده العقيد جودت جورج وكان في كتيبة الصاعقة إذا بدنا نسميها أو مغاوير قائدها الرائد نصوح نعال أو نصوح عثمان، طبعا قائد المنطقة اتصل فيه أنور القاضي والفريق جمال فيصل أن هذا الموضوع لازم تديروا بالكم وانطلقوا مع المصريين وحولوا إذاعة حلب قطعوها عن إذاعة دمشق وصارت تبث بنفسها منفردة، اتصلت مع العميد حكمة داية وقلت له الموضوع منتهي وجميع قطعات الجيش كلها موالية ما صفى غير عندكم، ما كان يعطيني جوابا بالنفي أو الإيجاب كان يماطل في كلامه يراوغ بعدين الإجراءات اللي اتخذت جورج محصل نزل بقوات من مركز التدريب إلى حلب واحتل حلب ونصوح عثمان، نصوح عثمان نعال، كتيبة المغاوير انطلق فيها باتجاه مدرسة الضباط الاحتياط وكان ماجد ماميش استنفر طلاب المدرسة مع الجنود ونشرهم حوالي المدرسة حوالي الكلية مع أسلحتهم ونصب الرشاشات والرشيشات، ما كان من نصوح عثمان إلا بمفرده اتخذ هذا القرار بدون أي اتصال معه وقام بمهاجمة الكلية واستطاع أن يحتل الكلية..

أحمد منصور: دي طبعا قتل فيها ناس.

عبد الكريم النحلاوي: قتل فيها ستة أفراد فقط.

أحمد منصور: طبعا صلاح نصر والبغدادي وكثيرون يقولون إنه قامت مظاهرات عارمة في حلب لا سيما.. وحتى أمين الحافظ في شهادته معي على العصر، وأنتم قمعتم هذا وقتل عشرات أو مئات من السكان.

عبد الكريم النحلاوي: هذا كلام غير صحيح إطلاقا وحتى أحمد سعيد..

أحمد منصور: صوت العرب.

عبد الكريم النحلاوي: أحمد سعيد من إذاعة صوت العرب كان يصيح للأسف أنه مئات بل آلاف القتلى في شوارع دمشق وحلب، إيه نعم، وينادي ثوروا يا دروز وثوروا يا علويين، بهذا المنطق، هذه الوحدة اللي كانوا هم بيوجدوها، ثوروا يا دروز وثوروا يا علويين، مئات القتلى في شوارع حلب ودمشق. هذه هي الوحدة اللي كان بينشدها عبد الناصر، للأسف.

أحمد منصور: عبد الناصر قرر أن يرسل قوات لقمعكم وحرك قطعات بحرية وجوية وحينما تراجع عن قراره بعدما علم أن حلب واللاذقية تم السيطرة عليها كان الرائد جلال هريدي ومعه ١٢٠ من الضباط ومن الجنود نزلوا بالمظلات بالفعل في اللاذقية.

عبد الكريم النحلاوي: جلال هريدي مع كتيبة المظلات نزلت باللاذقية وحوصروا وأرسلوا مع أسلحتهم، عناصر الكتيبة حجزوا بحمص ثكنة حمص وجلال هريدي جبناه لسجن المزة.

أحمد منصور: كيف تعاملتم معه؟

عبد الكريم النحلاوي: ولكن كانت معاملة من معاملة أخوية..

أحمد منصور: أنت لازم تقول لي معاملة أخوية، في حد بيأسر جيشا جاي يحاربه ومعاملة أخوية؟!

عبد الكريم النحلاوي: جاييك بالكلام هلق إذا بتريد..

أحمد منصور: تفضل.

عبد الكريم النحلاوي: بس أكمل موضوع القوات بالنسبة للقوات اللي أرسلها جمال عبد الناصر، وكان جهز لواء مظليين بقيادة العميد عبد المحسن أبو النور اللي كان سابقا رئيس أركان في الجيش الأول جيش..

أحمد منصور (مقاطعاً): روى عبد المحسن أبو النور في مذكراته القصة وقال هو اللي

أصدر الأوامر لجلال هريدي أن يسلم نفسه، وفي طبعا معلومات ثانية من صلاح نصر وكده بيقولوا لا، إن عبد الناصر اللي أصدر، مين عبد المحسن أبو النور علشان يصدر أوامر؟

عبد الكريم النحلاوي: الواقع أنا اللي عم أتكلمه أن عبد المحسن أبو النور هو وطعمة العوطالله جهزوا لواء مظليين وكانت كتيبة جلال هريدي هي عبارة عن مقدمة لاستلام أو موقع قدم بسوريا، وبنفس الوقت أرسل خمس بواخر محملة بالمدفعية والدبابات والمشاة والهندسة من أجل..

أحمد منصور: مش لإسرائيل لكم أنتم!

عبد الكريم النحلاوي: مو لإسرائيل لسوريا، أرسلهم لسوريا مو لإسرائيل لأن العمل هذا ما صار خلال فترة حكمه طول مدة حكمه لإسرائيل إطلاقا وما طارت أي طائرة فوق إسرائيل من مصر، إيه نعم، هذا الواقع. فإذاً وقت شعر عبد الناصر وصله خبر على أن اللاذقية وحلب انضموا لسوريا وإذاعة حلب انضمت لسوريا عندئذ أصدر أوامره بعودة البواخر وإبقاء اللواء الجوي في مصر وانتهت العملية. أما بالنسبة لجلال هريدي بعثت له ضابطا كان موجودا بالصاعقة زميله لجلال هريدي وهو سوري اسمه توفيق جدعان..

أحمد منصور: طبعا أنت عملت له خدعة، عملت له خدعة بإرسال توفيق جدعان إليه.

عبد الكريم النحلاوي: إيه اسمح لي أحكي القصة تبع توفيق جدعان وجلال هريدي.

أحمد منصور: تسمح لي أسمعها في الحلقة القادمة؟

مواقف الضباط المصريين وعملية تبادل الضباط

أحمد منصور: توقفنا في الحلقة الماضية عند كتيبة الصاعقة التي أرسلها جمال عبد الناصر بقيادة جلال هريدي وكيف تم القبض عليهم أو استسلامهم بعد هبوطهم في اللاذقية، وقرار جمال عبد الناصر ألا يرسل المزيد من القوات. كيف تعاملتم مع هؤلاء الذين يعتبرون أسرى لديكم؟

عبد الكريم النحلاوي: كنا نعتبرهم إخوان ما نعتبرهم أسرى لأنهم مغلوبون على

أمرهم أساسا هم. احتجزوا في ثكنة بحمص، بالنسبة للرائد جلال هريدي إجا لدمشق كمان احتجزناه بالسجن بشكل مؤقت لنطلع على تفاصيل العملية اللي ممكن تتبعها، أرسلت له الملازم أول توفيق جدعان وكان عنده كمان بنفس الصاعقة بمصر وكان في صحبة قوية بيناتهم وجلال هريدي أسر لتوفيق جدعان، الله يصلحكم لو تأخرتم شوي كنا سبقناكم نحن في العملية.

أحمد منصور: أن المصريين كانوا عملوا انقلاباً؟

عبد الكريم النحلاوي: أن المصريين كانوا جاهزين للقيام بعملية ضد عبد الناصر، قال له لو انتظرتوا شوي كنا نحن سبقناكم وطلب منه يجيب له كشف ضباط الجيش الثاني الجيش المصري، إجا لعندي توفيق جدعان وعم يقول لي الخبر، أعطيته كشف ضباط الجيش الثاني كان عندي وراح اجتمع معه وحدد له على أسماء الضباط اللي بدهم يقوموا بالانقلاب ضد عبد الناصر، منهم عقداء ومقدمون وخلافه، أذعنا نحن الخبر في إذاعة دمشق وإنما امتنعنا عن ذكر أسماء الضباط.

أحمد منصور: يعني كان هناك محاولة للانقلاب على عبد الناصر في العام ١٩٦١ من الجيش المصري؟

عبد الكريم النحلاوي: جاهزة، كانت جاهزة للتنفيذ وإنما نحن سبقنا بدون علم أنه توجد عملية في مصر.

أحمد منصور: جلال هريدي.. من اللي كان بيقود المحاولة دي طيب؟

عبد الكريم النحلاوي: يقود؟

أحمد منصور: من اللي كان حيقود المحاولة للانقلاب على عبد الناصر سنة ١٩٦١؟

عبد الكريم النحلاوي: ما ذكر مين وإنما أشر على عدد الضباط اللي كانوا موالين للي بدهم يقوموا بالعملية.

أحمد منصور: ما مدى صدق هذا الادعاء من جلال هريدي؟

عبد الكريم النحلاوي: والله النتائج هي بتدل على صدق قوله بدليل أنه مجرد ما رجع

لمصر كان في لجنة خاصة أرسلوها على حدود لبنان سوريا وكمشوه حطوه رأسا بالسجن في مصر.

أحمد منصور: ما قدروش يكمشوه لأن المشير رفض أن يُقبض على جلال هريدي وعبد الناصر.. أنا عايز قبل ما أجي لدي أسألك عن حاجة عملتوها مع جلال هريدي تعتبر يعني نوعا من الخداع لجلال هريدي أنكم سجلتم الحوار اللي بينه وبين الضابط جدعان وبثيتوه في الإذاعة بدون علم جلال هريدي.

عبد الكريم النحلاوي: بثيناه في الإذاعة بدون ذكر الأسماء وأنا هالكلام هذا قلته لجلال هريدي وقت استدعيته لعندي عالمكتب..

أحمد منصور (مقاطعاً): بعد كده.

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): عن تبادل الضباط، نعم.

أحمد منصور: طبعاً صوت العرب كانت فاتحة النار عليكم من أول الانقلاب اللي قمتم به وبالتالي حبيتوا تردوا على عبد الناصر بالتسجيل اللي بثيتوه لجلال هريدي.

عبد الكريم النحلاوي: لا، هو عم نحكي نحن الواقع بدون أي خداع يعني ما كنا نلجأ لخداع عبد الناصر أو غيره وإنما صدقا المعلومات اللي اخذناها أذعناها دون ذكر أسماء الضباط.

أحمد منصور: المعلومات اللي أخذتوها أذعتوها ولا سجلتوا لجلال هريدي وأذعتم بصوته؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أذكر أنه ما سجلنا عليه إطلاقاً، بدون تسجيل.

أحمد منصور: يعني فقط أخذتم المعلومات وبثيتوها؟

عبد الكريم النحلاوي: فقط المعلومات أذعنا المعلومات بدون تسجيل إطلاقاً.

أحمد منصور: بعض المصادر قالوا إنكم أذعتم الحوار معه وسجلتم بدون علمه وظللتم تكررون هذا عدة مرات مما أثار عبد الناصر لأن جلال هريدي في هذا الكلام تحدث عن أسرة عبد الناصر وعن إخواته وإنهم يقومون بعمليات فساد وغير هذا..

عبد الكريم النحلاوي: هذا كله مختلق من مصر وإنما اللي أذيع بدمشق أنه في محاولة كانت يقوم بها بعض الضباط فقط لا أكثر ولا أقل ولم يسجل أي شيء عن لسانه.

أحمد منصور: أنا لقيت معلومة في مذكرات عبد اللطيف البغدادي صفحة ١٢٣ في الجزء الثاني لا أدري إذا حطيناها يعني لأن أنا طريقتي في القراءة أنني أقرأ من مصادر وأحاول أركب مربعات الصورة كما يقال، إذا وضعناها جنب الرواية اللي حضرتك بتقولها الآن عما ذكره جلال هريدي، «اتصل بي جمال عبد الناصر تلفونيا يوم السبت ٣٠ سبتمبر وطلب مني مقابلته في اليوم التالي لنتحدث في الموقف وعن المستقبل أيضا ومبديا شكوكه وتخوفه من أن ما حدث في سوريا ربما يشجع بعض الضباط من الجيش في مصر على القيام بمثل ما قام به الجيش السوري، ولما أيدته في هذه الشكوك ذكر أنه اجتمع مع عبد الحكيم ووضع خطة أمن تفاديا للمفاجأة» معنى ذلك أن عبد الناصر كان متخوفا فعلا من قيام انقلاب ضده في ١٩٦١.

عبد الكريم النحلاوي: كان في هناك ضباط ناقمين على عبد الناصر وفي قسم منهم مدربين في الكلية الحربية وأحدهم أساسا تكلم مع العقيد مهيب الهندي اللي كان مدربا في نفس الكلية.

أحمد منصور: تكلم وقال إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: قال له إنه في نقمة عارمة بالنسبة للضباط ولكن لا يستطيع أحد أن يعمل أي شيء.

أحمد منصور: ده السر الذي كان وراء قيام عبد الناصر في ذلك الوقت وفي مراحل كثيرة بعمليات تنظيف دائمة في الجيش وعمليات إبعاد كثيرة لكثير من الضباط؟

عبد الكريم النحلاوي: في سوريا؟

أحمد منصور: في مصر في الجيش المصري.

عبد الكريم النحلاوي: عقب العملية الحركة اللي قمنا بها في سوريا عقب اعتقال عدد كبير منهم أعتقد مدير مكتب المشير عويس كان.

أحمد منصور: عويس كان عمل بيانا سريا، مدير مكتب المشير، ووزع هذا البيان على نطاق واسع، صلاح نصر وعبد اللطيف البغدادي وكل رجال الثورة، صلاح نصر يقول إنه استدعاه عبد الناصر وأراه المنشور وطلع المنشور مشترك فيه مجموعة من الضباط الأحرار، طبعا عبد الناصر معظم الضباط الأحرار أبعدهم من الجيش لكن طلعت مجموعة من الضباط الأحرار وكان بيتكلم عن دكتاتورية عبد الناصر وانفراده بالسلطة وشيء من هذا القبيل والقصة كلها ذكرها صلاح نصر لكن برضه كانت.. وكان في أحد رجال صلاح نصر بيعملوا في مكتبه كان عضوا فيها، القصة كانت بتتنبئ إنه في تذمر في الجيش من عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: كان في تذمر وفي استياء كمان في الجيش المصري نفسه.

أحمد منصور: جلال هريدي ظل هو ومجموعته والضباط المصريون اللي أخذتوهم من القطاعات يعني معتقلين إلى أن تمت عملية تبادل..

عبد الكريم النحلاوي: تبادل ضباط.

أحمد منصور: الضباط السوريون اللي كانوا في مصر رجعوا والمصريون اللي كانوا في سوريا رجعوا، كيف تمت عملية التبادل؟

عبد الكريم النحلاوي: عملية التبادل تشكلت لجنة من مصر كان فيها الدكتور سيد نوفل من الجامعة العربية وضابط آخر رتبة عقيد اسمه حسن -أذكر- من مدربي الضباط مدرب الضباط العظام ومن سوريا كان في الدكتور عبد الكريم العائدي والعقيد ظهير جندلي كانوا هم عم يتناقشوا في هالموضوع ونسقوا العمل فيما بينهم وكان تبادل الضباط عن طريق لبنان عن طريق البحر طبعا بالبواخر ومشيت الأمور بشكل سليم وعادي ما عدا جلال هريدي أرسلت لجنة خاصة لاستلامه على الحدود السورية اللبنانية.

أحمد منصور: غير كل الضباط، غير البقية.

عبد الكريم النحلاوي: غير كل الضباط، بس جلال هريدي.

أحمد منصور: أنت التقيت مع جلال هريدي قبل أن يتم الإفراج عنه؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا التقيت، بعثت جبته لعندي على المكتب واستقبلته ورحبت

فيه وكرمته وقلت له نحن أذعنا -ما خدعناه- قلت له نحن أذعنا الكلمات اللي أذعناها في الإذاعة حتى يكون على بينة ويأخذ احتياطاته وعرضنا عليه أنه إذا بيريد يبقى في الجيش عنا كضابط مكرم معزز أهلاً وسهلاً..

أحمد منصور: عرضت عليه أن يبقى عندكم في الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: يعني برضه بتحرضه يتمرد على عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا اللي صار والعقيد حسن كمان كان موجودا..

أحمد منصور: العقيد حسن اللي جاي مع سيد نوفل؟

عبد الكريم النحلاوي: مع سيد نوفل كان لحاله مختلين لحالهم وتكلم كلاما مؤثرا جدا وأقسم على أن كل العمل اللي قمنا فيه نحن كنا محقين فيه لأن الأعمال اللي قاموا فيها بعض الضباط المصريين أساؤوا لهالوحدة وأساؤوا لمصر..

أحمد منصور: بيجاملكم طبعا ما هو خائف تأخذوه هو كمان.

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: بيجاملكم يعني مجامله منه.

عبد الكريم النحلاوي: لا، لا، ما مجاملة، كان متأثرا جدا حتى دمعت عيونه وبعدين خليناه يختلي مع جلال هريدي في غرفة مجاورة..

أحمد منصور: من اللي طلب الاختلاء، هم ولا أنتم اللي عرضتوا عليهم؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، هم اللي طلبوا الاختلاء.

أحمد منصور: هما الاثنان.

عبد الكريم النحلاوي: نعم واختلوا في الغرفة المجاورة على أساس إما يبقى أو يروح، بعد نصف ساعة عادوا قال لا، فضل أن يروح إلى مصر.

أحمد منصور: يعني جلال هريدي فكر شوية أن هو يفضل عندكم في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا عرضت عليه.

أحمد منصور: بعد ما عرضت عليه ما رفضش مباشرة وإنما..

عبد الكريم النحلاوي: بعد تفكير يعني فكر.

أحمد منصور: يعني خاف أن عبد الناصر ممكن يغدر به لما يرجع أو شيء.

عبد الكريم النحلاوي: محتمل، كان محتملا.

أحمد منصور: وهذا ما حدث بالفعل لكن عبد الحكيم عامر رفض وأرسله عبد الحكيم عامر في مهمة إلى الخارج وبعد ذلك هو كان من الضباط اللي وقفوا مع عبد الحكيم عامر بعد ٦٧.

عبد الكريم النحلاوي: محسوب على عبد الحكيم عامر.

أحمد منصور: لكن يقال إنه أبلى بلاء حسنا في حرب عام ٦٧ وكان يعمل خلف خطوط العدو وكان ضابطا متميزا يعني على حسب ما قرأت عنه.

عبد الكريم النحلاوي: ما في شك أنه كان ضابطا محترما يعني.

أحمد منصور: عايز أسألك عن عبد الحميد السراج عملتم فيه إيه بعد الانقلاب؟

عبد الكريم النحلاوي: عبد الحميد السراج يوم ٢٨ أيلول أراد أن يستغل الحركة لصالحه خرج بسيارة مع أعوانه من القوميين العرب والاتحاد الاشتراكي وصار يوزع بيانات وصوره في الشوارع..

أحمد منصور: صوره هو وبياناته؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم أن الناس فكروا أن هالحركة هذه قائم فيها السراج، إجاني خبر أنا بعثت دوريات من الشرطة العسكرية لاعتقاله واستطاعوا بعد ثلاثة أيام أن يعتقلوه في أحد البساتين في شمال دمشق.

أحمد منصور: كان هدفك إيه من اعتقاله؟

عبد الكريم النحلاوي: اعتقاله لأنه أراد يستغل الحركة أولا وثانيا للأعمال السيئة اللي قام فيها هو والمباحث.

أحمد منصور: طيب أنتم الآن يعني لم توجهوا له اتهامات ولم تحاكموه ولم تفعلوا أي شيء

بل استطاع السراج أن يهرب من السجن بعد ذلك وان يذهب إلى مصر ولا يزال يقيم فيها إلى اليوم.

عبد الكريم النحلاوي: كنت أنا خارج دمشق عندما هرب من السجن عن طريق بعض القوميين العرب اللي هيئوا له هذا.

أحمد منصور: نذير رشيد مدير المخابرات الأردنية بعد ذلك ووزير الداخلية الأردني أنا سجلت معه شاهد على العصر وروى التفاصيل بالكامل كيف تمكن من تهريب السراج عبر السجان الذي كان معه وكيف أخذوا مفتاح الزنزانة ونسخوا نسخة منه، قصة طويلة حول هذا الموضوع بتدل على أن الوضع كان مهلهلا عندكم بعد الانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: صح، صحيح.

أحمد منصور: الوضع كان مهلهلاً.

عبد الكريم النحلاوي: كان الوضع.. لأن عبد الناصر ما هادن وإنما كان بالإعلام يعني يثير الإعلام ليلاً نهاراً ضداً والوضع الداخلي بعد ما صار في حكم ديمقراطي كمان الحكم الديمقراطي ما كان على هالمستوى هذا حتى يقدر يصمد ويقف أمام عبد الناصر.

أحمد منصور: أنا للأمانة وللتاريخ حاولت طوال عشر سنوات أن أجلس مع عبد الحميد السراج أو أسجل معه ولكنه كان يعتذر دائما وحاولت عبر وسطاء كثيرين حتى من أقاربه. عبد الناصر ما الذي جعله يستبعد قيام انقلاب ضده رغم كل ما كنتم تقومون به؟

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد أن عبد الناصر.. بمصر؟

أحمد منصور: لا، في سوريا.

عبد الكريم النحلاوي: بسوريا لأنه أخذوا إجراءات شديدة جداً من ناحية الاتصالات السلكية واللاسلكية وخاصة الإخوان الضباط المصريين والقطعات اللي كان فيها ضباط مصريين أيضا ووضعوا يوميا حراسة مشددة ومناوبة لبعض القطعات ليلاً نهاراً، كمان بنفس الوقت كان يتناوب الضباط في قيادة الجيش إلى بعد منتصف الليل ولكن كل الإجراءات هذه ما أجدت لأنه كان الاستياء عاماً وشاملاً للضباط السوريين.

تداعيات الانفصال والحرب الإعلامية ضد قادة الانقلاب

أحمد منصور: صلاح نصر في صفحة ٢١٤ من الجزء الثاني من مذكراته رئيس المخابرات المصرية يقول «أصاب الانفصال جمال عبد الناصر بطعنة نجلاء فقد ظل فترة من الزمان بعد الانفصال يبدو كنمر جريح وأصبح عبد الناصر كسيف البال حزين الفؤاد يئن من طعنة الرجعية والإمبريالية ويرى دوحة الوحدة تتساقط أوراقها أمام عينيه فتبددت أحلامه في الوحدة العربية». عبد الناصر كان يئن من طعنة الرجعية والإمبريالية بتاعتكم.

عبد الكريم النحلاوي: والله أعتقد أن هذا كله شعارات كانت شعارات مزيفة ما فيها واقع لأنه لو كان موضوع القومية العربية عن صحيح كان أقدمت بعض الدول العربية وانضمت إلى هذه الوحدة ومنشوف أثر ذلك في بعد زمن البعث وقت صارت الوحدة الثلاثية مصر وسوريا والعراق كيف نفروا من الوحدة بسبب تصلب عبد الناصر واستبداده في الحكم يعني هذا واقع.

أحمد منصور: عبد الناصر كان في خطاباته بعد ذلك كان يتهمكم بأنكم حركة رجعية تستهدف إلغاء القرارات الاشتراكية.

عبد الكريم النحلاوي: هو شعار الرجعية والديمقراطية والحرية كلها شعارات كانت غير واقعية عمليا.

أحمد منصور: أنا الحقيقة الخطابات كلها من أول خطاب..

عبد الكريم النحلاوي (مقاطعاً): هو كان هاجمنا بصباح ٢٨ أيلول عندما هاجمنا بصباح ٢٨ أيلول قال عبارة عن طغمة من الخونة العملاء، الضغمة الخونة العملاء كان آباء بعضنا من كان من الثوار والضباط اللي قاوموا الاستعمار الفرنسي ومنهم والده لمهيب هندي ووالده لسعيد عاقل وهدول من الضباط الأشراف اللي قاموا آباؤهم بمقاومة الاستعمار الفرنسي.

أحمد منصور: بعد رحيل عبد الحكيم عامر من دمشق يقول صلاح نصر في ٢٠٥ «أحس الانفصاليون بأن الأمور استقرت لهم وبدؤوا اتصالاتهم الفورية مع القوى السياسية الانفصالية لتشكيل حكومة تطلب الاعتراف بها تدعيما لموقف سوريا». كيف بدأتم

خطواتكم أنتم بعد ما عبد الحكيم عامر مشي وقال لك أنت الحاكم الفعلي لسوريا الآن، بدأتم خطوات مباشرة وفعلية لتشكيل حكومة، أنت لم يكن لديك أي رؤية سياسية للموضوع.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح أنا لم أتعاط السياسة في حياتي وإنما اكتفيت بالاتجاه العسكري.

أحمد منصور: أي حركة عسكرية تقوم بدون رؤية سياسية أليست كارثة على الشعب الذي قامت من أجله وعلى الجيش الذي قام بها؟

عبد الكريم النحلاوي: الكارثة تعود على المسبب اللي سبب لهذه العملية يللي ما أدرك على أن أعماله تماديه في أعماله واستثماره لبعض العناصر الانتهازية هو اللي سبب بهالمصير اللي وصلت له سوريا.

أحمد منصور: لكن كان ينبغي أن تكون لك رؤية سياسية، أنت تقوم بحركة ليس فقط مطالب للضباط..

عبد الكريم النحلاوي (مقاطعاً): أنا قمت بالحركة..

أحمد منصور (متابعاً): حركة من أجل البلد.

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): من أجل تصحيح الوحدة وليس من أجل فصل الوحدة ولكن عبد الناصر ركب رأسه وقال هو لا يقبل بالمهادنة ولا بشكل من الأشكال.

أحمد منصور: أنت لم تكن تعرف شخصية عبد الناصر، كنت تعتقد أنه سيستجيب لمطالبكم؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أنا ما بأعرف، أنا أعرف أن كثيرين في التاريخ، وقت اللي بأذكر أن علي بوتو رئيس وزراء باكستان وقت انشقت منه باكستان الشرقية لبنغلادش وكان في عبد الرحمن عوامي، علي بوتو طار من باكستان من كراتشي إلى باكستان الشرقية وطلب منه العودة وعمل الإصلاحات اللي بيريدها وإنما عبد الرحمن عوامي رفض الوحدة وتم الانفصال. لو عبد الناصر كان عنده الحكمة الكافية أن ينظر للأسباب العميقة اللي أدت

لهالحركة هذه كان ممكن يعمل حوارا أو يعمل اجتماعا أو يعمل تداولا مع هالعناصر أو عن طريق المشير، أساسا المشير اتفقنا نحن وإياه ورفض أي عمل قام فيه المشير، لو بقيت العملية يعني للمشير أنا أعتقد أنه كانت الوحدة استمرت وما حصل انفصال.

أحمد منصور: أنا يعني لقيت حد من السوريين بيتوافق معك في الكلام ده وهو يعني كان ضدكم، أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية في عهد الوحدة في صفحة ٢٩١٤ من مذكراته استعرض بشكل مفصل أسباب الانفصال وأحداثه وقال «الخلاصة يمكننا أن نؤكد أن هدف ضباط حركة النحلاوي هي الاشتراك في حكم سوريا تحت قيادة المشير عبد الحكيم عامر ولو قبل جمال عبد الناصر بما اتفقوا عليه مع المشير عامر لما أدت حركة النحلاوي إلى الانفصال».

عبد الكريم النحلاوي: صحيح، كلام صحيح.

أحمد منصور: لكن بقى في حد بيختلف معك اختلافا جذريا وصب عليكم عددا كبيرا من الاتهامات، عبد المحسن أبو النور في صفحة ١٧٨ يقول «إن حجج الذين قاموا بالانقلاب كانت واهية فكانت استغلالاً لتصرفات تحدث بين السوريين أنفسهم»، كل اللي أنتم قلتم القائمة الطويلة لأسباب الانفصال كانت بتحصل بين السوريين أنفسهم ولم يكن هناك داع للانفصال.

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد أن العميد عبد المحسن أبو النور هو أول من دق مسمار نعش في الوحدة في سوريا.

أحمد منصور: كيف؟ عبد المحسن أبو النور بيبان أن هو اللي وقف وراء الوحدة وهو اللي دعمها.

عبد الكريم النحلاوي: عبد المحسن أبو النور أول رئيس أركان للجيش الأول الجيش السوري هو من قام في موضوع نبش الإقليمية البغيضة وعمل على أساس تسريح الضباط ساهم في تسريح الضباط وإحالتهم الضباط إلى التقاعد وبنفس الوقت انتداب أعداد كبيرة من الضباط إلى مصر.

أحمد منصور: عبد المحسن أبو النور يقول إنكم قبضتم أموالا من السعودية من دول الخليج -لم يحدد- ولكن من دول أجنبية لتنفيذ هذا الانفصال وبعد ذلك نشرت الصحف المصرية أنكم قبضم عشرين مليون دولار من السعودية.

عبد الكريم النحلاوي: هذا شيء مضحك وشيء..

أحمد منصور: مضحك ليه؟

عبد الكريم النحلاوي: يدعو للسخرية لأن الضباط اللي قاموا بالعملية معظمهم راحوا انتسبوا للجامعة وتخرجوا وفي منهم حاليا خمس ضباط أطباء بيتعاطوا المهنة في روما في إيطاليا والقسم الآخر يتعاطى أعمال التجارة الحرة وقسم كبير..

أحمد منصور (مقاطعاً): من العشرين مليون.

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): وقسم كبير أصبحوا محامين من الضباط اللي قاموا في العملية ولم يكونوا على أبواب القاهرة أو بغداد أو الرياض، جميع الضابط أتحدى أن يكون أحد الضباط اللي قاموا في الحركة استفاد من أي جهة من الجهات وإنما الكتل الأخرى والناصريون اللي كانوا يدعون الناصرية كانوا يختلقون الأعاذير مشان يروحوا لمصر حتى يتعيشوا على مصر وما زال عدد منهم موجودا هناك.

أحمد منصور: عبد المحسن أبو النور يقول إنكم أردتم من وراء الانفصال تحقيق نفوذ شخصي وأغراض حزبية.

عبد الكريم النحلاوي: لذلك اعتلينا الحكم نحن وأصبحنا رؤساء وزراء أو وزراء في الحكم.

أحمد منصور: لم تكن معتلياً للحكم لكن كنت بتحرك الحكم من وراء الستار.

عبد الكريم النحلاوي: لم نبدل أعمالنا إطلاقاً ولم تتبدل معيشتنا ولم يتغير أي شيء في حياتنا إطلاقاً.

أحمد منصور: برضه يقول إن ادعاءكم أن عدد الضباط المصريين كان أكثر من السوريين وكانوا يتحكمون في القرارات في سوريا ادعاءات باطلة لأن عدد الضباط المصريين في سوريا

كان محدودا للغاية ولم يكن بين الضباط المصريين لا قائد لواء ولا قائد كتيبة ولا قائد منطقة ولا قائد جبهة وإنما كانوا دائما مرؤوسين للضباط السوريين.

عبد الكريم النحلاوي: هذا كلام غير صحيح لأنه كمثال أول قائد اللواء سبعين المدرع الأساسي هو كمال حسن علي، إذاً كلام وقت إنسان مثل هذا بيتكلم كلاما غير صحيح مدان بكل الكلام اللي بيشرحه في كل الصحافة أو اللي بيدعيه فيها، كمال حسن علي قائد اللواء سبعين أكبر لواء وأقوى لواء في الجيش السوري، لواء المدفعية عشرين ثلاثين ضابطا هم اللي استطاعوا يسيروا اللواء باتجاه دمشق، قيادة الجيش كان كلها من الضباط المصريين كانوا يسيرون الجيش بكامله، قيادة الجبهة ذكرت أسماءهم كلهم ضباط مصريين ما عدا قائد الجبهة، المقاومة الشعبية في كل سوريا كانوا من الضباط المصريين.

أحمد منصور: في صفحة ١٨١ بيقول إن اقتراح تعيين العميد جاسم علوان قائدا للجيش بدلاً من جمال فيصل كان اقتراحا مقدما من عبد الكريم النحلاوي وليس من العقيد أحمد علوي كما أشير.

عبد الكريم النحلاوي: أنا ما عندي القدرة أو ما عندي المسؤولية أن أقترح جاسم علوان إطلاقا وإنما هذه النظرة كانت من قبل القيادة في مصر، القيادة العليا في مصر إزاحة الفريق جمال فيصل وتعيين جاسم علوان.

أحمد منصور: أنا لقيت مطيع السمان فند كل ما قاله عبد المحسن أبو النور ورد عليه في صفحة ٤٥ من مذكراته لكن لأن الأمر يعنيك أنت فكان لا بد أن أوجه لك كل هذه الاتهامات. أنت وجهت اتهامات كثيرة لعبد الناصر في مذكراتك المخطوطة، مطيع السمان وجه اتهامات كثيرة لكن عبد الناصر لو كان جاء إلى سوريا كما قال كثيرين من الناس كان كل هؤلاء الضباط الذين قاموا ضده كانوا ذهبوا إليه وقدسوه كما يقدسوه دائما.

عبد الكريم النحلاوي: كان ممكن يحصل في سوريا كما حصل في اليمن مذبحة أو كما حصل في لبنان أو كما حصل في العراق مذابح بين الشعب وبين الجيش هذا كان حصل في سوريا، على نطاق أوسع.

أحمد منصور: أنتم بتتهموا عبد الناصر بالدكتاتورية لكن أنتم أقمتم نظاما دكتاتوريا أسوأ من اللي كان عبد الناصر عامله لكم أثناء الوحدة بعد ذلك.

عبد الكريم النحلاوي: نحن حاولنا عندما انتهت الوحدة أن نعيد حكما ديمقراطيا للبلاد وعملنا اجتماعا في نادي الضباط دعونا فيه معظم السياسيين حوالي مائة سياسي من مختلف الأحزاب والاتجاهات وأصدروا بيانا وبعدها حددنا موعد الانتخابات وجرت انتخابات وصدر مجلس نيابي ورئيس جمهورية وحكومة، هذا الواقع اللي قمنا فيه، اللي ادعيناه في الأول واللي أعلناه كله طبقناه عملياً.

الخطوات الأولى للحركة ومواقف الدول العربية من الانفصال

أحمد منصور: هل شعرت أنك في ورطة بعد ما لقيت سوريا بقيت بين يديك وأنت لم تهيئ لهذه اللحظة؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً، إطلاقاً وإنما أردت..

أحمد منصور: إيه الخطوات الأساسية..

عبد الكريم النحلاوي: أن يعود الحكم إلى الشعب، من الشعب وإلى الشعب.

أحمد منصور: إيه الخطوات اللي عملتها حتى تعيد الحكم للشعب؟

عبد الكريم النحلاوي: الخطوات تمهيد لعمل انتخابات حرة وانتخاب مجلس نيابي ويعود الوضع كما كان قبل إعلان الوحدة.

أحمد منصور: هناك انتقادات شديدة لك حول اختيارك لعبد الكريم زهر الدين أن يكون رئيسا لأركان الجيش، لماذا اخترت عبد الكريم زهر الدين؟ ومطيع السمان يقول إن اختياره كان بالصدفة البحتة أنك لقيته قدامك في وزارة الدفاع فقلت له تقبل رئيس أركان؟ قال لك أقبل.

عبد الكريم النحلاوي: بالعكس غير صحيح هالكلام هذا، كل إنسان يتكلم كما يريد وإنما فكرت في الموضوع أنا وزملائي الضباط زهير عقيل وموفق عصاصة وحيدر كزبري وجدنا أن نفتش عن ضابط كبير الرتبة ويعين كقائد للجيش باعتبار الفريق جمال فيصل رفض

يبقى في سوريا، طبعا عبد الكريم زهر الدين كان ضابطا إداريا ما هو ضابط عسكري ما هو ضابط ميداني يعني وكان الضباط الميدانيون معظمهم موجودين إما ببعثات في الاتحاد السوفياتي أو منتدبين في مصر وقسم منهم أحيل للخارجية إذاً وجدنا اللواء زهر الدين ماضيه عادي يعني ضابط عادي ما عنده اتجاه حزبي أو سياسي وهو ضابط إداري قلنا ممكن يكون رجلا معتدلا في قيادة الجيش ريثما نفتش عن ضابط أقدر منه وأكفأ منه.

أحمد منصور: لكن هناك اتهامات لك أنك اخترت زهر الدين حتى تفوت الفرصة على كبار الضباط الذين معك، أنت كنت برتبة مقدم وكان معك لواءات وكان أيا منهم يصلح قائدا للجيش.

عبد الكريم النحلاوي: ما في كان لواءات إطلاقا ما في ولا ضابط لواء..

أحمد منصور (مقاطعاً): قائد منطقة دمشق الذي تحدثت عنه؟

عبد الكريم النحلاوي: قائد منطقة دمشق عميد عبد الغني دهمان كان عميدا، برتبة عميد.

أحمد منصور: مش ممكن عميد يبقى رئيس أركان، ترفعوه يبقى لواء ويبقى رئيس أركان؟

عبد الكريم النحلاوي: ممكن يكون أي ضباط وإنما تجنبت أن يكون قائد الجيش من دمشق باعتبار صار في تركيز على الضباط الدمشقيين الشوام لذلك فضلت أن يكون قائد الجيش ما هو من دمشق كما أنني فضلت أن يكون رئيس الجمهورية ما هو من دمشق.

أحمد منصور: يعني سعيت إلى اختيار رئيس جمهورية من غير دمشق.

عبد الكريم النحلاوي: من غير دمشق، من حلب.

أحمد منصور: أنت سعيت لتشكيل حكومة مدنية من اللحظة الأولى معنى ذلك أنك مباشرة قبلت بوضع الانفصال أصبحت أنت المسؤول وكان لا بد أن تختار حكومة ورئيس جمهورية حتى لا يقع هناك فراغ.

عبد الكريم النحلاوي: لم أقم بنفسي بمفردي بهذه الإجراءات وإنما كانت مجموعة

الضباط اللي اجتمعنا مع بعض..

أحمد منصور (مقاطعاً): ممكن تقول لي من أهم الضباط اللي كانوا بيقرروا مصير سوريا بعد الانفصال؟

عبد الكريم النحلاوي: والله كان في العميد موفق عصاصة والعميد زهير عقيل ونور الله حج إبراهيم كمان ضابط طيار من اللاذقية يعني من حلب ومن اللاذقية ومن دمشق، ضباط الجيش ما كان عنا هالإقليمية هذه وإنما اللي أثار الإقليمية ذكرتها سابقا هو أكرم الحوراني والحزب الاشتراكي.

أحمد منصور: مطيع السمان يقول إن الملك حسين اتصل عليكم بعد الانقلاب مباشرة ملك الأردن وعرض عليكم التعاون معكم، هل هذا صحيح؟

عبد الكريم النحلاوي: في منتصف الليل اتصل معي العميد رفعت خيري قائد المنطقة الجنوبية في درعا وقال لي إنه في قطعات أردنية تتحرك باتجاه الحدود السورية، استغربت أنا هالموضوع، بعد فترة بيتصل بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن وبيتكلم معي بيرحب فينا وبيباركنا في الحركة هذه، قلت له نحن متشكرون وممنونون كثيرا بس إذا بتريد سمعنا أنه في تحرك بعض القطعات الأردنية باتجاه الحدود السورية نأمل أن تأمروا القطعات هذه بالتراجع إلى مواقعها، بعد فترة بيتصل معي أنا العميد رفعت خيري قائد المنطقة الجنوبية بيقول لي بدأت القطعات تتراجع إلى مواقعها داخل الحدود الأردنية.

أحمد منصور: لكن لم يتصل عليك الملك حسين؟

عبد الكريم النحلاوي: وبعدها مباشرة بيتصل الملك حسين بيتكلم معه العميد موفق عصاصة بيبارك له بالعملية وبيتشكره..

أحمد منصور: طبعا فرصة عبد الناصر كان بيهدده في..

عبد الكريم النحلاوي: طبعا بس هذه جوار يعني وضع يعني بده يشتمه ولا بده.. بده يرحب فيه.

أحمد منصور: لا، هو شمتان في عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: ما في شك أنه.. ولكن العميد عصاصة شكره على شعوره الفياض وقال له الملك حسين عرض عليه أي مساعدة وأي خدمة قال له شكرا نحن ممنونون بس منريد أنه ما تقوم أي قطعات بالاقتراب من الحدود السورية لأنه بتشكل حساسية ما بين سوريا وما بين الأردن، وانتهى الموضوع عند هالحد.

أحمد منصور: لماذا لم تشكلوا حكومة من العسكريين في ذلك الوقت حتى تستقر الأمور وبعد ذلك تقومون بالخطوات التي قمتم بها؟

عبد الكريم النحلاوي: كمان هذا الموضوع بيشكل كمان حساسية بالنسبة لضباط الجيش وبالنسبة للسياسيين وبالنسبة لعبد الناصر..

أحمد منصور: فكرتم فيه؟

عبد الكريم النحلاوي: أردنا أن نعيد الوضع السياسي في سوريا إلى المدنيين حتى لا يوجد أي شك أن الضباط عندهم طموح لاستلام الحكم وخاصة أنا.

أحمد منصور: بس لم يكن لديكم أي رؤية سياسية واضحة للكيفية التي يتم بها إعادة الحكم للمدنيين.

عبد الكريم النحلاوي: الرؤية كانت إعادة حكم الديمقراطية اللي كانت موجودة في سوريا قبل الوحدة.

أحمد منصور: كيف تم اختيار مأمون الكزبري لرئاسة الحكومة؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا فضلت أن يكون رئيس الوزراء كمان من غير دمشق لذلك بعثت العميد مسلم صباغ إلى حلب ليتصل بأحد السياسيين المخلصين الوطنيين وهو أسعد كوراني واتصل معه بالليل وفيقه وقال له القيادة بتثق فيك وبتعرض عليك مشان استلام رئاسة الوزارة، رفض وغيره بأعتقد بعض العناصر كمان رفضوا لأنه ما تجرأ أي سياسي يقوم بهالدور هذا لمواجهة عبد الناصر في ذلك الوقت.

أحمد منصور: خوفاً من مواجهة عبد الناصر أم أن يكون ألعوبة في أيديكم أنتم العسكر؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، خوفاً من مواجهة عبد الناصر في ذاك الوقت، هذا الواقع. عندئذ حيدر الكزبري اقترح أن يكون مأمون الكزبري قريبه..

أحمد منصور: حيدر الكزبري مقدم كان معكم ممن شاركوا في الانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: كان معنا حيدر الكزبري نعم.

أحمد منصور: بعد كده أنت قبضت عليه وأدخلته السجن.

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا في أمور ثانية بأعتقد منجي عليها منذكرها شو الأسباب.

أحمد منصور: سنأتي إليها نعم. مأمون الكزبري أستاذ في القانون كان رئيسا لمجلس النواب في عهد أديب الشيشكلي عام ١٩٥٣ لكن كثيرين يقولون إنه لم يكن مؤهلا وإنه كان مسمارا في نعش النظام الذي أقمتموه حينما اخترتموه رئيسا للحكومة.

عبد الكريم النحلاوي: مأمون الكزبري رجل سياسي وطني أستاذ قانون وقام بدور مشرف سابقا وبعدين سمعته كمان في سوريا سمعة طيبة ما عليه أي غبار..

أحمد منصور (مقاطعاً): في مظاهرات قامت ضده وضد اختياره.

عبد الكريم النحلاوي: كانت ضده بعد فترة من الإعلام المصري اللي كانوا يشيعون على كل سياسي أنه رجعي خائن عميل إلى آخره من الأوصاف هذه، طبعا الناس بتتأثر بالدعاية والإعلام يعني في أي بلد كان الإعلام بيؤثر، كل الكلام اللي كان عم يكتبه صلاح نصر بالنسبة لي وعشر ملايين أو ١٢ مليون إيه أنا كنت مررت بظروف قاسية جدا وبقية الضباط اللي كانوا يتسكعون على أبواب القاهرة أو أبواب بغداد أو غيرها كنت أنا اشتغلت ١٤ سنة في السعودية موظفا في إحدى الشركات حتى أستطيع أعيش وأربي أولادي، هذا الوضع تبعي كان.

أحمد منصور: يعني ما أخذتش حاجة من العشرين مليون؟

عبد الكريم النحلاوي: هذه ١٢ مليون حطيتهم بره ورحت أشتغل أنا ليلا نهارا مشان أعيش أولادي! كنت لحالي وعائلتي في دمشق وأولادي الحمد لله تخرجوا من جامعة دمشق وما احتجت لأي إنسان أن يساعدني.

أحمد منصور: صلاح نصر يقول في صفحة ٢١٩ إن الكزبري كان تاريخه معروفا في التآمر ولذلك سخط عليه الشعب السوري وطالب بتغييره.

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً ما حصل هالشيء هذا كله عبارة عن كلام غير صحيح، لذلك الدجل والنفاق في الصحافة أو في الإعلام بيكون له تأثير كثير على مسامع المواطنين يعني.

أحمد منصور: أنا لاحظت أن الخطوات اللي قمتم بها في الانفصال خطوات سريعة جدا، ٢٩ سبتمبر تم الإعلان عن حكومة الكزبري في اليوم التالي مباشرة للانقلاب، ٣٠ سبتمبر رجعتم اسم سوريا كان اسمها الجمهورية العربية المتحدة يوم مصر، رجعت سوريا..

عبد الكريم النحلاوي: والعلم..

أحمد منصور: العلم والنشيد الوطني وكل شيء رجع بشكل سريع جداً.

عبد الكريم النحلاوي: رجعنا لأسباب لأن عبد الناصر رفض أي تهادن أو أي مفاوضات بيننا وبينه رغم النداءات المتكررة اللي نحن كنا نادي فيها بالإذاعة وأرسلنا له كمان وفدا تلو الوفد لمصر مشان حتى نوقف المهاترات الإعلامية هذه ونعيد العلاقات بشكل صحيح أخوي ولكن رفض كل اتصال معنا.

أحمد منصور: كيف تدخلتم في تشكيل حكومة الكزبري؟

عبد الكريم النحلاوي: استدعينا مأمون الكزبري قلنا له الوضع بيتطلب تضحية وتشكيل حكومة مؤقتة لبينما نجري انتخابات ويتم انتخاب مجلس نيابي وانتخابات برلمانية، قبل وشكل حكومة..

أحمد منصور: تدخلتم في التشكيل؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: وضعتم شروطاً لمن يكون وزيراً في هذه الحكومة؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً وإنما وضعنا شرطاً واحداً على أساس يبدأ كمان في مناداة عبد الناصر لإعادة الوحدة.

أحمد منصور: أنتم مش باين لكم هي من وي زي ما بيقول المصريون! أنتم عايزين إيه بالضبط؟ عايزين وحدة ولا عايزين انفصال؟

عبد الكريم النحلاوي: عايزين نحن وحدة من البداية للنهاية..

أحمد منصور (مقاطعاً): خلاص عبد الناصر قال أنا مش عايزكم، لسه عمالين تندبوا وتقولوا الوحدة، وأنتم بتقولوا الوحدة جابت لكم الهم والغم اللي الشعب عايش فيه!

عبد الكريم النحلاوي: نحن جايين بالحديث كيف بعثنا وفودا لهنيك واستقبلهم عبد الناصر..

أحمد منصور: أنا جاي معك واحدة واحدة بس أنتم الآن بتقولوا إن عبد الناصر اللي جاب الخراب لسوريا خلال الوحدة ليه تاني عمالين تقولوا وحدة؟

عبد الكريم النحلاوي: نحن بدنا نسجل للتاريخ أن عبد الناصر هو اللي أساء للوحدة وهو اللي سبب انفصال الوحدة بين سوريا ومصر..

أحمد منصور: خلاص أساء وعملتم انفصال ليه رايحين تترجوه تاني وتقولوا له عايزين وحدة..

عبد الكريم النحلاوي: ما عم نترجاه نحن.

أحمد منصور: والصحف المصرية كاتبة عنكم حاجات كلها -لا مؤاخذة- شرشحة، تقولوا أنكم كنتم بتروحوا..

عبد الكريم النحلاوي: هذا الإعلام لمصر..

أحمد منصور: يروحوا يندبوا ويبكوا ويترجوا عبد الناصر ويبوسوا إيده ورجليه أن يرجع الوحدة تاني، عملتم انفصال، خلاص.

عبد الكريم النحلاوي: هذا كلام محمد حسنين هيكل وقت بعثنا الوفد نطلب من عبد الناصر إعادة دراسة الوحدة على أسس سليمة ونتلافى الأخطاء السابقة اللي ارتكبت، نعم ولكن للأسف محمد حسنين هيكل بعد ما رفض عبد الناصر هذه الإجراءات بيقول إنهم بعثوا وفودا يترجوا ويستجدوا عبد الناصر لإعادة الوحدة، نحن ما بعثنا نستجدي عبد الناصر أو نترجاه لإعادة الوحدة وإنما لدراسة وحدة صحيحة وسليمة نتحاشى فيها الأخطاء اللي ارتكبت في الماضي.

أحمد منصور: هل لاعتراف كل الدول اللي كانت بتكره عبد الناصر اعترفت فيكم مباشرة السعودية والأردن وكثير من الدول اللي كان بين عبد الناصر وبينها، وهو ما كانش مخلي دولة مش عامل بينه وبينها صراعا من معظم الدول الملكية والدول اللي كان بيسميها رجعية، هل سررتم أن الدول بسرعة اعترفت بكم؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أعتقد الاعترافات ما صارت بسرعة وإنما بقيت أياما عديدة حتى يطلعوا على الأوضاع وأسباب الحركة اللي قامت في سوريا والعناصر اللي كانوا مسؤولين عن القيام بها ليشوفوا شو الاتجاه تبعها لأن معظم الانقلابات اللي بتحصل في بلاد العالم الثالث بيكون لها اتجاه إما يميني أو اتجاه يساري أو لها مآرب خاصة أما الحركة الوحيدة اللي قامت في سوريا اللي قمنا بها نحن هي الحركة الوحيدة اللي تفاجأ فيها دول الشرق ودول الغرب ما كان عندهم أي علم فيها.

أحمد منصور: طلبتم من الزعماء السياسيين..

عبد الكريم النحلاوي (مقاطعاً): وقد أقروا بذلك بعد ثلاثين سنة من الوثائق اللي أصدرتها لندن ذكرت على أن حركة ٢٨ أيلول في سوريا هي الحركة الوحيدة اللي فوجئ فيها العالم.

مواقف الزعماء السياسيين وأسباب عدم استمرار الحكومات

أحمد منصور: طلبتم من الزعماء السياسيين السوريين تأييدكم، اجتمعوا في دار الشرباتي وذكر خالد العظمة وأكرم الحوراني تفاصيل الاجتماع في مذكرات كل منهما.

عبد الكريم النحلاوي: الاجتماع حصل في نادي الضباط وليس في دار الشرباتي.

أحمد منصور: لا، في اجتماعين، في ٢ أكتوبر صدر بيان تأييد لكم وصف ما قمتم به بالثورة المباركة وقعه كل من أحمد قمبر، أحمد الشرباتي، أسعد هارون، أكرم الحوراني، بشير العظمة، خالد العظمة، صبري العسلي، صلاح البيطار.. يعني كبار السياسيين في سوريا وقعوا.

عبد الكريم النحلاوي: كبار السياسين اجتمعوا دعوناهم دعوة لنادي الضباط، قد يجوز حصل اجتماع خاص وإنما نحن دعونا..

أحمد منصور: نادي الضباط كان في ٩ تشرين الثاني لكن الاجتماع ده كان في ٣ تشرين الثاني.

عبد الكريم النحلاوي: بيجوز، محتمل.

أحمد منصور: نعم، الاجتماع ده متكلم عنه الحوراني بالتفصيل ومتكلم عنه العظمة بشكل مفصل. بيانات التأييد هذه لكم من قبل السياسيين ألم تكن تنم عن خوف من السياسيين لا سيما الحوراني قال إنه رفض أن يكتب عما قمتم به الثورة المباركة؟

عبد الكريم النحلاوي: لا أعلم ذلك.

أحمد منصور: لا، ما تعلمش أن هم خائفين ولا لا؟ أنتم قلتم لهم تعالوا أيدونا.

عبد الكريم النحلاوي: جميع السياسيين اجتمعوا في نادي الضباط وبدؤوا يتبارزون في إلقاء الكلمات واستمر اجتماعهم حتى الصباح وخرجوا كلهم ببيان بتأييد العملية الكاملة على أساس عودة البلاد إلى الحكم النيابي الحكم الديمقراطي.

أحمد منصور: أنا فوجئت خالد العظمة وأكرم الحوراني في مذكرات كل منهما يقولون «حركة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ قوبلت بالتأييد من أكثرية الشعب والجيش ما عدا مجموعات صغيرة خلفتها أجهزة المخابرات المصرية في سوريا»، هو الشعب السوري ده إيه؟ يوم يطلع لعبد الناصر يبوس -لا مؤاخذة- حذاءه ويشيل عربيته من عالأرض وبعد شوية يطلع يؤيد الناس اللي ضد عبد الناصر؟!

عبد الكريم النحلاوي: الشعب السوري واقعي..

أحمد منصور (مقاطعاً): مش واقعي، ده شكله شعب عاطفي وينضحك عليه.

عبد الكريم النحلاوي: ولا عاطفي، شعوره العام هو الوحدة من وقت بيكون طفل صغير هو بينادي بالوحدة وهي الوحدة هي قوة لهالأمة هذه خاصة أمام عدو غاصب اللي هو إسرائيل لذلك لا يمكن لدولة واحدة عربية أن تقوم بمواجهة هذا العدو إلا بالاتفاق

والاتحاد مع بعض، سوريا كانت هي السباقة سابقا في دعم جميع الحركات الوطنية في البلاد العربية إن كان في العراق أو في الثورات الفلسطينية اللي قامت بعام ١٩٣٣ و١٩٣٦ و١٩٣٩ وقتل فيها عز الدين القسام هذا كان من سوريا أساسا وسميت المنظمة حاليا منظمة عز الدين القسام..

أحمد منصور: كتائب عز الدين القسام.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: وعز الدين القسام سوري قام بثورة ١٩٣٦ في فلسطين.

عبد الكريم النحلاوي: نعم وحتى الثورة الجزائرية جميع الأسلحة الفرنسية اللي كانت في الجيش السوري أرسلت إلى الثورة الجزائرية يعني سوريا الشعب السوري شعب سباق للوحدة مع أي بلد عربي حر مستقل.

أحمد منصور: لكن لا تكفي العاطفة لإقامة وحدة لا تكفي عواطف الناس لكي يصبح الناس في اليمين وبعد يوم في اليسار، لا بد الأمور يكون فيها تعقل وفيها دراسة، سوريا خسرت قد إيه من وراء ما حدث بسبب هذه العواطف؟

عبد الكريم النحلاوي: تكلمنا عن هالموضوع أنه كيف كانوا سباقين العسكريون وراحوا لمصر وعرضوا على عبد الناصر الوحدة الفورية وانتقد السياسيون هذا الإجراء يعني هذا السبب إذاً العسكريون هم اللي أقدموا على هذه الخطوة على خلاف السياسيين.

أحمد منصور: في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني نشرت الحكومة نص دستور مؤقت وحدد الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ موعدا لإجراء انتخابات برلمانية، لما قررتم تجروا انتخابات برلمانية وترجعوا الحياة النيابية صحيح عبد الناصر انزعج وأرسل لكم يطلب منكم عدم القيام بهذا الأمر؟

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: فعلاً؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم أرسل لي ضابطا اسمه أكرم صفدي قال لي يا أخي أنت..

أحمد منصور: هذا سوري؟

عبد الكريم النحلاوي: سوري وكان من حرس عبد الناصر وكان سابقا من المتآمرين على عبد الناصر في الحادث اللي صار في اللواء ١٨ في بدء الوحدة عندما أقيل عفيف البزري، انتدب لمصر وعين في حرس عبد الناصر، يعني الأشخاص بتنقلب من حين لآخر، إجا لعندي مبعوثا من عبد الناصر قال لي بيقول لك إنه ما تعمل انتخابات خليكم أنتم في الحكم استلم أنت ولا تعمل انتخابات حرة، قلت له سوريا حرة هلق وبتعمل ما تريد وعبد الناصر ما له علاقة طالما هو رفض أن يقوم بأي دور من أجل تصحيح الوحدة إذاً ما له علاقة أن يتدخل في شؤون سوريا الداخلية حاليا.

أحمد منصور: مش القصة كده، القصة أن عبد الناصر فاهم أن العسكر هم اللي يديروا وأن السياسيين السوريين ما فيش منهم رجاء وبالتالي كانت فرصة لك زي ما حسين الشافعي قال في حد يعمل ثورة وبعدين يسيبها؟

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد أنه عمل توريط هذا لأنه وقت بيرجع الحكم ديمقراطيا بيصعب على عبد الناصر أن يقوم بقلب هذا النظام أما وقت بيكون ضابطا عسكريا ممكن يعني يخلق الفتن والمشاكل حتى يثير بقية الضباط ضده.

أحمد منصور: سلط عبد الناصر عليكم صوت العرب وصوت العرب كانت بتسمع من المغرب إلى المشرق.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: وأنتم إذاعتكم يا دوبك يعني تغطي حلب أو دمشق وما حولها..

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: كنتم عاملين إيه مع صوت العرب؟

عبد الكريم النحلاوي: نحن ولا شيء، كنا عم نتلقى الضربات المتتالية ولكن إيماننا بوحدتنا إيماننا بشعبنا إيماننا بمبادئنا هو اللي خلانا نصمد أمام المؤامرات وأمام التيارات المعادية اللي كانت تنطلق علينا للأسف.

أحمد منصور: في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني جرى تشكيل حكومة جديدة -كل شهر

ونصف حكومة!- برئاسة عزت النصف هذه المرة مهمتها الإشراف على الانتخابات البرلمانية ومن ثم الرئاسية، كنتم جادين في إعادة الحياة البرلمانية ولا عايزين حياة برلمانية على مقاسكم أنتم العسكر؟

عبد الكريم النحلاوي: عزت النصف ما شكل وزارة، هو كان نائب رئيس الوزارة، وقت أبعد مأمون الكزبري استلم بطبيعة الحال..

أحمد منصور: ليه أبعد مأمون الكزبري؟

عبد الكريم النحلاوي: أبعد بسبب كان الأسباب عديدة كان بسببها هو عبد الناصر أنه كان له صلة مع الأردن أو خلافه وثبت أنه في بعض له صلات مع الأردن..

أحمد منصور: طبعا عبد الناصر طلع عليه إشاعات وقال.. ده مش الأردن، ده قال العراق وأخذ فلوسا من العراق.

عبد الكريم النحلاوي: لا، من الأردن مو من العراق.

أحمد منصور: ما هو سهل أي حد يتكتب فيه حاجة ده بيأخذ من هنا وبيقبض من هنا ودي كانت منتشرة يعني.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: الانتخابات أجريت في الأول من ديسمبر عام ١٩٦١ لكن خالد العظم في مذكراته يقول إن الجيش ظل يتدخل في السياسة وتحدث بإسهاب عن مساوئ ازدواجية الحكم. طبعا الدولة عمرها ما تدار برأسين، أنتم لا زلتم أنتم عاملين أوصياء على السياسيين وأنتم اللي بتوجهوا السياسيين وكنتم بالضبط مثل وضع سوريا قبل الوحدة، برضه مجلس عسكري كان ٢٤ ضابطا عمال يتدخل في السياسة ويتصرف، أنتم كنتم عاملين مجلسا وأنتم بتتدخلوا في السياسة وبتتصرفوا.

عبد الكريم النحلاوي: نحن ما كنا.. كان ظرفنا صعبا جدا على أساس عبد الناصر ما هادننا وكانت إذاعات القاهرة والصحافة القاهرة والصحافة اللبنانية تشن هجمات عنيفة علينا وتتهمنا اتهامات كلها باطلة وتهاجم السياسيين كلهم بالرجعية والخيانة والعمالة يعني

سوريا ما فيها ولا وطني إطلاقا كلهم عبارة عن خونة ورجعيين وعملاء، هذا كان صفات عبد الناصر لسوريا ونحن عبارة عن مجموعة كمان من الخونة والعملاء، للأسف الشعب اللي قدس عبد الناصر شيبا وشبابا ونساء أصبح بين ليلة وضحاها من الخونة والعملاء والرجعيين هذا بنظر عبد الناصر أما لو أردنا أن ننضم لعبد الناصر ونسلم البلد نصبح من أحسن المخلصين والأبطال في نظره.

أحمد منصور: إيه المواصفات التي كنتم تريدونها من نظام الحكم السياسي؟

عبد الكريم النحلاوي: كنا لا نريد أي شيء سوى عودة البلاد إلى الاستقرار والطمأنينة والحرية، الحرية المطلقة وإنما عبد الناصر لم يتح لنا الاستقرار كما لم يتح لأي بلد عربي الاستقرار.

أحمد منصور: عبد الناصر مشى خلاص.

عبد الكريم النحلاوي: أثار الفتن في معظم البلاد العربية.

أحمد منصور: إيه الفتن الآن؟ عبد الناصر خلاص تبادلتم الجنود ورجعوا السوريون سوريا..

عبد الكريم النحلاوي: ما انتهينا..

أحمد منصور: والمصريون رجعوا مصر وخلصت الحكاية.

عبد الكريم النحلاوي: ما انتهينا منه إطلاقا، لم يترك سوريا مستقرة إطلاقا، كان يرسل الأسلحة ويرسل الأموال لشراء الضمائر وبعدها صار في مؤتمر شتورة..

أحمد منصور: أنا طبعا تابعت الفترة دي عن كثب لقيت أن كان الطرفان كانا بيضربوا بعض تحت الحزام في كل المؤتمرات في المنتديات في الإذاعات في وسائل الإعلام أنتم بتخبطوا وهم بيخبطوا وكل المؤتمرات اللي كانت بتعقد كان الضرب فيها ووضح أن الحب والهيام اللي كان موجودا أيام الوحدة تحول إلى كراهية شديدة جدا زي اثنين يكونوا متزوجين بعض وبيعشقوا بعض وبعد الطلاق كل واحد يطلع البدع في الثاني، كنتم عاملين كده بالضبط.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر أثار العالم العربي والغربي على السواء، سوريا بلد

صغير تريد تعيش بسلام واطمئنان ما عندها القدرات والإمكانيات اللي تواجه فيها هداك الوقت عبد الناصر في جبروته وفي إعلامه الذي كان يهاجم فيه الشرق والغرب على السواء.

أحمد منصور: عقد البرلمان انتخب ناظم القدسي رئيسا للجمهورية، مأمون الكزبري رئيسا للبرلمان، معروف الدواليبي رئيسا للوزارة من ٢٢ ديسمبر عام ١٩٦١ لكن الأوضاع لم تستقر، ثالث حكومة خلال ثلاثة أشهر.

عبد الكريم النحلاوي: واجهنا المشكلة الثانية هي تلاعب السياسيين وعدم استقامتهم في كلامهم وفي إجراءاتهم، للأسف أردنا يكون الوضع سليما وحاولنا نفتش أو نفكر في السياسيين الوطنيين المخلصين، ذهبنا بعثنا وفدا إلى رشدي كيخيا في حلب من أجل أن يستلم الحكم كرئيس جمهورية، رفض، كمان هو عرض علينا.. بعدين في كمان رئيس المحكمة العليا عبد القادر أسود استدعيناه للقيادة استقبلناه رحبنا فيه وأكرمناه على أساس يستلم رئاسة الدولة رفض، إذاً الرجال النظاف ما بيريدوا يقدموا يواجهوا عبد الناصر خوفا من عبد الناصر..

أحمد منصور: لا، ربما تكون هناك وجهة نظر أخرى..

عبد الكريم النحلاوي: قد يجوز.

أحمد منصور: وجهة النظر الأخرى أنكم أنتم العسكر بدلا من أن تسلموا الأمر للسياسيين قررتم أن تبقوا أوصياء على الشعب وعلى السياسيين وأن تعينوا أنتم رئيس الجمهورية وان تعينوا أنتم رئيس الوزراء ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان، خالد العظم كان مرشحا ضد ناظم القدسي في الانتخابات وخالد العظم لم يعني هو كان رئيس وزراء خمس مرات لكن يقول إن الجيش والأميركان هم الذين أسقطوه في هذه الانتخابات، أنتم برضه اللي مصممون تتدخلوا وتعينوا من يبقى رئيس الجمهورية.

عبد الكريم النحلاوي: أعتقد أن الجيش لم يتدخل إطلاقا في موضوع الانتخابات وإنما أخذ الأصوات ناظم القدسي بالأكثرية وفاز برئاسة الجمهورية وعين مأمون الكزبري أو انتخب مأمون الكزبري رئيس مجلس نيابي بس كنا عرضنا درسنا نحن وناظم القدسي على أن يكون رئيس الوزراء من العناصر الحيادية اللي ما سبق لهم استلموا الحكم حتى ما يصير

تشويش لأن السياسيين القدامى جربوا وكان لهم تأثير سيء في إدارة البلاد، طلبنا منه يكون رئيس الحكومة فقط شروطنا له أو مو شروطنا الاتفاق معه وهذا الاتفاق اللي حصل أن يكون رئيس الحكومة من العناصر المؤهلة الحيادية المستقلة الوطنية..

أحمد منصور (مقاطعاً): أليس هذا تدخلا في شؤون الدولة؟

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): وأن تكون عناصر الحكومة من الشباب أيضا وبنفس الوقت الشرط الثاني أن يعمل على إعادة الوحدة مع مصر.

أحمد منصور: اسمح لي سيد عبد الكريم، أليس هناك انتخابات برلمانية أجريت؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: الشعب اختار من يحكمه؟

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: بتتدخلوا أنتم ليه بقى؟ أنتم تسحبوا حالكم وترجعوا للثكنات بتاعتكم.

عبد الكريم النحلاوي: ما تدخلنا، لأن الظروف اللي كنا موجودين فيها بتتطلب نتعاون تعاونا كليا وليس تدخلا، في فرق بين التدخل وبين التعاون، بدليل أنه كنا منريد نتعاون مع السلطة السياسية أنه شكلنا مجلس أمن قومي خمس وزراء وخمس ضباط ورئيس الجمهورية للنظر في الأمور الشائكة اللي بتهدد أمن البلد، هذه لأول مرة..

أحمد منصور: ده تدخل من الجيش في السلطة.

عبد الكريم النحلاوي: مو تدخل إطلاقا، بالاتفاق مع السياسيين، بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لأنه دائما كان بالأنظمة السابقة بالنسبة لسوريا كان يصير في صراع ما بين السياسيين والعسكريين، أردنا أن هالصراع هذا نزيله ويكون في تفاهم كلي بين السياسيين والمدنيين اقترحنا تشكيل مجلس أمن قومي، وافق رئيس الجمهورية وتشكل وهذا اقتراح الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية نفسه ولكن للأسف أساليب السياسيين بتختلف عن أساليب العسكريين، العسكريون كن فيكون هذا الطريق أحمر هذا اللون أبيض أما السياسيون بيتموا بيلفوا ويدوروا..

أحمد منصور (مقاطعاً): ولذلك مكان العسكريين هو جبهات القتال ومكان السياسيين هو البرلمانات والساحات.

عبد الكريم النحلاوي: بس الظروف اللي بتمر فيها البلد بتتطلب من العسكريين..

أحمد منصور (مقاطعاً): سيب السياسيين يحددوها، الشعب اختارهم هم يودوا البلد – لا مؤاخذة– في داهية الشعب هو اختارهم يحاسبهم، لكن أنتم العسكر روحوا ثكناتكم وروحوا الجبهة وخلاص.

عبد الكريم النحلاوي: ذكرت لك الظروف اللي عشناها كانت ظروفا صعبة جدا وعبد الناصر ما هادننا وصار يهاجم السياسيين على أنهم عملاء وخونة ورجعيين وبدأ يرسل الأسلحة ويرسل الأموال، إذا عبد الناصر هز عرش العروش في البلاد العربية مثل المغرب أو السعودية نفسها، الملك سعود كاد يطير من الحكم، والعراق كمان عمل فتن ومذابح ولبنان كمان ساوت.. إذا سوريا هي اللي يعتبر أنه هي اللي ضربته في الصميم هل يتركها تستقل وترتاح وتمشي في الحكم كما تريد؟ إطلاقا لذلك ركز كل اهتمامه من أجل زعزعة أي نظام يصدر في سوريا.

أحمد منصور: رغم كل ما كان يقوم به عبد الناصر معكم بعد الانفصال إلا أنكم أرسلتم وفدا إلى عبد الناصر في شهر ديسمبر من العام ١٩٦١ من أجل التفاوض معه. أبدأ معك الحلقة القادمة من الوفد الذي أرسلتموه إلى مصر، شكرا جزيلا لك. كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، في الحلقة القادمة إن شاء الله نواصل الاستماع إلى شهادة العقيد أركان حرب عبد الكريم النحلاوي الذي قاد الانقلاب الذي أنهى الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦١، في الختام أنقل لكم تحيات فريق البرنامج وهذا أحمد منصور يحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الوفد السوري إلى مصر وتدخل الجيش في السياسة

أحمد منصور: صلاح نصر في مذكراته يقول إنكم أرسلتم وفدين إلى مصر إلى عبد الناصر، الأول كان العميد طيار زهير عقيل وزهير الجندلي..

عبد الكريم النحلاوي: ظهير جندلي..

أحمد منصور: والثاني كان برئاسة زهير عقيل، العقيد محمد منصور، المقدم فايز الرفاعي وأن عبد الناصر قال له أنا لا أثق في الضباط السوريين وطلب منه تسجيل اللقاء معهم في مكتبه فصلاح نصر استدعاهم في مكتبه وسجل اللقاء قبل أن يلتقوا بعبد الناصر ثم التقوا بعبد الناصر بعد ذلك ويقال إنه رحب بهم وأكدوا لعبد الناصر كما يقول صلاح نصر على أن الحركة الانفصالية لم تكن.. حركة ٢٨ سبتمبر لم تكن حركة انفصالية ولكن عناصر انتهازية تسللت إليها وألقى الوفد بالمسؤولية في انهيار الوحدة على سوء تصرفات الضباط المصريين وعبد الحميد السراج. نفس الكلام اللي حضرتك قلته طول الفترة الماضية، ماذا كان الهدف من إرسال هذا الوفد إلى جمال عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: كان الهدف من إرسال الوفد على أساس توقيف المهاترات الإعلامية اللي كانت تبث إذاعات مصر والصحافة وبنفس الوقت إنهاء العلاقات المادية الموجودة ما بين البلدين ثم وضع خطة إستراتيجية ما بين الجيشين الأول والثاني والعمل على إعادة الوحدة على أسس سليمة وصحيحة، هذه البنود اللي ذهب فيها الوفد لمناقشة عبد الناصر.

أحمد منصور: عبد الناصر قبل اللقاء بسهولة بالوفد؟

عبد الكريم النحلاوي: مباشرة رحب بالوفد وكان يسكب لهم العشاء بيده بنفسه على الطاولة.

أحمد منصور: وهو نازل.. صوت العرب نازلة شتيمة فيكم!

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا الواقع، يعني الضباط رجعوا كثير مسرورين ومبسوطين على أساس أنه صار في لقاء محبة وإخاء ولكن رفض تنفيذ أي بند من البنود وإنما استمالهم واستمال كل ضابط لحاله، استمال..

أحمد منصور (مقاطعاً): معنى ذلك أنه كان بيحاول يرتب انقلابا من خلالهم يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم، اجتمع مع محمد منصور لحاله كان رئيس شعبة مخابرات

واجتمع مع فايز الرفاعي كمان لحاله على أساس يستميله باعتباره مدير مدارس المدرعات، أما زهير عقيل ما اجتمع معه لأن الاثنين هدوليك من دمشق وهو من حلب هذا زهير عقيل.

أحمد منصور: هل محمد منصور وزهير ذكروا لك تفاصيل ما دار في كل اجتماع على حدة مع عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم ذكروا تفاصيل كاملة وواقعية وصحيحة.

أحمد منصور: لك لوحدك ولا ذكروا لباقي الضباط؟

عبد الكريم النحلاوي: كنا بوجود الضباط بقية الضباط.

أحمد منصور: ماذا قال عبد الناصر لكل منهما في الاجتماع المنفرد؟

عبد الكريم النحلاوي: لا أعلم.

أحمد منصور: ما هو بتقول لي إنهم قالوا لك.

عبد الكريم النحلاوي: لأنه اجتمعوا مع بعض على أساس يستميلهم ويتحبب لهم ويعطف عليهم ولكن هم عرفوا شو المشروع تبعه على أساس يتقارب منهم يعني يقوموا بنفس الوقت بأعمال لصالح عبد الناصر فقط.

أحمد منصور: يقول صلاح نصر إن الوفد السوري، الوفد ده كان في ديسمبر، أنتم عملتم الحركة في ٢٨ سبتمبر، الوفد ده كان في ديسمبر.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: ديسمبر..

عبد الكريم النحلاوي: في الوفد الأول اللي راح مشان تسوية الأمور المالية، كان زهير عقيل وظهير جندلي كمان راحوا يطالبوا واجتمعوا مع عبد الناصر قال لهم روحوا أنتم للجامعة العربية واتفقوا أنتم وإياهم، راحوا لهنيك إجتهم برقية من سوريا أنه عودوا بسرعة الأوضاع غير طبيعية غير مبشرة، هدول رجعوا يعني مستائين جدا ما عرفوا شو الأسباب يعني وتبين أن البرقية اللي وصلتهم كانت برقية مزورة من القيادة المصرية نفسها حتى ما يصير في مباحثات بيناتهم.

أحمد منصور: صلاح نصر يقول إن الوفد السوري أبدى رغبة في عودة الوحدة وأكد على أن الجيش السوري وقع بلا قصد في شرك مخطط رجعي والقيادة السورية تحس بوطأة هذا الجرم وتريد التكفير عن هذا الخطأ.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر كان يعتبر جميع السياسيين رجعيين وخونة وعملاء.

أحمد منصور: والعسكريون؟

عبد الكريم النحلاوي: والعسكريون كانوا يعني هذا اعتباره هو لذلك كان بيريد يثير العسكريين ضد السياسيين حتى يعود الحكم إلى عبد الناصر كما يريد.

أحمد منصور: ما الذي أدت له نتيجة تلك الزيارة؟

عبد الكريم النحلاوي: لا شيء، أدت هذه الزيارات لعبد الناصر على أن عبد الناصر متشبث برأيه ولا يقبل المهادنة على الإطلاق أو إقدام أي تنازل في موضوع إعادة الوحدة مع سوريا.

أحمد منصور: يتهمونك بأنك واصلت تسريح الضباط، سرحت الضباط الحزبيين، كانت الممارسات التي تقوم بها قبل الانفصال هي نفس الممارسات التي كنت تنتقدها من عبد الناصر وكنت تنتقدها من الضباط من قبل.

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق، ضباط الجيش ذكرت سابقا أنه في عناصر حزبيين كان شيوعيين أو اشتراكيين وقت صار الانفصال رجعوا الضباط من روسيا ومن مصر وتعينوا بالقطعات حسب اختصاصاتهم إلا أنه بدؤوا بعض العناصر الشيوعيون والاشتراكيون يتجمعون من أجل استلام الحكم خاصة أن الحكم الديمقراطي اللي صار كان ما أثبت موجوديته من أجل قيادة البلد بدؤوا يجتمعون بدؤوا يعني يعملون اجتماعات ويتآمرون مع بعض من أجل استلام الحكم، القيادة طلبت من قادة الوحدات إرسال لوائح بهؤلاء الضباط اللي يقومون بنشاط حزبي أو سياسي وصدر قرار من قيادة الجيش باجتماع لمجلس الضباط القيادة بيشمل على قادة شعب القيادة وقادة المناطق وقادة الألوية والقطعات في مبنى القيادة ودرسوا هذا الموضوع وعرضت أسماء هؤلاء الضباط فردا فردا على مجلس

القيادة ووافقوا بالإجماع على إبعادهم من الجيش حتى يكون الجيش بعيدا عن السياسة لا يتطرق للسياسة إطلاقاً.

أحمد منصور: إزاي الجيش بعيد عن السياسة وأنتم تفرضون آراءكم على رئيس الجمهورية على رئيس الوزراء تحددون مواصفات الوزراء تحددون مواصفات رئيس الجمهورية..

عبد الكريم النحلاوي (مقاطعاً): ما حددنا إطلاقا، إطلاقا..

أحمد منصور: في الحلقة الماضية قلت لي إنكم اشترطتم من اللي يبقى الرئيس ومن كذا ورحتم تطلبوا من الناس..

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): ما حددنا وإنما أردنا حتى نتلافى ونتحاشى الوقوع في أزمة مع الحكم السياسي أن نتفق نحن وإياهم على البنود التي يجب أن تسير فيها البلد يعني أول كل شيء موضوع القرارات الإشتراكية هذه لسه ما وردت في الموضوع القرارات الاشتراكية بعدين إعادة الوحدة سعي الحكومة لإعادة الوحدة مع عبد الناصر يعني كل الأمور هذه كلها ما طبقوها.

الخلاف حول القرارات الاشتراكية والاشتباك مع الإسرائيليين

أحمد منصور: هناك اتهامات لكم أنكم.. من بين الاتهامات الكثيرة التي كالها لكم منتقدوكم أن القرارات الاشتراكية التي كان من المفترض أن عبد الناصر أصدرها في يوليو عام ١٩٦١ والتي كانت أحد أسباب الانفصال بقيت كما هي ولم يتم إعادتها وحينما سعى السياسيون لإعادتها تدخلتم أنتم بعد ذلك وقمتم بحركة الانقلاب الثانية التي سنتحدث عنها.

عبد الكريم النحلاوي: عقدة الخلاف اللي كانت بين السياسيين والعسكريين هي موضوع القرارات الاشتراكية، درست انعرض هذا الموضوع في مجلس الأمن القومي اللي ذكرته سابقاً..

أحمد منصور: خمسة من السياسين وخمسة من العسكريين.

عبد الكريم النحلاوي: بتشكل من خمسة وزراء وخمسة عسكريين ضباط ورئيس الجمهورية وكان الوفاق شاملا يعني وفاق كامل ما بين السياسيين والعسكريين على أن القرارات الاشتراكية والتأميم اللي صدر في عهد عبد الناصر كانت مجحفة بحق الشعب السوري لأنه بسوريا ما في رأسمالية مثلما موجود في مصر ولا في إقطاع، محصور بمنطقة معينة ما بيستوجب الإجرام اللي اتخذ بالنسبة للمواطنين، يجب تخفيف الوضع وتقدمنا بدراسة معتدلة تكون لصالح رب العمل ولصالح العامل، سوريا بيشكل ٧٠٪ من شعبها عمال وفلاحين بقى ما بيجوز ينتركوا هدول أنه والله قرارات اشتراكية تكون مجحفة بحق رب العمل أو العامل، صار في دراسة منطقية من قبل أشخاص مختصين ودارسين دراسات علمية وتقدم هذا المشروع إلى مجلس الأمن القومي اللي بيترأسه رئيس الجمهورية وكان الوفاق عليه بالكامل على أساس يعرض على المجلس النيابي من أجل إقراره..

أحمد منصور: وبعد ذلك؟

عبد الكريم النحلاوي: وبعدين رئيس الوزراء معروف الدواليبي قال أنا بأعرضه على المجلس النيابي وإذا كان بيرفضونه أنا بأقدم استقالتي، قلنا له كثير منيح، قدم المشروع على البرلمان المجلس النيابي ولم ينظروا فيه إطلاقا وإنما قرروا إلغاء التأميم كليا وجزئيا وكنا حذرناهم من نتائج هذا الإجراء مسبقا أنه إياكم تقدموا على.. ادرسوا هذا الموضوع واتخذوا قرارا يكون لصالح الطرفين العامل والفلاح بنفس الوقت ورب العمل، ما يكون مجحفا برب العمل أو صاحب الأرض، ما سألوا إطلاقا كان إلغاء التأميم لصالح فئة معينة فئة رأسمالية معينة أساءت للبلد أولا وأخيرا..

أحمد منصور (مقاطعاً): في النهاية كان من المفترض أن تعيدوا النصاب إلى أهله ولا تتدخلوا بهذه الطريقة وإلا ما فيش فرق بينكم وبين عبد الناصر.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر لن يترك البلد كما ترى، عبد الناصر لن يترك البلد، له أعوان وله مريدون وأموال عم يرسل أموالا ويرسل أسلحة، يعتبر سوريا أنها ضربته في الصميم لذلك بده يخرب سوريا بكاملها، نحن حاولنا مع السياسيين أن نعمل يعني مواضيع..

أحمد منصور (مقاطعاً): أي محاولة منكم من العسكريين هي تدخل في شؤون السياسيين، طالما أن الشعب اختار هذه الحكومة كان ينبغي للجيش أن يعود إلى ثكناته ويهتم بما اهتممتم به أنتم وهي المطالب العسكرية، اهتموا بوضعكم اهتموا توضبوا الجيش روحوا حاربوا إسرائيل زي ما كنتم بتحاربوها وسيبوا السياسيين يخبطوا مع الشعب.

عبد الكريم النحلاوي: لو تركنا السياسيين يقومون كما يشاؤوا لعاد عبد الناصر وخلق فتنا وثورات داخل سوريا ومذابح.

أحمد منصور: لم يكن لعبد الناصر أن يستطيع أن يرجع وهناك جيش قوي يحمي الوضع السياسي الداخلي.

عبد الكريم النحلاوي: الجيش نفسه وثلاثة أرباعه فلاحون وعمال ومن طبقة دون الوسط..

أحمد منصور (مقاطعاً): اللي بيأخذ القرار في الجيش..

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): لذلك وقت عم نشوف المجلس النيابي أزال المكاسب اللي بيعتبروها مكاسب لهم بالنسبة للقرارات الاشتراكية سيثور قبل الشعب، الجيش سيثور قبل الشعب على الحكومة.

أحمد منصور: استمرار تدخلكم في شؤون السياسة هو الذي شجع فئات أخرى أن تقوم بانقلابات متتالية بعد ذلك، أما الحسنة التي كان يمكن أن تقوم بها هي أن تعود بالجيش إلى الثكنات ولا يكون للجيش أي علاقة لا برئيس الجمهورية ولا برئيس الوزراء ولا بالبرلمان.

عبد الكريم النحلاوي: الجيش عمليا لم يتدخل في أمور..

أحمد منصور (مقاطعاً): أنت قلت لي في مجلس أمن قومي وبتتدخلوا في كل صغيرة وكبيرة.

عبد الكريم النحلاوي: طيب ليش لكان قبل أن نشكل مجلس أمن قومي من خمس ضباط بالقيادة وخمس وزراء..

أحمد منصور (مقاطعاً): مغلوبون على أمرهم السياسيون.

عبد الكريم النحلاوي: لا، بالعكس هذا الاقتراح كان من رئيس الجمهورية، اقتراح رئيس الجمهورية تشكيل مجلس أمن قومي لحل النزاعات والخلافات اللي تحصل ما بين العسكريين والسياسيين على طول في الماضي يعني هذا الواقع كان عملا جدا ممتازا فيما لو صدقوا النية بأمورهم يعني.

أحمد منصور: في صفحة ٢٤٢ من الجزء الثالث خالد العظم رئيس الوزراء السابق يقول «فوجئ الناس بصدور قوانين التأميم في يوليو عام ١٩٦١ التي وصفت بأنها اشتراكية إصلاحية وهي في حقيقتها لم تكن ترمي إلا إلى القضاء على الاقتصاد وقتله في مهده ولا تقصد سوى السيطرة ودعم السلطات القائمة عن طريق تركيز الفعاليات الاقتصادية بيد الدولة وإحداث رأسمالية حكومية دكتاتورية وجعل العاملين في تلك الفعاليات مجرد موظفين يأتمرون بأوامر الحكام».

عبد الكريم النحلاوي: طبعا نتيجة القرارات الاشتراكية اللي طبقت كان قسم من المعامل أفلست وكانت الدولة هي تصرف عليها يعني نتيجة الإجراءات اللي اتخذت..

أحمد منصور (مقاطعاً): ولهذا استمرارية إصراركم على تطبيق ولو جزئي للقرارات الاشتراكية كان من الأسباب أيضا التي أدت إلى بقاء سوريا في تلك الدوامة.

عبد الكريم النحلاوي: لو الوقت يسمح كنت بأحكي لك بعض الفقرات عن الاقتراح اللي تقدم لمجلس الأمن القومي كان بيفيد العامل والفلاح وبيفيد رب العمل بنفس الوقت إلا أن طبقة معينة بالبرلمان أرادت أن تعود إلى ما كانت عليه وما أدركت خطورة القرار اللي اتخذوه بإلغاء التأميم كليا وجزئيا، مباشرة مجرد ما أعلن البرلمان إلغاء التأميم كليا وجزئيا ثار الشعب والفلاحون وساروا إلى البرلمان ولم يستطع النواب أن يدخلوا المجلس، بيتصل معي وزير الداخلية أحمد قمبر بيترجاني مشان أنزل وحدات من الجيش لحماية -هم عم يتدخلوا في موضوع الجيش- لحماية المعامل في منطقة القابون اللي تعرضت للنهب والسلب والحريق، أنا جاوبته قلت له أنتم اللي سببتم في هالأزمة هذه ونحن حذرناكم منها وقلنا لكم ما تلجؤوا لها، حاولوا أن تصلحوا الأوضاع وتعملوا تسوية لصالح الطرفين لصالح كل الأطراف إلا أنه رفضتم وهلق لازم تتحملوا أنتم مسؤولية الأعمال تبعكم، الجيش ما له علاقة بهالموضوع،

وبنفس الوقت قلنا لكم أنتم كل غايتكم تزجوا الجيش مع الشعب ضد الشعب، ولكن عمليا بشكل غير مباشر نحن أنزلنا بعض القطعات لحماية المعامل من الحريق ومن النهب العمال والفلاحين.

أحمد منصور: أعود إلى تسريح الضباط، عبد الكريم زهر الدين رئيس الأركان الذي عينته أنت اخترته رئيس أركان يقول في صفحة ١٤٤ من مذكراته «قرر عبد الكريم النحلاوي التخلص من حيدر الكزبري مهما كلفه الأمر» واتهمك بأنك عقدت اجتماعا في بيت اللواء نامق كمال ودبرت مكيدة للكزبري للتخلص منه، لماذا اعتقلت الكزبري ولماذا كان هذا العداء بينك وبينه؟

عبد الكريم النحلاوي: هو قائد الجيش عبد الكريم زهر الدين أراد يلعب بعد ما عين قائد جيش يلعب بالموضوع واستمال له بعض الضباط اليساريين في الجيش للأسف ويختلق بعض الأعذار..

أحمد منصور (مقاطعاً): أنت اللي جايبه تتحمل مسؤوليته.

عبد الكريم النحلاوي: أنا بدي أتحمل المسؤولية ما في شك وصار الاجتماع وحضره زهر الدين بنفس الوقت للأسف حضر الاجتماع كما حضر الاجتماعات اللي بعدها وجرى دراسة موضوع حيدر كزبري، حيدر كزبري اشترك معنا وكان أخا لنا ووطنيا ومخلصا إلا أنه صار بعض الأخطاء يللي تمادى فيها على أثر إقالة قريبه مأمون الكزبري رئيس الوزارة وحذرناه من مغبة هذه الأعمال لم يرتدع إذاً أزحناه خارج الوحدة اللي كان عم يقودها وهي وحدة حرس البادية.

أحمد منصور: إلى السجن.

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: إلى السجن، أزحته إلى السجن.

عبد الكريم النحلاوي: أزحناه طبعا.

أحمد منصور: لا، سجنته.

عبد الكريم النحلاوي: سجنته نعم، سجنته وطلعت كرمته بنفس الوقت احترازا يعني ما هو سجن إزعاج أو إيذاء أو تعذيب بالعكس يعني حجز حرية كان عبارة عن حجز حرية.

أحمد منصور: ما كان يحدث هو استمرار لما كان يحدث من قبل.

عبد الكريم النحلاوي: لا.

أحمد منصور: الذي قمتم به استمرار لما كان يحدث من قبل.

عبد الكريم النحلاوي: لا، اللي من قبل كان إيلاما وإزعاجا وتقريبا الضباط كانوا بحالة يرثى لها في زمن الوحدة.

أحمد منصور: كنت أبحث عن أشياء مضيئة في تلك المرحلة وجدت شيئا مضيئا في ١٨ مارس/ آذار عام ١٩٦٣ وقعت معركة بين القوات السورية المتمركزة في تل النيرب في الجولان وبين الإسرائيليين وكانت معركة قتل فيها.. كانت معركة من المعارك اللي تعتبر معارك كبيرة يعني، رجعتم مرة أخرى تقاتلون الإسرائيليين؟

عبد الكريم النحلاوي: إسرائيل دائما كانت تتحرش بسوريا وكان يحصل اشتباكات بين القوات الإسرائيلية والمخافر السورية وسوريا كانت ما تعترف بالحدود الإسرائيلية لأنه ما اعترفت بإسرائيل يعني الأردن ومصر وكل الدول ولبنان اعترفوا بالحدود ما عدا سوريا لأنه ما بتعترف بإسرائيل، وتل النيرب كان فيه قسم بجانب طبريا بيسكنه فلسطينيون وبنفس الوقت كانت إسرائيل عم تقوم بتحويل مياه الأردن إلى الجنوب للنقب، سوريا كانت تمنعهم، بقي مسافة حوالي ١٥٠ مترا ما تمكنت إسرائيل تحول المياه للنقب لأنه كانت دائما المدفعية السورية تفتح النيران عليهم توقفوا عنه وكانت الاشتباكات مستمرة، آخر اشتباك كان زورق إسرائيلي في بحيرة طبريا أطلقت النار عليه وأغرق وقتل ركاب الزورق من العسكريين الإسرائيليين، قرر بن غوريون كان رئيس وزراء إسرائيل القيام بهجوم لتكنيس واحتلال جميع المخافر السورية اللي واقعة شرق بحيرة طبريا والخطة كانت إقدام لواء مدرع من مستعمرة في جنوب بحيرة طبريا اسمها عينكيف باتجاه الشمال في سهل طبريا وكانت زوارق حربية من البحيرة بحيرة طبريا ولواء مدرع من الشمال لاحتلال جميع المرتفعات الموجودة

شرق بحيرة طبريا ولكن كان النجاح بطرفنا والله وفقنا أنه قبل ٢٤ ساعة زرعنا حقل ألغام بهذا السهل تبع طبريا عندما بدأ الهجوم حوالي الساعة ١٢ بالليل من الجنوب رتل دبابات بمعدل أكثر من لواء معزز بعناصر من الهندسة ومتفجرات، مجرد ما دخل الرتل في حقل الألغام بدأت تتفجر فيه الألغام وصدرت أوامر إلى جميع وحدات المدفعية في الجبهة تفتح نيران على المستوطنات الإسرائيلية، سبعون كيلومترا من الشمال من حدود لبنان إلى حدود الأردن، طبعا بن غوريون اندهش واستغرب أنه خلال فترة الوحدة ما كان في أوامر بفتح النيران..

أحمد منصور (مقاطعاً): آه أنتم خلال فترة الوحدة..

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): هلق بوقت الانفصال هلق كيف هالجرأة هذه وإقدامهم على هالخطوة هذه استغرب جداً، كانت النيران المتفجرات تتفجر بالآليات الإسرائيلية عندئذ توقف الرتل عن التقدم وبالنسبة للزوارق اللي كانت عم تتقدم في بحيرة طبريا توقفت واللواء اللي عم يتقدم من الشمال كمان توقف ويعتبر أن الهجوم فشل، في الساعة الواحدة طلبوا من رجال وفد الهدنة إيقاف النار، سوريا رفضت، ردوا الساعة الثالثة كمان طلبوا مرة ثانية وقف إطلاق النار كمان سوريا رفضت، تكبدت إسرائيل خسائر فادحة في هذه المعركة وتركت آلياتها مدمرة وبعض قتلاها وأجهزتها مدمرين إلى الساعة الخامسة قبلت سوريا بوقف إطلاق النار، إسرائيل سحبت بعض قواتها وتركت الباقي، سحبناها نحن بقيت مستعمرة عينكيف اللي كانت على شاطئ بحيرة طبريا ٤٨ ساعة والنيران عم تشتعل فيها.

أحمد منصور: أنا الحادثة دي الحقيقة حرصت أن أسألك عنها لسبب رئيسي، أن إسرائيل لم تتقو وإسرائيل لم تأخذ وضعها إلا لأن الجيش السوري كان متخصصا في الانقلابات على بعض والصراعات الداخلية وأنه أثناء الوحدة لم يكن يطلق نار على الإسرائيليين، لو تفرغت الجيوش العربية لمواجهة إسرائيل ما كان لإسرائيل أن تكون بالقوة والوضع التي هي فيه..

عبد الكريم النحلاوي: الواقع..

أحمد منصور: كنت أبحث دائما في كل الفترة دي فترة الخمسينات والستينات مين الدولة العربية اللي بتواجه إسرائيل، ما كانش حد فاضي لإسرائيل، مؤامرات على بعض صراعات مع بعض..

عبد الكريم النحلاوي: الواقع الجيش السوري هو الوحيد اللي كان على مقاومة مستمرة مع إسرائيل من ٤٨ إلى النهاية لحتى الوحدة كان دائما في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية مثلما قلت سابقا لأن سوريا ما بتعترف بإسرائيل كدولة لذلك رفضت تحديد الحدود بينها وكفلسطين يعني، أثناء الوحدة كانت الاشتباكات ضعيفة جدا بين سوريا وبين إسرائيل لأنه إجت الأوامر من القيادة على أساس تحديد الحدود ومنع الاشتباكات مع مصر.

أحمد منصور: الكلام اللي بتقوله ده لا بد تاريخيا يحقق فيه ولا بد من الشعوب تعرف الحقائق هذه لأن يعني إسرائيل ما حدش جاب سيرتها في كل اللي بيحصل، أنتم يعني الحكومات العربية أو عبد الناصر وأنتم والجيوش وكله عمال يخبط في بعضه وما حدش بيدور على إسرائيل، دائما أبحث أين إسرائيل يا دوبك لقيت النقطة دي المشرقة المضيئة قلت أسألك عنها.

عبد الكريم النحلاوي:هذه بتسأل فيها السياسيين في الدول العربية أما سوريا كانت في مقدمة الدول العربية اللي كانت عم تجابه إسرائيل وكانت واضعة ميزانية الدفاع فيها ٥٤٪ أكثر دولة من الدول العربية اللي كانت مخصصة هالمبلغ هذا مشان الدفاع.

ودوافع وإرهاصات انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢

أحمد منصور: خالد العظم في ٢٦٤ من الجزء الثالث يقول إن الجيش ظل يصارع السياسيين وأبلغه الرئيس القدسي في حضور الكزبري والدواليبي والعسلي والحوراني بأن الجيش ثائر جدا ضد القوانين التي أصدرها مجلس النواب بشأن التأميم والإصلاح الزراعي وأنت تحدثت عن هذا الموضوع. أنتم اجتمعتم في القابون وقررتم إقالة حكومة الدواليبي حل المجلس النيابي مطالبة رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة حيادية، اجتمعت أنت مع الرئيس القدسي وأبلغته بهذه القرارات، تدخل مباشر من الجيش مرة أخرى في شؤون السياسة.

عبد الكريم النحلاوي: وقت بتسوء الأوضاع ساءت الأوضاع بشكل لا يمكن تحمله بسبب القرارات الاشتراكية وعدم تنفيذ أي قرار اتخذ في مجلس الأمن القومي من قبل

الحكومة بينما جميع القرارات اللي اتخذت لصالح الجيش أو لجانب الجيش نفذت وكنا نطالب القيادة ضباط القيادة الموجودين بمجلس الأمن القومي نطالب رئيس الجمهورية بتنفيذ الشيء اللي بيتعلق فيهم، كانوا طبعا يماطلون في التنفيذ ولم ينفذ أي بند من البنود وإنما كانت النتيجة إلغاء القرارات الاشتراكية والتأميم مباشرة، طبعا هذا أثار الشعور العام في سوريا وفي العسكريين بنفس الوقت هذا أثر عليهم مما اضطر القيادة أن تعقد اجتماعا في القابون يجتمع فيه ضباط القيادة ورؤساء الشعب قادة المناطق قادة الألوية من كل سوريا وكلهم كانوا على رأي واحد وكلهم كانوا موافقين على أن الوضع لا يجوز أن يستمر على هذا الشكل وهذا بده يسبب انهيارا في البلد وتدخل عبد الناصر بشكل عاجل أم آجل.

أحمد منصور: عبد الناصر كان بعبعا لسه مخوفكم.

عبد الكريم النحلاوي: كان ما في شك عبد الناصر، نحن عم ننظر هلق بعد خمسين سنة من الحوادث أما بدنا نرجع بذاكرتنا للأوضاع اللي كانت في سوريا، عبد الناصر رغم كل شيء كان تقريبا في بياناته وفي خطاباته يثير الشعور العام من الخليج إلى المحيط وهذا بالنسبة للشعوب اللي ما كان لها علاقة فيه بالوحدة أما سوريا اللي هي ضربته في الصميم شيء طبيعي أنه وقت بيشوفوا حكم نيابي أو حكم ديمقراطي مهلهل لا يقوم بأي عمل من أجل مصلحة الشعب أو مصلحة الجيش بده يجي وقت الجيش والشعب بده يثور على الحكم الديمقراطي وهذا ما حصل عمليا لذلك مجلس القيادة اللي اجتمع في القابون بالإجماع قرر على أساس إزالة الحكم بعدين معروف الدواليبي وقت قال إنه أنا بأقدم هالمشروع على المجلس النيابي من أجل مشروع التأميم وإذا ما قبلوا بأقدم استقالتي، ما قدم استقالته وطالبناه في الموضوع ماطل وترك تسير الأمور على ما هي عليه، وافق المجلس على إقالة الحكومة وإقالة البرلمان وتشكيل حكومة حيادية من قبل رئيس الجمهورية، طبعا عرض هذا الموضوع على رئيس الجمهورية رفض قال أنا لا يمكن أن أخالف الدستور، قلنا له أنتم اللي عم تخالفوا الدستور، الدستور والقرارات اللي اتخذت معناتها.. قال أنا.. قلنا له إذاً القرارات اللي عم تؤخذ من مجلس الأمن القومي تتعارض مع قرارات المجلس النيابي إذاً ليش نحن عم نجتمع ونمضي الساعات الطوال عندكم في القصر الجمهوري بدون فائدة؟ طبعا ما لقى جوابا لهالشيء إلا

أنه أنا ما أستطيع أخالف الدستور، أوجدنا له رأيا أنه ممكن يحق لرئيس الجمهورية بحل البرلمان وإقالة الحكومة وتشكيل حكومة حيادية من عناصر موثوقة، رفض هذا الحل عندئذ قيادة الجيش قررت القيام بعملية تطيح بالحكومة وتطيح بالبرلمان وإبقاء رئيس الجمهورية وإجباره على تشكيل حكومة حيادية، هذا ما حصل.

أحمد منصور: هذه المطالب التي كنتم تطالبون بها هي تعد على الدستور تعد على الحكم المدني تعد على إرادة الشعب السوري لأن هذه الحكومة هي حكومة منتخبة والبرلمان هو الذي انتخبها وهو الذي أقرها ومطالب الجيش من رئيس الجمهورية بهذه المطالب إقالة الحكومة حل المجلس النيابي تشكيل حكومة هي مخالفة للدستور وتدخل مباشر منكم أنتم العسكر في السلطة كما كان من يفعل قبلكم.

عبد الكريم النحلاوي: في معظم دول العالم وقت الحكومة بتنحرف عن مطالب الشعب الشعب بيقوم بمظاهرات بيقوم بإضرابات..

أحمد منصور (مقاطعاً): الشعب هو اللي يحلها ويحل المجلس مش العسكر.

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): الشعب عنا ما في عنا معارضة نحن في موضوع الجيش إطلاقا أو البرلمان ما موجود معارضة حتى يقوموا بهالشيء إذاً يقوم بهذا المقام هو الجيش، هو الجيش اللي بيقوم بهذا الموضوع بعدين الجيش هو..

أحمد منصور (مقاطعاً): حضرتك ده بيناقض كل اللي أنتم قمتم به كحركة كل اللي قمتم به ٢٨ سبتمبر حتى يعود الجيش إلى الثكنات ولا يتدخل العسكر في السياسة، إذا العسكر الآن طالبين حكومة جديدة تعيين مش عارف.. ده تدخل مباشر في السياسة.

عبد الكريم النحلاوي: لو عاد الجيش إلى الثكنات وترك الحكم إلى السياسيين لعاد عبد الناصر إلى سوريا بفتنة وثورة دامية شغل فيها الشعب والجيش مع بعض.

أحمد منصور: عبد الناصر لم يكن يستطيع أن يعود إلا عن طريق انقلاب ولو عاد العسكر إلى الجيش وضبطوا الجيش لم يكن لعبد الناصر أن يستطيع أن يتسلل إلى الجيش.

عبد الكريم النحلاوي: الجيش لا يمكن أن يستقر في الثكنات وينظر إلى الحكومة وهي تقوم بأعمال منافية أو معاكسة لمطالب الشعب.

أحمد منصور: هذا مناقض لقيام الحركة، وأنكم قمتم علشان تسيطروا على السلطة أو تديروا السلطة من وراء ستار.

عبد الكريم النحلاوي: نحن بدنا ننظر للواقع والمجتمع السوري اللي كنا فيه موجود، الشعب من الجيش والجيش من الشعب، وقت المواطن لأنه ٧٠٪، ٨٠٪ من الشعب طبقة متوسطة و٧٠٪ فلاحين وعمال وقت بيشوفوا على أن مكاسبهم ومصالحهم ضاعت من قبل حفنة من السياسيين شيء طبيعي بده يثور إن كان عسكريا ولا كان مدنيا، لا يمكن يبقى مسالما وقاعدا بالثكنة تبعه.

أحمد منصور: أنت اجتمعت مرة ثانية مع الرئيس القدسي في ٢٥ مارس قبل ما تقوموا بالحركة وكررت عليه المطالب ورفض تنفيذها.

عبد الكريم النحلاوي: وقلت له.. كان معه رشاد برمدا وزير الدفاع قلت له إن الجيش لا يمكن يستمر بهالوضع هذا والقرارات عم تتخذوها لصالح فئة معينة من المواطنين وعبد الناصر على الأبواب ينتظرنا لذلك مفروض تأخذوا إجراءات لحماية هذه البلد، قال لي أنا لا أستطيع أن أعارض الدستور أخالف الدستور يعني كان ماسك هالكلمة فقط، قلنا له الوضع بيتطلب الوضع فيه خطورة بيتطلب اتخاذ إجراءات لإنقاذ البلد المفروض تقدموا عليها، رفض.

أحمد منصور: تحدثت في مذكراتك عن عودة وزير العدل أثناء الوحدة نهاد القاسم من مصر واجتماعك مع أحمد عبد الكريم، هل كان.. ما الذي دار بينك وبين نهاد القاسم وبينك وبين أحمد عبد الكريم؟

عبد الكريم النحلاوي: نهاد القاسم كان وزير عدل في حكومة الوحدة سمحنا له بالعودة إلى سوريا وكلمني قال لي عبد الناصر ما كان يستقبل أي حدا من الوزراء يعني يقعد الوزير أربعة أشهر بالقاهرة وينتظر لمقابلته ما يقابله..

أحمد منصور: كان كل الوزراء بيقولوا هذا الكلام من سوريا..

عبد الكريم النحلاوي: بعدين هو وقت قابله لعبد الناصر وعم يتباحث هو وإياه قال له أنا آخذ القرار وأتخذ أي إجراء وقت بألاقي ٥١٪ ممكن..

أحمد منصور: قلت لنا دي قبل كده.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: لا، أنا بأقول إيه اللي دار بينك وبينه هنا دلوقت قبل ما تقوم بحركة الانقلاب الثانية في ٢٨ آذار ١٩٦٢؟

عبد الكريم النحلاوي: تباحثنا نحن وإياه بموضوع الحكومة كمان، وافق ولكن بنهاية المطاف قال إنه إذا بدي أنا أدخل بهالحكومة الجديدة لازم أروح أستأذن من عبد الناصر.

أحمد منصور: أنا عايز أسألك هنا بقى لأنه هل حمل لك أي رسائل من عبد الناصر حتى تقوم بانقلاب آخر لتصحح ما قمت به في ٢٨ أيلول/ سبتمبر وهذا ما دفعك للقيام بانقلاب ٢٨ مارس/ آذار ١٩٦٢؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا لم يكن لعبد الناصر أي تأثير في هذه الحركة إطلاقا.

أحمد منصور: عبد الناصر لم.. الرسائل اللي وصلتك قبل كده وأنت الآن بتحاول كما يقال تكفر عن خطأك بالقيام بالانقلاب الآن.

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا، كان هو يعتقد عبد الناصر على أن حركة ٢٨ آذار هي من أجل إعادة عبد الناصر ولكن حركة ٢٨ آذار بدأت بالبلاغ رقم ٢٦ يعني استمرار لبلاغات ٢٨ أيلول عندئذ انصدم عبد الناصر، كان يعتقد أن هذا الانقلاب هو انقلاب من أجل عودة الوحدة وعودة عبد الناصر إلى سوريا واللي أبلغه بهالشيء بعض الإخوان من القوميين العرب أو بعض العناصر الناصريين إذا أردنا نسميهم.

أحمد منصور: لكن قيل إن صور عبد الناصر رفعت في الشوارع في ذلك الانقلاب انقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢.

عبد الكريم النحلاوي: هذا غير صحيح، إطلاقا غير صحيح.

أحمد منصور: كيف رتبت لهذا الانقلاب الثاني؟

عبد الكريم النحلاوي: الانقلاب كان تهيأ من قبل القيادة مجموعة ضباط القيادة وذكرتهم..

أحمد منصور: نفس المجموعة اللي عملت انقلاب..

عبد الكريم النحلاوي: الاجتماع اللي حصل في القابون هم قرروا بالإجماع إزالة الحكومة والبرلمان.

أحمد منصور: يعني كده الكل كان عارفا أن في انقلاب حيحصل؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم ما في شك.

أحمد منصور: والدنيا كلها منتظرة ومهيأة لساعة الصفر للانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: لماذا حددتم ٢٨ مارس/ آذار ١٩٦٢ موعدا؟

عبد الكريم النحلاوي: وأي يوم يعني ما في سبب يعني أي يوم كان ممكن لأنه كانت الأمور استفحلت والأخطاء كلها كمان تراكمت والحكومة استعصت ما بدها تعمل أي إصلاح أو أي تغيير، اضطر الجيش يقوم بهالعملية عمل محدود يعني ما هو عمل كبير يعني.

أحمد منصور: أنا لاحظت في الفترة من ٢٨ أيلول سبتمبر ١٩٦١ إلى هذا الانقلاب الثاني أنك أنت الذي كنت تحكم سوريا وإن كان من وراء ستار.

عبد الكريم النحلاوي: والله أنا ما كنت أحكم سوريا وإنما كان مجموعة من الضباط كنا نتفاهم مع بعض ونقوم بدراسة مشتركين مع بعض.

أحمد منصور: وأنت الذي كنت تتصدر للذهاب لرئيس الجمهورية والمسؤولين والتكلم معهم.

عبد الكريم النحلاوي: طبعا كمسؤول أول كنت في عمل ٢٨ أيلول كنت كمسؤول وكنت مستهدفا بالنسبة لبقية الضباط.

أحمد منصور: رغم أنك كنت برتبة عقيد في ذلك الوقت وكان هناك ضباط أرفع منك رتبة.

عبد الكريم النحلاوي: نعم بس كان في تفاهم ما كان في تسلط ولا كان في استعلاء من ضابط لآخر رغم وجود ضباط برتب أعلى.

أحمد منصور: في صفحة ١٢١ من مذكراته يقول العميد مطيع السمان الذي أصبح بعد ذلك مسؤولا للأمن الداخلي «صباح الأربعاء ٢٨ آذار مارس عام ١٩٦٢ أذاع راديو دمشق عملا أحط من الخيانة وأفظع من الانتحار حينما أعلن البلاغ العسكري رقم ٢٦ وكان هذا الرقم لاحقا لأرقام البلاغات التي وقعت عند آخر رقم لبلاغات الانفصال الأولى»، هذا وصف قاس.

عبد الكريم النحلاوي: العميد مطيع السمان كان بيشعر بنفسه أنه ضابط كفء هو ومن الدورة الأولى اللي تخرجت في سوريا بعد الاستقلال سنة ١٩٤٥ وبينظر لنفسه أنه هو لازم يكون في القيادة وإنما كان ضابطا ثانويا وضابطا في الإدارة ما هو ضابط تعبوي، كان يحشر نفسه في كثير من القضايا وللأسف كنا نطلعه ولكن كان بيريد يكون له قرار في هالمجلس، بسبب إبعاده عن مجلس القيادة كان يتكلم هالكلام هذا.

أحمد منصور: لكن هذا الوصف يأتي من آخرين من كثيرين أيضا كانوا يأخذون على هذا الانقلاب..

عبد الكريم النحلاوي (مقاطعاً): لا، طبعا أي عمل لا بد من..

أحمد منصور (متابعاً): أنكم يعني مستمرون في سلسلة الانقلاب، حتى أنتم في السلطة وبتديروا السلطة من وراء ستار وعملتم انقلابا كمان!

عبد الكريم النحلاوي: لا بد من وجود في أي عمل يكون عناصر مؤيدين وعناصر معارضين.

أهداف الانقلاب وتداعياته على الوضع في سوريا

أحمد منصور: ألم يكن ما قمت به في ٢٨ مارس/ آذار عام ١٩٦٢ انتحارا سياسيا للانقلاب الأول الذي قمتم به ٢٨ سبتمبر؟

عبد الكريم النحلاوي: عمل ٢٨ آذار كان عملية تصحيحية فقط محلية موضعية ما هي عملية واسعة، ضمن نطاق نظام الحكم الديمقراطي.

أحمد منصور: ألم يكن هذا أيضا فرضا لوصاية الجيش على السياسيين؟

عبد الكريم النحلاوي: الوضع اللي كان فيه البلد كان بيتطلب من الجيش يتدخل لأنه كان مسؤولاً أولاً وأخيراً، لو حصل أي شيء كان السياسيون كلهم بيروحوا لبيوتهم أما الجيش هو اللي بيتعرض للأذى والظلم.

أحمد منصور: تدخلكم في كل صغيرة وكبيرة في إدارة الحكومة ورئيس الجمهورية وغيرها ألم يصب النظام السياسي في سوريا بالشلل في تلك المرحلة؟

عبد الكريم النحلاوي: نحن أردنا أن يكون الحكم ديمقراطيا صحيحا ما يكون حكما إقطاعيا فعلا أو حكم مجموعات معينة تتصرف بالبلد كما تشاء لمصالحها الخاصة.

أحمد منصور: كثير من السياسيين في مذكراتهم يتهمونكم أنكم أدخلتم البلاد في الفوضى واستنزفتم ثروات سوريا وقوتها في صراعات عسكرية فيما بينكم.

عبد الكريم النحلاوي: هي فترة ما بتحتاج كانت كل هالأمور وكل هالاضطرابات اللي صارت وإنما الأسباب أنا أوعز الأسباب كلها التطورات هذه إلى السياسيين اللي إذا بنقدر نقول ما خافوا الله ومشيوا في طريق إصلاح البلد بعدما بقيوا معزولين عن الحكم ثلاث سنين ونصف خلال الوحدة ولا حدا سأل عنهم إطلاقاً.

أحمد منصور: والسياسيون يتهمونكم بأنكم أنتم العسكر الذين خربتم البلاد وشردتم العباد وأدخلتم سوريا في المتاهة التي لا زالت تعيش فيها اليوم.

عبد الكريم النحلاوي: هذا قولهم وإنما لم يذكروا هم كيف كانت أوضاعهم أثناء الوحدة، كان أي سياسي ما له أي قيمة بالنسبة للحكم اللي كان موجودا.

أحمد منصور: والعسكري؟ كان سياسي ولا عسكري.

عبد الكريم النحلاوي: لا، العسكريون كانوا في وضع يختلف عن السياسيين..

أحمد منصور (مقاطعاً): ده أنت قلت العسكريون كانوا متمرمطين، السوريون.

عبد الكريم النحلاوي: السياسيون كان ما لهم أي قيمة ولا أي اعتبار بالنسبة لنظام الحكم.

أحمد منصور: خالد العظم في صفحة ٤٠٤ من الجزء الثالث من مذكراته قال إنك قمت بهذا الانقلاب لصالح عبد الناصر حتى تصحح خطأ الانفصال. وخالد العظمة مش هين.

عبد الكريم النحلاوي: صح، إذاً عم تلاحظ أن بعض السياسيين عم يتهموني أن ٢٨ آذار لصالح عبد الناصر وعبد الناصر اعتقد أن ٢٨ آذار أساسا كان يعتقد أنها له لكن خاب ظنه واستمر الوضع على أساس إصلاح الوضع الداخلي لا أكثر ولا أقل وكانت العملية أو الحركة محدودة ضمن نطاق شيء معين يعني القطعات كلها الجيش كان موحدا الشعب كله كان موحدا فقط فئة معينة من الحكام أساؤوا التصرف وما خافوا الله في المسيرة اللي لازم يطبقوها لمصلحة الشعب، اضطرينا أنه نحن نقوم بهالعملية هذه المحدودة.

أحمد منصور: أنت مش مجرد قمت بعملية محدودة، ده أنت قبضت على رئيس الجمهورية ورميته في السجن قبضت على رئيس الوزراء ورميته في السجن قبضت على كل الوزراء وحطيتهم وكل السياسيين ولميتهم كلهم وسجنتهم.

عبد الكريم النحلاوي: رئيس الجمهورية استدعيناه إلى القيادة وأكرمناه وحييناه واحترمناه..

أحمد منصور: حبستوه.

عبد الكريم النحلاوي: وطلبنا منه بكل احترام وأدب أن يقوم بتشكيل حكومة حيادية كما قلنا له سابقاً..

أحمد منصور: رفض قال لك أنا أحمي الدستور.

عبد الكريم النحلاوي: رفض وقال شو بدكم ما عدا هالموضوع وقدم استقالته، حجزناه مؤقتا حتى ما يصير بلبلة فوضى، بعدها بأقل من شهر عشرين يوم عاد رئيس الجمهورية إلى منصبه ونفذ..

أحمد منصور (مقاطعاً): مش أنتم اللي أعدتوه.

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): ونفذ الأمور اللي قلناها له بتشكيل حكومة حيادية وحل البرلمان، حكومة حيادية بقيادية بشير العظمة وحل البرلمان.

أحمد منصور: لستم أنتم..

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): إذاً ليش.. هلق ما خالف الدستور بهالعملية اللي كان يدعي فيها؟

أحمد منصور: لستم أنتم الذين أعدتموه. خالد العظم في صفحة ٢٦٨ من الجزء الثالث وصف اعتقاله مع باقي السياسيين، طبعا هو بيكتب بأسلوب فيه نوع من السخرية السياسية ومن الهزل، يقول «كان عدد الموقوفين في قاعتنا ٣٥ شخصا، خمسة منهم تولوا سابقا رئاسة الوزراء وهم الكزبري والدواليبي والعسلي ولطفي والحفار وأنا»، خمسة رؤساء وزراء سابقون، جميع الوزراء في وزارة الدواليبي باستثناء رشاد برمدا، ليه وزير الدفاع ما اعتقلتهوش؟

عبد الكريم النحلاوي: وزير الدفاع؟

أحمد منصور: إيه، رشاد برمدا.

عبد الكريم النحلاوي: والله لا أدري هذا الموضوع مضى عليه فترة طويلة ما عندي علم فيه.

أحمد منصور: مجزرة سياسية، أنت عملت مجزرة سياسية في سوريا.

عبد الكريم النحلاوي: هذا بنظر البعض أما بنظر الشعب وبنظر الجيش اللي هو وافق، قيادة الجيش هي اللي وافقت على الموضوع مو أنا لحالي وافقت عليه أنا قمت بهالعمل، قيادة الجيش وقادة القطعات جميع ضباط الجيش هم اللي قاموا وافقوا على هالإجراء هذا.

أحمد منصور: إيه هدفكم من أنكم تعتقلوا كل السياسيين في البلد وترموهم في السجن؟

عبد الكريم النحلاوي: مو كل السياسيين، بعض السياسيين.

أحمد منصور: مش كلهم يعني الناس اللي ممكن تحكم الناس.. مين اللي باقي بره يعني؟

عبد الكريم النحلاوي: السياسيون اللي يعتبروا من الطرف اليميني اللي هم قاموا بعمل إلغاء القرارات الاشتراكية لمصلحتهم الخاصة.

أحمد منصور: سوريا دخلت في مرحلة فوضى، البلد بقيت فوضى.

عبد الكريم النحلاوي: لفترة معينة، كل حركة بتقوم ببلد طبعا بتستمر فترة قليلة من الفوضى إلى أن تستقر مرة ثانية.

أحمد منصور: كيف رتبتم ونفذتم انقلاب ٢٨ مارس/ آذار ١٩٦٢؟

عبد الكريم النحلاوي: لا يعتبر انقلابا، عبارة عن إجراء داخلي ولم تنزل قطعات من الثكنات إطلاقا، عبارة عن عناصر من الشرطة العسكرية احتجزوا بعض الوزراء في السجن حتى تستقر الأوضاع وتتشكل حكومة، هذا كل..

أحمد منصور: هل كان لديكم رؤية سياسية أيضا من وراء هذه الحركة؟ ما كانش في رؤية سياسية.

عبد الكريم النحلاوي: هذا نحن بيهمنا نحن بمواجهة عبد الناصر، أن تكون سوريا مستقرة ومستقرة يعني بوضع سليم ما يكون فيها اضطرابات ولكن عبد الناصر كان يثير الشعور بأجهزة الإعلام وفي الصحافة وبإرسال..

أحمد منصور (مقاطعاً): أي استقرار والجيش كل يوم عمال يتدخل في السياسة عمال يفرض آراءه، كيف يحدث استقرار؟

عبد الكريم النحلاوي: هذا واقع، الجيش هو أصبح مسؤولا كما أنه كان عبد الناصر نفسه كمان العسكريون كانوا مسؤولين..

أحمد منصور: لصالح من حركة..

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): العراق كانوا مسؤولين، في معظم الدول العربية كان النظام العسكري هو اللي سائداً لأن السياسيين ما كانوا يمشون في الطريق السوي..

أحمد منصور (مقاطعاً): ألم تلاحظ أن يعني منذ أن تدخل العسكر وسيطروا على أنظمة الحكم في معظم الدول العربية والوضع مهترئ للغاية والعسكر جروا الدول العربية إلى يعني أوضاع من أزرى الأوضاع منذ عشرات السنين؟

عبد الكريم النحلاوي: والله هو نحن بدنا ننظر بقى للأمور السياسية من الوجهة الخارجية والداخلية، التدخل الخارجي اللي كان هو عم يكون له تأثير كبير في التطورات وما زال حتى الوقت الحاضر.

أحمد منصور: يعني أنتم عملتم الانقلابين بدون أي تدخل خارجي؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً.

أحمد منصور: لم تكونوا تعملون لمصلحة أي دولة؟

عبد الكريم النحلاوي: الجميع يعلم ذلك بأن أفضل الحركات اللي حصلت في العالم العربي هي ٢٨ أيلول و٢٨ آذار.

أحمد منصور: لمصلحة من كانت ٢٨ آذار؟

عبد الكريم النحلاوي: لمصلحة الشعب، لمصلحة الشعب وقت البرلمان..

أحمد منصور (مقاطعاً): كل اللي بيعملوا انقلابات بيقولوا لمصلحة الشعب وفي الآخر بيجلدوا الشعب ويظلموا الشعب.

عبد الكريم النحلاوي: وقت الحكومة بتقول لك أنا بأستقيل إذا البرلمان أقر إلغاء التأميم وما بيستقيل معناتها عم يتلاعبوا على الجيش وعم يقوموا بقرارات وبيقوموا بتنفيذ أمور معاكسة لمصلحة الشعب شو بيكون موقف البلد بهالحالة؟ نستمر بهالحالة حتى يصير في تدخل خارجي أو تدخل عبد الناصر في سوريا؟

أحمد منصور: ألم تكن تخشى من عصيان وتضارب داخل الجيش؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً إطلاقاً وإنما هذا حصل عكس ذلك.

أحمد منصور: اللي حصل كان كده، في خلال ٤٨ ساعة فقط ٣١ مارس/ آذار انقسم الجيش السوري، قام عصيان في حمص وحلب ردا على ما قمتم به.

عبد الكريم النحلاوي: اللي قام هو عبارة عن عصيان بدافع من عبد الناصر انتقل من حمص إلى حلب وأذاعوا الإذاعة وراح جاسم علوان وأعلن الجمهورية العربية المتحدة، إذاً نحن اللي كنا نخشاه حصل وكنا نبهنا عليه رئيس الجمهورية ونبهنا عليه رئيس الوزراء أن عبد الناصر لن يترك سوريا لأنه بيشعر على أن سوريا هي ضربته في الصميم لذلك خافوا الله واعملوا كما يجب أن يكون.

أحمد منصور: جاسم علوان كان بره الجيش، إزاي واحد بره الجيش يقدر يدخل يستخدم..

عبد الكريم النحلاوي: اقتحم الجيش ولبس لباسا عسكريا والضباط الحزبيون كمان لبسوا لباساً عسكرياً وانطلقوا بحلب.

أحمد منصور: بلد فوضى.

عبد الكريم النحلاوي: ما هو موضوع فوضى وإنما الموضوع أن عبد الناصر لم يترك سوريا تهدأ وتستقر..

أحمد منصور: أنتم لو تفرغتم للجيش..

عبد الكريم النحلاوي: ونحن طلبنا من الحكومة أن تقوم بواجبها تجاه المؤامرات اللي كانت تحاك، ومؤتمر شتورة اللي صار في لبنان أظهروا بعض الوزراء فيها بعد كيف كان عبد الناصر يتدخل في سوريا ويرسل الأموال ويرسل الأسلحة لإثارة فتنة وثورة داخل سوريا يعني هذا واقع.

أحمد منصور: هذه الصورة وصفها معظم الذين كتبوا مذكراتهم بشكل دقيق، الحوراني، خالد العظمة، صلاح نصر، وخالد العظمة كان معتقلا طبعا من بين اللي أنتم اعتقلتوهم، لكن الصورة كانت تحمل شكلا من أشكال الفوضى والتمزق، ظهر الأمر وكأن هناك حربا داخلية بين الضباط الشوام الذين كنت تقودهم وبين الضباط الحلبيين والحمصيين.

عبد الكريم النحلاوي: هذه كلها إثارة خارجية كانت، هذا غير صحيح إطلاقا غير صحيح.

أحمد منصور: طيب غير صحيح قل لي أنت بقى الصورة الصحيحة اللي صارت باختصار.

عبد الكريم النحلاوي: الصورة الصحيحة أنه أنا قمت كنت صحيح مسؤولا وإنما ما كنت أريد أنا أن أصل إلى الحكم ما كان بنيتي أصل إلى الحكم..

أحمد منصور (مقاطعاً): ما أنت بتحكم من وراء الستار بتفرض اللي أنت عايزه على الرئيس وعلى الوزير..

عبد الكريم النحلاوي: نحن عم نحكم ضمن نطاق مجموعة من القيادة الضباط،

الضباط كانوا بمختلف المدن السورية ولم يكونوا شوام أو دمشقيين، كان حتى مجلس الأمن القومي اللي كان كان فيه نور الله حاج إبراهيم من اللاذقية، كان في صبري السيد من حلب يعني كان في ضباط مختلف المدن ما كان في دمشقيين يعني حتى اللي قاموا بمشاركة العملية موفق عصاصة ما كان موجودا في هالمجتمع هذا.

أحمد منصور: وقعت مجزرة في حلب.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: وقعت مجزرة في حلب.

عبد الكريم النحلاوي: اللي قام فيها هم من الناصريين والاشتراكيين وقتلوا أربعة ضباط وهم هدول من كتيبة المظليين اللي قامت في مصر ضد المصريين في مصر الجديدة من أجل استلام الحكم ومن أجل إعادة الحكم إلى عبد الناصر وبدأت إذاعة حلب تذيع الجمهورية العربية المتحدة وجاسم علوان يتصل بعبد الحميد غالب سفير مصر في لبنان من أجل تزويده بالأسلحة والمال.

أحمد منصور: قمتم أنتم بالرد على ذلك بقصف إذاعة حلب بالطيران.

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: قصفتم إذاعة حلب بالطائرات.

عبد الكريم النحلاوي: طبعاً، وأرسلت بعض القوات من حمص لإخماد هالفتنة هذه، هذا شيء طبيعي.

أحمد منصور: يا فرحة إسرائيل فيكم!

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: يا فرحة إسرائيل فيكم!

عبد الكريم النحلاوي: والله بدنا تخبر تقول عبد الناصر ليش قام بهالعمل؟ هو اللي سبب هالفتنة هو اللي سبب لنا هالمشاكل في سوريا.

أحمد منصور: كيف تم تسوية الأمر بعد ذلك؟

عبد الكريم النحلاوي: طبعا أنا نظرت للموضوع وصار في تركيز أنه الشوام الشوام الإذاعة المصرية والضباط في سوريا كمان نفس الموضوع قلت لهم أنا لم أطلب الحكم من البداية من ٢٨ أيلول إطلاقا ولم أقدم على استلام الحكم ولا أريد وإذا كنت أنا عقبة في هذا الموضوع أنا مستعد أن أغادر سوريا خارج سوريا أنا وبعض إخواني، وفي الواقع اجتمعنا في القيادة..

أحمد منصور (مقاطعاً): لا، كل الكتب بتقول كلاما غير ده، بيقولوا إن الضباط اجتمعوا والتقوا في حمص وهم الذين أخذوا قرارا بإبعادك خارج سوريا.

عبد الكريم النحلاوي: الاجتماع تبعنا صار قبل اجتماع حمص، انا اجتمعت في القيادة وكان اللواء زهر الدين موجودا وبعض إخواننا من الضباط.. مو مطيع سمان، موفق عصاصة وغيرهم زهير عقيل قلت لهم إذا كنت أنا أكون عقبة أنا لا أطلب الحكم من البداية وحتى النهاية وإنما أريد استقرار سوريا ولكن عبد الناصر لن يترك سوريا ترتاح أو تستقر إلا يثير فيها الشغب والفتن والمؤامرات، إذاً أنا أقرر أن أطلع خارج سوريا وأنا بنفس الوقت كانت القوة كلها موجودة تابعة للقيادة ولنا.

أحمد منصور: تسمح لي في الحلقة القادمة آخذ تفاصيل هذا الاجتماع، إبعادك خارج سوريا، لقاؤك مع مندوبين أرسلهم لك عبد الناصر، عودتك مرة أخرى إلى دمشق لعمل انقلاب ثالث. شكرا لك كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، في الحلقة القادمة والأخيرة إن شاء الله نواصل الاستماع إلى شهادة العقيد أركان حرب عبد الكريم النحلاوي قائد الانقلاب الذي أنهى الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦١ وكذلك انقلاب ٢٨ مارس/ آذار عام ١٩٦٢، في الختام أنقل لكم تحيات فريق البرنامج وهذا أحمد منصور يحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نتائج الانقلاب الثاني وأسباب الخروج من سورية

أحمد منصور: توقفنا في الحلقة الماضية عند ما حدث من صراع بعد الانقلاب الثاني الذي قدته في ٢٨ مارس/ آذار عام ١٩٦٢ والانقسام الذي حصل في الجيش والقرارات التي

توصل إليها الضباط لإبعادك لكنك قلت إن هناك اجتماعا آخر لم يتطرق إليه أحد في مذكراته أن قرار إخراجك وإبعادك من سوريا كان قرارك أنت ولم يكن قرار الضباط في حمص.

عبد الكريم النحلاوي: هذا صحيح.

أحمد منصور: ما تفاصيل ما حدث؟

عبد الكريم النحلاوي: وقت وجدت على أنه صار عصيان في حمص وخشيت أن يكون هناك صدام مسلح وأنا العقبة أمامهم قلت لهم أنا ما أقدمت على ٢٨ أيلول مشان أستلم الحكم، لو كنت أريد الحكم كنت من هداك الوقت استلمت الحكم في سوريا والجيش تقريبا كله كان مؤيدا لوضعي لذلك أنا فضلت أن أبتعد فترة زمنية عن البلد خارج سوريا حتى أفشل مشروع عبد الناصر في تدخله في سوريا لأن كل العمليات اللي صارت في حلب كلها كانت بدافع من عبد الناصر.

أحمد منصور: أما تعتقد أن حركة ٢٨ مارس/ آذار هي التي أدت إلى عصيان ٣١ مارس/ آذار في حمص وحلب؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا، الوضع كان في سوريا معقدا، لو لم أقم أنا في ٢٨ آذار لكان قام بعض الحزبيين وبعض الكتل الثانية في هذه العملية وكانت النتيجة ستكون أسوأ بكثير مما حصل.

أحمد منصور: السمان انتقدك بشدة، مطيع السمان في مذكراته وقال «كان عمل النحلاوي ومن سار في ركابه في ٢٨ مارس/آذار عام ١٩٦٢ مثل الحجر الذي يبقيه غير مدرك في مستنقع ماء راكد آسن هو الذي أفسده بيده فسبب بعمله الطائش تصاعد الروائح الكريهة وتطاير الذباب».

عبد الكريم النحلاوي: إني آسف أن يتكلم مطيع السمان بهالعبارات السيئة جدا لأن السبب في هذه الكلمات لأنه أبعد عن مركز القيادة وكان بيتوقع أن يكون في مجموعة الضباط القيادة لذلك أبعد وعين مدير الأمن العام بعيدا عن قيادة الجيش.

أحمد منصور: إذا ده وصف منتقديك، وصفك أنت إيه لانقلاب ٢٨ آذار؟

عبد الكريم النحلاوي: ٢٨ آذار كان عبارة عن تصحيح لوضع السياسيين وخشية من عودة عبد الناصر إلى سوريا لأنه في هديك الفترة صار في له أتباع كثيرون في سوريا للأسف بسبب سوء تصرف السياسيين، هذا الموضوع منقول إنه ليش تدخل العسكريين، لو لم يتدخل العسكريون في ٢٨ آذار لكان عبد الناصر عاد لسوريا بمذبحة أو بفتنة كبيرة.

أحمد منصور: نتائج ٢٨ مارس/ آذار العصيان الذي وقع في حمص وحلب ورجوع السياسيين مرة أخرى وإبعادك إلى خارج سوريا ألم يكن هذا فشلا لانقلاب ٢٨ آذار؟

عبد الكريم النحلاوي: لم يكن إبعادي خارج سوريا وإنما خرجت من سوريا بإرادتي الشخصية.

أحمد منصور: حتى لو خروجك بإرادتك ألم يكن هذا دليلا على أن هذا الانقلاب يعتبر انقلاباً فاشلاً؟

عبد الكريم النحلاوي: حسب رأي بعض الناس، بعض..

أحمد منصور (مقاطعاً): هل حقق أهدافه؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، ما حقق أهدافه بدليل..

أحمد منصور: فاشل.

عبد الكريم النحلاوي: حقق أهدافه بإعادة ناظم القدسي اللي كنا طلبنا منه بقاؤه في الحكم وتشكيل حكومة حيادية، إذاً عاد ناظم القدسي كرئيس جمهورية وشكل حكومة حيادية برئاسة بشير العظمة..

أحمد منصور (مقاطعاً): يُنظر إلى هذه الحكومة.. كثير من السياسيين كتبوا عن هذه الحكومة التي أسسها بشير العظمة بأنها لم تكن حكومة دستورية لأن الحكومة الدستورية كانت حكومة معروف الدواليبي التي اختيرت من مجلس نيابي منتخب.

عبد الكريم النحلاوي: كل سياسي يتكلم كما يشاء، السياسيون يتعارضون بأفكارهم وبيتبادلوا آراء متناقضة بين بعضهم، أساسا معروف الدواليبي كانت لعبة من قبل ناظم القدسي باعتبار قلنا له نحن الوجوه القديمة يجب أن نبتعد عنها ونعتمد على الوجوه الجديدة

ذات الكفاءة العالية من الشباب، للأسف رجعوا عينوا نفس الوجوه القديمة وهي الأمور اللي سببت المصائب فيما بعد ووصلنا لـ ٢٨ آذار.

أحمد منصور: هم دول الناس الموجودون في البلد، حيجيبوا لك ناس منين؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، عفوا، صار في كثير شباب مثقفين وأكفاء من مختلف الاختصاصات..

أحمد منصور (مقاطعاً): الحكم قصة ثانية..

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): أما نرجع للسياسيين اللي كانوا في الخمسينات وهم سببوا المصائب وبعهدهم صارت الانقلابات يردوا يرجعوا للحكم بنفس العقلية وبنفس المسير، هم اللي سببوا قسماً كبيراً من المآسي اللي حصلت في سوريا.

أحمد منصور: يعني أنتم عايزين سياسيين جدد يكونوا ألعوبة في أيديكم أنتم العسكريين..

عبد الكريم النحلاوي: لا، إطلاقاً، نحن كنا بنريد شبابا مثقفا كفوئين يقومون بإدارة البلد وحكم البلد بكل إخلاص وبكل تجرد.

أحمد منصور: هل القرار قرارك أنت بأن تخرج من سوريا ثم قرار الضباط اللي اجتمعوا في حمص بخروجك من سوريا يعطي إشارة على أن عبد الكريم النحلاوي أصبح هو العقبة أمام استقرار الأوضاع في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: ما استقرت الأوضاع يعني..

أحمد منصور: لا، القرار هذا أما يدل أنك..

عبد الكريم النحلاوي: لأن القطعات في قطنا كلها رفضت خروجي وإنما خرجت أنا..

أحمد منصور (مقاطعاً): بعدين، لكن في الوقت ده لما خرجت في ٢ أبريل ١٩٦٢ القطعات رفضت؟ ما حدش رفض، الرفض جاء بعدين في يناير لما..

عبد الكريم النحلاوي: الرفض بعدين كان أثره بعدين..

أحمد منصور: لا، أنا بأسألك عن ٢ أبريل يوم ما خرجت.

عبد الكريم النحلاوي: ٢ أبريل طبعا اجتمعوا الضباط في قسم كبير منهم في قسم منهم اللي اجتمعوا بحمص طبعا أرادوا أن يحلوا هالمشكلة لربما إذا خرجت من سوريا ممكن تهدأ الأوضاع ويفشل عبد الناصر في مخططه وهذا الواقع..

أحمد منصور (مقاطعاً): يعني عبد الناصر كان قاصدك أنت تحديدا؟

عبد الكريم النحلاوي: كان قصد عبد الناصر أنا تحديدا أنه إذا أنا خرجت ممكن يحقق هدفه بالعودة إلى سوريا ولكن خاب أمله لأنه ذكرنا في حلب كيف أن الإذاعة اللي استولى عليها جاسم علوان وبدأ يناشد عبد الحميد غالب في بيروت من أجل إرسال الأسلحة وإرسال الأموال لهم ولكن كمان فشل في هدفه.

أحمد منصور: ما أنتم نسفتم الإذاعة بالطيران.

عبد الكريم النحلاوي: نسفنا الإذاعة حتى نعيد الوحدة لصفوف الجيش كلها.

اللقاءات مع وفود عبد الناصر خارج سورية

أحمد منصور: في ٢ أبريل ١٩٦٢ غادرت مع رفاقك من مطار دمشق، كانت الساعة الرابعة بعد الظهر. من كان معك؟

عبد الكريم النحلاوي: كان معي عبدالغني دهمان، منيب هندي، هشام عبد ربه، زهير حموي، ممدوح حناوي وضباط آخرون، تسعة تقريبا تسعة ضباط.

أحمد منصور: هل أنت اخترت الوجهة التي ستذهب إليها؟

عبد الكريم النحلاوي: كنا أردنا أن نخرج رحنا لسويسرا تقريبا قعدنا ٢٤ ساعة بعدين رحنا لألمانيا ومجرد ما وصلنا لسويسرا وجدنا مخابرات المصرية تلاحقنا.

أحمد منصور: مستنينك هناك.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: إيه اللي صار من المخابرات المصرية؟

عبد الكريم النحلاوي: والله انفردوا بأحد زملائنا وهو هشام عبد ربه وبدؤوا بقى

يأخذون ويعطون معه على أساس هم صحفيون ولكن بالواقع كانوا هم مخابرات رغم أنني حذرت زملائي كلهم أصدقاءنا أن لا يتعاطوا مع أي إنسان غريب يلتقون هم وإياه، ردوا كمان لاحقونا ببون وقت وصلنا لألمانيا..

أحمد منصور (مقاطعاً): لا، أنا عايز أقف عند سويسرا دلوقت.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: أنتم إزاي ناس عسكريون والمفروض ناس منضبطون وأنت قلت لزملائك ما يتعاطوش مع حد وراحوا هؤلاء إذا كانوا مخابرات أو صحفيين مصريين جلسوا معهم والصحف المصرية استندت إلى هذه المقابلة بعد ذلك وكتبت أنكم أخذتم عشرين مليون دولار من السعودية.

عبد الكريم النحلاوي: عشرة ملايين.

أحمد منصور: ما هم عشرون.

عبد الكريم النحلاوي: بيجوز ضاعفوهم وأخذوا العمولة معهم!

أحمد منصور: في عشرة راحوا، من اللي أخذ العشرة الثانية؟!

عبد الكريم النحلاوي: عمولة العشرة ملايين، نعم!

أحمد منصور: الخطأ اللي ارتكبه..

عبد الكريم النحلاوي: الصحافة المصرية إذا بتراجع الصحافة المصرية بتلاقي قسما كبيرا منها نسبة كبيرة منها بتلاقي تضليلا ونفاقا وتشويها للحقائق للأسف وما زالت.

أحمد منصور: أنتم بتعتبروها كده لكن هي سلاح في أيدي من يستطيع أن يستخدمها.

عبد الكريم النحلاوي: هي سلاح قوي جدا إذا كان أحسن استخدامه للمصلحة العامة ولكن للأسف يسخر لمصلحة أشخاص وحكام، هذا الواقع.

أحمد منصور: كنتم ناويين يعني الخروج اللي أنتم خرجتم فيه الآن كان إبعادا كان تعيينا دبلوماسيا كان إجازة، كان إيه بالضبط؟

عبد الكريم النحلاوي: خروجنا كان بإرادتنا حتى تهدأ الأوضاع ويفشل عبدالناصر في مخططه اللي قام به في حلب.

أحمد منصور: إيه الغطاء بتاع الخروج؟ أنا بأسألك أجازة، مهمة رسمية؟ كنتم خارجين أنتم تسعة ضباط اللي أنتم متخصصون في الانقلابات الآن.

عبد الكريم النحلاوي: ما متخصصين، نحن عملنا..

أحمد منصور (مقاطعاً): أنتم عملتم انقلابين في ستة أشهر.

عبد الكريم النحلاوي: لا يعتبر الانقلاب الثاني انقلابا، عبارة عن حركة تصحيحية إذا أردنا نسميها تعديل..

أحمد منصور (مقاطعاً): وفشلت وأدخلت البلاد في فوضى.

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): لم تتدخل القوات المسلحة إطلاقا في هذه الحركة إطلاقاً.

أحمد منصور: أنتم نسفتم الإذاعة بالطيران ويقال إنك طلبت تحريك قطعات من الجيش لضرب الذين تمردوا في حمص وفي غيرها.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح، صحيح.

أحمد منصور: يعني كده كنتم عايزين تعملوا مجزرة بين الجيش السوري بينه وبين بعض.

عبد الكريم النحلاوي: لا، لأن عبدالناصر دائما ما هادننا من ٢٨ أيلول وحتى الساعة الأخيرة وهو يلاحقنا ويحاول إثارة الفتن والمذابح في سوريا.

أحمد منصور: الانقلاب الكبير الأساسي ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ تم بدون إراقة دماء، الآن أنتم عايزين تريقوا دماء وتدخلوا في مصادمات بين الجيش السوري وبعضه؟

عبد الكريم النحلاوي: ما حصل الشيء هذا إطلاقا، حلنا دون حصول هالإراقة الدماء باصطدام الجيش مع بعضه.

أحمد منصور: ما جاوبتنيش على السؤال، ما هو الغطاء لخروجكم أنتم التسعة من سوريا؟ الغطاء إيه، كنتم في مهمة رسمية في إجازة رايحين ألمانيا تعملوا إيه؟

عبد الكريم النحلاوي: الابتعاد مؤقتا خارج سوريا حتى تهدأ الأوضاع وتستقر، يعني..

أحمد منصور (مقاطعاً): من الذي شجعكم على الخطوة دي؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أنا بنفسي أنا بإرادتي.

أحمد منصور: أما كنت تعتقد أن هذا الخروج يمكن أن يكون خروجا نهائيا ولا تتمكن من العودة إلى سوريا مرة أخرى؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، لا أعتقد إطلاقا..

أحمد منصور: ليه؟

عبد الكريم النحلاوي: وكنت أجزم وأفكر بأنني أستطيع العودة إلى سوريا في الوقت الذي أشاء لأن القطعات كانت كلها تقريبا وهذا واقع كانت موالية معي وخاصة قطعات قطنا، وأثبتت الأحداث ذلك.

أحمد منصور: حأجي لك بالتفصيل. أعيد ناظم القدسي رئيس لسوريا في ١٤ أبريل عام ١٩٦٢، تم الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين الذين وضعتموهم في السجون، كلف الدكتور بشير العظمة -وهو كان وزير الصحة في حكومة الوحدة وله نوادر كثيرة في مذكراته حول هذا الموضوع- كلف بتشكيل حكومة وأعلنها في ١٦ أبريل عام ١٩٦٢، لكن أيضا الأوضاع لم تستقر.

عبد الكريم النحلاوي: لأن عبد الناصر لا..

أحمد منصور (مقاطعاً): تاني عبد الناصر!

عبد الكريم النحلاوي: لا يريد أن تستقر سوريا.

أحمد منصور: يعني لو واحد -عفواً- انزلق في شارع في دمشق حيقولوا عبد الناصر هو اللي حط له قشرة موز اتزحلق فيها!

عبد الكريم النحلاوي: عبد الناصر صار له أعوان نتيجة الفلوس اللي كان يدفعها..

أحمد منصور (مقاطعاً): يعني تعليق كل الأمور على عبد الناصر لتبرئة ساحتكم أنتم..

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): وبعدين في فئة من الضباط كمان بيتأثروا من الوحدة أنه الوحدة صار في الانفصال وهم كمان بيرغبوا بوجود الوحدة يعني عناصر كانوا إذا أردنا نسميهم عملاء وعناصر كانوا مخلصين في اندفاعهم لموضوع الوحدة يعني مو كلهم كانوا سيئين إطلاقاً.

أحمد منصور: الآن وضع عبد الناصر شماعة لكل أخطائكم أنتم العسكريين والسياسيين في سوريا بعد الانفصال هو نوع من الهروب من تحملكم أنتم للمسؤولية.

عبد الكريم النحلاوي: لا، الأحداث اللي حصلت في العالم العربي غير سوريا تثبت وتؤكد على أن عبد الناصر هو أساس هذه الأحداث كلها اللي مرت وذكرتها سابقا إن كان بالعراق أو باليمن أو بلبنان أو الجزائر أو خلافه.

أحمد منصور: انتقلتم من سويسرا إلى ألمانيا، هل صحيح بدأ اتصال عبد الناصر بكم بعد وصولكم إلى ألمانيا مباشرة؟

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: إيه أول اتصال تم؟

عبد الكريم النحلاوي: أول اتصال كان من الوزير اللي كان سفيرا بفنزويلا..

أحمد منصور: وفيق إسماعيل؟

عبد الكريم النحلاوي: وفيق إسماعيل وكان ملحقا عسكريا حمد حاتم ببون وكنا ساكنين نحن في فندق بسيط جانب..

أحمد منصور: السفارة.

عبد الكريم النحلاوي: الملحق العسكري.

أحمد منصور: طبعا أنتم كنتم تعتبرون لسه جزءاً من الحكومة السورية؟

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم.

أحمد منصور: فبتتعاملوا مع السفارة في المكان اللي بتروحوا فيه.

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: لا زال مرضياً عنكم.

عبد الكريم النحلاوي: اتصل معي العميد حمد حاتم الملحق العسكري وقال لي في العميد فلان بيريد يتصل معك..

أحمد منصور: وفيق إسماعيل.

عبد الكريم النحلاوي: وفيق إسماعيل..

أحمد منصور: وفيق إسماعيل سوري طبعاً.

عبد الكريم النحلاوي: سوري، رحبت به واجتمعنا في مكتب الملحق العسكري.

أحمد منصور: ماذا دار بينكم وبين وفيق إسماعيل؟

عبد الكريم النحلاوي: دار بيننا وبين الوزير هذا العميد أن عبد الناصر ما كان له خطة أو ما كان له هدف بما حصل في حلب فتنة حلب، قلت له نحن اتفقنا أساسا وبعثنا وفدا لعبد الناصر نخفف أو نقطع هالمهاترات اللي كانت الإذاعية والإعلام ما قبل وبعثنا له الوفد أول مرة وثاني مرة مشان إعادة العلاقات كما ان ما قبل إلى أن عمل الفتنة هذه في حلب وقام فيها جاسم علوان للأسف وانفصلت الإذاعة وبدأ يذيع الجمهورية العربية المتحدة ويناشد عبد الحميد غالب سفير مصر في بيروت من أجل تزويده بالسلاح وبالعتاد، طبعا هذه عبارة عن غدر نحن عم نحاول نتفاهم مع عبد الناصر ونعمل تقارب من أجل إعادة الوحدة وهو بيغدر فينا وبيقوم بهالعمل هذا.

أحمد منصور: هل وفيق إسماعيل قال لك إنه جاي من طرف عبد الناصر ولا كان فقط جاي للدردشة؟

عبد الكريم النحلاوي: قال لي وفيق إسماعيل أنا أؤكد لك تماما أن عبد الناصر ما كان عنده علم بعملية حلب بالعصيان اللي قام في حلب، قلت له أنا بأؤكد لك تماما أنه كان هو له اليد الطولى في فتنة حلب بدليل أن جاسم علوان من أعوانه وهو اللي قام باحتلال الإذاعة وبمناشدة عبد الحميد غالب، لو ما كان في صلة كان ممكن يقوم بهالأعمال؟ حلف لي بشرفه أنه ما عنده خبر عبد الناصر، قلت له كيف عم تحلف بشرفك؟ قال لي امبارح أنا كنت عنده وهو كلمني بهالكلام هذا قمت أنا جاوبته بكلام قاسي جداً بحق عبد الناصر ما كان يتحمل حمل حاله وغادر المكان.

أحمد منصور: أنا سؤالي هنا، وفيق إسماعيل لما كان مع عبد الناصر قبل بيوم وطلب أن هو يشوفك هل هذا كان بطلب من عبد الناصر أم باجتهاد شخصي من وفيق إسماعيل؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، كان بطلب من عبد الناصر ليشوف وجهة نظري لأن عبد الناصر أدرك بعد ما خرجنا من سوريا على أنه نحن كنا مظلومين وكنا الوحيدين اللي كان لنا اتجاه سليم وصحيح في الوضع في سوريا.

أحمد منصور: عبد الناصر كان عايز منكم إيه؟ أنت خلاص بقيت بره سوريا لم يعد لك وجود في السلطة.

عبد الكريم النحلاوي: ما زالت القاعدة الأساسية القوية كلها في سوريا كانت تابعة لنا.

أحمد منصور: ماذا كان يريد عبد الناصر منك بالضبط؟

عبد الكريم النحلاوي: والله أنا ما سألت عبد الناصر في هالموضوع شو بيريد، أنا تقديري الخاص أنه بيريد كمان أن يسعى أن نتعاون نحن وإياه من أجل إعادة الوحدة رغم أنه نحن.. لأنه كثيرين أشخاص اللي قابلوا عبد الناصر إن كان وفيق إسماعيل أو جادو عز الدين أو أكرم ديري أو الأمير رشيد الخطابي..

أحمد منصور (مقاطعاً): لا، أنا لسه جاي ما تسبقليش الأحداث.

عبد الكريم النحلاوي: نعم، إذاً كلهم..

أحمد منصور: أنا لسه الآن في أول اتصال تم معك في خلال أول أسبوعين أنت وصلت فيهم إلى بون، في خلال الأسبوعين دول أصدر عبد الكريم زهر الدين قراره بتعيينك أنت وزملاءك ملحقين عسكريين في بعض الدول وأنت رفضت هذا الأمر..

عبد الكريم النحلاوي: طبعاً.

أحمد منصور: ليه؟ كان شعورك أن دي عملية إبعاد؟

عبد الكريم النحلاوي: عملية غدر هذه عملية غدر لأنه نحن طلعنا..

أحمد منصور (مقاطعاً): غدر من عبدالكريم زهر الدين؟

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): طلعنا بإرادتنا..

أحمد منصور: ما أنت اللي جبته.

عبد الكريم النحلاوي: لأن عبد الكريم زهر الدين بعدما خرجنا من سوريا عين معه

أعوانه بعض ضباط يساريين وأصبحوا هدول اليساريون لهم تأثير كبير في توجيه زهر الدين لمصلحة الاتجاه اليساري يعني كان في توجيه زهر الدين وبنفس الوقت كان ناظم القدسي كمان له تأثير مع خالد العظم فيما بعد مع بعض الضباط في القصر الجمهوري يعني كان في صراع بدأ صراع جديد موجود في الحكم بدمشق.

أحمد منصور: صلاح نصر في الجزء الثاني من مذكراته عمل فصلا خاصا بعد كل اللي قاله عن الوحدة والانفصال لكن عمل فصلا خاصا مسميه «رأي النحلاوي في المنفى»، أنت قرأت ده؟

عبد الكريم النحلاوي: لا.

أحمد منصور: ما قرأتهوش. روى في هذا الفصل بالتفصيل الوفود التي أرسلها لك عبد الناصر وأنت موجود في ألمانيا، يقال إنه أرسل.. أو هو يقول إنه أرسل لك وفدين، لكن في وفد بقي عندك أسبوعاً من ١٧ إلى ٢٤ مايو ١٩٦٢ في ألمانيا في بون، ونشر التقرير عن الوفد ده اللي كان فيه أكرم ديري وجادو عز الدين، طبعا دول كانوا من الوزراء العسكريين اللي كانوا مع عبد الناصر واللي كانوا أقاموا في سوريا، عبد الناصر بعث لك الاثنين دول واجتمعوا معك مرات عديدة..

عبد الكريم النحلاوي: نعم.

أحمد منصور: قل لي بقى بالتفصيل إيه اللي دار بينك وبينهم.

عبد الكريم النحلاوي: بعد وفيق إسماعيل كمان اتصل معي أكرم ديري للمكان اللي أنا كنت نازل فيه بالفندق وقال لي أنا فلان بأريد أجتمع معك قلت له أهلا وسهلا لأن صلتي مع أكرم ديري وجادو عز الدين كانت صلة حسنة وجيدة وفي معرفة تامة وفي ثقة مطلقة بيني وبينهم، صار اجتماع في أحد المطاعم ببون وبدأنا نتبادل الأحاديث..

أحمد منصور: هل قال لك أنا جاي من عند عبد الناصر؟

عبد الكريم النحلاوي: قال لي أنا جاي طبعا مبعوثا من عبد الناصر، أوفدنا عبد الناصر لنلتقي معك ونجتمع معك وننظر في وضع الحالة في سوريا.

أحمد منصور: أنت كنت تعتقد أن عبد الناصر الذي كان أسدا جريحا في ذلك الوقت وأنت الذي تسببت له في هذا الجرح كان ممكنا أن يرجع يتحالف معك مرة أخرى وكبرياؤه الذي كان يهز فيه العروش العربية يهزها أمامك ولا كان بيستدرجك لشيء؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا شخصيا بأعتبر نفسي بعيدا عن السياسة ما مارست السياسة بحياتي ولا انتسبت لأي حزب سياسي..

أحمد منصور (مقاطعاً): كل اللي أنت بتعمله ده وما مارستش سياسة!

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقاً..

أحمد منصور: بتعين حكومات وبتشكيل حكومات ورئيس جمهورية..

عبد الكريم النحلاوي: قمت بعمل لتصحيح الأوضاع وإنما أجبرنا لاتباع هذا الأسلوب اللي لجأنا له إجباريا وابتعدنا عن سوريا ولم أتدخل في الوضع السياسي إطلاقا إلى أن جاءني أكرم ديري وجادو عز الدين وبدأنا نتحدث عن الماضي بتفاصيله وذكرتهم لأكرم ديري وجادو عز الدين عندما زرتهم قبل الانفصال في بيتهم وفي مركز الوزارة كمان وذكرتهم أنه كيف الأوضاع على فوهة بركان الأوضاع أصبحت سيئة جدا وممكن في أي يوم تنفجر ومفروض فيكم أنتم كوزراء وقريبين..

أحمد منصور (مقاطعاً): وهم كانوا سلبيين جدا معك..

عبد الكريم النحلاوي: كانوا سلبيين لأبعد الحدود..

أحمد منصور: وأنت رويت لنا القصة بالتفصيل.

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: رويت القصة بالتفصيل كيف كانوا سلبيين هما الاثنان.

عبد الكريم النحلاوي: إيه نعم، قال هلق عبد الناصر اعتبر وفكر بإجراء إصلاحات، قلت له طيب شو المطلوب؟ قال المطلوب أنه مثلما قمت بـ ٢٨ أيلول المفروض أنت تقوم باعتبار ما زالت القطعات تثق فيك وتؤمن منك لذلك أن تعمل على إعادة الوحدة بنفسك أنت، قلت له أنا لا أستطيع أن أعيد الوحدة وأغدر بالشعب السوري وبالجيش..

أحمد منصور (مقاطعاً): يعني عبد الناصر الآن طلب منك الآن بشكل رسمي أن تعيد الوحدة بين مصر وسوريا بانقلاب جديد؟

عبد الكريم النحلاوي: مو بشكل رسمي..

أحمد منصور: ما هو قال لك الوحدات العسكرية معك.

عبد الكريم النحلاوي: يعني هو مسك عبد الناصر وعرف على أنه لا أحد يستطيع أن يعيد الوحدة إلا أنا موجود ورغم أنني موجود خارج سوريا، قلت له أنا لا أستطيع أن أقوم بغدر الشعب والجيش السوري وأنا قلت لكم قبل هلق عبد الناصر إذا بده يريد ترجع الوحدة يجب أن يصدر قرارات تصحيح أوضاع والحكم اللي كان ماشي فيه بسوريا، قال لي هو كان على وشك أن يقوم بإصلاحات ولكن أنت سبقته ما تركت مجال -هذا الكلام نفسه- ما تركت له مجال أن يقدم على هالخطوة هذه وبدأ في إقالة السراج من وزارة الداخلية، قلت له ما كان يمنع عبد الناصر بإجراء إصلاحات ولو بعد ٢٨ أيلول، حتى الآن يستطيع أن يقوم بإصدار قرارات وإصلاحات تزيل في الإساءات اللي كانت ارتكبت وسببت مصير البلد لهالوضع هذا. طبعاً هم رفضوا أن عبد الناصر ما بيستطيع يقوم بهذا، قلت لهم أنتم كنتم تستطيعون أن تقوموا بأي عمل وأنتم وزراء؟ هل كان عندكم إرادة وعندكم اتخاذ أي قرار؟ طبعا سكتوا في هالموضوع هذا وعرفوا على أنه كان لا إرادة لهم وهم وزراء، قلت لهم عبد الناصر لا يمكن أن تعود الوحدة كما كانت إلا إذا أقدم على إصدار قرارات بتصحيح الأوضاع اللي كانت سائدة، قال عبد الناصر لا يمكن أن يقوم بإجراء أي شيء إلا بعد أن تعود الوحدة يعني هذا كان ملخص الاجتماع..

أحمد منصور: يعني المطلب الأساسي لجمال عبد الناصر منك الآن وأنت في المنفى الاختياري يعني..

عبد الكريم النحلاوي: إعادة الوحدة بالشكل اللي بيريده هو ويعود إلى عمل ما أراد في الشعب السوري والجيش السوري.

أحمد منصور: وترجعوا ثاني تشيلوا العربية وتزحفوا على..

عبد الكريم النحلاوي: نعم هذا كان يفكر بهالموضوع هذا، نعم.

أحمد منصور: لكن أنت رفضت هذا.

عبد الكريم النحلاوي: أنا رفضت إلا يقوم هو في إصلاحات مبدئيا، وعاد أكرم ديري إلى بيروت وكان في ضباط خارجين من دمشق ضباط زملاؤنا وبدأ يجتمع معهم ويقول لهم أنا رحت اجتمعت مع عبد الكريم النحلاوي في ألمانيا ووافق على أساس إعادة الوحدة، أراد يخدعهم مشان حتى يرجعوا لسوريا كمان يقودوا الوحدات لإعادة الوحدة مباشرة مع عبد الناصر.

أسباب التخطيط للمحاولة الانقلابية الثالثة

أحمد منصور: صلاح نصر كتب، طبعا هم رجعوا هم الاثنان رفعوا تقريرا لعبد الناصر، صلاح نصر كان عنده نسخة من هذا التقرير وكتب ملخصا وموجزا لها في الفصل اللي كتبه تحت عنوان «رأي النحلاوي في المنفى» ومعظم اللي كتبه صلاح نصر هو خلاصة للي أنت أدليت به حوالين أسباب الانفصال في خلال الفترة الماضية، لمن أراد من المشاهدين أن يرجع لمعرفة ما نقله الوزيران إلى عبد الناصر وكمان لو أنت رجعت عشان تشوف بعد خمسين سنة قالوا إيه لعبد الناصر عن هذا الاجتماع اللي دار بينك وبينهم. إبعادك كملحق عسكري في باكستان، رحت أنت باكستان ورفضت أن تبقى وقررت أن تعود مرة أخرى إلى دمشق، عدت إلى دمشق غاضبا في أبريل ١٩٦٢، لم عدت إلى دمشق؟

عبد الكريم النحلاوي: عندما التحقت بباكستان وجدت السفارة والملحق العسكري في وضع مزري جداً للغاية، للأسف أن أقدر أتكلم فيه بالوقت الحاضر، كان مكتب الملحق العسكري عبارة عن غرفة بسيطة متواضعة عادية في بناية في الطابق السفلي من إحدى البنايات وفيها الملحق العسكري أو القائم بالأعمال بهداك الوقت سعيد صباغ وكان من الضباط الاشتراكيين سابقاً جماعة أكرم الحوراني يعيش مع سكرتيرة باكستانية تعلمه اللغة الإنجليزية ما كان يتعلم اللغة الإنجليزية معها ويدير بعض الأمور التافهة البسيطة، شعرت بتقزز وبألم جدا أن يكون مكتب الملحق العسكري لبلد سوريا بهالشكل هذا وطبعا وجدت نفسي كأنه أنا مبعد أو بمنفى لذلك قررت العودة إلى سوريا.

أحمد منصور: رجوعك أزعج المسؤولين السوريين.

عبد الكريم النحلاوي: وقت دخلت إلى سوريا تفاجؤوا في المطار طبعا رجال الأمن الموجودين خبروا أعتقد القيادة وأسرع اللواء نعمت كمال رئيس الأركان إلى المطار واجتمعت معه، قال لي كيف هيك يا عبد الكريم؟ قلت له والله أنتم بعثتوني على منفى ولا بعثتوني على شيء مؤسف في باكستان؟ قال كيف؟ قلت له وصفت له الوضع، قال لي طيب شو بتريد؟ قلت له أنا بأريد أرجع لبلدي كمواطن عادي ما بأريد أي منصب أو أي، قال لي بتعرف أنت إذا رجعت هلق بده يصير قلاقل ومشاكل، قلت له ليش؟ أنا إنسان عادي وخلص انتهينا من كل، قال لي لا يمكن لأن القطعات كلها لسه عم تنتظر مجيئك وما صدقنا إمتى الوضع استقر لحد ما، عودتك هلق بده يصير قلاقل ومشاكل بين الضباط، قلت له ليش هلق أنا إنسان عادي أنا ما بيحق لي أرجع لوطني؟ حاول بشتى الوسائل وحاول يغريني قال لي ودعاني يعني بأي شكل على أساس من أجل هدوء البلد واستقرارها أن أطلع وين ما بأريد..

أحمد منصور: الكل خائف منك.

عبد الكريم النحلاوي: والله ما موضوع خاف وإنما هذا الواقع شعوري أني ما بأريد أتدخل لا بالسياسة ولا بالجيش بأريد أرجع لوطني أعيش كمواطن عادي وإنما هم أرادوا هذا الوضع يعني هذا كان موقفهم بالنسبة لي.

أحمد منصور: ماذا كانت النتيجة؟

عبد الكريم النحلاوي: النتيجة أنني سافرت إلى المغرب..

أحمد منصور: أرسلوك ملحقا عسكريا للمغرب.

عبد الكريم النحلاوي: ملحق عسكري للمغرب، استقبلني السفير سهيل عشي وكان ضابطا في الجيش وبقيت عدة أيام كمان موجود معه..

أحمد منصور: طبعا من يوم ما العسكر سيطروا على السلطة في الدول العربية بقيت الخارجية عسكر بقيت الشركات عسكر بقيت الدنيا كلها عسكر..

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا الموضوع اللي لجأ له عبد الناصر هو اللي بدأبإحالة الضباط..

أحمد منصور: وأنتم قلدتوه مباشرة.

عبد الكريم النحلاوي: لا، هو سهيل عشي كان متقاعدا ما كان عسكريا، سابقا كان عسكرياً.

أحمد منصور: ما هو عسكري يروح يشتغل سفير، خلاص..

عبد الكريم النحلاوي: اللي عينه ناظم القدسي..

أحمد منصور: محافظ، وزير.

عبد الكريم النحلاوي: اللي عينه ناظم القدسي يللي عينه نظام ديمقراطي مو القيادة اللي عينته.

أحمد منصور: طيب خليني أرجع للقصة، ذهابك للمغرب.

عبد الكريم النحلاوي: رحت للمغرب وقعدت عدة أيام في الفندق وكان هو السفير أساسا نازل بالفندق ما كان في دار للسفارة، بعدين بيزورنا مستشار الملك..

أحمد منصور: عبد الهادي بوطالب.

عبد الكريم النحلاوي: عبد الهادي بوطالب وبيرحب فيني وبيقول لي أهلا وسهلا فيك ونحن منعتز بوجودك ومنتقبلك كضيف عنا أما كملحق عسكري بتعرف الأوضاع بيننا وبين عبد الناصر في مصر في إشكالات كثير بده يسبب لنا وجودك كمان إشكالات ومشاكل..

أحمد منصور: حتى ملك المغرب خائف منك!

عبد الكريم النحلاوي: حتى ملك المغرب كان يخشى من عبد الناصر، هذا الواقع، قلت له والله أنا ما بأريد أسبب لكم أي إزعاج وأنا بأتصل بالقيادة عنا وبألاقي كمان ممكن أطلع خارج.. قال لي إذا بتريد كضيف أهلا وسهلا أما كوظيفة هنا بقى الإشكال. طبعا السفير سهيل عشي بعث خطاباً للقيادة وجرى تعديل على تعييني وذهبت إلى بلغاريا، التحقت في

بلغاريا ومعي كان فايز الرفاعي أعتقد وبعثت جبت عائلتي وقعدنا نستقر لحد ما ما منريد أي إزعاجات لبين ما تستقر الأوضاع في سوريا وتعود الأمور إلى مجراها من الناحية العسكرية ومن الناحية السياسية إلا أنه لم يستتب هذا الموضوع.

أحمد منصور: إلى متى بقيت في بلغاريا؟

عبد الكريم النحلاوي: بأعتقد ببلغاريا رحت بأول عام ١٩٦٣.

أحمد منصور: لا، ده أنت رجعت إلى سوريا في نهاية العام ١٩٦٢، صلاح نصر في صفحة ٢٨٣ من الجزء الثاني يقول إن «النحلاوي تسلل في شهر ديسمبر ١٩٦٢ مع بعض رفاقه وحاول مع جماعة الإخوان المسلمين والعناصر التابعة لهم في الجيش القيام بحركة انقلابية لكنه أخفق وأعيد إخراجه مع رفاقه خارج سوريا»، أنا عايز بالتفصيل قصة عودتك الآن مرة أخرى أنك خططت مرة أخرى لعمل انقلاب جديد وعدت إلى سوريا.

عبد الكريم النحلاوي: بـ ١/ ١/ ١٩٦٣ صدر قرار من دمشق بإحالتي لوزارة الخارجية..

أحمد منصور: أيوه ٣١/ ١٢/ ١٩٦٢.

عبد الكريم النحلاوي: ١٩٦٣.

أحمد منصور: لا، ٣١/ ١٢/ ١٩٦٢.

عبد الكريم النحلاوي: أيوه بنهاية العام ١٩٦٢ صحيح. صدر قرار إحالتي لوزارة الخارجية أدركت أن هذا الموضوع طبعا بدافع غير نظيف..

أحمد منصور: القرار صدر من رئيس الأركان، قائد الجيش زهر الدين.

عبد الكريم النحلاوي: من زهر الدين نعم.

أحمد منصور: اللي أنت حطيته.

عبد الكريم النحلاوي: عرفت أن هذا عبارة عن غدر قام فيه مشان يتصرف بالجيش كما يشاء وهو يعلم على أن الجيش ما زال يثق بي ثقة كاملة لذلك أنا قررت العودة إلى سوريا وبدون أي منصب وزاري يعني ما بدي لا ملحق عسكري ولا وزارة الخارجية، اتصل معي

كان في لنا صديق كمان ملحق عسكري في أنقرة اسمه فخري عمر وأرسلوا لي من دمشق ضباط القطعات أرسلوا لي أحد أصدقائنا محامي اسمه نذير الخطيب إلى أثينا ليجتمع معي مشان يبلغني على أن الضباط رفضوا إحالتي إلى وزارة الخارجية.

أحمد منصور: آه، يعني قرار إحالتك للخارجية الآن الضباط التابعون لك..

عبد الكريم النحلاوي: هو اللي سبب إثارة الضباط القطعات بكاملها ولم يقبلوا، رفضوا هذا الأمر.

أحمد منصور: وهذا شجعك على العودة لسوريا لترتيب انقلاب مع هؤلاء الضباط.

عبد الكريم النحلاوي: أنا قبل أن أعلم بهذا الخبر قررت بنفسي العودة إلى سوريا لأعود مواطناً عادياً بدون قبول أي منصب وزاري أو منصب خارجية أو منصب..

أحمد منصور: أنت تقدر تقعد مواطنا عاديا؟

عبد الكريم النحلاوي: طبعا هذا كان شعوري أنا.

أحمد منصور: شعورك إزاي وأنت عارف الجيش كله تبعك وبيشجعك وكلهم عايزينك تبقى الزعيم بتاعهم؟

عبد الكريم النحلاوي: هذا الواقع هذا اللي صار، هذا الواقع. عدت بالسيارة مع فايز الرفاعي إلى أنقرة وانضم لنا فخري عمر وعدنا كمان بسيارتين عاديتين على الطريق واجتزنا الحدود بشكل نظامي وواقعي..

أحمد منصور: يعني الآن عرفوا أنك دخلت؟

عبد الكريم النحلاوي: ما عرفوا، حاليا ما عرفوا.

أحمد منصور: مش بتقول بشكل نظامي؟

عبد الكريم النحلاوي: دخلنا بشكل نظامي بس رجال الأمن ما أدركوا ما عندهم معلومات بمنعنا أو باتخاذ إجراءات بحقنا، أنه كمواطنين عاديين وجوازات عادية رجعنا يعني وضع عادي.

أحمد منصور: لكن رجال الأمن كانوا لسه طيبين وما بيبلغوش أن فلان داخل وفلان

طالع؟

عبد الكريم النحلاوي: بعد ما دخلنا دمشق بيظهر علموا بالوضع وخبروا القيادة بدخولنا إلى دمشق، كنا ما دخلنا للبيت تبعنا دخلنا واجتمعنا في بيت معين..

أحمد منصور: علشان ترتبوا الانقلاب.

عبد الكريم النحلاوي: لا..

أحمد منصور: أمال إيه اللي بترتبوا له؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا ما فكرنا في الانقلاب وإنما اجتمعنا مع بعض الضباط وقالوا إنه نحن مستعدون وجاهزون لعمل انقلاب، قلت لهم أنا رفضت أن يقوموا بأي عمل، قال طيب هلق أنت حولوك للخارجية بكره بيحولونا كمان نفس الشيء، يعني صار الوضع بيتعلق فيهم، إذا أنت طلعت بالخارجية أنت وبعض إخوانك كمان هم نفسهم بدهم يلحقونا، قلت لهم طالما أنتم موجودون في قطعاتكم ما حدا بيقارشكم وأنا بأفضل أنه هلق تتريثوا ما يقوم أي أحد بأي حركة منكم، وذهبوا على هذا الأساس أنه ما عاد في أي حركة..

أحمد منصور (مقاطعاً): تفتكر تاريخ الاجتماع اللي عقدته معهم؟

عبد الكريم النحلاوي: والله يمكن بـ ٢..

أحمد منصور: ٢ يناير؟

عبد الكريم النحلاوي: ٢ يناير إيه بأول سنة ١٩٦٣.

أحمد منصور: طبعا على الصعيد السياسي حكومة الدكتور بشير العظمة استقالت في أيلول/ سبتمبر وخالد العظم شكل وزارته الخامسة والأخيرة ودي فضلت لحد انقلاب ٨ مارس/ آذار عام ١٩٦٣ لكن على الصعيد العسكري كان لا زال الوضع متوترا.

عبد الكريم النحلاوي: الوضع متوتر واللي سببه هو زهر الدين بإحالتنا لوزارة الخارجية وأنا بهداك الوقت فعلاً شعوري كان أن أرجع كمواطن عادي دون التدخل في قضايا السياسية أو العسكرية إلا أن ضباط الجيش أبوا إلا أن.. وخافوا على مصيرهم طالما أنا صدر أمر بنقلي لوزارة الخارجية معناتها هم كمان نفسهم بدهم يصفوا خارج الجيش.

أحمد منصور: أشيع خبر عودتك، أصبح هناك استنفار في الجيش وأصبح هناك مخاوف أن عبد الكريم النحلاوي رجع من أجل القيام بانقلاب جديد.

عبد الكريم النحلاوي: هذا شعورهم هم أو تفكيرهم هم، هذا تفكيرهم هم.

أحمد منصور: أنت كنت أيضا على اتصال بالضابط في القطعات.

عبد الكريم النحلاوي: بالقطعات لا، اتصلت مع بعض الضباط في أحد البيوت، حتى اتصلنا في الاجتماع الثاني بعدما قلت لهم إنه ما بأريد أنا تقوموا بأي عمل روحوا لقطعاتكم والأوضاع خليها تستقر والبلد ما بحاجة لهزة ثانية يكون فيها مشاكل يستغلها عبد الناصر، راحوا لقطعاتهم، بعد يوم أو يومين كمان بيطلبوني لاجتماع حصل في بيت فايز الرفاعي.

أحمد منصور: من فايز الرفاعي؟

عبد الكريم النحلاوي: أحد زملائنا اللي سافر معنا التسعة اللي كنا، قالوا لي نحن قررنا نقوم بعمل انقلاب ونزيح زهر الدين والضباط اليساريين اللي موجودين معه، قلت له أنا قلت لكم سابقا إنه ما أوافق ولا أقبل أن تقوموا بأي عمل يسبب إزعاجا في البلد، خلي البلد تستقر ما بحاجة لهزة جديدة، قال وضعوني تحت الأمر الواقع إما أنت معنا وإما غير معنا نحن بدنا نقوم بهالعمل، وضعوني تحت الأمر الواقع..

أحمد منصور: فقبلت أن تتزعم هذه المحاولة؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا ما أحبيت أن أتخلى عنهم لأنه هم ضحوا بأرواحهم، قلت لهم أنا لا يمكن أتخلى عنكم بس بدي أشوف الموقف اللي بدكم تقوموا فيه أنه هل تقدير الموقف سليم أو صحيح أو لا، كان في ضباط من الطيران كلهم كانوا موافقين نفس الوضع ضباط قطعات بقطنا كمان موافقين بس لاحظت على أنه في أمور غير عادية..

أحمد منصور: مثل؟

عبد الكريم النحلاوي: مثلا أحد الضباط كان من القوميين العرب أو السياسيون كانوا بيريدوا يزجوا بالجيش بهالأتون حتى يتخلصوا من القيادة من زهر الدين وعناصره، هذا ناظم القدسي ومعروف الدواليبي، هذا اللي شعرت فيه وهذا كان مؤكدا وكانوا هم على علم

بهذه العملية..

أحمد منصور: ناظم القدسي والدواليبي؟

عبد الكريم النحلاوي: ناظم القدسي والسياسيون كانوا على علم بهالعملية هذه..

أحمد منصور: عرفت منين؟

عبد الكريم النحلاوي: من بعض الضباط أنه هم دفعوهم لهالموضوع هذا من أجل إزاحة زهر الدين عن قيادة الجيش وتعيين قائد موال للحكومة يعني كان في تلاعب بهالضباط من أجل تسخيرهم لمصالحهم، ما كان عندهم نية سليمة في وضع البلد إطلاقا..

أحمد منصور: متى اكتشفت هذا؟

عبد الكريم النحلاوي: من وقتها حاولت أن أبعدهم عن هالموضوع، للأسف ما أمكن إلا أنهم أقدموا على عمل عصيان، قلت لهم طالما مقررين أنتم يكفي أن تنزل وحدة معينة بإمرة ضابط اسمه صدقي العطار للأسف ويقوم باعتقال زهر الدين والضباط اليساريين أما بالنسبة للوضع السياسي لا يمس إطلاقا لأنه كانوا السياسيون على علم بالموضوع.

أحمد منصور: صلاح نصر بيقول صدقي العطار ده كان من الإخوان المسلمين وأنت مرتب معه.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: وأنت مرتب معه؟

عبد الكريم النحلاوي: لا.

أحمد منصور: أنت ما أنت قلت لهم الآن إن وحدة تنزل..

عبد الكريم النحلاوي: لا، لأنه هو كان ضابطا موجودا في القطعات ونفذ في ٢٨ أيلول ولكن صدقي العطار كان هو مفروض ينزل بالوحدة هو يعتقل زهر الدين، للأسف غدر بإخوانه وراح اتصل بزهر الدين وأوجد نفسه أنه هو ما له علاقة بأي عمل بيحصل في المستقبل.

أحمد منصور: ما انعكاس هذا؟

عبد الكريم النحلاوي: نعم؟

أحمد منصور: ما انعكاس هذه الخطوة؟

عبد الكريم النحلاوي: ذهب للأركان اجتمع بالأركان.

أحمد منصور: بعدما أبلغ زهر الدين؟

عبد الكريم النحلاوي: بعد ما أبلغ زهر الدين، ما قال له إنه في حركة وإنما ظهر أمامهم أنه هو إذا ظهر أي شيء هو بعيد عن الموضوع ما له علاقة فيه ورفض أن يقوم بتنفيذ العملية.

اجتماع القصر الجمهوري وانهاء عصيان قطنا

أحمد منصور: واضح أنه كان في عملية فوضى، هناك اجتماع عقد في القصر الجمهوري في ١٣ يناير ١٩٦٣ دعي إليه كل السياسيين وكثير من العسكريين، أنت كيف دعيت إلى هذا الاجتماع؟

عبد الكريم النحلاوي: أنا كنت موجوداً في منزل أخي موجود فيه ودريت أنه صار في عصيان بقطنا وكنت أتوقع أن تنجح الحركة بإزاحة فقط زهر الدين دون المساس بالوضع السياسي ولكن تطور الموضوع وهذا الضابط ما نزل ولا اعتقل زهر الدين لأنه صار عنده علم فيها وعندما علم توارى عن الأنظار مبدئيا إلى أن اجتمعت الحكومة والسياسيون اللي تكلمت عنهم في القصر الجمهوري، بدؤوا يفتشون عني إلى أن اتصلت مع أحد أصدقائي وهو العقيد سعيد عاقل مدير سلاح الإشارة قال لي يا أخي وين أنت موجود؟ قلت له والله أنا موجود بدمشق، قال إيه الدنيا قائمة وقاعدة وخربانة، قلت له خير؟

أحمد منصور: على أساس أنك أنت اللي وراء الانقلاب وحركة العصيان؟

عبد الكريم النحلاوي: لا، لا، لا أعلم شيئا يعني فعلا ما كنت على علم بشيء شو صار، كنت غائباً جداً عما حدث. قال لي الوضع سيء جدا والسياسيون والعسكريون مجتمعون في القصر الجمهوري، قلت له والله أنا حاضر، قال عم يدوروا عليك يفتشوا عنك، تواعدت أنا وإياه في مكان ورحنا للقصر الجمهوري لقيت هرج ومرج السياسيين

والعسكريين..

أحمد منصور (مقاطعا): إيه اللي لقيته في القصر الجمهوري لأن الاجتماع ده مهم جدا ومعظم الناس كتبوا عنه وعايز أعرف روايتك أنت له.

عبد الكريم النحلاوي: وجدت السياسيين..

أحمد منصور: من أهم السياسيين اللي لقيتهم؟

عبد الكريم النحلاوي: خالد العظم وأسعد الكوراني وعصام العطار وكثيرون ورشاد برمدا، كل السياسيين والوزراء كانوا موجودين وأكرم الحوراني كمان موجود، طبعا سلمت عليهم وأنا ذاهب بدي أسلم على ناظم القدسي رئيس الجمهورية بيشوفني زهر الدين كان موجودا بين الضباط..

أحمد منصور: نعم، رئيس الأركان.

عبد الكريم النحلاوي: بيقول لي يا أخ عبد الكريم، خير؟ قال لي روح شوف هدول جماعتك بقطنا عاملين عصيان، قلت له ليش عم تواجهني بهاللهجة هذه؟ مو أنت قائد الجيش كيف أصدرت أمرا بإحالتي وبتعرف أنه بده يكون نتيجتها هذا الدمار اللي أنت سببته لنفسك وسببته لهالبلد هذه؟ كيف أنت قائد جيش بتعتبر حالك قائد جيش أنت وبتصدر هيك قرار؟ يعني تكلمت كلاما طبعا واجهته وهو انصدم قال لي روح دبرهم، قلت له أنا ما لي علاقة أنا صفيت إنسان في وزارة الخارجية إنسان مدني خارج عن نطاق الجيش، أنت مفروض كقائد جيش أنت تقوم بتلافي هذا العصيان اللي سببته أنت بقراراتك وبإجراءاتك الخاطئة، طبعا همد هو..

أحمد منصور: كان قدام الجميع هذا الكلام؟

عبد الكريم النحلاوي: على مسمع جميع الحاضرين من سياسيين وعسكريين، طلبوا مني أن أطلع أنا لأنه أنا بأقدر مثلا على ادعائهم أنه بأستطيع أهدئ الضباط ويتراجعوا عن العمل اللي قاموا فيه، قلت لهم أنا لم أعد ضابطا حاليا أنا هلق إنسان مدني وما بيحق لي أن أروح، ترجوني وإجا بعض الضباط منهم كان مطيع سمان ومسلم صباغ وهاشم آغا ومحمد التل

كلهم عقداء أقدم مني قال ما في إنسان حدا يقدر يجمد هالضباط ويردعهم غير أنت، قلت لهم أنا لا يمكن أن أخرج لأن الوضع صار معقدا وما بأعرف التيارات اللي داخلة فيهم والتيارات المضادة لهم أن أقوم بأي إجراء إطلاقا، إذاً بهالوقت هذا تشكلت لجنة أعتقد من هاشم آغا ومحمد التل وذهبوا إلى الضباط بعدما أخذوا وعودا من قائد الجيش زهر الدين بأن لا يمسهم إطلاقا إذا عادوا إلى ثكناتهم ويصدر أمرا بإعلان حالة طوارئ خلال هالفترة هذه ويعود الأمور إلى مجاريها.

أحمد منصور: فوضى.

عبد الكريم النحلاوي: نعم. أنا رجعت إلى البيت..

أحمد منصور (مقاطعاً): قبل ما ترجع البيت، مطيع السمان في صفحة ٢٦٠ يقول «إن رئيس الجمهورية ناظم القدسي صاح بأعلى صوته الله يخرب بيتكم يا عسكر، رايحين تضيعوا استقلال البلاد بتصرفاتكم، وانهمرت دموعه وعلا نحيبه أمام الجميع من الأوضاع المأساوية التي وصل إليها الوضع في سوريا».

عبد الكريم النحلاوي: غير صحيح ولا أعتقد ولا شفت أنا هالشيء هذا ما عندي علم.

أحمد منصور: ما شفتش المنظر ده؟

عبد الكريم النحلاوي: ما شفته لا إطلاقا.

أحمد منصور: ولا سمعت ناظم القدسي يتهمكم أنتم العسكر بأنكم السبب فيما وصلت إليه الأوضاع المتردية في سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: على الإطلاق لم يحصل شيء من ذلك إطلاقا أبدا وإنما كان اختلاقا من مطيع سمان.

أحمد منصور: ما جايز تم وأنت مش موجود، أنت لم تكن موجودا طوال الوقت.

عبد الكريم النحلاوي: أنا موجود.

أحمد منصور: لست من أول الأمر إلى آخره.

عبد الكريم النحلاوي: بيجوز، محتمل قبل ما أجي أنا.

أحمد منصور: نعم، قل لم أره لكن لا تكذّب الآخرين..

عبد الكريم النحلاوي: ما عندي علم قلت لك ما عندي علم.

أحمد منصور: لأن ممكن الآخرين رأوا أشياء من المشهد أنت لم ترها.

عبد الكريم النحلاوي: صحيح.

أحمد منصور: الآن بعدما عدت إلى بيتك لم قرروا إبعادك مرة أخرى إلى ألمانيا؟

عبد الكريم النحلاوي: في اليوم التالي بيزورني مطيع سمان قائد قوى الأمن الداخلي والعقيد أكرم خطيب رئيس شعبة التنظيم والإدارة في قيادة الجيش مكان أحمد زكي اللي كان موجود وبيعرضوا علي بيقولوا لي الوضع صار خطير جدا والوضع مبلبل بين السياسيين والعسكريين ووجودك هون كمان هو اللي سبب هالإشكال هذا وترجوني أن أطلع خارج سوريا والموضوع كان متفقين بعض الضباط وهم منهم، هاشم آغا ومطيع سمان على إزاحة الفريق زهر الدين من قيادة الجيش..

أحمد منصور: وأزاحوه بالفعل.

عبد الكريم النحلاوي: إزاحة زهر الدين من قيادة الجيش يعني ناظم القدسي والحكومة معروف الدواليبي وبقية المجموعة السياسيين قرروا إزاحة زهر الدين ولكن مجيئي إلى سوريا هو اللي..

أحمد منصور: لخبط المسألة.

عبد الكريم النحلاوي: لخبط الموضوع وغير العملية كلها، قلت لهم أنا رجعت لبيتي كإنسان عادي أرفض أن أروح لوزارة الخارجية أو للجيش بقى هذا حدا بيمنعني أن أرجع كمواطن عادي؟ قال وجودك لا يمكن يؤمن الاستقرار والأمن في البلد طالما أنت موجود، وترجوني أطلع لأي بلد لأي مكان وهم بس يستقر الوضع بيرجعوني أو أرجع للبلد كمواطن أو إلى أي وظيفة أريدها، قلت لهم موضوع أنا لا أرغب ولا..

أحمد منصور (مقاطعاً): المهم في الآخر سافرت.

عبد الكريم النحلاوي: سافرت.

أحمد منصور: وكل الضباط اللي عملوا المحاولة تم سجنهم بعد ذلك.

عبد الكريم النحلاوي: سافرت إلى بون وخلال مغادرتي إلى سوريا زهر الدين غدر بالضباط بعدما أعطوهم تطمينات ووعدوهم أنه ما بيصيبهم أي شيء غدروا فيهم واعتقلوهم وحطوهم بالسجون. في بون بيجي وفد من سوريا برئاسة عزت الطرابلسي وزير الاقتصاد وخليل كلاس وزير المالية من أجل مشروع سد الفرات ومشاورة مع الحكومة الألمانية، في خلال دعوة عشاء بينطلق خليل كلاس وبيقول لي يا أخ عبد الكريم يا ريت بقى تتركوا هالبلد ترتاح ويبعد العسكريون عن التدخل في الأمور السياسية، قلت له العسكريون بألف خير لو السياسيون يبعدوا عنهم وتسييسهم في الأمور السياسية.

أحمد منصور: من ستين سنة والعسكريون والسياسيون في سوريا عمالين يرموا اللوم على بعض ولم تتوقف تدخلات العسكريين، وقع انقلاب في ٨ مارس/ آذار عام ١٩٦٣ أزاح البعثيون والناصريون الذين قاموا به بالسلطة القائمة حيث لا زال البعثيون يمسكون بالسلطة في سوريا إلى الآن، ما وقع هذا الأمر عليك؟

عبد الكريم النحلاوي: هذا شيء طبيعي نتيجة الفوضى اللي كانت وتسلط ومناورات السياسيين من جهة ومناورات العسكريين من جهة ثانية.

أحمد منصور: ألم تكن أنت سببا في هذا المأزق الذي وصلت إليه سوريا؟

عبد الكريم النحلاوي: والله هذا يعني أنا ما بأحكم عليه بيحكموا عليه المحللون السياسيون والعسكريون بيحكموا عليه.

أحمد منصور: ألم تكن الوحدة بكل عيوبها وبكل ما كان فيها أفضل من الأوضاع الضبابية والفوضوية التي وصلت إليها سوريا بعد الانفصال؟

عبد الكريم النحلاوي: لا أعتقد أن الوحدة كانت ستستمر فيما لو استمرت على وضعها اللي كانت موجودة فيه..

أحمد منصور (مقاطعاً): من المسؤول؟

عبد الكريم النحلاوي (متابعاً): إلا بدها تقوم بعض قوات تقوم بالعمل اللي قمت به

أنا.

أحمد منصور: من المسؤول عن الأعمال الفوضوية والفوضى اللي عاشت فيها سوريا من بعد الوحدة إلى ١٩٧١ تقريباً؟

عبد الكريم النحلاوي: المسؤول عنها بالدرجة الأولى عبد الناصر لأنه هز عروشا وخلق الفتن والمشاكل في معظم البلاد العربية.

أحمد منصور: وأنتم السوريون براءة؟

عبد الكريم النحلاوي: ونحن السوريين ساهمنا أو أو ساهم عدد كبير من الضباط اللي كانوا يلوذون بالولاء لعبد الناصر بحجة الوحدة والوحدة منهم براء.

أحمد منصور: بعد مرور ما يقرب من خمسين عاما من هذه الأحداث كيف تنظر إليها وكنت أحد أكبر صانعيها؟

عبد الكريم النحلاوي: يعني أرى أن الوضع يجب أن يكون يرتدع السياسيون ويعتبروا من الماضي مع العسكريين ويعودوا كوحدة ويتحاشوا الأخطاء التي وقعت في الماضي من أجل مواجهة عدو مشترك وهو إسرائيل الذي يتربص بالأمة العربية بكاملها ونلاحظ ما يحصل في العراق وفي أفغانستان وفي السودان وفي فلسطين بالذات، مفروض السياسيون هم يعتبروا من الماضي ويقدروا للمستقبل.

أحمد منصور: ألست نادما على ما قمت به في ٢٨ أيلول/ سبتمبر؟

عبد الكريم النحلاوي: إطلاقا.

أحمد منصور: لو عاد الوضع إلى ما كان عليه ستقوم بالانقلاب مرة أخرى؟

عبد الكريم النحلاوي: سأقوم في المرة الثانية والثالثة لأني كنت على حق وكان الوضع يسير إلى التدهور.

أحمد منصور: كيف تنظر إلى المستقبل؟

عبد الكريم النحلاوي: وأنظر بنفس الوقت على أن عبد الناصر خلال فترة حكمه ما قام بأي إجراء تصنيع كما يجب لمواجهة إسرائيل العدو المشترك للجميع.

أحمد منصور: كيف تنظر للمستقبل في ظل هذه الصورة؟

عبد الكريم النحلاوي: المستقبل غامض ومجهول وآمل أن تحصل صحوة لهالأمة العربية والإسلامية لتغيير الاتجاهات التي تتلاعب والأمواج التي تتلاطم في هذه الشعوب الضعيفة المستكينة.

أحمد منصور: أرهقتك معي طوال ثلاثة أسابيع، منذ أكثر من خمس سنوات وأنا ألاحقك حتى أسجل هذه الشهادة، منذ شهرين وأنا أجلس بين الكتب في شبه عزلة أعيش بين الانقلابات والمؤامرات حتى أني لم أكن أستطيع أن أنام وحينما أنام تأتيني كوابيس الانقلابات، أتمنى أن أنام اليوم نوما عميقا وأن تستريح أنت أيضا من العناء الذي سببته لك طوال الأسابيع الثلاثة الماضية من الاستماع والتحضير والتسجيل.

عبد الكريم النحلاوي: الله معك.

أحمد منصور: شكرا جزيلا لك.

عبد الكريم النحلاوي: ويحميك، شكرا لك.

أحمد منصور: شكرا على تحملك لي أيضا وعلى الإرهاق الكبير الذي أرهقتك فيه.

عبد الكريم النحلاوي: الله يسلمك ويبارك فيك.

أحمد منصور: شكرا جزيلا لك. كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن متابعتكم، حتى ألقاكم في حلقة قادمة مع شاهد جديد على العصر هذا أحمد منصور يحييكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نرجو أن نكون في نقل هذه الحلقات من شاهد على العصر التي كانت مع قائد انقلاب الانفصال العقيد عبد الكريم النحلاوي قد سلطنا مزيدا من الضوء على أسباب قيام هذا الانقلاب والتداعيات التي تبعته.

لقد تبين منذ الساعات الأولى للانقلاب أن القائمين به لم يحضروا له تحضيراً جيداً، كما أنه لم يكن هناك أية فكرة واضحة عما يجب عليهم القيام به، فقد وجدوا أنفسهم منذ البداية في حالة من البلبلة والفوضى إلى أبعد الحدود في داخل الجيش وخارجه.

لم يكن هؤلاء الضباط الذين قاموا بالانقلاب يريدون في الأصل -كما كانوا يقولون ويصرحون- إعلان القطيعة والانفصال الكامل بين سورية ومصر. وسواء كان ذلك صحيحاً أو تكتيكاً، فقد استغلوا الاستياء الشعبي العام، خاصة بين صفوف الجيش، حتى يقدموا بعض المطالب المتعلقة بالجيش السوري إلى المسؤولين المصريين في دمشق. ولكنهم ازدادوا تشدداً وجرأة في حركتهم الانقلابية، عندما لاقت هذه كثيراً من عدم الاكتراث من قبل ضباط الجيش. وكان هذا تأييداً ضمنياً مؤيداً ومشجعاً لهم. لذلك فإن القائمين على الانقلاب الانفصالي، لم يجدوا أمامهم عملياً أية مقاومة تذكر.

وهكذا طويت هذه الصفحة الوردية الجميلة من حياة أمتنا بخيبة أمل كبيرة وعميقة، وقد شوهت أحلامها وأمانيها في الوحدة حفنة من الضباط الصبية المغامرين، سواء مما استعجلوا في إقامتها أو ممن نقضوا غزلها.

الانقلابيون والمشير عامر

على أثر المشاورات والاتصالات المكثفة بين المشير عبد الحكيم عامر وقادة الانقلاب، تم الاتفاق بينهم منذ الساعات الأولى، على النقاط الرئيسية التالية(١):

١- تشكيل قيادة الجيش الول من الضباط السوريين فقط. وبناء على هذا الاتفاق تم تشكيل القيادة الجديدة من: الفريق جمال فيصل قائداً للجيش الأول (وهو نفس منصبه وقد احتفظ به)، اللواء صوايا رئيساً للأركان، العقيد جاسم علوان والعقيد راشد قطيني والعقيد حسين القاضي.

٢- ترحيل الضباط المصريين إلى مصر وإعادة الضباط السوريين من القاهرة إلى سورية.

٣- تعيين معاون لقائد الجيش الثاني (أي الجيش المصري) من بين السوريين، إذا كان معاون قائد الجيش الأول ضابطاً مصرياً.

وبعد هذا الاتفاق مباشرة أعلن ضباط التمرد بعدظهر يوم (٢٨) أيلول بيانهم المشهور

(١) ص(٢٨٩/ ١) دندشلي - المصدر السابق.

رقم (٩)، حيث أبدوا فيه تمسكهم ودفاعهم عن القومية العربية والوحدة، ويصرحون بأنهم لا ينوون المسّ بما حققته من انتصارات، كما أنهم قد عرضوا (قضايا الجيش وأهدافه على المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الإجراءات المناسبة لصالح وحدة وقوة الجمهورية العربية المتحدة)[١].

وقد أبدى بعض الضباط المشاركين في الانقلاب معارضتهم لهذا البيان وأظهروا استياءهم، كذلك لم يقبل جمال عبد الناصر بالاتفاق الذي تم بين الانقلابيين والمشير عبد الحكيم عامر[٢].

وقد استقبلت غالبية الشعب ومعظم قطاعات الجيش هذا الاتفاق مع المشير عامر وإذاعة البيان التاسع بكثير من الارتياح، حيث عمت المظاهرات الشعبية تعبيراً عن الفرحة شوارع دمشق وحلب.

لقد وجد ضباط الانقلاب أن انقلابهم أصبح أمراً واقعاً وأن الانفصال بات محتوماً، مما زاد في دهشتهم لهذه السهولة المذهلة التي نجحت بها عمليتهم.

ويذكر اللواء عبد الكريم زهر الدين، على لسان احد ضباط الانقلاب قوله: (نحن لم نكن نتصور تطور الموقف وبلوغه هذا الحد)[٣].

وفي اليوم التالي للانفصال، كلف المين العام للاتحاد القومي في دمشق الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل الحكومة.

وفي الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم ٢ تشرين الأول ١٩٦١م التأم اجتماع في دار السيد أحمد الشراباتي، ضم سياسيي سورية من كل الألوان والأطياف والاتجاهات، وكان أهم الحاضرين (صبري العسلي وخالد العظم وأكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ومأمون الكزبري ونجيب الأرمنازي).

---

(١) ص(٥٥-٧٠) مذكراتي عن فترة الانفصال - اللواء عبد الكريم زهر الدين.

(٢) ص(٢٩٠/ ١) دندشلي - المصدر السابق، وص(٥٥-٧٠) زهر الدين - المصدر السابق.

(٣) زهر الدين - نفس المصدر.

وأعلن بيان يحمل تواقيع كل ممثلي الأحزاب والهيئات والشخصيات السياسية المستقلة المعروفة في سورية، وفي مقدمتهم قادة حزب البعث العربي الاشتراكي، ما عدا جماعة الإخوان المسلمين، الذين رفضوا الانقلاب جملة وتفصيلا. وصاغ البيان نجيب الأرمنازي وصلاح الدين البيطار. وكان لهذا البيان القول الفصل في أن البلاد بمجموع آراء العاملين في الحقل السياسي موافقون على إنهاء الوحدة. ورسخ هذا البيان أسس الانفصال[1].

في اليوم الأول من شهر كانون الأول ١٩٦١م أعلنت حكومة الكزبري أنه سيكون موعداً للانتخابات التشريعية والاستفتاء على الدستور المؤقت (وكان القصد من ذلك ترسيخ الجمهورية السورية المنفصلة عن مصر، باعتبار أن الوحدة معها تمت باستفتاء شعبي فيجب أن يتم الانفصال عنها باستفتاء شعبي آخر).

وتشكل مجلس النواب وانتخب مامون الكزبري رئيساً له بعد أن هزم منافسه جلال السيد (بعثي) بحصوله على (١١٤) صوتاً مقابل (٤٧) صوتاً. وحدد المجلس يوم ١٤ كانون الأول موعداً لانتخاب رئيس الجمهورية[2].

وأصبح الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية السورية، وكلف الدكتور معروف الدواليبي بتشكيل الحكومة وجاءت على الشكل التالي[3]:

الدكتور معروف الدواليبي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية- حزب الشعب.

رشاد برمدا: وزيراً للتربية والتعليم- حزب الشعب.

أحمد قنبر: وزيراً للداخلية- حزب الشعب.

محمد الشواف: وزيراً للأشغال العامة- حزب الشعب.

جلال السيد: نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة- حزب البعث.

عدنان القوتلي: وزيراً للاقتصاد- مدعوم من قبل الجيش.

---

(١) ص(٢٠٢-٢٠٣/ ٣) مذكرات العظم - المصدر السابق.

(٢) ص(٢٢٤-٢٢٥/ ٣) نفس المصدر.

(٣) ص(٢٢٧-٢٣٠/ ٣) نفس المصدر.

رشيد الدقر: وزيراً للمالية - مدعوم من الجيش.

محمد عابدين: وزيراً للعمل - مدعوم من الجيش.

فؤاد العادل: وزيراً للإعلام والإرشاد - مدعوم من الجيش.

محمود العظم: وزيراً للصحة - مستقل.

أحمد علي كامل: وزيراً للمواصلات - مستقل.

نعوم السيوفي: وزيراً للتخطيط - مستقل.

بكري قباني: وزيراً للإصلاح الزراعي - الحزب الوطني.

سهيل الخوري: وزيراً للشؤون البلدية والقروية - الحزب الوطني.

مصطفى الزرقا: وزيراً للعدل والأوقاف - من العلماء.

عبد الرحمن هنيدي: وزيراً للصناعة - من جماعة الشيشكلي.

لم يمضِ سوى وقت قليل على الانفصال، وقبل أن يتمكن ضباط الانقلاب من التقاط أنفاسهم وترسيخ اقدامهم في الحكم، وقبل أن تتم عملية الانتخابات النيابية ونجاح القدسي بمنصب رئاسة الجمهورية وتشكيل الدواليبي لوزارته، حتى طفت على السطح الخلافات العميقة والاتهامات المتبادلة بين الضباط الذين قادوا عملية الانفصال. فقد القي القبض على عدد منهم، وبصورة رئيسية المقدم حيدر الكزبري (المنفذ الفعلي للانقلاب) والعميد فيصل سري الحسيني، وحوكموا من قبل القيادة العسكرية بتهمة إقامة علاقات تآمرية وثيقة مع عملاء في الخارج، بهدف فصل عرى الوحدة بين سورية ومصر. كما اتهم رئيس الوزراء الدكتور مأمون الكزبري بقبض الأموال من الخارج. ولكن اكتفت قيادة الجيش بإقالته من رئاسة الوزراء، لعدم توفر (الأدلة) لإدانته. ووصف العقيد شرف زعبلاوي، رئيس شعبة المخابرات، المقدم حيدر الكزبري (بالخائن المتآمر من أجل القيام بحركة ٢٨ أيلول - الانفصال - وبأنه قبض الأموال الطائلة لهذه الغاية). وفي نفس الوقت، فإن الصراع من أجل السلطة قد احتدم بين تكتل (عبد الكريم النحلاوي ونبيه هندي وهشام عبد ربه وفايز

الرفاعي) وبين مجموعة (موفق عصاصة وعبد الغني دهمان)[1].

في هذه الظروف المضطربة، والاتهامات المتبادلة، وجدت القوى والأحزاب والكتل السياسية نفسها مرغمة للمشاركة في الحكم، وتقاسم المجلس النيابي الجديد فيما بينها. فقد ضم هذا المجلس: حزب الشعب، والحزب الوطني، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب البعث بشقيه (العفلقي والحوراني)، والكتل العشائرية، والمستقلون. فيما عدا الحزب الشيوعي الذي منع رئيسه خالد بكداش من العودة إلى البلاد وحظر على أعضائه التقدم للانتخابات[2].

ودام حكم وزارة الدواليبي إلى أن ألقي القبض على أعضائها على يد رجال الانقلاب الذي قاده عبد الكريم النحلاوي في ٢٨ آذار ١٩٦٢م.

الانقلاب الثامن
انقلاب عبد الكريم النحلاوي ٢٨ آذار ١٩٦٢م

ليل السابع والعشرين من آذار عام ١٩٦٢م تم اعتقال الوزارة بما فيها رئيسها معروف الدواليبي بالإضافة إلى: مأمون الكزبري وصبري العسلي ولطفي الحفار وخالد العظم (رؤساء وزراء سابقين) وجلال السيد ورشيد الدقر ومحمد عابدين وسهيل الخوري وعبد الرحمن الهندي وأحمد قنبر وبكري القباني وعدنان القوتلي وفؤاد العادل ومصطفى الزرقا وأحمد علي كامل ومحمد الشواف ومحمود العظم ونعوم السيوفي (أعضاء وزارة الدواليبي) وفيضي الأتاسي وسعيد تلاوي وعبد الكريم دندشي وعوض بركات وزياد إسماعيل وعادل العجلاني وحنين صحناوي ورشدي الكيخيا (أعضاء في مجلس النواب). حيث اقتيدوا إلى سجن المزة العسكري الشهير[3].

---

(١) ص(١٤٤-١٤٧) زهر الدين - المصدر السابق، و(ص٢٩٨-٢٩٩/ ١) دندشلي - المصدر السابق، وص(٢١٧/ ٣) مذكرات العظم - المصدر السابق.

(٢) ص(٢٣٠/ ٣) العظم - نفس المصدر، وص(٢٩٩/ ١) دندشلي - نفس المصدر.

(٣) ص(٢٦٦-٢٦٩/ ٣) مذكرات خالد العظم.

وفي الساعات الأولى من صباح الثامن والعشرين من آذار أذيع البيان العسكري الأول يعلن أن قيادة الجيش قامت بحركة وطنية واستولت على الحكم وأنقذت البلاد من شرور الرجعية الإستعمارية العميلة، ثم أعلن حل مجلس النواب، واستقالة رئيس الجمهورية واعتقال أعضاء الوزارة وعدد من النواب، وأنهم سيحالون إلى القضاء، وإعادة الأوضاع السليمة إلى البلاد(1).

عم البلاد استياء شعبي كبير مما يحدث في الساحة السياسية من اضطرابات وعدم استقرار وتناقضات وتقلبات وانقلابات، وامتد الاستياء إلى صفوف الجيش، فقد كان معظم ضباطه غير مؤيدين للانقلاب العسكري في ٢٨ أيلول ١٩٦١م الذي أطاح بدولة الوحدة وفصل سورية عن مصر، وكان الجيش يتطلع إلى تصحيح الأوضاع التي سادت عهد الوحدة بما يتلاءم مع أماني وتطلعات الشعب السوري.

وكان ضباط الجيش في نفس الوقت يعيشون حالة من التناقض والبلبلة وعدم الثقة والتناحر بين المتحزبين منهم وغير المتحزبين أو ما كان يعرف بالضباط الناصريين.

لقد كان يتداخل في صفوف الجيش تيارات سياسية عدة منذ سنَّ (الديكتاتور الأرعن حسني الزعيم) نغمة الانقلابات وانصراف الجيش عن مهمته الأساسية وهي الدفاع عن الوطن إلى السياسة والتدخل في شؤون الحكم، حتى بات -إذا صح التعبير- يتوزع إلى كتل متناحرة متصارعة. وكثر الحديث في تلك الاونة عن قيادات القوات المسلحة كأنها قطاعات شبه مستقلة الواحدة عن الأخرى: القيادة الشرقية، والقيادة الغربية، والقيادة الوسطى، وقيادة الجبهة.. إلخ. وكانت تنشأ التجمعات أو تعقد التحالفات بحسب الميول السياسية أو العلاقات الشخصية أو الإقليمية أو الطائفية. ويمكن القول أن أغلب هذه العلاقات كانت تقوم على أساس من الانتهازية والمصلحة الشخصية.

في هذا الجو أقدم العقيد عبد الكريم النحلاوي مدعوماً من انصاره المعروفين بت(قيادة دمشق) للقيام بانقلابه في ٢٨ آذار، مستغلاً استياء الشعب والجيش عموماً من حكم

---

(١) ص(٢٦٨/ ٣) نفس المصدر.

الانفصال. وكانت الطريق أمامه مفتوحة (كي يقيم نظاماً شبيهاً بنظام أديب الشيشكلي)[1].

ولكي يؤمن النحلاوي الغطاء الوحدوي لانقلابه (أعلن تمسكه بوحدة البلاد العربية ورغبته في إعادة الحوار مع القاهرة من أجل العودة إلى الوحدة السورية- المصرية ضمن غطار الجمهورية العربية المتحدة).

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر كان على علم، من قبل أنصار النحلاوي، بنيتهم القيام بانقلاب ضد النظام الانفصالي في سورية، وإنه ربما شجعهم على الإقدام على ذلك، ولأسباب عدة ومختلفة. وقد يكون هدف عبد الناصر من وراء ذلك، زيادة الاضطرابات للحيلولة دون الاستقرار السياسي في سورية.. وعلى كل حال، فإن هناك شيئاً ثابتاً وهو أن ثلاثة من قادة الانقلاب وهم: (زهير عقيل ومحمد منصور وفايز الرفاعي، قد اجتمعوا بعبد الناصر في القاهرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٢م)[2]، أي بعد ثلاثة أشهر ونيف من الانفصال السوري، حاولوا أن يظهروا له أنه لم يكن في نيتهم أبداً فك الوحدة بين سورية ومصر وإنما فقط تصحيح الانحرافات والأخطاء التي ارتكبت في تلك الحقبة.

وبعد يومين من قيام الانقلاب، أي بتاريخ ٣٠ آذار، انطلقت حركة تمرد من حمص وعمت سريعاً أنحاء البلاد. وقد قام بها بعض الوحدات العسكرية ضد قيادة الجيش في دمشق.

ووقعت من جراء ذلك صدامات أدت إلى سقوط عدد من الضحايا بين الضباط والجنود، خاصة في مدينتي حلب وحمص، حتى أصبحت سورية على شفير حرب أهلية طاحنة طوال أسبوع كامل.

تحت ضغط هذه الأوضاع المثقلة بالاضطرابات، اتفق الضباط الناصريون والضباط البعثيون وبعض الضباط المشتقلين على تنفيذ انقلاب حددوا تاريخه يوم ٢ نيسان ١٩٦٢م.

ولكن هذا التحالف غير المتجانس انفرط عقده سريعاً، فقد غير الناصريون في آخر لحظة خطتهم وقرروا الانفراد بالعمل العسكري لحسابهم الخاص. معتقدين أن التيار الشعبي

---

(١) ص(١٦٧-١٧٣و١٩٦) زهر الدين - المصدر السابق، وص(٣٠٠-٣٠١/ ١) دندشلي - المصدر السابق.

(٢) جريدة الأهرام القاهرية ٢٧ نيسان ١٩٦٢م.

الناصري المعارض، الذي عبر بقوة عن تعلقه بعبد الناصروالوحدة، سيكون لهم وحدهم. وتوهموا أن الاستياء داخل الجيش لابد أن يصب في مصلحتهم. أما الوحدات العسكرية المستقلة فستجد نفسها أمام الأمر الواقع. لذا قدموا توقيت حركتهم ٢٤ ساعة، بحيث تتم الانطلاقة مساء يوم ٣١ آذار من مدينة حمص ومن ثم تتبعها مدينة حلب.

في هذه الأثناء انطلقت المظاهرات الشعبية العارمة المطالبة بعودة الوحدة، وقد أغلقت المدارس ابوابها، وقام الطلبة بمظاهرات قوية، وكان شعارهم: (لا دراسة ولا تدريبس إلا بعودة الرئيس)، وكادت هذه المظاهرات أن تتحول إلى صدامات دامية، خاصة في مدينة حلب وحمص، حيث انتشرت مئات الصور لعبد الناصر وأعلام الوحدة (وكان عملاء السفارة المصرية في بيروت يؤمنون هذه الصور والأعلام)[1].

أمام هذه الأوضاع المنذرة بالخطر، تنادت القيادات العسكرية الرئيسية لمختلف الاتجاهات بهدف تجنيب البلاد ما هو أسوأ، ووضع حد لإراقة الدماء. وعقدت الاجتماعات المتتالية في مدينة حمص من أجل الخروج بحل سريع لهذه الأزمة الجديدة. ونتج عن ذلك ما سمي بـ(قرارات مؤتمر حمص) التي حملت أبرزها النقاط التالية:

١- إبعاد عبد الكريم النحلاوي وانصاره من البلاد في أسرع وقت ممكن.

٢- إعادة تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة.

٣- دراسة مسألة الوحدة بين مصر وسورية ضمن إطار الجمهورية العربية المتحدة على أسس سليمة.

٤- تشكيل حكومة جديدة مؤقتة.

حركة العقيد جاسم علوان الأولى (نيسان ١٩٦٢م)

رفضت مجموعة من الضباط يتزعمها العقيد جاسم علوان (ناصري) جملة وتفصيلاً القرارات التي أصدرها (مؤتمر حمص). وباعتماده على الجماهير في مدينة حلب التي كانت تطلق خلال مظاهرات عارمة شعارات الوحدة، وتدعو إلى عودة الوحدة بين سورية ومصر، وبتأييد من مجموعة من الضباط كانت تلتف حوله عرفوا بحلب باسم (الضباط الأحرار).

---

(١) ص(٣٠٤/ ١) دندشلي - المصدر السابق.

سارع العقيد جاسم علوان إلى احتلال مبنى الإذاعة في حلب، وأعلن من هناك في بيان له واصفاً نفسه بالناطق الرسمي باسم الجيش الأول (كما كان يطلق عليه أيام الوحدة)، وعن استمرارية دولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) بإقليميها الشمالي (سورية) والجنوبي (مصر) برئاسة رائد الأمة العربية جمال عبد الناصر، وراحت الإذاعة تبث الأغاني الوطنية وتلهب مشاعر الناس في حلب وتهيج عواطفهم.

ولكن الأوضاع سرعان ما انقلبت لغير صالح جاسم علوان والضباط الصغار الذين كانوا حوله، فقد قامت طائرات سلاح الجو بضرب عمود محطة الإرسال لإذاعة حلب في بلدة سراقب، كما قام العقيد حسين حصل قائد مركز التدريب في حلب بحركة عسكرية سريعة تمكن فيها، بعد مقاومة بسيطة قتل فيها أربعة ضباط، من إلقاء القبض على جاسم علوان ومن معه.

كما أبعدت بموجب قرارات (مؤتمر حمص) قيادة انقلاب ٢٨ آذار بقيادة العقيد عبد الكريم النحلاوي وفايز الرفاعي ونبيه الهندي، حيث أركبوا طائرة نقلتهم إلى سويسرا.

عصيان حمص (نيسان ١٩٦٢م)

قامت بهذا العصيان مجموعة من الضباط البعثيين والناصريين، وقد تمكنوا من إخراج مجموعة من الضباط التي يتزعمها عبد الكريم النحلاوي، ثم صدر قرار تسريحهم من الجيش[١].

على أثر الاضطرابات التي حلت بالأوساط الشعبية والعسكرية، تشكل مجلس جديد لقيادة القوات المسلحة يضم أربعين ضابطاً، كما تألفت قيادة جديدة للأركان العامة، تتكون من العناصر العسكرية المستقلة (غير المسيسة) ضمت كلاً من:

(اللواء عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش، اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة. اللواء وديع المقعبراوي نائب رئيس الأركان، اللواء هشام آغا رئيس المكتب الثاني، اللواء

(١) ص(٢٠) خليل مصطفى - سقوط الجولان.

محمود صبري السيد رئيس الشعبة الثالثة، اللواء خليل موصلي رئيس شعبة الضباط، اللواء أكرم الخطيب رئيس الإدارة والتنظيم)[1].

وفي الثالث عشر من نيسان عاد القدسي إلى تسلم عمله رئيساً للجمهورية، ثم عقدت الاجتماعات المتتالية التي ضمت ممثلي الاتجاهات المختلفة: أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار (حزب البعث) رشاد برمدا (حزب الشعب) عصام العطار (المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين) مظهر الشربجي (ناصري) أسعد الكوراني (مستقل) بشير العظمة ضمت ممثلي الاتجاهات المختلفة: (مظهر لم عمله رئيساً للجمهورية، ثم عقدت الاجتماعات المتتالية التي ضمت ممثلي الاتجاهات المختلفة: ((مستقل) فريد زين الدين (موظف في السلك الدبلوماسي). ونتج عن هذه اللقاءات والمساومات خلال بضعة أيام وبكثير من الصعوبة، تشكيل وزارة بشير العظمة في ١٧ نيسان ١٩٦٢م، التي اعتبرت حينئذ معتدلة نسبياً[2].

لم يطل عمر هذه الوزارة، فقد طلب الجيش إقالتها، وبالفعل تقدم بشير العظمة باستقالته، وكلف خالد العظم بتشكيلها من جديد فتم تاليفها على الشكل التالي[3]:

١- خالد العظم: رئيساً لمجلس الوزراء.

٢- بشير العظمة: نائباً للرئيس.

٣- رشاد برمدا: وزيراً للتربية والتعليم.

٤- فرحان الجندلي: وزيراً للبلديات والشؤون القروية.

٥- أسعد كوراني: وزيراً للعدلية والأوقاف.

٦- خليل الكلاس: وزيراً للمالية.

٧- أسعد محاسني: وزيراً للخارجية.

٨- جورجخوري: وزيراً للصناعة.

---

(١) ص(٣٠٥/ ١) دندشلي - المصدر السابق.

(٢) ص(٣٠٦/ ١) دندشلي - نفس المصدر، وص(٢٥٧-٢٦١) مذكرات زهر الدين - نفس المصدر، وص(٢٨١/ ٣) مذكرات العظم.

(٣) ص(٣٠٤-٣٠٥/ ٣) مذكرات العظم، وص(٣٢٨-٣٢٩/ ١) دندشلي.

٩- أمين النفوري: وزيراً للإصلاح الزراعي

١٠- عبد الحليم قدور: وزيراً للإعلام.

١١- منصور الطرش: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.

١٢- عزيز عبد الكريم: وزيراً للداخلية.

١٣- روبير إلياس: وزيراً للأشغال العامة.

١٤- صبحي كحالة: وزيراً للمواصلات.

١٥- عزت طرابلسي: وزيراً للاقتصاد.

١٦- رفيق بشور: وزيراً للثقافة والإرشاد.

١٧- نهاد إبراهيم باشا: وزيراً للتخطيط.

١٨- أحمد مظهر العظمة: وزيراً للزراعة.

١٩- نبيل الطويل: وزيراً للصحة.

٢٠- عمر عودة الخطيب: وزيراً للتموين.

٢١- اللواء عبد الكريم زهر الدين: للقيام بأعمال وزارة الدفاع الوطني.

لقد كان لجماعة الإخوان المسلمين بقيادة عصام العطار المراقب العام للجماعة الدور الأول في إسقاط حكومة بشير العظمة وإعادة الشرعية للمجلس النيابي الذي حلّ بالقوة وقد استطاع النواب أن يجتمعوا عدة اجتماعات خارج مبنى البرلمان وفي بيت خالد العظم، وأن يتخذوا قرارات تقضي بإعادة الحياة الدستورية للبلاد وإنهاء الاستبداد وإسقاط حكومة بشير العظمة وتم ذلك.

وكانت هذه التشكيلة تضم ثلاثة بعثيين، ووزيرين من الإخوان المسلمين، ووزيراً من الجمعيات الإسلامية، وثلاثة وزراء من حزب الشعب، ووزيراً يوالي البعثيين (أمين النفوري)، وعشرة وزراء مستقلين، ووزيراً واحداً من الجيش. ولم يتمثل الحزب الوطني في الوزارة. وعند عقد الجلسة الأولى اعتذر عن الاشتراك (الكلاس وقدور والأطرش والنفوري) وهم محسوبون على حزب البعث والاشتراكي. ثم استقال منها فيما بعد كل من:

بشير العظمة وعبد الحليم قدور ونبيل الطويل وعمر عودة الخطيب ورشاد برمدا. ثم تبعهم جورج خوري واسعد المحاسني وعزت طرابلس)[1].

في ظل حكومة العظم غير المتماسكة جرت محاولة انقلابية فاشلة قام بها عبد الكريم النحلاوي في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٢م[2].

الضباط الذين تعاقبوا على قيادة الجيش

لقد تعاقب على قيادة الجيش في سورية عدد من الضباط دون الاعتماد على الخبرة أو المؤهل أو الأقدمية. فقد تسلموا قيادة الجيش بصور استثنائية شتى. وفيما يلي أبرز من تسلم قيادة هذا الجيش[3]:

١- اللواء عبد الله عطفة، تسلم قيادة الجيش عقب الاستقلال مباشرة وترك الخدمة بعد أن أحيل إلى التقاعد.

٢- الزعيم حسني الزعيم، وقد عين قائداً للجيش بعد اللواء عبد الله عطفة، ثم ما لبث أن قام بانقلابه في ٣٠ آذار عام ١٩٤٩م، ونفذ به حكم الإعدام الذي أصدرته محكمة عسكرية مستعجلة، بعد أن أطاح به العقيد سامي الحناوي في ١٤ آب عام ١٩٤٩م.

٣- الزعيم سامي الحناوي، تسلم قيادة الجيش عقب انقلابه على حسني الزعيم، ثم ترك القيادة بعد أن أطاح به العقيد أديب الشيشكلي في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٥١م. وقتل في بيروت على يد أحد أبناء البرازيين ثأراً لمقتل وجيه البرازي الذي كان رئيساً للوزارة في عهد حسني الزعيم.

٤- الزعيم أنور بنود، وقد عين في رئاسة الأركان العامة بعدالإطاحة بالحناوي واستمر في منصبه حتى تاريخ ٢١ أيار عام ١٩٥١م حيث رفع الشيشكلي إلى رتبة زعيم وعين بدلاً عنه، ونفي بنود إلى أنقرة ملحقاً عسكرياً.

---

(١) ص(٣٠٥-٣٠٧/ ٣) مذكرات العظم - المصدر السابق.

(٢) ص(٣٢٩/ ١) دندشلي - المصدر السابق.

(٣) ص(٢٣) سقوط الجولان - خليل مصطفى.

٥- الزعيم أديب الشيشكلي الذي تسلم رئاسة الركان العامة بتاريخ ٢١ أيار عام ١٩٥١م وبقي في هذا المنصب حتى النصف الثاني من تموز ١٩٥٣م إذ تخلى عن هذا المنصب بعد تسلمه رئاسة الجمهورية، عين بدلاً منه الزعيم شوكت شقير.

٦- الزعيم شوكت شقير الذي خلف الشيشكلي في تموز عام ١٩٥٣م ثم اقيل من منصبه بتاريخ ٨ حزيران ١٩٥٦م وعين خلفاً له اللواء توفيق نظام الدين.

٧- الزعيم توفيق نظام الدين، وقد كلف بهذا المنصب من قبل رئاسة الجمهورية، ثم استقال عام ١٩٥٧م، عقب الضغوط التي مارسها عليه البعثيون والشيوعيون مدعومين من قبل أكرم الحوراني، لإخراج الضباط الدمشقيين الكبار من الجيش، ولكنه رفض ذلك -دون محاكمتهم وإدانتهم- فلما وجد ذلك غيرممكن، استقال، ولم يرض بتوقيع قرار التسريح.. وكان ذلك بتاريخ ١٧ آب ١٩٥٧م.

٨- اللواء عفيف البزري، بعد أن رفع من رتبة عقيد متجاوزاً رتبة العميد، واستمر في قيادة الجيش من ١٧ آب عام ١٩٥٧م حتى قيام الوحدة السورية- المصرية، حيث رفع إلى رتبة فريق، واستمر قائداً للجيش الأول حتى ربيع عام ١٩٥٩م حيث أقيل من منصبه لوقوفه موقفاً صلباً في وجه محاولات التسلط التي بدأها الضباط المصريون، وقامت أجهزة الإعلام بإذاعة نبأ استقالته -دون علمه- ثم هرب إلى بغداد وطلب اللجوء السياسي.

٩- الفريق جمال فيصل، الذي عينه الرئيس جمال عبد الناصر خلفاً للفريق عفيف البزري واستمر يدير ظواهر أمور الجيش، وخاصة الاحتفالات ومناسبات تدشين المنشآت العسكرية والمدنية، حتى وقع الانفصال، في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١م، فأحيل على التقاعد.

١٠- الفريق عبد الكريم زهر الدين، الذي جيء به إلى قيادة الجيش ليكون واجهة ذات رتبة كبيرة منذ اليوم الأول للانفصال، ولكنه استطاع أن يمتلك زمام أمور الجيش شيئاً فشيئاً، واستمر في عمله حتى وقع انقلاب الثامن من آذار عام ١٩٦٣م، فاعتقل وأدخل السجن وأحيل إلى المحاكمة، ثم شمله العفو، ومنح جميع حقوقه التقاعدية.

التصفيات العسكرية

لقد جرت وراء كل انقلاب أو حركة عصيان أو تمرد تصفية لكبار ضباط الجيش شملت بعضها الطرد من الجيش أو الإبعاد من البلاد أو الاغتيال أوالقتل.. وكان أهم هذه التصفيات[1]:

١- مقتل العقيد الطيار محمد ناصر قائد القوى الجوية السورية، بتاريخ ٣١ تموز عام ١٩٥٠م، وكان من أكبر منافسي الشيشكلي على السلطة.

٢- إبعاد العقيد إبراهيم الحسيني من الجيش ثم من البلاد بأوامر من الزعيم اديب الشيشسكلي في عام ١٩٥٢م.

٣- تصفية أنصار أديب الشيشكلي بعد الإطاحة به، وكان من أبرزهم الزعيم عمر خان تمر والرئيس (النقيب) عبد الحق شحادة.

٤- مقتل العقيد عدنان المالكي في ٢٢ نيسان عام ١٩٥٥م، بتدبير من الحزب القومي السوري.

٥- تصفية العسكريين من الذين اتهموا بالصلة أو الانتساب إلى (الحزب القومي السوري) في عام ١٩٥٥م، وبعد مقتل العقيد عدنان المالكي ومن أبرزهم: المقدم غسان جديد (شقيق اللواء صلاح جديد).

٦- تسريح عدد من الضباط في تموز- آب عام ١٩٥٧م بعد اتهامهم -دون محاكمة- بالإعداد لانقلاب يعيد الشيشكلي إلى الحكم.. وكان من أبرزهم العقداء (عمر القباني وجودت الأتاسي وسهيل العشي وعمر العابد وهشام السمان) واللواء طالب الداغستاني والزعيم محمود شوكت والزعيم فيصل الأتاسي.

٧- سلسلة طويلة من التصفيات -بالتسريح أو الإحالة إلى التقاعد أو النقل إلى

(١) ص(٢١) سقوط الجولان - المصدر السابق.

مؤسسات ودوائر الدولة المدنية- قامت بها سلطات الوحدة عام ١٩٥٩م وشملت عدداً كبيراً من الضباط والعسكريين -الشيوعيين، والقوميين السوريين، والبعثيين، والأكراد- وبلغ مجموعهم نحو ستمائة ضابط وعدد أقل من ضباط الصف والجنود المتطوعيين.

٨- تسريح عدد من الضباط الموالين للقاهرة، خلال حكم الانفصال، وكان من أبرزهم قائد الجيش الفريق جمال فيصل، واللواء محمد الجراح والعقيد جاسم علوان، والعميد جميل حكمت الداية، والعقيد محمد استانبولي (كان مديراً للمخابرات العسكرية).

٩- تسريح ٦٣ ضابطاً خلال عهد الانفصال أيضاً -أوائل عام ١٩٦٢م- كان أكثرهم من كبار ضباط (حزب البعث) وكان فيهم صلاح جديد، وعبد الكريم الجندي، وحافظ الأسد، ومحمد عمران.

رؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا على سورية منذ الاستقلال حتى عام ٢٠٠٠م

١- شكري القوتلي: انتخب وفقاً لدستور عام ١٩٣٠م بتاريخ ١٧ آب ١٩٤٤م وبقي حتى ٢٩ آذار عام ١٩٤٩م.

٢- الزعيم حسني الزعيم: تسلم الرئاسة باستفتاء شعبي يوم ٢٦ حزيران عام ١٩٤٩م وبقي حتى ١٤ آب عام ١٩٤٩م.

٣- هاشم الأتاسي: انتخب وفقاً لدستور عام ١٩٣٠م بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩٤٩م وبقي حتى ٤ أيلول عام ١٩٥٠م.

٤- هاشم الأتاسي: انتخب من قبل مجلس النواب عملاً بدستور عام ١٩٥٠م بتاريخ ٥ أيلول عام ١٩٥٠م وبقي حتى ٢ كانون الأول عام ١٩٥١م.

٥- اللواء فوزي سلو: سمي رئيساً بالأمر العسكري رقم (٢) تاريخ ٣ كانون الأول عام ١٩٥١م وبقي حتى ١٨ تموز عام ١٩٥٣م.

٦- العقيد أديب الشيشكلي: تسلم الرئاسة باستفتاء شعبي بتاريخ ١٠ تموز عام ١٩٥٣م وبقي حتى ٢٥ شباط عام ١٩٥٤م.

٧- هاشم الأتاسي: استدعي لاستكمال مدته السابقة بتاريخ ١ آذار عام ١٩٥٤م وبقي حتى ١٨ آب عام ١٩٥٥م.

٨- شكري القوتلي: انتخب من قبل مجلس النواب عملاً بدستور عام ١٩٥٠م بتاريخ ١٨ آب عام ١٩٥٥م وبقي حتى ٢١ شباط عام ١٩٥٨م.

٩- جمال عبد الناصر: تسلم الرئاسة باستفتاء شعبي بتاريخ ٢٢ شباط عام ١٩٥٨م وبقي حتى ٢٨ أيلول عام ١٩٦١م.

١٠- ناظم القدسي: انتخب من قبل مجلس النواب عملاً بدستور عام ١٩٦١م بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩٦١ وبقي حتى ٨ آذار عام ١٩٦٣م.

١١- اللواء لؤي الأتاسي: تسلم رئاسة الدولة ورئيساً لمجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢٤ آذار عام ١٩٦٣م وبقي حتى ٢٧ تموز عام ١٩٦٣م.

١٢- اللواء أمين الحافظ: تسلم رئاسة الدولة ورئيساً لمجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢٧ تموز عام ١٩٦٣م وبقي حتى ٢٣ شباط عام ١٩٦٦م.

١٣- نور الدين الأتاسي: عين رئيساً للدولة بتاريخ ٢٣ شباط عام ١٩٦٦م وبقي حتى ١٦ تشرين الأول عام ١٩٧٠م.

١٤- أحمد الخطيب: عين رئيساً للدولة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٧٠م وبقي حتى ٢٢ شباط عام ١٩٧١م.

١٥- الفريق حافظ الأسد: عين رئيساً للجمهورية بتاريخ ٢٢ شباط عام ١٩٧١م وبقي حتى وفاته يوم ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠م.

١٦- بشار الأسد: خلف أباه في الرئاسة عبر استفتاء شعبي بتاريخ ١٠ تموز عام ٢٠٠٠م ولا يزال.

رؤساء الوزارات الذين تعاقبوا على الحكم في سورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٦٣م

١- سعد الله الجابري: من ٢٧ نيسان عام ١٩٤٦م وحتى ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٦م.

٢- جميل مردم بك: من ٢٨ كانون الأول عام ١٩٤٦م وحتى ١٦ كانون الأول عام ١٩٤٨م.

٣- خالد العظم: من ١٦ كانون الأول عام ١٩٤٨م وحتى ٢٩ آذار عام ١٩٤٩م.

٤- حسني الزعيم: من ٣٠ آذار عام ١٩٤٩م وحتى ٢٥ حزيران عام ١٩٤٩م.

٥- محسن البرازي: من ٢٦ حزيران عام ١٩٤٩م وحتى ١٤ آب عام ١٩٤٩م.

٦- هاشم الأتاسي: من ١٤ آب عام ١٩٤٩م وحتى ١٤ كانون الأول عام ١٩٤٩م.

٧- الدكتور ناظم القدسي: من ٢٤ كانون الأول عام ١٩٤٩م وحتى ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٩م.

٨- خالد العظم: من ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٩ وحتى ٤ حزيران عام ١٩٥٠م.

٩- الدكتور ناظم القدسي: من ٤ حزيران عام ١٩٥٠م وحتى ٢٧ شباط عام ١٩٥١م.

١٠- خالد العظم: من ٢٧ آذار عام ١٩٥١م وحتى ٩ آب عام ١٩٥١م.

١١- حسن الحكيم: من ٩ آب عام ١٩٥١م وحتى ٨ تشرين الثاني عام ١٩٥١م.

١٢- الدكتور معروف الدواليبي: من ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٥١م وحتى ١ كانون الأول عام ١٩٥١م.

١٣- اللواء فوزي سلو: من ٣ كانون الأول عام ١٩٥١م وحتى ١٨ تموز عام ١٩٥٣م.

١٤- العقيد أديب الشيشكلي: من ١٩ تموز عام ١٩٥٣م وحتى ١ آذار عام ١٩٥٤م.

١٥- صبري العسلي: من ١ آذار عام ١٩٥٤م وحتى ١٩ حزيران عام ١٩٥٤م.

١٦- سعيد الغزي: من ١٩ حزيران عام ١٩٥٤م وحتى ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٤م.

١٧- فارس الخوري: من ٢٩ تشرين الول عام ١٩٥٤م وحتى ١٣ شباط عام ١٩٥٥م.

١٨- صبري العسلي: من ١٣ شباط عام ١٩٥٥م وحتى ١٣ أيلول عام ١٩٥٥م.

١٩- سعيد الغزي: من ١٣ أيلول عام ١٩٥٥م وحتى ١٤ حزيران عام ١٩٥٦م.

٢٠- صبري العسلي: من ١٤ حزيران عام ١٩٥٦م وحتى ٥ آذار عام ١٩٥٨م.

٢١- جمال عبد الناصر: من ٥ آذار عام ١٩٥٨م وحتى ٧ تشرين الأول عام ١٩٥٨م.

٢٢- جمال عبد الناصر: من ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٥٨م وحتى ٢٨ أيلول عام ١٩٦١م.

٢٣- الدكتور مأمون الكزبري: من ٢٩ ايلول عام ١٩٦١م وحتى ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٦١م.

٢٤- عزت النص: من ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٦١م وحتى ٢٣ كانون الأول عام ١٩٦١م.

٢٥- الدكتور معروف الدواليبي: من ٢٢ كانون الأول عام ١٩٦١م وحتى ٢٧ آذار عام ١٩٦٢م.

٢٦- بشير العظمة: من ١٦ نيسان عام ١٩٦٢م وحتى ٢٧ أيلول عام ١٩٦٢م.

٢٧- خالد العظم: من ١٧ أيلول عام ١٩٦٢م وحتى ٨ آذار عام ١٩٦٣م.

المصادر والمراجع

١ - إبراهيم سلامة: من المدارس إلى الثكنات- ملف النهار- بيروت ١٩٦٩م.
٢- إحسان الهنندي: كفاح الشعب العربي السوري- دراسات عسكرية وسياسية (١٩٠٨- ١٩٤٨م) ١٩٦٢م.
٣- د. أحمد سكني: مصر في حرب ط٢- القاهرة ١٩٧٥م.
٤- أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة- دمشق- أطلس ١٩٦٢م.
٥- أحمد عطية الله: القاموس السياسي ط٢-القاهرة- منشورات اليقظة العربية ١٩٦٨م.
٦- أديب خضور: الصحافة السورية- دمشق- دار البعث ١٩٧٣م.
٧- إسحاق موسى الحسيني: الإخوان المسلمون ط٢- بيروت ١٩٥٥م.
٨- إسماعيل الطوباسي: كفاح الشعب الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٦٥م - عمان ١٩٨٧م.
٩- أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني- صحيفة العرب اليوم الأردنية- عمان ١٩٩٧م.
١٠- أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية- دار الجيل- عمان ١٩٨٦م.
١١- إلياس زخور: السوريون في مصر- القاهرة- المطبعة العربية ١٩٣٧م.
١٢- إلياس فرح: ١- الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية- بيروت- دار الطليعة ١٩٦٠م.
٢- دراسات في الاشتراكية- بيروت- دار الطليعة ١٩٦٠م.
١٣- إلياس مرقص: ١- تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي- بيروت- دار الطليعة ١٩٦٤م.
٢- صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي.
١٤- أمين السعيد: الثورة العربية الكبرى (النضال بين العرب والترك) القاهرة- مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٥- أنيس الصايغ: الهاشميون والثورة العربية الكبرى- بيروت- دار الطليعة ١٩٦٦م.
١٦- إيفور سبكتور: الاتحاد السوفييتي والعالم الإسلامي- مطبعة جامعة واشنطن ١٩٥٨م.
١٧- باتريك سيل: الصراع على سورية- ترجمة سعيد عبده ومحمد فلاحة- بيروت- دار النوار ١٩٦٨م.
١٨- باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب- بيروت- دار الطليعة ١٩٧٤م.
١٩- بشير العوف: الانقلاب السوري (أسراره ودوافعه) ٣٠ آذار ١٩٤٩- دمشق ١٩٤٩م.
٢٠- بلال حسن التل: الأردن محاولة للفهم- المؤسسة الصحفية الأردنية- الرأي- عمان ١٩٨٧م.
٢١- ت. أ. لورنس: أعمدة الحكمة السبعة ط٤- بيروت- منشورات دار الآفاق العربية ١٩٨٠م.
٢٢- توفيق سلطان اليوزبكي وعدد من الكتاب: دراسات في الوطن العربي والحركات الثورية والسياسية- جامعة الموصل ١٩٧٣م.
٢٣- تقي الدين النبهاني: الخلافة- مطبوعات حزب التحرير الإسلامي.
٢٤- تيسير ظبيان: الملك عبد الله كما عرفته- المطبعة الوطنية ومكتبتها- عمان ١٩٨٧م.
٢٥- جاك سوستيك: مسيرة إسرائيل الطويلة- وزارة الإعلام- الهيئة العامة للاستعلامات- إسرائيل ١٩٦٧م.
٢٦- جلال السيد: حزب البعث العربي- بيروت- دار النهار ١٩٧٣م.
٢٧- جميل عائد الحيوري- الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية- معهد المتحدة والدراسات العربية- القاهرة ١٩٧٧م.
٢٨- جورج أنطونيوس: يقظة العرب- ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ط٢- بيروت- دار العلم للملايين ١٩٦٦م.
٢٩- جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية (ترجمة جعفر خياط) بغداد- دار المتنبي ١٩٦٤م.
٣٠- جوزيف إلياس: تطور الصحافة السورية في مئة عام (١٨٦٥-١٩٦٥م) ط١-

بيروت- دار النضال ١٩٨٣م.
٣١- حبيب كحالة: مذكرات نائب- دمشق.
٣٢- حسن الحكيم: ١- خبراتي في الحكم- عمان مجلة الشريعة ١٩٧٨م.
٢- الوثائق التاريخية- بيروت- دار الصياد ١٩٧٤م.
٣٤- حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية- المكتب الإسلامي ط٥- بيروت ١٩٨٣م.
٣٥- الحسن بن طلال: القدس- لونغمان- عمان ١٩٧٩م.
٣٦- العماد الركن حسن مصطفى: حرب حزيران ١٩٦٧م- الجهة الشرقية- بغداد.
٣٧- الحسين بن طلال: مهنتي كملك- ترجمة غازي غزيك- مؤسسة مصري للتوزيع- طرابلس ١٩٨٧م.
٣٨- حكمت فريحات: السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى- دار المستقبل للنشر والتوزيع- عمان ١٩٨٧م.
٣٩- خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠م) القاهرة- دار المعارف ١٩٧١م.
٤٠- ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سورية (١٩٢٠-١٩٣٦م) بيروت- دار الطليعة ١٩٧٥م.
٤١- د. سالم الكسواني- مبادئ القانون الدستوري- عمان.
٤٢- د. سعد أبو دية ورفيقه: الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء- عمان ١٩٨٧م.
٤٣- د. سعيد التل: الأردن وفلسطين- دار الجيل للنشر- عمان ١٩٨٤م.
٤٤- سليمان موسى: ١- مذكرات المير زيد- عمان ١٩٧٦م.
٢- أعلام من الأردن- عمان ١٩٨٦م.
٣- المراسلات التاريخية ١٩١٩م- عمان ١٩٧٥م.
٤٥- عبد الجبار حسن الجبوري: الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري- في أواخر القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٥٨م- دار الحرية للطباعة- بغداد ١٩٨٠م.
٤٦- عبد الكريم زهر الدين: مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية (أيلول ١٩٦١-آذار

١٩٦٣م) بيروت- دار الاتحاد ١٩٦٨م.
٤٧- عبد الكريم غرايبة: ١- سورية في القرن التاسع عشر- ١٨٤٠-١٨٧٦م) القاهرة- معهد الدراسات العربية ١٩٦٢م.
٢- دراسات في الثورة العربية الكبرى.
٤٨- عبد الله بن الحسين: مذكرات الملك عبد الله- بيروت ١٩٦٥م.
٤٩- عبد الله بن الحسين: مذكرات الملك عبد الله- حقيقة من تاريخ الأردن.
٥٠- عبد الله حنا: الحركة العمالية في سورية ولبنان (١٩٠٠-١٩٥٤م) دمشق- دار دمشق ١٩٧٣م.
٥١- عبد الله عزام: السرطان الأحمر- عمان- مكتبة الأقصى ١٩٨٠م.
٥٢- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة ط١- بيروت- المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١م.
٥٣- د. علي المحافظة: تاريخ الأردن المعاصر.
٥٤- غازي توبة: الفكر الإسلامي المعاصر- دراسة ١٩٦٩م.
٥٥- غازي ربابعة: ١- الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٤٨-١٩٦٧م- الشركة العربية للتوزيع- بيروت ١٩٨٣م.
٢- الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٦٧-١٩٨٠م- الشركة العربية للتوزيع-بيروت ١٩٨٣م.
٥٦- غالب العياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي على سورية- بيروت- دار الأشقر ١٩٥٤م.
٥٧- فائز الغصين: مذكراتي عن الثورة العربية- دمشق- مطبعة الترقي ١٩٥٦م.
٥٨- قاسم سلام: البعث والوطن العربي- باريس- منشورات العالم العربي.
٥٩- قدري قلعجي: تجربة عربي في الحزب الشيوعي- بيروت- دار الكاتب العربي.
٦٠- كامل إسماعيل الشريف: الإخوان المسلمون في فلسطين (١٩٤٨-١٩٤٩م) ط١- القاهرة ١٩٥١م.

٦١- مايلز كوبلاند: لعبة الأمم (ترجمة مروان خير) بيروت- مكتبة الزيتونة وبيروت- دار الفتح للطباعة والنشر ١٩٦٩م.
٦٢- مجيد خدوري: الاتجاهات السياسية في العالم العربي- بيروت- الدار المتحدة للنشر ١٩٧٢م.
٦٣- محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية في سورية (١٩٠٨-١٩٥٥م) دمشق- دار الرواد ١٩٥٥م.
٦٤- محمد شفيق غربال: الموسوعة الميسرة ط٢- القاهرة- دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٧٢م.
٦٥- محمد عزت دروزة: في سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية- منشورات المكتبة العصرية- بيروت ١٩٧٢م.
٦٦- محمد علي الزرقا وإلياس مرقص: صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سورية ولبنان- بيروت- دار الحقيقة للطباعة والنشر.
٦٧- محمد مهدي كبه: مذكراتي في صميم الأحداث (١٩٢٠-١٩٥٨م) بيروت- دار الطليعة ١٩٦٦م.
٦٨- مصطفى دندشلي ويوسف جباعي: حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٤٠-١٩٦٣م) الإيديلوجيا والتاريخ السياسي- صيدا ١٩٧٩م.
٦١- مصطفى السباعي: ١- افخوان المسلمون في حرب فلسطين- دار النذير ١٩٨٥م.
٢- هكذا علمتني الحياة- بيروت- المكتب الإسلامي ١٩٧٨م.
٦٩- منيف الرزاز: الحرية ومشكلتها في البلاد المتخلفة- بيروت- دار العلم للملايين ١٩٦٥م.
٧٠- منير محمد نجيب: الحركات القومية الحديثة ط٤- الزرقاء- مكتبة المنار ١٩٨٣م.
٧١- ناجي علوش: الثورة والجماهير ط٢- بيروت- دار الطليعة ١٩٦٢م.
٧٢- نذير فنصة: ١٣٧ يوماً هزت سورية- حلقات نشرت في مجلة المجلة اللبنانية- بيروت ١٩٨٠م.

٧٣- نهاد الغادري: التاريخ السري للعلاقات الشيوعية الصهيونية- بيروت- منشورات دار الكاتب العربي ١٩٦٩م.
٧٤- نور الدين حاطوم: التاريخ الدبلوماسي- دمشق- مطبعة جامعة دمشق ١٩٦١م.
٧٥- وليد المعلم: سورية (١٩١٨-١٩٥٨م) التحدي والمواجهة- قبرص- شركة بابل للنشر ١٩٨٥م.

مراجع منوعة

١- تاريخ أمة في حياة رجل: مجموعة من المؤرخين السوريين- إصدار الحكومة السورية- دمشق ١٩٤٨م.
٢- جماعة الإخوان المسلمين- الإخوان المسلمون في سطور ١٩٧٨م.
٣- حزب التحرير الإسلامي- مفاهيم حزب التحرير- القدس ١٩٥٣م.
٤- دار الرواد: الأحزاب السياسية في سورية- دمشق ١٩٥٤م.
٥- دار الطليعة: نضال البعث- الأجزاء (١-٧) ط٢- بيروت ١٩٧٢م.
٦- القيادة القومية- دمشق- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي- دمشق ١٩٧٨م.
٧- قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي: (نشرات سرية صادرة عن الفرقاء).
٨- القومية العربية والإسلام- مركز الدراسات للوحدة العربية- مجموعة من المفكرين العرب- حزيران ١٩٤٤م.
٩- دراسات عن جماعة الإخوان المسلمين: لقاءات خاصة مع بعض قياديي الجماعة.
١٠- دراسة حول ظروف الانشقاق داخل الحزب الشيوعي.
١١- دراسة عن حزب التحرير الإسلامي- إعداد المهندس محمد عادل فارس.
١٢- بيان صادر عن جناح خالد بكداس (الحزب الشيوعي) دمشق- شباط ١٩٨٠م.
١٣- بيان شيوعي سري (بدون تاريخ) ١٩٨١م.
١٤- بيان حزب الأمة الاشتراكي العراقي- بغداد ٥ كانون الأول ١٩٥١م.
١٥- بلاغ عن وزارة الداخلية السورية صادر يوم ٥ حزيران ١٩٤٥م.

١٦- أضواء على القضية الفلسطينية- من منشورات الحزب الشيوعي العراقي- آب ١٩٤٨م.
١٧- الإخوان المسلمون في سطور- صادر عن الجماعة في عام ١٩٥٨م.
١٨- الإذاعة السورية يوم ٣ أيار عام ١٩٥٢م.
١٩- الإذاعة السورية يوم ١٥ أيار عام ١٩٥٢م.
٢٠- الإذاعة الإسرائيلية يوم ٢ أيار عام ١٩٥٢م.
٢١- وكالة الصحافة المتحدة- لندن يوم ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٥٥م.
٢٢- = = = = يوم ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٥م.
٢٣- = = = = يوم ٥ شباط عام ١٩٥٥م.
٢٤- محاضر اجتماعات الجامعة العربية- القاهرة- شباط ١٩٥٥م.
٢٥- عدد من النشرات السرية لعدد من الأحزاب والمنظمات.

الصحف والمجلات

١- جريدة الأخبار السورية عد ٥ كانون الثاني ١٩٨١م.
٢- جريدة الأيام السورية: أعداد ٥ نيسان، و٥ تموز ١٩٥٠، و٥ أيار ١٩٤٩، و٢٧ نيسان ١٩٤٩، و١ ايار ١٩٤٩، و٢٨حزيران ١٩٥٦م.
٣- جريدة صوت البروليتاريا الشيوعية السورية عدد ٢ تشرين الثاني عام ١٩٤٨م.
٤- جريدة البعث السورية عدد ١٨ آب و٢٩ تشرين الأول ١٩٥١، و٢٨ حزيران ١٩٥٦، و٢٠ أيار ١٩٦٣ (أسرار ثورة ٨ يذار)، و٢٦ تشرين الأول ١٩٥١، و٦ أيار ١٩٥٤م.
٥- جريدة الأهرام القاهرية عدد ١٦ ايار ١٩٤٩، و٢٥ كانون الثاني ١٩٥١، و٩ تشرين الثاني ١٩٥٥، و١٨ تشرين الأول ١٩٤٣، و٢٠ تشرين الأول ١٩٤٣، و١٧ حزيران ١٩٥٨، و٢٧ نيسان ١٩٦٢م.
٦- جريدة الحياة البيروتية عدد ٢٠ آب ١٩٤٩م
٧- جريدة الديار البيروتية عدد ١٥ كانون الأول و٢٦ كانون الأول ١٩٥١م.
٨- جريدة الصحافة عدد ١٢ آب ١٩٥٩م.

٩- جريدة النصر السورية عدد ١١ نيسان ١٩٥١م.
١٠- جريدة الفيحاء السورية عدد ١٣ أيار ١٩٥٥م.
١١- جريدة القبس السورية عدد ٢٢ شباط ١٩٥١م.
١٢- جريدة الحضارة السورية عدد ١٨ شباط ١٩٥١م.
١٣- جريدة النهار البيروتية عدد ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٩م.
١٤- جريدة الشرق اللبنانية عدد ٢٦ كانون الأول عام ١٩٥١م.
١٥- جريدة الشرق الأوسط اللبنانية عدد ٢٦ أيار ١٩٥٥، و٢٦ كانون الأول ١٩٥١م.
١٦- جريدة صوت الشعب السورية ١٦ نيسان ١٩٣٩،و٩ أيار ١٩٤٣م.
١٧- جريدة الأنباء السوفيتية- بيروت عدد ٢٦ آب ١٩٤٩م.
١٨- جريدة القبس الكويتية عدد ٢١ تشرين الأول ١٩٨٩م.
١٩- جريدة الاتحاد الدستوري البغدادية عدد ٤ كانون الأول ١٩٥١م.
٢٠- جريدة لواء الاستقلال البغدادية عدد ٥ تشرين الأول ١٩٤٦م.
٢١- مجلة البلاغ البيروتية عدد ٨٧ عام ١٩٧٣م.
٢٢- مجلة الدستور اللبنانية عدد ٥٠ و٦٦ عام ١٩٧١م.
٢٣- مجلة الطريق الشيوعية (لبنان) عدد ٨ عام ١٩٤٢، وعدد ٨ عام ١٩٥٤م.
٢٤- مجلة حضارة الإسلام (عدد خاص) ١٩٤٦م.
٢٥- مجلة النذير عدد ٤٦ يوم ٨ حزيران ١٩٨٢م.
٢٦- مجلة المستقبل العربي عدد ٧٣ آذار ١٩٨٥/ - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
٢٧- مجلة ألف باء عدد ٤٣٨ عام ١٩٧٨م.
٢٨- جريدة فلسطين- القدس ٥ كانون الأول عام ١٩٥٥م.
٢٩- مجلة الهدف اللبنانية عدد ٢٦٨ عام ١٩٧٤م.
٣٠- مجلة النهج عدد ٢ تشرين الثاني ١٩٧٣م.
٣١- مجلة آخر ساعة المصرية عدد ١٠ كانون الأول ١٩٥١م.